معاهدة ١٩٣٦

وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية

تأليف

الدكتور/ محمد فريد حشيش



الزهراء للإعلام العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء للإعلام العربي
قســـم النشـــر

ص ب ١٠٢ مدينة نصر ـــ القاهرة ـــ تلغرافيًا زهراتيف تليفون : ٢٦١١١٠٦ / ٤٠٢١٩٨٨ فاكس : ٢٦١٨٢٤٠
P.O: 102 Madinat Nasr. Cairo -Cabl : Zahratif- Tel : 2611106 - 4021988 - Fax : 2618240

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م

دكتور
محمد فريد حشيش

معاهدة ١٩٣٦

وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)

الزهراء للإعلام العربي

شكر وتقدير

يسعدنى قبل كل شىء أن أتقدم بأعمق الشكر وأصدق مشاعر التقدير والعرفان بالجميل لأستادنا وأستاذ الجيل من المؤرخين المعاصرين ، وعميد مدرسة التاريخ الحديث الأستاذ الجليل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم الذى أشرف على هذه الدراسة وتولاها برعايته وتوجيهاته ومنحها - كما منحنى - الكثير من لمسات روحه وعلمه ومعظم وقته وجهده ، وقد أفاض علينا من نصائحه وإرشاداته ، كما أضاف أبعادا علمية جديدة .

ولا أغفل فى هذا الصدد أستاذى الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس .

كما يطيب لى ويسرنى أن أتقدم بالشكر العميق للأساتذة الأفاضل الذين أمدونى بالمصادر الأصلية لهذه الدراسة - الأستاذين الفاضلين إبراهيم فرج والذى توفى فى20 أغسطس عام 1991 قبل صدور هذا الكتاب والدكتور محمد صلاح الدين اللذان قدما لنا المحاضر المصرية لجلسات المفاوضات فى عام 1936 بالإضافة إلى المذكرات المتبادلة بين الجانبين المصرى والبريطانى وبعض المذكرات والاوراق الخاصة ، وبنفس القدر من الشكر والوفاء بالجميل أتوجه إلى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث المساعد بجامعة عين شمس لتفضله بإطلاعى على مجموعة الوثائق البريطانية .P.R.O نقلا عن دار المحفوظات العامة بلندن .

أما المرحوم الأستاذ محمود سليمان غنام فلا أملك إزاء روحه الكريمة إلا أن أنحنى اعترافا وإجلالا لما قدمه لى من مؤلفاته وأوراقه الخاصة ومحاضر جلسات الوفد وآرائه حول المعاهدة وما أثير حولها ، ولا سيما مؤلفه القيم عن المعاهدة .

وأقدم الشكر خالصا لمن أسهم فى إنجاز هذه الدراسه ، أشكر الصديق الدكتور عاصم الدسوقى لما قدمه لى من بعض المصادر ، وكذلك الأستاذ رينيه خورى أمين مكتبة الجمعية

المصرية للدراسات التاريخية ، والأستاذ محسن محمد رئيس تحرير جريدة الجمهورية لتقديمه مؤلفه (تاريخ للبيع ، والتاريخ السرى لمصر) بالاضافة إلى مذكرات كليلوان .

ثم لا يسعنى إلا أن أسدى خالص الشكر والتقدير للأستاذ الجليل الدكتور وحيد رأفت على تفضله بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة .

كما أشكر الأستاذ جلال عبد السلام وهيئة مكتبه الذين قاموا بنسخ الدراسة وإعدادها للظهور ...... ،،،

* * *

مقدمة

إذا كان احتلال بريطانيا لمصر فى عام 1882 يعتبر من أبرز المعالم وأخطرها أثرا فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، فلا جدال فى أن معاهدة 1936 تعد بمثابة العلامه الرئيسة أو نقطة الانتقال الحاسمة فى تاريخ مصر المعاصر ، بل وفى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ..

وكان من الطبيعى أن تتعرض معاهدة 1936 - ولقد تعرضت بالفعل - لطوفان من النقد والتحليل، كما كانت هدفًا لحملات التشهير والتشكيك من جانب كثير من الساسة والمؤرخين والباحثين منذ غداة توقيعها وحتى الآونة الأخيرة، وبنفس القدر من التطرف خطيت المعاهدة بكثير من التأييد والتمجيد ولا سيما من جانب صانعها الأول مصطفى النحاس باشا- زعيم حزب الوفد آنذاك - ورفيق كفاحه تلك الفترة مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد ...

وكان لزاما علينا - ونحن بصدد إعادة كتابة تاريخنا وتقييمه وفقا للمنهج العلمى الحديث- أن نقوم بدراسة هذه المعاهدة وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب العاملية الثانية [1] ، دراسة جادة وفقا للنظرة الموضوعية المجردة .

وقد وقع اختيارنا على هذه الدراسة لعدة اعتبارات منها أن دراستنا السابقة عن «حزب الوفد» (رسالة الماجستير عام / 1970) قد أوضحت لنا أهمية دراسة معاهدة 1936 باعتبارها كانت فاصلاً تاريخيًا بين مرحلتين فى تاريخ الوفد ، بالإضافة إلى أن مسيرة «الوفد» قد تشكلت لفترة تتجاوز الخمسة عشر عاما وهى مرتبطة - سواء بطريق مباشر أم غير مباشر، وسواء كان الوفد فى الحكم أم مبعداً عنه - بهذه المعاهدة ونتائجها .

(1) كان اتجاهنا فى البداية دراسة المعاهدة ، وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية حتى إلغائها فى عام 1951 إلا أننا آثرنا التوقف عند عام 1945 باعتبار أن الوثائق البريطانية المسموح بنشرها لم تتجاوز عام 1944 وكان هذا وفقا لتوجيه أستاذنا الجليل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم (رحمه الله) واقتناعنا الكامل بوجهة نظره .

ومن ناحية أخرى تعتبر معاهدة 1936 حادثا فريدا، له أثره وقوته فى تاريخنا المعاصر، فقد كانت الفيصل بين عهدين ، من حيث إنها وضعت نهاية لفترة فى العلاقات المصرية البريطانية كانت بدايتها ضرب الإسكندرية فى يوليو 1882 ، كما أدت إلى تحديد وضع انجلترا فى مصر للمرة الأولى.

أما الاعتبار الثالث فيتمثل فى عثورنا - بالدرجة الأولى - على الوثائق المصرية وهى تلك المحاضر التى سجل فيها الجانب المصرى كل مادار من محادثات بينه وبين الجانب البريطانى ورغم أننا عثرنا عليها فى عام / 1968 ونحن نقوم بدراستنا الآنفة الذكر عن «حزب الوفد» إلا أن الفكرة الأولى لهذه الدراسة راودتنا معا - أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم وأنا حينما سارعت إلى سيادته فى مكتبه بـ «قصر الزعفران»(1) حاملا معى تلك المحاضر التى سجلها مصطفى النحاس بيده ، منذ ثلث قرن فى نفس هذا المكان قصر الزعفران.. وكأن كلينا كان على موعد مع القدر!

إضافة إلى هذه الاعتبارات ، وتأسيسا على الاعتبار الثالث ، يمكن القول دون مبالغة وإنصافا للحقيقة التاريخية فى جوهرها: إن جميع من تناولوا المعاهدة - ولا سيما من تناولوها بالنقد والتشهير- كان تناولهم .. من خلال نظرة سطحية. ونحن لا نقول ذلك القول جزافا إذ اعتمدت بعض وجهات النظر على تلك النصوص «الصماء» التى انتهت إليها رحلة المحادثات الطويلة والتى أصبحت فى تصورنا كـ «العلب المحفوظة» أى دون الغوص فى أعماق المسألة وجوهرها وإبراز خصائصها من أخذ ورد ، وشد وجذب، وتشدد وتساهل، ومكسب وخسارة . وهى تلك الخصائص التى تتميز بها أية قضية ذات طرفين، والتى أوضحتها بجلاء محاضر جلسات المحادثات . وبالتالى يمكن التماس العذر لهذا الفريق من المؤرخين والباحثين باعتبارهم نقدوا ما شاء لهم النقد دون أن يلمسوا الحقيقة من خلال الصراع على مائدة المفاوضات وما اكتنفها من الأزمات والعراقيل التى كان يضعها الجانب البريطانى أمام المفاوض المصرى .

(1) كان أستاذنا يشغل آنذاك منصب مدير جامعة عين شمس .

أما بعض وجهات النظر الأخرى فقد كانت منبعثة أو مندفعة من عاطفة خاصة أو اتجاه حزبي معين ، أو مذهب سياسي متطرف ، فجاءت كتابات أصحابها خالية من المنهج الموضوعي وأسلوب البحث العلمي .

وهناك حقيقة أخرى ينبغي الإشارة إليها ، وهي أن كل - أو معظم - من تناولوا المعاهدة، بالنقد كانوا متأثرين بالأحداث التي أعقبت إبرامها. ونحن لا ننكر عليهم هذا التأثر ولا سيما بعد أن أدرك الشعب قيودها وأغلالها خلال الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن حكمت الأمة جميعها - بما فيها زعماء «الوفد» - على تلك المعاهدة بإلغائها في عام /1951. وقد اعترف بهذه الحقيقة مؤرخنا الكبير الأستاذ شفيق غربال، وهو نفسه - رغم موضوعيته التي لا جدال فيها - لم يستطع أن يتجنبها، إذ قال :« ينبغي لي أن أنبه إلى حقيقة مهمة، وهي أني أكتب هذه الكلمات في مايو / 1952 ، أي بعد أن حكمت الأمة على معاهدة 1936، ومهما حاولت فلا بد أن أتأثر بذلك الحكم .. (تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - ص 278) .

ولعله من المناسب هنا أن نشير إلى تلك الدراسات و المؤلفات والأبحاث التي تناولت المعاهدة والعلاقات المصرية البريطانية، والتي اعتمدت عليها في بعض جوانب دراستي، ويأتي في مقدمتها هذا المؤلف الشهير « تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية» للأستاذ شفيق غربال الذي يعتبر - بحق - حجر الأساس لمثل هذه الدراسات، التي ينبغي أن تشيد به. وقد تعرض الأستاذ غربال لبحث العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال حتى عام 1936 . كما تعرض للمعاهدة التي خصص لها الفصل الأخير ، واعتمد في تناوله لها على المناقشات البرلمانية التي جرت بمناسبة الموافقة على المعاهدة والتي نشرت بعنوان «قانون رقم 80 لسنة 1936 » بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى. ولقد كان هذا الكتاب هاديا لي في دراستي خاصة فيما يتعلق بالمفاوضات التي درات بين مصر وبريطانيا في الفترة من 1920 إلى عام/ 1932، وما أعقبها من هبوب عواصف الأزمة الدولية في 1935 وجنوح الجانبين إلى التمهيد ثم التفاوض ..

وفى نفس الاتجاه تأتى بعض الدراسات الأخرى التى أضافت «لبنة» إلى الأساس. ومن تلك الدراسات، الدراسة التى وضعها أستاذى الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى عن «العلاقات المصرية البريطانيه» وكذلك دراسته عن «تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة» .

ثم تأتى تلك الدراسة الحديثة التى وضعها الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق عن «السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية 1930 - 1936» ، التى أبرزت نوعية « المفاوض المصرى» وكيف أن هذا المفاوض بدأ - بحق وعلى حد تعبير المؤلف - «فى صورة المفاوض المتمرس إلى درجة واضح أنها أوقعت الحيرة ، بل الارتباك فى بعض الأحيان، فى صفوف المفاوضين البريطانيين أبناء أشهر مدرسة ديبلوماسية عرفها التاريخ الحديث» .

ولقد اعتمد الدكتور يونان فى دراسته على مجموعة الوثائق البريطانية تصويراً عن دار الوثائق العامة بلندن، وكذلك مجموعة من الوثائق المصرية المتمثلة فى بعض المحاضر فى مفاوضات 1936، وهى محاضر الجلسات التى تناولت موضوع السودان (ستة محاضر) استعارها سيادته منا فوجدها - كما ذكر - «أكثر تفصيلا» بمقارنتها بالمحاضر الإنجليزية .

وفيما يتعلق بمعاهدة 1936 ينبغى الإشارة إلى المؤلف القيم، الذى وضعه المرحوم الأستاذ محمود سليمان غنام باشا بعنوان «المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العملية» وكان هذا المؤلف - رغم حماسة الأستاذ غنام فى تأييده للمعاهدة - يمثل مصدرا مهمًا لدراستنا. ولا نغفل فى هذا الصدد المحاضرة التى ألقاها الأستاذ مكرم عبيد فى الجامعة المصرية بعنوان «بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الإنجليزية» وإن كانت من ذلك النوع العاطفى الذى يتسم بالنظرة الحزبية المتطرفة .

ولقد اعتمدت هذه الدراسة بصفة أساسية على مجموعة المصادر الأصلية، أى الوثائق المصرية والبريطانية المنشورة وغير المنشورة، وهى تلك الوثائق التى أمدت الدراسة بالقدر الأكبر من المادة التاريخية. وتأتى محاضر جلسات مفاوضات 1936 المصرية فى مقدمة هذه الوثائق ، فقد كانت بمثابة العمود الفقارى للدراسة، ورغم أننا أفردنا لها دراسة خاصة فى

الفصل الثالث (المناخ العام للمحادثات ...) ففكرنا فى نشرها أو نشر مجموعة منها فى ملحق خاص لهذه الدراسة، إلا أننا آثرنا نشرها فى كتاب قائم بذاته عن مفاوضات 1936 إذا سمحت الظروف .

وليس معنى اعتمادنا على تلك المحاضر المصرية، أننا أغفلنا المحاضر البريطانية والمراسلات المتبادلة بين السفير مايلز لامبسون وحكومته، والتى سجل فيها السفير كل ما كان يدور على المسرح السياسى فى مصر. ونستطيع القول: إنه رغم المئات من تلك الوثائق البريطانية والتى استخدمت جميعها فى هذه الدراسة ، ورغم أهميتها، إلا أننا لم نقع تحت سيطرتها، بل يمكن القول إننا استطعنا أن نخضعها لنا وفقا للمنهج العلمى السليم، واضعين فى الاعتبارأن هذه الوثائق ليست مقدسات .

وتأتى فى مقدمة الوثائق المنشورة، مجموعة الوثائق التى نشرت فى عام 1969 بعنوان «50 عاما على ثورة 1919» «والتى أشرف أستاذنا شيخ المؤرخين الدكتور أحمد عزت عبد الكريم على مراجعتها وتنقيحها وتنظيمها . وكذلك المناقشات البرلمانية التى أشرنا إليها «قانون رقم 80 لسنة 1936 ...» وكانت زاخرة بوجهات النظر المختلفة والمتبادلة والمتباينة .. ثم البيان المهم الذى ألقاه حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء بمجلس الشيوخ مساء 8 من أكتوبر 1951، والخاص بإلغاء المعاهدة، وهو لا يقل أهمية عن بيانه الجامع الذى ألقاه بمجلس النواب غداة إبرام المعاهدة ، والذى يعتبر وثيقة مهمة ..

بالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدنا على مجموعة ضخمة من المذكرات الشخصية، والتى سجلها أشخاص عاصروا هذه الفترة ولعبوا أدوارهم فيها ، ونخص بالذكر منها تلك المذكرات التى قمنا بتسجيلها فى أعوام 1967 ، 1968 ، 1969 ، 1970 ، لبعض قادة الوفد البارزين مثل المرحوم الأستاذ محمود غنام ، والأساتذة فؤاد سراج الدين ، وإبراهيم فرج ، والدكتور محمد صلاح الدين، والتى أثرت الدراسة .

وكان من الطبيعى أن أرجع إلى الصحف والمجلات الدورية التى صدرت طوال الأعوام التى استغرقها البحث ، وقد راعينا تنوع اتجاهاتها وآرائها بصدد المعاهدة ، وأثرها فى العلاقات

المصرية البريطانية . . وكذلك المضابط البرلمانية لمجلسى النواب والشيوخ على امتداد الفترة لتلك الدراسة ...

تأتى بعد ذلك الدراسات والمؤلفات والأبحاث المنشورة والتى تناولت بعض جوانب تلك الدراسة ، والتى لا يمكن الإلمام بها فى هذا المجال ، لذا سنكتفى بأن نذكر أنها قدمت لنا وجهات النظر المتباينة والآراء السياسية المتعارضة .

أما فيما يتعلق بالمراجع الأجنبية، فينبغى أن نذكر فى مقدمتها مذكرات ذلك الرجل الذى كان له دوره البارز فى إبرام المعاهدة ودوره على المسرح المصرى، أعنى مايلز لامبسون (كيلرن فيما بعد)، وهى مذكرات زاخرة أماطت اللثام عن كثير من الأسرار والخفايا السياسية التى حدثت فى تلك الحقبة .

ولقد حاولنا - جهد طاقتنا - وضع معاهدة 1936 وآثارها فى ميزانها الصحيح، وذلك بالنظرة الشاملة للظروف المحيطة ، كما حاولنا أن نتبين أى الكفتين أرجح ، كفة الالتزامات والأعباء ، أم كفة الحقوق؟ وقد أوضحت لنا مسيرة المحادثات كيف دارت حول تلبية رغبات إنجلترا الملحة فى بعض المسائل - كالمسألة العسكرية - وتعويض مصر عنها فى مسألتى السودان وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، غير غافلين عن أن إنجلترا - وقواتها رابضة فى البلاد آنذاك- كان باستطاعتها فرض إرادتها فى مصر والسودان رغم أنف المصريين. وكان الجانب المصرى يعلم ذلك ، ويدرك حقيقة الموقف الدولى فى شرقى البحر الأبيض المتوسط. ولهذا يمكن القول :إنه تنازل عن بعض مطالبه فى سبيل الحصول على البعض الآخر ....

وعندما عقدت المعاهدة، كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى ، وكان الخلاف مستفحلاً بين دول المحور وبين بريطانيا والحلفاء ، وكانت الامتيازات الأجنبية تعبث بسيادة مصر المالية والقضائية والإدارية ، وتهدر كرامة المصريين وتعوق تقدمهم فى كل ناحية من نواحى النشاط الوطنى، وكان الإنجليز قد استغلوا فرصة مقتل السردار فى عام 1924، فقطعوا كل علاقة عملية بين مصر والسودان، بإخراج الجيش المصرى من أرضه والموظفين المصريين من إدارته .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية ، ورغم أن الشعب المصرى فى جملته لم يكن منحازا إلى جانب بريطانيا فيها، إلا أنه قدم لها ولحلفائها شتى أنواع الخدمات والمساعدات تمشيا مع نصوص المعاهدة وروحها . فقد سيطرت المعاهدة بشكل أو بآخر على سياسة الحكومات المصرية عامة التى تولت الحكم منذ إبرامها ، إلا أن هذه السيطرة قد بدت على نحو ظاهر وسافر إبان أحداث الحرب ، وكان تدخل بريطانيا وادعاؤها بأنها حريصة على تنفيذ نصوص المعاهدة ستارا يخفى نواياها الحقيقية فى الإطاحة بالمعاهدة ونصوصها ..

كل هذه المسائل وغيرها تتناولها دراستنا التى تضمنت اثنى عشر فصلا وخاتمة، عالجت فى الفصلين الأولين منها المفاوضات المصرية البريطانية من 1920 إلى 1935 «الأزمة الدولية وأثرها فى التمهيد لمفاوضات 1936».

أما الفصل الثالث، فقد أفردته لتصوير المناخ العام للمحادثات المصرية البريطانية، وقد حاولت فيه أن أتحسس الجو الذى ساد مسيرة المحادثات ، وأن أتلمس وعورة الطريق وعثراته، ثم كيف تشكلت من خلاله ملامح تلك النصوص التى تضمنتها المعاهدة فى النهاية . ثم تناولت العوامل التى أدت إلى نجاح تلك المفاوضات مع التركيز على دور كل من مصطفى النحاس «رئيس هيئة المفاوضات المصرية»، ومايلز لامبسون رئيس هيئة المفاوضات البريطانية، ولم نغفل فى هذا الصدد دور أمين عثمان السكرتير العام لهيئة المفاوضات المصرية، ثم عقدنا موازنة بين المحاضر المصرية والمحاضر الإنجليزية .

أما الفصول الأربعة التالية (4 ، 5 ، 6 ،7)، فقد تناولت فيها المحادثات المصرية البريطانية بشأن القاعدة العسكرية ، والمسائل العسكرية الأخرى ، والسودان ، وأخيراً الامتيازات الأجنبية ..

وقد خصصت الفصل الثامن لتقييم المعاهده بعد إبرامها. وقد حاولت أن أضعها فى مكانها الصحيح بعد أن تعرضت لجميع وجهات النظر المختلفة، موضحا أن حل أى مشكلة على مائدة المفاوضات الدولية لا يجرى على أساس النيات أو الافتراضات ، وإنما على مائدة المفاوضات التى لاتستطيع إلا أن تعبر عن الواقع الموجود على الأرض عسكريا وسياسيا،

وتحوله إلى صياغات دبلوماسية وقانونية. ولا يمكن أن تكون لهذه الصياغات قوة إلا بمقدار تعبيرها عن الواقع الموجود على أرض المشكلة المطروحة للبحث على المائدة ذاتها. ولا جدال فى أن الواقع الموجود عام 1936 على الأرض المصرية من ناحية وعلى الساحة الدولية من ناحية أخرى كان معقداً بالغ التعقيد .

وفيما يتعلق بالعلاقات المصرية البريطانية عقب إبرام المعاهدة وحتى بداية الحرب العالمية الثانية (1936 - 1939)، فقد تعرضت لها بالتفصيل فى الفصل التاسع، موضحًا كيف أن الاستقلال الذى نصت عليه المعاهدة كان «وهما» أو «خيالا» ، وكانت الحرب العالمية الثانية مجالا «لاختبار» المعاهدة وتطبيقها ، وقد خصصت لها الفصلين العاشر والثانى عشر ...

أما الفصل الحادى عشر، فقد تناولت فيه حادث 4 من فبراير 1942 وآثاره ونتائجه، ثم تتبعت فى «الخاتمة» محاولات تعديل المعاهدة فى خطوط سريعة حتى انهيار التحالف وإلغاء المعاهدة فى 8 من أكتوبر 1951 ، وجلاء القوات البريطانية عن مصر فى عام 1956 أى بعد مضى عشرين عاما على إبرام المعاهدة ..

وبعـد ..

فإن المؤرخ فى طبيعة رسالته أشبه ما يكون بالقاضى ، إذ يفصل فى القضايا التاريخية التى يتناولها بالبحث والاستقصاء ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والإنصاف والموضوعية ..

وهذا كان قصدى ...

وعلى الله قصد السبيل ..

محمد فريد حشيش

الفصل الأول

المفاوضات المصرية - البريطانية
1935-1920

تمهيد منذ الاحتلال البريطانى وتكوين «الوفد».

المفاوضات كأسلوب متفق عليه.

الوجود العسكرى البريطانى وتجديده.

مقابلة 13 من نوفمبر 1918 بين ممثلى الوفد والمندوب السامى البريطانى.

مفاوضات سعد - ملنر 1920.

مفاوضات عدلى - كيرزون 1921.

تصريح 28 من فبراير 1922.

مفاوضات سعد زغلول - مكدونالد 1924.

محادثات ثروت - تشمبرلن 1927.

محادثات محمد محمود - هندرسون 1929.

مفاوضات النحاس - هندرسون 1930.

محادثات سيمون - صدقى 1932.

منذ احتل الإنجليز مصر فى عام 1882، وهم يتطلعون إلى إضفاء صفة الشرعية على وجودهم، ذلك أن احتلالهم لمصر لم يسقط عنها صفتها كولاية عثمانية .. ولذلك فقد حرصت بريطانيا على انتهاز فرصة الحرب العالمية الأولى فأعلنت من جانبها الحماية على مصر (فى 18 من ديسمبر عام 1914) ، وهكذا زالت سيادة تركيا على مصر ، واتخذت حكومة بريطانيا كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها .

وبصرف النظر عما زعمته إنجلترا بأن الحماية ضرورة حربية مؤقتة، وأن جميع الحقوق التى آلت إليها تعتبر وديعة تحت يدها لسكان مصر، فقد قاست البلاد الكثير من صنوف الذل وألوان الهوان والاستعباد ، فقد تحولت إلى معسكر هائل تحشد فيه القوات من أجناس مختلفة ، وشعر المصرى بأنه غريب فى بلاده، ورأى نفسه وما يملك مسخرا لخدمة هذا المعسكر، وأن بلاده قد أصبحت قاعدة الغزو والتسلط .

ولم تكتف إنجلترا بكل ذلك ، بل زادت الطين بلة حينما عملت على الاستعداد لتنظيم الحماية حينما تنتهى الحرب ... وكان ذلك فوق طاقة الشعب ، فما كادت تلك الحرب تشرف على نهاياتها حتى تهيأ البخار الحبيس للانفجار، و هب الشعب المصرى يطالب بإلغاء الحماية، واستقلال مصر ..

وتألف «الوفد المصرى» برئاسة سعد زغلول لتحقيق هذه المطالب ، وقد وكله الشعب فى السعى إلى الاستقلال «استقلالا تاما حيثما وجدوا للسعى سبيلا». وقد نص فى التوكيل الذى قام الوفد على أساسه على الأسلوب الذى يتبع فى ذلك السعى وهو «الطرق السلمية المشروعة»[1] .

وقد أعلن الوفد – منذ البداية – أن خطته، تسوية المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا

(1) حول تفاصيل نشأة الوفد وتنظيمه وتطوره راجع : محمد فريد حشيش «حزب الوفد 1936 - 1952» رسالة ماجستير غير منشوره ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس 1970 ، ورغم التعديل الذى جرى على صيغة التوكيل فقد بقيت جملة « السعى بالطرق السلمية المشروعة ».

تسوية تحقق استقلال البلاد التام، وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال.

وطبق الوفد هذه الخطة فى أول مفاوضة دارت بين ممثليه والمندوب السامى البريطانى، والتى تمت فى أعقاب إعلان الهدنة (فى 13 من نوفمبر 1918)، وفيها طلب سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى من ريجنلد ونجت الترخيص لهم بالسفر إلى لندن لعرض مطالب البلاد، وبعد حديث طويل من الزعماء حول أحقية مصر فى الاستقلال، واعتراض وينجت بحجة أن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها ، أوضح سعد أنه متى ساعدت إنجلترا مصر على استقلالها التام ، «فإننا نعطيها ضمانة معقولة لعدم تمكين أى دولة من استقلالنا أو المساس بمصلحة إنجلترا». واستطرد سعد فأوضح عن هذه الضمانة وهى ضمانة فى طريق إنجلترا للهند ، أى قناة السويس ، بأن تجعل مصر لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء ، بل تحالفها على غيرها ، وتقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود [1]..

يتضح لنا من هذا الحديث أن الوجود العسكرى البريطانى كمبدأ عام كان مطروحًا، ولم تكن القيادة السياسة المصرية آنذاك ترفضه، فقد أدركت هذه القيادة مدى أهمية قناة السويس بالنسبة لإنجلترا باعتبارها طريقها المهم إلى الهند ، كما كانت الطريق الذى تمر فيه الإمدادات والجيوش التى تطلبها بريطانيا من استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ، ومن القناة يستطيع أعداء بريطانيا الوصول إلى البحر الأحمر لقرب محمياتها فى الجنوب العربى ، وكان هذا الإدراك من القيادة المصرية نابعًا من أرضية الواقع وبعيدا عن رومانسية الخيال .

ولذلك أصبحت المشكلة هى كيفية التوفيق بين المصالح البريطانية التى تدعيها بريطانيا وبين المحافظة على استقلال مصر ، ومن ثم أصبح الجدل القائم بين القيادة السياسية المصرية والسلطات البريطانية يدور حول تحديد الوجود العسكرى البريطانى فى أضيق نطاق – مكانا وزمانا– وتسوية بقية المسائل الأخرى المتعلقة باستقلال البلاد على مراحل .

---

(1) انظر صورة المحضر الذى سجله الوفد فى : عبد الرحمن الرافعى : الثورة المصرية حـ 1 ص 70 - 73 .

وقد تركزت المفاوضات بين الجانبين منذ البداية، حول إلغاء الحماية على مصر واستكمال استقلالها، وكان هذا يعنى جلاء القوات البريطانية عن مصر، مع تسليم الجانب المصرى بحق إنجلترا فى المحافظة على سلامة مواصلاتها الإمبراطورية عبر قناة السويس .

تطورت الأحداث فى أعقاب اللقاء سالف الذكر، وأدت إلى انفجار الثورة الشعبية المجيدة العارمة فى مارس 1919 على النحو المعروف، والذى لا يحتاج هنا إلى توضيح جديد .

وبعد هدوء الثورة تجمد الموقف ، وكان لا سبيل هناك إلا المفاوضة .

كانت المفاوضة هى الوسيلة أو الأداة التى ارتضاها قادة الرأى فى مصر، لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانيها القومية. كما اختارت بريطانيا هى الأخرى المفاوضة كأداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون ، ويحقق لإنجلترا فى نفس الوقت الأغراض التى من أجلها سيطرت على مصر ..

ونود أن نؤكد هذه القضية الآن: وهى اتفاق الطرفين على حل المسألة المصرية بأسلوب المفاوضة ، وهو ذلك الأسلوب الذى ارتضاه الوفد والأحزاب المصرية – ما عدا الحزب الوطنى– فى معالجة القضية الوطنية، وبالتالى فنحن نرفض القول بأن ذلك كان بمثابة تخلى الوفد عن دوره التاريخى فى قيادة الثورة، فقد سبقت الإشارة إلى أن الوفد نص فى توكيله وفى قانون تنظيمه على أن مهمته هى السعى «بالطرق السلمية المشروعة»، ولا جدال فى أن ما تعنيه هذه الطرق السلمية المشروعة هى المفاوضات ..

إن الصحيح فى تصورنا أن الوفد فى قبوله للمفاوضات وبالتالى لمعاهدة 1936 بعد ذلك لم يكن متخليًا عن دوره ، بل لعله كان على النقيض مخلصًا لهذا الدور، وسيظل هذا الأسلوب قائمًا وعلى امتداد تاريخ الوفد حتى أوائل الخمسينيات وإبان حكومته الأخيرة حينما اضطر إلى الالتجاء للعنف كوسيلة للضغط لتهيئة الجو للمفاوضات، فقام بإلغاء المعاهدة فى 8 من أكتوبر 1951 ، وذلك على النحو الذى سنعالجه فى موضعه ..

وليس معنى ذلك التجنى على الوفد – أو على غيره من أحزاب الأقلية – لاعتناقها أسلوب المفاوضات منذ نشأتها ، فإن الظروف المحيطة بمصر آنذاك كانت فى تصورنا لا تدع لها

أسلوبًا آخر ، فإننا يجب أن نعترف - بدون خداع للنفس - بأن الحل الذى يفرض نفسه على أى مشكلة بين طرفين هو انعكاس صادق لأوضاع القوة العسكرية فى كل منهما وتأثيرها الفعلى فى الميدان السياسى، فكيف كانت أوضاع مصر العسكرية آنذاك؟ إن الجواب الموضوعى الذى يحمل بين طياته الحقيقة التاريخية دون زيف، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنه كان لا سبيل هناك سوى المفاوضة .

ومن هذه الحقيقة التاريخية ننطلق إلى حقيقة أخرى نضعها نصب أعيننا من الآن أيضا، وهى أن المفاوضة أخذ وعطاء ، ولا يضير المفاوض أن يأخذ ويعطى، لأن هذه هى طبيعة المفاوضة وإلا سقطت الحكمة منها والتزم كل طرف حده ، وكان لاأمل فى تسوية نزاع أو فى صلح يسوده السلام [1]. وكما أن المفاوض المصرى كان همه ألا يعطى إنجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال ، سنجد أن المفاوض الإنجليزى صرف كل اهتمامه إلى أن يكون سخيًا فى الصيغ العامة، وأن يدقق كل التدقيق فيما يمس المصالح التى ادعتها بلاده لنفسها [2] .

وعلى ضوء هذا المفهوم بدأت - واستمرت - تلك السلسلة الطويلة من المفاوضات بين الجانبين منذ عام 1920 وحتى عام 1935 ، وقد اتسمت جميعها بالفشل، وأثارت موجات تلو موجات من الخلافات والانشقاقات بين الزعماء والأحزاب القائمة آنذاك[3] ، ليست تلك الدراسة مجال تحليلها وتفنيد بواعثها ..

ولعله يحسن الآن أن نتناول حلقات تلك السلسلة من المفاوضات بإيجاز ..

وقد جرت الحلقة الأولى عام 1920 بين سعد زغلول وبين لجنة ملنر بدعوة منها[4]، وبعد

---

(1) محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية ص 6 .

(2) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، جـ 1 ، ص 1 .

(3) لتفصيل تلك الخلافات والانشقاقات راجع دراستنا عن «حزب الوفد» المشار إليها .

(4) كانت إنجلترا قد أوفدت هذه اللجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر (وزير المستعمرات آنذاك بحجة التحقيق فى أسباب الثورة المصرية وأعمال العنف التى صاحبتها، وكان ذلك وفقا لتحقيق الشطر الثانى من السياسه التى كلف اللنبى بتنفيذها أى استمرار الحماية على أساس وطيد مشروع ، وقد وصلت اللجنة إلى مصر فى 7 من ديسمبر 1919 وقوبلت بمقاطعة تامة من جميع طوائف الشعب، وحول فكرة المقاطعة وتفاصيلها انظر: محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ 1 ص 99 - 100 .

أن وافق الوفد على قيـام اتصال بينه وبين هذه اللجنة بعـد عـودتهـا إلى لندن وعلى أثر المساعى التى قام بها عدلى يكن باشا، توجه إلى لندن وبدأت المفاوضات بينهما ، وكان لعدلى يكن دور بارز فيها ، فهو الذى فتح بابها ، كما كان واسطة التعارف بين سعد وملنر (1) .

ولقد كانت تلك المفاوضات أول مواجهة حقيقية من جانب الفريقين لمشكلات الاتفاق بين الدولتين ، إذ تقدم كل منهما بمشروع ، وكان واضحا من خلال نصوص المشروع الإنجليزى «أن إنجلترا ترغب فى أخذ إقرار من الأمة المصرية بتصحيح مركزها فى مصر إزاءها» ، كما أخذت إجماعا أو شبه إجماع من الدول بالاعتراف بمركزها فى مصر والسودان، لتتمكن بذلك من قطع كل احتجاج يقدم فى وجهها من الداخل أو الخارج معا. وقد عبر عن ذلك المعنى ملنر فى حديثه لسعد فقال «إننا الآن فى مصر ، وقد وضعنا يدنا على كل شىء ، ونريد أن نتخلى عنها فى مقابل شىء واحد ، هو أن يعترفوا بمركزنا فيها ، لأنه الآن فعلى ، ونريد أن يكون شرعيًا مستنداً إلى قوة عسكرية» (2) ..

ودارت مناقشات مستفيضة بين الجانبين لاستخلاص شىء يمكن الاتفاق عليه من المشروعين سالفى الذكر ، وانتهت تلك المناقشات إلى مشروع قال ملنر إن الفريقين ارتاحا إليه إن كثيرا وإن قليلا. وعرض سعد هذا المشروع على الأمة ببيان أوضح فيه أن المشروع المعروض على الشعب وضعته لجنة ملنر بعد أن رفض الوفد مشروع اللجنة الأولى وبعد أن رفضت اللجنة المشروع المصرى. ثم ذكر سعد أنه رغم اعتقاده بأن المشروع غير واف بالمطالب المصرية ، إلا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، كما أشار إلى أن زملاءه فى المفاوضة قبلوه باعتبار تغير الظروف الدولية .. وعرض المشروع على الأمة (3) فانقسمت الآراء إزاءه.

---

(1) لتفصيل وجهات النظر وانقسام الوفد راجع «50 عاما على ثورة 1919 » د. أحمد عزت عبد الكريم ، مراجعة وتوضيح ، راجع أيضًا : محمد كامل سليم يوميات ثورة 1919 الأخبار مارس 1969 .

(2) عبد الرحمن الرافعى : الثورة المصرية جـ 2 : ص 124 .

(3) عهد الوفد لأربعة من أعضائه هم : محمد محمود ، عبد اللطيف المكباتى ، أحمد لطفى السيد ، على ماهر، بعرض المشروع وانضم إليهم ثلاثة أعضاء كانوا بمصر وهم : مصطفى النحاس ، الدكتور حافظ عفيفى ، ويصا واصف .

البعض - كالحزب الوطنى - رفضه بينما قبله البعض الآخر ، وكان الاتجاه العام يميل إلى قبوله بعد تعديله على أساس تحفظات أهمها : إلغاء الحماية صراحة ... ورفضت لجنة ملنر هذه التحفظات ، فتمسك الوفد بها، الأمر الذى أدى إلى توقف المفاوضات ..

ولقد حدثت فى خلال تلك المفاوضات عدة خلافات حادة بين سعد و بعض أعضاء الوفد حول مشروع التسوية الملنرية ، وقد أدت هذه الخلافات إلى انشقاق فى صفوف الوفد وخروج بعض أعضائه منه ، وهو ذلك الانشقاق الذى ترتب عليه ظهور حزب «الأحرار الدستوريين» فيما بعد .. وكان ذلك أول انقسام سياسى تشهده الحركة الوطنية .

بعد أن رفضت لجنة ملنر مناقشة التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع التسوية، غادر الوفد المصرى إنجلترا، ورفع ملنر تقريره لحكومته التى أخذت عنه فكرتين : الأولى ضرورة استبدال علاقة بين مصر وانجلترا بنظام الحماية على أن تحوز هذه العلاقة رضا المصريين. والثانية أن الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ، إلا أن رجالها يتفاوتون استعدادا لقبول جوهر التسوية ، وأنه من الممكن أن تبنى خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت. فقد أدركت بريطانيا من خلال ما نشب من خلاف فى الرأى بين سعد وعدلى ، وبعض أعضاء الوفد أن هناك فريقين : فريق يمثل المتطرفين بزعامة سعد زغلول ، وفريق يمثل المعتدلين بزعامة عدلى يكن .. وهكذا دخلت مصر المفاوضات جبهة واحدة وخرجت منها منقسمة الرأى. وأصبحت لعبة المفاوضات سياسة بريطانية للتفريق بين الأحزاب المصرية ...

وسوف نرى طوال مراحل المفاوضات التالية، كيف استغلت بريطانيا هذا التفاوت بين الساسة المصريين بل وعملت على تعميق جذوره ..

أدركت بريطانيا أن كل حل تفرضه على مصر لا يرضى ولا يفى بالغرض ، وأن الحكمة تقضى بالتماس حل يتفق عليه الطرفان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين ، معاهدة ترضى فيها مصر - مقابل تعهد بريطانيا بالدفاع عن استقلالها وسلامتها - أن تسترشد ببريطانيا فى علاقاتها الخارجية، وتعطيها حقوقا معينة فى الأراضى المصرية . فما تلك الحقوق التى أشار إليها التقرير الرسمى للجنة ملنر ؟

أولا : أن يكون لبريطانيا الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر، لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر ، أى سلامة مواصلاتها الإمبراطورية .

ثانيا : أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة [1] ..

كان كل مايهم إنجلترا بالدرجة الأولى، الاعتراف من جانب المصريين بمركزها القائم على الشرعية والمستند إلى القوة العسكرية ، وقد ظلت إنجلترا متشبثه بهذه القاعدة حتى تمكنت من تحقيقها فى عام 1936 كما سنرى .

وفى عام 1921 ارتأت بريطانيا بالاتفاق مع السلطان فؤاد استئناف المفاوضات، وكان عدلى يكن هو المرشح لإجرائها بعد ماثبت من اعتداله وتعاونه مع لجنة ملنر، وما بذله من الوساطة بينها وبين الوفد للتوفيق بينهما .. ومن ثم عرضت الوزارة على عدلى فقبلها ، وكان هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

ولما كان الوفد قد بارك تأليف هذه الوزارة وأطلق عليها «وزارة الثقة»، فقد بادر عدلى من جانبه وعرض على سعد الاشتراك فى وفد المفاوضات ، فاشترط سعد عدة شروط أهمها: أن تكون رئاسة الوفد له بصفته رئيسا للوفد الموكل عن الأمة، ورفض عدلى هذه الشروط ، فأدى ذلك إلى انشقاق جديد بين عدلى وسعد من ناحية،وبين سعد وأكثر أعضاء الوفد من ناحية أخرى[2] .

وظلت المعركة محتدمة بين الوفد والوزاره ، أو بين سعد وعدلى ما يقرب من الشهرين، وانقسمت الأمة إلى سعديين وعدليين ، الأمر الذى أدى إلى إفساد الجو السياسى فى مصر فى تلك الفترة ، وكان تمهيداً لإفساده فيما بعد وعلى امتداد تلك الحقبة .

وفى وسط هذا الجو المشحون بدأت المفاوضات الرسمية بين عدلى يكن واللورد كيرزون (وزير خارجية إنجلترا آنذاك)، الذى سلم عدلى مشروع الحكومة البريطانية، وسارت

(1) قانون رقم 80 لسنة 1936 «تقرير ملنر ..» .
(2) للتفصيل راجع : محمد فريد حشيش / الرسالة المشار إليها ص 13 ، 110 ، 111 .

المفاوضات بين الجانبين والخلافات مازالت قائمة بين سعد وعدلى، بل لا حقت عدلى فى لندن، حينما أرسل سعد بعض رجال الوفد إلى لندن لإثارة الغبار ونشر الدعاية ضد المفاوضين المصريين، وتزويد أعضاء مجلس العموم واللوردات بمعلومات تحرج مركز عدلى بقصد إثارتها فى المناقشات البرلمانية وغير ذلك من التصرفات (1) .

ويبدو أن الوفد كان وسيظل يعتبر نفسه الممثل الوحيد للشعب ، وأن أى مفاوضات لا يشارك فيها أو يباركها مرفوضة ويندد بنتائجها وبالتالى لا يعتبرها ملزمة للشعب المصرى، وسوف تؤكد لنا الأحداث ذلك على امتداد تاريخ الوفد (2) .

وكان من الطبيعى أن تفشل هذه المفاوضات بين عدلى وكيرزون، ولاسيما حينما أدرك الأول أن المشروع البريطانى لا يحقق الغايه التى ذهب للمفاوضة من أجلها ، ولما اشترطته حكومة بريطانيا من أن ترابط قواتها العسكرية فى مصر فى أى مكان ولأى زمان .

قطع عدلى باشا المفاوضات - أو على حد تعبيره لم ير الاسترسال فيها أكثر مما فعل، إلا أن ذلك لم يكن يعنى نهاية مشروع كيرزون ، حيث بقيت نصوصه هى التفسير الإنجليزى العملى للتحفظات المشهورة التى أعلنتها إنجلترا فى تصريح 28 من فبراير 1922 .

فقد كانت إنجلترا بصدد إصدار هذا التصريح من طرف واحد تسلم فيه ببعض مطالب مصر بعد أن أعلنت رسميا أن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين، إلا أن إبعاد سعد زغلول عن الميدان السياسى كان وارداً فى خطة بريطانيا آنذاك، وذلك لتمهيد السبيل أمام (المعتدلين)، حيث قدرت إنجلترا أن سعدا سيقف حجر عثره فى طريق إنجاح أية مفاوضات أو عقد أية معاهدة، ومن ثم رأت ضرورة إبعاده إذا ما أريد (للمعتدلين) تصدر الموقف وتهيئة الجو لخطوات جديدة تتخذ من جانب إنجلترا ..

ورغم أن عدلى كان لا يمانع فى إصدار التصريح آنف الذكر باعتباره عاملا فى تمهيد

---

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى : أزمة القيادة فى ثورة 1919، مجموعة مقالات منشورة بالجمهورية أكتوبر 1963 .

(2) حدث ذلك فى إبان حكومات محمد محمود (1928) وصدقى (1946) والنقراشى (1947) .

الطريق لتفاهم أوسع فى المستقبل ،إلا أنه كان يرفض فكرة نفى سعد ، ولذلك فقد استقال حين أصبح واضحا له أن إنجلترا مصممة على هذا النفى قبل إصدار التصريح .

ونفذت بريطانيا خطتها فاعتقلت سعدا (فى 23 من ديسمبر 1921) وبعض صحبه[1] ، ونفتهم إلى سيشل، فاستقال عدلى احتجاجا على ذلك الاجراء .

ثم تتابعت الأحداث بعد ذلك ، وقد أفسح نفى سعد وأصحابه المجال لهذا التتابع، فعقب استقالة عدلى ظلت البلاد بدون وزارة جديدة لمدة تزيد على الشهرين، حدثت خلالهما عدة مفاوضات بين السلطات البريطانية وعبد الخالق ثروت لتأليف وزارة جديدة، وقد اشترط ثروت عدة شروط لقبول تأليفها ، وقبلت بريطانيا تلك الشروط وصدر تصريح 28 فبراير 1922، وبمقتضاه أعلنت إنجلترا انتهاء الحماية البريطانية على مصر، وبذا تكون دولة مستقلة ذات سيادة، مع احتفاظ بريطانيا لنفسها - وبصورة مطلقة - بتولى أمور معينة إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقية بين الحكومتين بمفاوضات ودية غير مقيدة [2] .

والواقع أن قيمة التصريح - كما ذكر ثروت - هى أنه كان فى ذاته ترضية للشعور القومى بعد فشل مشروع كيرزون، ثم إنه كان ينص على أن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق، وفضلا عن ذلك فإن هذه المفاوضات ستجرى تحت إشراف الهيئة النيابية التى ستؤلف طبقا لدستور قائم على أحدث المبادئ يشرع فى وضعه فورا، وأنه قد سمح بإعادة وزارة الخارجية المصرية ، وهذا سيحقق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر (المستقلة) فى الخارج ..

كان التصريح يعنى اجتياز مصر مرحلة جديدة أو طوراً من أطوار حياتها السياسية، كما دلت الحوادث فيما بعد؛ كما أنه ساعد مصر على الدخول فى المفاوضات، وأتاح للوزارة أن تبدأ عهدا جديدا وأن تضع لنفسها دستورا ..

---

(1) هم : مصطفى النحاس ، فتح الله بركات ، عاطف بركات ، سنيوث حنا ، مكرم عبيد .

(2) وهذه الأمور هى : تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية بمصر - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة- حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات ، السودان ..

ففى أعقاب صدور التصريح تألفت وزارة عبد الخالق ثروت ، ونودى بالسلطان فؤاد ملكا على مصر . ثم تألفت لجنة لوضع مشروع الدستور المصرى .

وصدر الدستور فعلا (فى أبريل 1923) وعاد سعد زغلول وصحبه من المنفى وبدأت الإجراءات لقيام الانتخابات ، التى أسفرت عن فوز ساحق للوفد ، فعهد إلى زعيم الوفد بتأليف الوزارة الجديدة (فى 28 من يناير 1924) .

وقد أبدى سعد منذ تأليفه الوزارة، استعداده للمفاوضة «للوصول إلى اتفاق يضمن الاستقلال الذى تنشده البلاد مع احترام المصالح الإنجليزية التى تكون مقبولة ومعقولة»، على حد تعبير سعد .

وسافر سعد إلى لندن والتقى ماكدونالد مرتين أو ثلاث مرات ، ولم تسفر هذه اللقاءات عن نتيجة تسمح بالدخول فى مفاوضات رسمية، ذلك لأن سعدا كان يرى أن مهمته هى أن يجعل الاستقلال حقيقة ، بينما كانت إنجلترا لا تبغى إلا تسوية أمر التحفظات الأربعة على أساس اعتراف مصر بها .. وكان واضحا أنه من الصعب التوفيق بين كلا الهدفين ، ومن ثم فشلت المحادثات بين الجانبين .

واجه سعد بعد عودته عدة مؤتمرات، تهدف إلى إسقاطه من جانب السراى التى أدركت أن مركز سعد أصبح ضعيفا بعد سقوط حزب العمال وفوز حزب المحافظين الذى كان لا يميل إلى بقاء الوزارة الوفدية ولا سيما بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية، ونشبت معركة دستورية بين سعد والسراى ، ورغم انتصار سعد فيها فقد كانت الأقدار تعد له سبيلا آخر ، وذلك حين فوجىء بحادث مقتل سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان «السيرلى ستاك»، مما أدى إلى ثورة سلطات الاحتلال وتقديمها الإنذار شديد اللهجة مصحوبا بمظاهرة عسكرية كبيرة إلى سعد .

وكان لابد مما ليس منه بد ، وقد أصبح مفهوما من خلال المراسلات المتبادلة بين اللنبى وسعد أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى بقاء حكومة الوفد التى اعتبرتها مسئولة عن الحادث ، فقدم سعد استقالته فى أواخر نوفمبر 1924 ، وكان ذلك يعنى بداية صفحة جديدة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية .

وقبل أن ننتقل إلى تلك المرحلة، ينبغى أن نلقى نظرة سريعة على الموقف القائم آنذاك وما أضافته إليه الأحداث .

يمكن القول: إن العوامل الأساسية فى فشل المفاوضات منذ عام 1920 وحتى عام 1924 تتلخص فى أن المطالب الإنجليزية كانت تصر على التمسك بالوجود العسكرى البريطانى، واعتبار مصر كلها قاعدة عسكرية ، بينما كان الجانب المصرى يعمل على تحديد هذه القاعدة وحصرها فى أضيق نطاق - زمنا ومكانا .

أما مسألة السودان، فقد كانت خارجة عن دائرة الاتفاق ولم يتفاوض بشأنها الجانبان.. أى أن الصخرة الأساسية التى تحطمت عليها المفاوضات حتى ذلك الوقت كانت المسألة العسكرية، وستظل هذه المسألة كذلك فى المحادثات التالية (ثروت - تشمبرلن) ، (محمد محمود - هندرسون) .

ثم زاد الموقف تعقيدا بين الجانبين فى عام 1924 لفشل المفاوضات مرة أخرى واشتعال الحوادث فى السودان بالإضافة إلى مصرع السردار ، كل هذا أدى إلى إخراج مصر من السودان، وبالتالى أصبح الموقف أكثر صعوبة ، إذ لم يعد هم مصر منصرفا إلى تأكيد الوجود المصرى فى السودان ، أو ما كان يسمى وحدة وادى النيل، بل أصبح الهدف قبل كل شئ إعادة الوجود المصرى إلى السودان ، ولهذا اعتبرت عودة مصر إلى السودان فى معاهدة 1936 حتى فى ظل الحكم الثنائى كسبا هلل له المفاوض المصرى كما سنرى .

ثم نعود إلى تتبع الأحداث : ألف أحمد زيور حكومة تحت شعار «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» وقد سلم بما جاء فى الإنذار البريطانى ، ثم بدأ أول انقلاب دستورى ضد الوفد ونظام حكمه.

ورغم محاولات زيور العديدة فى الانقضاض على حقوق الأغلبية، فقد سقطت حكومته ، ورغم فوز الوفد بالأغلبية فى الانتخابات التى جرت ، فقد عهد إلى عدلى يكن بتأليف الوزارة الجديدة ، وهى ائتلافية:-

ورغم استمرار الائتلاف لم يطل المقام بوزارة عدلى، إذ قدمت استقالتها فى(أبريل 1927) ، وقامت وزارة ائتلافية جديدة برياسة عبد الخالق ثروت التى واجهت أزمة سياسية

حادة مع إنجلترا (أزمة الجيش) ، وكان هدف إنجلترا من تلك الأزمة عدم تمكين مصر من إقامة جيش قوى، وفى أعقاب تلك الأزمة بدأت حلقة جديدة من المحادثات بين الجانبين .

والواقع أن تلك المحادثات بدأت دون استعداد حقيقى من كلا الفريقين ، حيث كان ثروت قد ذهب إلى إنجلترا لمصاحبة الملك فؤاد فى رحلته ، ولم تسمح ظروف الزيارة إلا بقدر من الاتصال الشخصى بين ثروت ووزير خارجية إنجلترا أوستن تشمبرلن ، وبالتالى لم يستصحب ثروت معه المعاونين اللازمين لإجراء محادثات دقيقة بين الطرفين ، كما أنه لم يحمل معه المستندات والوثائق اللازمة لذلك ، ورغم ذلك فإن هذه المحادثات تعتبر أساسا للمفاوضات التالية فى أدوارها المختلفة [1].

مرت المحادثات بين ثروت وتشمبرلن بأدوار ثلاثة : فى الدور الأول والذى بدأ بالاتصال الشخصى بين الوزيرين قدم ثروت مشروعا مصريا أوليا لمعاهدة، ورد عليه تشمبرلن بمشروع بريطانى، وفى الدور الثانى دارت أهم المناقشات فيما اقترحه كلا الطرفين ، أما الدور الأخير فكان أهم أغراضه تبادل الرأى سعيا إلى تحديد مرمى بعض النصوص[2] .

وكان المشروع البريطانى - كما وصفه ثروت - نظام وصاية ضاغطة ومراقبة ، وقد ترك أثرا فى نفسه بأن الحكومة البريطانية لا تثق بمصر .

استمر الأخذ والرد بين الجانبين فى لندن ثم فى القاهرة بعد عودة ثروت إليها ، وأخيراً رأت حكومة إنجلترا تعديل مشروعها بعض التعديل وحولته إلى مشروع نهائى، ثم طلبت إلى ثروت أن يعرضه على الحكومة المصرية، زاعمة أن المشروع المقدم يتضمن تسهيلات عظيمة سلمت بها الحكومة البريطانية، نزولا على رأى ثروت باشا ، ومراعاة لمشاعر الشعب المصرى بغية الوصول إلى اتفاق .

---

(1) شفيق غربال : المصدر السابق ص 191 - حينما كان ثروت يجرى محادثاته فى لندن توفى الزعيم سعد زغلول فى 23 من أغسطس 1927 واختير مصطفى النحاس خلفا له فى رئاسة الوفد .. وحول ظروف هذا الاختيار راجع : دراستنا المشار إليها .

(2) الدوران الأول والثانى تما فى لندن فى المدة من 4-30 من أغسطس 1927 ، أما الدور الأخير فقد جرى فى القاهرة ، راجع غربال : نفس المرجع ص 170 .

وقد تردد ثروت فى عرض هذا المشروع على وزرائه بعض الوقت، محاولاً أن يصل عن طريق المفاوضة - مع المندوب السامى فى مصر - إلى إزاله الغموض عن بعض نصوصه ، إلا أن تشمبرلن ألح فى عرض المشروع كما هو على مجلس الوزراء المصرى .

وفى الوقت نفسه كان مصطفى النحاس - رئيس الوفد - قد أبدى رغبته فى الوقوف على المشروع والمذكرات المتبادلة فى شأنه مهما تكن النتيجة التى وصل إليها حتى ذلك الوقت ، فلم يسع ثروت إلا الاستجابة لتلك الرغبة . وبناء على ذلك أبدى النحاس رأيه فى المشروع بعد دراسته بأنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها . وأنه يجعل الاحتلال البريطانى شرعيا ، ولذلك فهو لا يرى فائدة من الدخول فى مناقشته ، كما رأى ألا لزوم لعرضه على البرلمان ، بل يكفى أن يرفضه مجلس الوزراء [1] .

ورفضه المجلس فعلاً (فى مارس 1928) .. فلم يجد ثروت مفرا من الاستقالة فى نفس اليوم ، عهد إلى مصطفى النحاس برياسة الوزارة ، والائتلاف مازال مستمرا .

كانت وزارة النحاس الائتلافية (17 من مارس 1928) بمثابة نهاية المطاف لتجربة الائتلاف، وكانت بحق تجربة مريرة للنحاس، فأسرها فى نفسه لدرجة حرصه على عدم الوقوع فيها مرة أخرى، وحتى «لا يلدغ من جحر مرتين» على حد تعبيره إبان أزمة 4 من فبراير 1942 كما سنرى، حرص النحاس على عدم تكرار هذه التجربة على امتداد تاريخ الوفد (اللهم إلا التجربة الأخيرة فى عام 1949) .

وذلك لما صاحب هذه التجربة المريرة من العقبات التى أحاطت بها منذ تشكيلها من جانب الإنجليز والأحزاب المؤتلفة، على النحو الذى أدى إلى إقالتها ولم يتجاوز عمرها ثلاثة أشهر.

وكانت أول أزمة تواجهها الوزارة أزمة المذكرة البريطانية التى كان قد أرسلها المندوب

---

(1) يذكر كل من الدكتور محمد صلاح الدين والأستاذ إبراهيم فرج«أن الوفد رأى فى عرض ثروت لمشروع مفاوضاته مع تشمبرلن على مصطفى النحاس أول تجربة حقيقة لصلابته عقب اختياره رئيسا للوفد . وأن ثروت سلمه المقترحات فسافر بها إلى الأقصر وانفرد بدراستها خمسة عشر يوما ، ثم عاد فى يناير 1928 واستأنف دراستها مع الوفد ، وانتهت الدراسة برفض المشروع فى أصوله وفروعه ، محمد حشيش . نفس الرسالة ص 27 .

السامى إلى حكومة ثروت فى أواخر عهدها ، وهى مذكرة 4 مارس 1928 التى كانت على درجة كبيرة من الخطورة، لادعاء إنجلترا بحقها فى التدخل فى شئون مصر متى شاءت وكيف شاءت ، فقد أشارت المذكرة إلى قلق بريطانيا إزاء بعض التشريعات التى أقرها البرلمان المصرى «والتى إذا عمل بها أضعفت من سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال»، ثم ألمحت المذكرة إلى أنه مادام هناك أمل فى عقد محالفة بين البلدين تحدد مسئوليات وحقوق كل منهما ، فإن حكومة بريطانيا تمسك عن إبداء أية ملحوظة..

واستطردت المذكرة مشيرة إلى فشل المحادثات بين الجانبين ، ولذلك فإن حكومة بريطانيا ليس فى وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسئولياتها الناشئة عن تصريح 28 من فبراير للخطر، وهى تحتفظ لنفسها بالحق فى اتخاذ أى إجراء ترى أن الحالة تقتضيه[1] .

كان الهدف من هذه المذكرة إحراج الوزارة والتهديد بالتدخل فى شئون التشريع، والضغط على المصريين لقبول مشروع بريطانى جديد مازال فى الأفق بعد أن رفضوا مشروع ثروت - تشمبرلن ، فقد كان واضحا أن المذكرة تشير إلى أن السلطات المصرية لن تعرف واجباتها الأساسية إلا بعد الارتباط بإنجلترا بمعاهدة تحالف ، وأنه طالما تعطل عقد المعاهدة فلإنجلترا أن تتخذ أى إجراء ترى أن الحالة تقتضيه .

واجهت وزارة النحاس هذه المذكرة العنيفة ، بإجابة عالجت فيها الموقف، برفضها التدخل البريطانى فى سلطة التشريع المصرى ، وأنه لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا، لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت ذاتها وأنكرت وجودها ..[2]

لم تنته الأزمة عند هذا الحد ، إذ أجابت حكومة بريطانيا بأنها لا تستطيع أن تعتبر الرد المصرى بيانا صحيحا عن العلاقات الموجودة بين بريطانيا ومصر ، ثم أشارت إلى تصريح 28 من فبراير وتحفظاته قائلة: إنه بعد فشل مفاوضات ثروت - تشمبرلن عاد كل شىء إلى ما كان عليه بعد إخفاق مفاوضات سعد زغلول - مكد ونالد، إلا بمقدار التعديل الذى أدخلته

---

(1) غربال : نفس المرجع 193-194 .

(2) الرافعى : المرجع السابق ص 32-34 .

الإنذارات الإنجليزية فى نوفمبر 1924 ، وبناء على هذا تبقى النقط المحتفظ بها كما هى على صورة مطلقة بواسطة الحكومة البريطانية .

وألقى النحاس بيانا أوضح فيه أن الحكومة المصرية متمسكة بوجهة نظرها المستمدة من برنامجها.

ولم تكد تنتهى تلك الأزمة حتى هبت أزمة أخرى من جانب بريطانيا ، إذ قدمت إنذارا إلى الحكومة المصرية (فى 29 من أبريل 1928)، تطلب فيه سحب مشروع قانون الاجتماعات المعروض آنذاك على البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا، بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر، وحددت لإجابة طلبها موعدا معينا (مساء 2 من مايو)، مهددة بأنه فى حالة عدم إجابة الطلب قبل ذلك الموعد فإنها ستتخذ الإجراء الذى تستدعيه الحالة .

وقد رأت الوزارة المصرية - تفاديا للأزمة - إرجاء نظر المشروع إلى الدورة البرلمانية المقبلة، وأرسل النحاس باشا ردا بهذا المعنى ، وقبل هذا الرد ، واعتبرت الأزمة منتهية .

ولكن انتهاء الأزمات مع بريطانيا لم ينقذ حكومة النحاس من مصيرها المحتوم ، إذ سرعان ماعصفت بها أزمة داخلية أدت إلى تصدع الائتلاف الذى قامت الوزارة على أساسه، فأقيل النحاس (فى 25 من يونيو 1928) وتألفت وزارة جديدة برياسة محمد محمود باشا .

وكان ذلك التصدع يعنى الدخول فى صراع سياسى جديد بين الأحزاب المصرية، ليس البحث بصدده ، إلا أنه كان صراعا أفسح المجال أمام بريطانيا كعادتها لانتهاز الفرصة وتحقيق سياستها العنيدة ، سياسة «فرق تسد» .

بادر محمد محمود بانقلاب جديد عصف فيه بالحياة الدستورية والبرلمانية، معلنا أن هدفه هو القضاء على الأوتوقراطية البرلمانية التى أتاحها دستور 1923 بطغيان الأكثرية على الأقلية..

وبينما كانت الأحداث فى مصر تجرى على هذا النحو ، كان يجرى فى بريطانيا تغيير جديد ، إذ سقطت وزارة المحافظين لتقوم وزارة حزب العمال، وقد تولى فيها آرثر هندرسون

وزارة الخارجية البريطانية، وحمل اللورد لويد المندوب السامى على الاستقالة، باعتباره كان عاملا فى تأزم العلاقات بين مصر وإنجلترا .

واستعد كل من محمد محمود وهندرسون لمعالجة المسألة المصرية فى جولة محادثات جديدة[1] . ونلاحظ أن الجانب المصرى كان هو الداعى لفتح المحادثات دائما ، فقد حدث ذلك فى مفاوضات 1921 و 1927 ، و سيحدث فى مفاوضات 1930 و 1932 و 1936 .

وهذه الملحوظة تقودنا إلى سؤال مهم : لماذا كان يحرص كل رئيس حكومة مصرية على الإلحاح فى الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا ؟

ينبغى قبل أن نجيب عن هذا التساؤل أن نلقى نظرة تحليلية على مسرح السياسة المصرية آنذاك ، فقد كانت تتجاذبها وتسيطر عليها وتؤثر فيها ثلاثة مراكز أو قوى هى : القصر ، الأحزاب ، دار المندوب السامى (السفارة البريطانية فيما بعد) ، وكانت دار المندوب السامى أقوى هذه العناصر أثرا وضغطا فى الحياة السياسية المصرية ، وذلك بسبب وجود القوات البريطانية فى مصر. وعندما كانت هذه القوى الثلاث تتصادم أو تتصارع حول قرار معين كانت دار المندوب السامى هى التى تحسم الموقف معتمدة على القوة البريطانية ، وكانت هذه القوى تناور وتساوم من أجل الوصول إلى حل يوفق فيما بينها ، وكان مجال المناورة واسعا ، وكانت اللعبة يشترك فيها الثلاثة الكبار: المندوب السامى (أو السعيد) ثم الملك فؤاد (وفاروق فيما بعد) ، والأحزاب (وأهمها الوفد) .

هذا التحليل يؤدى بنا إلى نتيجة منطقيه نجيب بها عن التساؤل المطروح حول حرص الجانب المصرى على التفاوض مع بريطانيا ، وهى الرغبة فى تدعيم مركز تلك الحكومات سواء فى ذلك حكومات الأغلبية أم الأقلية. وتفسير ذلك على المستوى الحزبى أن الجانب المصرى كان يدرك أن هذه هى الطريقة الوحيدة لإخراج بريطانيا من مصر واستكمال مصر لاستقلالها

---

(1) كان محمد محمود قد انتهز فرصة وجوده بإنجلترا فى يونيو 1929 لحضور حفلة جامعة أكسفورد لتقليده لقب دكتور فى القانون المدنى ، واتصل بالساسة البريطانيين للتمهيد للمحادثات .
L. Killearn (Sir Miles Lampson) , The killearn Diaries, 1934- 1946, p.3

وسيادتها.. وهذا كسب وطنى تحرص عليه كل حكومة مهما كان لونها الحزبى . ثم إنه لا ينبغى أن ننسى ما سبقت الإشارة إليه من أن الإخفاق فى المفاوضات كانت تعقبه أزمة أو اضطراب فى الموقف الداخلى، يؤدى إلى سقوط الوزارة.ولعل هذا يفسر لنا ما قيل عن التردد الذى انتاب محمد محمود فى البداية إزاء المفاوضة ،لخشيته من أن تؤدى به إلى استقالة وزارته، لولا نصيحة الدكتور هيكل له بالدخول فى المفاوضات [1] .

استجابت الحكومة البريطانية لدعوة محمد محمود وبدأت المفاوضات ، فطلب هندرسون إلى محمد محمود تحديد ماتريده الأمة المصرية للنظر فيه ، فصور محمد محمود ذلك بما تفهمه الأمة من استقلال لا يختلط بالحماية أو بالوصاية ، وأخذ يتعقب ما فى مشروع 1927 من قصور عن تحقيق تلك الغاية ..

وبعد مناقشات طويلة بين الجانبين فى مسائل الاستقلال، والامتيازات، والسودان، وفى تأمين المواصلات الإمبراطورية ، وتنظيم المحالفة بين البلدين وغير ذلك، اتفقا على أن تعد وزارة الخارجية البريطانية مشروعا يتضمن جملة ما اتفق عليه الفريقان فى هذه الشئون، رتسلم محمد محمود هذا المشروع وقام بدراسته .. ثم بدأت بعد ذلك محادثات جديدة على أساس النص المكتوب انتهت إلى ما سمى بـ «المقترحات»[2] .

وقد أرفقت هذه المقترحات برسالة من المستر هندرسون لمحمد محمود (فى 3 من أغسطس 1929)، ذكر فيها أن هذه المقترحات هى أقصى ما يستطيع المستر هندرسون أن يشير على حكومته بها. كما جاء فيها أن من أحب أمانى الحكومة البريطانية أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم - وبلا تمييز بين الأحزاب - هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالمة اللتين اتسمت بهما المحادثات ، وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبله بين البلدين، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى الجديد، فإن الحكومة البريطانية تقوم من جانبها بعرض المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات والتصديق عليها.[3].. وأجاب محمد محمود برسالة لهندرسون (3 من أغسطس)، ذكر فيها أنه يدرك أن هذه

(1) هيكل : نفس المصدر ، ص (30) .	(2) راجع قانون رقم 80 لسنة 1936 مقترحات 1929 .
(3) غربال : نفس المصدر ص 222 .

المقترحات هى أقصى ما يمكن للمسترهندرسون أن يوصى حكومته بقبوله، ويبدى استعدادا من جهته لعرضها على الشعب والبرلمان المصرى، واثقا تمام الثقة بأن قبولها فى مصلحة بلاده، وأنه يشاطر الحكومة البريطانية الرجاء بأن هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الأحزاب، وبروح الصداقة والمسالمة اللتين وضعت وبحثت بهما، فيجدون فيها أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلة بين البلدين [1] .

ثم عاد محمد محمود إلى مصر، وغداة وصوله ألقى خطابا أشار فيه إلى محادثاته والمقترحات التى انتهت إليها، وصرح بأنه سيجرى انتخابات يعرض فيها المقترحات على الأمة، ولكن صحف الوفد قامت بحملة عنيفة ضد الوزارة وطالبت باستقالتها.. ولم يستطع محمد محمود إلا أن يقدمها ..

وألّف عدلى يكن وزارة انتخابات[2] ، ولم تعرض المقترحات على الشعب فى أثناء الانتخابات، فقد رفض الوفد أن يبدى فيها رأيا إلا تحت قبة البرلمان .. وتمت الانتخابات وفاز الوفد بالأغلبية الساحقة (212 مقعدا من 225 مقعدا) ، واستقال عدلى، وألف مصطفى النحاس وزارته الثانية (فى أول يناير 1930) .

ولعله يحسن بنا قبل أن ننتقل إلى تلك المرحلة الجديدة ، ونعنى بها مفاوضات النحاس - هندرسون فى 1930 - يحسن أن نطرح سؤالين ، ومن خلال الإجابة عنهما نستطيع أن ندرك موقف الجانبين فى تلك المفاوضات المزمع إجراؤها بينهما ..

السؤال الأول : هل كانت إنجلترا راغبة حقا فى أن تسفر مفاوضاتها مع محمد محمود عن إبرام معاهدة مع مصر بعيدا عن حزب الأغلبية (أى الوفد) ؟ نحن نشك فى ذلك ، فالواقع أن بريطانيا كانت - وستظل بعد ذلك لعدة سنوات - حريصة على أن يكون اتفاقها - لو تم -

(1) نفس المصدر : ص 221 -222 .

(2) امتنع الأحرار الدستوريون عن دخول المعركة بحجه أنهم إذا خاضوها فسيخوضونها على أساس أن ماحصل عليه محمد محمود خير ما يمكن الوصول إليه آنذاك ، أما والوفد يقول إنه يستطيع الوصول إلى خير منه، فليس من المعقول أن يدفعوا حجته بأنهم لا يريدون مزيدا لمصر من حقوقها - غربال : نفس المصدر ص 222 .

مقبولا من أغلبية الأمة المصرية ، وهذا هو ما حرصت عليه فى مفاوضات 1936 كما سنرى، وهى بلاشك كانت تدرك مركز حكومة محمد محمود. ولقد دار حديث بهذا المعنى بين هندرسون والنحاس (فى 3 أبريل)إبان مفاوضاتهما ، فبعد أن أشار هندرسون إلى أنه كان مخلصا فى «مقترحاته» التى قدمها إلى محمد محمود ومهد لنجاحها بإقالة اللورد لويد وإعادة الحياة النيابية إلى مصر، قال: «ولقد طلب منى أن أخرج عن دائرة المقترحات فأجعلها معاهدة ، يوقع عليها دولة محمد محمود باشا فرفضت ، وجاءنى فى يوم من الأيام الأستاذ مكرم عبيد [1] يسألنى عن إشاعة إبرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها، وكنت أعلن فى الدوائر الرسمية أنى إنما أريد أن أتفاوض فى وضع المعاهدة مع الحكومه المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ، ويؤيدها البرلمان تأييدا لاشك فيه .. [2]

أما السؤال الآخر فهو : ماذا كان موقف الوفد من تلك المقترحات التى تمخضت عن محادثات بين محمد محمود وهندرسون ؟ لماذا رفض دراستها إلا تحت قبة البرلمان ؟ نجد الجواب فى إجابة النحاس عن حديث هندرسون سالف الذكر، إذ بعد أن أثنى على خطة المستر هندرسون «الحكيمة الجريئة» التى اتبعها قبل وضع مقترحاته وبعدها، شرح الأسباب التى من أجلها رفض بحث المقترحات فى أثناء الانتخابات، فقال: «إننا سلكنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال، ولو أن المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتما، لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها، فرأينا أن نتفادى تلك النتيجة المحتومة وأن نتريث حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولا، وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة ، ألا وهى المفاوضة لوضع التسوية المقبولة بين الأمتين، وها نحن أولاء الأن فى بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة فى الاتفاق» [3] ..

نخلص من ذلك الحديث الذى جرى بين النحاس وهندرسون إلى أن كلا الجانبين كانا يرغبان

(1) كان الوفد قد أرسله إلى لندن للدعاية ضد حكومة محمد محمود، وللتشكيك فى قبول أى معاهدة تبرم معه.. .

(2) محاضر المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية 1930 ص 21 - 32 انظر غربال : نفس المصدر ص 208 - 209 .

(3) نفس المصدرين .

فى الاتفاق ، فها هو الوفد الممثل لأغلبية الشعب المصرى ، وها هى حكومة العمال ذات المركز القوى وجها لوجه ، الأول يستطيع - دون غيره - أن ينتزع الموافقة على معاهدة تبرمها حكومته ، والثانية تمثل الأمل المرتجى دائما لدى الساسة المصريين ، وإن كان أملا كالسراب كما أثبتت الحوادث والأيام ..

ولم يضيع النحاس وقتا، فسرعان ما عرضت حكومته المقترحات سالفة الذكر على مجلس البرلمان (فى 3 من فبراير) طالبة منه التفويض للمفاوضة .. ووافق البرلمان (فى 6 فبراير) على ذلك ، وتم تشكيل الوفد الذى سيتولى المفاوضة برئيسه مصطفى النحاس باشا[1] .

وبدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين فى 31 من مارس 1930 ، وتوالت الجلسات حتى الجلسة الختامية فى 8 من مايو 1930 التى أعلن فيها فشل المفاوضات ..

وانقطعت المفاوضات بين الجانبين حينما أصر الجانب البريطانى على موقفه إزاء مسألة السودان ، وهو الموقف الذى سنوضحه حينما نتناول المسألة السودانية [2] .

والواقع أنه كان أمراً مثيرا للغرابة والتساؤل ، إذ كيف تفشل تلك المفاوضات بعد أن اتفق الفريقان على صيغة لحل مسألة السودان [3] . وبعد أن ذهب الجانب المصرى فى سبيل الاتفاق إلى حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى الإدارة ، وإلى حد الاعتراف باتفاقيتى 1899 على وجه أنكرته الحركة الوطنية المصرية طوال تاريخها ؟![4] .

ولذلك فإنه ينبغى أن نتسا ءل :

هل سلكت بريطانيا هذه الخطة بناء على عدم اهتمام حقيقى بتسوية المسألة المصرية تسوية

(1) وعضوية واصف بطرس غالى باشا ، وعثمان محرم باشا ومكرم عبيد أفندى ، وكان من مستشاريه الفنيين د. أحمد ماهر ، ومحمود حسن بك، وكان سكرتيره العام مصطفى الصادق بك، ومن موظفى السكرتارية : أمين عثمان أفندى ، محمد صلاح الدين (كان الأول سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات المصرية فى 1936 ، والثانى سكرتيرا مساعدا لها كما سنرى) ومحمد كامل سليم أفندى، وسابا حبشى أفندى ، وعبد المقصود أحمد أفندى.

(2)انظر الفصل الخامس .

(3) نص الصيغة فى الفصل الخامس .

(4) غربال : نفس المصدر ص 242 .

نهائية بعد أن نالت إقرار الوفد المصرى - لاول مرة- فى تاريخه للقواعد التى وضعتها الحكومة البريطانية للاتفاق مع مصر ، وهى تلك القواعد التى لن تحيد عنها إلا فى الصيغ والتفصيلات ؟أم فعلت ذلك تحت ضغط حقيقى من أصحاب المصالح البريطانيين فى السودان؟

وعلى أى حال فقد توصل الجانبان فى تلك المفاوضات - ولأول مرة - إلى تسوية المسألة العسكرية، وكان ذلك يعتبر مكسبا فى حد ذاته ، كما أن مجرد عودة الوجود المصرى إلى السودان فى 1930 كان مكسبا أيضًا .

ولاجدال فى أن مشروع 1930 كان بفضل المشروعات السابقة ولا سيما فيما يتعلق بتحديد النقطة العسكرية ، كما كان يعنى أن شقة الخلاف قد ضاقت بين الجانبين .

وقد صرح هندرسون فى نهاية المفاوضات بأن مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سيظل قائما، وأنه إذا وجد الوفد المصرى - بعد عودته إلى القاهرة ومناقشة المسألة مع الاصدقاء فيها- أن هناك أملا فى أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين، فإنه (أى هندرسون) وزملاؤه مستعدون لمحاولة الوصول إلى اتفاق على النقط القليلة الباقية، ليصبح التوقيع عليها أمرا ميسورا .

كما أعلن النحاس أنه يرجو أن تنظر الحكومة البريطانية فى الأمر ، حتى إذا رأت أن هناك أملا فى تقريب مدى الخلاف عاون ذلك على الوصول إلى الحل المنشود ..

وعقب انقطاع المفاوضات، عاد النحاس وفى ذهنه الذكريات السابقة المريرة من حيث إنه كان يعقب فشل كل مفاوضات أزمة داخلية ، فأراد النحاس أن يسبق الحوادث ويمهد لشىء من الاستقرار، فأعلن حرصه على صداقة بريطانيا رغم فشل المعاهدة، ولكن محاولته لم تجد شيئا من ذلك، بدليل أن بريطانيا تركت الموقف يتطور إلى ماتطور إليه، تمهيدا لانقلاب دستورى جديد .

فقد قدم مصطفى النحاس استقالته (فى يونيو 1930)، وألف إسماعيل صدقى وزارة جديدة أطاحت بالبرلمان والدستور والحريات، الأمر الذى أدى إلى وقوع أحداث دامية مهدت للتدخل البريطانى بحجة حماية أرواح الأجانب ..

وهكذا كان فشل المفاوضات فى 1930 يعنى تجربة دستورية جديدة ومعركة أخرى من معارك النضال المصرى، وكانت بريطانيا فيها تقف خلف الستار ترصد الموقف وتحرك خيوطه بدقه وحذر، وتقف خلف اللعبة الوزارية التى استمرت منذ بداية المفاوضات، وستظل حتى عام 1936 وفى أعقابها . فقد رأينا دائما عقب فشل كل مفاوضات أزمة دستورية من صنع بريطانيا أو القصر تؤدى إلى عدم استقرار الحكم . حدث هذا فى عام 1924 حينما استقال سعد تحت وطأة الإنذار البريطانى الذى لم يكن صدوره نتيجة لاغتيال السردار بقدر ما كان صادرا نتيجة للموقف الوطنى الذى أبداه سعد فى معالجة القضية الوطنية إبان مفاوضاته مع ماكدونالد، ثم أعقب ذلك تجربة أحمد زيور المريرة ..

نفس الشىء حدث فى أعقاب فشل مفاوضات عبد الخالق ثروت مع أوستن تشمبرلن وما أدت إليه استقالته فى مارس 1928 ، وتجربة محمد محمود الأكثر مرارة ..

وحينما يفشل محمد محمود هو الآخر فى مفاوضاته مع هندرسون يلاقى نفس المصير حينما تضطره الأحداث إلى تقديم استقالته فى 1929 .

وهانحن فى عام 1930 الذى شهد فشل مفاوضات مصطفى النحاس وهندرسون كما شهد بداية التجربة الجديدة التى استمرت زهاء أربعة اعوام .

والواقع أن بريطانيا كانت حريصة فى تلك المرحلة على عدة نقاط وهى :

أولا : ألا تكون المفاوضات موضع مساومة حزبية بين المصريين .

ثانيا : إذا أدت المفاوضات إلى معاهدة فلابد من توقيعها من برلمان منتخب انتخابا حرا .

ثالثا : تشكيل جبهة وطنية تقوم بالمفاوضات وإبرام المعاهدة .. وهذه هى الخطة التى نفذت فى عام 1935 كما سنرى .

حاول صدقى إغراء الجانب البريطانى بإجراء المفاوضات معه. وتزخر اللقاءات التى جرت

آنذاك بين صدقى والمندوب السامى البريطانى (برس لورين)، والتى ضمنها الأخير فى تقاريره إلى لندن بالتلميح وبالتصريح من جانب صدقى بالموافقة على إجراء مفاوضات معه[1]

ولاجدال فى أن إسماعيل صدقى وفقا لما أشرنا إليه آنفا كان يرى فى مجرد قبول حكومة بريطانية لإجراء تلك المفاوضات معه، تدعيما لنظامه وتقوية له فى وجه التيار الشعبى المتربص به، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن ينشأ عن نجاح هذه المفاوضات من بقاء الدستور الذى أقامه، واستمرار حكوماته ليس برضا الشعب المصرى وانما برضاء الحكومات البريطانية، التى سوف تكون حريصة على استمرار التعامل مع من وقع المعاهدة ،على أساس أن من وقعها سيكون أكثر التزاما بتنفيذها [2] .

ولقد ألح إسماعيل صدقى كثيرا، ولم يكن هذا الإلحاح مصدر قوة للجانب المصرى، فقد كانت الخارجية البريطانية تدرك تماما مدى الضعف الذى يدفع بصدقى وممثليه إلى هذا الموقف[3] .

ولقد تأسست السياسة البريطانية الجديدة فى مصر آنذاك على أن تترك المصريين يطلبون بأنفسهم التفاوض بل يجرون وراءه، وذلك على أمل أن يؤدى هذا إلى استعدادهم لتقديم تنازلات إلى الجانب الآخر .

ولقد حدث ذلك فى عام 1932 وبعد إلحاح من جانب صدقى كما أشرنا ، فقد أجابته الخارجية البريطانية آنذاك بأنه يعتقد أن مشروعى 1929 ، 1930 يصلحان أساسا لمفاوضات مقبلة ، ولكنه يبدى تحفظين : أحدهما خاص بمسألة مواقع القوات البريطانية فى مصر، والآخر خاص بالسودان ..

---

(1) للتفصيل راجع : يونان لبيب رزق :السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية (30- 1936) ص 99-101.

(2) نفس المرجع : ص 101 .

(3) لم يقتصر الأمر على صدقى ، بل حاول نفس الشيء الدكتور حافظ عفيفى وزير مصر المفوض فى لندن آنذاك وذلك بناء على تعليمات من القاهرة ، فقد اخذ يلح ويتوسل مما دعا الخارجية البريطانية أن تكتب إلى القاهرة فى 11 من يونيو 1932 بأن «وزير مصر المفوض فى لندن ينتهز كل فرصة ليطرح مسألة استئناف المفاوضات على وزارة الخارجية البريطانية » ـ نفس المرجع ص 102 .

وفيما يتعلق بالتحفظ الأول، أشار سيمون إلى أن الفنيين البريطانيين لهم آراء فى تحديد مواقع المعسكرات بما يفيد عدم التزام بريطانيا بمفاوضات. وأما عن التحفظ الآخر فقد أشار إلى أن الاتفاق ينبغى ألا يحيد عن وجوب الاحتفاظ بالنظام الإدارى القائم فى السودان، فإذا ما تم الاعتراف بذلك أمكن البحث عن الوسائل التى تصان بها حقوق مصر المادية والمعنوية فى السودان .

وأدرك صدقى ما يرمى إليه الجانب البريطانى، فأوضح فى رده أن حكومته لن تقبل بأقل مما عرض على غيرها من الحكومات ... ولم تقم مفاوضات رسمية بين الجانبين إذ تتابعت الأحداث على نحو درامى أدى إلى تداعى النظام الذى أقامه إسماعيل صدقى ، فقدم استقالته (فى سبتمبر 1933) ، ثم انهار النظام تماما فى عهد عبد الفتاح يحيى الذى خلف صدقى فى الحكم ولم يستمر طويلا فيه ، وألف توفيق نسيم وزارة جديدة (فى نوفمبر 1934) .

وكان لهذا التغيير مغزاه ، إذ يبدو أن الإنجليز - وفقا لسياستهم السالفة الإشارة إليها- قد أدركوا أن القصر يكتمل له السلطان، وهم يكرهون أن ينفرد به دونهم، ويؤثرون أن يضربوا كل سلطة بالأخرى، وقد أطلقوا المعركة بين القصر والحكومة من جانب والوفد من الجانب الآخر، ثم لبثوا يرقبون الموقف بدقة وحذر، حتى كاد القصر أن ينفرد بالسلطة ، وحينئذ تدخلت دار المندوب السامى ومهدت لإقصاء عبد الفتاح يحيى والقضاء على نظام الحكم الذى وضعه إسماعيل صدقى ، ثم مجئ توفيق نسيم كرجل تربطه علاقات طيبة بالوفد رقد يمهد لعودة الوفد إلى الحكم ، وهو الأمر الذى كانت ترغب فيه بريطانيا فى تلك الفترة .

وتنفيذا لهذه الخطة كانت الحكومة البريطانية قد عينت السير مايلز لامبسون مندوبا ساميا بدلا من السيربرس لورين[1] . وقد أشار ما يلز لا مبسون - فى مذكراته - إلى هذا التغيير، واعترف بأن حكومته كانت تمهد لتدبيره والإتيان بحكومة شعبية ، وقد أضاف أن أى ممثل

(1) تم تعيين لامبسون فى أغسطس 1933 ووصل إلى القاهرة فى يناير 1934 وكان سعيدا بمنصبه الجديد الذى ناله مكافأة على خدماته السابقة فى السلك الدبلوماسى فى الصين وغيرها .. راجع :
L.Killearn, Op. Cit, pp.2-3 .

لبريطانيا كان يتولى تدبير هذا التغيير يكتسب شعبية محلية مؤكدة وسهلة «وهذا هو ما حدث لى عام 1933 عندما توليت إخراج حكومة صدقى - التى كانت حكومة القصر- وإحلال حكومة توفيق نسيم ، وكانت حكومة شعبية نسبيا [1]» .

كان ذلك التغيير يعنى نقطة تحول فى السياسة المصرية ، فقد كان يعكس فى حد ذاته تضاؤل نفوذ القصر ، كما أنه كان يمهد لعودة القوى الوطنية إلى الحكم [2] ، كما كان بادرة تفاؤل، عبر عنها النحاس فى خطابه أمام المؤتمر الوفدى (فى 1935) فقال: إنه يأمل أن تتجه السياسة البريطانية إلى الاتفاق، وأن يكون عهد المندوب السامى الجديد عهد تفاهم صحيح بين البلدين [3]..

جاء توفيق نسيم إلى الحكم : وبمجيئه ثار جدل طويل وعنيف حول النظام الدستورى الجديد ، بعد أن بادر نسيم بإلغاء دستور 1930 وحل مجلس البرلمان القائمين على أساسه، وكان السؤال: هل يعاد دستور 1923 ؟ ولما كان الرأى العام يرغب فى إعادة هذا الدستور فقد وجه توفيق نسيم كتابا إلى الملك بشأن عودة دستور 1923 ، فأجابه الملك بالموافقة وبقى على نسيم أن يسبرغور إنجلترا إزاء هذه المسألة ، ففعل ، فنصحت بعدم إعادة دستورى 1923 ، أو1930 بحجة أن الأول غير صالح، والآخر لا يحقق رغبات الأمة ..

وقد أثارت السياسة البريطانية عواطف الشعب ، فقامت المظاهرات فى أنحاء البلاد محتجة مطالبة باستقالة نسيم ، الأمر الذى أدى إلى عدة أحداث دامية ، كانت تنذر بقيام ثورة ..

وبينما كانت الأحداث تجرى على هذا النحو العنيف، برزت الدعوة إلى توحيد الصفوف بين الأحزاب لمواجهة تلك الأزمة السياسية العصيبة، وقام الطلاب بدور كبير فى هذا المجال وذلك باتصالهم بزعماء الأحزاب ومناشدتهم تحقيق الائتلاف [4] وأسفرت المساعى عن تأليف «الجبهة الوطنية» .

---

(1) Ibid, P.30

(2) Arnoid Toybbce, Op. Cit., P. 187 .

(3) الاهرام 10 يناير 1935 .

(4) للتفصيل راجع فكرى أباظة : الضاحك الباكى ص 80-82 ، فتحى رضوان : عصر ورجال ص 216 .

وكان هدف هذا الائتلاف الوطنى استعادة الدستور ، كما كان يهدف إلى العمل على عقد معاهدة بين مصر وإنجلترا تحدد علاقاتهما ، على أساس المبادئ والخطوط الأساسية التى أقرها المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس – هندرسون[1] .

وبدأت الجبهة الوطنية العمل فقامت بتوجيه كتابين: أحدهما إلى الملك لمطالبته بإعادة الدستور (وعاد دستور 1923 فى 12 من ديسمبر 1935) وبدأ الاستعداد لإجراء انتخابات جديدة على أساسه، والآخر إلى المندوب السامى البريطانى، أشارت فيه إلى الآثار السيئة التى تعود على مصر كنتيجة لفشل عقد معاهدة مع بريطانيا، كما أشارت إلى الموقف الدولى والصراع الإيطالى الإثيوبى القائم آنذاك ، وكيف أنه يؤكد ضرورة إصرار المصريين على عقد مثل هذه المعاهدة ..

ولما كانت مواجهة الموقف الدولى المضطرب آنذاك ، تدفع كلا من بريطانيا ومصر إلى تسوية ما بينهما وتحديد علاقتهما بعقد معاهدة، فينبغى أن نتناول هذا الموقف بشىء من التفصيل وهو مجال الدراسة التالية .

* * *

(1) فيما يتعلق بالهدف الثانى انفصل الحزب الوطنى لمخالفته لمبادئه (لامفاوضة إلا بعد الجلاء - راجع عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص 203 .

الفصل الثانى

الموقف الدولى والتمهيد لمفاوضات 1936

تمهيد .

خطوط السياسة البريطانية من 1930 إلى 1936 .

اضطراب الموقف الدولى .

أثر هذا الاضطراب على بريطانيا .

أثره على مصر .

الرغبة المشتركة فى عقد المعاهدة.

التمهيد للمفاوضات :

على الجانب البريطانى(دور مايلز لامبسون) .

على الجانب المصرى (دور على ماهر والجبهة الوطنية)

تأليف هيئتى المفاوضات : المصرية والبريطانية .

أوضحت الدراسة السابقة كيف قامت الاتصالات والمحادثات بين مصر وإنجلترا غداة إعلان الهدنة. واستمرت حتى أوائل الثلاثينات لعقد معاهدة بين الجانبين ورأينا كيف أن جميع تلك المفاوضات قد انتهت بالفشل .

ولعله يحسن بنا الأن وقبل أن نمضى لتناول دراسة الموقف الدولى وردود فعله على كل من مصر وبريطانيا ، أن نتوقف قليلا لنلقى نظرة عامة وشاملة على مسألتين : الأولى مسار المفاوضات السابقة ولماذا كان الطريق أمامها مسدودا فلم تلتق وجهة نظر الفريقين فيها على نحو يحقق الاتفاق النهائى بينهما .

والمسألة الثانية وهى متصلة اتصالا وثيقا بالمسألة الاولى وهى : خطوط السياسة البريطانية فى مصر وكيفية مسارها بين 1930 وحتى 1936 .

فيما يتعلق بالمسألة الاولى نلاحظ أن المفاوضات المصرية البريطانية قد تركزت منذ البداية حول النقاط الأساسية التالية :

أولا : إلغاء الحماية على مصر واستكمال استقلالها ، ويتضمن هذا جلاء القوات البريطانية عن مصر مع تسليم الجانب المصرى بحق إنجلترا فى المحافظه على سلامة مواصلاتها الامبراطورية عبر الأراضى المصرية ، أى التسليم بنوع من الوجود العسكرى البريطانى فى مصر أو ما سمى بالقاعدة العسكرية ، وفى الوقت الذى كانت تحرص فيه مصر على تضييق هذه القاعدة مكانا وزمانا كان الجانب البريطانى يحاول إلغاء أى قيد والتوسع بقدر الإمكان مكانًا وزمانا أيضًا فى هذه القاعدة ، أى أن المسألة العسكرية كانت هى المسألة الأولى الأساسية التى تركزت حولها المفاوضات منذ عام 1920 وستظل كذلك حتى مفاوضات عام 1954 .

ثانيا :أما المسألة الأخرى الأساسية بين الدولتين فهى مسألة السودان ، وتعنى فى الدرجة الأولى إخراج إنجلترا من السودان أو التمهيد لهذا الإخراج، وفى الوقت نفسه تأكيد حقوق مصر وروابطها بالسودان تحت شعار ما كان يطلق عليه آنذاك «وحدة وادى النيل» ، والملاحظ أن هذه القضية تطورت بعد عام 1924 من «وحدة وادى النيل» إلى

محاولة إعادة الوجود المصرى إلى السودان نتيجة للأحداث التى أعقبت فشل المفاوضات بين سعد وماكدونالد وما أدت إليه من اشتعال الحوادث فى السودان ، الامر الذى ادى إلى اخراج مصر من السودان وبالتالى زاد الموقف تعقيدا ، إذ لم يعد هم مصر منصرفا إلى تأكيد الوجود المصرى فى السودان ، بل أصبح الهدف إعادة الوجود المصرى إليه مع توكيد الإدارة المصرية السودانية بالتسليم بمصالح ورخاء الشعب السودانى ، ويتضمن هذا التسليم نوعًا من الاستفتاء ، وهو الأمر الذى استقرت عليه فيما بعد .

ثالثا : الامتيازات الأجنبية ، وقد حرصت مصر على التخلص من تلك الامتيازات ، ولكن هل يكون ذلك العمل منفرداً أم بالاتفاق مع الدول وبمساعدة بريطانيا وهو ما استقر عليه الرأى فى عام 1936 . وسوف نلاحظ أن الجانبين قد اتفقا على أن تؤخذ هذه المسائل ككل فى المفاوضات ، ولكن فى عام 1954 تحطم هذا المبدأ واتخذ بمبدإ التجزئة ، بمعنى أن المسألة السودانية اتفق عليها أولا ، ثم اتفق على المسألة العسكرية فيما بعد .

أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية وهى خطوط السياسة البريطانية منذ عام 1930وحتى1936 . فكانت كالتالي:

السياسة البريطانية فى مصر من 1930 - 1936 :

كانت السياسة البريطانية فى مصر تسير وفق قواعد وأسس ، ولقد صورتها الوثائق البريطانية التى نشرت أخيرا ومذكرات أحد رجالها البارزين فى مصر (اللوردكيلرن) فأشارت إحدى تلك الوثائق إلى خطوط هذه السياسة فقالت «إنه طالما ظلت مراكز النفوذ الثلاثة التى تحدد اتجاه الحوادث فى مصر قائمة، وهى حسب ترتيب أهميتها نحن (أى بريطانيا) والملك، والرأى العام المصرى، فإن التغييرات فى السياسة الداخلية فى مصر تتحرك فى دائرة منظمة تماما .. وتستطرد الوثيقة لتزيدنا توضيحا فنشير إلى أن هناك ثلاث دورات متعاقبة ومتتالية، ولا يمكن تحديد أيها يأتى أولا ..

***

وهذه الدورات هى :

1- رئيس وزراء يكون مقبولا لدى الملك ولدينا .. ومن شأن تأييدنا لرئيس الوزراء أن يؤدى - تدريجيا ومع الوقت - إلى أن يفقد رئيس الوزراء تأييد القصر ، لان الملك يصبح غيورا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لأن رئيس الوزراء يميل إلى الاعتماد علينا فى المدى البعيد ويعامل القصر بكبرياء .

والنتيجة : يسقط الملك رئيس الوزراء فى بعض المسائل التى يحس أننا لن نكون قادرين على التدخل فيها ، أو التى قد نشعر أن الملك على حق فيها ..

ونحس نحن بالغضب ، ونتخذ موقفا يقوم على أساس أنه مادام الملك قد أسقط الرجل الذى يتمتع بثقتنا فإن على جلالته أن يخرج من المأزق بأسرع ما يمكن ، ويعقب ذلك التغيير التالى.

2- رئيس وزراء يكون رجل القصر فقط :

والنتيجة : يتدخل القصر فى كل مرحلة من مراحل حكم البلاد ، فينمو السخط الشعبى، ويصبح واضحا أنه يمكن أن تحدث ثورة لولا وجود قواتنا، وعندئذ نتحرك ببطء وتردد إلى تغيير آخر يترك الملك غاضبا ومنعزلا ، وهذا التغيير يؤدى إلى .

3- حكومة شعبية ، سواء كانت وفدية، أو على الاقل على علاقات طيبة بالوفد .

والنتيجة : تصبح مصالح بريطانيا مهددة فى كل خطوة ، فنصر على تغيير الحكومة الأمر الذى نضطر إلى طلب تعاون الملك فيه وإلى تحقيق رغباته بدرجة ما .

ويعود بنا هذا إلى المنطقة رقم (1) - وهكذا -

وطالما استمرت العناصر الثلاثة قائمة فإن الشىء الوحيد الذى نستطيع أن نفعله - ولكنه شىء هام للغاية - هو أن نضمن أن يكون توقيت التغيرات لمصلحتنا[1] .

(1) الاهرام مارس 1973 الملف السرى لحادث 4 فبراير 1942 ، والوثيقة مذكرة قدمها وكيل وزارة الخارجية البريطانية إلى انتونى ايدن وزير الخارجية فى يناير 1942 ، وقد اشرابدن على هذه المذكره بأنها «طريفة جدا» وأرى أنها حقيقة ، ويجب أن نعمل على ألا يتحد القصر والشعب ضدنا «وقد استخدم محسن محمد هذه الوثيقة فى تاريخ للبيع» ص 17-19 .

هذه الوثيقة توضح لنا خفايا السياسة البريطانية وخطوطها لافى تلك المرحلة التى نحن بصددها الآن فحسب ، بل فى كل المراحل التى مرت بها العلاقات المصرية البريطانية .

ولقد صور لنا الاستاذ شفيق غربال السياسة البريطانية فى مصر - وقبل أن تنشر تلك الوثائق السالفة الذكر بما يزيد عن العشرين عاما - وصورها بحق فقال :

«إن الذى يهم السياسة البريطانية بصفة أساسية من أمور مصر الداخلية شيء واحد هو مقدار تأثير تلك الأمور فى العلاقات المصرية البريطانية على الوجه الذى يرضى المصالح البريطانية ، فقد ترضى السياسة البريطانية عن اختلاف الأحزاب المصرية كل الرضا، فالاختلاف يضعها موضع الحكم بين الأحزاب، والاختلاف بطبيعته مضعف لمصر، وضعف مصر مرغوب فيه عموما ، ولكن اختلاف الأحزاب لا ترغب فيه السياسة البريطانية مطلقا مستمرا، وذلك لسببين : أولا ، لأن الأحزاب فى اختلافها قد تهاجم السياسة البريطانية مهاجمة عنيفة متهمة إياها بممالاة خصوصها أو وقوفها في صف الرجعية أو ما إلى ذلك ، وقد يفعل كل حزب مصرى ذلك ، فينقلب الأمر إلى هجوم عام على السياسة البريطانية ، وهذا ما تعمل تلك السياسة على تلافيه .

أما السبب الثانى فهو أن المصلحة الإنجليزية تقتضى أن يحدث من وقت لآخر ائتلاف بين الأحزاب ، وهذا الائتلاف ضرورى لعقد المعاهدة ، وهو ضرورى إذا اقتضته الأحداث الخارجية[1] ..

هذه هى السياسة البريطانية باعتراف أحد رجالها ، وكما حللها مؤرخ مصرى جليل ... وقد رأينا كيف طبقت بريطانيا أسس هذه السياسة منذ عام 1930 وحتى عام 1936 ، فحينما أدركت أنه لابقاء للنظام الهش الذى أقامه اسماعيل صدقى رغم محاولاته المستميته ، تتركه ينهار ، بل لعلها كانت راضية عن انهيار هذا النظام ممهدة له ، توطئة لإحلال نظام جديد ، وقد حدث ذلك فى عام 1934 عندما تدخلت لاقصاء عبد الفتاح يحيى عن الحكم ، ومجيء توفيق نسيم كرجل تربطه علاقات طيبة بالوفد وقد يمهد لعودة الوفد إلى الحكم ، وذلك على النحو الذى حدث .

(1) شفقيق غربال : نفس المصدر ص 245-246 .

ولقد أوضحنا كيف تأسست السياسة البريطانية فى مصر فى تلك الفترة على أن تدع الجانب المصرى هو الذى يطلب التفاوض وبإلحاح ، فمعنى ذلك استعداده لتقديم تنازلات إلى الجانب البريطانى ، فإنه طالما أن مصر حريصة على المفاوضات ، كانت بريطانيا تبدى نوعا من التدلل بل والتراجع عما سبق أن وافقت عليه كما حدث فى عامى 1929 ، 1930 وهو نفس ما سيحدث فى مفاوضات 1936 رغم قيام الجبهة الوطنية المستندة إلى تأييد الشعب كله ، ورغم موافقة بريطانيا على قيام تلك الجبهة ...

ونتناول الآن الموقف الدولى وانعكاساته على بريطانيا من ناحية ثم مصر من ناحية أخرى..

رغم أن معاهدة 1936 تعتبر وليدة نضال دام ثمانية عشر عاما ، الا أنه يمكن القول بأن مهدها المباشر يوم أن غام الجو واكفهرت سحب السياسة الدولية ، واستفحل النزاع بين ايطاليا والحبشة ، ذلك أن اضطراب الموقف الدولى على هذا النحو كان الدافع الاول وراء المفاوضات ثم إبرام المعاهدة سواء من جانب مصر ، أو من جانب انجلترا ، ولكن بدرجة متفاوته .

حقيقة إن فكرة التحالف- كما رأينا - وفى حد ذاتها كانت مقبوله من كلا الجانبين منذ الجولة الأولى للمحادثات ، إلا أن العامل الأول لنجاح المفاوضات وإبرام المعاهدة والرغبة فى تحقيقها كان يكمن فى العواصف الدولية التى هبت منذ أوائل الثلاثينيات ، ثم تصاعد النزاع الإيطالى الحبشى من ناحية أخرى ، فكلا المشكلتين دفعتا إنجلترا ومصر إلى التفكير فى تحقيق الرغبة المشتركة والالتقاء فى منتصف الطريق .

فبالنسبة لإنجلترا أزمعت فى تلك المرحلة على مواجهة الموقف الدولى بتسوية ما بينها وبين مصر ، وأما بالنسبة لمصر فقد كان لابد لها - إزاء تلك الأزمات الدولية المتلاحقة - من أن تفكر فى مصيرها وأن يلتف قادتها وشعبها حول الفكرة القومية ، وأن يكونوا رجلا واحدا لمواجهة الموقف الدولى المكفهر ، فقد ادركوا خطورة ما تواجهة البلاد كما أدركوا أنه ينبغى أن تواجه الامة هذه الازمة وهى موحدة الكلمة .

ولنحاول الآن تفصيل تلك الازمة الدولية وردود فعلها على كل من بريطانيا ومصر.. كانت بريطانيا تشعر منذ أوائل الثلاثينيات بظهور بوادر جديدة للصراع فى أوربا ، ومن ثم أدركت

أن الظروف الدولية لم تعد فى صالحها ، فألمانيا منذ تولى أمورها هتلر «يناير 1933» أخذ الحزب النازى فيها يطالب بمناطق ومجالات حيوية للشعب الألمانى، وبتقوية بلاده عسكريا، وبدأت المانيا فعلا تعمل على تحطيم القيود الحربية التى فرضتها عليها معاهدة فرساى ، ثم فوجىء العالم فى عام 1935 بأن المانيا تملك قوة جوية كبيرة ، كما أصدرت قرارا يدعو إلى التطوع فى الجيش ، وغير ذلك من القرارات .

أثارت كل هذه الإجراءات المهددة للسلام بريطانيا واعتبرتها تهديدا لها[1] .

وكذلك إيطاليا هى الأخرى ظهرت كقوة يخشى حسابها منذ بدأت التقارب مع المانيا تمهيدا لتشكيل محور بينهما ، فقد شعرت بريطانيا بتهديد قوتها البحرية ومركزها فى البحر المتوسط نتيجة لظهور إيطاليا كدولة بحرية قوية تؤيدها ألمانيا ، وبينما اعتبرت ألمانيا أن مجالها الحيوى فى أوربا ، إعتبرت إيطاليا مجالها الحيوى يشمل القسمين الشمالى والشرقى من إفريقيا ، وتنفيذا لهذه السياسة مارست إيطاليا ضغطها على فرنسا واستطاعت أن تظفر منها بتعديل حدودها الشرقية على حساب مصر وعقد اتفاقية واحة جغبوب ، ثم تعديل الحدود الليبية على حساب تونس ، وأخيرا اتجهت للاستيلاء على الحبشة لثرواتها الطبيعية وللانتقام من هزيمة عدوة فى 1896[2] .

كل هذا بالإضافة إلى انهيار النظام الدولى الذى كانت تعتمد عليه إنجلترا، فعصبة الأمم فقدت احترامها بعد أن تخلت عنها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن قوة اليابان كانت آخذة فى النمو فى شرقى آسيا مما هدد تفوق انجلترا ونفوذها فى الصين .

كل تلك المظاهر أزعجت انجلترا ودفعتها إلى اعادة النظر فى سياستها ، ولا سيما حينما تحدى موسولينى الرأى العام الدولى وعصبة الأمم فهاجم الحبشة واستولى عليها وضمها إلى التاج الإيطالى فى عام 1935[3] . وحينذاك لاح شبح الحرب فى الأفق ، فرغم عقد جلسة

(1) مصطفى الحفناوى : قناة السويس ، ص 364 ، أنظر ايضا فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى ، ص 174 .

(2) J. Marlowe, Anglo- Egyptian Retaions, pp . 35-37 .

(3) محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية ص 444 ، التعاون الدولى والسلام العام ص 118 ، انظر ايضا محمد صفوت : إنجلترا وقناة السويس ص 128 .

طارئة لعصبة الامم وتصويت أغلبية الدول على قرار بإعلان اعتداء إيطاليا على ميثاق العصبة ، وتقرير فرض عقوبات اقتصادية عليها ، رغم ذلك فقد تحدت إيطاليا قرارات العصبة، وحينما اتخذت العصبة إجراءات ضدها انسحبت منها ، فكان لتطور الأحوال الدولية على هذا النحو أثره فى العلاقات المصرية البريطانية ، إذ صارت بريطانيا تجد مناقسا خطيرا لها فى ميدان البحر الابيض المتوسط[1] .. كما أصبحت تخشى أن تسعى ايطاليا للسيطرة على قناة السويس (باعتبارها الشريان الحيوى لإيطاليا فى عدوانها على الحبشة) وبالتالى تهديد القناة من الشمال والجنوب ، ورغم أن عصبة الامم دمغت أيطاليا بالعدوان كما أشرنا ، فإن بريطانيا لم تحاول منع الملاحة الإيطالية من استخدام قناة السويس ، وذلك تطبيقا لمبدإ حرية الملاحة حتى فى حالة الحرب ، ولكن لابد وأن تكون بريطانيا قد تساءلت : ماذا يكون الوضع لو أنها كانت طرفا فى النزاع ؟

هل تمنع الملاحة وفى هذه الحالة لابد أن تعتمد على سند قانونى وهو الدفاع عن مصر .. فقد كانت إنجلترا بالإضافه إلى تهديد الوجود المصرى بالسودان تدرك أنه فى وسع دول المحور فى حالة قيام الحرب أن تطالب بالمرور من القناة مستندة إلى مبدأ الحياد الذى أقرته معاهدة القسطنطينية فى عام 1888[2] فاذا ماحاولت بريطانيا أن تتخذ إجراءات ضد دول المحور فى الحرب من شأنها تعطيل الملاحة حيث هذه الدول فى حالة حرب معها ، فإن دول المحور تستطيع أن تثير موضوع الجلاء عن مصر لأن الاحتلال البريطانى غير شرعى وليس له سند قانونى للتصرف فى القناة بالفتح أو الغلق ، فمصر وحدها صاحبة السيادة المطلقه على القناة[3] .

كانت بريطانيا دائما فى مفاوضاتها مع مصر حريصة على سلامة مواصلاتها الامبراطورية وها هى القناة مهددة من قوة كبرى ، فضلا عن أن الشعب الذى تجرى فى أرضه هذه القناة غير راضٍ .

---

(1) J. Marlowe, Op. Cit., pp 38 - 39 .

(2) مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ص 377 .

(3) محمد عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ، ص 321 .

خلاصة القول إن بريطانيا أدركت أن الظروف فى عام 1935 - سواء على الصعيد الدولى أو المصرى - تختلف عن الظروف التى واجهتها فى عام 1919 حينما خرجت من الحرب مكللة بالنصر فاستطاعت مواجهة الثورة المصرية آنذاك بالبطش والقوة ، لكنها فى عام 1935 - وقد تفجرت فى مصر حركة كانت تنذر بثورة عارمة - أدركت أن وضعها جد مختلف ، إذ شعرت بالرغم من وجود قوات الاحتلال بضعف مركزها فى مصر ، فمركزها كان قائما على القوة فى نفس الوقت الذى كانت فيه صحفها وحكومتها وبرلمانها تأخذ على إيطاليا الالتجاء إلى القوة كوسيلة لفض النزاع مع الشعوب الأخرى ولقمع حرياتها(1) .

شعرت بريطانيا إذن أن من مصلحتها تأييد مركزها بمصر وأن تستخلص من الحكومة المصرية- مستندة إلى تأييد شعبى واسع النطاق- إقرارا بشرعية وجودها وبقاء قواتها فى الأراضى المصرية وفى نفس الوقت كانت بريطانيا تدرك - تحت وطأة الازمة الدولية وانعكاستها فى مصر - أن الشعب المصرى يضيق بالاحتلال ، ومن المحتمل أن ينفجر غضبه ويطعنها فى ظهرها وهى مشتبكة فى الحرب ويجعل مهمتها عسيرة ، أو على الاقل يقف منها موقفا سلبيا يضعف أو يعرقل جهودها فى الحرب .

هذا هو موقف بريطانيا واضح لا لبس فيه ، فهى ترغب فى عقد معاهدة ، تربط مصر بالتحالف مع بريطانيا وتؤمن بها مركزها وموقفها أمام العالم وتحمى من خلالها ظهرها فى حرب موشكة على الوقوع .. فماذا ياترى يكون موقف الطرف الآخر : أعنى مصر ومدى انعكاس الأوضاع الدولية عليها وتأثرها بها ..؟

بادىء ذى بدء ينبغى علينا أن نشير إلى حقيقة بديهية فى العلاقات الدولية وهى أن تحديد تلك العلاقات - أيا كانت - أجدى من تركها هكذا معلقه تخضع للظروف والملابسات وتحت رحمة أى حادث يحدث ، حقيقة يجوز أن هذا التحديد قد لا يغير من الأمر شيئا بل وربما يزيد الطين بله، ولكن هناك حديث كان قد جرى بين أوستن تشمبرلن وعبد الخالق ثروت إبان محادثاتهما فى عام 1927 له دلالته ، اذ قال الأول : إن لب المسألة هو ما إذا كان الشعب

(1) Arnood Toynbee, Survey of International Affairs, pp. 678 -579 .

المصرى وحكومته على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر، وما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما ، فان كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات إلى ازمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة[1] ..

والواقع أن الأحداث المتلاحقة منذ فشل مفاوضات 1921 وهى أول مفاوضات دارت مع حكومة مصرية - تؤكد هذا المعنى ، إذ لاحظنا أن كل إخفاق أصاب المفاوضات المتواليه وكل امتناع من جانب مصر عن قبول عقد معاهدة مع بريطانيا قد أعقبه تهديد بريطانى وعدوان ضد مصر .. وقد يقال : هل أوقفت المعاهدة - بعد إبرامها - التهديد أو العدوان ضد مصر؟ ونستطيع أن نجيب بتحفظ إنه ربما لولا ظروف الحرب العالمية الثانية وما أدت إليه لكان التدخل أو التهديد - لوحدث - لتم بأسلوب أقل وطأة مما حدث ، ولكن لهذا الحديث موضعا آخر[2] .

ثم نعود لنقول إنه كان لهبوب عواصف الأزمه الدوليه واجتياح الحبشه أثره وانعكاساته فى مصر .. فقد أخذت انجلترا تحشد أسطولها فى المياه المصرية وتزيد وتعبىء قواتها البحرية والبرية والجوية فى مصر، وكان من الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى سخط المصريين إذ رأوا فيه سابقه خطيرة ربما يستند إليها الانجليز فى المستقبل ، كما أنه قد يؤدى إلى اعتداء إيطاليا على مصر ، هذا بالإضافة إلى أن غزو إيطاليا للحبشة هز مشاعر المصريين باعتبار أن الأحباش كانوا مثلهم طلاب حرية كما أنه كان علي مصر أن تقرر موقفها من هذا النزاع المحتدم بين جارتيها إيطاليا من الناحية الغربية والحبشة من الناحية الجنوبية ، ولا سيما أن استيلاء ايطاليا على الحبشة كان كفيلا بأن يضع يدها على منابع النيل التى تمد مصر بمياه الفيضان .

أثارت كل هذه الاعتبارات عوامل القلق والرغبة فى تحديد المواقف، أى عقد معاهدة ومن ثم اقتنع قادة الأحزاب - الممثلون للشعب المصرى آنذاك - بضرورة الاتفاق مع بريطانيا[3] ..

(1) الرافعى : فى اعقاب الثورة جـ 3 ص 34 .

(2) انظر الفصل الثامن «اختبار المعاهدة فى الحرب العالمية الثانية 1939-1942 » .

(3) حول ذلك راجع : أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ص 65 ، التاريخ السياسى ص 196، انظر ايضا : عبد الرازق السنهورى : قضية وادى النيل «مصر والسودان» ص 39 .

ولقد عبر مصطفى النحاس - رئيس الوفد - عن ذلك القلق وتلك الرغبة فقال فى إحدى خطبه «قامت حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لاهبة نحن متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، وجونا وينابيع نيلنا ، حالة خطيرة يجب أن يكون للامة بإزائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطرا .. ويفصح النحاس عن هذا المطلب فيقول «إن الضرورة تقضى بأن نتعاون معا (أى مصر وبريطانيا) ، ولا يمكن أن نكره على التعاون كما حصل سنة 1914 ، فإن البلاد قد تنبهت إلى حقوقها وعرفت مالها وما عليها، وترى المصلحة كل المصلحة فى عقد محالفة شريفة بين البلدين تراعى فيها مصالح الطرفين ، أما القول بأن الوقت غير ملائم لعقد مثل هذه المحالفة، فانه ينظر للملاءمة وعدمها بحسب ميول الناظر، فلو أنه كان وئاما وصفاء ومحبة وتحالفا فهذا هو أنسب الاوقات .. وبعد أن أوضح النحاس أنه على اتصال بحكومه توفيق نسيم فى هذه المسألة تابع فكرته قائلا ومادام الأمل موجودا، والباب مفتوحا فمن الحرام أن نغلقه بأيدينا، إنما نحن نرقب الحالة بدقه وحذر، فلئن تحقق الأمل فقد مهدنا له السبيل ، ولئن انقطع فالشأن لنا وللامة جميعا[1] ..

واضح أن الوفد المعبر عن تيار الرأى العام آنذاك كان يرغب فى انتهاز فرصة الأزمة الدولية وتحت وطأة القلق فنادى بعقد معاهدة على أساس الصداقة والتحالف مع بريطانيا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى ...، وقد استمر الوفد فى توضيح الموقف المصرى من الأزمة الدولية، متابعا تطوراتها عن كثب مناديا بالتحالف مع بريطانيا، ففى خطاب آخر ألقاه النحاس (فى 13 نوفمبر 1935) وكان له صدى أقوى من الخطاب السالف الذكر، (إذ جاء فى أعقاب تطور المشكلة الايطالية الجبشية تطورا خطيرا بتحرك قوات إيطاليا ضد الحبشه فى أكتوبر 1935)، فى هذا الخطاب وبعد أن تناول النحاس مرة أخرى حالة الحرب وخطرها على مصر موضحا أن الحالة فى مصر فى عام 1935 تختلف عنها فى عام 1914 من الناحيتين الشرعية والمعنوية ، قال مؤكدا «إن مصر لن تقبل أن يساق أبناؤها إلى ميدان القتال وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانيها ومطاراتها قهرا وغلابا، وقوة واغتصابا، ولكنها ترحب مخلصة بأن تذود عن كيانها بكل ما هو فى مقدورها، متعاونة فى الدفاع مع

(1) محمود غنام : المصدر السابق ص 7-8 ، وكان النحاس قد القى هذه الخطبة فى 8 من سبتمبر 1935 فى حفله أقامها محامو الاسكندرية تكريما له .

حليفتها برضاها واختيارها وباعتبارها بلدا حرا يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام .. .. ويستطرد النحاس ليزيد الأمر وضوحا من حيث الرغبه فى عقد اتفاق مع بريطانيا فيقول «يستلزم الأمر تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ويصون مصالح الإنجليز التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال[1] ..

خلاصة القول إن زعماء مصر كانوا راغبين - بل متلفهين كما رأى الأستاذ شفيق غربال[2]- للمفاوضة مع بريطانيا وإبرام معاهدة معها ، وكان هؤلاء الزعماء أكثر استعدادا- تحت وطأة الظروف الداخلية والأزمة الدولية - لعقد تلك المعاهدة ، كما سيتضح ذلك من خلال المذكرة التى وجهوها إلى حكومة بريطانيا ..

ولم تقتصر هذه الرغبة على زعماء مصر فحسب ، بل كان الملك فؤاد تحدوه نفس الرغبة وربما بدرجة أكبر ، وقد وضحت لنا دلائل هذه الرغبة من وثائق وزارة الخارجية البريطانيه، ففى رسالة من لا مبسون إلى إيدن يقول فيها الأول «إن الملك فؤاد أعلن له مرارا ، وبعاطفة تكاد أن تكون مشبوبة، أن أعز أمانيه أن يرى معاهدة طيبة وقد وقعت بين بريطانيا وبلاده قبل وفاته[3] ويؤكد هذا ما ذكره كريم ثابت من أن الملك فؤاد كان يتحرق شوقا إلى رؤية المعاهدة حقيقة قائمة، وذلك لكى تستقر العلاقات بين مصر وبريطانيا ولا يكون فى البلاد إلا باب واحد كما قال الملك غير مرة للمحيطين به [4] .

بعد أن استعرضنا الأزمه الدولية وانعكاساتها على كل من بريطانيا ومصر ، وكيف كانت الدافع الأول وراء الرغبة فى عقد المعاهدة ، ينبغى أن نعود إلى متابعة الأحداث التي مهدت للمفاوضات وقد سبقت الإشارة إلى أن الجبهة الوطنية حررت مذكرتين إحداهما للملك لإعادة دستور 1923 (وعاد فعلا فى 12 ديسمبر 1935) ، ثم أبلغت المذكرة الثانيه إلى الحكومة

(1) الأهرام 1935/11/4 خطاب النحاس فى عيد الجهاد الوطنى وأضاف النحاس أنه تحدث فى هذا مع توفيق نسيم لإبلاغه رسميا للإنجليز ، وأن توفيق نسيم أخبره بأنه تكلم مع المندوب السامى فى هذا الشأن قبل سفره ليطلع حكومته عليه ، كما تكلم تفصيليا بشأنه مع المستر كيلى Kelly= .

(2) غربال : نفس المصدر ص 278 .

(3) F.O.No.25, Lampson to Eden, January 21,1936 .

(4) كريم ثابت : الملك فؤاد ، ص 225 .

البريطانيه باستعداد مصر لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات 1930 بعد الاتفاق على النص الخاص بمسألة السودان[1] .

وقد أشارت هذه المذكره : أولا : إلى الأسباب التى تدعو مصر إلى الحرص على إبرام المعاهدة، والآثار التى ترتبت على الفشل فى عقد تلك المعاهدة على السنين الماضية من حيث إفساد جو العلاقات بين الدولتين ، ووضع العقبات فى سبيل ما تريده مصر من تقدم ، وللتدليل على هذا أوردت المذكرة الأمثلة الآتية :-

بقاء الامتيازات الأجنبية المقيده لحرية مصر والحائلة بينها وبين التشريع المالى وغيره، ووجود إدارة أوربية إلى جانب ادارة الأمن العام المصرية، وحرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصريه صالحة للذوذ عنها ولمعاونة حليفتها ، وحرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم ، ثم أشارت المذكرة إلى أن عدم إتمام الاتفاق أدى إلى عدم استقرار الحكم فى البلاد وإلى اضطراب المرافق العامة .

ثانيا : تناولت المذكرة الظروف الدولية الملحة التى تدفع إلى إبرام المعاهدة فقد أشارت إلى أنه منذ قيام الأزمة الدولية ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة إلى عقد المعاهدة، حيث إنهم رأو أن تطور هذه الازمة قد ينتهى بهم إلى الاشتراك فيها ويجعل بلادهم ميدان حرب بسببها تستغل بريطانيا إمكانياتها ومواردها البشرية والاقتصادية دون حائل على نحو مافعلت فى الحرب العالمية الأولى «وقد اشتركت مصر بالفعل فى هذه الازمة، منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على إيطاليا ، كما اتخذت إنجلترا من أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارئ وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بعد المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته إلى الجهات التى تقتضيها الظروف .

---

(1) تاريخها 12 من ديسمبر 1935 والمرقعون عليها هم : مصطفى النحاس باشا ، محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ويحيى إبراهيم باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وحافظ عفيفى باشا وهم يمثلون الأحزاب القائمة آنذاك ماعدا الحزب الوطنى الذى انفصل عن الجبهة الوطنية لعدم موافقته على المفاوضات مع بريطانيا .. .

ثم ألمحت المذكرة إلى أن الشعب المصرى ظل يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع إنجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات 1930 إلى تقرير نصوصها، فإنه ليس فى عقد هذه المعاهدة ما يشغل إنجلترا لعدم الحاجة إلى مفاوضات جديدة تحتاج إلى مجهود ذى بال .. ولو كان فى إبرام المعاهدة بعض ما يشغل إنجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الازمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم إبرامها، فإن إبرامها هو المسألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر ، وما بذلته مصر من معاونة صادقه يجعل من حقها عدلا أن تطلب من إنجلترا إبرام معاهدة رضيتها . «وتستطرد المذكرة فتلح على مشروع 1930 فتقول» ومادامت النصوص التى انتهت إليها مفاوضات 1930 مقبولة من بريطانيا ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم، فإن عدم إبرامها ليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم، ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذ 1930 لكان المصريون اليوم أكثر قبولا على التعاون مع إنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم .

وانتهت المذكرة المصرية بإبداء رغبة الزعماء المصريين باعتبارهم ممثلى الشعب المصرى فى أن تصرح الحكومه البريطانية بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستوريه على أساس الأحكام التى انتهت اليها مفاوضات النحاس - هندرسون فى 1930 وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات[1].

يتضح لنا من هذه المذكرة مدى تمسك الزعماء المصريين - بل مدى تلهفهم الشديد - على إبرام معاهدة مع بريطانيا فى حين أن بريطانيا- كما سنرى- تبدى التدلل الشديد، حقيقة قد يقال بأن تلهف المصريين مرجعه اكفهرار أفق السياسة الدولية ، ثم اعتقاد الزعماء بأن عدم تسوية مابين مصر وإنجلترا أدى وسيؤدى إلى الأزمات الداخلية المتلاحقة ، لكننا نلاحظ من ناحية أخرى أن بريطانيا كان لها مصلحة لاتقل عن مصلحة مصر - إن لم تفقها - فى نجاح

---

(1) قانون رقم 80 لسنة 1936 .

المفاوضات والوصول بها الى تسوية نهائية ، ثم أن اضطراب السياسة الدولية - وعلى النحو الذى سلف - كانت تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر .

نلاحظ أيضا من خلال المذكرة المصرية التمسك الشديد بمشروع 1930 ، فى الوقت الذى تجاهلت فيه بريطانيا تماما هذا المشروع ولاسيما فى المرحلة القادمة كما سنرى ، ولعل هذا التمسك من جانب الزعماء المصريين يفسره الاعتقاد بأنه يغرى الحكومة البريطانية على قبول المفاوضة أو هو يطمئنها من ناحية مطالب مصر فيها ، ثم أنه يرجع من جهة أخر إلى أنه يمكن جمع كلمة الاحزاب عليه[1] .

وإذا كنا نقبل هذا التفسير بشأن التمسك بمشروع 1930 قبل الدخول فى المفاوضات فإنه من الصعب قبوله فى مراحل المفاوضات ذاتها ، ذلك لأن أسلوب التفاوض السليم يحتم البدء بأقصى مواقف التصلب والتعنت، فإن نجاح أى طرف على مائدة المفاوضات يعتمد عل قدرة هذا الطرف على المساومة فى عرض طلباته وإظهار أهميتها الحيوية بالنسبة له مع استعداده للأخذ والعطاء وهذا ما فعله المفاوض البريطانى كما سنرى .

أرسلت الجبهة الوطنية هذه المذكره (فى 12 ديسمبر 1935 كما أشرنا)، وفى أواخر ديسمبر أرسل انتونى إيدن[2] رسالة مبدئية أبدى فيها تقديره لجدية الموقف ولكنه أوضح فى نفس الوقت أن حكومته مشغولة بالأزمة الحبشية وبالتالى ينبغى تأجيل بحث المسألة المصرية بعض الوقت، هذا مع ميله إلى الوصول إلى عقد معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين وختم إيدن رسالته بعبارة لا تخلو من التهديد بإبداء رجائه فى ألاتستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب انجلترا[3] .

كان هذا ردا مبدئيا كما ذكرنا ونستطيع أن نلمح من خلاله بعضا من التدلل البريطانى ، كما يتضح من خلال الفقرة الاخيرة اللهجة الشديدة البادية بشأن استمرار القلاقل فى مصر وبقى على لامبسون أن يعالج الموقف مع الزعماء المصريين محاولا زحزحتهم عن مشروع

(1) شفيق غربال : المرجع السابق ص 278-279 .

(2) كان وزير الخارجية البريطانيه آنذاك بعد استقالة صمويل هور .

(3) F.O.No.540, Eden to Lampson December 27,1935 .

1930 ، وفى الوقت نفسه مخففا من أثر التهديد الواضح فى ختام رسالة ايدن .

وسنحاول الآن – وعلى ضوء الوثائق البريطانية[1] – أن نتناول بالتفصيل مادار بين مايلز لامبسون ورئيس الحكومة المصرية وزعماء الجبهة الوطنية فى أعقاب وصول رسالة إيدن السالفة الذكر ، ولاجدال فى أن ما قام به لامبسون كان بتوجيه من حكومته للتعرف على آراء هؤلاء الزعماء وجس نبضهم إزاء المفاوضات القادمة .

بدأ لامبسون جولته بالاجتماع بتوفيق نسيم رئيس الحكومة (فى30 ديسمبر 1935) وتناول الحديث بينهما ما جاء بالرد البريطانى، فأبدى نسيم تفهما لموقف أنطونى إيدن وتقديرا له، كما أبدى استعداده للتحدث بشأنه مع النحاس باشا بوصفه رئيسا للجبهة الوطنية ..

وفيما يتعلق بالنقطة التى أثارها ايدن فى رسالته حول الخشية من استمرار القلاقل فى مصر مع فقد أولاها لا مبسون فى لقائه مع نسيم اهتماما خاصا فأكد على ضرورة منع أى اضطرابات طلابية أو تحركات جماهيرية ، فتعهد نسيم باشا بأن يفعل كل ما فى وسعه وأنه سوف يوضح لزعماء الاحزاب مغبة تلك الاحداث، وانتهز لامسبون الفرصة فزاد تهديد ايدن إيضاحا بأن بلاده ليست على استعداد لتحمل أى متاعب أخرى وأن نسيم يجب أن يعرف أن بريطانيا على استعداد لأن تقوم بعمل من شأنه الحفاظ على النظام وحماية الأرواح وممتلكات الأجانب لو اضطرت لذلك، بالرغم من أن هذا بالطبع هو آخر شىء ترغب فيه[2] .

أما بشأن محاولة بريطانيا التخلص من مشروع 1930 فقد أتفق لامبسون مع نسيم على أن يلتقى بكل من النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، وصدقى باشا على التوالى ليشرح لهم الموقف بصراحة ، وسيبذل جهده لنيل موافقتهم على أنه ليس من المحتم الرجوع إلى مشروع 1930 فى ظروف مختلفة تماما وبعد صدوره بخمس سنوات .

---

(1) هذه الوقائق عبارة عن مجموعة كاملة خصصت للمفاوضات المصرية البريطانية فى عام 1936 ، وهى تحت رقم (15481) Confidential وتحت عنوان : Corrcspondonce Respecting the anglo-Egyption Treaty Negotiations , Dec., 1955 Dcc. 1966

وقد تمت الاستعانة بالمجموعة كلها فى هذه الدراسة .

(2) F.O.No. Lampson to Eden, December31,1935.

ونفذ لامبسون خطته فالتقى فى اليوم التالى مباشرة (31 من ديسمبر 1935) مع مصطفى النحاس باشا وقدم له مضمون ما جاء فى الرد البريطانى فأبدى له ارتياحه على حد تعبير لامبسون - وعلق بأن موقف إيدن كان طبيعيا جدا ومعقولا للغاية وأنه سوف ينقله لزملائه فى الجبهة الوطنية .

وفيما يتعلق بمشروع 1930 فقد طلب النحاس من لامبسون أن يذكر فى تقريره لأنطونى إيدن عن المحادثات نقطة واحدة معينة وهى «أن ما كان مؤملا فيه ليس مفاوضات مباشرة لمعاهدة، بل إصدار بيان يصرح بأن الحكومة البريطانية يخول لها مع الحكومة القائمة فى مصر توقيع معاهدة على أساس من معاهدة النحاس -هندرسون فى 1930 ، وأن تتفاوض الحكومتان بخصوص بقية المسائل التى لم تحل[1] .

وعارض لامبسون وجهة نظر النحاس فأشار إلى أن النصوص العسكرية فى مشروع 1930 غير صالحة للوقت الحاضر و ريرغم مجادلة النحاس فى أن هذه النصوص تحتاج إلى تعديلات جذرية على ضوء التغييرات والتطورات التى حدثت منذ عام 1930 ، فقد وافق النحاس فى النهاية على أن هذه أمور يجب أن تناقش بالتفصيل - حين يأتى الوقت - وعلى أسس من الثقة المتبادلة .

ثم تطرق الحديث بين لامبسون والنحاس إلى موضوع الاضطرابات الطلابية فأكد النحاس بأنه سيبذل أقصى الجهد لتوفير الهدوء وإن كان يلزم بعض الوقت لتعود الأمور إلى وضعها الطبيعى بعد أن اضطربت النفوس، وقد ألح النحاس فى إصدار البيان السالف الذكر ، فكلما كان تقديمه أسرع كان ذلك أفضل « وحينما جاء ذكر السودان تخلص لامبسون بسرعة ، وغير دفة الحديث ، فلم يعد النحاس إلى التلميح عن موضوع السودان بعد ذلك[2] .

نستنتج من هذا اللقاء أن النحاس أبدى ترحيبه المتسم بالتحفظ بالرد البريطانى ويبدو أن ذلك الترحيب كان راجعا إلى شعوره بأن الخيوط بدأت تتصل بين الجبهة وحكومة بريطانيا ،

(1) ذكر النحاس أن مثل هذا البيان سيؤدى إلى استكشاف المصاعب المعلقة بأمل إيجاد حل مشترك مرض لها.

(2) F.O.No. 701, Lampson to Eden, December 31,1935 .

وهو لا يود أن يقطع تلك الخيوط فى تلك المرحلة المبكرة من الاتصالات، ثم لا يجب أن نغفل أن اتصال لامبسون بالنحاس ولقائه به رغم أنه لم يكن رئيسا للحكومة آنذاك كان يعنى إرضاء لكبريائه ، حقيقة أن لامبسون كان من الذكاء بحيث لايغفل أهمية الالتقاء بالنحاس كزعيم للجبهة الوطنية ولحزب الاغلبية وكرئيس الحكومة المتوقعة، وهذا بالإضافة إلى أن لامبسون - كما سنرى - كان حريصا على الالتقاء بالزعماء الآخرين ، وهو الأمر الذى لم يستسغه النحاس باشا كثيرا فى لقائه مع لامبسون .

ولم يكن النحاس باشا وحده هو الذى تمسك بمشروع 1930 .

فقد أيد إسماعيل صدقى - فى لقائه مع لامبسون فى أوائل يناير 1936 - موقف النحاس وأصر هو الآخر على أن تكون المحادثات القادمة على أساس مشروع 1930 ، كما ناشد الجانب البريطانى إصدار بيان مثل الذى اقترحه النحاس «وإن كان لم يؤكد على أهميته فأوضح له لامبسون الأسباب التى تجعل بنود مشروع 1930 العسكرية غير صالحة للوقت الحاضر .

ولقد كان صدقى - باعتراف لامبسون - عنيدا، إلا أن الانطباع الذى أخذه لامبسون عنه هو أنه - على حد قوله - بشيء من الاقناع يمكن أن يدرك ميزة تجميع القوات البريطانية كوحدة واحدة متكاملة بلا تحديد للعدد أو للمكان .

هذا بالإضافةإلى أن صدقى لم يحاول إخفاء شعوره بأن مضمون رسالة إيدن جاء مخيبا للآمال، فقد اعترض على ما جاء فيها بشأن الحاجة إلى بعض الوقت لبحث المسألة المصرية، لان تلك المسألة ليست جديدة، ثم إنها فى الواقع جزء لا يتجزأ من المسألة الحبشية التى لابد أن تكون قد عرضت على إيدن من قبل بصفته وزيرا لشئون عصبة الأمم ..

وحينما عارضه لامبسون وبحجة أن إيدن أصبح فجأة وزيرا للخارجية وأنه لا يمكن لأى إنسان أن يعترض على الحاجة إلى بعض الوقت لدراسة المسألة المصرية ، أكد صدقى «أن هذه اللحظة هى آوان عقد اتفاقية إنجليزية مصرية ، وأن الشعب يريدها حقا .

وفيما يتعلق بموضوع الطلبة قدم صدقى رجاءه فى العمل على العفو عن الطلبة المحكوم عليهم فى قضايا الشغب .

نستخلص من هذا اللقاء أن صدقى كان أكثر صراحة فى التعبير عن مشاعرة إزاء الرد البريطانى وعن رغبته الملحة فى إبرام المعاهدة ، الا أنه من ناحية أخرى نلاحظ أن لامبسون طرق معه موضوعا لم يطرقه مع النحاس بينما سيطرقه بإلحاح مع محمد محمود كما سنرى ، وهو موضوع تجميع القوات البريطانية فى مصر كوحدة واحدة دون تحديد للعدد أو للمكان «أى» الدفاع المشترك وهى المسألة التى سيطرحها الجانب البريطانى بإلحاح وإصرار طوال المرحلة الأولى لمفاوضات 1936 كما سنرى، وهكذا نلاحظ أنه بينما كان الجانب المصرى يحاول التخلص أو التقييد فى القاعدة العسكرية، كان الجانب البريطانى على العكس يحاول التوسع فيها بدعوى الدفاع عن المصلحة المشتركة دون تحديد للمكان أو للزمان .

وأستمر لامبسون فى محاولة «جس النبض» فالتقى مع محمد باشا محمود (فى 2 من يناير 1936)، ورغم أن الأخير - فى رواية لامبسون - أبدى ارتياحه برسالة أنطونى إيدن إلا أنه عارض فى إجراء مفاوضات ورأى أنه ليس ثمة حاجة إليها بل ينبغى الموافقة على مشروع 1930 كما هو وتوقيعه مع الجبهة الوطنية وقبل انعقاد البرلمان فى مصر، وأما النقط المعلقة فيمكن التفاوض عليها فيما بعد .. وبعد أن أوضح لامبسون أن هذا لايتلاءم مع تعليمات حكومته بطرق موضوع الدفاع المشترك فيتساءل بدهاء الا نستطيع - من باب التغيير - أن نرى حقيقه أننا أصبحنا أعضاء شركة واحدة فنسهم معا بتجميع مصادر قوتنا المادية وغيرها من أجل الدفاع عن مصلحتنا المشتركة ؟ ويستطرد لامبسون فى عرضه الفكرة البريطانية فيدعى بأن ما يزعجه هو أن المصريين لا يتبينون مدى قوة الترابط المستمر بين قواتهم والقوات البريطانية بلا أى تحديدات سحيقة للأعداد أو للمكان .

وعلى الرغم من أن محمد محمود قد أصر هو الآخر فى بادئ الأمر على تنفيذ مشروع 1930 كما أشرنا، الا أنه - بعد حوار طويل مع لا مبسون - أقر بأن النصوص العسكرية فى المشروع تحتاج لإعادة نظر ..

ينتقل الحديث بعد ذلك إلى محورين جديدين ، الأول الملك فؤاد ، والثانى الامتيازات

(1) F.O.No. 702 / 13, Lampson to Eden, January , 1, 1936

الأجنبية . فيما يتعلق بالأول يوصي محمد محمود لامبسون بمقابلة الملك فؤاد ومحاولة أن يكسبه كمؤيد لعقد المعاهدة (فهو وإن كان ذا قيمة كمؤيد ، الا أنه كمعارض سيكون غاية في الخطورة)، ويجيب لامبسون «بأنه سيفكر في الأمر إلا أنه سيكون أفضل أن ينتظر حتى يأخذ التعليمات بذلك من لندن» ..

أما بالنسبة للمحور الثاني فقد أبدى محمد محمود رغبته في أن تمنح مصر ما يعوضها عن المسألة العسكرية ، وأشار في هذا الصدد إلى وجوب مساعدة بريطانيا لمصر في إلغاء الامتيازات الأجنبية، (وسوف يظل محمد محمود متمسكا بهذا التعويض في المفاوضات التالية كما سنرى) فأوضح له لامبسون أن ثمة مصاعب جمة تحول دون ذلك الآن .

وبقيت مسألة الاضطرابات ، وقد أشار إليها لامبسون فأوضح أن استمرارها من شأنه أنه يقضي على أي تطلعات لعقد المعاهدة، وأنها يجب أن تتوقف فورا، كما أشار إلى إهانة العلم البريطاني في افتتاح المؤتمر الطبي وأنه «شيء لا يحتمل» وأنه ينبغي وقف الفوضى الطلابية وإذا كانت الحكومة المصرية غير قادرة أو غير راغبة ، فإننا سنضطر إلى أن نقوم بالعمل بأنفسنا ، فوعده محمد محمود بأنه سيتدخل في الأمر[1] .

نخلص إلى أن بريطانيا كانت تمهد لوجهات نظرها في المفاوضات المقبلة ، وعن طريق مندوبها السامي فبدأت تطرح بعض افكارها وتسبرغور زعماء الجبهة الوطنية قبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات وجها لوجه ، والواقع أن لامبسون - وقد قام بدور كبير في التمهيد للمفاوضات ونجاحها كما سيتضح لنا بالتفصيل في موضع آخر[2] - كان يبدو متطرفا بل مغاليا في هذا التطرف إذا جلس مع الزعيم المصري أو عضو هيئة المفاوضات المصرية سواء في تلك المرحلة التي نحن بصددها أم في مرحلة المفاوضات ذاتها ، لا يتزحزح عن المطالب التي تعرضها حكومته ، بل يناضل دونها ، وفي نفس الوقت نجده معتدلا «بل» متعاطفا في بعض الأحيان حينما يخاطب حكومته فيطلب منها التخفيف من غلوائها ، بل وينذرها بفشل المفاوضات إذا تمسكت ببعض مطالبها ، ولاغرابة في ذلك ، فقد كان الرجل يعمل وفق مصلحة

(1) F.O. No. 703 / 6, Lampson to Eden, January 2, 1936 .

(2) انظر الفصل الثالث «المناخ العام» .

بلاده أولا و كان – على ما يبدو – مصمما على النجاح فى هذه الجولة، وقد نجح فعلا، ولهذا النجاح تفصيل آخر .

وتطبيقا لما لاحظناه ، نجد أن لامبسون رغم تحلله من مشروع 1930 فى لقاءاته مع الزعماء على النحو الذى مر بنا ، يكتب إلى حكومته يصور انطباعاته بأمانة وكيف أن الزعماء المصريين متمسكون بالمشروع ، وأن معاهدة التحالف الوحيدة التى تبدو مقبولة معقولة فى نظرهم هى التى تتضمن نصوص معاهدة 1930 باستشناء النصوص العسكرية فيها، وأن بعض التغيير فيها أمر لا بد منه نتيجة للظروف الدولية المتغيره[1] ..

وحينما يجد أن كلا من الجانبين متمسك بوجهة نظرة يكتب إلى حكومته يقترح عليها لزوم دراسة بديل لمشروع 1930 ، وقد أجابه إيدن بأن طلب منه أن يضع فى اعتباره بديلا من ثلاثة :

أولا: مشروع معاهدة سيمون – صدقى الذى لاقى استجابة كبيرة من الهيئات الحكومية فى إنجلترا ومن السلطات البريطانية فى مصر آنذاك .

ثانيا : أن يعرض على المصريين معاهدة تحالف عسكرى على أن تتضمن بعض فقراتها ما يضمن سلامة المصالح البريطانية فى مصر والسودان ، كما تضمن أيضًا حق القوات البريطانية فى البقاء فى بعض المناطق المصرية .

ثالثا: تقديم اقتراحات من خلال التمسك بمشروع 1930 وبشرط ألا تتعدى ما جاء فى مشروع سيمون – صدقى .

هذا وقد أوضح إيدن فى رسالته أنه ليس من المرغوب فيه قدوم وفد مصرى للتفاوض إلى لندن، وأن أية محادثات تمهيديه لابد وأن تكون فى القاهرة [2] .

واستمر لامبسون فى محاولته للكشف عن بواطن السياسة المصرية وسبرغور زعمائها فالتقى بحلمى عيسى باشا «الذى يراهن دائما – وكما يذكر لامبسون بالحرف– على إخلاصة وصداقته لبريطانيا، ولذلك فإن نصائحة تستحق منا الانتباه إليها .

(1) F.O. No. 707 / 10, Lampson to Eden, January 8, 1936 .

(2) F.O. No. 709 / 10, Eden to Lampson , January 10, 1936 .

فما هى تلك النصائح التى تطوع بها حلمى عيسى للامبسون ؟

بعد أن تناولا فى حديثهما الخطوط العامة التى سبق للامبسون مناقشتها مع زعماء الجبهة الآخرين، سأله لامبسون عما إذا كانت جميع الأحزاب المصرية، وخاصة حزب الوفد، تريد المعاهدة حقيقة ؟ فأجاب حلمى عيسى بأن النحاس يريد معاهدة ، أما مكرم عبيد فلا يريد هذه المعاهدة[1] ، وأن كل حزب ف الوقت الحاضر يمتلىء بالرغبة العامة التى تشمل البلاد كلها وهى عقد معاهدة، «وأن كل مصرى يفضل محالفة بريطانيا عن أى دولة أخرى .. وكرر قوله إن هناك رغبة قومية فى عقد معاهدة تحالف ودية معنا » .

أما النصائح فكانت : أولا ، قرار سريع بالموافقه على إجراء المفاوضات ، ثانيا تجرى بعد ذلك مفاوضات مباشرة مع الجبهة الوطنية قبل أن تجرى الانتخابات ويحرز فيها الوفد أغلبية ساحقة ، وحينذاك نفقد الأمل فى كل شىء «أى أنه يجب على بريطانيا أن تنتهز الفرصة الآن لإجراء المفاوضات حيث إن كل الأحزاب وصحفها مؤتلفة ومتفقة على مبدأ المفاوضات : وبالتالى لا يمكن توجيه نقد أو هجوم إليها ، كما سيكون عليه الحال بعد ذلك لو تأخرت حتى إجراء الانتخابات ..

ويستطرد لامبسون فيذكر أنه اعترف لحلمى عيسى بقوة منطقه، ولكنه أشار بأن الجبهة الوطنية ليست ذات صفة رسمية، فاقترح حلمى عيسى تأليف وزارة قومية (أو ائتلافية) من زعماء الجبهة الوطنية لإجراء المفاوضات[2] وسوف نتناول هذه المسألة بعد قليل .

وهكذا نلاحظ أن ما يلز لامبسون قد ركز فى لقاءاته على الزعماء الذين شاركوا فى مراحل المفاوضات السابقة وهم : مصطفى النحاس، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقى .

ولكن لماذا عرض لامبسون بعض أفكاره - أو أفكار بلاده - فيما يتعلق بالدفاع المشترك على كل من محمد محمود وصدقى دون مصطفى النحاس ؟

---

(1) فى الواقع اننا لا نستطيع أن نجد تفسيرا معقولا لهذا التناقض الذى ذكره حلمى عيسى فالنحاس كان رئيسا للوفد ومكرم سكرتيرا عاما له آنذاك .

(2) F.O. No. 707 / 12, Lampson to Eden, January 13, 1936 .

فيما يبدو أنه توقع من النحاس تشدداً فى المسألة العسكرية بينما توقع من إسماعيل صدقى ومحمد محمود أن يكونا أكثر ملاينة لأن مشروع كل منهما فى المفاوضات السابقة كان أكثر مسايرة للسياسة البريطانية من مشروع النحاس - هندرسون فى 1930 .

ملاحظه أخرى، وهى أنه يخيل لنا أن لامبسون وهو يشرع فى المحادثات أراد أن يحدث نوعا من الخلخلة بين زعماء الجبهة الوطنية، ولقد انتهت هذه الجولة بشىء من النجاح الجزئى للامبسون لأنه أستطاع إقناع الزعماء بوجوب إعادة النظر فى نصوص مشروع 1930 حتى النحاس باشا نفسه ..

وبعد التمهيد الذى قام به لامبسون : أصبح فى وسع الحكومة البريطانية التقدم بخطوة أخرى - بعد الرد المبدئى السابق - فأرسلت بعد طول الأخذ والردبين لامبسون وحكومته رداً على مذكرة الجبهة الوطنية (التى وجهتها فى 12 ديسمبر 1935) ولأهميته نورده بالتفصيل من خلال الوثائق البريطانية .

ففى 16 يناير 1936 أرسل إيدن إلى لامبسون يطلب منه أن يبلغ الجبهة الوطنية الإجابة التى تحوى النقاط الآتية .

أولا : أن الحكومة البريطانية مستعدة تماما للدخول فورا فى محادثات مع الحكومة المصرية بشأن التوصل إلى عقد معاهدة إنجليزية - مصرية لتسوية العلاقات بين الدولتين ، ولكنه بالنظر لما للنصوص العسكرية من أهمية بالغة ، فإن حكومة بريطانيا تقترح - كمفاوضات مبدئيه - أن تقوم الحكومتان بمساعدة المستشارين العسكريين بمناقشة تطبيق النصوص العسكرية لمشروع 1930 بالنسبة للظروف المتغيره فى الوقت الحاضر .

ثانيا : يجب أن تحيط الملك فؤاد علما - وفى الحال - بهذا الرد مؤكدا له أنه فى حالة الفشل فى عقد معاهدة سيؤدى ذلك إلى عواقب خطيرة ، سوف تعيد الحكومة البريطانية النظر كلية فى سياستها إزاء مصر، ويجب أيضًا أن تطلعه وبوضوح أنه إذا ماسويت المسائل العسكرية فإن مسألة السودان سوف تناقش بعد ذلك ، ويجب أيضا أن تخبر رئيس الحكومة المصرية وزعماء الجبهة المؤتلفة بنفس التعليمات ..

ثالثا : فى محادثاتك مع الملك فؤاد يجب أن توضح له أن الحكومة البريطانية تعتمد على تعاونه فى إقناع الزعماء المصريين بهذه المسائل المنطقية ، وسوف لانسمح بأى نتيجة غير مرضية تواجه بها الحكومة البريطانية كما حدث فى الماضى ..

رابعا : وفى حالة ما إذا اتفق الزعماء المصريون فيما بينهم بخصوص الشروط العسكرية للمعاهدة فإن الحكومة البريطانية مستعدة لقبول اقتراح مشروع 1930 بالنسبة للمسائل الباقية.. وبالتالى يجب أن تكون إجابتك مقيدة بالاعتبارات الآتية :

«ليس من الممكن مناقشة أية موضوعات أخرى أثناء الاتفاق على النصوص العسكرية وإذا كانت الحكومة البريطانية راغبة فى الوصول إلى اتفاق وعقد معاهدة كاملة ، إلا أنها لا يمكن أن تعتبر نفسها مقيدة بشروط مشروع 1930 أو بشروط أيه مفاوضات غير حاسمة . وحكومة بريطانية لا تقصد بالطبع بذلك أن تنقل انطباعا قاسيا ، ولكنه يجب أن يكون واضحا لهم هذا المبدأ الأساسى وهو أنه لا يمكن للحكومة أن تعتبر نفسها مرتبطة بشروط مشروع قرار أو معاهدة لم يوقع عليها بعد .

خامسا : المحادثات المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه البرقية يجب بالطبع أن تتم فى القاهرة[1] . كان هذا هو الرد البريطانى الذى كلف لامبسون بتبليغه إلى الملك فؤاد وزعماء الجبهة الوطنية وقد عقب عليه لامبسون بقوله «ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق ، فإن فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماما ، وثم كرر لامبسون ما ذكره فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسرة ، هذا وقد أجمل أنطونى إيدن التبليغ البريطانى فى إجابة له على سؤال برلمانى فذكر «أنه استجابة لطلب قدمته الجبهة الوطنية كلف المندوب السامى بأن يصرح بأن حكومته على استعداد للدخول فورا فى محادثات مع الحكومة المصرية للوصول إلى عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، وقد رأت حكومة بريطانيا أنه مما يسهل تحقيق تسوية شاملة أن يبدأ بالمسائل التى صعب حلها

(1) F.O. No. 707 / 14, Eden to Lampson January 16, 1936 .

فى 1930 ، فاذا ما بدىء بالتفاهم عليها كان الأمل فى النجاح أكثر(1) .

كان من الواضح أن بريطانيا تحاول استغلال الموقف لصالحها ، ومن ثم كان حرصها منذ البداية على التشديد فى ضرورة إعادة مناقشة مشروع 1930 ونصوصه العسكرية وتطبيقها على الحال التى تغيرت - فى رأيها - عما كانت عليه من قبل، ولاجدال فى أنها كانت تضع نصب عينيها الأزمة الدولية وانعكاسها على مصر ولهفة الأخيرة على إبرام المعاهدة، بالإضافة إلى التطورات التى حدثت فى مسار السياسة المصرية بعد عام 1930 .

كل ذلك شجع بريطانيا على اتخاذ هذا الموقف المتشدد الذى ستظل تتمسك به طوال مراحل المفاوضات كما سترى ، وقد رأينا من خلال الرد البريطانى كيف أكدت بريطانيا على ضرورة بقاء الأحزاب متحدة حتى تستخلص منهم جميعا الموافقة على المعاهدة فى حالة إبرامها .

والسؤال الذى يطرح نفسه الان : هل كانت بريطانيا - وقد أكدت حرصها على ضرورة بقاء الأحزاب مؤتلفة - ترغب فى قيام وزارة ائتلافية فى تلك المرحلة تمهد لعقد المعاهدة ؟ لاجدال فى أن بريطانيا كانت ترغب وتمهيد لتنفيذ هذه الفكرة ، وكانت تحاول جس النبض لدى الملك فؤاد وزعماء الجبهة للوطنية إزاء الفكرة .

أما الملك فؤاد - كما وصفة لامبسون - فقد كان سعيدا بهذه التطورات ، وأبدى استعداده للمعاونه فى إقناع الزعماء باتخاذ موقف معقول، كما أبدى موافقته على عدم إثارة اية متاعب أو قلاقل فى المستقبل، ومن رأيه أن يظل أئتلاف الأحزاب قائما وأن تشكل منهم وزارة ائتلافية، وهو الأمر الذى رحب به لامبسون، وإن كان الملك قد توقع ألا يقبل النحاس بسهولة الاشتراك فى هذه الوزارة ولكنه - أى الملك - كان يأمل أن يغلب النحاس المصلحة الوطنية على كل اعتبار آخر(2) .

كان من الواضح أن الملك فؤاد من ناحية وبريطانيا من ناحية أخرى ، يرغبان فى قيام وزارة

(1) علق الاستاذ أرنولد ترتينى على هذه الإجابة فقال إن الحكومة البريطانية تشير فى إجابتها للمسألة العسكرية ومسألة السودان ، راجع :

Toynbee, A., Survey of international Affairs, P. 684 .

(2) F.O. No. 707 / 18, Lampson Eden to January 20, 1936 .

ائتلافية، وفعلا بدأ الملك مشاوراته لتأليف هذه الوزارة وإقناع الزعماء بأن مصلحة الأمة «تقتضى ذلك» ، وقد طالب الزعماء ببذل كل تضحية فى سبيل مصلحة البلاد .

وحدث ما توقعه الملك ، فقد رفض النحاس فكرة الوزارة الائتلافية، وألح فى الرفض[1] فاستقر الرأى أخيراً على أن يؤلف على ماهر[2] وزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وأن تؤلف فى الوقت نفسه هيئة رسمية تضم ممثلى جميع الأحزاب - ما عدا الحزب الوطنى - لإجراء المفاوضات مع بريطانيا .

وألف على ماهر باشا وزارتة فى 30 من يناير 1936 ، وعقب تأليفها أرسلت دار المندوب السامى إليه مذكرة وتبليغا شفويا .

أما المذكرة (وهى مؤرخه فى 7 من فبراير) فقدأشارت أولا إلى مذكرة الجبهة الوطنية التى بعثت بها فى 12 من ديسمبر 1935 إلى المندوب السامى تعلن فيها عن رغبتها فى أن تصرح حكومة بريطانيا بقبولها إبرام معاهدة مع حكومة مصر بنفس شروط مفاوضات 1930، ثم أوضحت المذكرة البريطانية المبدأ الأساسى الذى يقضى بعدم التقيد بنصوص لم تؤد إلى اتفاق نهائى، وأشارت فى هذا الصدد إلى مشروع 1930 ، مؤكدة أن هذا الأمر لا ينطوى على بواعث سياسية خفية، وإنما الغرض منه تجنب أى سوء تفاهم قد ينشأ فى المستقبل عن العبارات المقتبسة من مذكرة الجبهة الوطنية .

وفيما يتعلق بالتبليغ فقد كررت بريطانيا ما جاء فى مذكرتها برفض التقيد بنصوص مشروع 1930 .

والواقع أن على ماهر رغم أنه كان يعلم أن وزارته مؤقتة وأن واجبها الأساسى هو إجراء

---

(1) حول وجهة نظر الوفد والنحاس فى رفض هذه الفكرة راجع : محمد حشيش . نفس الرسالة .

(2) كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكى آنذاك ، وقد لقى اختياره ارتياحا لدى أعضاء الجبهة الوطنية، باعتبار أنه هو الذى أقنع الملك فؤاد - كما يذكر لامبسون - بأن يغمد سيفه وينسى خلافاته الشخصية مع زعماء بعض الأحزاب ، كما أقنعه بأن يصدر بيانا وطنيا إلى الأمة لتأييد قيام الجبهة الوطنية وكان على ماهر حلقة الاتصال بين القصر والمندوب السامى قبيل تأليفه للوزارة راجع : L. Killearn, Op. Cit ., P. 63, and F.O. No . 707/18 Lampson to Eden, Feb . 22, 1936 .

الانتخابات فقد شرع هو الآخر فى التمهيد للمفاوضات ، وكان أول ما عنى به إزالة الأثر السىء الذى خلقه التهديد البريطانى الذى جاء فى تبليغ لامبسون إلى توفيق نسيم وهو «أنه إذا فشلت المفاوضات فان الحكومة البريطانية ستعيد النظر فى سياستها نحو مصر، فعمل على ماهر - باتفاق مع الجبهة - على إزالة هذا التهديد، وانتهت اتصالاته بالمندوب السامى إلى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كلتيهما ستبذلان غاية الجهد لنجاح المفاوضات، فإن أخفقت فلن يكون لإخفاقها أثر فيما بين البلدين من علاقات طيبة[1].

ولقد أوضحت الوثائق البريطانية أن هذا النص كان نتيجة للجهد المشترك الذى قام به على ماهر من ناحية ولامبسون من ناحية أخرى ، فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية تعارض فى إصداره ، وقد ألح لامبسون كثيرا فى رسائلة على ضرورة الموافقة عليه نتيجة لإلحاح على ماهر فى ذلك .

خلاصة القول إن الطريق أصبح ممهدا بعد أن اتفقت الجبهة الوطنية الممثلة لجميع الأحزاب ما عدا الحزب الوطنى - على مفاوضة الحكومة البريطانية لعقد معاهدة تحالف بين البلدين، فصدر مرسوم ملكى فى 13 فبراير 1936 بتعيين أعضاء الهيئة المصرية للمفاوضات على النحو التالى :

مصطفى النحاس باشا (رئيسا) ومحمد محمود باشا ، اسماعيل صدقى باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا، واصف بطرس غالى باشا، الدكتور أحمد ماهر، على الشمسى باشا، عثمان محرم باشا، أحمد حمدى سيف النصر بك، حلمى عيسى باشا، مكرم عبيد باشا، حافظ عفيفى باشا محمود فهمى النقراشى باشا، أعضاء (وقد اختير أمين عثمان سكرتيرا عاما للهيئة، والدكتور محمد صلاح الدين سكرتيرا مساعدا لها) .

ولقد لقى اختيار هذه الهيئة قبولا لدى الحكومة البريطانية ما عدا الدكتور أحمد ماهر الذى عارضت فى اختياره عضوا بالهيئة فأقنعهم شقيقه على ماهر بالعدول عن معارضتهم تألفت الهيئه المصرية وبقى تأليف الهيئة البريطانية، وكان لامبسون قد بادر قبل إعلان تأليف

(1) محمود عزمى : الأيام المئة «وزارة على ماهر باشا ص 40 ، 41 .

الهيئة المصرية فأرسل يستشير حكومته ويقترح عليها كيفية تأليف الوفد البريطانى، بأن يجرى هو المحادثات شخصيا ويساعده الخبراء العسكريون والمستشارون والسكرتير الشرقى بالسفارة وطلب أن يكون العدد مماثلا لأعضاء الهيئة المصرية[1] ..

وأقرت بريطانيا اقتراح مندوبها السامى، فتألفت الهيئة البريطانية (فى 24 من فبراير) من السير ما يلز لامبسون رئيسا ومن الأميرال السير وليم فيشر قائد الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط، واللفتنت جنرال سير جورج وير القائد العام للقوات البريطانية فى مصر، ومارشال الطيران روبرت بروك بويهام، قائد قوات الطيران الملكية فى الشرق الاوسط والمستر د.ف. كيلى مستشار دار المندوب السامى، والمستر سمارت Mr.W Smart السكرتير الشرقى بها، والرير أميرال ركس Rear -Admiral Raikes لمعاونة مستر فيشر (اختير المستر هويكنس سكرتيرا عاما للهيئة، والمستر روبرتس Mr. Roberts سكرتيرا مساعدا) .

وبينما كان كل من لامبسون وعلى ماهر يعدان المسرح ويهيئانه لإجراء المفاوضات تتابعت الأحداث على النحو التالى .

توفى الملك فؤاد (فى 28 من أبريل 1936) ونودى بفاروق ملكًا على مصر، وتألف مجلس وصاية وأجريت الانتخابات (فى مايو 1936) وفاز الوفد فيها بالأغلبية، فقدم على ماهر استقالته، وألف مصطفى النحاس حكومة وفدية (فى 10 من مايو) وبذلك أصبح رئيسا للوزارة وهيئة المفاوضات معا .

(1) طالعتنا الوثائق البريطانية بعدة رسائل فى هذا الصدد تبودلت بين لامبسون وإيدن فيطلب إيدن فى رسالتين (30 ، 31 من يناير 1936) عدم الموافقة على وجود أحمد ماهر عضوا فى هيئة المفاوضات، أو فى الحكومة التى ستقوم بإبرام المعاهدة ، يعارض لامبسون هذه المسألة الشائكة وأشار إلى وضع أحمد ماهر فى مفاوضات 1930 (كان مستشارا فنيا لوفد المفاوضات) وأنه يعتبر عضوا بارزا فى حزب الوفد ولا يمكن تجاهله .. وأخيرا اقتنعت حكومته ووافقت على وجوده فى هيئة المفاوضات أما فيما يتعلق باعتراضها على أن يكون وزيرا فى حكومة الوفد التى ستبرم المعاهدة فنلاحظ أنه لم يعين فعلا وزيرا فى تلك الحكومة ، بل اختير رئيسا لمجلس النواب ، ولا نستطيع أن نقطع برأى : هل كان ذلك تلبية لمعارضة بريطانيا ، أم يرجع إلى رغبة الوفد والنحاس؟

وكان من الطبيعى أن تكون المسألة الملحة والشاغل الأول للحكومة وهيئة المفاوضات هو إجراء تلك المفاوضات وإبرام المعاهدة مع بريطانيا ، وذلك على النحو الذى سنعالجه فى الفصول التالية .

* * *

الفصل الثالث

المناخ العام للمحادثات المصرية البريطانية

تمهيد - دور لامبسون.

العوامل التى أدت إلى النجاح فى مفاو ضات 1936.

التحديد الزمنى لمراحل المفاو ضات

ملاحظات عامة على المفاو ضات.

صفات المفاوض المصرى (النحاس باشا).

لمحات من المفاو ضات لتأكيد تمرس المفاوض المصرى «النحاس باشا».

دور أمين عثمان.

محا ضر المحادثات المصرية وسريتها.

الموازنة بين المحا ضر المصرية والمحا ضر الانجليزية

تمهيد :

يلزمنا لكى نقيم معاهدة 1936 تقييما موضوعيا من حيث نتائجها ، وما تكون قد حققته لمصر من المكاسب، أو جلبته عليها من الخسائر، أو إلى أى حد كانت المعاهدة كسبا أحرزه المفاوض المصرى، أو حقا استخلصه من بين أنياب الأسد البريطانى .

يلزمنا ألا نقتصر على دراسة وتحليل تلك النصوص التى انتهت إليها رحلة المفاوضات الطويلة التى استغرقت نصف عام (مارس - أغسطس 1936) ، بل ينبغى أولا - وقبل كل شىء - أن نتحسس الجو الذى ساد تلك المرحلة ، وأن نتلمس وعورة الطريق وعثراته ، وكيف تشكلت من خلاله ملامح تلك النصوص التى تضمنتها المعاهدة .

ولذلك نود أن نلفت النظر منذ البداية إلى أننا فى ذلك الفصل لن نتناول محادثات المعاهدة بالتفصيل ، اللهم إلا بالقدر الذى يلقى أمامنا لمحات من الضوء على ذلك المناخ أو الجو الذى ساد المفاوضات . .

ولقد أوضحنا من خلال الدراسة السابقة كيف فشلت جميع المحادثات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا منذ لقاء 13 من نوفمبر 1918 وتأليف «الوفد المصرى» ومحادثاته مع لجنة اللورد ملنر فى عام 1920 ، وحتى محادثات صدقى - سيمون فى عام 1932 .

وكيف استمرت العلاقات المصرية البريطانية فى تدهور منذ فشل مفاوضات 1932 ثم تعرضنا للموقف الدولى وانعكاساته عل كل من بريطانيا ومصر ، وكيف كان هذا الموقف المضطرب باعثا على الرغبة فى عقد معاهدة بين الطرفين ، وبالتالى قامت فى مصر «جبهة وطنية فى عام 1935 بين جميع الأحزاب - ما عدا الحزب الوطنى - تأهبا للمفاوضات مع بريطانيا .

ثم أشرنا إلى التغير الذى حدث فى أسلوب السياسة البريطانية حينذاك، حينما اختير مايلز لامبسون مندوبا ساميا فى مصر بدلا من برس لورين، وكيف كان هذا التغير فى حد ذاته باعثا على التفاؤل لدى الزعماء المصريين، ومن ثم ازدياد تلهفهم لإجراء المفاوضات وعقد المعاهدة . .

والواقع أنه عندما بدأت المفاوضات لم يكن أحد يجرأ - كما اعترف لامبسون فى مذكراته - على التكهن بالنهاية التى ستصير إليها ، فرغم هذا التفاؤل الذى ساد الجانبين يزعم لامبسون أنه كان يخشى أن أكثر الأعضاء من الجانبين لا يتوقعون نجاح المفاوضات ، ولكنه شخصيا - وعلى حد تعبيره - لم يكن واثقا من هذا الرأى «فعلى عكس جميع الاحتمالات كان لدى شعور خاص أو إحساس معين بأن فرصته بنجاح هذه المفاوضات أكبر بكثير مما يمليه العقل[1] ..

ورغم أننا لا نستطيع أن نعرف على وجه اليقين ماذا كان يحرك هذا الإحساس أو الشعور لدى لامبسون ، ولا سيما وقد لاحظنا إشارة له فى بعض رسائله إلى لندن قبيل بداية المحادثات، بأن تلك المحادثات مع المصريين «سوف تكون أصعب وأدق حتى مما كنت أتوقع»[2]، رغم هذا نستطيع اعتمادا على ما أوضحته الوثائق البريطانيه ويومياته أو مذكراته، أن نقرر - بأمانة - أنه كان كفيلا بأن يحقق هذا النجاح، وكان أيضا جديرا به ..

فلا جدال فى أن من أهم التغييرات أو العوامل التى أدت إلى نجاح المفاوضات هو وجود «مايلز لامبسون شخصيا على رأس هيئة المفاوضات البريطانية ، فإننا نستطيع القول - دون مبالغة - وبصرف النظر عما اقترن وجوده ، بعد ذلك بأحداث هامة ومريرة فى تاريخ مصر المعاصر - كحادث 4 فبراير 1942 - إن وجود هذا السياسى البريطانى كان يشكل عاملا كبيرا فى التخفيف من غلواء حكومته وخبرائها العسكريين ، وحاكم عام السودان، فى الوقت الذى كان يبدو فيه أمام المفاوض المصرى متطرفا فى عرض مطالب بلاده والإصرار عليها، وذلك على النحو الذى سنشير إليه فى مواضعه ..

فالواقع أن وجود مايلز لامبسون فى الحلبة السياسية المصرية فى تلك الفترة والدور الذى قام به فى التمهيد وجس النبض قبيل إجراء المفاوضات والمراحل التالية ، كان من شأنه إنقاذ سفينة المفاوضات رغم ما كان يعترض طريقها من الصخور والجنادل وما كان يمكن أن يؤدى بها إلى حيث لقيت سفن المفاوضات السابقة مصيرها المحترم .

(1) L. Killearn, Op. Cit. P. 74 .
(2) F.O. No. 25, Lampson to Eden Feb 2, 1936 .

خلاصة القول إن لامبسون كان «ربانا» متمرسا وبارعا ، فاستطاع أن يصل بالسفينة إلى مرفأ الأمن .. والأمان لبلاده فوق كل اعتبار آخر .

وإذا كنا نعترف اليوم بهذه البراعة للامبسون اعتمادا على الوثائق المصرية والبريطانية معا، والتى تتضمن محاضر الجلسات والمذكرات المتبادلة ، والرسائل البريطانية من القاهرة إلى لندن، والتى أبرزت لنا نوعية هذا الرجل وصفاته ، فقد سبقنا فى هذا إلى تقريره المؤرخ أرنولد توينبى، حقيقة قد يقال «وشهد شاهد من أهله» لكن هذا لا يقلل من دور لامبسون وجدارته بهذا الدور .

فبعد أن تساءل توينبى عما جرى بين سنتى 1930 ، 1936 ، وكيف تغير الجو هكذا فى مصر وتم توقيع المعاهدة ، أجاب : بأنه لابد أن نعترف بأن هناك عدة عوامل وراء إبرام معاهدة 1936، وأولها ظهور ما يلزم لامبسون على المسرح خلفا للسير برس لورين، إن تاريخ العلاقات المصرية البريطانية فى الاثنى عشر عاما الماضية كان حافلا بالمفاوضات الفاشلة ، ولكن سير مايلز لامبسون لعب فى هذه المرة دور «العبقرى الطيب» The good genius عندما وصلت المفاوضات إلى ذروتها الدرامية ، أما العبقري الشرير The evil genius الذى ساعد على نجاح هذه المفاوضات فهو موسولينى طبعا ، فقد شجعت الحرب بين إيطاليا والحبشة المصريين على الاتفاق مع الانجليز[1] ، وقد اعترف بهذه الحقيقة أيضا أحد أقطاب الوفد وهيئة المفاوضات المصرية -مكرم عبيد - فقال إن المفاوضات كانت وشيكة الفشل لولا وجود ما يلز لامبسون[2] .

وحتى لا يبدو أمامنا لامبسون وكأنه العنصر الوحيد وراء النجاح الذى انتهت إليه مفاوضات 1936 ، نسارع لنقول بأن هناك عناصر أخرى كثيرة تضافرت وأدت إلى هذا النجاح .. فما هى تلك العناصر أو التغيرات التى ساعدت على ذلك ؟

أولا : أول هذه التغيرات فى تصورنا هو ماكانت تموج به الساحة الدولية من عواصف القلق

(1) L. Killearn, Op. Cit. P. 3 . نقلا عن توينبى فى :
Surver of International Affairs, 1935 - 1936 .
(2) مكرم عبيد «بحث مقارن تحليل للمعاهدة المصرية الإنجليزيه» محاضرة ألقاها بالجامعة المصريه ،ص 51 .

والاضطراب والتى كان لها انعكاساتها على كل من بريطانيا ومصر، ولا ينبغى أن نغفل فى هذا الصدد آثار التهديدات الإيطالية فى المنطقة مما بدا سواء فى تصاعد القوة الإيطالية فى ليبيا، وإحداق الخطر بمصر من الغرب، أو بالغزو العسكرى للحبشة واستيلاء موسولينى عليها، وما أدى إليه ذلك الغزو من إحداق الخطر بالسودان من الشرق .

ولعل ذلك التغيير وما نتج عنه من تطورات قد فرض نفسه كشبح على مائدة المفاوضات، وقد نجحت بريطانيا حقا فى التهويل من أمر ذلك الشبح حتى حققت أهدافها أو بعضا منها، كما ترتب على تلك التطورات أن اصبحت المسألة العسكرية هى المسألة الملحة والجديرة بطول البحث والدراسة كما سنرى، بينما تأخرت مسألة السودان التى كانت تفرض نفسها على مائدة مفاوضات 1930 وأصبحت فى المرتبة الثانية إلى درجة أن المحادثات بشأنها لم تستغرق سوى أربع جلسات فى أربعة أيام متوالية، فى حين أن المسألة العسكرية ظلت المفاوضات تدور بشأنها على امتداد خمسة شهور .. أصبحت المسألة السودانية فى المرتبه الثانيه أيضًا إلى درجة أن أحد جوانبها المعلقة رؤى أن يتم فى إطار الاتفاق على المسائل العسكرية ، وتعنى هنا مسألة عودة القوات المصرية إلى السودان ، فبعد أن كان ينظر إلى هذه العودة فى مفاوضات 1930 باعتبارها رمزا لعودة المشاركة المصرية فى إدارة السودان، أصبح ينظر إليها فى مفاوضات 1936 باعتبارها أحدى وسائل تقوية الدفاع عن السودان من الأخطار المحيطة به.

ثانيا : التغير الثانى الذى حدث هو فى نوعيه تشكيل وفد المفاوضات ، فبينما اقتصر هذا التشكيل فى المراحل السابقة - فيما عدا مفاوضات 1920 - على الناحية الحزبية نجده فى عام 1936 قد اصطبغ بالصبغه القومية ، إذ كان التشكيل ممثلا كما رأينا لجميع الأحزاب القائمة آنذاك والعناصر المستقلة (ما عدا الحزب الوطنى) .

ولعله من المناسب هنا أن نشير إلى أن البعض حمل هذا الاختلاف فى نوعية التشكيل وزر التنازلات التى قدمها الجانب المصرى فى مفاوضات 1936 ، وفى هذا الصدد قارن بين التشكيل فى 1930 ، والتشكيل فى 1936 ، باعتبار أنه فى التشكيل الأول كان حزبيا تماما

(وفديا) وبالتالى كان أكثر صلابه فى وجه المفاوض البريطانى، بينما قام التشكيل فى 1936 على أساس قومى وبالتالى كان أكثر مرونة لعدم وجود الحساسيات والمخاوف التى حكمت هيئة مفاوضات 1930 ، ومن ثم فإن أى تنازل كان يحسب حسابه ألف مرة قبل تقديمه خوفا من استغلاله فى ميدان المزايدات الحزبية[1] .

لكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا : هل كان ذلك الاختلاف فى نوعية التشكيل يعنى أن المفاوض فى 1936، كان أقل صلابة أو أكثر مرونة من المفاوض فى 1930 ؟

رغم وجاهة اعتبارات الحساسية والصراع الداخلى للاحزاب فإننا لانذهب هذا المذهب، ذلك لأن المفاوض المصرى فى كلتا الجولتين كان واحدا فى تصورنا ، وهو مصطفى النحاس، فسوف نراه هو الذى يصول ويجول فى مفاوضات 1936 ، كما صال وجال فى مفاوضات 1930، هذا بالإضافة إلى أن المفاوض البريطانى فى 1936، كان أكثر تشددا مما كان عليه فى عام 1930 فى بعض المسائل كما سنبين لنا .

ثالثا : التغير الثالث كان يكمن فى إختفاء تأثير القصر من المسرح منذ المرحلة الأولى من المفاوضات وذلك بوفاة الملك فؤاد (فى 28 من أبريل 1936) ذى الشخصية الطاغية والتأثير القوى الذى لم يكن لفاروق آنذاك وقد تولى سلطاته الدستورية مجلس وصاية.

رابعا : هناك تغيير آخر يتعلق بالسودان ، وهو نجاح السياسة البريطانية فى السودان والتى كان هدفها خلق واقع جديد فى تلك البلاد يقلل من فرص عودة الوجود المصرى بنفس الحجم الذى كان عليه قبل عام 1924 ، وهو إثارة مسألة حقوق السودانيين ورخائهم .

ثم نأتى إلى المفاوض المصرى كعامل أساسى لا ينبغى إغفاله فيما وصلت إليه المفاوضات من نجاح ، فقد أوضحت وثائق الجانبين : المصرى والبريطانى أن هذا المفاوض فى صورة المفاوض السياسى المتمرس الذى أثار الإعجاب والارتباك أحيانا لدى المفاوض البريطانى سليل أشهر مدرسة ديبلوماسية عرفها التاريخ الحديث .

ونعنى هنا بالمفاوض المصرى وبالدرجة الأولى مصطفى النحاس الذى أثبت بحق أنه كان

(1) يونان لبيب رزق : السودان فى المفاوضات المصرية 1930 - 1936 ، ص 95.

جديرا برياسة وفدى المفاوضات فى عامى 1930 ، 1936 ، فقد كان فى كثير من المواقف - كما سنرى - ندا للامبسون ومستشارية العسكريين والفنين جميعا يفند مزاعمهم ويقرع الحجة بالحجة مبديا تمرسا وإلماما بأدق التفصيلات العسكرية والفنية رغم جلوسه بمفرده وبدون خبراء عسكريين بجواره ..

ونحن لا نغالى إذا قلنا إن النحاس قد أثبت أنه كان طرازا فريدا للمفاوض المصرى بصفاته العديدة، سرعة فى الخاطر، سريع البديهة، مناور من الدرجة الأولى، يملك قدره فائقه على الاقناع، إجاباته دائما حاضرة ، متيقظ الذهن لكل مايدور أمامه على مائدة المفاوضات ، مدرك تماما لكل محاولات وخطط الجانب البريطانى ، ثم وأهم من ذلك كله شدة إحساسه بمشاعر الشعب المصرى ، متخذا من تلك المشاعر ووجوب مراعاتها سندا له فى كل ما يثار أمامه من المزاعم البريطانيه ..

وأخيرا صفة الدبيلوماسية أو الحنكة السياسية التى لا تعوزه أبدا وفى أدق المواقف الحرجة ، قدرة على الخوض حتى فى المسائل الفنية الدقيقة مع الخبراء والقواد العسكريين البريطانيين.

ولكى نؤكد تلك الصفات والملامح بإلقاء بعض الضوء عليها ينبغى أولا أن نتناول التحديد الزمنى لأدوار أو مراحل المفاوضات فى 1936 وكيفية مسارها محاولين التقاط بعض اللمحات السريعة .

فى 2 من مارس 1936[1] عقدت جلسة افتتاح المحادثات (بقصر الزعفران) بحضور جميع أعضاء الهيئتين المصرية والبريطانية وهيئتى السكرتارية لكل منهما ، وكبار رجال الدولة وممثلى الصحف المصرية والأجنبية، ثم ألقى الرئيسان خطبتى الافتتاح وقد عبر كل منهما فى خطبته عن مشاعر الود والصداقة التى تربط بين البلدين ، والأمل فى تعميق تلك الصداقة .

وقد سجل لامبسون فى مذكراته تفاصيل هذه الجلسة منوها بما شعر به من الود والاحتفاء من جانب المصريين[2] .

(1) تحدد هذا التاريخ بعد عدة مراسلات بين لامبسون وحكومته .

(2) ونلاحظ أن المذكرات لم تسجل سوى هذه الجلسة فقط ، ثم أغفلت المسألة نهائيا . وعادت لتسجيل سفر لامبسون إلى لندن حينما اضطر للسفر إليها للتشاور ولتذليل بعض العقبات فى أوائل يونيو 1936 .

وفى أعقاب جلسة الافتتاح التقى النحاس ولامبسون بمفردهما ودار بينهما حديث خاص تناولا فيه كيفية سير المحادثات بين الجانبين ، فاتفقا على أن تكون الجلسة الأولى يوم 9 من مارس وأشار لامبسون إلى أنه سيبدأ فى هذه الجلسة بعرض المبادئ العامة فى المسألة العسكرية زاعما أن النحاس باشا سيجدها واضحة ومعقولة، كما أشار إلى أنها ستتناول البحث عن أحسن وسيلة للدفاع عن مصر فى هذه الظروف التى تغيرت، سواء فيما يتعلق بتقدم وسائل الحرب البرية أو المواصلات البحرية، بحجة «أنه إذا أريد منع الحرب فيجب - كما زعم لامبسون - أن يكون على تمام الاستعداد فى وقت السلم» .

وكان جواب النحاس المختصر والمفيد على تلك المقدمة ذات المغزى «أنه يجب أن يلاحظ فى كل ذلك ألا يكون هناك أدنى تأثير على سيادة البلاد» .

وفيما يتعلق باللغة التى ستجرى بها المحادثات اتفق النحاس ولامبسون فى هذا اللقاء على أن تجرى المناقشات باللغتين الإنجليزيه والعربية على أن تتم الترجمة أثناء المناقشات وهذا لا يمنع من التحدث أحيانا بالفرنسيه ثم يترجم الحديث إلى الإنجليزية(1) .

وفى 9 من مارس 1936 بدأت جلسات العمل (بقصر الزعفران ايضا) وقد حضرها جميع أعضاء الوفدين المصرى والبريطانى وهيئتا سكرتاريتهما ، وفى بداية الجلسة تحدث النحاس فعبر عن مشاعر السرور لابتداء هذه المحادثات التى ستؤدى «بأذن الله» - على حد تعبيره إلى الاتفاق المنشود بين الجانبين ، ذكرا أنه على يقين من أن الجميع تحدوهم روح صادقة هى روح التوفيق بين حقوق مصر ومصالح إنجلترا ، وانهم سيبذلون غاية الجهد لتذليل كل العقبات..

ثم أشار إلى أن هذه المحادثات ستتناول فى مراحل متتابعة المسألة المصرية من جميع وجوهها ،إذ «أن الاتفاق على عقد معاهدة صداقة وتحالف بين البلدين إنما هو فى اعتبار الطرفين كلا لا يتجزأ» .

(1) المظروف الأول «نص الحديث الخاص بين لامبسون والنحاس في 2 من مارس 1936 النص المصرى - وكان لامبسون قد أوضح فى إحدى رسائلة إلى لندن أن عددا من أعضاء الوفد المصرى وخاصة النحاس باشا نفسه ، وكذلك اسماعيل صدقى ، وعبد الفتاح يحيى باشا لا يتحدثون الإنجليزية فى حين أن البعض الآخر مثل محمد محمود باشا والنقراشى باشا يتحدثون الإنجليزية بطلاقة ولكنهم لايتحدثون الفرنسية بمثل هذه الطلاقه .

ومن الجانب البريطانى أكد لامبسون فى تعقيبه على نفس المشاعر التى أشار اليها النحاس، مشيرا إلى لقائه مع المرحوم الملك فؤاد والتحدث معه بشأن المعاهدة وكيف أوصاه جلالته بأن يتذرع الجميع بالصبر والمرونة، وهو - أى لامبسون - يعتقد أن المتحادثين أكثر حاجة إليه(1)..

ثم اتفق الطرفان - بادىء ذى بدأ - على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لايتجزأ، وأن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لتمام الاتفاق على جميع النقط، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من مشروع المعاهدة اذا لم يصلا إلى الاتفاق على الجزء الباقى، ثم قدم الجانب البريطانى مذكرة بوجهة نظره فى المسألة العسكرية وأردف لامبسون هذه المذكرة بأن أعاد إلى الأذهان الفكرة التى كان قد طرحها على بعض زعماء الجبهة الوطنية فى فترة التمهيد التى مرت بنا، وهى التى تعنى وضع القوات البريطانية والمصرية فى إناء واحد، أو قدر مشترك. على حد التعبير البريطانى، وأن تبقى القوات البريطانية على اختلاف أنواعها فى القطر المصرى بدون تحديد لمكان أو لزمان حتى يتسنى للجيش المصرى أن يستكمل استعداده ، وعندئذ ينظر الفريقان فى تحديد القوات البريطانية مكانا وزمانا ..

وبعد أن علل لامبسون الفكرة بأن القوات المتحالفة تكون جميعها متحدة فى شركة للدفاع عن مصر ومصالح الحليفين فيها، أضاف بأنه «لايطلب شيكا على بياض» معترفا بأن هذا الاقتراح يبدو لاول وهله «مروعا» .. وكان واضحا أن هذا الاقتراح يعنى نكسة قوية للوراء بالنسبة لمشروع 1930 الذى ارتضاه الجانبان آنذاك(2) ..

ورغم أننا سنتناول هذه الفكرة أو تلك المقترحات بالتفصيل فى الدراسة التالية(3) فقد آثرنا أن نصور هذه «اللقطة» المروعة حتى نضع فى اعتبارنا من الآن نوعيه الجو أو المناخ الذى ساد المرحلة الاولى من المفاوضات والتى تناولت المسألة العسكرية .

(1) المظروف رقم 2 نص محضر الجلسة الأولى - الاثنين 9 من مارس 1936 ص 2,1 (مرفق خاص - سرى).

(2) F.O. No . 295/68, Lampson to Eden, Macrh 9,1936 .

(3) انظر الفصل الرابع الخاص بالمسألة العسكرية .

والواقع أن لامبسون - وفقا لما أشرنا إليه آنفا - كان يشعر وهو يقدم هذا الاقتراح بوطأته ومدى قسوته، فقد عبر فى رسالة له لحكومته عشية افتتاح المحادثات عن هذا الشعور كما أبدى مخاوفه وقلقه ويأسه من قبول الجانب المصرى للمقترحات البريطانية، ثم أوضح لحكومته أنه ينبغى عليها أن تكون على استعداد - إذا اتمسكت بهذه المقتروحات على صورتها الحاليه- «لرد فعل مصرى غير موات بالمرة، بل وحتى قطع المفاوضات» [1].

والواقع أن بريطانيا كانت ما تزال حينذاك تفكر بعقلية استعمارية وعسكرية تماما وكانت تعمل على تثبيت جذور الاحتلال فى البلاد ، فكانت تتخذ من الموقف الدولى ذريعة للضغط على مصر .

ولعل أكثر ما يصور تلك العقلية الاستعمارية التى كانت لاتزال مسيطرة على بعض الساسة الإنجليز ذلك الحديث الذى جرى بين أنطونى إيدين وزير الخارجية ولامبسون حينما استدعى الاخير إلى لندن لمحاولة إزالة العقبات من طريق المفاوضات، وإنقاذها من الانهيارالذى كان يتهددها ، فقد تساءل إيدن ، فى حديثه للامبسون ألا يعتقد بأن الحل النهائى لمشكلة العلاقات المصرية البريطانية «هو أن تصبح مصر جزءا من الإمبراطورية البريطانية[2] .

هكذا كان التفكير البريطانى فى 1936 مازال يدور فى نفس الحلقة التى كان يدور فيها إبان الحرب العالمية الاولى فى 1914 حينما فكرت بريطانيا فى ضم مصر إلى الامبراطورية البريطانية ..

وفى1936 كان من الصعب - بل ربما كان من المستحيل - محاولة زحزحة الجانب البريطانى عما يراه بالنسبة لمستقبل العلاقات مع مصر ، وكان من الصعب إقناعه ثم اقتناعه بمجيء اليوم الذى تجلو فيه القوات البريطانية عن مصر ..

---

(1) F.O. No . 179/52, Lampson to Eden, Feb . 28,1936 .

(2) L.Killearn, Op. Cit., p. 71 والنص الانجليزى كما يأتى .

He asked me whether in the ultimate resort resort did not believe that the only fundamental solution of the problem was the inclusion of Egypt in the British Empire .

ومن هنا ينبغى أن نتصور أى جهد بذله المفاوض المصرى فى مفاوضات 1936 ، أى جهد هائل بذله فى مجرد القضاء على ذلك التفكير الاستعمارى ..

وفى 16 من مارس 1936 رد الجانب المصرى على المذكرة البريطانية بمذكرة أوضح فيها وجهة نظرة ، ثم طلب الانتقال من العموميات إلى المقترحات العملية ، وعرض تمهيدا للوصول إلى اقتراحات معينه ترضى الطرفين أن يجتمع الرئيسان معا للتفاهم فى ذلك فرحب الجانب البريطانى بهذا الاقتراح .

وفى 17 من مارس 1936 بدأت المحادثات الخاصة بين الرئيسين، وفى 19 من مارس حضر مع السير ما يلز لامبسون كل من الجنرال وير قائد القوات البريطانية فى مصر والسيربروك يوبهام قائد الطيران فى الشرق الاوسط، وفى 23 من مارس حضر معهم السير أميرال ريكس[1].

ثم توالت الجلسات بينهم وبين مصطفى النحاس ، وقد استمرت تلك الجلسات بين الجانبين ، يحاول كل منهما التمسك بوجهة نظره ، وأصبح واضحا أن الهوة تتسع بينهما بدلا من أن تضيق ، وبرغم الثغرات والعقبات التى كانت تضعها بريطانيا فى طريق المفاوضات ، وبرغم الصراع الذى كان يدور على مائدة المفاوضات ، فقد كان الجانبان حريصين عل أن تظل السفينه سائرة رغم ما يحيط بها من العواصف ، ولذلك فقد تعدد تأجيل المحادثات وصدور البيانات المشتركة بذلك التأجيل فى تلك الفترة .

ولم يحاول الجانبان إظهار حقيقة ما يدور وراء الستار ، فنلاحظ أن أسباب التأجيل - كما اشارت البيانات - تبدو وكأنها طبعية : كإجزاء الانتخابات المصرية ، أو انشغال الحكومة المصرية بالأحوال القائمة آنذاك ، كالنظر فى مسألة تنصيب أوصياء العرش، أو انشغال وزير خارجية بريطانيا بالمسائل الدولية الكثيرة ، أوعيد الفصح .. وغير ذلك من الأسباب أو التعلات التى كانت تخفى ماوراء الأكمة .

ولذلك نلاحظ أن الصحافة المصرية فى تلك الفترة كانت خلوا من تناول المفاوضات فى كثير

(1) نظرا لان ركس لا يعرف اللغة الفرنسية فقد طلب لامبسون أن يحضر أحد الموظفين ليقوم بالترجمة ، فعرض النحاس باشا حضور امين عثمان الذى حضر فعلا وتولى الترجمة .

أو قليل وذلك وفقا لما اتفق عليه الطرفان منذ المشاورات التمهيديه ثم ما أكده لامبسون فى الجلسة الأولى وهو أن تدور المحادثات فى سرية تامة ففيما عدا أخبار متناثرة عن مواعيد الاجتماعات أو البيانات الصادرة عن الجانبين بتأجيل المحادثات ، لا نعثر فى الصحف على شىء ذات قيمة ..

خلاصة القول إن المحادثات كانت وشيكة الفشل بعد ثلاثه شهور من بدئها إزاء التطرف البادى فى وجهة النظر البريطانية من ناحية والتمسك الذى أبداه النحاس معبرا عن رأى هيئة المفاوضات المصرية من ناحية أخرى ، وبات مؤكدا احتمال انهيار المفاوضات لولا مبادرة بريطانية وضح فيها دور لامبسون وشخصيته وإصراره على النجاح .. فقد اتصل بحكومته (فى أواخر مايو 1936) وأوضح لها خطورة الحالة والخوف من انهيار المحادثات .. فاقترح عليه أنطونى إيدن المجىء إلى لندن لبحث الحالة معهم ، وتأجيل المحادثات شهرا[1] ..

وفى نفس الوقت حرصت بريطانيا على أن تظل المشاورات مستمرة مع مصطفى النحاس ومحاولة تهدئته والعمل على كسب الوقت، فقد كلف لامبسون بأن يبلغ النحاس باشا أن حكومة بريطانيا لا ترغب فى قطع المحادثات أو تأجيلها إلى أجل بعيد ، وليس أدل على ذلك من أنها تطلب سفر المندوب السامى إلى لندن لدراسة الأمر على وجه السرعة[2] ..

وسافر لامبسون فى أوائل يونية واستغرقت مهمته فى لندن طوال الشهر، التقى خلاله بوزير الخارجية البريطانية وكبار رجال الدولة والقادة العسكريين وغيرهم ، وكانت المسألة المصرية والمفاوضات الجارية بشأنها مثار الجدل والمناقشة بينهم وستعرض لها فى الفصل التالى .. ولم يكن النحاس باشا أقل رغبة فى إنجاح المفاوضات ومن ذلك أنه حينما أطلع (فى 17 من يونية 1936) فى البرقيات الخارجية بالصحف أن المستر إيدن سيدلى بتصريح عن المحادثات البريطانية فى 18 من يونيه ، اتصل النحاس بدار المندوب السامى وأبدى رجاءه فى عدم صدور هذا التصريح إلا بعد الاتصال به لأن الأمر يهم الطرفين المتحادثين ، فاتصلت دار المندوب بوزارة الخارجية البريطانية فى هذا الشأن ثم أبلغت النحاس باشا بأن المستر إيدن لن

(1) F.O. No. 299, Eden to Lampson May 25, 1936 .

(2) نص المحضر المصرى رقم 19 مضمون حديث فى يوم 26 مايو 1936 .

يلقى تصريحًا[1] .

وكان من الواضح أن الجانب المصرى يعانى قلقا شديدا ، وقد أدركت حكومة بريطانيا ذلك فعملت من جانبها على بعث الطمأنينة لديه بأن المشاورات مازالت مستمرة ولم تنته بعد ، وفى هذا الصدد اجتمع المستر كيلى بالنحاس (فى 22 من يونيه) وسلمه مذكرة من المستر ايدن، وهذه ترجمتها :

«منذ وصول المندوب السامى إلى لندن كنت فى مشاورات مستمرة معه ومع زملائى الوزراء بشأن المحادثات الإنجليزية المصرية ، ويجب أن يوضع فى الاعتبار أنه إذا كانت رغبتنا العميقة هى حل المشكلات القائمة بين حكومتينا فلا ينبغى أن نتوقع اتخاذ قرارات سريعة فى هذا الشأن ..

وإنى آمل بأن المندوب السامى - الذى لم يمكث سوى خمسة عشر يوما - يستطيع قريبا أن يعود ليستأنف المحادثات فى ضوء مناقشاتنا التى سوف تساعد على التفاهم بيننا ..

وإنه لا ينبغى على رئيس مجلس الوزراء (يقصد النحاس باشا) أن يصل إلى نتائج متشائمة فيما يتعلق بعدم عودة المندوب السامى حتى الآن»[2] .

وعاد لامبسون واستأنف اجتماعاته بالنحاس باشا فى أول يوليو 1936 ، وقد اوضح المجهودات التى بذلها فى لندن والأثر الطيب الذى أحدثة سفره إليها .. وبعد أن قدم لامبسون الصيغ التى تقترحها حكومته للمسألة العسكرية ، أبدى رجاءة فى أن يجد النحاس باشا أن وجهتى النظر قد تقاربتا تقاربا كبيرا ، وكان من الواضح أن النحاس باشا وجد هذه الصيغ أكثر ملاءمة وأكثر قابليه للمناقشة وبدأ الجو فى الانفراج .

وقد أخبر لامبسون النحاس بأن المستر إيدن يرحب بقدوم الفريق المصرى إلى إنجلترا

(1) المحضر رقم 20 مضمون حديث فى يوم الاربعاء 17 من يونيه 1936 .

(2) هذه المذكرة مؤرخه فى 22 من يونيو 1936 ، وقد عثرنا على نصها باللغة الإنجليزية مرفقة بالمحاضر المصرية، وعليها الشعار البريطانى ، وقد تساءل النحاس عندما تسلم المذكرة هل يستطيع نشرها ؟ فأجابه كيلى بأنها ليست للنشر ..
المحضر رقم 21 مضمون حديث خاص فى يوم الاثنين 22 يونيه 1936 ..

لتوقيع المعاهدة قبل آخر يوليو ، وأضاف أنه إذا تم الاتفاق على المسألة العسكرية فلن تقوم صعوبات تذكر فى المسائل الاخرى ، ويمكن مواصلة العمل ليل نهار (رغم هذا الحر الشديد) ليمكن السفر إلى لندن فى الميعاد المحدد .

واخيرا أبلغ المندوب السامى النحاس باشا بأن المستر بيكيت المستشار القانونى الثانى لوزارة الخارجية البريطانية مستعد للحضور للاشتراك فى العمل ، فرحب النحاس باستدعائه.

استأنف الجانبان المحادثات الخاصة فى 6 من يوليه ، وقد حضر المستر بيكيت مع الجانب البريطانى ، كما حضر الدكتور محمد صلاح الدين[1] مع النحاس باشا .

وقد اقترح النحاس باشا تأليف لجنة للتحرير يمثل فيها الطرفان لوضع الصيغ وعرضها عليهما .

وقد رشح لها من الجانب المصرى : الدكتور أحمد ماهر ، ومحمد محمود ، ومكرم عبيد ، وحافظ عفيفى ، ويبدو أنهم أكثر الأعضاء المصريين معرفه باللغة الإنجليزية ، ورشح لها الجانب البريطانى من جهته : وير ، وبروك بويهام ، بيكيت ، وسمارت ، وقد اشترط ألا يكون عمل هذه اللجنة مقيدا للطرفين ، وبدأت لجنة التحرير اجتماعاتها فى 7 من يولية 1936 ، فعقدت عدة جلسلت ، كما عقد مكرم عبيد عدة جلسات مع المستر بيكيت باعتبارهما ممثلين لهذه اللجنة ، وكلاهما من رجال القانون .

وفيما بين ذلك اجتمع مصطفى النحاس ومعه أمين عثمان والدكتور صلاح الدين من ناحية والمندوب السامى وزملائه ، فى يوم الاثنين 20 من يوليو .

وفى 24 من يوليو عقدت جلستان : الأولى جلسة خاصة بين النحاس ولامبسون بمفردهما وفيهما أنهى النحاس إلى لامبسون أن زملاءه قبلوا مبدئيا مشروع المواد العسكرية حسب ما انتهت إليه ، كما أخبره باعتراضات محمد محمود باشا على ذلك المشروع بحالته الحاضرة، ولكن تلك الاعتراضات لاتمنعه من قبول هذا المشروع نفسه إذا رأى قبول باقى أحكام المعاهدة.

(1) كان سكرتير مساعدا لهيئة المفاوضات المصرية ، وقد شغل عدة مناصب فى حكومات الوفد ، كما تولى وزارة الخارجية فى حكومة الوفد 1950 - 1952 وقد التقينا بسيادته عدة لقاءات فى غضون عامى 1968 ، 1969 حول معاهدة 1936 ودور الوفد .. راجع دراستنا المشار إليها .

والثانية كانت جلسة عامة فى المساء ، إذ اجتمع الوفدان المصرى والبريطانى بكامل هيئتيهما[1] ، وفيها وقع الرئيسان النصوص التى اتفق عليها ، وبذلك تم الاتفاق على المسألة العسكرية ..

وقد عبر رئيسا الوفدين عن مشاعرهما فى تلك المناسبه بكلمتين .. ثم انتقلت المحادثات إلى المرحلة الثانية فى برنامج المحادثات ، وهى التى تتعلق بمسألة السودان ، والتى لم تستغرق سوى عدة أيام كما أشرنا ، إذ تم الاتفاق على نصوصها فى جلسة عامة عقدها الوفدان «بقصر أنطونيادس» بالاسكندرية فى أول اغسطس 1936 .

بدأت مناقشة مسألة السودان فى جلسة خاصة فى 27 من يوليو 1936، حضرها من الجانب المصرى مصطفى النحاس وأمين عثمان ومحمد صلاح الدين، بينما حضرها من الجانب البريطانى لامبسون يرافقه بيكيت وسمارت وهوبكنس .

ثم توالت الجلسات بين الجانبين وقد اشترك فيها السيرستيوارت سايمز حاكم عام السودان الذى حضر بناء على استدعاء لامبسون له وبموافقة النحاس لاعتقاده بأنه سيساعد على تذليل سبيل الاتفاق ، وقد اجتمع معه النحاس فى 28 من يوليو 1936 ودار بينهما حديث خاص حول الأحوال فى السودان والنصوص التى قدمها الجانب البريطانى ، ثم اجتمع الجانبان فى اليوم التالى (29 يوليو) بنفس الهيئة السابقة .

وفى نفس اليوم (29 من يوليو) اجتمع السير ستيوارت سايمز ومعه المستر لاشن وكيل حكومة السودان فى القاهرة بهيئة المفاوضات المصرية التى كان جميع أعضائها حاضرين (ماعدا إسماعيل صدقى باشا وواصف بطرس غالى باشا الغائبين فى أوربا آنذاك) .

وفى أول اغسطس 1936 اجتمع الوفدان فى جلسة عامة ووقع الرئيسان مشروع الاتفاق الخاص بمسألة السودان ، وأعلن النحاس أن هذه خطوة مهمة أخرى خطاها الفريقان بفضل المجهود العظيم الذى يبذلانه وما يبديانه من حسن الرغبة فى نجاح المحادثات والوصول إلى

---

(1) تخلف من الوفد المصرى إسماعيل صدقى وواصف بطرس غالى لوجودهما فى أوربا آنذاك وقد حضر مع الوفد البريطانى المستر بيكيت .

الاتفاق المنشود ، وأضاف أنه لا حاجة به لتكرار الإشارة إلى ما اتفق عليه منذ اليوم الاول من أن المعاهدة كل لا يتجزأ فلا يصبح ما وقع عليه الآن نهائيا إلا بعد تمام الاتفاق على جميع النقط.

وقد أعلن لامبسون موافقته على جميع ما ذكره النحاس ، ثم ذكر أنه من حسن الفأل أن يكون الطرفان قد قطعا هذه المرحلة الصعبة فى أسبوع واحد ، وهو تقدم كبير جدا إذا قورنت هذه المدة بالمدة التى استضرفتها المسألة العسكرية وأضاف أنه يأمل أن يطرد هذا التقدم بفضل الرغبة الصادقة التى يبديها الطرفان حتى يتم الاتفاق ويسافر الجميع إلى لندن لتوقيع المعاهدة[1] .

بقيت المرحلة الثالثة فى المحادثات ، وهى مسألة الامتيازات الأجنبية، وكان لامبسون قد قدم فى نهاية الجلسة الماضية النصوص التى يقترحها الجانب البريطانى فى مسألة الامتيازات والمسائل الاخرى ، ذاكرا أن هناك تقدما كبيرا فيها بالنسبة لنصوص مشروع 1930 ، ووعد النحاس بأن يبدأ الجانب المصرى بدراستها من الغد وعند انتهائه من تلك الدراسة سيجتمع بلامبسون .

وفى 4 من أغسطس إجتمع النحاس ومعه أمين عثمان ومحمد صلاح الدين، مع لامبسون وبيكيت وسمارت وهوبكنسن، وأبدى النحاس ملاحظات الجانب المصرى على النصوص التى اقترحها الجانب البريطانى، ولم يستغرق بحث هذه المسألة وقتا طويلا فقد تم الاتفاق عليها فى الجلسة التى عقدت بين النحاس ومكرم عبيد من ناحية وبين المندوب السامى وزملائه فى11 من أغسطس 1936 .

وفى هذه الجلسة أبلغ لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلت إليه برقية من الحكومة البريطانية تعبر فيها عن سعادتها باستقبال أعضاء الهيئة المصرية فى لندن بين 17 ، 31 من أغسطس ، فشكر النحاس للحكومة البريطانية دعوتها باسم الهيئة المصرية ، وأبدى استعداده لتلبيتها .

(1) نص محضر الجلسة العامة فى يوم السبت أول أغسطس 1936 وصدر البيان التالى : «اجتمع الوفدان المصرى والبريطانى هذا المساء بكامل هيئتيهما فى قصر انطونيادس ووقع الرئيسان مشروع نصوص المعاهدة الخاص بالسودان ، ثم أتفق على الانتقال فورا إلى باقى مواد المعاهدة .

وفى 12 من أغسطس عقد الوفدان (بقصر انطونيادس بالاسكندرية) اجتماعا عاما وقع فيه الرئيسان النصوص الخاصه بمسألة الامتيازات والمسائل الاخرى ..

وفى 16 من أغسطس صدر تفويض من مجلس الوصاية بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية ومبعوثين فوق العادة لتوقيع المعاهدة ، وهم نفس أعضاء الجانب المصرى فى المفاوضات ..

وفى 26 من أغسطس 1936 تم التوقيع على المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن وضعت المعاهدة فى شكلها النهائى ..

تلك هى معالم الصورة أو المؤشرات العامة للمناخ الذى ساد مراحل المفاوضات والملاحظة الأولى التى ينبغى تسجيلها اعتمادا على تتبع مسار المحادثات أنها كانت فى معظمها ذات طابع خاص. إذ دارت كما رأينا بين النحاس من ناحية ولامبسون وبعض معاونيه من ناحية أخرى.

فنلاحظ أن عدد الجلسات التى استغرقتها مراحل المحادثات عدد36 جلسة، منها خمس جلسات عامة فقط وهى التى حضرها جميع أعضاء الوفدين، بينما استغرقت الجلسات الخاصة أو المحادثات الخاصة بين النحاس ولامبسون 31 جلسة خاصة ..

وتأسيسا على هذه الملاحظة نعتبر أن مصطفى النحاس هو الصانع الأول للمعاهدة وأنه بالدرجة الاولى الذى تفاوض فى عام 1936 ، كما تفاوض فى عام 1930 .

الملاحظة الثانية هى أنه كان واضحا منذ البداية أن الجانب البريطانى قد ركز على المسألة العسكرية والتحالف ، فى حين أن الجانب المصرى كان يركز على الناحية السياسية مع التسليم بالتحالف ، وكان التركيز البريطانى على المسألة العسكرية واضحا حتى فى نوعية التشكيل لهيئة المفاوضات البريطانية، إذ تغلب عليه الطابع العسكرى،فقد كان جميع أعضاء الهيئة من القادة والخبراء العسكريين (ماعدا كيلى وسمارت مستشار دار المندوب السامى والسكرتير الشرقى بها) ، وهذا بعكس الجانب المصرى الذى اصطبغ بالصيغة السياسية البحتة (اللهم فيما عدا حمدى سيف النصر وزير الدفاع فى حكومات الوفد) ..

ولذلك يستطيع الباحث - ولأول وهلة - أن يدرك مدى سيطرة تلك الروح الحربية الصارمة على الجانب البريطانى، وكيف أنه أراد أن يتخذ منها ذريعة أو تكئة لتحقيق أهداف أشد وطأة على مصر مما وصلت إليه النصوص فى النهاية .. فقد حاول الجانب البريطانى منذ البداية أن يجعل من مصر كلها قاعدة عسكرية بدعوى أن القدر ربط مستقبل البلدين «مصر والجلترا» برباط واحد ، ومن ثم يجب أن تضع البلدان جميع قواتهما البرية والبحرية والجوية فى إناء واحد، وكانت بداية تنم عما ينتويه الجانب البريطانى بخصوص المسألة العسكرية ، مبررا موقفه بخطورة الأزمة الدولية وتطور الحوادث منذ عام 1930 على النحو الذى غير من المسألة العسكرية .

وكانت مفأجاة للمفاوض المصرى الذى أبدى انزعاجه ولفت نظر الجانب البريطانى إلى خطورة هذه المبادىء وتغلب الروح العسكرية فيها ، فأشار إلى أنه «إذا أريد النجاح فى تلك المفاوضات وجب الابتعاد عن هذه الروح والنظر فى المسألة نظرة سياسية لاعسكرية[1]» .

هذا وقد ظل الجانب البريطانى متمسكا بفكرة «الدفاع المشترك» أو «الشركة الواحدة فى الدفاع» وبدون تحديد لمكان أو لزمان الوجود العسكرى فى مصر ، طوال المرحلة الاولى من المفاوضات يراوغ بها ويصر عليها بحجة تطور الأزمة الدولية وما وقع من التقدم فى أساليب الحرب خلال السنين الاخيرة .

ولعل هذا كان هو الدافع لأن يلجأ النحاس - بدوره - إلى المراوغة بنصوص مشروع 1930 التى سيظل متمسكا بها طوال المراحل الاولى من المفاوضات ، وكانت وجهة نظر النحاس فى تبريره لهذا التمسك أنه لا يستطيع أن يترك هذه النصوص «لأنها بناء شامخ أقامه الفريقان بعد مجهود مشترك شاق» ثم أنه ابدى إستعداده للتفاهم على تلافى أى نقص يوجد بها لتحقيق الغرض المنشود[2] .

وعلى أى حال فقد التقى الجانبان فى منتصف الطريق ، بعد المرحلة الاولى من المحادثات ، وتنازل كل منهما عن بعض تشدده بوجهة نظره ، فبينما تقهقر الجانب البريطانى من «الشركة

(1) المظروف الثالث «نص حديث خاص فى يوم الخميس 12 مارس 1936 .

(2) المظروف الخامس «مضمون حديث خاص فى 17 مارس 1936 .

العامة» إلى «الشركة المحدودة» - كما سنرى فى الدراسة التالية - نلاحظ أن النحاس باشا - هو الآخر لم يعد مصرا على التمسك بنص مشروع 1930 بل أبدى استعداده لمناقشة أحكام نصوص هذا المشروع فى جزئياتها فى ضوء الأحوال الدولية المتغيرة .

والواقع أن المتتبع لسير المحادثات بين مصر وبريطانيا ومراحلها المختلفة يستطيع أن يلاحظ بوضوح مدى تمسك النحاس بإبداء مشاعر الشعب المصرى والتعبير عنها ووجوب مراعاتها متخذا منها سندا وحجة له للدفاع عن وجهة نظره ، فعندما يصر الجانب البريطانى على عدم تحديد الأماكن التى تعسكر فيها القوات البريطانية ، ثم يطالب فى المرحلة التالية بتقسيم قواته إلى ثلاث نقط عسكرية : نقطة فى الشرق ، ونقطة فى ضواحى الاسكندرية وثالثه فى ضواحى القاهرة ، يبدى النحاس باشا تبرمه وانزعاجه ثم يقول : «وأقول لكم بصراحة ، إنه يستحيل على أن أقنع الشعب المصرى ، بل يستحيل أن أجرح إحساسه وأن أقترح عليه فى عام 1936 قبول ثلاث نقط عسكرية بعد أن تم الاتفاق فى عام 1930 على نقطة واحدة فى منطقه القنال ، وبعد أن ظلت مصر ترقب نهاية الاحتلال مدة أربعة وخمسين عاما[1] » ..

وفى جلسة أخرى وعندما يثير الجانب البريطانى النقطة العسكرية وإقامة الطريق المطلوبة لتسهيل المواصلات للقوات البريطانية ، وكذلك عند إثارته مسألتى خطر الحرب والحالة المستعجلة التى توجب تدخل بريطانيا ، يصر النحاس بقوة على مراعاة مشاعر الشعب وتجنب إثارته لإنه - على حد تعبير النحاس - رقيق الإحساس فى مسألة الاحتلال الذى يعمل للتخلص منه ، وأنه إذا شعر بأن الحالة تزداد سوءا يفضل ألا يحصل اتفاق «أننى أعمل للتسهيل جهد طاقتى ، فلا تحرجوا مركزى[2] » ..

وإذا كنا نشيد بموقف النحاس باشا فى تلك المحادثات والدور الرئيسى الذى قام به سواء فى المحادثات الخاصة أو العامة ، فإنه لا ينبغى التقليل من شأن زملائه أعضاء الوفد المصرى أو أن نغمط حقهم ، حقيقة كان النحاس باشا هو الذى يأخذ بزمام المناقشة مع الجانب البريطانى

(1) المظروف التاسع «مضمون حديث فى 30 مارس 1936 .

(2) المظروف العاشر «مضمون حديث فى 31 مارس 1936 .

ولعل ذلك كان راجعًا إلى وجود اتفاق عام أو تنسيق بين أعضاء الجانب المصرى فى جلساتهم التى لم نعثر على محاضرها[1] ، والتى كانت كفيله بأن تميط اللثام عما كان يدور من المناقشات بين الأعضاء حول العروض البريطانية وتقديم بدائل لها ، لكننا نستطيع أن نتوسم من خلال المناخ العام الذى ساد المفاوضات ومن بعض الإشارات فى بعض المصادر والمراجع - ومنها مراسلات لامبسون إلى حكومته ومذكرات بعض الساسة المصريين كالدكتور محمد حسين هيكل - أن الأمر لم يسر فى الوفد المصرى على نحو سهل هين، بل نتوقع أن تكون بعض جلساته كانت عاصفة وخاصة فى مرحلة المحادثات المتعلقة بالمسألة العسكرية .

ومن الواضح أن من رجال هذا الوفد كان محمد محمود وإسماعيل صدقى وقد اشتركا فى المفاوضات المصرية منذ بدئها عام 1920 وكان لهما فيها مواقف معروفه ، ثم تولى كلا منهما رئاسة الوزارة وحزب من الأحزاب المصرية ، كما قام كل منهما بمفاوضة الحكومة البريطانية، وهكذا فإن وجودهما فى هيئة المفاوضات المصرية عام 1936 كان له وزنه فى الجانب المصرى وتأثيره فى الجانب البريطانى معا، ولاسيما حينما يتشدد الجانب البريطانى ويغلو فى مطالبة، كما حدث عند مناقشة النص الخاص بمعاونة ملك مصر لحليفه فى حالة حرب أو خطر الحرب الداهم ، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، إذ لم «يطمئن ضمير محمد محمود باشا إلى هذا النص ، وغادر الإسكندرية حيث كانت تجرى المفاوضات (فى قصر انطونيادس) جاء إلى القاهرة والتقى بعبد العزيز فهمى ومحود عبد الرازق والدكتور محمد حسين هيكل أقطاب حزب الأحرار الدستوريين آنذاك ، وشرح لهم الموقف ورأيه فيه فأيدوه فيه موقفه لما تنطوى عليه عبارة «الخطر الداهم» من احتمالات لاحصر لها ، وكان من الممكن أن ينسحب محمد محمود وتتعثر المفاوضات أو تنهار لولا أنه بعد تبادل الرأى وافق الجميع على أن يوافق محمد محمود على النص العسكرى فى مقابل النص على إلغاء الامتيازات فإن حصل على هذه الترضية كانت كسبًا لمصر يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حالة المفاجأة الدولية وتكون حجة

(1) إتصلنا فى هذا الصدد بالاستاذ إبراهيم فرج واستفسرنا سيادته عن تلك المحاضر فأجابنا بأنه لا يدرى شيئا عنها ، ولكن لعل الدكتور محمد صلاح الدين يعلم مصيرها . والدكتور صلاح مازال غائبا خارج البلاد...

لمحمد محمود فى عدم انسحابه وإذا رفضت إنجلترا هذا النص على إلغاء الامتيازات فله أن ينسحب من هيئة المفاوضات وله كل العذر فى تصرفه[1] .

والواقع أن الجانب المصرى كان لايسلم للإنجليز بأمر من الأمور إلا وهو يعلم أنهم على حق فيه ، نظرا للظروف التى يطلبونه فيها .

وقد أشاد الدكتور أحمد ماهر - عضو هيئة المفاوضات بموقف محمد محمود باشا ومعارضته وكيف كان لهذا الموقف أثر أكثر فى تذليل كثير من الصعوبات باعتبار أن الجانب البريطانى كان إذا شعر أن ما يعرضه يقبل بسهولة أبدى التشدد من جانبه واعتقد أنه بقليل من الضغط يمكنه تحقيق رغباته ولكن حينما تعلم إنجلترا أن محمد محود باشا وهو المعروف عندهم بالاعتدال في الرأى معارض لهذه النقطة أو ذلك النص فإنها كانت تخفف كثيرا من غلوائها ، ومن ناحية أخرى كان هذا الأسلوب يعين النحاس باشا فى إقناع الجانب البريطانى[1].

وإسماعيل صدقى هو الآخر كان له عدة مواقف فى المفاوضات ، أشار إليها لامبسون فى مراسلاته ، إذ ذكر - مثلا - أن صدقى باشا كان غير راضٍ عن المقترحات البريطانية وأنه قد توقع انهيار المفاوضات ... إلخ مما سنشير إليه بعد قليل .

والواقع أن لامبسون كان حريصا على أن يسجل فى رسائله انطباعات وآراء بعض أعضاء الوفد المصرى ، نقلا عن أمين عثمان السكرتير العام للهيئة المصرية .

دور أمين عثمان :

لعله من المناسب أن نتناول دور ذلك الرجل الذى أشار إليه اللورد كيلرن كثيرا فى مذاكراته، كما أشار إليه التاريخ المصرى المعاصر إشارة لاتخلو من الاتهام ، وهو السياسى الذى شبه العلاقة بين مصر وبريطانيا بالزواج الكاثوليكى «لانفصال فيه بل علاقة أبدية تربط بين البلدين » ..

ونعنى هنا أمين عثمان .. الذى لاجدال فى أنه لعب دورا على مسرح الحياة السياسية فى مصر بوجه عام ، ولعل ذلك الدور جاء انطلاقا من الدور الذى قام به فى المحادثات المصرية البريطانية في عام 1936 ..

(1) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية المصرية جـ 2 ص 414 .
(2) قانون رقم 80 من بيان الدكتور أحمد ماهر أمام مجلس النواب .

وأمين عثمان فى خطوط سريعة تخرج فى كليه فيكتوريا بالإسكندرية ، ثم جامعة أكسفورد ، وقد اختاره مصطفى النحاس سكرتيرا فنيا لهيئة المفاوضات فى عام 1930 ، ثم اختاره سكرتيرا عاما لهيئة المفاوضات المصرية فى 1936 ، وقام بدور إبان أزمة 4 من فبراير 1942 وتولى رئاسة ديوان المحاسبة ثم اختير وزيرا للمالية فى حكومة الوفد (43-1944) ثم اغتيل فى 5 من يناير عام 1946[1] ..

وقد أشاد اللورد كيلرن فى مذكراته بدور أمين عثمان فى المفاوضات المصرية البريطانية عام 1936 كحلقة اتصال بين الجانبين ، فأوضح أنه لعب دورا كبيرا أثناء تلك المفاوضات ، كما أدى خدمات جليلة لبريطانيا لتنفيذ المعاهدة فى الأيام العصيبة أثناء الحرب العالمية الثانية .. وقد أطلق عليه لورد ويلسون تسمية « المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الأزمات السياسية » .

ولقد بكى كيلرن يوم علم بنبأ مصرع أمين عثمان وسجل انطباعاته الحزينة حول ذلك الحادث الذى رأى فيه أنه مأساة كبرى لبريطانيا وللذين يعرفون أمين جيدا «وأنا أرتعد الآن عندما أفكر فى مشاكل تعديل معاهدة 1936 وكيف يحدث ذلك مع غياب أمين عثمان الذى كان بمثابة فرملة brake ووسيط بيننا وبين الوفد ، لقد كان أمين صديقا مخلصا لنا[2] »..

والواقع أن أمين عثمان استطاع أن ينال ثقة الجانبين المصرى والبريطانى معا ، ولذلك نلاحظ أن زعيم الوفد وبعض أعضائه قد أيدوا أسلوب أمين عثمان ومواقفه فى تلك الفترة، ففى شهادة مصطفى النحاس فى قضية اغتيال أمين عثمان أشار إلى دوره وجهوده فى خدمة القضية المصرية ، كما أن الأستاذ محمود سليمان غنام (سكرتير الوفد المساعد وأحد أعضائه ووزرائه) يرى - منصفا لأمين عثمان - أنه «كان يرغب لبلاده الخير ولكن عن طريق التفاهم مع السلطات البريطانية ، وما كان فى ذلك من عيب ، ولكنه له أسلوبه الخاص ووسيلته غير

(1) اغتاله بعض الشبان ، وكان الرئيس انور السادات من بين المتهمين فى اغتياله ، إلا أن المحكمة حكمت ببراءته .

(2) L. Killearn, Op. cit., pp. 360 - 362 . والنص الإنجليزى للعبارة الأخيرة هو

Indeed I shudder to think of the difficulties ahead in these coming days of treaty problems etc. With no Amin to act as a brake and general buffer between us and the wafd . Amin was a true and loyal friend to ours and a great patriot .

المألوفه ، وكنت أنا - أى غنام - من الحاملين عليها قبل الاختلاط به إلى أن كنت قريبا منه وعرفت حسن طواياه[1] ..

لكن ما هو دوره فى مفاوضات عام 1936 ؟

لقد وضح دور أمين عثمان فى مفاوضات 1936 ، منذ الجلسة العامة الأولى، عندما اختير لترجمة المذكرة البريطانية والملاحظات التمهيدية التى قدمها الجانب البريطانى، كما كان يستعان به كثيرا للترجمة من الإنجليزية إلى الفرنسية ، أو من العربية إلى الفرنسية ، ولذلك فقد وافق مصطفى النحاس فى كثير من جلسات محادثاته الخاصة مع لامبسون ومساعديه، وكان يتدخل لتوضيح نقطة غامضة من هذا الجانب أو ذاك ، أو محاولة تقريب المعنى لكلمة أو جملة وذلك بالإتيان بمرادف لها فى اللغة الأخرى ، كما حدث مثلا عندما اختلف الجانبان حول كلمه «طوارىء» بالإنجليزية وصعوبة إيجاد الكلمة المرادفة لها بالفرنسية ، فاقترح أمين عثمان كلمة «الضرورة الملحه» كمرادف ووافق عليها الجانبان[2] .

وقد حدث عند الانتهاء من محادثات المرحلة الأولى الخاصة بالمسألة العسكرية أن طلب لامبسون توجيه الشكر لأمين عثمان على المجهودات التى بذلها والدور الذى قام به فى تلك المرحلة ..

ثم يبرز دور أمين عثمان لدرجة أن كثيرا من رسائل لامبسون لحكومته تشير إلى هذا الدور الذى يقوم به أمين عثمان كحلقة اتصال بين الجانبين ، وقد وضح ذلك فى الرسائل التى سجل فيها لامبسون الانطباعات أو ردود الفعل المصرية إزاء المقترحات البريطانية حول المسألة العسكرية والمناقشات التى دارت بين أعضاء الهيئة المصرية فى اجتماعاتهم الخاصة ..

ففى إحدى تلك الرسائل يقرر لامبسون أن السكرتير العام للوفد المصرى (أمين عثمان) قد أخبر السكرتير الشرقى (سمارت) فى لقاء بينهما ، أن المقترحات التى قدمها الجانب البريطانى حول الدفاع المشترك «قد خلقت انطباعا سيئًا لدى كل أعضاء الوفد المصرى ، وبصفة خاصة لدى صدقى باشا[3] » .

(1) محمد حشيش : حزب الوفد . ص 202 (لقاء مع غنام فى 9 / 12 / 1967) .

(2) F.O.No. 258 / 94, Lampson to Eden, March 31, 1936 .

(3) F.O.No. 212 / 61, Lampson to Eden, March 10, 1936 .

وفى رسالة أخرى يذكر فيها لامبسون أنه فى أثناء محادثاته الخاصة مع النحاس باشا (فى 17 من مارس) تحدث مستر هوبكنسن (سكرتير هيئة المفاوضات البريطانية) مع أمين عثمان بك سكرتير الوفد المصرى ، الذى اخبر هوبكنسن بأن الاجتماع الذى عقده الوفد المصرى بعد اجتماع الوفدين المشترك الذى عقد فى 16 من مارس ، كان اجتماعا عاصفا جدا ، وأن كلا من النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، وصدقى باشا كانوا متشائمين للغاية وأن الأخير (صدقى باشا قد تنبأ بانهيار المفاوضات بعد بضعه أيام ، وأنه كان من الواضح أن الثلاثة (النحاس ، صدقى ، محمد محمود) كما ذكر أمين عثمان لهوبكسن - لم يدركوا تماما الهدف الحقيقى من المقترحات البريطانية ، وأنه - أى أمين عثمان - وجد صعوبة كبيرة فى إقناع النحاس بأن بريطانيا لاتطلب منه التوقيع على ورقة بيضاء ، أو الموافقة على كل مقترحاتها . . .

وتستطرد رسالة لامبسون لنعرف منها - ومن خلال عين أمين عثمان المراقبة لأعضاء الوفد المصرى فى مناقشاتهم - أن اثنين من الأعضاء ، وهما مكرم عبيد ، وعثمان محرم كان مازال عندهما أمل كبير - ولاسيما الأخير - فى معالجة الموقف .

أما واصف باشا غالى - الذى كان له تأثير معتدل فى عام 1930[1]- فقدكان لسبب ما أكثر رفضا وتعويقا ، كما كان عبد الفتاح يحيى كذلك .. أما حلمى عيسى باشا فقد اعترف بصراحة أنه لم يفهم شيئا مما كان يدور حوله - على حد ما ذكره لامبسون نقلا عن أمين عثمان[2] ..

ولم يقتصر دور أمين عثمان على مجرد نقل صورة ما يدور بين أعضاء الوفد للجانب البريطانى على النحو السالف الذكر ، بل جاوز هذا الدور إلى محاولة التأثير على أعضاء الوفد لقبول اقتراح بعينه ثم محاولة التنسيق بين مواقف الأعضاء .

ففى إحدى رسائل لامبسون إلى لندن حول مناقشة النقطة العسكرية وانسحاب الجيش

(1) لم نستطيع فى ترجمتنا أن نحدد : هل هذه العبارة من تعليق لامبسون ، أم جاءت على لسان أمين عثمان، وإن كنا نرجح أنها من تعليق لامبسون .

(2) F.O.No. 228 / 74, Lampson to Eden, March 17, 1936 .

البريطانى من جميع النقط عدا منطقة القناة عندما تنتهى الأزمة الحالية .

«وعندما يتم كل مايؤمن راحة كل وحدة مرابطة وتستكمل وسائل الاتصال الضرورية .. الخ فبعد أن كتب أمين عثمان هذا النص وفقا لرغبة النحاس باشا ، وأضاف إلى النص «ويشرط ألا يبدأ العمل بهذا النص قبل عامين» ، عارض لامبسون على الفور بحجة أن فترة العامين غير كافيه وأنه لا يستطيع أن يتصور كيف يمكن تحديد موعد زمنى ، بعد أن يسجل لامبسون هذا الحوار بين الجانبين يذكر أن أمين عثمان قد حضر إليه وأوضح له على انفراد أن عبارة عامين قد تعنى فى الواقع عشرة أعوام إذ أن الجنرال وير هو الذى سيحدد الرقم ، وأن ذلك الاقتراح قصد به أن يكون وسيلة لإعطائنا ما أردناه أى الكفاءة اللازمة للقوات المصرية دون ذكر ذلك فعلا[1] ..

وفيما يتعلق بمسألة مناطق التدريب ومغالاة الجانب البريطانى فيما طلبه من المساحات الشاسعة ومعارضة الجانب المصرى يسجل لامبسون أن أمين عثمان قد حضر إليه قبيل الاجتماع المزمع عقده مع النحاس باشا (فى أول ابريل) وأبدى رجاءه فى أن يوضح له لامبسون الأمور أولا حتى لا يستشير النحاس باشا زملاءه بخصوص المناطق اللازمة للتدريب قبل أن يتاح له (أى أمين عثمان) الوقت لإجراء محادثات فى الأروقه مع غيره من أعضاء الوفد غدا وينسق مواقفهم [2] .... إلخ .

خلاصة القول إن امين عثمان مارس دورا اكبر من مجرد دوره كسكرتير عام لهيئة المفاوضات المصرية ، فيبدو أنه لم يقتنع - ولم يقتنع له رئيسا الوفدين - بدور السكرتير العام ، بل لعب دور الوسيط بين الوفدين ، والقضية التى ينبغى أن نطرحها بأمانة وموضوعية هى : ماذا كان يهدف أمين عثمان من قيامه بهذا الدور ؟ اليس هو إنقاذ سفينة المفاوضات بمحاولة التقريب بين وجهتى النظر المصرية والبريطانيه ؟ حقيقه إن أسلوبه قد يكون

---

(1) F.O.No. 258 / 94, Lampson to Eden, March 17, 1936 .

وكان لامبسون حريصا ، إذ أجاب أمين عثمان بأنه لا يعتبر أن هذا يحل المشكلة ، وأنه لابد من دراسة الصيغهة مرة أخرى .

(2) F.O.No. 262 / 97, Lampson to Eden, April 1, 1936 .

غير مقبول باعتبار أنه كان ينقل إلى الجانب البريطانى صورة لما يدور فى جلسات الهيئة المصرية وموقف أعضائها من المقترحات البريطانية ، وقد أفاض لامبسون فى توضيح هذه النقطة، ولكنه من ناحية أخرى نلحظ أنه كان ينقل جو التشدد البادى فى الجانب المصرى، وكان هذا مما يعين على تخفيف حدة الجانب البريطانى وبالتالى تسهيل سبيل الاتفاق وإنقاذ المفاوضات من الانهيار ..

بقيت مسألة أخيرة ، وهى تتعلق بدراسة محاضر المحادثات المصرية وسريتها ، ثم عقد مقارنة أو موازنة بينها وبين المحاضر الإنجليزية التى سجلها الجانب البريطانى للمحادثات ..

دراسة حول محاضر المحادثات المصرية ، وسريتها

اتفق على سرية المحادثات بين مصر وبريطانيا منذ أول جلسة عامة عقدها الجانبان (9 من مارس 1936) ، بل قبل ذلك حينما وجهت الحكومة البريطانية التبليغ الشفوى إلى الحكومة المصرية (فى 7 من فبراير 1936) إذ طلبت فيه «أن تتباحث الحكومتان بصفة سرية وبروح التحالف المنشود .. إلخ» .

وظلت المحادثات فعلا تدور على امتداد مراحلها الثلاثة التى استغرقت ستة شهور (مارس- أغسطس) تدور فى سرية تامة دون أن يتسرب عنها أى تفصيلات فيما عدا البيانات التى كان يصدرها الجانبان بتأجيل المحادثات من حين إلى آخر وبأسباب غير حقيقية..

وعقدت المعاهدة فى 26 أغسطس 1936 ، وعرضت على البرلمان المصرى لمناقشتها والموافقة عليها على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى الفصل الثامن ، وعندئذ فقط أثيرت مسألة السرية ووجوب نشر محاضر جلسات المحادثات لمناقشتها تحت قبة البرلمان ، وكان هناك فريقان من النواب ، الفريق الأول يرى وجوب وضعها تحت تصرف لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب لتستنير بها فى بحثها وإبداء رأيها فى المعاهدة ، بينما عارض الفريق الآخر بأن هناك اتفاقا سابقا على أن تبقى بعض المحاضر سرية ، وأما بعضها الباقى فهو طويل جدا بحيث يحتاج إعداده وتقديمه إلى اللجنة إلى وقت غير قصير[1].

(1) الأهرام : 1936/11/4 .

وقد وضح من المناقشات أن رغبة النواب المصريين كانت قوية فى الاطلاع على محاضر جلسات المحادثات ، إلا أن الحكومة أوضحت صعوبة تحقيق هذه الرغبة وأنه ينبغى أن يكتفى الأعضاء بما عرض عليهم من بيانات رئيس وأعضاء هيئة المفاوضات المصرية[1] .

ولم تقتصر الرغبة فى الاطلاع على المحاضر ونشرها على أعضاء البرلمان ، بل اهتمت الصحافة آنذاك اهتماما كبيرا بالمناداة بطلب نشر تلك المحاضر ، فقد نادت صحيفة البلاغ بوجوب إطلاع الشعب والبرلمان على محاضر جلسات المفاوضات قائلة، إنه لا يمكن أن يكون البرلمان مرجعا للحكومة ومشرفا عليها ورقيبا على تصرفها إذا كان هناك ما يجب كتمانه عنه من محاضر مفاوضاته لعقد معاهدة علنية لا سرية ، ثم تمضى البلاغ قائلة «إنه فى وسع الحكومة ائتمان أعضاء اللجان البرلمانية على هذا الذى يعد «سرا» بلا خوف من شيوعه كما ائتمن المفاوضون المصريون انفسهم عليه[2] » .

وشاركت صحيفه «الاهرام» فى تلك الدعوة ، فأثار أحمد حافظ عوض على صفحاتها مسألة المحاضر ونادى بضرورة إطلاع أعضاء البرلمان عليها ليستنيروا بما فيها ويتفهموا حقيقه الروح التى كانت تسود جو المحادثات[3] .

وقد حسم الدكتور أحمد ماهر - رئيس مجلس النواب - هذه المسألة فتولى - باعتباره أحد أعضاء هيئة المفاوضات - الرد على ما أثير من المناقشات وأوضح أن ما قيل عن سرية المحاضر لا يطابق الحقيقة مطابقة تامة، إذ الواقع أنه ليست هناك إلا وثيقة واحدة اشترطت سريتها ، فأما ماعدا ذلك من الوثائق والمحاضر والمذكرات فإنه - كما ذكر الدكتور ماهر - لم يشترط بقاؤه سرا ، ولكن الصعوبة ماثلة فى كثرة الأوراق والمذكرات المتبادلة وكيف أن ترجمتها وإعدادها لتكون فى متناول يد أعضاء البرلمان يحتاج إلى بضعة أشهر لأن المحادثات استمرت نصف سنة .

وقد سلم الأعضاء بهذه النظرية ، وإن كان بعضهم قد أبدى أسفه لحرمان النواب من الاطلاع على تلك الوثائق والمستندات الرسمية[4] .

(1) الأهرام : 1936/11/13 .
(2) البلاغ : 1936/11/4 .
(3) الأهرام : 1936/11/5 .
(4) الأهرام : 1936/11/6 .

وهكذا أسدل الستار على محاضر المحادثات ، وظلت فى طى الكتمان بعيدة عن متناول الأيدى ، لا أيدى رجال الصحافة وأعضاء البرلمان فحسب ، بل أيدى المؤرخين والباحثين كذلك، رغم ما بذلوه من الجهد فى سبيل الحصول على تلك المحاضر ، وقد أشار إلى تلك الحقيقة الأستاذ محمود سليمان غنام فى مؤلفه عن «المعاهدة المصرية الإنجليزية فرغم أنه كان عضوا وفديا بمجلس النواب فى عام 1936 إبان وضع هذا المؤلف ، فقد حاول العثور على تلك المحاضر دون جدوى[1] .

وأشار إلى نفس الحقيقة الاستاذ المؤرخ شفيق غربال فى كتابه الشهير عن «المفاوضات المصرية البريطانيه جـ 1 »[2]، وكذلك الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى بحثه عن «معاهدة 1936 »[3] .

وظلت المحاضر فى طى المجهول كما أشرنا ، فلم تحاول حكومة الوفد أن تنشرها، هذا فى الوقت الذى كانت فيه نفس الحكومة قد جمعت كل نصوص المفاوضات السابقة وكذلك جميع المناقشات البرلمانية التى دارت فى البرلمان حول معاهدة 1936 ، وأعدتها للنشر ونشرت فعلا[4] . كما أنها نشرت أيضا محاضر المحادثات المصرية البريطانية 1951/1950 فيما يعرف «بالكتاب الأخضر»[5] .

بقيت المحاضر سريه حتى أتيح لنا الاطلاع عليها وإظهارها للنور – لأول مرة – وذلك فى ظروف سنشرحها فى مكان آخر[6] .

(1) محمود غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العملية ، وفى لقاء لنا مع الأستاذ غنام (فى 1967/12/29) أخبرنا أنه ظل يبحث عنها لسنوات طويلة (وكان قد أصبح وزيرا فى حكومات الوفد وسكرتيرا مساعدا للحزب) فلم يتمكن من العثور عليها ..
(2) غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، جـ1 ص 281 .
(3) المنشور بجريدة الاهرام فى 6 / 9 / 1936 .
(4) نشرت تحت عنوان «قانون رقم 80 لسنة 1936 بالموافقه على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا .
(5) بعنوان «محاضر المحادثات والمذكرات المتبادلة بين مصر وبريطانيا فى 1951/1950 .
(6) أطلعنا الدكتور يونان لبيب رزق على المحاضر المصرية فيما يختص بجلسات مسألة السودان ، وقد نشر سيادته منها بعض المقتطفات فى مؤلفه عن «السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية 1930-1936 » كما أنه تفضل بإطلاعنا على المحاضر الانجليزية نقلا عن وثائق المحفوظات العامة بلندن وقد أتيح له الحصول على صور منها .

موازنه بين المحاضر المصرية والمحاضر الإنجليزية للمحادثات بين الجانبين .

كما سجلالجانب المصرى فى مفاوضات عام 1936 محاضر للجلسات دون فيها كل مادار فى المناقشات وما عرض من الآراء المختلفة ، سجل الجانب البريطانى أيضا مضمون تلك المناقشات والآراء فى محاضر خاصة به كان يرسلها مايلز لامبسون إلى حكومته أولا بأول وبانتظام شديد ، هذا بالإضافة إلى مراسلاته لأنطونى إيدن التى كانت تحمل انطباعاته الشخصية ، ومن خلال الاطلاع عليها والاستعانه بها فى تلك الدراسة وعقد مقارنة بينها وبين المحاضر المصرية وضحت لنا عدة ملاحظات نود تسجليها وهى :

أولا : المحاضر المصرية - كما أخبرنا الدكتور صلاح الدين - اشترك فى تسجليها ثلاثة النحاس باشا بنفسه وأمين عثمان والدكتور صلاح الدين وقد نشرنا صورا لنماذج لها فى ملحق الرسالة ، أما المحاضر الإنجليزية فقد سجلها هو بكنسن. سكرتير هيئة المفاوضات البريطانية، وكان يراجعها مايلز لابسون المندوب السامى ورئيس الوفد البريطانى ويرفق بها رسالة يسجل فيها انطباعاته الشخصية .

ثانيا : المحاضر المصرية أكثر تفصيلا فى تسجيل كل ما يدور من المناقشات وعرض الآراء المختلفة بين الجانبين ، بينما اهتمت المحاضر الإنجليزية بتسجيل رؤوس الموضوعات والمسائل التى طرحت على بساط البحث بشمول دون تفصيل ، وذلك لا ينفى أن الجوهر مشترك فى هذه وتلك ..

ثالثا : بينما عنيت المحاضر الإنجليزية - بالإضافه إلى تسجيل المناقشات والآراء - بتسجيل الانطباعات العامة لدى أعضاء الوفد المصرى ، ولا سيما انطباعات الرئيس النحاس باشا ، بمعنى أن يذكر لامبسون لحكومته : «أن النحاس بدا له اليوم صعبا للغاية «أو» أنه أى النحاس - لا يستسلم أبدا بسهولة «أو» أنه رغم أن النحاس كان متعبا للغاية ، ويبدو عليه الإعياء ، فقد استمر فى المجادلة والمناقشات .. وأنه كان صعبا بصورة مميزة طوال الاجتماع «أو» «كان النحاس غير منطقى» أو يقول وتناقشنا بحدة لأول مرة ، وقد رفض النحاس أن يتزحزح عن موقفه ... .. إلخ ، كما صور الانطباعات العامة لدى بعض أعضاء الوفد المصرى

- نقلا عن أمين عثمان - كما أشرنا .. هذا بينما نلاحظ أن هذه الانطباعات ليست موجودة فى المحاضر المصرية - ، إذ اقتصرت على مجرد تسجيل المناقشات والحوار بين الجانبين .

وكان من الطبيعى أن يهتم لامبسون فى مراسلاته مع حكومته بتسجيل تلك الانطباعات وعرض أفكاره وتعليقاته حول مادار من المناقشات وتقديم اقتراحاته إزائها ، لأنه كان يفارض فى القاهرة - عكس معظم المفاوضات السابقة التى دارت فى لندن - ومن ثم لابد له أن ينقل صورة كاملة لما دار من المناقشات لحكومته أو لحاكم عام السودان لكى يكونوا على بينة من الأمر وعلى ضوء هذه التقارير يمدونه بتعليماتهم ومقترحاتهم ، والحق لقد نجح هذا الأسلوب كثيرا .

أما الجانب المصرى فلم يكن بحاجه إلى مثل هذا الاسلوب باعتبار أن المفاوضين هم أنفسهم أصحاب القرار ، والمفاوضات تجرى فى بلادهم ، ومن ثم كان من الطبيعى أن تخلو المحاضر المصرية من تسجيل مثل هذه الانطباعات والتعليقات والاقتراحات ...

رابعا : كثير من العبارات فى المحاضر المصرية - التى وصلت إلى أيدينا - مشطوبة، وإن كان يمكن قراءتها ، بينما خلت المحاضر الإنجليزية من الشطب أو التغيير ، وربما يرجع ذلك إلى أن المحاضر المصرية التى وصلتنا هى المسودات أى التى سجلت عقب عقد الاجتماع أو فى نفس الاجتماع مباشرة ، بينما المحاضر الإنجليزية لابد وأنها مرت بعدة تعديلات وتنقيحات لعرضها على وزير الخارجية البريطانية ، وإن كان هناك بعض المحاضر المصرية لها صورتان ، الأصل وبه الكثير من الشطب والتغيير ، ثم صورة معدلة بخط آخر (محضر 20 من يوليو 1936 على سبيل المثال).

خامسا : بينما نلاحظ أن الجانب المصرى قد سجل لكل جلسة - سواء عامة أو خاصة - محضرا واحدا (قد تتراوح عدد صفحاته بين 4 صفحات ، أو 12 صفحة أو 16 أو أكثر من ذلك) نلاحظ أن الجانب البريطانى كان يسجل في رسالتين متتاليتين إلى لندن مضمون جلسة واحدة ثم مرفقات بانطباعات لامبسون الشخصية .

هذا وسوف يتبين لنا من خلال دراستنا التالية عن المحادثات مدى الاختلاف أو الاتفاق بين

المحاضر المصرية والمحاضر الانجليزية وذلك من واقع عقد المقارنات بين هذه وتلك فى بعض الجلسات ...

* * *

الفصل الرابع

المحادثات بشأن القاعدة العسكرية

المرحلة الأولى .. الدفاع المشترك والشركة العامة

المرحلة الثانية ، الشركة المحدودة

القواعد العسكرية الثلاثة

موقف الجانب المصرى من المرحلتين .. قاعدة قناة السويس

تأزم الموقف بين الجانبين - سفر لامبسون إلى لندن ومهمته

تذليل العقبات واستئناف المحادثات

النصوص

أشرنا فى الفصل السابق إلى أن الجانبين المصرى والبريطانى قد اتفقا على أن يبدآ بمناقشة المسألة العسكرية «وذلك بالنظر لما للنصوص العسكرية فى المعاهدة المرجوة» من الأهمية الكبرى على حد تعبير لامبسون فى الجلسة الافتتاحية .

وفى الجلسة العامة التى عقدها الجانبان (فى 9 من مارس 1936) واشترك فيها جميع أعضاء الوفدين ، بدأت مناقشة المسألة العسكرية ، فتقدم الجانب البريطانى بمجموعة ملاحظات أوليه أوضح فيها عدة مبادىء عامة تتلخص فيما يأتى :-

1- أن هذه ليست مفاوضات رسمية ولكنها محادثات ، وبالنظر لما للنصوص العسكرية فى المعاهدة المقترحة من الأهمية البالغة تشرع الحكومتان فى أن تبحثا بصفة خاصة غير علنية .. ويبوح التحالف المنشود - مسألة تطبيق النصوص العسكرية فى المعاهدة المقترحة على الظروف الدولية التى تغيرت .

2- أنه سينتج عن إمكان عقد المعاهدة والتصديق عليها ، أن تكون مصر باعتبارها حليفة لبريطانيا العظمى حرة فى تجديد وتقوية جيشها .

3- أن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا بطبيعة الحال فيما يتعلق بصحته لتمام الاتفاق على جميع النقط ، وأن الحكومة البريطانية تحتفظ بكامل حريتها بالنسبة للجزء الذى يتفق عليه من المقترحات فى الاتفاق وعلى الجزء الباقى .

4- أن ما ترمى إليه حكومة بريطانيا هو ضمان التعاون التام بين البلدين فى الدفاع عن مصالحهما المشتركة ، وأنه فى حالة إبرام معاهدة لن تنظر الحكومة البريطانية إلى الجيوش البريطانية فى مصر إلا باعتبارها جيوش دولة حليفة لمصر، وأن أى اقتراح يقدمه الجانب البريطانى لن تمليه الرغبة فى أن يكون لهذه الجيوش مركز رقابة للسيطرة على الشعب المصرى أو الحكومة المصرية[1] .

= الترجمة العربية لهذه المذكرة مرفقة تحت رقم (ملحق 1) بمحضر جلسه عامه فى 9 مارس 1936 ، وهى بعنوان (الملاحظات الافتتاحيه التى بدأها فخامة السير ما يلز الامبسون) انظر الملحق والنص الإنجليزى مرفق بمحضر جلسة 9 مارس تحت رقم

F.O. 295- lampson to Eden, March 15-1936

هذه الملاحظات الأولية أو التمهيدية التى بدأ بها الجانب البريطانى ، وكان من الواضح أنه يشير فى النقطة الأولى إلى الأحداث الدولية المتغيرة منذ عام 1930، وبالتالى كان يمهد إلى أهمية تطبيق النصوص العسكرية فى المعاهدة المزمع إجراؤها على تلك الأحوال والأحداث التى تغيرت ، ولذلك عرض الجانب البريطانى - بعد قليل- بيانا عما آلت إليه المسألة العسكرية وكيف تغيرت منذ عام 1930 .

هذا بالإضافة إلى ما أشارت إليه تلك الملاحظات، وما أكده بعد ذلك لامبسون من أن «لب هذه المحادثات هو أن تجرى بروح التحالف المنشود »، فقد ظل الجانب البريطانى يدور حول هذه النغمة - أى ربط مصر بعجلة التحالف مع بريطانيا - طوال مراحل المفاوضات .

وكان واضحا منذ البداية أن بريطانيا تؤكد على هذا المعنى الذى أفصح عنه لامبسون، حينما قال فى أعقاب تقديم الملاحظات السابقة الذكر «إننا نتقابل اليوم كشركاء حقيقين فى صالح مشترك ، وكلما زادت الحصة التى يشترك بها كل منا وزاد ما يلقيه فى القدر المشترك[1] Common Pool زاد ما يستخرجه منه من الفائدة «واستطرد لامبسون فزعم بأن القدر قد ربط برباط واحد مستقبل بلدينا ، فلنأخذ من هذه الحقيقة غير المنكورة أحسن ما فيها بدلا من أسوئه .. طبيعى فى هذه المحادثات أن يجعل كل فريق منا مصلحة بلاده العمليه فوق كل شيء ، ولكن لنبحث فى نفس الوقت ألا نهمل بالكلية روابط التعاون والصداقة التى استمرت بيننا أكثر من خمسين عاما[2] ... الخ .

وبعد هذا التمهيد البريطانى البارع، قدم لامبسون «مختصرا » برؤوس الموضوعات التى سوف يتناولها البحث فى المذكرة البريطانية التى أعدت لذلك - والتى سوف نتناولها بعد قليل- وقد أشار المختصر إلى الموضوعات الآتيه :-

أهمية مصر من حيث مركزها الجغرافى وطبيعة الهجوم الذى تتعرض له ، وأهمية قناة السويس لبريطانيا العظمى، وكيف أن الدفاع عنها يستلزم الدفاع عن مصر ، وأن التقدم

(1) ترجمت هذه العبارة فى المحضر المصرى إلى (الإناء المشترك) .

(2) طلب لامبسون ألا ينسى أعضاء الوفد المصرى الخدمات المنزهة التى قدمها لمصر كثيرون من الإنجليز فى الماضى، وقد عدد بعض تلك الخدمات فى ميادين السياسة الدولية والاقتصاد والمال .. الخ .

الحديث يتجه دائما إلى توسيع المساحة التى تجرى فوقها العمليات الحربية ، والحاجة إلى اتساع أفق النظر بالنسبة لطبيعة الخطر ومصدره واتجاهه ، وأنه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلاقى الخطر فى الوقت المناسب ، وأهمية المواصلات البحرية لمصر من حيث التجارة والذخائر الحربية والعمليات العسكرية ، وكذلك أهميته للأسطول البريطانى فى الدفاع عن مصر والحاجة إلى استخدام أحد الموانىء كلما اقتضى الحال وحسب ما يقتضيه، وقصور ما تم الاتفاق عليه من التحديد عام 1930 عن مواجهة حالة الطوارىء، ومثال ذلك تحديد عدد الجيوش والأراضى المعدة لتدريبها ووسائل إمدادها بالنجدات، يستطيع الأعداء المحتملون تجميع قواتهم فى وقت السلم بصفة سرية، وصعوبة منع ذلك، ولا يمكن تحديد الوقت أو الجهة التى يحتمل أن يقع منها الهجوم، والحاجة إلى احتياطى كاف فى نقطة مركزية، إن كان الهجوم فجأة، وبدون أن تشعر، وإزدياد صعوبة نقل النجدات بطريق البحر فى وقت قصير ، لا حاجة لبريطانيا العظمى ولا رغبة عندها فى استغلال لمصر ، ومن مصلحة بريطانيا ضمان سلامة مصر ..

وأخيرا أشار المختصر إلى أن مصالح البلدين واحدة، والمسألة هى البحث عن خير وسيلة للدفاع عن مصر فى إطار تحالف بين البلدين[1].

وأردف الجانب البريطانى هذا المختصر بمذكرة مطولة عرض فيها وجهة النظر الإنجليزية وقد تضمنت تفاصيل المسألة العسكرية ، وكانت بمثابة بيان عما صارت إليه تلك المسألة وكيف تغيرت منذ عام 1930[2] .

وقد أوضحت هذه المذكرة أن المفاوض البريطانى لم يبدأ من حيث انتهى زميله فى مفاوضات 1930 ، بل بدأ بداية جديدة تماما ، بل يمكن القول إنه خطأ المفاوض الانجليزى فى1930 لأنه قصر اهتمامه على الدفاع عن قناة السويس ، فقد اتهمت المذكرة مفاوض 1930

(1) ترجمة هذا المختصر باللغة العربية ملحقة بجلسة 9 من مارس 1936 ، وهو ورقة فولسكاب محررة على الآلة الكاتبة بعنوان مختصر سرى وقد وزع لامبسون نسخة من هذا المختصر على جميع أعضاء الهيئة المصرية موضحا لهم أن هذا المختصر سرى جدا ، والأصل الإنجليزى مرفق برقم

F.O.No. 295 - Lampson to Eden, March 15,1936 .

(2) الترجمة العربية لهذه المذكرة ملحقة بمحضر نفس الجلسة (9 مارس) وهى عبارة عن خمس صفحات فولسكاب .. انظر الملحق .

بأنهم لم ينظروا بعيدا إلى الحد الكافى، ولم يحسبوا حساب جميع العوامل عندما بحثوا الحاجات العسكرية لكل من مصر والإمبراطورية البريطانية، فقد جعل المفاوضون البريطانيون همهم الأول الدفاع المحلى عن قناة السويس باعتبارها طريقا للمواصلات الإمبراطورية، بينما أهملت سلامة مصر إلى حد كبير ، ولم يلتفت إلى ارتباط هذه السلامة بحماية القناة ارتباطا يجعل الأمرين متلازمين .

وحاول المفاوض البريطانى فى 1936 أن يبرز خطورة اتساع طبيعة الهجوم الذى تتعرض له مصر - فأشارت المذكرة إلى هذا الهجوم بالحاح، وكأن الصاعقة ستنزل على مصر من السماء غدا من البحر والجو والبر ، وأن مصر لا قبل لها بالدفاع عن نفسها ، فمصر - كما زعمت المذكرة- معرضة للهجوم من الجو ومن البر ومن البحر، شأنها فى ذلك شأن جميع ممالك البحر الأبيض المتوسط الأخرى، وأنه يمكن أن يقع الهجوم براً من جهة الشرق أو من جهة الغرب، وقد ضربت لنا الحرب العظمى مثلا للأمر الأول ، كما أن الحوادث الحالية قد تتطور تطوراً يأتينا بمثل للأمر الثانى ، ويمكن أن يتخذ الهجوم من البحر صورة إلقاء قنابل على الشواطىء ، كما يمكن أن يتخذ صورة حملة بحرية لغزو مصر .

وبالغ الجانب البريطانى فى صنوف المخاطر التى تهدد مصر والمصريين بدون مساعدة القوات البريطانيه لها، وأنه لا يمكن - كما ألمحت المذكرة البريطانية - درأ هذه المخاطر وتهديد المواصلات البحرية إلا إذا توفرت القوات البحرية اللازمة، على أن تستخدم هذه القوات إحدى الموانىء كلما اقتضى الحال، فتبدأ منها عملياتها الحربية بالاشتراك مع قوات جوية يمكنها العمل على طول الشاطىء، ولكن يشترط دائما أن يكون هناك وقت كاف قبل ابتداء الحركات العدائية،لتجميع القوات البحرية البريطانية وضمان سلامة الميناء وسلامة الأراضى المجاورة له بواسطة عدد من القوات البريطانية البرية أو الجوية موزع فى الأماكن المناسبة ، ويشترط دائما كما استطردت المذكرة - أن يكون هناك قوات برية كافية لأن تضمن عدم وقوع اعتداء مفاجىء من قوات برية يجمعها العدو ويرسلها دون أن نشعر بطريق البحر ، ولأجل ذلك يجب أن تكون سلامة الإسكندرية عاملا أساسيا فى كل خطة توضع للدفاع عن مصر ...

خلاصة ما تضمنته هذه المذكرة أن مصر مكشوفة ومعرضة للهجوم من كل جانب، وبالتالى فإنه لا مفر من وجود قوات بريطانية كافية فى جميع أنحاء الأراضى المصرية، وذلك للدفاع عنها وقت الحرب ، أى عدم الاقتصار على قاعدة بريطانية واحدة بل اتخاذ مصر كلها وعلى امتدادها - برا وجوا وبحرا - قواعد عسكرية بريطانية...

ولم تقتصر وجهة النظر البريطانية على ما جاء فى تلك المذكرة ، بل راح لامبسون يؤكد المخاوف من قيام حرب عالمية ثانية، مشيرا إلى خطورة الأزمة الدولية وتطور الحوادث من حيث احتلال ألمانيا للراين ، ثم وصل لامبسون إلى أن أفضل الطرق لتحقيق الدفاع عن مصر هو أن تبقى القوات البريطانية على اختلاف أنواعها فى القطر المصرى، باعتبارها قوات حليفة بدون تحديد للعدد أو المكان أو تحديد للوقت ، وذلك حتى يتسنى للجيش المصرى أن يستكمل معداته .. وعندئذ فقط ينظر الفريقان فى التحديد، وأضاف لامبسون بأن المقترحات البريطانية تعنى أن تكون القوات المتحالفة جميعها من إنجليزية ومصرية فى «شركة واحدة» للدفاع عن مصر ومصالح الحليفين فيها ، «وأن المهم أن ينظر الفريقان إلى الأمور نظرة المتحالفين ، وألايجتهد كل منهما فى أن يأخذ من صاحبه أكثر ما يستطيع أخذه»(1).

وكان من الطبيعى أن يرفض الجانب المصرى هذه المقترحات البريطانية التى كانت مفاجأة له، والتى كانت تعنى «الدفاع المشترك» فى أسوإ صورة، وقد أدرك مصطفى النحاس باشا- منذ أول وهلة - خطورة هذه المبادىء وتغلب الروح العسكرية فيها، وإنه ينبغى الابتعاد عنها والاقتصار على المسألة السياسية ، فأكد للجانب البريطانى أن مشروعه يرمى إلى توسيع مدى الاحتلال «فى حين أن جهود مصر كانت كلها - كما ذكر النحاس - منصرفة منذ بدأ الحركة الوطنية إلى التخلص منه ، وأنه مهما قيل من أن القوات البريطانية ليس لها صفة الاحتلال، فلن يدرك الشعب المصرى ذلك وهو يرى مظهر الاحتلال قائما أمام عينيه، ثم تناول النحاس مسألة عدم تحديد الأماكن فأوضح خطورتها متسائلا : كيف أن إنجلترا فى جميع

(1) المظروف رقم 2 نص المحضر المصرى بعنوان «محضر الجلسة العامة الأولى فى 9 من مارس 1936، وحينما تساءل محمد محمود باشا عن نوع الشركة المقصودة أشار الجنرال وير إلى المثل القائم على الحدود الغربية حيث توجد أورطتان مصريتان، وأورطتان إنجليزيتان وكلها تعمل معا .

المفاوضات السابقة - ومنذ مفاوضات ملنر - لم تكن تطلب إلا نقطة عسكرية فى منطقة القناة، فكيف يطالب (الآن) بعدم تحديد الأماكن المعنية للقوات البريطانية[1] ؟ .

وظل الجانب البريطانى متمسكا بنظرية «الدفاع المشترك» أو «الشركة الواحدة فى الدفاع»، يطرحها فى عدة جلسات متوالية ويراوغ بها بحجة تطور الأزمة الدولية وما وقع من التطور فى الأساليب الحربية خلال السنوات الأخيرة ، زاعما أن الحكومة البريطانية لن تنظر إلى قواتها فى مصر إلا كما تنظر إلى قوات حليفة تساعد حليفتها فى الدفاع عن مصالحهما المشتركة ، وأن ما تخشاه هو احتمال وقوع الاعتداء فجأة على مصر .

وراح النحاس فى هذه الجلسة (جلسة 12 من مارس) يفند هذه المزاعم، فأوضح أن التحالف لا يستدعى أن تضع إحدى الدولتين المتحالفتين قواتها فى أرض الدولة الأخرى[2]، كما أن الاعتداء على مصر إذا وقع لن يكون مقصودا لذاته، ولكنه سيوجه فى الواقع ضد بريطانيا، لطعنها فى مواصلاتها الإمبراطورية بدلا من مهاجمة شواطىء الجزر البريطانية نفسها، وما دام الأمر كذلك - كما ذكر النحاس باشا - فإن الحكومة البريطانية بما لها من قلم مخابرات واسع النطاق تكون واقفة على ما قد يدبر من الاعتداء فى الممالك الأخرى فتتخذ الاحتياطات اللازمة لملاقاته ..

واستطرد مصطفى النحاس فأوضح أن الإنجليز يستطيعون دائما أن يسبقوا العدو المحتمل لأن قواعد أسطولهم فى البحر الأبيض - مثل يافا وقبرص - أقرب منه إلى الشواطىء المصرية، ثم إن الجيش المصرى سيكون مستعدا، وسيكون جزء كبير منه فى الجبهة الغربية ..

وأضاف النحاس أنه يمكن أن ينص فى المعاهدة على إمكان إرسال إمدادات معنيه إلى مصر باتفاق الطرفين فى أى وقت تقتضيها الظروف الخاصة ، وبهذه الطريقة تأتى الإمدادات

(1) المظروف الثالث «خلاصته حديث خاص فى 12 من مارس 1936 .

(2) قدم النحاس مثالا لذلك بلجيكا ، وكيف أنها رغم تحالفها - آنذاك - مع فرنسا ، فإن فرنسا لم تطلب وضع جيوشها فى الأرض البلجيكيه مع أن التحالف مع بلجيكا ألزم لفرنسا من المحالفة الإنجليزية المصرية لبريطانيا ، وعندما لاحظ لامبسون أن ألمانيا اكتسحت البلجيك فى الحرب العظمى، أشار النحاس إلى أن ذلك أدعى لتأييد ما يقول، فإنه بالرغم من اكتساح البلجيك فلم تشترط فرنسا بعد انتهاء الحرب أن تكون لها قوات فى بلجيكا .

دون أن يكون هناك تصريح بوجود خطر الحرب ، وأنه يمكن تسهيل سبل المواصلات بحيث تستطيع القوات أن تصل من منطقة القناة إلى الجهات المطلوبة فى أقصر وقت[1]..

ورغم ما قدمه النحاس من وجهات النظر القائمة على المنطق فقد بقى الجانب البريطانى مصراً على نظرية «الدفاع المشترك» ، وكان واضحا أنه قد أعد عدته فى هذا المجال حينما استعان بمستشاريه العسكريين والفنيين ، وطلب من الجانب المصرى أن يسمع لوجهات نظرهم كخبراء للجانبين ، وكان ذلك فى جلسة 16 من مارس 1936 ، حيث راح الأميرال فيشر يوضح رأيه ، فذكر أنه كقائد عام للأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط يقف بعيدا عن جميع الاعتبارات السياسية، ولكن من واجبه دائما الاهتمام بكل ما يمس سياسة أوربا ، ولذلك فهو يعتقد أن أوربا آنذاك فى حالة قابلة للانفجار، وأن هناك روحا بعدم احترام القانون.

ثم أشار فيشر إلى مسألة خطر الهجوم على مصر، وبعد أن تساءل كيف السبيل لتلافى هذا الخطر وضمان سلامة مصر فى الحاضر والمستقبل، أكد بأنه يجب رسم الخطة العمليه للدفاع عن مصر، زاعما أن الأخطار التى تتهددها ليست أخطارا مفترضة، بل هى - على حد زعمه - أخطار حقيقية، ثم ألمح إلى ما ذكره الجانب المصرى من أن بريطانيا تعرف كيف تتنبأ بالخطر فتتحاشاه أو تستعد له ، قائلا إن الحرب قد تقع فجأة[2] ثم عقب مارشال الطيران الأول السير بوبهام فأكد هو الآخر احتمال وقوع الهجوم المفاجئ، وأنه من الصعب دفعه لأنه لايقع فى أيام ولكن فى ساعات، كما أوضح أن الدول آنذاك أكثر حاجة مما كانت عليه في الماضى إلى أن تستعد وتنظم قواتها فى وقت السلم لتستطيع دفع هذا الخطر. وتناول الجنرال وير أخطار الهجوم البحرى التى تهدد مصر زاعما بأن مصر لاتستطيع أن ترتجل وسائل الدفاع البحرى، كما لاتستطيع أن ترتجل وسائل الدفاع الجوى، واستطرد وير ملحا فى أنه سيكون هناك دائما خطر وقوع اعتداء على مصر[3] .

(1) نفس المحضر «نص حديث خاص فى 12 مارس ..

(2) ضرب الأميرال مثالا بما وقع حينذاك من احتلال ألمانيا لمنطقة الراين بثلاثين ألف جندى فى مدة 24 ساعة، وذكر أنه يمكن وقوع خطر مماثل على مصر فى وقت السلم دون كونها مستعدة لدفعه .

(3) المظروف الرابع : نص المحضر المصرى «محضر الجلسة العامة الثانية يوم الاثنين 16 مارس 1936 ونص المحضر الانجليزى تحت رقم . F.O.No 295 Lampson to Eden, March : 15,1936
بالمرجعة الدقيقة لهذين المحضرين المصرى والإنجليزى لجلسة 16 مارس 1936 لاحظنا التطابق بينهما.

خلاصة القول: إن الجانب البريطانى ظل يلف ويدور حول المقترحات البريطانية التى كانت تعنى تجميع قوات الطرفين فى مصر على هيئة «شركة واحدة»، وطالت المناقشات بشأنها بين الجانبين فاستغرقت عدة جلسات عامة وخاصة ، وظلت المقترحات مطروحة للبحث والدراسة رغم رفض الجانب المصرى واستنكار النحاس الشديد لها ، وكان واضحا أن الجانب البريطانى يلح فى طرح هذه الفكرة الخاصة بالدفاع المشترك ، الأمر الذى أدى إلى تدخل محمد محمود باشا متسائلا: هل يستطيع أن يفهم أن اقتراح «الشركة الواحدة» مقدم ليحل محل النصوص العسكرية فى مشروع 1930 ؟ وعندما رد لامبسون بالإيجاب زاعما أن ذلك تطبيق لهذه النصوص على الحالة التى تغيرت ، تدخل النحاس باشا وأوضح أن الاقتراح خارج عن نطاق المذكرة الشفوية التى أبلغت إليه فى 20 من يناير 1936، وبالتالى فهو ليس تطبيقا عمليا للمواد العسكرية من مشروع 1930 على الحالة التى تغيرت، ولكنه- كما ذكر النحاس - شىء آخر بالكلية عام وشامل، وهو بعيد عن روح نصوص 1930 .. واستطرد النحاس فأوضح أن المقصود بتطبيق النصوص العسكرية فى مشروع 1930 على الحالة التى يعتبر أنها تغيرت هو - بحسب ما يفهمه - أن ينظر فى كل جزئية من جزئيات هذه النصوص ، وهل تتناسب مع الحالة الحاضرة أم لا ، فإذا لم تكن مناسبة ينظر فى التوفيق بينها وبين مقتضيات الحال بما يؤدى الغرض المقصود ، وهو الاتفاق على أساس مخالفة تحقق استقلال البلاد ، وتصون فى نفس الوقت مصالح بريطانيا العظمى التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال(1).

وينبغى أن نتوقف قليلا هنا لنحاول أن نلقى بعض الضوء من خلال الوثائق البريطانية - حول موقف مايلز لامبسون من مقترحات حكومته ، وهو موقف يضاف إلى مواقفه السابقة كعامل فى نجاح تلك المفاوضات ، إذ يتضح من خلال مراسلاته لحكومته أنه عرض على حكومته وجهة نظره بصراحة حول تلك المفاوضات، وكيف أنها لن تحظى بقبول المصريين لها موضحا مخاوفه من عرضها ... ورغم هذا التحذير أصرت حكومة بريطانيا على عرضها ،

(1) نص المحضر الانجليزى :

F.O.No. 295 - Lampson to Eden, March 15 1936

اضاف النحاس أنهم حين ينظرون فى ذلك تفصيلا يستطيعون أن يصلوا إلى طريقة وافية بكل الأغراض ومرضيه للطرفين، وأنه باجتماعه مع السير لامبسون يمكنهما أن يمهدا الطريق إلى هذه الغاية المشتركة .

ولعل ذلك كان دافعا للامبسون - حينما جابهه النحاس برفضه واستنكاره لهذه المقترحات - لأن يعترف بأنه يقدم هذه المقترحات «بناء على تعليمات حكومته رغم أنه يعلم أن هناك وجهتى نظر فى الموضوع[1] ».

وماذا كانت تعليمات الحكومة البريطانية لمندوبها السامى ورئيس وفدها لامبسون؟.

فى رسالة من المستر أنطونى إيدن للامبسون قبيل بداية المحادثات يبلغه فيها التعليمات التى ينبغى عليه أن يسير بمقتضاها فى برنامج المحادثات فيقول له «إنه ينبغى عليك فى المقام الأول أن تقدم هذه الصيغه (إنه حتى ذلك الوقت الذى تصبح فيه مصر ، بما يرضى الطرفين فى موقف يسمح بأن تتولى حماية أراضيها ، ينبغى الاتفاق على اعتبار قوات الجانبين (البحرية والبرية والجوية) موضوعة للصالح المشترك دون تحديد أعدادها أو استعدادها أو الأمكنة التى توجد فيها) .

ويستطرد إيدن فى رسالته فيقول «وينبغى عليك - كخطوة أولى - أن تقترح هذه الصيغه للبحث والدراسة مع إتاحة الفرصة لمستشاريك الخبراء، لكى يوضحوا لممثلى مصر من وجهة نظر فنية وبوصفهم مسئولين فى حكومة حليفة محتملة، وعلى افتراض قيام المصالح المشتركة والاعتبارات الاستراتيجية الدقيقة، والدروس التى يجب استخلاصها من الموقف الناجم عن الاعتداء الإيطالى الأخير، وإجراءات الدفاع الإنجليزية المصرية المشتركة الحالية[2].

حقيقة أن لامبسون نفذ تعليمات حكومته على نحو ما جاء فى المذكرات التى قدمها لهيئة المفاوضات المصرية كما أشرنا ، بل وألح فى الدفاع عنها، واستعان بمستشاريه العسكريين على نحو ما رأينا ، ولكنه فى الواقع كثيرا ما أبدى رأيه إزاءها، وتوقع أنها لن تحظى بقبول المصريين، «وقد يقول المصريون مجادلين بأننا الآن لا نحاول أن نعود إلى عام 1930 فحسب، بل حتى إلى عام 1928[3]».

وهكذا لم يكن لامبسون متمشيا تماما مع موقف حكومته من الناحية العسكرية، وكثيرا

(1) Ibid ونفس النص المصرى (جلسة 16 مارس) .

(2) F.O.No. 48/181 / (94) . Eden to Lampson, Feb. 20,1936 .

(3) F.O.No. 179/52 Lampson, to Eden Feb. 28,1936 .

ما أبدى قلقه من أن تشدد حكومته فى مقترحاتها سيغير موقف الرفض من الجانب المصرى «لأن هذه المقترحات تهدف إلى التوسع فى وجود القوات البريطانية، ليس فقط فى القاهرة والإسكندرية ، بل فى كل مكان فى مصر»[1] .

وحدث ما توقعه لامبسون ، فقد رفض الجانب المصرى المقترحات البريطانية بشدة لأنها مقترحات «غير عملية، وغير مقبولة من أساسها ، ولأنها - على حد تعبير النحاس باشا- تجعل البلدين فى حالة مشتركة، ولكنها شركة الأسد ... وهو أى النحاس - لا يدرى كيف يكون موقف الجيشين المصرى والبريطانى أحدهما من الآخر، وكيف تكون إدارة الأمور بينهما[2] .

والواقع أن النحاس باشا لم يقتصر فى إبداء استنكاره وحيرته إزاء الشركة المطلوبة، فيذكر أنه لا يعرف مداها ، وكيف تكون نهايتها، وهل إذا وصل الجيش المصرى فى مدة خمس سنوات مثلا إلى درجة من القوة يمكن معها الاستغناء عن القوات البريطانية أن تنسحب هذه القوات من مصر فورا أو كيف يكون الحال ؟ .

ولم يكتف الجانب المصرى بالرفض الشفوى لهذه المقترحات ، بل سارع بتقديم مذكرة مطولة ضمنها وجهة نظره ، ورفض فيها كل ما جاء بالمقترحات البريطانية باعتبار أنها تتعدى الحد المتفق عليه ، وهو أن تكون نصوص 1930 أساسا للمحادثات ، وأن تطبق هذه النصوص على الظروف العسكرية المتغيرة، ودلل فيها على أن فكرة الهجوم المفاجىء ضد مصر مسألة بعيدة الاحتمال.

ولأهمية هذه المذكرة ينبغى أن نتناولها بشىء من التفصيل[3] .

---

(1) F.O.No. 212/61 Lampson, to Eden March . 10,1936 .

(2) الظروف الخامس ، نص المحضر المصرى «مضمون حديث يوم الثلاثاء 17مارس 1936 . والنص الإنجليزى. F.O.No. 179/52 ? Lampson, to Eden March . 17,1936

(3) هذه المذكرة لم نعثر عليها ضمن محاضر الجلسات المصرية ، بل وجدناها باللغة الفرنسية مرفقة بنص المحضر الإنجليزى لجلسة 16 من مارس سنة 1936 (Annex) الذى أرسله لامبسون إلى إيدن فى 19 مارس 1936 تحت رقم F.O.No. 310/80 ? Lampson, to Eden March . 19,1936 .

وكان النحاس قد تلا هذه المذكرة (وهى باللغة الفرنسية) فى الجلسة المذكورة ، بينما كان أمين عثمان قد وزع نسخا منها على أعضاء الوفد البريطانى فى بداية الجلسة ، ثم انسحب الوفد البريطانى لدراستها ، وعاد بعد نصف ساعة) فأعلن لامبسون أن الوفد بحث بسرعة المذكرة المصرية ، وأنه لا يرى أن تناقش كل فقرة بالتفصيل فى هذه المراحلة ، ولكنه يعتقد أن المناقشة تصبح أكثر فائدة حين تأخذ الشكل الشفهى وتطرح على بساط البحث .. الخ .

بدأت المذكرة المصرية بالإشارة إلى علاقة الصداقة التى تربط بين البلدين والرغبة لدى أعضاء الوفد المصرى فى صداقة أعمق وأكثر ثقة فى المستقبل .. ثم تناولت ثلاث مسائل هى:-

أولا : المشكلة المصرية والحل الذى ينبغى أن يتوفر لها ، وكيف أن هذه المشكلة ليست جديدة بل عرضت على بساط البحث بين الجانبين فى جميع المحادثات الماضية منذ عام 1920 ،حتى عام 1930 ، وأشارت فى هذا الصدد إلى اقتراح ملنر الخاص بالمساعدة التى تقدم لمصر للدفاع عن أراضيها ، وأن هذه المساعدة قد تحددت فى حالة الحرب فقط، وبالتالى ليس هناك أى سبب لوجود قوات بريطانية فى حالة السلم، وأن القوات البريطانية تتكون مبدئيا من قوات قليلة تعسكر فى منطقة القناة، وهى تعتبر المنطقة الأكثر أهمية للمواصلات الإمبراطورية ، فضلا عن ذلك كان المفروض ألا تعسكر لا فى مدينة ولا بجوار مدينة ، فتكون معسكراتها ومطاراتها ومحطات اللاسلكى فى منطقة المعسكر المحددة .

ثانيا : أشارت المذكرة إلى الظروف الصعبة التى يواجهها العالم آنذاك، وكيف أنها يجب ألا تنسينا الهدف الأساسى للمحادثات بين بريطانيا ومصر، وهو الهدف الذى يضع العلاقات المقبلة على أسس قوية ودائمة بين البلدين، وذلك عن طريق التحالف ، وأن هذا التحالف ينبغى ألا يمس استقلال مصر وسيادتها الكاملة، وفى نفس الوقت لا يضحى بمصالح بريطانيا الشرعية.

وأوضحت المذكرة أن أعضاء الوفد البريطانى فى مفاوضات 1930 أدركوا هذا الهدف، وهو أنه يجب على« كل دولة أن تدافع عن أراضيها بنفسها، وكيف أن نصوص مشروع 1930 نظمت التعاون بين إنجلترا ومصر فى حالة الحرب أو التهديد بحرب ، وكيف نصت هذه النصوص على تنظيم الجيش المصرى (فلو كان مشروع 1930 نفذ الآن لكان لمصر جيش قوى مدرب بمعاونة البعثة البريطانية، وكان لها الفخر إذا احتاج الأمر أن تكافح إلى جانب القوات البريطانية، ولكان لمصر أيضا أن تقدم إلى بريطانيا كل التسهيلات والتعاون بما فيه استعمال موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها[1] ..

(1) F.O.No. 310 /80 Lampson, to Eden March . 19,1936 (Annex) .

ثم استطردت المذكرة المصرية، فأشارت إلى موقع مصر وكيف أنه يجعلها دائما مطمعا للدول الأخرى «لكن الواقع أن أية دولة لا تجرأ على محاولة اقتحام مصر لأنه إذا هاجمتها فهى تهاجم بريطانيا وحلفاءها، فهجوم ضد مصر لا يدخل فى الاعتبار إلا إذا حدثت حرب ضد بريطانيا، فهذا يقلل كثيرا من اعتبارات الهجوم المفاجىء ضد مصر، ولذلك لا نقبل فكرة هجوم مفاجىء .

ويستطرد الوفد المصرى فى مذكرته حول هذه النقطة، وهو أن الهجوم على مصر بعيد الاحتمال ثم يتساءل : ما هى الدولة التى لها الجرأة أن تدخل فى مغامرة تعرضها لاستنكار العالم وعقوبات صارمة من جانب حليف قوى ؟ هل هو هذا الهدف المشكوك فيه، وهو مسألة هجوم مفاجىء، الذى يؤدى إلى تحويل مصر إلى معسكر ملىء بصوت قرقعة السلاح ؟ ماذا نقول عن البلد الذى يقبل أن يسلم أراضيه كدولة مستقلة وذات سيادة لجيش دولة أجنبية، حتى إذا كانت حليفة له لمجرد التخيل بأنه فى يوم بعيد سوف يتعرض لهجوم؟، إن مصر ليست الدوله الوحيدة التى تتعرض للعدوان ، ولن يسمح الشعب البريطانى بأن يقتحم من أى دولة أخرى ... فحروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون حتى عام 1914 كان هدفها وأحيانا ميدان المعركة بلجيكا ، ولكن لم يعرض أحد على بلجيكا أن يستولى عليها عسكريا بصفة الصداقه، ليبعد عنها التهديد بالاقتحام فى حرب مقبلة، وبصفة عامة كل الدول الصغيرة مهددة بنفس الخطر أمام دول أقوى، ولكنها تستطيع أن تحافظ على استقلالها بقوة إرادتها ...

إن مصر تعتمد فى الدفاع عن نفسها على كرامتها ومحبتها للسلام، وجيشها الذى سوف تشرف على تدريبه بعثة عسكرية بريطانية ، كما تعتمد على بريطانيا العظمى الصديقة والحليفة ، وذلك دون أن نقبل أن يكون الدفاع عن قناة السويس مرادفا للدفاع عن مصر، فنحن مقتنعون أنه بفضل المعاهدة التى سوف تربط بيننا سنحافظ على أمن وسلامة أرضنا دائما .

ثالثا : ثم أشارت المذكرة إلى المذكرة الشفوية التى كان قد قدمها المندوب السامى إلى الحكومة المصرية ومصطفى النحاس باشا كممثل للجبهة الوطنية فى 20 من يناير 1936 من حيث ما جاء فيها حول تطبيق النصوص العسكرية لمشروع 1930 على الظروف المتغيرة آنذاك، وأنه ينبغى – كما ذكرت المذكرة المصرية- أن يكون هذا هو الإطار

لمحادثاتنا الحالية، بهدف الوصول إلى اتفاق بيين للعالم أن مصر وبريطانيا حلفاء متساوون - على حد تعبير رئيس الوفد البريطانى - فالواقع أنه لكى نبين للعالم أننا متساوون، فيجب أولا أن نحس بأننا فعلا متساوون،فإذا فهمنا النص البريطانى لأى اقتراح (الشركة العامة) فيبدو انه خرج عن نطاق المذكرة الشفوية البريطانية، لذلك فنحن نثق تماما أن مناقشاتنا سوف تدور حول مقترحات واضحة وفى إطار تلك المذكرة الشفوية، وأننا سوف نحقق الاتفاق الدائم الذى نهدف إليه كلنا ، فالحوادث الحالية، وحالة الاضطراب والقلق التى تسيطر على أوربا ليست عناصر مستديمة، «فنرجو أن تثق بريطانيا فى مصر، ومن جانبنا نحن نؤكد لبريطانيا عن ثقتنا فى صداقتها».

بهذه البراعه واللياقه عبر النحاس باشا عن الموقف المصرى من الناحية العسكرية والمقترحات البريطانية إزائها ، وقد قدر لامبسون نفسه براعة النحاس فى صياغة هذه المذكرة التى صيغت «فى تعبيرات جيدة وقوية الحجة» كما ذكر لامبسون لحكومته،» إلا أنها - أى المذكرة - قامت فى تقدير لامبسون على أساس تصور خاطىء ، وهو أن الهجوم على مصر بعيد الاحتمال، لأنه اقتراض قائم على المجازفة، ثم أنكر لامبسون أن الجانب البريطانى خرج عن إطار المذكرة الشفوية السالفة الذكر ..

وأخيرا أشار لامبسون - بخبث ودهاء - إلى أن المذكرة المصرية تجاهلت تماما الاقتراح الذى قدمته بلاده، وهو أن تضع الدولتان جميع قواتهما فى إناء واحد وتساءل :

لماذا لا يعرض الوفد المصرى ملاحظاته على هذا الاقتراح ، ويقترح بدوره ما يراه؟[1]

كان للمذكرة المصرية أثرها، كما كان لموقف النحاس فى مناقشاته مع لامبسون ومساعديه أثره فبدأ الجانب البريطانى يتقهقر خطوة إلى الوراء، وتقدم بمقترحات جديدة حدد فيها مطالبه على النحو التالى :-

(1) F.O.No. 80, Lampson, to Eden March . 19,1936 .

وهو نص المحضر الإنجليزى لجلسة 16 مارس «سرى»، وقد سجل لامبسون فيه وقائع هذه الجلسة ومادار فيها من المناقشات بالتفصيل ، مثلما جاء فى نص المحضر المصرى ، مع فارق واحد وهو عدم وجود المذكرة المصرية مرفقه بالمحضر المصرى كما أشرنا، بل عثرنا عليها مرفقة بالنص الإنجليزى .

أولا : أن تكون هناك قوات عسكرية برية وجوية فى منطقة قناة السويس والإسكندرية وفى الحدود الغربية، على أن تكون هناك نقطة ارتكاز فى القاهرة أو ما يجاورها .

ثانيا : أن تكون لإنجلترا ميناء بحرى فى مصر .

ثالثا : أن يكون للطيران البريطانى مطلق الحرية فى الأجواء المصرية بدون قيد ولا شرط .

وأردف لامبسون فأوضح أن ما يهم بلاده عمليا هو أن تكون لها قوة فى شرق مصر وأخرى فى غربها ، وقوة احتياطية فى الوسط، وأن الجنود الذين يعسكرون فى الوسط لن يكونوا بمدينة القاهرة نفسها بل وضواحيها (أى العباسية والحلمية)، وبذلك يخلى الإنجليز ثكنات قصر النيل ، حتى لا تكون قواتهم أمام أنظار المصريين[1] .

كانت هذه المطالب أو المقترحات البريطانية الجديدة بمثابة المرحلة أو الجولة الثانية فى عملية «جس نبض» الجانب المصرى ، وهكذا يبدو أن إنجلترا - وفقا لأسلوب التفاوض الذى أشرنا إليه - بدأت بأن قدمت أقصى درجات التعنت والتصلب على النحو الذى سلف، وهى مدركة أن المصريين سيرفضون لابد هذه المقترحات الأولى، وعندئذ تقدم هى مقترحاتها الثانية الأقل- وطأة فتبدو فى موقف المتسامح أمام المصريين .

حقيقة أن الجانب البريطانى مازال يدور فى حلقة « الدفاع المشترك »، ولكنه تقهقر من الشركة العامة التى ليس لها حدود إلى الشركة المحدودة فى ثلاث قواعد عسكرية ، وذلك بحجة أن يكون الدفاع المشترك عن مصر دفاعا مجديا .

وكان من الطبيعى أن يرفض الجانب المصرى اقتراح الشركة المحدودة والقواعد العسكرية الثلاث ، كما رفض بشدة اقتراح الشركة غير المحدودة ، ولقد طالت المناقشات فى هذا الصدد واستغرقت عدة جلسات (على مدار شهرى مارس وأبريل)، وكثر فيها الأخذ والرد بين الجانبين .. ولعله من المفيد أن نعرض لمجمل الحوار ..

(1) النص المصرى «مضمون حديث يوم الثلاثاء 17 مارس 1936 ويقابله النص الإنجليزى برقم
F.O.No. 226 /72, Lampson, to Eden March . 17,1936 .
بمقارنة النصين المصرى والإنجليزى لاحظنا أن الأول تناول مادار فى الجلسة بالتفصيل بوجه أدق، بينما اقتصر النص الإنجليزى على تناول الخطوط العامة للمسائل التى طرحت للبحث ..

بذل النحاس جهوده فى تحويل الجانب البريطانى عن موقفه ، وتناول فى البداية مسألة الضواحى فراح يؤكد أن ضواحى القاهرة ليست إلا جزءاً من المدينه نفسها، وكذلك ضواحى الإسكندرية ، فراوغ لامبسون وادعى بأن وجود هذه القوات ليس احتلالا، فالقوات التى توضع فى الإسكندرية أو ضواحيها مثلا ستكون موجودة لمنع إنزال جنود الأعداء فجأة إلى الميناء، ولمقاومة ما قد يقع من الهجوم المفاجىء من جهة الغرب ، ولم تفت هذه المحاولة من الادعاء على النحاس باشا، فتساءل مستنكرا : «كيف يمكن أن يحدث هذا وقواعد الأسطول البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط أقرب إلى مصر من قواعد أسطول إيطاليا أو غيرها من الدول ، فالأسطول البريطانى موجود فى مالطة وقبرص وحيفا ولا تستطيع أية سفينه أن تصل إلى ميناء الإسكندرية إلا بعد أن تخترق نطاقه، وهذا أمر غير محتمل، ومن جهة أخرى فإن المسافة بين قواعد الأسطول الإيطالى وبين الإسكندرية تستغرق ثلاثة أيام، فى حين أن الجنود الموجودين بالإسماعيلية تستيطيع أن تصل إلى الإسكندرية فى ساعات محدودة.

وأسقط فى يد لامبسون ، فلم يحر جوابا سوى أنه لفت النظر إلى أنه من الجائز أن يكون الأسطول البريطانى مشغولا فى جهات أخرى، فتساءل النحاس باشا: وهل يمكن أن يأتى وقت يكون فيه البحر الأبيض المتوسط خلوا من الأسطول البريطانى ؟

وعندما أجاب لامبسون بالنفى ، قال النحاس باشا : إذن إنتفى الغرض.(1) حينئذ تذرع لامبسون بحجة أخرى، وهى أن السكك الحديدية لا تكفى لنقل الجنود من القناة إلى الإسكندرية، فاوضح النحاس أن السكك الحديدية مهما تباطأت فستكون المسألة مسألة ساعات لا أيام ، فضلا عن أن الحكومة المصرية ستقوم فى الحال بتنفيذ مشروع سكة حديد الصالحية - القنطرة، وإنشاء طريق مباشر بين الإسماعيلية والإسكندرية، وإنشاء طرق زراعية بحيث تكون هذه الطرق جميعها وافية بالغرض على الوجه الأكمل(2) ، ومن جهة أخرى - كما

(1) نفس المحضر المصرى ، ونص المحضر الانجليزى :

F.O.No. 228 (74) , Lampson, to Eden March . 18,1936

فى تقرير لامبسون المرفق بمحضر الجلسة ذكر أنه أمضى ساعة ونصف فى محاولة إقناع النحاس باشا .

(2) هنا ظهرت لأول مرة فكرة إنشاء ما سمى بطرق المعاهدة ، وهو اقتراح مصرى فى أول الأمر. انظر الفصل الخامس .

ذكر النحاس - فإن الجانب المصرى مستعد للنظر فى عدد الجنود التى ستعسكر فى منطقة القناة، فإن وجدت غير كافية نظر فى الأمر .

من الممكن أن نقف هنا لنأخذ على مصطفى النحاس ملاحظتين : الأولى وعده بإنشاء الطرق اللازمة لتسهيل انتقال القوات البريطانية من القناة إلى داخل البلاد ، وهو الأمر الذى سيكلف مصر كثيرا كما سنرى حين نتناول هذه المسألة فى موضعها ، والثانية أنه أبدى استعداده للنظر فى زيادة عدد الجنود البريطانيين فى قاعدة القناة ...

كان من الممكن أن نأخذ على النحاس هذين الأمرين، لولا أنه بالنظرة الواقعية للأمور ومن خلال الإلمام بالظروف والملابسات على مائدة المفاوضات، يمكن القول بأن مصطفى النحاس أراد أن يتفادى شرا أكبر - وهو تعدد القواعد العسكرية - بمحاولة إقناع الجانب البريطانى بالاقتصار على قاعدة واحدة فى منطقة القناة، إن الأمر لا يعدو فى تصورنا نوعا من التيسير قدمه النحاس باشا ، وقد انتهز لامبسون هذه الفرصة بسرعة وتساءل : هل يكون عدد الجنود البريطانيين فى منطقة القناة غير محدود ؟ وأدرك النحاس الهدف بل الشَرَك فأجاب بأن العدد يجب أن يكون محدودا ، وأن يزاد فقط إلى القدر اللازم [1] .

وظلت مسألة الضواحى مثار مناقشات مستفيضة بين الجانبين ، كما كانت مجالا للأخذ والرد بين لامبسون وحكومته، ففى إحدى رسائل لامبسون يقترح فيها على حكومته أن تكون «حلوان» نقطة مركزية وذلك فى حالة التنازل عن الحلمية والعباسية، وذلك بالإضافة إلى منطقة القناة والإسكندرية أو الأماكن المجاورة لهما ، ورغم هذا الاقتراح من لامبسون فإنه فى نفس الوقت يلفت النظر إلى أن الاحتمال قليل فى الحصول على موافقة المصريين على «حلوان» ، ولذلك فهو يقترح بديلا آخر وهو «بنها» التى تتمتع بموقعها عند ملتقى فرعى خط السكة الحديد بين الإسكندرية وبور سعيد[2] .

(1) أوضح النحاس أنه سأل المستر توم شو (وزير الحربية البريطانية) فى مفاوضات 1930 عن عدد الجنود البريطانيين الموجودين فى مصر آنذاك ، فقال شو إنه عشرة آلاف فطلب النحاس إنقاص هذا العدد فوافق الجانب البريطانى على إنقاصه إلى ثمانية آلاف ، فيمكن الآن - كما أشار النحاس - وبسبب الضرورة الحالية أن ينظر فى زيادة العدد إلى ما كان عليه ، أو إلى أكثر من ذلك بالقدر اللازم .

(2) F.O.No136/38. 228 (74) , Lampson, to Eden Feb. 11, 1936

يعود لامبسون فيستبعد بنها بعد استشارة القائد العام لأسباب تتعلق بالصحة والثكنات ومنطقة التدريب «ولذلك فإننى أشك فيما إذا كان ينبغى أن نذكرها كبديل كآخر ورقة معنا» .

من الواضح أن لامبسون كان يدرك معارضة الجانب المصرى فى مسألة ضواحى القاهرة، كما كان يقدر تماما موقف النحاس منها، لدرجة أنه - أى لامبسون - كتب إلى حكومته يصف معارضة النحاس الشديدة للضواحى، «لأنها غير ضرورية على الإطلاق»[1] كما أن المصريين لن يوافقوا عليها قطعيا مهما حاولنا، ثم يحذر حكومته بأنها إذا أصرت على موقفها سوف تتحطم المحادثات بالتأكيد[2] .

قبل حسم المسألة الأولى، انتقلت المناقشات بين الجانبين إلى النقطة الثانية ، وهى نقطة الغرب ، والتى كان يراد بها وضع قوة بجوار الإسكندرية بحجة صد ما قد يقع من الهجوم المفاجىء من جهة الغرب ، أى لصد الهجوم الذى تقوم به القوات الإيطالية الموجودة «فى ليبيا» آنذاك، وأوضح النحاس باشا أن مثل هذا الهجوم المفاجىء مستحيل تماما كاستحالة النزول المفاجىء على ميناء الإسكندرية من البحر بدون أن يكون لدى بريطانيا الوقت الكافى لإرسال القوات الضرورية لملاقاته وصده ... وقد تساءل النحاس : كيف يمكن أن يقع هجوم مفاجىء من هذه القوات مع بعد المسافة بينهما وبين الإسكندرية ، فى حين أنه يمكن - بمجرد الشعور بتحرك هذه القوات - نقل القوات البريطانية الموجودة فى منطقة القناة إلى الإسكندرية فى ساعات معدودة فتكون مستعدة لكل طارىء ؟ .

وأضاف النحاس بأن الجنود الإيطاليين لا تستطيع الزحف إلا عن طريق السلوم، فتكون بذلك تحت مرمى نيران الأسطول البريطانى الذى يستطيع أن يمنعها من التقدم ، أو عن طريق «جغبوب» وهو طريق وعر ، كما أن جغبوب ليس بها ماء كاف لتموين جيش كبير ، أما مصر فيكون مركزها قويا فى واحة سيوه[3] .

(1) F.O.No. 227/73? , Lampson, to Eden March 17, 1936

أفاض لامبسون فى تسجيل ووصف موقف النحاس فى هذه الجلسة وأشار إلى(دهائه المعتاد) وعناده وإصراره على الرفض .

(2) F.O.No. 233 (77) , Lampson, to Eden March 20, 1936.

(3) النص المصرى لجلسة 17 مارس 1936 المظروف الخامس ... وقد لاحظنا وجود فقرة مشطوبة فى المحضر المصرى تتضمن اتهام النحاس لبريطانيا بتسليمها جغبوب إلى ايطاليا وأن هذه غلطة كبيرة تذوقون الآن مرارتها - على حد تعبير النحاس للامبسون - وكنا نحن الوفديين نقاوم ذلك حتى جاء صدقى باشا فسلمتم جغبوب إلى إيطاليا ، وقد اعترف لامبسون بأن هذه فعلا كانت غلطة .. ومن الواضح أن هذه الجملة «شطبت» من صيغة المحضر النهائية مرضاة لصدقى باشا عضو وفد المفاوضات آنذاك ..

واستمرت المناقشات على هذا النحو بين الجانبين ، يراوغ الجانب البريطانى ، ويلتمس الحجج والمعاذير ، والنحاس يفند تلك الحجج ، وتأزم الموقف واشتدت مقاومة النحاس حتى وصفه لامبسون بأنه «رجل صعب وعنيد» .

وظل الجانب البريطانى متمسكا بوجهة نظره حول خطورة الهجوم المفاجىء سواء من الجو أو البحر ، واستعان فى توضيح وجهة نظره بخبرائه العسكريين للتدليل على حاجته إلى نقط عسكرية أخرى غير نقطة القناة.

فقد تناول السير بروك بوبهام المسألة البحرية، وراح يدلل على إمكان إنزال الجنود فجأة إلى ميناء الإسكندرية ، واستشهد بما حدث فى الماضى حينما استطاع نابليون بونابرت أن يهرب من الأميرال نلسون وينزل جنوده إلى الإسكندرية ، ولم يتمكن نلسون من اللحاق به ، وقد مكثت الجنود الفرنسية فى مصر ثلاث سنوات ...

وواضح أن هذا الاستشهاد الذى أتى به بروك كان يحمل فى ثناياه الكثير من المغالطة إذ لاجدال فى أن الظروف اختلفت فى عام 1936 كل الاختلاف عما كانت عليه فى عام (1798) بأن الإنجليز فى ذلك العهد لم تكن لهم فى البحر الأبيض المتوسط القواعد التى أصبحت لهم فيه فى عام 1936، والتى كانت تجعلهم أقرب إلى مصر فيستحيل على أى أسطول أجنبى أن يخترق نطاق أسطولهم ويصل إلى الإسكندرية، وإذا فرض إمكان ذلك فإن الوقت كاف لتقوية الاستعداد فى ميناء الإسكندرية بمجرد تحرك أسطول العدو المتوقع نحو مصر .

وأوضح النحاس أنه لا يسلم بإمكان اختراق نطاق الأسطول البريطانى بعد ما شاهده فى زيارته من قوة هذا الأسطول ومناعته ، وفوق هذا فإن الجنود المصرية ستكون معسكرة فى الإسكندرية وضواحيها وتقاوم بما فيه الكفاية أية محاولة لإ نزال جنود الغزو[1] .

ورغم ذلك فقد ظل الجانب البريطانى مصرا على موقفه، فراح يزعم أن مثل هذا الهجوم البحرى لا يأتى وحده ، ولكنه يقترن فى الغالب بهجوم جوى ، وأن هذا الهجوم الجوى يجد

(1) المظروف السادس «مضمون حديث فى 19 من مارس 1936» كان النحاس قد قام بزيارة الأسطول البريطانى الموجود آنذاك بجوار الإسكندرية ...

مرمى خصبا فى الجهات التى يتجمع فيها الجنود، كالمحطات التى يركبون منها أو ينزلون فيها فيستطيع عرقلة حركة الإمدادات، وفند النحاس هذه الحجة بأن هذه تكون مجازفة من العدو لا يحتمل كثيرا أن يقوم بها، فإذا جازف وقام بها فإن الطائرات المصرية والبريطانية له بالمرصاد.

وعندما زعم بويهام أن المفاجأة عامل كبير فى مثل هذه الحالة التى يحدث فيها الهجوم على غرة، نفى النحاس احتمال المفاجأة، لأن الاستعداد سيكون قائما على قدم وساق بمجرد تحرك أى بارجة أو ناقلة صوب مصر ...

وجاء دور ركس فأدلى بوجهة نظره هو الآخر، وأوضح أنه لكى يستطيع منع إنزال الجنود الأجنبية إلى ميناء من الموانىء يلزم أن يتوفر واحد من ثلاثة أمور :-

أن تكون هناك قوات بالقرب من مواقع حشد هؤلاء الجنود فى السفن التى يركبونها، أو تكون هناك قوات بالقرب من مكان إنزالهم، أو يكون هناك علم سابق بتجمعهم استعداداً للانتقال، ويحصل العلم السابق - كما زعم ركس - إذا كان عدد هؤلاء الجنود كبيرا، لأن كثرتهم دليل على نية الغزو فتكون فى ذاتها إخطارا سابقا به، ولذلك يجب أن تكون فى الميناء التى يراد الدفاع عنها قوات برية كبيرة حتى لا تجازف قوة صغيرة بالهجوم على ذلك الميناء، وبهذه الطريقة لا يكون هناك مجال لغير القوات الكبيرة العدد، فيحصل العلم السابق وتنتفى المفاجأه ...

خلاصة القول: إن الجانب البريطانى ظل يعاود الكرة فى المسألة البحرية لعله يظفر منها بطائل يبرر وجهة نظره فى الدفاع المشترك، وهذا على الرغم مما كان معروفا آنذاك من أن الأسطول البريطانى من القوة بحيث يستطيع أن يقف فى وجه أى أسطول أجنبى يحاول غزو الموانىء المصريه، ويمنع أى محاولة من هذا القبيل .

وننتقل الآن إلى القاعدة الثالثة المقترحة وهى منطقة قناة السويس، وكيف عولجت فى المحادثات بين الجانبين ...

***

قاعدة قناة السويس

منذ فطنت إنجلترا إلى أهمية قناة السويس وخطورتها كأهم حلقة فى طريق المواصلات الإمبراطورية عمدت إلى التمسك بها ، ووضع قوات ترابط بجوارها ، وكانت تعلل ذلك بضمان طرق المواصلات إلى أجزاء الإمبراطورية البريطانية .

وقد وضح هذا التمسك فى جميع المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا منذ 1920 وحتى المفاوضات التى نحن بصددها .

وقد اتفقت جميعها على إبقاء نقطة عسكرية فى منطقة القناة، وذلك مع الاختلاف فى طابع كل مفاوضة وجوهرها وتفاصيلها .. ولعله من المفيد أن نشير بإيجاز إلى مراحل تلك المفاوضات.

فى مفاوضات عام 1920 قدم اللورد ملنر مشروعه الأول الذى وضح فيه أنه يبنى إبقاء القوة العسكرية البريطانية على عدة أسس هى:

حماية إنجلترا لمواصلاتها الإمبراطورية، وضمان الدفاع عن مصر، هذا بالإضافة إلى المسئوليات التى ادعتها إنجلترا وأخذتها على عاتقها، وأن النقطة العسكرية قد تتضمن موضعا واحدا أو عدة مواضع .

ورفض الوفد المصرى هذا المشروع وقدم مشروعا من جانبه رفضه ملنر، الذى قدم فى نفس الوقت مشروعه الثانى الذى أبقى فيه على جوهر مشروعه الأول ... وبالتالى فشلت المفاوضات بين الجانبين، لتطور الأحداث فى مصر على النحو الذى أدى إلى تأليف عدلى يكن لوزارة جديدة فى 1921 قامت بالمفاوضة مع اللورد كيرزون، الذى قدم بدوره مشروعا بريطانيا أسوأ من مشروعى ملنر ، فقد أراد فيه أن يجعل من مصر كلها نقطة عسكرية بريطانية ... ورفض عدلى مشروع كيرزون، وفشلت المفاوضات لتبدأ فى مصر مرحلة جديدة يتولى فيها سعد زغلول مقاليد الحكم فى 1924 والمفاوضة مع ماكدونالد رئيس حكومة بريطانيا ، ولم تستمر تلك المفاوضات أكثر من ثلاثة لقاءات ، وعرض فيها سعد عدة مطالب منها :

سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك فى حماية قناة السويس ... ورفض ما كدونالد مطالب سعد ، وانقطعت المفاوضات بينهما لتبدأ فى مصر مرحلة أخرى جديدة تماما، تنتهى بتأليف عبد الخالق ثروت لوزارة جديدة وقيامه بمفاوضة أوستن تشمبرلن فى 1927 .

وفى تلك المفاوضات قدم كل من الجانبين مشروعا ، وكان من الواضح أن ما جاء بالمشروع البريطانى يسجل تقهقرا عن المشروعات البريطانية، فقد نص فيه على التعاون بين الجيوش البريطانية والمصرية، كما أغفل المشروع تحديد العدد والمكان ... ورفض ثروت المشروع البريطانى الأول، ووصفه بأنه نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لاتنى ولا تغفل لها عين .. فقدم تشمبرلن مشروعه النهائى الذى زعم ما جاء به من تعديلات، فقد قام على الأسس التالية :

1- أن الغرض من وجود القوات البريطانية هو حماية طرق المواصلات الإمبراطورية فقط.

2- أن إنجلترا هى صاحبة الولاية فى حماية القناة .

3- عدم تحديد عدد أفراد القوات المسلحة البريطانية، وتركه لتقدير بريطانيا .

4- وكذلك عدم تعيين مكان إقامة القوات البريطانية .

ورفض الوفد والبرلمان هذا المشروع الذى لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وفشلت المفاوضات لتدور الأحداث دورة جديده فيتولى محمد محمود باشا رئاسة الحكومة فى 1928 ، ثم يقوم بمفاوضته مع بريطانيا فى العام التالى ، وقد أفضت هذه المفاوضات إلى ما يعرف بمقترحات 1929 .

وقد نصت المادة التاسعة من هذه المقترحات على ما يأتى :-

«تسهيلا وتحقيقا لقيام ملك بريطانيا بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع فى الأراضى المصرية فى الأماكن التى يتفق عليها بعد - شرقى خط الطول 32 شرقا - من القوات المسلحة ما يرى ضرورته لهذا الغرض ، ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة

الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية[1] » .

ويتضح من هذه المادة - التى ستصبح أساسا لمفاوضات 1930 - أن القناة مازالت من وجهة النظر البريطانية - طريقا أساسيا للمواصلات الإمبراطورية، على أنها أشارت لأول مرة إلى ضرورة الاتفاق على تحديد الأماكن لوضع القوات البريطانية شرقى خط الطول 32 شرق، ولكنها أغفلت تحديد العدد المراد وضعه فى تلك الأماكن وترك تقديره للإنجليز وحدهم وفشلت المفاوضات..

ثم نأتى إلى مفاوضات 1930 التى أجريت بين النحاس رئيس الحكومة آنذاك وبين المستر هندرسون ، ولأن هذه المفاوضات كانت تعنى تقدما بالنسبة للمفاوضات السابقة ، ثم ولأنها تعتبر الركيزة أو الأساس للمفاوضات التالية، وهى مفاوضات 1936 ، هذا بالإضافة إلى أننا نعتبر أن الرجل الذى تفاوض فى عام 1930 هو نفسه الذى تفاوض فى 1930 بصرف النظر عن ممثلى الأحزاب الأخرى الذين كانوا فى الهيئة الرسمية بجواره فى 1936 لكل ذلك ينبغى علينا أن نتناول ببعض التفصيل كيف عولجت هذه المسألة العسكرية فى المفاوضات التى دارت بين الجانبين فى سنة 1930 .

بدأت المفاوضات فى هذه المسألة بأن أجرى الوفد المصرى «برئاسة النحاس باشا » تعديلا فى المادة التاسعة من مقترحات محمد محمود - هندرسون فى 1929 حتى تصبح على النحو التالى:

«إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قناة السويس حتى يصل مدد الحليف ، فإن ملك مصر يرخص لملك بريطانيا أن يضع فى بور فؤاد وبجوارها قوة حربية بريطانية للمساعدة فى الدفاع عن القناة، ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال .. الخ[2]».

---

(1) قانون رقم 80 لسنة 1936 ... مقترحات 1929 .

(2) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية فى 1930 ، ص 27 ، وقد أشير فى هامش المحضر إلى أن عدد هذه القوة والشروط الخاصة بثكناتها ولوازمها سيحدد فى مذكرات يتبادلها الطرفان .

ويتضح أن هذه المادة تركز حق الدفاع عن القناة لمصر، وأن دور القوة البريطانية هو مجرد معاونة مصر الأصيلة فى هذا الدفاع ، كما أنها جعلت النقطة العسكرية فى بور فؤاد ، وذلك حتى يصبح الجيش المصرى قادرا وحده على الدفاع عن القناة .

ورفض الجانب البريطانى هذا النص ، وأشار هندرسون إلى أنه يتضمن «اقتراحا يبعث على الدهشة» لأن الوفد المصرى أراد به وضع الجيش على الضفة الشرقية من القناة بينما التجارب دلت - كما زعم وزير الطيران البريطانى - على أن القناة لايمكن الدفاع عنها من جهة واحدة ولا من نقطة واحدة، فيجب توزيع الجيوش ، والواجب هو مراقبة القناة من الناحيتين وعلى طولها[1]».

وكانت وجهة النظر المصرية التى دافع عنها النحاس هى أن هذه النقطة العسكرية التى ترخص بها ليست هى التى تقوم وحدها بالدفاع ، بل ستكون للمساعدة على الدفاع، وأن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم إحتياطيا لدرأ خطر مفاجىء ، وأنه مع هذه النقطة العسكرية يمكن للجيش المصرى أن يدافع دفاعا جويا عن القناة إزاء هذا الخطر حتى يأتى المدد الإنجليزى بحكم المحالفة[2] .

وبعد عدة مناقشات اقترح الجانب البريطانى نصا آخر للمادة التاسعة كما يأتى :

«إلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصد هجوما على القناة حتى يصل مدد الحليف، فإن ملك مصر يرخص لملك بريطانيا نظرا لأن القناة طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية، بأن يضع فى جوار بور سعيد وبور فؤاد والاسماعيلية والسويس أو

(1) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية فى 1930 ، ص 48 ، أوضح كل من المستر توم شو وزير الحربية البريطانيه والجنرال تشارلين المستشار العسكرى عدم ملائمة الضفة الشرقية من الناحيتين الحربية والصحية .

(2) تساءل هندرسون عن سبب حذف ما جاء فى أول المادة من مقترحات محمد محمود والذى كان يفيد اعتبار القناة طريقا أساسيا لبريطانيا فأجابه النحاس بأنها حذفت واستبدل بها عبارة تبين الغرض الاصلى وهو الدفاع عن القناة وفى ذلك ما يفى بجميع الاغراض لأن الدفاع عن القناه يهم مصر إذ هى جزء من أراضيها ويهم إنجلترا ويهم العالم أجمع نظرا لما قررته اتفاقية القسطنطينيه 1888 .

غيرها من الاماكن التى يتفق عليها ، القوات التى يرى ملك بريطانيا أنها ضرورية للدفاع عنها ... وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ، ويكون لها أن تنفذ إلى منطقتى الصحراء على كلا جانبى القناة بقصد التدريب والتمرين ، ولا يكون لوجود ... الخ .

ورفض الجانب المصرى هذا النص ، ودارت مناقشات طويلة أصر فيها كل جانب على موقفه[1] ومطالب الجانب البريطانى بصيغة جديدة ، فقدم النحاس باشا فى جلسة تالية (11 من أبريل سنة 1930) صيغة هذا نصها :

بما أن قناة السويس طريق عالمى للمواصلات ، كما هى أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية، وبما أن الدفاع عن القناة - الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر - يقع على عاتق مصر دون سواها ، فإلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القناة ريثما يصل مدد الحليف، يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع فى منطقة القنطرة شرق القناة قوة حربية بريطانية لمساعدة القوات المصرية الموكل إليها الدفاع عن القناة ولا يكون لوجوده ... الخ .

دارت مناقشة مستفيضة حول نقطتين أساسيتين من هذا النص هما : مسئولية مصر وحدها عن الدفاع عن القناة، وجعل النقطة العسكرية عند القنطرة شرقى القناة .

فقد رفض الجانب الإنجليزى قبول هاتين المسألتين ، وطال الجدل بين الجانبين ودافع كل منهما عن وجهة نظره ، واستدل النحاس باشا فى مسئولية مصر وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها بأن النقطة العسكرية المراد إقامتها هى بترخيص من مصر ، ولولم تكن صاحبة الحق لما رخصت، ثم أوضح المستر توم شو أنه لا يمكن الدفاع عن القناة إلا بملاحظة ثلاثة مسائل هى :-

حماية مدن القناة من الناحيتين ، حمايته من الوسط ، العناية التامة بصحة الجنود

(1) فى حديث خاص جرى بين هندرسون ومكرم عبيد (عضو الوفد المصرى) قال الأول إنه مستحيل عليه قبول الضفة الشرقية لأنها غير صالحة لهم وأنه من باب التسهيل مستعد لأن يقبل منطقه واحدة فى الجبهة الغربية بشرط أن تكون لهم بور فؤاد والسويس كمحطتين لنزول الطائرات العسكرية، فذكر له مكرم أن التسليم بهاتين المحطتين يعطيهم نقطا متعددة لامنطقة واحدة مجموعة المحاضر ص 59 .

ومقدرتهم على التدريب والمناورات ، ثم قرر شو أن النص المصرى لا يحقق هذه الاعتبارات على الإطلاق ، وأضاف بأنه لا ضرر فى أن تكون بور فؤاد والإسماعيليه فى أيديهم، وطلب أن يكون جنودهم بالقرب من السويس على حدود الصحراء .

ورد النحاس باشا على هذه النظريات جميعا مقررا أن مسألة الدفاع عن القناة من طرفيها ليست ضرورية، ولا حاجة لإبقاء قوات بريطانيا فيهما، لأن ناحيتى القناة مفتوحتان لبوارج بريطانيا والدول، ولأن الجيوش المصرية المكلفة أصلاً بالدفاع عن القناة كافية مع المساعدة التى تقدمها القوة البريطانية للغرض المقصود، وبين النحاس ملاءمة القنطرة من الوجهتين الحربية والصحية .

وأصر وزير الحربية البريطانية على وجوب الحاجة إلى مطارات عند مدخلى القناة قائلا إنه من العبث أن يتكلم فى الدفاع عن القناة بالطريقه التى يصفونها، فإن الهجوم على القناة قد يحصل فى أقل من 24 ساعة أو عشر ساعات بواسطة إحدى الطائرات المعادية ... ثم عارض فى وجود الجيش بالقنطرة مقررا أن الجنود لا يستطيعون أن يحاربوا وظهورهم إلى الحائط، إذ القناة خلف ظهورهم ، فالانسحاب عسير[1] .

وعاد الجانب المصرى فقدم نصا جديدا يتضمن الاتى :-

«بما أن قناة السويس هى جزء لا يتجزأ من مصر ، وهى فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هى أيضا طريق أساسى للمواصلات بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت ... يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع بالقرب من القناة قوة حربية بريطانية لتتعاون مع القوات المصرية الموكول إليها الدفاع عن القناة، ولا يكون لوجود ... الخ.

وفى اليوم التالى قدم الجانب البريطانى النص التالى :-

«بما أن قناة السويس التى هى ... الخ ، يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع بجوار الإسماعيليه وفى منطقة بشمال السويس القوات التى يراها ملك بريطانيا لازمة للدفاع عن

(1) مجموعة المحاضر 1930 ، ص 75-82- ذكر توم شوأنه يجب أن يتذكر الوفد المصروفات الهائلة التى صرفتها بريطانيا على المنشآت الحالية كتشلاقات الاسماعيلية ومدرسة أبى صوير للتمرين ... إلخ .

القناة للتعاون مع القوات المصرية ، ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد، وتتمتع القوات البريطانية بتسهيلات الانتقال، ويكون لها حق الدخول إلى مناطق الصحراء على كلا جانبى القناة بقصد التدريب والمناورات، ولا يكون لوجود.... الخ .

ثم تقدم الوفد المصرى بنص جديد للمادة التاسعة وفق فيه بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية، ومن ثم ضيق شقة الخلاف بين الفريقين ، حيث ارتضاه الطرفان ، ونص المادة كالتالى :

«بما أن قناة السويس ... . الخ» يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع بجوار الإسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة من القوات مالا يزيد عن العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة(1) وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة ... ... الخ .

« ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها التامة، فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الامم(2).

كانت هذه هى المادة التى انتهت إليها مفاوضات 1930 ووافق عليها الطرفان آنذاك، ومن الممكن أن نقرر من الآن أن المادة التى ستنتهى إليها مفاوضات 1936 حول تلك المسألة (المادة الثامنة) لم تختلف كثيرا عن المادة التى انتهت إليها مفاوضات 1930 ، هناك بعض الفروق بينهما سوف يبدو عندما نتناول المادة المذكورة فى معاهدة 1936 .

ولعله يحسن قبل أن نتناول هذه المادة أن نعود إلى سير المفاوضات التى جرت بشأنها ونحاول أن نتلمس الطريق الذى سارت فيه حتى أصبحت نصا فى المعاهدة .

---

(1) هذا العدد هو 8000 .

(2) مجموعة محاضر المفاوضات ص 146-147 .

فبعد أن أوضح النحاس للجانب البريطانى - وعلى النحو السالف الذكر - أن كل التبريرات التى ساقها لاتبرر ماتطلبه بريطانيا من نقط عسكرية أخرى غير منطقة القناة، ولاسيما وأن مصر - كما ذكر النحاس - تعمل لإنهاء الاحتلال لا لزيادته، إقتنع الجانب البريطانى وبدأ يبحث فى مسألة العدد الذى يقيم فى منطقة القناة .

ودارت مناقشات طويلة بين الجانبين لعله من المفيد إثبات جانب منها :

اقترح النحاس بأن ينص على أن الجنود الذى يتفق على بقائها فى مصر زيادة عن العدد الموجود آنذاك[1] فى منطقة القناة تنسحب إلى هذه المنطقة عندما يتم بناء الشكنات وإعداد المعدات اللازمة لها فى المنطقة المشار إليها ، وقد اشترط النحاس ألا يحدث هذا النقل إلا بعد انتهاء حالة خطر الحرب القائمة آنذاك وألا يبدأ فيه إلا بعد مرور سنتين ..

فرفض الجانب البريطانى الموافقة على تحديد المدة بحجة أنه لا يتسنى لأى قيادة حربية أن تحدد من «الآن» المدة التى يصبح فيها الجيش المصرى قادرا على تحمل مسئولية الدفاع ...... وعند ذلك بين النحاس أن تعليق انتقال القوات البريطانية إلى منطقة القناة على صيرورة الجيش المصرى قادرا على تحمل مسئولية الدفاع معناه أن تكون هناك نقطتان أخريان غير منطقة القناة بنفس الشروط الواردة فى مشروع 1930 عن النقطة المذكورة «وهو مالا نستطيع أن نقبله بحال» .

واستطرد النحاس فأوضح أن مدة السنتين كافية للغرض المقصود، ثم إنه لاخوف مطلقا لأنه بعد انتهاء حالة خطر الحرب الموجودة آنذاك سيحل سلام تتفق عليه الدول الكبرى، وذلك يضمن لمصر ترقية جيشها وجعله مستعدا تماما فى الوقت المطلوب[2] .

(1) لم يكن هذا العدد معلوما ، ويذكر الأستاذ غنام ، أنه حاول معرفة عدد القوات البريطانية المقيمة آنذاك فى القطر المصرى لكى يعرف نسبة ما سيبقى منها بجوار القناة ، ولما لم يتيسر له الحصول على هذا الإحصاء من مصادر رسمية مصرية أرسل إلى دار المندوب السامى خطابا فى 26 سبتمبر 1936 يستفسر منها عن العدد ، فجاءه منها الرد فى 13 أكتوبر 1936 بالاعتذار عن الإفصاح عن هذا العدد لأنه يدخل فى نطاق ماهو محظور طبقا للوائح الملكية البريطانية .. .. غنام : المعاهدة .. ص 230 .

(2) المظروف التاسع مضمون حديث يوم الاثنين 30 من مارس 1936- ص 3-4 نص المحضر الانجليزى
F.O.No. 258/94 . Lampson to Eden, March 31, 1936 .
وقد لاحظ النحاس أن المقصود مبدئيا هو جعل الجيش المصرى قادرا على الدفاع بنفسه حتى تصل قوات الحليف للتعاون معه فى ذلك ، وإلا فلا تكون هناك حاجة للقوات البريطانية .

وحينئذ ذكر لامبسون أن الطرفين متفقان فيما عدا تحديد المدة، فرفض النحاس التجاوز عن تحـديدها ، ولكنه أبدى استـعـداده للنظر فى زيادة مـدة السنتين زيادة قليلة، ثم طلب لامبسون وضع الصيغة التى يقترحها النحاس كتابة، فوافق النحاس بشرط أن ينظر إليها باعتبارها اقتراحا يطرح للمناقشه ليس إلا، ووضع الصيغة التالية[1] :

«من المتفق عليه أن عدد القوات البريطانية فى منطقة القناة يزاد عما كان منصوصا عليه فى مشروع 1930، ويسحب الجيش البريطانى من جميع الجهات ، عدا منطقة القناة عندما :-

1- تنتهى الأزمة الحالية وتزول معها حالة القلق القائمة .

2- يتم إعداد الأماكن لكل وحدة مقيمة فى الجهات الأخرى ويتم إعداد وسائل المواصلات اللازمة ... ويشترط ألا يبدأ سريان هذا النص قبل انقضاء سنتين ..[2] ودعم النحاس باشا صيغته بعدة خرائط، أخذ يوضح عليها طرق المواصلات بين الإسماعيلية والجهات الأخرى ذاكرا أن هذه الطرق تقرب جميع المسافات ، وبذلك يكون وجود القوات فى الإسماعيليه مؤديا لجميع الأغراض .

واضح أن النحاس باشا وافق عل زيادة العدد عما كان منصوصا فى مشروع 1930 (8000) وقد انتهز الجانب البريطانى هذه الفرصة وطلب أن يسمح بزيادة عدد القوات زيادة غير محدودة فى حالة الضرورة المستعجلة ، ولكن النحاس طلب أولا أن يعرف رأى الجانب البريطانى فى عدد القوات اللازمة وقت السلم .

وعندما ذكر لامبسون أنه ليست لديه معلومات عن ذلك[3]، أوضح النحاس أن عددهم فى

---

(1) بعد أن وضع النحاس الصيغة ترجمها أمين عثمان إلى اللغة الإنجليزية وقد عثرنا على النصين باللغتين العربية والإنجليزية مرفقين بالمحضر (30 مارس) .

(2) حددت المدة بسنتين باعتبارها المدة التقريبية التى كان الجنرال وير قد قرر بأنها تكفى لتجهيز الجيش المصرى وضباط أركان الحرب فيه وتدريبهم ليصبحوا صالحين وأكفاء للحلول محل الوحدات البريطانية .

(3) سأل لامبسون الجنرال وير عن عدد الجنود التى كانت موجودة بمصر قبل قيام الحالة الحاضرة، فأجابه وير بأن عددهم كان عشرة آلاف ، وقد أضاف لامبسون بأنه يمكنه أن يستعلم عن العدد من وزارة الحربية البريطانية نفس المحضر (مضمون حديث يوم الثلاثاء 7 ابريل 1936) .

1930 (وفقا لما ذكره وزير الحربية البريطانية آنذاك) كان عشرة آلاف جندى فتقرر سحب ألفى جندى وأن يبقى ثمانية آلاف من الجنود البرية، أما الطيران فقد اتفق على أن يكون عدد رجاله ثلاثة آلاف بين طيار وميكانيكى وعامل .

ورغم ما أبداه النحاس فقد ظل الجانب البريطانى (يحاول انتزاع الموافقة) على زيادة العدد فى حالة الضرورة المستعجلة ، فقد طرح لامبسون افتراضا بأن الطرفين اتفقا بالنسبة لحالة السلم على عدد معين - عشرة آلاف مثلا - ثم تساءل :

فماذا يكون الرأى بالنسبة لحالة الضرورة المستعجلة ؟

وأدرك النحاس الهدف الذى يسعى إليه الجانب البريطانى فصمم هو الآخر على أنه لا يمكنه التفكير فى ذلك قبل الوقوف على رأى الجانب البريطانى فى العدد اللازم لحالة السلم ، فإذا رأوا مثلا أن يبقى العدد فى حالة السلم كما اتفق عليه فى مشروع 1930 (ثمانية آلاف) أمكن أن ينظر نظرا أوسع إلى حالة الضرورة المستعجلة .

وعندما تساءل لامبسون : وهل يكون العدد فى هذه الحالة غير محدود ؟ أجابه النحاس «بأنه يكون زائدا ومحدودا ، ويمكن التفكير فى جعله غير محدود .

واستأنف الجانبان بحث مسألة العدد فى الجلسة التالية جلسة 16 من أبريل 1936) فاقترح لامبسون أن يذكرا عدد الجنود فى منطقة القناة يكون لغاية عشرة آلاف، وليس معنى ذلك - كما شرح لامبسون - أنهم يصلون حتمًا إلى هذا العدد ، بل يجوز أن يكون عددهم أقل منه، أما فى حالة الضرورة المستعجلة فيكون لبريطانيا الحق فى زيادة العدد زيادة غير محدودة...

وعندئذ ذكر النحاس أن القيادة العامة للجيش البريطانى فى مصر أعلنت أنها أعدت ميزانية 1936 على اعتبار أن عدد الجنود فى حالة السلم هو 9566 وذلك بخلاف حالة خطر الحرب القائمة، ثم تساءل : هل هذا صحيح ؟

فبين الجنرال وير أن العدد كان قبل الحالة «الحاضرة» 10061 وأنهم يحتاجون فى وقت

السلم زيادة على ما اتفق عليه فى عام 1930 إلى أورطة مكانيكية وما يتبعها من ميكانيكين وإدرايين وأطباء وعمال ، ولكن على ألا يتجاوز العدد كله عشرة آلاف .

فاشترط النحاس بألا تكلف مصر فى بناء الثكنات بغير الثكنات اللازمة لتكملة العدد إلى ثمانية الآف كما هو الحال في مشروع 1930 ... وبعد أن وافق الجانب البريطانى على ذلك إقترح لامبسون أن ينص على أن القوات البريطانية تكون فى وقت السلم لغاية عشرة آلاف من الجنود البرية، و 400 طيار ومن يلزم لهم من المساعدين والإداريين والفنيين مع الحق فى زيادة هذا العدد زيادة غير محدودة فى حالة الضرورة المستعجلة حسب ماتراه الحكومة البريطانية .

عندئذ أوضح النحاس أن هناك أمرين : أولا ، حالة الضرورة المستعجلة ، ثانيا عدد الجنود البريطانيين فى هذه الحال . أما عن الأمر الأول فيجب - كما ذكر النحاس - أن تتشاور الحكومتان المصريةوالبريطانية، فإذا تم الاتفاق على وجود حالة الضرورة المستعجلة يكون للحكومة البريطانية زيادة العدد ..

راوغ لامبسون فزعم أن مسألة تقرير حالة الضرورة المستعجلة مسألة حيوية للحكومة البريطانية فمتى قررت الحكومه والبرلمان وجودها لا يمكن تعليق الأمر على رأى دولة أخرى، وكان رد النحاس حاسما إذ قال «ليست المسألة دولة أجنبيه ، ولكنها مسألة حليفتين مستقلتين فزيادة عدد جنودكم فى الأراضى المصرية يجب ألا يتم قبل الاتفاق مع الحكومة المصرية على وجود حالة الضرورة المستعجلة، وإلا كان مرجع الأمر إلى مطلق رأى إحدى الحليفتين وهو مالانقبله ، لأننا لانقبل أى مساس بسيادة بلادنا .

وأجاب لامبسون مخادعا فذكر أنهم لا يقصدون ذلك مطلقا ولا يريدون معاملة الحكومة المصرية إلا كما تعامل حكومة دولة حليفة ومساوية لنا، ولكن يخشى أن تطول المخابرات للاتفاق على وجود حالة الضرورة المستعجلة فيضيع الغرض المقصود .

وأصر النحاس على وجهة نظره مبديا أنه لا خوف من ذلك ، إذ يكفى عرض عناصر حالة الضرورة المستعجلة على الحكومة المصرية بصفة سرية فتوافق على قيام هذه الحالة، لأن الحكومة البريطانية بما لها من أقلام مخابرات ومن إحاطه واسعة بالحقائق العالمية لا يمكن أن

تجازف بإرسال جنودها دون مقتض، ولكن مشاورة الحكومة المصرية ضرورية[1] .

واستمر الجانب البريطانى فى محاولة الخداع فاقترح تذليلا لهذه العقبة - على حد زعمه - أن ينص على إمكان زيادة عدد القوات البريطانية إلى ثلاثين ألفابدلا من عشرة آلاف دون إشاره إلى حالة الضرورة المستعجلة ، وبذلك تنتفى الحاجة إلى تشاور الحكومتين لتقرير قيام هذه الحاله وكان النحاس بالمرصاد للمناورة البريطانية فاعترض بأن ذلك يجعل الأمر مريبا كل الريبة فى نظر المصريين، إذ لا يعقل أن يحتاج الأمر فى زمن السلم إلى ثلاثين ألفا .

ورغم منطق الجانب المصرى فقدأصر لامبسون على موقفه بحجة أن بريطانيا لا تستطيع مطلقا أن تقبل تعليق البت فى وجود حالة الضرورة المستعجلة على اتفاق رأى الحكومتين، إذ من الجائز - كما زعم لامبسون - أن تكون الحكومة القائمة فى مصر يومئذ حكومة معادية لبريطانيا فلا توافق على وجود هذه الحالة متعنتة، ويترتب على ذلك ضياع الفرصة وحلول النكبة.. وأنه يمكن أن يشترط إخطار الحكومة المصريه قبل زيادة العدد ...

وأجاب النحاس بأنه ما من حكومة فى العالم تقبل تعريض بلادها للخطر دوناتخاذ الاستعداد اللازم له ، وأن مجرد الإخطار لا يكفى ..

وعندئذ اقترح الجانب البريطانى أن تكون الصيغة كما يلى :-

أولا : القوات العادية فى وقت السلم :

1- لغاية عشرة آلاف جندى .

2- 400 طيار والموظفون المساعدون للقيام بالواجبات الإدارية والفنية .

ثانيا : مع الحق فى زيادة العدد زيادة غير محدودة فى حالة الضرورة المستعجلة وقبل الوصول إلى حالة أزمة حادة[2].

(1) نص المحضر «مضمون حديث يوم الخميس 16 من أبريل 1936 » وقد أضاف النحاس بأنه يمكن أن ينص على تشاور الحكومتين فيما يختص بوجود حالة الضرورة المستعجله كما هو وارد فى مشروع 1930 بالنسبة للخلاف الذى قد يحدث مع أى دولة ثالثه وينطوى على خطر قطع العلاقة بينهما .

(2) نفس المحضر المصرى ، المحضر الإنجليزى تحت رقم .

F.O.No 109 / 285, Lampson to Eden, April 16, 1936 .

وعد النحاس بعرض الأمر على زملائه ، كما وعد لامبسون بعرض كل شيء على حكومته، وكان ذلك يعني انتهاء مرحلة في المحادثات وبداية مرحلة جديدة اتسمت بالمشاورات والاتصالات غير الرسمية لتذليل بعض العقبات التي كانت كفيلة بانهيار المفاوضات كما أشرنا في الدراسة السابقة[1] وقد تأجلت خلالها المحادثات عدة مرات ، ثم استؤنفت في 25 مايو 1936 ، وأعلن لامبسون وصول رد حكومته ، ويتناول المسائل الآتية :

1- مسألة وجود القوات البريطانية في القاهرة .

2- مسألة وجودها في الاسكندرية .

3- مسألة إعادة النظر في نصوص المعاهدة .

4- مسألة الدفاع عن قناة السويس .

وأضاف لامبسون أن حكومته أبدت تساهلا كبيرا في مسألة وجود القوات البريطانية في القاهرة ، «فبعد أن كانت تصر على بقاء قوة احتياطية مركزية فيها ، وعلى أن تكون القاهرة مركزا لأركان حرب الجيش البريطاني قبلت أن تخليها القوات البريطانية بمجرد بناء الثكنات اللازمة لها في منطقة القناة وإعداد الطرق التي يتفق عليها ولكن ذلك - كما أوضح لامبسون - معلق على قبول بقاء القوات البريطانية في الإسكندرية إلى أن يصبح الجيش المصري قادرا على تحمل مسئولية الدفاع عن مصر .

وكان معنى ذلك عودة الجانب البريطاني في الإلحاح على وجود منطقة عسكرية أخرى غير منطقة القناة بحجة أن المقصود هو ضمان الدفاع المجدي عن الأراضي المصرية لافتا النظر إلى ما فعلته إيطاليا مع الحبشة، لذلك كرر النحاس باشا رفضه موضحا إمكان إطالة المدة التي تبقى فيها القوات البريطانية بالإسكندرية بأن ينص على الابتداء ببناء الثكنات الخاصة بالقوات الموجودة في القاهرة ، ثم تبنى الثكنات الخاصة بالقوات الموجودة بالإسكندرية وعند إتمامها تنتقل هذه القوات إليها ... وأضاف النحاس، إن المهم هو أن تكون مدة بقاء القوات البريطانية بالإسكندرية محدودة ، ثم كرر قوله إن تعليق جلائها على صيرورة الجيش المصري

(1) الفصل الثالث (المناخ العام) .

قادرا على تحمل مسئوليات الدفاع أمر لا يستطيع أن يقبله[1] .

وسأل النحاس عن مسألة المناورات فأجابه وير بأن تعليمات وزارة الحربية البريطانية قد وصلته ومقتضاها أنه إذا اتفق على إجراء المناورات الكافية فى الجهة الشرقية يمكن الاستغناء عن تمرين الجنود فى الجهة الغربية ويكتفى بتمرين الضباط فيها ، وبذلك يستغنى عن انتقال الجنود من الشرق إلى الغرب .

ثم انتقل لامبسون إلى مسألة الدفاع عن قناة السويس ومسألة إعادة النظر فى المعاهدة فبين أن رد الحكومة البريطانية يقضى بوجوب تغيير المادتين 14،9 من مشروع 1930 .

ففيما يتعلق بالمادة التاسعة يجب النص على أن ملك مصر يعترف بأن القنال شريان أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية وبأن لصاحب الجلالة البريطانية أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة لصيانته وصيانة حرية الملاحة فيه وتعاون الحكومة المصرية فى هذه الإجراءات[2] .

أما فيما يتعلق بالمادة الرابعة عشر فينص على أن الطرفين يدخلان بعد مدة عشرين سنة فى مفاوضات بقصد تعديل نصوص المعاهدة ، وفى حالة عدم إمكان الاتفاق على مركز القوات البريطانية اللازمة لحماية قناة السويس وعددها يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه .

وهكذا جاء الرد البريطانى أكثر تشددا عن ذى قبل ورد النحاس بأن هذا قلب للموضوع رأسا على عقب ومعناه انهيار البناء الذى يبذل الطرفان وسعهما لإقامته، وأضاف أن مصر ظلت مدة 54 سنة تعمل لإنهاء الاحتلال وجلاء القوات البريطانية عنها وأن ذلك كان هو المحور الذى دارت حوله كل المفاوضات السابقة فلا يمكن قبول هذه النصوص التى تجعل الاحتلال دائما.. وذلك أن الاحزاب المصرية المؤتلفة سبق أن رفضت مشروع ثروت – تشمبرلن من أساسه لأنه يجعل لوجود القوات البريطانية فى مصر سمة الدوام .

---

(1) نفس المحضر ، ص 2 .

(2) نفس المحضر – ص 3– نص أن يكون لهذه المادة ملحق تبين فيه التفصيلات .

ثم بين النحاس أن النصوص المقترحة تتعارض من جهة أخرى مع اتفاقية قناة السويس ومع بروتوكول التجرد عن الغرض ، فقد نصت اتفاقية قناة السويس على أن مصر هى التى تتولى الدفاع عن القناه ، فإذا لم تكف القوات المصرية لذلك تطلب مساعدة الحكومة التركية .

وأضاف النحاس أنه بعد زوال السيادة التركية عن مصر أصبح الدفاع عن قناة السويس من حق مصر وحدها ، ثم أوضح أن الإنجليز يريدون الآن أن تكون لهم على قناة السويس حقوق لم تكن لتركيا عندما كانت صاحبة السيادة على مصر، فيكونون هم أصحاب الحق الأول فى الدفاع عن القناة وتعاونهم مصر فى هذا الدفاع ، وهو مالا يمكن أن تقبله مصر حرصا على سيادتها وبصفتها من الدول الموقعة على اتفاقية سنة 1888 .

ثم أشار النحاس إلى أن الصيغة الواردة فى مشروع 1930 تفى بكل الأغراض، فهى تنص على أن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر وطريق عالمى للمواصلات وطريق أساسى للمواصلات الإمبراطوريه وكل هذه وقائع لا خلاف عليها، وهى تقضى بوجود نقطة عسكرية بريطانيه على القناة للتعاون بمقتضى المحالفة مع القوات المصرية فى الدفاع عنها إلى أن يصبح الجيش المصرى قادرا وحده على تحمل مسئوليات الدفاع ، عندئذ تجلو القوات البريطانية نهائيا عن مصر ، وهى تجعل مسألة قدرة الجيش المصرى على الدفاع خاضعة لاتفاق الطرفين مدة عشرين سنة وبعد ذلك يحال الخلاف فيها إلى عصبة الامم ... وأضاف النحاس باشا أن المستر هندرسون عندما وافق على هذه الصيغة فى عام 1930 كان معه وزراء الحربية والبحرية والطيران وممثلون للمستعمرات المستقلة ، فلا يمكن القول بأنهم أهملوا وجهة النظر العسكرية أو الإمبراطورية .

أبدى لامبسون أنه يستحيل عليهم أن يجعلوا هذه الشئون الهامة خاضعة لما تراه الدول الأخرى .

فذكر النحاس أنه سبق أن قيل ذلك فى سنة 1930 فرد عليه بأن مصر من جهتها لا يمكن أن تجعل مسألة جلاء القوات البريطانية عنها خاضعة لاتفاق الطرفين ، وأخيرا رؤى ترك الأمر لاتفاق الطرفين مدة عشرين سنة وبعدها يحال الأمر إلى عصبة الأمم عند الخلاف ، وأضاف

النحاس أنه يراد الآن أن تفصل عصبة الأمم فقط في مسألة موقع القوات البريطانية وعددها، وهو ما يستحيل عليه أن يقبله كما يستحيل أن يقبله إخوانه أو يقبله الشعب المصرى، فالأولى ترك المادتين 9 ، 14 كما كانتا فى مشروع 1930[1] .

وكانت الحجة التى تذرع بها الجانب البريطانى فى تقهقره ومناورته هى أن الحالة الدولية على جانب عظيم من الخطورة وأن المطامع الإيطالية واسعة، فإذا علمت إيطاليا أن إنجلترا هى المسئولة عن الدفاع عن قناة السويس فإنها تحسب للأمر حسابه .

فرد النحاس بأن الحساب معمول على كل حال، وأن إيطاليا بدلا من أن تحسب حساب الإنجليز وحدهم ستحسب - بعد الاتفاق - حساب الإنجليز والمصريين جميعا .

ثم أبدى أسفه الشديد لوصول المفاوضات إلى هذا المأزق ، ولأنهم فى لندن - على حد تعبير النحاس - «لا يقدرون الموقف حق قدره» .

وحينما زعم لامبسون أن «الصيغ الحالية» من وضع رجال القانون الإنجليز الذين كانوا مشتركين فى مفاوضات 1930 ، أجاب النحاس بأنهم يكونون قد قصدوا عدم الاتفاق «وهو ما يأسف له «خصوصا مع الظروف الدولية الحاضرة .

عاد لامبسون وأكد أن حكومته شديدة الرغبة فى الوصول إلى الاتفاق ، إلا أن النحاس لم يقتنع وطلب أن يراجع حكومته[2] .

وعندما رجع لامبسون أن حكومته ستتمسك برأيها ، أجابه النحاس باستحالة الوصول إلى اتفاق فى هذه الحالة .

واضح أن مسار المحادثات الخاصة كاد أن ينقطع بين النحاس ولامبسون إزاء التطرف البادى فى وجهة النظر الإنجليزية، وبدا أن الموقف أصبح «متجمدا» لدرجة أن لامبسون اضطر

(1) مضمون حديث 25 من مايو 1936 ص 5 ، 6 نص المحضر الإنجليزى تحت رقم :
F.O.No 138, Lampson to Eden, May 26, 1936 No. 140
وقد ذكر لامبسون - فى الرسالة الاخيرة - أن موقف النحاس باشا وحافظ عفيفى غير مرض للغاية .

(2) أضاف النحاس قائلا إنه كان يود أن يجتمع فى الحال بإخوانه أعضاء الهيئة المصرية، ولكنه سيؤخر الاجتماع بهم إلى يوم 28 من مايو ، ثم تعقد بعد ذلك جلسة عامة بين الوفدين فرأى لامبسون أن تعقد أولا جلسة خاصة إذ قد يجىء رد حكومته غير موافق .

لأن يلجأ إلى الامير محمد على - الوصى على العرش آنذاك - ويشرح له خطورة الحالة المتجمدة فى المحادثات ويطلب منه أن يقنع النحاس باشا بموقف الجانب البريطانى أو يقدم - أى النحاس - اقتراحًا بناء[1] وفعلا حاول الأمير محمد على - فى لقائه بالنحاس - الضغط عليه وإقناعه بوجهة النظر البريطانية «وأن يكون متساهلا لأنه من غير المنتظر أن تتنازل الحكومة البريطانية أكثر مما تنازلت عنه[2] ..

مجمل القول إن النحاس لم يتساهل ، وبالتالى كانت المحادثات وشيكة الفشل وبدا واضحا احتمال الوصول إلى طريق مسدود ، لولا المبادرة البريطانية التى أشرنا إليها آنفا والتى تلافى فيها لامبسون الأمر بسفره إلى لندن بعد أن اتصل بحكومته وأوضح لها «خطورة الحال»، وقد أجابه المستر إيدن بأنه يقدر هذه الخطورة ويطلب منه السفر لبحث الحالة معهم ولمناقشته فى الموقف الذى نجم عن الموقف غير المرضى من النحاس باشا والخاص باقتراحات المعاهدة .. «كما كلفه إيدن من بأن يبلغ النحاس باشا» أن الحكومة البريطانية بعيدة كل البعد عما يزعمه البعض من انها ترغب فى قطع المحادثات أو تأجيلها إلى أجل بعيد ، وليس أدل على ذلك من أنها تطلب سفر المندوب السامى إلى لندن لدراسة الأمر على وجه السرعة لأن البرقيات لا تفى بالغرض .. «كما طلب إيدن من لامبسون التباحث مع النحاس باشا وتقدير الأثر الذى يحدثه سفره إلى لندن فى الرأى العام المصرى «خشية أن يفسر خطأ فى مصر» أويؤول بأنه قطع للمحادثات، فإذا رايا - أى لامبسون والنحاس - أفضلية السفر وجب أن يكون مفهوما أن المحادثات ستؤجل نحو شهر[3] .

أبدى النحاس باشا رضاءه عن تلك المبادرة البريطانية وطلب من لامبسون إفهام حكومته «حقيقة الحال» كما ذكر له أنه عائد لتوه من اجتماع الهيئة المصرية، وأنها رأت بإجماع الآراء أنه - أى النحاس - قد عبر عن رأيها «أحسن تعبير» فيما أفضى به .

سافر لامبسون إلى لندن (فى 2 من يونيه) حاملا معه مذكرة بوجهة النظر المصرية بعنوان

(1) F.O.No 145, Lampson to Eden, May 30, 1936.

(2) F.O.No 146, Lampson to Eden, June 1, 1936.

(3) نص المحضر المصرى «مضمون حديث فى يوم 26 من مايو 1936 «النص الإنجليزى برقم :
F.O.No 142,Eden to Lampson , May 25, 1936.

«الدفاع عن قناة السويس[1] .

أشارت المذكرة إلى اتفاقية قناة السويس المبرمة فى الآستانه عام 1888 وكيف كفلت حق الدفاع عن القناة لمصر بصفتها الدولة التى تجرى القناة فى أرضها ، كما ألمحت إلى المادة الثانية عشرة من الاتفاقية التى تنص على احترام حقوق تركيا باعتبار أن لها سيادة على الأراضى المصرية وبما أن هذه السيادة قد آلت دون شك إلى مصر كدولة مستقلة بعد أن قطعت صلتها بتركيا فتكون لمصر طبقا للاتفاقية وكما طالبت المذكرة حقوق السيادة على القناة التى كانت لتركيا ، فضلا عن تلك المعترف بها لها بمقتضى الفرمانات .

وتستطرد المذكرة المصريه فتقول «والآن وقد أصبحت مصر بلدا مستقلا فمن المؤكد أنها لا يمكن أن تكون أقل حقوقا فى معاهدة إنجليزية مصرية تعترف باستقلالها مما كانت فى اتفاقية قناة السويس وهى ولاية تابعة.

وبعبارة أخرى لو أن لبريطانيا أن تملك الحق الأول فى الدفاع عن القناة بينما لا يكون لمصر غير مجرد المعاونة فى ذلك كما هو مقترح من الجانب البريطانى لكان معنى هذا أن بريطانيا العظمى كحليفة سوف يصبح لها حقوق أوسع مدى مما كان لتركيا وهى البلاد المتبوعة، وفى هذه الحاله تعتبر بريطانيا العظمى كأنها قد بسطت حمايتها قانونا وفعلا على قناة السويس ومن ثم على مصر مادامت القناة ليست سوى جزء لا يتجزأ منها ، مهما قيل إنها طريق للمواصلات بين مختلف أجزاء الإمبراطوريه .

واستمرت المذكرة فى التدليل على وجوب توقيت النقط العسكرية البريطانية فى مصر، وأنه لا يعنى الترخيص لها فى البقاء إذا لم يكن فى مقدور مصر أن تطالب بالجلاء بحيث لا يكون رهنا بإرادة الإنجليز ...

---

(1) لم نعثر على صوره لهذه المذكرة مرفقه بالمحاضر المصرية بل عثرنا عليها باللغة الفرنسية مرفقة بالوثائق البريطانية «قدمها النحاس باشا إلى المندوب مرفقة بالوثائق البريطانية برقم F.O.No.151 June 1,1936 وتحت عنوان : «مذكرة خاصة بالدفاع عن قناة السويس» قدمها النحاس باشا إلى المندوب السامى البريطانى فى أول يونيو لتوصيلها إلى حكومة بريطانيا ، ونلاحظ أن النحاس لم ينتقل مع لامبسون إلى لندن كما ذهب البعض .راجع محمد أنيس : دراسة عن مذكرات كيلرن ، الأهرام 1973/3/6 .

والواقع أن «المهمة» التى سافر لامبسون من أجلها كانت عسيرة، وقد تناولها بالتفصيل فى مذكراته ، فأوضح اتصالاته واجتماعاته بأنطونى إيدن ووكلاء وزارة الخارجية ومستشاريها حول مشكلة العلاقات المصرية البريطانية وشرح لهم الوضع» مؤكدا على المطالب المصرية التى تضمنتها المذكرة المشار إليها ، وقد سأله إيدن «ألست تعتقد أن الحل النهائى للمشكلة المصرية هو أن تصبح مصر جزءا من الإمبراطورية البريطانية؟» واعترف لامبسون فى إجابته أن نفس السؤال كان يتردد فى عقله فى بداية وصوله إلى مصر ، ولكنه بعد فترة وجيزة فيها استبعد هذا الحال إذ كتب فى تقرير له أن فكرة مصر للإمبراطورية البريطانية «غير ممكنة وغير عملية، وأنه لا المصريون ولا البريطانيون مستعدون لقبولها» .

وافق إيدن لامبسون الذى كان يحاول الوصول إلى حل وسط ، والذى لم يستطع إخفاء شعوره بأن هناك قلقا متزايدا فى لندن من أن تطلب عصبة الأمم من بريطانيا بعد عشرين عاما الجلاء عن القناة ، وأوضح لامبسون لحكومته أن هذا الشعور مبالغ فيه ، فإلى جانب أن مثل هذا القرار لابد وأن يتخذ فى العصبة بناء على وصول الجيش المصرى إلى حالة من الكفاءة تؤهله لأن يحل محل القوات البريطانية ، فإن الإمبراطورية البريطانية لابد وأنها ستظل على مدى عشرين عاما جديرة بالاحتفاظ بقواتها على القناة ، بل ولن يتقدم حينذاك صوت واحد يعارض داخل العصبة فى إجلائها(1) .

ويستطرد لامبسون فى مذكراته فيوضح وجهة نظر ملك بريطانيا إزاء المشكلة المصرية كما يشير إلى أن المستشارين القانونيين فى الخارجية البريطانية ورؤساء أركان الحرب الثلاثة «كانوا مصممين على إثارة المتاعب» ، ويتناول لامبسون اجتماعا لمجلس الوزراء البريطانى تم فيه بحث موضوع المعاهدة المصرية الإنجليزية المرتقبة بإفاضة، وقد حاول قائد الأسطول أن يعترض أويثير المتاعب حول مسألة الانسحاب من الإسكندرية وأن ممثل رؤساء الأركان ذكر أنهم لا يهمهم الآن البقاء فى الإسكندرية أو الخروج منها ولكن البحرية أصرت على وجوب وجود الأسطول الإنجليزى فى الإسكندرية حتى يمكن إعداد قاعدة بحرية أخرى فى شرق البحر المتوسط يمكن الاعتماد عليها بعد الانسحاب من الإسكندرية وانفض الاجتماع – كما يذكر

(1) L. Killearn, Op. Cit . PP. 71-72 .

لامبسون - بعد أن وافق الجميع على أننا يجب ألا تفوتنا هذه الفرصة لتوقيع المعاهدة مع مصر بسبب التمسك ببعض التفصيلات الصغيرة[1] ...

استغرقت مهمة لامبسون فى لندن طوال شهر يونيو ، ثم عاد إلى مصر فاستؤنفت المحادثات الخاصة بينه وبين النحاس باشا فى أول يوليو 1936 ، وأخذ لامبسون يبين للنحاس المجهودات الكبيرة التى بذلها فى لندن والأثر الطيب الذى أحدثه سفره إليها ، وما كان للمذكرة المصرية من فضل الوصول إلى النتيجة الطيبة التى وصل إليها ، ثم أحاط النحاس علما بأن هناك تعليمات حملها معه من حكومته، ولفت النظر إلى أهمية هذه التعليمات، لاسيما وأنها قد وضعت بالاتصال مع الممتلكات المستقلة .

وقد لخص لامبسون هذه التعليمات فذكر أن أهم مافيها هو وجوب النص على دوام المحالفة والتعاون فى حماية قناة السويس، وعلى أن يكون لصاحب الجلالة البريطانية الحق فى أن يرسل إلى مصر القوات اللازمة لحماية مواصلاته فى حالة حدوث أزمة دوليه يخشى خطرها .

وأضاف لامبسون أن الوزارة البريطانية وافقت على مبدإ تحديد مدة الجلاء للقوات البريطانية عن الإسكندرية ، وحددت هذه المدة بعشر سنوات - وهذا كما زعم لامبسون - تسليم بوجهة النظر المصرية .

واعترض النحاس (بأن هذه مدة طويلة لا يمكن أن نقبلها) ثم اقترح أن ينص على جلاء القوات الموجودة بالقاهرة بعد بناء الثكنات اللازمة لها فى منطقة القناة ثم تجلو القوات الموجودة بالإسكندرية بعد مدة مماثله[2] .

وعندئذ أصر لامبسون على أن مدة السنوات العشر هى المدة الكافية لزوال المخاوف

(1) Ibid P.72 ذكر لامبسون أن الحديث تناول قبرص كبديل عن الإسكندرية ولكنه نظرا للسرية المطلقه فإنه - أى لامبسون - لا يستطيع الحديث حول هذه النقطة وأنه فيما يتعلق بالإسكندرية فقد أوصى إيدن بأن يتم الانسحاب منها بعد عشر سنوات فاذا اعترض المصريون يمكن تخفيضها إلى سبع سنوات .

(2) النص المصرى : المحضر رقم 22 مضمون حديث فى يوم الأربعاء أول يوليو 1936 والنص الإنجليزى F.O.No. 161 Lampdon to Eden, July 1, 1936 وقد لاحظنا أن النص الانجليزى أشار إلى أن النحاس كان مسرورا بروح التساهل التى أظهرتها الحكومة الإنجليزية بينما أغفل النص المصرى هذه الإشارة.

الحالية، وأضاف أن حكومته كانت متمسكة برأيها الأول ، ولم توافق على تحديد مدة لجلاء القوات عن الإسكندرية إلا فى آخر جلسة .

وأخيرا قدم لامبسون الصيغ التى تقترحها حكومته للمسألة العسكرية راجيا فى أن يجد النحاس باشا أن وجهتى النظر قد تقاربتا تقاربا كبيرا ، ثم أخذ يتلو الصيغ المقترحة مبينًا أن: الماده (أ) هى المادة الأولى من مشروع المعاهدة دون تغيير .. وهى تتعلق بانتهاء الاحتلال[1] .

والمادة (ب) هى المادة الخامسة دون تغيير ، وهى تتعلق بعقد محالفة لتوطيد الصداقة وحسن التفاهم بين الطرفين[2] .

وأن المادة (ج) هى المادة السادسة، وفيها يتعهد كل فريق ألا يتخذ مع الدول الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة[3] .

وأن الماده (د) هى المادة السابعة[4] ويضاف إليها أن الطرفين المتعاقدين يتشاوران أيضا إذا نشأت ظروف قد تدعو إلى تدخل دولة ثالثة فى أمور مصر الداخلية .

وعندئذ اعترض النحاس باشا بأن هذا النص يشعر بأن للإنجليز الحق فى التدخل فى أمور مصر الداخلية «ونحن لانقبل أى تدخل أجنبى فى أمورنا لامن الإنجليز ولامن غيرهم» .

فلجأ لامبسون إلى المراوغة إذ ذكر أنه من الجائز أن تنشأ حالة خطيرة بين مصر وبين دولة من الدول وقد يصل الأمر إلى أن ترسل هذه الدوله سفينة حربية إلى الموانىء المصرية .

ورد النحاس بأن هذه الحالة تنطبق على المادة السابعة القديمة وهى الخاصة بحدوث خلاف مع دولة ثالثة قد يفضى إلى قطع العلاقات معها . وكرر أن مصر يستحيل أن تقبل الإضافة

(1) ونصها : انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .
(2) ونصها كالتالى : تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .
(3) النص : يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية.
(4) النص : إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات .. إلخ .

الجديدة لأنها تشعر بأن للإنجليز حق الرقابة على أمورها الداخلية. . .

وعندئذ طلب لامبسون ترك ذلك الموضوع فى الوقت الحاضر ثم عاد إلى تلاوة الصيغ مبينا أن المادة (هـ) هى المادة الثامنة القديمة[1] ، يضاف إليها أنه فى حالة حدوث أزمة دولية يخشى خطرها يكون لصاحب الجلالة البريطانية أن يرسل إلى مصر قوات بريطانية لحماية مواصلاته وتمنح قواته البحرية كل التسهيلات اللازمة فى الموانىء المصرية وأن المادة (و) هى المادة التاسعة القديمة[2] ولها ملحق ذكرت فيه التفصيلات فاعترض النحاس على ماورد فى هذا الملحق خاصا بوجود قوة تشهيلات بريطانية فى ميناء بورسعيد وعندئذ ذكر لامبسون أن هذا ليس امرا جديدا فقد كان مشروع 1930 ينص عل أن تقدم للقوات البريطانية فى بورسعيد جميع التشهيلات اللازمة لتفريغ وخزن المهمات التى ترد إليها .

وهنا علق النجنرال وير على الفقرة الخاصة بمواقع القوات البرية ذاكرا أنه لا يمكن جمعها فى منطقة الإسماعيلية مراعاة لصحة الجنود ... كما علق السير بروك بوبهام على الفقرة الخاصة بمواقع القوات الجوية ذاكرا أنه يقبل نقطة المعسكر ولكن يجوز ألا تساعد طبيعة الأرض هناك على نقل جميع القوات الجوية إليها ، وأن الأمر يحتاج إلى مكانين مستقلين ومتقاربين لنقل مطارى حلوان وهليوبوليس إليهما .

وأنه لا يستطيع الآن تعيين الأماكن الصالحة لأن ذلك يحتاج إلى دراسة الخبراء ولذلك اكتفى بالنص على المنطقة التى يحصل الاختبار فيها .

---

(1) النص : إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا ، وتنحصر معاونته .. «ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم إلى .. بريطانيا داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإداره والتشريع كل التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته.. إلخ.

(2) النص : بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصرو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هى أيضا طريق أساسى للمواصلات بين أجزاء الإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها التامة، يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع بجوار الإسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقه من القوات مالا يزيد عن العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية ... إلخ .

الا أن النحاس طلب تعيين الأماكن من الآن ... فذكر بويهام أنه يميل إلى اختيار مكانيين مجاورين لإبى صوير ولكنه لا يستطيع أن يقطع الآن برأى .

ثم عاد لامبسون مرة أخرى إلى تلاوة المواد ذاكرا أن المادة (ز) مادة جديدة تتعلق بالحصانة والمميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية فى المسائل التشريعية والمالية.

وأن المادة (ح) هى المادة 14[1] القديمة مع إضافة عبارة مقتضاها أن كل تغيير فى هذه المعاهدة يجب أن ينص على استمرار التحالف بين الطرفين وأن يشتمل على المبادىء الواردة فى المواد 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، ويضمن استمرار التعاون فى حماية قناة السويس .

وعندما انتهى لامبسون من تلاوة المواد ذكر النحاس أنه سيعرض هذه الصيغ على إخوانه ثم يبلغه برأيهم بعد دراستها معهم .

وعقب لامبسون برجائه فى ملاحظة أن الحكومة البريطانية تتمسك بأربعة أمور أخذت فيها رأى المملكات المستقلة وهذه الأمور هى :

1- النص الخاص بحدوث أزمة دولية يخشى خطرها .

2- النص الخاص بدوام المحالفة والتعاون فى حماية قناة السويس .

3- النص الخاص بالطيران .

4- النص الخاص بالجلاء عن الإسكندرية .

وكان واضحا أن لامبسون قد جاء من لندن بتلك النصوص الجاهزة والتى يتضح منها أن الجانب البريطانى كان مازال على تشدده وقد أدرك النحاس هذا ورد بأنه لا معنى للتشدد بالصيغ التى تضر مصر ولا تنفع الإنجليز وأن المهم هو ان يتفق الطرفان على نصوص تحقق الأغراض الحربية المقصودة وتحتفظ فى نفس الوقت بسيادة مصر وكرامتها .

---

(1) النص :فى أى وقت بعد انتهاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهده يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما .. فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة ، بما يكون ملائما فى الظروف السائدة حينذاك وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على جمعية الأمم وعلى ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضاء الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

واستأنف الجانبان المحادثات الخاصة فاجتمعا فى 6 من يوليه وبدأ الحديث النحاس باشا فذكر أن الفريق المصرى قد انتهى من دراسة مقترحات الحكومة البريطانية فوجد أن كثيرا منها يحتاج إلى التغيير .. ثم أضاف إنه من حسن الحظ أن المستر بيكيت قد وصل ليساعد على وضع النصوص التى توفق بين سيادة مصر وكرامتها وبين مصالح بريطانيا[1] .

ثم أخذ النحاس يضرب الأمثلة للصيغ والمبادىء التى يعترض الجانب المصرى عليها ، فأشار إلى عبارة الملك والإمبراطور King & Enpror التى استعملها الفريق البريطانى هذه المرة ولم تكن مستعملة فى مشروع 1930 .

وبين المستر بيكيت أن هذه هى العبارة التى تستعملها بريطانيا الآن فى كل معاهداتها ، ووعد بأن يطلع الفريق المصرى على معاهدة بين بريطانيا وبلجيكا استعملت فيها نفس هذه العبارة[2] .

فانتقل النحاس باشا إلى الاعتراض على الفقرة الأخيرة من المادة (د) أى (المادة السابعة القديمة) وهى الخاصة بتشاور الطرفين إذا نشأت ظروف قد تدعو إلى تدخل دولة ثالثه فى أمور مصر الداخلية، لأن هذه الفقرة تشعر كما سبق أن بين أن الإنجليز رقباء على أمور مصر الداخلية، وهو مالا تقبله مصر، ولأن الفقرة الأولى من هذه المادة- وهى الخاصة بتشاور الطرفين عند حدوث خلاف مع دولة ثالثة قد يفضى إلى قطع العلاقات معها - وافية بالغرض المقصود .

أجاب لامبسون أنه يقدر وجهة النظر المصرية ، ولكن يلوح له أن الجانب المصرى لا يدرك أهمية النص الذى يطلب حذفه والذى أريد به إعلان الدول يكف يدها عن كل تدخل فى شئون مصر الداخليه ، ووافق على أن الدول قد تجتنب التدخل فى أمور مصر مادام هناك جنود بريطانيون ، ولكن من يدرى ماذا يحدث بعد ذلك ؟ .

ورد النحاس باشا بأن المحالفة ستكون قائمة وهى كافية لعدم تدخل الدول فى أمور مصر .

(1) اقترح النحاس أن يجتمع بيكيت مع بعض أعضاء الفريق المصرى لصياغة النصوص وعرضها على الهيئتين وقد استحسن لامبسون هذه الطريقة بشرط أن يتفق أولا على المبادىء .

(2) نص المحضر الثالث والعشرين مضمون حديث فى يوم الاثنين 6 من يوليه 1936 .

وإزاء إصرار النحاس على وجهة نظره أخذ لامبسون ملحوظة بالاعتراض ووعد بأنها ستكون موضع النظر .

ثم اعترض النحاس على الفقرة الأخيرة من المادة (هـ) (المادة الثامنة القديمة) وهى الخاصة بأن يكون لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة حدوث أزمة دولية يخشى خطرها أن يرسل إلى مصر قوات حربية لحماية مواصلاته، فقد سبق أن اتفق الطرفان على أن موضع النص على حالة الضرورة المستعجلة هى المادة التاسعة وقبل الجانب المصرى النص الذى اقترحه الجانب البريطانى فى هذا الشأن وهو أن يقال أن عدد القوات البريطانية التى تعسكر فى منطقة القناة عشرة آلاف .. إلخ مع الحق فى زيادة هذا العدد زيادة غير محدودة فى حالة الضرورة المستعجلة .

فذكر لامبسون أن النص المشار إليه نص جوهرى إلى أبعد حد لأنه لم يستطع زحزحة الحكومة البريطانية عن موقفها الا بشروط منها :

أن يكون لصاحب الجلالة البريطانية الحق فى إرسال قوات لحماية مواصلاته فى حالة الضرورة المستعجلة وأن يكون هذا النص من النصوص الدائمة، ولذلك فهو يعتقد أن حكومته لن توافق على حذف هذه الفقرة من المادة (هـ) .

وعندئذ أمل النحاس فى أن تستطيع لجنة التحرير وضع النص الذى يرضى مصر وتوافق الحكومة البريطانية عليه .

فذكر لامبسون أنه يعرف المثل الذى يقول إن النصوص تفعل المعجزات، ولكن يجب أن يتفق أولا على المبادىء، وهو هنا أمام مبدإ أساسى لا يستطيع مطلقا أن يتنازل عنه .

اعترض النحاس باشا على هذا التأكيد «لأنه - على حد تعبيره - يخشى أن يسد الطريق أمام الاتفاق وأوضح أن الفريقين متفقان على جلاء القوات البريطانية عن مصر إذا اتفقا على أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا على تحمل مسئولية الدفاع أو إذا قضت بذلك عصبة الأمم بعد مدة العشرين سنة ، فكيف يريد الإنجليز أن يكون لهم الحق فى إرسال جيوشهم إلى مصر فى حالة الضرورة المستعجلة بعد أن يكون الجيش المصرى قد أصبح باتفاق الطرفين أو بحكم

عصبة الامم قادرا على تحمل مسئولية الدفاع وبعد أن تكون القوات البريطانية قد جلت نهائيا عن مصر ؟

عندئذ طلب لامبسون الانتقال إلى المادة التالية ولكن من غير أن يعتبر أنه وافق على وجهة النظر المصرية بخصوص المادة (هـ) وبعد أن وافق النحاس على ذلك انتقل إلى المواد التالية فأبدى عليها بعض الملاحظات[1] .

ثم تطرق الحديث إلى مسألة «دوام المحالفة» أو أبدية التحالف مما سنعرض له فى الدراسة التالية ، وكذلك المسألة الخاصة بالبعثة العسكرية البريطانية[2] ..

انتقل النحاس بعد ذلك إلى «المحضر الخاص المتفق عليه» فأوضح أنه لا يقبل أن يكون هناك شيء خاص لا ينشر على الجمهور «لأن ذلك يهدم المعاهدة هدما» وهو - أى النحاس - لا يخشى نشر ما يقتنع بقبوله .

ثم عاد الحوار مرة أخرى إلى مسألة الضرورة المستعجلة حين تساءل لامبسون :

هل يكون لإنجلترا بعد جلاء قواتها أن ترسل جنودا إلى مصر فى حالة الحرب وخطر الحرب والضرورة المستعجلة ؟... ورد النحاس باشا بأن إنجلترا لا يكون لها أن ترسل جنودا فى حالة الضرورة المستعجلة .. وذكر أنه من باب التسهيل يأخذ على عاتقه قبول حل لم يستشر فيه إخوانه بعد وهو أن يكون لإنجلترا إرسال جنود إلى مصر فى حالة الضرورة المستعجلة بشرط الاتفاق مع الحكومة المصرية .

وعندما ذكر لامبسون أن هذا أمر جديد ، استدرك النحاس وأضاف أنه يمكن أن ينص فى صلب المادة على أن لهما إرسال جنود فى حالة الضرورة المستعجلة ، ثم ينص فى مذكرات متبادلة على أن يكون ذلك باتفاق الطرفين ، وكرر قوله إنه لم يستشر إخوانه فى هذا الحل ولكنه يأخذ على عاتقه إقناعهم به .

---

(1) فيما يتعلق بالمادة (و) أبدى النحاس أنه ليس له عليها إلا بعض الملاحظات الخاصة بالتحرير وأما ملحق المادة (و) فذكر أنه يتركه الآن على أن يعود إليه فيما بعد ، والماده (ز) فذكر أن له عليها ملاحظات خاصة بالتحرير .

(2) انظر الفصل الخامس .

سواستمر النحاس فى إبداء ملاحظاته حول ما جاء بالصيغ والمقترحات البريطانية الجديدة، حتى انتقل إلى الفقرتين 17 ، 18 وهما الخاصتان بالجلاء عن القاهرة والإسكندرية وأبدى أن مدة العشر سنوات التى حددت لجلاء القوات البريطانية عن الإسكندرية وقت طويل لا يستطيع أن يقبله ، وقد سبق أن عرض من باب التسهيل أن ينص على جلاء القوات الموجودة بالإسكندرية بعد بناء الثكنات اللازمة لها والانتهاء من إنشاء الطريق وبذلك يطول أجل الجلاء عن الإسكندرية، ويمكن أن يتبادل الطرفان فى نفس الوقت مذكرتين يسأل الإنجليز فى إحداهما عن المدة اللازمة لانتهاء الأعمال التى يجلون بعدها عن الإسكندرية فتجيب مصر بالمذكرة الأخرى بأنها تقدر هذه المدة بست سنوات .

وحينما فضل لامبسون أن يكون تحديد المدة فى المادة نفسها ، رد النحاس بأن النتيجة واحدة ولكن ذكر المدة فى المذكرة يبعد فكرة الإلزام .

وعندئذ لاحظ لامبسون أن النحاس باشا يطلب إخلاء القاهرة قبل الانتهاء من إنشاء الطرق، فرد النحاس بالإيجاب وذكر أن اكثر هذه الطرق موجود فعلا ، كما أن القوات البريطانية ستكون موجودة بالإسكندرية .

وذكر لامبسون أن هذا الاقتراح جديد وهو لا يقصده ولكنه يلاحظ فقط أن معناه إخلاء القاهرة قبل إنشاء الطرق .

فبين النحاس باشا أن المقصود بهذا الاقتراح هو التسهيل بإيجاد مبرر لبقاء القوات فى الإسكندرية مدة أطول .

وعندئذ سأل لامبسون : هل تكون هذه المدة ثمانى سنوات ؟

فرد النحاس بانها تكون ست سنوات .

وحينما ذكر لامبسون أنهم خفضوا المدة سنتين ليقابلوا الفريق المصرى فى منتصف الطريق وافق النحاس باشا - بعد مناقشة - على مدة الثمانى سنوات ، وذكر أنه - أى النحاس - يقبلها تسهيلا للاتفاق .

ثم سـأل النحـاس الجنرال وير عن المكان الذى تنقل إليـه الجنود إذا أريد أن تكون فى ضواحى الإسكندرية بدلا من الإسكندرية نفسها .

فرد الجنرال وير بأنها تنقل إلى الدخيله - وحينما لاحظ النحاس أن الدخيله قريبة جدا اقترح وير أن تكون العجمى، ولكن لابد على كل حال - كما أشار وير - من بناء ثكنات فى المكان الذى تنتقل إليه .

ثم انتقل النحاس إلى السؤال : هل يمكن إخلاء القلعة وقصر النيل فى الحال وتنقل الجنود منهما إلى الحلمية والعباسية ؟

حينما رد وير بأن لهم فى القلعة مستشفى لا يمكن الاستغناء عنه، اقترح النحاس إخلاء قصر النيل .

وبين وير عدم إمكان ذلك بحجة أن به استعدادات لا توجد فى الحلمية والعباسية ثم سأل النحاس عن التسهيلات التى وردت فى الفقره (19) وأن الجنود يظلون متمتعين بها ، فرد الجنرال وير بأنها خاصة بالإعفاء الجمركى وبالتمرينات العسكرية .

وعندئذ ذكر النحاس باشا أنه انتهى من سرد ما أراد إبداءه من الملاحظات وطلب أن تجتمع لجنة التحرير فى الحال لوضع النصوص اللازمة .

وأضاف النحاس أنه إذا اتفقت لجنة التحرير كان بها ، وإلا عرض على الطرفين ما اختلفت فيه كما اشترط لامبسون ألا يكون عمل اللجنة مقيدا للطرفين .

واجتمعت لجنة التحرير [1] عدة اجتماعات وانتهت إلى وضع النصوص الآتية التى اصبحت بنودا فى المعاهدة :

(1) مكونه من : محمد محمود ومكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر وحافظ عفيفى عن الجانب المصرى - وبروك بويهام والجنرال وير وبيكيت وسمارت عن الجانب البريطانى (انظر الفصل الثالث) .

«إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة[1] المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفته حليفا .. وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر، فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والإمبراطور، داخل حدود الأراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات ، وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعاله (المادة السابعة) .

وفيما يتعلق بالقاعدة العسكرية فقد تضمنت (المادة الثامنة) النص التالى :

«بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر هى فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات . كما هى أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة .

ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها .

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

«ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة

(1) نص المادة السادسة «إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة تبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة فإن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقا لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للإجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

وفيما يتعلق بملحق المادة الثامنة فقد تناول المسائل التفصيلية المتعلقة بالعدد والمكان وبناء الثكنات والطرق والسكك الحديدية والمناورات ... إلخ .

فقد نص الملحق بالنسبة للعدد فى «أن لا يزيد عدد القوات التى توجد بقرب القناة على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائه طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية، ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال . (الفقرة الأولى) .

أما المكان فقد حددته الفقرة الثانية من الملحق على النحو التالى :-

«توزع القوات البريطانيه التى توجد بالقرب من القناة كما ياتى :

أ- فيما يتعلق بالقوات البرية ، فى المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

ب- وفيما يتعلق بالقوات الجويه، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد- السويس من القنطرة شمالا إلى ملتقى سكة حديد السويس - القاهرة - والسويس- الإسماعيلية جنوبا مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية - القاهرة بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير ومايتبعها من الأراضى المعدة لنزول - الطائرات والميادين الصالحة التى قد يقتضى الأمر إنشاءها شرقى القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات.

هذا فيما يختص بالعدد والمكان، أما المسائل الأخرى كبناء الثكنات والطرق والسكك الحديدية والمناورات وغيرها، فمجالها الدراسة التالية ...

***

الفصل الخامس

المسائل العسكرية الأخرى

الدفاع الجوى والطيران

المناورات والتدريب

الطرق والسكك الحديدية

البعثه العسكرية البريطانية

استمرار التحالف

الثكنات

تناولت المحادثات بشأن المسالة العسكرية وبالإضافه إلى قاعدة قناة السويس ، عدة مسائل عسكرية أخرى، ورغم أنها تبدو مسائل ثانوية أو فرعية إلا أنها كانت تتصل بطريق مباشر أو غير مباشر بالمسألة الأساسيه أى القاعدة العسكرية .

وهذه المسائل الفرعية هى : الدفاع الجوى والطيران، التدريب والمناورات ، البعثة العسكرية البريطانية، الطرق والسكك الحديدية، استمرار المحالفة، الثكنات .

ونود بادىء ذى بدء أن نسجل ملاحظه عامة وهى أن المحادثات بشأن هذه المسائل لم تتناول كلا منها على حده ، بمعنى أنه لم يخصص لكل منها جلسة أو جلسات بذاتها بل جرت المحادثات بشأنها بشكل عام وفى أثناء تناول القاعدة العسكرية، أى أن الجانبين كانا يطرحان فى الجلسة الواحدة هذه المسائل مجتمعة أو بعضها إلى جانب مسألة القاعدة العسكرية بأعتبارها متداخلة معها .

ولذلك فقد كان ينبغى علينا أن نقوم بعملية «فصل» ثم «تجميع» تلك الأجزاء المنفصلة لمسألة ما ، ثم محاولة تركيبها أو تشيكلها لتكوين الهيكل العام لها .

أولا : الدفاع الجوى والطيران :

أوضح الجانب البريطانى فى البداية (1) أن الطيران يتقدم سريعا من ناحية ازدياد الطائرات وانتشار استخدامها وخطورة شأنها فى الحرب، وكيف زادت سرعة الطائرات زيادة هائلة ومن الصعب مراقبتها لأن طريقها غير محدد، واتجاهاتها متعددة .. إلخ ثم ركز الجانب البريطانى عل صعوبة مهمة الدفاع ضد غاراتها، زاعمًا أنه من السهل أن توضع وسائل الدفاع ضد الهجوم الجوى فى ميناء كميناء الإسكندرية، ولكنه من الصعب وضعها على طول خط كخط سكة حديد الإسماعيلية بحجة أنه إذا كانت القوات البريطانية متجمعة كلها فى منطقة الإسماعيلية وحدث هجوم برى من جهة الغرب مقترنا بهجوم جوى فقد يسهل على طائرات العدو تخريب

(1) كان ذلك فى جلسة خاصة بين لامبسون ومعاونيه العسكريين من جهة والنحاس باشا من جهة أخرى (25 من مارس 1936) وقد تولى مارشال الطيران السيربروك بوبهام شرح وجهة النظر البريطانية
F.O.No : 245. Lampson to Eden, Cairo, March 25, 1936 .

بعض أجزاء خط الإسماعيلية أو كوبرى من الكبارى أو قطار من القطارات المارة عليه فيؤدى ذلك إلى تعطل المرور بضعة أيام حتى يصلح التلف ، وبالتالى لا تستطيع القوات البريطانية الانتقال بالسرعة المطلوبة إلى الجهة الغربية .

وكان من الواضح أن الجانب البريطانى يهدف من وراء مزاعمه إلى وضع قوة بريطانية فى ضواحى الإسكندرية، وليس ذلك فحسب بل طالب بأن تكون لبريطانيا بالقرب من قواعد العدو فى ليبيا أمكنة نزول، بها الاستعداد اللازم من وقود وقنابل وغيرها ، وأن الأمر قد يحتاج أيضا إلى أماكن نزول فى جهات أخرى بالقرب من الدلتا[1] .

كانت هذه هى أهداف الجانب البريطانى وقد بررها بحجة التطور فى الطيران والنقص فى الجيش المصرى وعدم وجوب حصر القوات الجوية فى نقطة صغيرة لا تمكنهم من إجراء التدريب ومناورات الطائرات لتحقيق الغرض من وجودها ... إلخ .

وقد تناول الجانب المصرى هذه المزاعم والتبريرات ففندها وأوضح النحاس باشا أنه لا ضرورة لشىء مما يطلبه البريطانيون فى هذا الصدد ، وأن التمسك بهذه المطالب يبعدنا كثيرا عن الاتفاق، ثم أصر النحاس باشا على أنه يجب أن تكون أماكن النزول كلها مصرية وأنه لا مانع من أن تستخدمها الطائرات البريطانية فى وقت الحرب أو بقصد التموين ثم تعود إلى قاعدتها الأصلية بجوار قناة السويس .

وحينما أوشك الجانبان على الانتهاء من مناقشة مسألة الطيران (فى جلسة 25 من مارس) ، عاد الجانب البريطانى ليناقش نفس المسألة (فى جلسة 7 من ابريل) بحجة وصول بعض البيانات من إنجلترا يريدون الإدلاء بها وتحديد بعض النقاط فى موضوع الطيران ، فأبدى النحاس دهشته واستنكاره لأنهم بهذه الطريقة - وعلى حد تعبير النحاس باشا - سيكونون كل يوم فى شأن جديد «مشيرا إلى أن المصلحة تقتضى سرعة الاتفاق فى هذه الظروف المضطربة التى يجتازها العالم «ليفهم الناس أننا بدلا من أن نختلف ونتناقش قد أصبحنا حليفين مستعدين لكل الطوارىء .

(1) المظروف الثامن «مضمون حديث الأربعاء 25 من مارس 1936 ص 2-3.

لم يقتنع الجانب البريطانى وراح يدلى بملاحظاته الجديدة، فأوضح بروك بويهام أنها تتضمن أمرين : الإذن بالطيران فى أجواء مصر ، وأماكن النزول فيها ، أما عن الأمر الأول فالمطلوب - كما ذكر بروك - أن يكون للطائرات البريطانية الحق فى أن تطير لدواعى الخدمة فوق الأراضى المصرية فى أى جهة منها .. وفيما يتعلق بالأمر الثانى فقد أوضح بروك أنه يوجد بمصر آنذاك ستة وخمسون مكانا لنزول الطائرات، منها ثمانية فى أيدى المصريين وثمانية وأربعون فى أيدى الإنجليز ، فالمطلوب أن يكون للسلطات البريطانية حق ملاحظة هذه الأماكن جميعها ، لتكون دائما على أهبة الاستعداد لنزول الطائرات وتموينها بالوقود وقطع الغيار .. كما طالب بروك بأن تنشأ أماكن نزول أخرى فى البحر وفى النيل وفى بحيرة التمساح حسب ما يقتضيه الحال ، وأن يسمح بتوصيل قطع الغيار إلى أماكن النزول كلها بواسطة إحدى السيارات ويجب أن يكون الوقود متوافرا على الدوام فى أماكن النزول ..

وحينما تناول مصطفى النحاس هذه المسائل ترك الأمر الأول مؤقتا ، وتحدث فى الأمر الثانى ذاكرا أن الحديث فيه يؤدى إلى حل الأمر الأول ، ثم أوضح أن أماكن النزول يجب - كما ذكر آنفا - أن تكون كلها فى أيدى المصريين ، وأن تكون ملاحظتها من اختصاصهم وأن الوقود بطبيعة الحال سيكون متوفرا فيها وأنه يسمح لسيارة من السيارات الإنجليزيه بإيصال قطع الغيار إليها ، وأنه إذا تعطلت إحدى الطائرات الإنجليزية يسمح أيضا بسيارة لإنجادها كما أوضح أنه ستنشأ أماكن نزول أخرى فى أى جهة تدعو الحاجة إلى إنشاء مثل هذه الأماكن بها سواء فى البحر أو النيل أو فى البحيرات على أن تكون جميعها مصرية وبنفس الشروط السابق بيانها ، كما طالب النحاس بأن ما تأخذه الطائرات الإنجليزية من الوقود من أمكنة النزول يقيد على حساب الإنجليز .

وأضاف النحاس أن الحكومة المصرية ستعنى بأن تكون أماكن النزول كلها فى حالة جيدة وأنه إذا نزلت طائرة إنجليزية فى أحد هذه الاماكن ووجدت فيها نقصا يمكنها أن تقدم تقريرا بذلك إلى القيادة المصرية التى لا تتردد فى تلافى النقص «بحيث يكون كل شىء على مايرام» .

إنتقل النحاس بعد ذلك إلى الأمر الأول الخاص بالإذن بالطيران فى أجواء مصر ، فأوضح أنه لا حاجة إلى النص على شىء يتعلق به ، مادام قد قيل بأن الطائرات الإنجليزية سيكون لها الحق فى إجراء تمريناتها وأن تنزل فى أماكن النزول المصرية، ثم تعود إلى قاعدتها الأصلية ..

وعندما علق بروك بأن المسألة ستكون مسألة صعبة أجابه النحاس باشا أن المسألة مسألة أمور معينه تحدد ويتفق عليها ، أما الصيغة فيضعها الطرفان فيما بعد بحيث تؤدى الغرض المقصود دون مساس بشعور الشعب المصرى[1] ثم انتهى وضع الصيغ إلى البنود الآتيه :

فيما يتعلق بالطيران اتفق :

أولا : على أن يكون مقر القوات البريطانية الجوية فى منطقة القناة.

ثانيا : بشرط أن لا تكون لهذه القوات منازل للطائرات بل تكون كلها فى يد مصر وتسلم للحكومة المصرية منازل الطائرات التى تستعملها القوات البريطانية آنذاك .

أما فيما يتعلق بالمناورات الجوية فقد نص على أنه نظرا لسرعة الطيران الحديث وسعة مداه التى تقتضى استخدام مساحات واسعة لحسن تدريب القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تأذن للقوات الجوية البريطانية بالطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب، ويكون لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الأراضى البريطانية[2] .

كما نص على أنه نظراً لأن سلامة الطيران تتوقف على إعداد كثير من الأماكن لنزول الطائرات فإن الحكومة المصرية ستهيء وتيسر على الدوام المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات والقوات البرية والبحرية فى الأراضى والمياه المصرية، وستحقق الحكومة المصرية أى طلب يقدم من القوات البريطانية لاعداد المنازل والمراسى الإضافية التى تدل التجربة على ضرورتها لجعل العدد كافيا لحاجات الحليفين[3] ، على أن تكون هذه المنازل مصرية

(1) المظروف الثالث عشر ، نص المحضر المصرى «مضمون حديث فى يوم الثلاثاء 7 من أبريل 1936 » .

(2) البند 13 من ملحق المادة الثامنة «معاهدة 1936» وقد لاحظنا فى تحليل وشرح مصطفى النحاس لنصوص المعاهدة أمام البرلمان (فى 2 من نوفمبر 1936) أنه ذكر أن الطيران يكون فوق المناطق الصحراوية ولا يكون فوق المناطق المسكونة إلا حين تقضى الضرورة القصوى قانون رقم 80 لسنة 1936.

(3) البند 14 من ملحق المادة الثامنة ، 15 .

وتستخدمها الطائرات البريطانية ثم تعود إلى قواعدها الأصلية ..

نستطيع أن نستخلص من ذلك أنه رغم أن الجانب المصرى نجح فى النص على أن يكون مقر القوات البريطانية الجوية فى منطقة القناة فقط ، إلا أن الجانب البريطانى استطاع أن يحقق بعض أهدافه فى النص على الإذن للقوات الجوية البريطانيه فى الطيران حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ، وكذلك فى النص على تهيئة المنازل والمراسى الصالحة لنزول الطائرات البريطانية من جانب الحكومة المصرية ، وقد وضح أن هذه كلها كانت «تسهيلات» قدمها الجانب المصرى ، كما اعترف النحاس باشا نفسه راجيا أن يقدرها الجانب البريطانى ايمكن الوصول إلى الاتفاق المنشود[1] .

ثانيا : المناورات ومناطق التدريب :

من المسائل التى تناولتها المحادثات بين الجانبين وطال فيها الأخذ والرد وظفر فيها الجانب البريطانى بتحقيق أهدافه كانت مسألة المناورات للقوات البريطانية والمناطق اللازمة لإجرائها ، وقد بدأ الجانب البريطانى بعرض مستفيض لأهمية تلك المناورات موضحا أنها تحتاج إلى مناطق واسعة ومساحات شاسعة مركزا على المنطقة الكائنة جنوب الإسماعيلية وحتى خط سكة حديد السويس - القاهرة وبحيث لا تصل إلى الأراضى المنزرعه ، ومؤكدا أنها منطقة ضرورية للمناورات[2] .

وعارض النحاس ، ثم أوضح أن المنطقة التى يقبل حدوث المناورات فيها جنوب الإسماعيلية هى المنطقة الكائنة فى شمال البحيرات المرة بحيث لا تتجاوز غربا خط طول 32 ثم أضاف بأن الجانب المصرى كان يعارض فى مفاوضات 1930 فى السماح بإجراء المناورات فى هذه

---

(1) جلسة 25 من مارس 1936 بين النحاس ولامبسون . ص 3 .

(2) الظروف العاشر المحضر المصرى مضمون حديث فى يوم الثلاثاء 31 مارس 1936 صفحة 1-2 وقد تولى وير شرح المسألة مستعينا بخريطة وقد أوضح فى البداية أن الجيش يقسم فى المناورات إلى فريقين : فريق فى الشرق ويجب أن تتحرك صهاريج المياه الخاصة به على خط السكة الحديد من السويس والفريق الآخر فى الغرب ويجب أن تتحرك صهاريخ المياه الخاصة به من القاهرة .

لمنطقة ويشدد فى وجوب الاقتصار على المنطقة الكائنة شمال الإسماعيلية[1] ولكنه نظرا لما يتوقعه من زيادة عدد الجنود الذين يعسكرون فى منطقة القناة فإنه - أى النحاس - يقبل الآن إجراء المناورات فى تلك المنطقة ..

ولم يستسلم الجانب البريطانى بل أشار إلى أن زيادة العدد المتوقعة ليست وحدها التى تستدعى توسيع المساحة التى تجرى فيها المناورات ، ولكن تقدم الأدوات الميكانيكية يستدعى ذلك أيضا بسبب زيادة سرعتها زيادة كبيرة عما كانت عليه فى عام 1930 ، وبالتالى فإن هذه المنطقة غير كافية ..

وطال الجدل بين الجانبين حول تلك المسألة ولا سيما حينما تشدد البريطانيون وطالبوا أيضا بالمنطقة الواقعة غرب الدلتا ، الأمر الذى اضطر معه النحاس باشا إلى أن يعرض الرأى على زملائه ويستشيرهم فى إمكان السماح بإجراء المناورات غرب الدلتا ، بشرط ألا تكون هناك مناورات فى الجهة الشرقية ، ورغم هذا العرض من جانب النحاس باشا فقد أصر الجانب البريطانى على ضرورة الجهتين لإجراء المناورات فيهما ، وعندئذ طلب النحاس صرف النظر بالمرة عن أى منطقة أخرى جنوب الإسماعيلية مادامت المناورات فى الجهة الغربية أكثر فائدة .

فلاحظ لامبسون أن المسألة هى الفائدة المرجوة من إجراء المناورات وأنه مادام الحال يستدعى إجراء المناورات فى الجهة الغربية كما يستدعى منطقه بجنوب الإسماعيلية فينبغى النظر فى ذلك .

وكانت وجهة النظر المصرية التى عبر فيها النحاس وتمسك بها كثيرا هى أن تعدد النقط التى يطلب البريطانيون إجراء المناورات فيها «يزيد فى الحرج» وهو - أى النحاس - يخشى تعذر الوصول إلى حل بشأنها ، ويبرر النحاس باشا موقفه بأن الشعب المصرى دقيق الإحساس

(1) ذكر النحاس أن المستر توم شو (وزير الحربية فى مفاوضات 1930) كان لا يوافق على المنطقة الواقعة شمال الإسماعيلية لأنها لا تصلح للمناورات لنعومة أرضها ويطلب إجراء المناورات فى جنوب الإسماعيلية وشمال البحيرات المرة ، فأرسلت الحكومة البريطانية تأخذ رأى قائد قواتها فى مصر فى ذلك فأفاد بأن الأرض الكائنة شمال الإسماعيلية فيها الصلابة الكافية للمناورات وبناء على ذلك تم الاتفاق عليها ، أما الآن - كما ذكر النحاس- فالجانب المصرى يقبل إجراء المناورات فى المنطقة التى كان المستر توم شو يطلبها فى 1930 وذلك نظرا لما يتوقع من زيادة عدد الجنود الذين يعسكرون فى منطقة القناة .

فى مسألة الاحتلال الذى يعمل للتخلص منه «فقد رأى أننا اتفقنا فى عام 1930 على انسحاب الجنود البريطانية إلى منطقة الإسماعيلية، فاذا علم الآن أنكم تطلبون علاوة على ذلك - للمناورات - منطقة بجنوب الإسماعيلية وأخرى فى الجهة الغربية ، فإنه - أى الشعب- يشعر بأن الحالة تزداد سوءا ، ويفضل ألا يحصل اتفاق» إننى أعمل للتسهيل جهد طاقتى فلا تحرجوا مركزى(1) .

ثم طلب النحاس من الجانب البريطانى تحديد ما يطلبه، وأضاف ماريشال الطيران إلى ما تقدم أنه يلزم أن لا يكون فى المعاهدة نص يمنع أركان حرب الجيشين من أن يقرروا إجراء مناورات مشتركة بينهما ، على أن تكون فى المنطقة ما بين القاهرة والسويس .

وعندئذ قرر النحاس أنه يجب ألا ينص فى المعاهدة على وجوب إجراء هذه المناورات المشتركة .

وعندما استأنف الجانبان مناقشة هذه المسألة (جلسة 6 من أبريل) طالب الجانب البريطانى بوجوب إجراء المناورات فى الصحراء الغربية ، فأوضح النحاس أن إجراء المناورات فى هذه المنطقة ليس ضروريا لأنها من جهة معلومة للقيادة ولأن الجيش المصرى من الجهة الأخرى سيكون عليما بها تحت إرشاد البعثة البريطانية، فيتبادل مع القوات البريطانية الخرائط التى تبين مواقع هذه المنطقة ،وهذا كاف خصوصا وأن العبء الأول فى الدفاع سيكون واقعا على الجنود المصرية حتى يصل إليها المدد البريطانى ..

ولم يقتنع الجانب البريطانى ، فأوضح وير أن هذا غير كاف ، إذ يلزم أن تكون القوات البريطانية التى تدعى للدفاع عن هذه المنطقة على معرفة عملية بها ، فاقترح النحاس حلا لذلك ، وهو أن يدعو الجيش المصرى ضباط الجيش البريطانى ليحضروا مناوراته بصفتهم ضيوفا ، فيستطيعون أن يقفوا على كل شىء ..

تناول وير بعد ذلك المناورات اللازمة فى الجهة الشرقية وذكر أنها ضروية لأن مناورات الجهة الغربية تكلف نفقات طائلة بسبب مصاريف النقل من الشرق إلى الغرب، وأوضح أن الأمر

(1) لاحظنا أن هذه العبارة الأخيرة مشطوبة فى المحضر رغم أنها تعبر - فى تصورنا - عن دبلوماسية مصطفى النحاس .

يحتاج إلى نوعين من المناورات: المناورات اليومية العادية والمناورات الكبرى، فبالنسبة لليومية يحتاج الأمر إلى منطقه بجنوب الإسماعيلية (نصف قطرها 40 ميلا) على أن لاتصل هذه المنطقة إلى الأراضى المنزرعة، وأما بالنسبة للمناوات الكبرى - كما استطرد وير- فإن الامر يحتاج إلى مساحة اوسع من ذلك .

وعندما اعترض النحاس أن هذه المساحة المطلوبة للمناورات اليومية تتجاوز خط سكة حديد السويس - القاهرة ، قرر وير أنهم يكتفون بالمسافة الواقعة بين الإسماعيلية وبين هذا الخط ويمكن أيضا الابتعاد عن مدينة السويس ولكن خط السكه الحديد نفسه ضرورى فى المناورات لنقل الماء .

اعترض النحاس باشا أيضا قائلا إن هذا كثير ، مبديا استنكاره «لأن المفاوض المصرى لم يسلم فى مفاوضات 1930 بأكثر من المنطقة الواقعة شمال الإسماعيلية ، فكيف يراد الآن توسيع هذه المنطقة فى الجنوب إلى هذا الحد البعيد ؟

واستمر الجانب البريطانى فى محاولاته ، فأشار وير إلى أن المناورات الكبرى تحتاج لمساحة أوسع ، أى إلى منطقة تتجاوز جنوبا خط السكة الحديدية والطريق الزراعى الموصلين بين القاهرة والسويس ، وعند ذلك تساءل النحاس : هل يمكن تحديد هذه المنطقة غربا بخط طول 31 ونصف ؟ وهل تكون هذه المنطقة بعيدة عن المزارع فى الشمال والشمال الغربى ؟ .

رد وير بالإيجاب ، فتساءل النحاس مرة أخرى : وهل تقتصر على شمال سكة حديد - السويس القاهرة ؟وهنا أجاب وير بانه يجب أن تتخطاها إلى الجنوب، عندئذ أبدى النحاس تبرمه قائلاً يلوح لى أن التفاهم عسير لأن طلباتكم تزيد فى كل يوم عما كانت عليه فى اليوم السابق[1] .

استأنف الجانبان مناقشة المناورات فى اليوم التالى (جلسة 7 من ابريل) فأوضح وير أن المناورات اليومية اللازم إجراؤها فى الجهة الشرقيه تحتاج إلى منطقة تحدد فى الشمال بالقنطرة

---

(1) المظروف الثانى عشر نص المحضر المصرى مضمون حديث 6 من ابريل 1936 نص المحضر الانجليزى
F.o.No. 707/102, . Lampson to Eden, Apriel 6, 1936 .

وفى الغرب بخط طول 31.5 على أن لاتصل إلى الأراضى المنزرعة، وفى الجنوب بسكة حديد السويس القاهرة ، أما فى الشرق فلا تصل المنطقة إلى الأراضى المنزرعة .. وأما المناورات الكبرى - كما يزعم وير - فإنها تحتاج إلى منطقة تحدد بهذه الحدود نفسها ماعدا الحد الجنوبى فإنه يصل إلى خط عرض 29.5 على أن لا يبلغ الأراضى المنزرعة وذلك إلى أن يتم إنشاء النفق تحت القناة فتنتقل المناورات الكبرى اللازم إجراؤها فى الجهة الشرقية إلى شرق القناة أما المناورات اليومية فتبقى فى منطقتها.

لاحظ النحاس أنه فهم أن المناورات كلها من يومية وكبرى تنتقل بعد إنشاء النفق إلى شرق القناة فزعم وير عدم إمكان ذلك للمناورات اليوميه بحجة أن المناورات التى تشترك فيها الجنود المشاة مع الفرق الميكانيكية لا يمكن إجراؤها بعيدا عن قواعدها حتى لا ترهق بقطع مسافات بعيدة ..

وعندئذ اقترح النحاس باشا إجراء المناورات المشتركة بين الجنود المشاه والفرق الميكانيكية فى شمال الإسماعيلية، وتستمر مناورات الفرق الميكانيكية وحدها شرقى القناة .

وتساءل لامبسون : لماذا يدقق النحاس باشا كل هذا التدقيق مادامت المنطقة كلها صحراء وبعيدة عن الأراضى المنزرعة ؟ فأوضح النحاس ضرورة التدقيق «إذ يلزم فى نظرى ونظر زملائى ونظر الشعب المصرى أن لا يكون مدى تحرك الجنود الإنجليز متسعا إلى حد كبير وعلى الخصوص قريبا من القاهرة وبلبيس والأراض المنزرعة[1] .

وعاد الجانب البريطانى مرة أخرى إلى تحديد مناطق المناورات فى جلسة تالية (20 من أبريل) وقام بتقسيمها إلى ثلاث مناطق : أ،ب،جـ، ثم أوضح أن منطقتى أ،ب يحتاج الأمر إليها فى كل وقت للمناورات العادية ، وأما المنطقة (جـ) فيحتاج الأمر إليها بين فبراير ومارس للمناورات السنوية[2] .

(1) المظروف الثالث عشر نص المحضر المصرى مضمون حديث 7 من أبريل 1936 نص المحضر الانجليزى F.o.No. 707/105, . Lampson to Eden, Apr, 7, 1936 .

(2) (أ) هى المنطقة الواقعة غرب القناة من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس القاهرة ويدخل فيها الخط المذكور وتحد غربا بخط طول 31.5 شرق جرينتش على ألا تشمل شيئا من الأراضى المنزرعة (ب) هى المنطقة الواقعة شرق القناة حسب الحاجة (جـ) هى نفس المنطقة (أ) ممتدة فى الجنوب إلى خط عرض 29.5 .

أما عن مناورات الجهة الغربية فينبغى - كما ذكر وير- أن ينص على حق السلطات العسكرية البريطانية فى أن تطلب من الحكومة المصرية دعوة القوات البريطانيه إلى إجراء المناورات فى الصحراء الغربية بين الحين والحين، وأنه يجب أن لا يرفض هذا الطلب بشكل غير مقبول وتسهل الحكومة المصرية فى هذه الحالة انتقال الجنود البريطانيون عبر الدلتا فى أقل وقت ممكن .

تصدى مصطفى النحاس لهذا التحديد ورأى أن فيه زيادة عما حصل التفاهم عليه من قبل ثم قال «وهكذا يأتينا كل تحديد بأمر جديد، فقد جعلتم المنطقتين أ،ب لازمتين جميعا للمناورات اليومية ، مع أننا لم نقترح المنطقة (ب) إلا لنتفادى استعمال المنطقة الكائنة جنوب الإسماعيلية فى المناورات اليومية والسنوية ورضينا فى مقابل ذلك بان نتحمل مصاريف إنشاء تفق تحت القناه ، وهو أمر لامبرر له إذا لم نصل إلى تفادى استعمال المنطقة المذكورة[1].

ثم تساءل النحاس : هل إذا أنشىء النفق عند الإسماعيلية تكون المنطقة الواقعة شرق القناة صالحة للمناورات اليومية والسنوية أم لا ؟ وعندئذ أجاب وير أنه يعتقد أنها تكون صالحة ولكن يلزم أخذ رأى وزارة الحربية البريطانية، كما أبدى لامبسون رأيه فى أنه لا يجد مبررا لهذا التشدد ، فقد مر بالمناطق المشار إليها فوجدها صحراوية لا يمكن أن يترتب على استعمالها ضرر لأى إنسان أو جرح لإى إحساس خصوصا مع النص على أنها لا تشتمل على شىء من الأراضى المنزرعة ..

أوضح النحاس أن الشعب المصرى من الشعوب الكثيرة النسل وبالتالى فهو يحتاج إلى كل شبر من أراضى مصر لاستعماله عند الحاجة وأضاف قوله إن هذه المناورات عقبة يصعب اجتيازها لابسبب إجراء المناورات فى حد ذاته ، ولكن بسبب اختراق الجنود البريطانيين

(1) اقترح النحاس إنشاء النفق عند الإسماعيلية بدل القنطرة ليمكن اشتراك البيادة مع الفرق الميكانيكية فى المناورات اليومية شرق القناة .

لأراضى الدلتا لأنه يشعر الشعب المصرى فى كل حين بوجود الجيوش البريطانية «وهو ما نريد أن نتحاشاه»[1] .

والواقع أن النحاس باشا لم يستطع أن يتحاشى هذا الوجود رغم ماساقه وما تذرع به من الحجج المنطقية إزاء وجهة النظر البريطانية فقد استطاع الجانب البريطانى فى النهاية أن يحقق بعض مارأده ويتضح ذلك مما جاء فى ملحق المادة الثامنة من المعاهدة (البند 10) على الوجه التالى :

«تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانية، فقد اتفق على إعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها، ويجرى التدريب فى المنطقتين (أ) ، (ب) طول السنة وتكون المنطقة (جـ) للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس :

(أ) غربى القناة من القنطرة شمالا إلى خط سكة حديد السويس - القاهرة جنوبا (بما فى ذلك الخط المذكور) وإلى خط طول 30 ، 31° شرقا بحيث تستبعد كل الأراضى المنزرعة .

(ب) شرقى القناة حسب الحاجة.

(ج) امتداد المنطقة (أ) جنوبا إلى خط العرض الشمالى 52 ، 29° ومن ثم فى الجنوب الشرقى إلى ملتقى خط العرض الشمالى 30 ، 29° بخط الطول الشرقى 44 ، 31° ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى30 29°»[2] .

ونستطيع أن نلاحظ أن مصطفى النحاس قد اعترف فى تحليله للمعاهدة أمام مجلس النواب بأن الجانب البريطانى استطاع أن يحقق هدفه فى اتساع نطاق المناورات ، وأراد أن يبرر ذلك التوسع بازدياد استعمال السيارات والأدوات والآلات الميكانيكية[3] .

---

(1) المظروف الخامس عشر نص المحضر المصرى مضمون حديث فى يوم الاثنين 20 ابريل 1936 نص المحضر الإنجليزى برقم :

F.O.No. 707/120, Lampson to Eden, Apr, 20, 1936 .

(2) مساحات هذه المناطق كانت موضحة على خريطة ملحقه بالمعاهدة.

(3) قانون رقم 80 ... تحليل النحاس للمعاهدة .

ولكن من ناحيـة أخرى يجب أن نذكر أن النحاس استطاع فى مقابل هذا التسليم أن يتفادى تحديد منطقة لمناورات الجنود البريطانيين غربى القناة ، فلم تنص المعاهدةعلى شىء من ذلك .

ثالثا : مسألة الطرق والسكك الحديدية :

من المسائل التى أثارت كثيرا من النقد والمؤاخذة مسألة إقامة الطرق والسكك الحديدية اللازمة للقوات البريطانية بواسطة الحكومة المصريه وهذا رغم أن فكرة إنشاء هذه الطرق جاءت من جانب مصطفى النحاس باشا كحل اقترحه ليتفادى إصرار الجانب البريطانى على بقاء قواته فى النقط الثلاث التى أشرنا إليها ، فقد كان من بين الحجج التى تذرع بها لوضع قواته فى الشرق وفى الغرب وفى الوسط بحجة أن مصر ليس بها طرق المواصلات الكافية التى تسمح للجيش البريطانى بالتحرك من قاعدة القناة وصد الغارات المفاجئة ، وعندئذ أوضح النحاس باشا أن مصر على استعداد لإنشاء الطرق والسكك الحديديه اللازمه لأن ذلك يتفق مع برنامجها فى الإصلاح والتعمير ، وبالتالى فليس هناك ضروره لاحتلال مناطق أخرى غير منطقة قناة السويس مادامت الطرق الموصله إليها ستكون ممهدة وصالحة[1] .

وقد بلغت الحماسة بالنحاس باشا لهذه الفكرة وفى سبيل إقناع الجانب البريطانى بها أنه استحضر معه فى إحدى الجلسات (جلسة خاصة فى 30 من مارس) التى نوقشت فيها المسألة العسكرية والنقط الثلاث الخرائط وأخذ يوضح عليها بنفسه طرق المواصلات المقامة والتى يمكن إقامتها بين الإسماعيلية والجهات الأخرى موضحا أن هذه الطرق تقرب جميع المسافات، وبذلك يكون وجود القوات فى الإسماعيلية مؤديا لجميع الأغراض العسكرية، مع الاحتفاظ فى نفس الوقت .. وعلى حد تعبير النحاس باشا .. بكرامة الشعب المصرى .

يتلخص من ذلك بأن فكرة إنشاء الطرق كانت اقتراحا من الجانب المصرى كبديل عن التمسك من الجانب البريطانى بوجود قوات بريطانية فى مناطق أخرى غير منطقة القناة ، وقد

(1) المظروف السابع «مضمون حديث فى يوم الاثنين 23 من مارس 1936 » بين دولة النحاس باشا والسير مايلز لامبسون وبروك والجنرال وير وركس – ص 1 ، 2 ، المظروف التاسع» مضمون حديث الاثنين 30 من مارس 1936 .

اقتنع الإنجليز فى النهاية- وبعد حوار طويل - بوجهة النظر هذه التى أقرها الجانب المصرى ورأى فيها مخرجا سهلا وثمنا بخسا للتخفيف من وطأة المسألة العسكرية .

لكن يبدو أن الجانب البريطانى قد انتهز الفرصة السانحة وراح يغلو فى طلباته من هذه الطرق ويملى شروطه فى مواصفاتها وأنواعها ، ويتضح هذا من المناقشات التى دارت بين الجانبين على الوجه التالى :

بدأ الجانب البريطانى بتوضيح الطرق الزراعية المطلوبة التى يحتاج إليها الأمر[1] وهى :

1- طريق من الإسماعيلية إلى الإسكندرية مارا بالزقازيق وطنطا ، وقد اشترطت بريطانيا أن يمر هذا الطريق خارج القرى وأن يكون مرصوفا بالمكدام وعرضه أربعون قدمًا ، وقد ذكر النحاس باشا أن هذا الطريق موجود ويمكن إعداده لتحمل وسائل النقل الثقيلة ، أما رصفه بالمكدام فهو من صالح مصر ولكن لا ينبغى أن يكون ذلك شرطا فوافق الجانب البريطانى .

2- طريق من الإسماعيلية إلى القاهرة بجوار ترعة الإسماعيلية .

3- طريق من السويس إلى القاهرة .

4- طريق من القاهرة إلى الإسكندرية يخترق الصحراء .

5- وصله بين البحيرات المرة غرب جنيفه وبين طريق السويس .

6- طريق من القصير (على شاطىء البحر الأحمر) إلى قوص .

7- طريق من هرجادة (على شاطىء البحر الأحمر) إلى قنا .

8- إصلاح الطريق من القاهرة إلى قنا وقوص بمجاذاة النيل .

9- تحسين طريق الإسكندرية - مرسى مطروح .

10- طريق زراعى بين بورسعيد والسويس بمحاذاة القناة .

هذه هى الطرق التى طلبها البريطانيون وقد اشترطوا بأنه يجب أن تكون الكبارى الموجودة

(1) مضمون حديث يوم الأربعاء أول أبريل 1936 .

على هذه الطرق جميعها بحيث تحتمل 16 طنا ، فماذا كان موقف الجانب المصرى ؟

لم يعترض النحاس باشا كلية ولكنه طلب ذكر هذه الطرق بترتيب الأهم فالمهم «ليمكن النظر فى أمرها فى حدود طاقة الميزانية المصرية» ثم أبدى ملاحظته بأنه يجب الاهتمام أولا بالطرق التى تسهل المواصلات بين منطقة القناة وبين الجبهة الغربية .

فوافق الجانب البريطانى وذكر أن أهم الطرق هى الخمسة الأولى بترتيب ذكرها(1) .

وعند ذلك أوضح النحاس أن جميع هذه الطرق تقريبا موجودة، أما طريق بور سعيد السويس بإزاء القناه فالمراد منه تسهيل المواصلات على قناة السويس ، فيجب .. كما ذكر النحاس - أن يكون هذا الطريق آخر ما يفكر فيه ، فوافق الجانب البريطانى ، ثم انتقل إلى بيان الطرق الحديديه اللازمة، فطالب بازدواج خط السكة الحديدية من الزقازيق إلى طنطا ، وتحسين الخط الممتد بين الإسكندرية ومرسى مطروح .

فوافق النحاس إلا أنه طرح فكرة أخرى لتكون محل النظر وهى تكملة السكة الحديدية بمدها من الصالحية إلى القنطرة وجعلها مزدوجهة فيما بين القنطرة والزقازيق وإنشاء نفق تحت القناة ليصل هذه السكة الحديدية بسكة حديد فلسطين التى يجب أن ترد إلى الحكومة المصرية والتى سبق للحكومة البريطانية - كما ذكر النحاس - أن عرضت ردها إلى مصر .

وأضاف النحاس بأنه يجب أن يكون هذا النفق بحيث يسع السكة الحديدية وطريقا زراعيا يتحمل وسائل النقل الثقيل وأن توصل منه مواسير مياه حلوة إلى المنطقة الواقعة شرق القناة، وبهذه الطريقه تكون المنطقة المذكورة صالحة لإجراء المناورات الكبيرة والمناورات العادية التى تحتاج إليها القوات البريطانية فيصرف النظر بالكليه عن المنطقة الواقعه جنوب الإسماعيلية.

وحينما طلب النحاس من الجانب البريطانى أن يمعن النظر فى هذا الاقتراح لأنه واف بكل الأغراض، ذكر الجنرال وير أنه يفضل إنشاء هذا النفق عند مدينة الإسماعيلية ، وعندئذ رد النحاس بأنه يستوى لديه أن يكون النفق عند الإسماعيلية أو عند القنطرة بشرط أن تتص

(1) المظروف الحادى عشر «مضمون حديث الأربعاء أول أبريل 1936 » والنص الإنجليزى رقم :
F.O.No. 707/ 97 Lampson to Eden, April, 1,1936.

سكة حديد القنطرة بسكة حديد فلسطين التى يجب أن ترد إلى مصر[1] .

وانتهت المحادثات فى هذه المسألة إلى النص فى الفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة على ما يأتى :-

«تحقيقا لبرنامج الحكومة المصرية فى تحسين الطرق ومواصلات السكك الحديدية فى القطر المصرى ولإبلاغ وسائل المواصلات فيها مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة ستتولى الحكومة المصرية إنشاء الطرق والكبارى والسكك الحديدية المبينة بعد وصيانتها[2] .

وواضح من النص سالف الذكر أن الجانب المصرى لم يقبل إقامة تلك المنشآت على اعتبار أنها فرض من إنجلترا وإملاء شروط، ولكن على اعتبار أن ذلك راجع إلى تحقيق الحكومة المصرية لبرنامجها الذى رسمته قبل المعاهدة فى هذا الصدد[3] .

ورغم هذا فقد أثار بعض المؤرخين والسياسيين النقد حول تلك المسأله كما أشرنا، ورأوا أن فى قبول مصر القيام بتلك المنشآت التزاما من جانبها به وأن هذا الالتزام يعتبر تدخلا فى شئون البلاد الداخلية والاقتصادية وتقضى الرقابة على هذه المنشآت وعلى صيانتها حتى تصبح مطابقة لشروط المعاهدة ... وأن هذا من مظاهر الحماية .. إلخ [4] ، ورأى البعض الآخر أنه لم تكن هناك ضرورة لإقامتها وأنها كان يجب ألا تكون - فى تكاليفها - عبئا على مصر باعتبار أن الدولة المانحة يجب أن تتحمل أعباء اقامة القاعدة العسكرية فى ديارها ، وهذا يبرز الطابع غير المتكافىء للمعاهدة باعتبار أن إقامة القواعد العسكرية على قناة السويس

(1) فى هذه اللحظه لاحظ لامبسون أن النحاس متعب بسبب المرض وأبدى رجاءه فى تأجيل الحديث فى النقط الأخرى إلى فرصة أخرى فقال النحاس باشا «يهمنى أن أقف الآن على جميع التفاصيل لأكون على بينة من الأمر كله ولأستطيع عرضه فى هذه الفترة على زملائى نفس المحضر ص 2 .

(2) اولا : الطرق وهى 1- بين الإسماعيلية والإسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وطنطا وكفر الزيات ودمنهور 2- بين الإسماعيلية والقاهرة 3- بين بور سعيد والإسماعيلية فالسويس 4- مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرات المرة والطريق الممتد من القاهرة إلى السويس ... ثم أوضح النص شروط ومواصفات إقامة هذه الطرق - ولتفاصيل السكك الحديدية راجع الفقرة السادسةمن ملحق المادة 8 .

(3) للتفصيل راجع محمود غنام : المصدر ص 236-241 ، وبرنامج السنوات الخمس لعام 35/ 1936 .

(4) عبد الرحمن الرافعى : بحث عن معاهدة 1936 (الأهرام 6/ 9 / 1936) .

كان لمصلحة بريطانيا لا لمصلحة مصر ، وكانت العدالة تقتضى أن تتحمل بريطانيا جميع النفقات لأنها المستفيدة[1] كما أخذ عليها أن المعاهدة اشترطت بشأن إقامتها مواصفات خاصة[2] .

والواقع أن اقامة هذه الطرق والمنشآت كان من صالح مصر باعتبار أنها المستفيدة منها وفى النهاية فسوف تئول إليها ملكيتها ، ثم إنه من ناحية أخرى نلاحظ أن بريطانيا قد أسهمت فى مصاريف إقامة هذه الطرق كما نص فى ملحق الماده (8) من المعاهدة .

رابعا : البعثه العسكرية البريطانيه :

نلاحظ بادىء ذى بدء أن مسألة البعثة العسكرية لم تتناولها المفاوضات والمحادثات السابقة، اللهم إلا مفاوضات 1930 ، حيث أشار مشروع الوفد الذى قدمه آنذاك إلى تلك المسألة لأول مرة، فذكر أن الحكومة المصريه ستطلب فى مذكرات يتبادلها الطرفان بعثة حربية بريطانية لمدة معينة لتعليم وتدريب الجيش المصرى ... إلخ .

وقد عرضت المسألة على بساط البحث بين الجانبين فى عام 1936 وأثناء المحادثات الخاصة بين النحاس ولامبسون فى جلسة 21 من مارس ، فاستوضح لامبسون عن مركز هذه البعثة وكم يكون عددها ، وكيف يكون تكوينها ...

تناول النحاس المسألة فأشار إلى أنه منصوص عليها فى مشروع 1930 ، وأنه فيما يتعلق بعدد أفراد البعثه فهى مسألة فنية، ثم استدرك النحاس قائلا إن العدد سيكون بطبيعة البحال ما يتفق عليه بين الحكومتين فى المذكرات المتبادلة بينهما ، كما يتفق على نوع الضباط المطلوبين بما يتناسب مع حاجة الجيش المصرى ليصبح جيشا قويا ومدربا على أحسن نظام ..

وأضاف النحاس باشا أنه إذا ظهر بعد الاختيار أن بعض أعضاء هذه البعثة لم يثمر الثمرة المرجوة منه فستعترض الحكومة المصرية فى الوقت المناسب على هذا البعض[3] .

---

(1) بطرس غالى : الاستراتيجية والسياسه الدوليه ص 162 .

(2) كأن تصلح لتحميل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة وغير ذلك من المواصفات المبينة فى مفردات الفقرة السادسة من ملحق المادة الثامنة .

(3) نص المحضر المصرى «مضمون حديث يوم الثلاثاء 31 من مارس 1936 » ، نص المحضر الانجليزى برقم : F.O.No. 707 / 95 Lampson to Eden, March 31.1936 .

ثم انتقل الجانبان فى جلسة تالية (جلسة 6 من يوليو) إلى المذكرة التى قدمها الجانب البريطانى فى هذا الصدد ، فأبدى النحاس بعض الاعتراضات الآتيه عليها :

أولا : طلب حذف العبارة الخاصة بأن الحكومة المصرية لها الحق فى الاحتفاظ بخدمات الضباط البريطانيين - إذ لامعنى لهذه العباره - كما ذكر النحاس - مادام الأمر اختياريا .

ثانيا : كما طلب حذف العبارة الخاصة بأن عدد أعضاء البعثة العسكرية يحدد باتفاق الحكومتين «لأن ذلك أمر طبيعى فيكفى النص على استدعاء بعثة عسكرية بريطانية» .

وعندما ذكر لامبسون أن مصاريف البعثة سوف تتحملها مصر ، وافق النحاس على ذلك فتساءل لامبسون : هل الفريق المصرى مستعد لذكر ذلك فى مذكرة خاصة لا تنشر ؟

فرد النحاس بالإيجاب مشترطا أن يكون ذلك بطريق تبادل المذكرات لا فى مذكرة خاصة ولا تنشر ، وبعد أن وافق لامبسون ذكر أن تدريب القوات المصرية سيكون فى نفس المدارس الحربية التى يتعلم بها الضباط الإنجليز .

وعندئذ طلب النحاس أن يكون للحكومة المصرية الحق فى أن ترسل أفرادا من قواتها الحربية إلى الدول الأجنبيه الأخرى بصفتهم مراقبين (Obseruateur) ، وأن يكون للأفراد الحق فى أن يتلقوا التعليم العسكرى فى مدارس الدول الأخرى على نفقتهم الخاصة[1] .

ثم اتفق الجانبان على وضع الصيغة الآتية لمذكرة موجهة من النحاس باشا إلى المستر إيدن فى 26 من أغسطس1936[2] .

أريد أن أسجل هنا عدة مسائل معينة أخرى تم التفاهم عليها وتتصل بالشئون العسكرية فى معاهدة التحالف التى وقعناها اليوم :

---

(1) نص المحضر المصرى «مضمون حديث يوم 6 يوليو 1936 » ، نص المحضر الانجليزى برقم :
F.O.No. 707 / 171 Lampson to Eden, July 6,1936 .

(2) المذكرة الثالثة من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى سعادة المستر انطونى إيدن ، معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ص 45 .

1- يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

2- نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى بما فيه سلاح الطيران، وتنوى لمصلحة المحالفة التى تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة إليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم فإنها قد اعتزمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأن تقدم البعثة العسكرية التى تطلبها الحكومة المصرية، كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصريه إيفاده من رجال جيشها للتعلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب الملائم .

ونظرا للظروف التى هيأتها هذه المعاهدة سوف لا ترغب الحكومة المصرية بطبيعة الحال فى إيفاد أحد من أفراد قواتها المسلحة ليتلقى دراسته فى أى معهد أو وحدة من معاهد التدريب أو وحداته فى غير المملكة المتحدة ، على أن لا يمنع ذلك الحكومة المصرية من أن توفد إلى أى بلد آخر رجال الجيش الذين لا يتيسر قبولهم فى معاهد المملكة المتحدة ووحداتها .

3- يتعين لصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية أن لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية من برية وجوية ومعداتها عن الطراز الذى تستعمله القوات البريطانية، وتتعهد الحكومة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من بريطانيا ... إلخ .

ونستطيع أن نستخلص من هذه المذكرة عدة حقائق منها :-

1- أن الغرض من البعثة العسكرية وإيفاد المصريين إلى معاهد إنجلترا كان استكمال تدريب الجيش المصرى .

2- وأن الامر كان اختياريا للحكومة المصرية - عندما ترى أن الحاجة ماسة إلى مدربين .

3- أن الغرض من التدريب أو التعليم كان وحدة النظام بين الجيشين المتحالفين حتى يسهل

التفاهم بينهما فى الحرب فى حالة قيامها .

4- أن البعثة مؤقتة وللمدة التى تراها الحكومة المصرية وحدها .

إلا أنه رغم هذه الحقائق فإنه يمكن القول بأنه كان ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار السياسة البريطانية إزاء الجيش المصرى .

وهل كانت هذه البعثة تضمر الخير حقيقة لإصلاح حال الجيش والعمل على إمداده بالتطورات الحربية الحديثة من أنظمة ومخترعات ؟

وعلى أى حال فقد كانت تلك مسئولية الحكومات المصرية آنذاك ومدى يقظتها فى الإشراف الكامل على هذه البعثة ووضع البرامج الكفيلة بأداء مهمتها كما ينبغى، والحيلوله دون تدخلها فى إدارة الجيش ، ولا جدال فى أن هذه المخاوف كانت ماثلة آنذاك فى أذهان المصريين.

الأمر الذى جعل النحاس باشا - فى تحليله لنصوص المعاهدة أمام البرلمان - يحاول أن يلقى الطمأنينة فى النفوس فقال :

«وقد كلفت المعاهدة مساعدتنا ببعثة عسكرية تقدمها بريطانيا العظمى للعمل على تدريب الجبيش المصرى ... وليس لهذه البعثة أن تتدخل فى إدارة الجيش بل تقتصر مهمتها على تنظيمه وتدريبه وتقويته ونحن الذين نختار البعثة ونحدد مهمتها بقدر الحاجة ثم يتناول التدريب فيقول «إن المقصود بالتدريب الصحيح هو أن يدرب الضباط المصريون كما يدرب الضباط البريطانيون سواء بسواء .. إلخ[1] ».

على أن الحوادث التالية ما لبثت أن اثبتت أن تفاءل النحاس باشا لم يكن فى محله .

(1) القانون رقم 80 لسنة 1936 «تحليل مصطفى النحاس للمعاهدة أمام البرلمان .

خامسا : استمرار التحالف

من المسائل التى عنى الجانب البريطانى بتحقيقها فى مفاوضات 1936 مسألة استمرار التحالف بين مصر وبريطانيا ، وهى مسألة ذات شقين ، الشق الأول: وهو الخاص بالتحالف أو المحالفة فقد نصت عليه المادة الرابعة من المعاهدة[1] ، وقد سارع الجانبان بالموافقه على ما جاء بها دون عناء لإقتناع الجانب المصرى بأنه لا غضاضة من النص على «التحالف» بين البلدين، ولاسيما وأن «التحالف» مسألة معترف بها فى جميع المفاوضات السابقة ومنذ لقاء 13 نوفمبر المشهور ، وذلك على النحو الذى سنشير إليه بإيجاز بعد قليل .

أما الشق الثانى: المتعلق باستمرارالتحالف أو دوامه أو أبديته فقد نصت عليه المادة- السادسة عشرة - من المعاهدة[2] وهى المادة التى تناولت موعد إعادة النظر فى مواد المعاهدة بما يلائم الظروف فى المستقبل، ووضعت قيدا يفيد أن إعادة النظر هذه لا يجوز أن تنصب على استمرار المحالفة، ويعنى ذلك أن المعاهدة خلت مما يفيد تحديد مدة المحالفة أو تاريخ معين تنقضى فيه هذه المحالفة شأن معظم المحالفات والمعاهدات .. أى تصبح العلاقة بين مصر وبريطانيا شبيهة بعلاقة الزواج الكاثوليكى كما أطلق عليها أمين عثمان - لانفصام فيها .

إن مجرد النص على استمرار التحالف أو دوامه كان يمثل قيدا ثقيلا ، ولذلك فقد قاوم الجانب المصرى فى مفاوضات 1936 كثيرا وناضل لتعديله، وطالت المناقشات بين الجانبين بصدده مما سنتناوله فى موضعه .

ونحاول الآن أولا أن نستعرض بإيجاز كيفية تناول هذه المسألة فى المحادثات السابقة فيما يتعلق بمبدأ التحالف «فى حد ذاته نلاحظ أن سعد زغلول فى لقائه هو وزميلاه مع ونجت غداة عقد الهدنة أشار إلى التحالف مقررا أن مصر «تحالف» إنجلترا وتفضلها على غيرها وتقدم لها

(1) والنص كالتالى (تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين والغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما) .

(2) «يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات ، بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة وذلك بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .. ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادىء التى تنطوى عليها المواد 4 ، 5 ، 6 ، 7 .... الخ .

عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود .

ثم سرت فكرة «التحالف» بعد ذلك ، ونص عليها ملنر فى مشروعه الأول بقوله :«استبدال الحالات الحاضرة بمعاهدة تحالف دائم بين بريطانيا العظمى ومصر» .

وعندما تقدم الوفد بمشروعه فى 1920 نص فى المادة العاشرة منه على أن «يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحالى محالفة دفاعية» مبينا أغراضها .

وانتهى مشروع ملنر الأخير بالنص على أن «تبرم بموجب هذه المعاهدة محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر» ثم فصل المشروع شروط هذه المحالفة، وكان الواضح فى تلك الشروط قصورها عن بيان المدة التى تدوم فيها هذه المحالفة، ولذلك كان من بين التحفظات التى أبدتها الأمة على مشروع ملنر «تعيين مدة المحالفة بين البلدين» .

أما فى مفاوضات 1921 بين عدلى وكيرزون فقد جاء فى الفقرة الثانية من البند الأول العبارة الآتية «وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيا بين حكومة وملك بريطانيا وشعبه من جانب وبين حكومة مصر وشعبها من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان بالسلام والمودة والتحالف».

ولم يذكر سعد شيئا عن التحالف فى مفاوضاته مع ماكدونالد فى 1924، ولعل ذلك يرجع إلى اشتراطه «وجوب سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية» واقتراحه «جعل مصر تحت حماية عصبة الأمم»[1] .

وفى مفاوضات 1927 بين ثروت وتشمبرلن نص فى المادة الأولى من مشروعيهما على ما يأتى : «يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد إلى ما شاء الله قيام الصداقة والاتفاق الودى وحسن العلاقات بينهما» .

كما تضمنت مقترحات 1929 النص على «قيام المحالفة تثبيتا للصداقة والتفاهم الودى وفى مفاوضات 1930 اقترح مصطفى النحاس فى مشروع الوفد الذى تقدم به النص التالى :

«تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما» .

(1) محمود غنام :المرجع السابق ص 147 البلاغ 7 / 10 / 1924 .

ونلاحظ أن هذا النص ذاته هو الذى ورد فى معاهدة 1936 (المادة الرابعة) ، كما نلاحظ أن النحاس باشا قرر فى أول جلسة لمفاوضات 1930 بأنه «فيما يتعلق بمبدأ المحالفة فإننا نقره ونقبله» .

أما بشأن «استمرار التحالف» فقد ظهر الخلاف واضحا بين الجانبين فى مفاوضات 1930 ودامت حوله مناقشات طويلة انتهت إلى قبول اقتراح النحاس باشا، بأنه يجوز لأحد الطرفين إعادة النظر فى نصوص المعاهدة بعد انقضاء مدة عشرين سنة، وقد حمل النحاس فى هذه المفاوضات حملة شديدة على «أبدية المحالفة» بينما أصر الجانب البريطانى آنذاك على «أن التحالف دائم والتعاون بين الطرفين يجب كذلك أن يكون دائما وذلك لمصلحة الطرفين[1] » .

خلاصة القول إن الجانب البريطانى فى جميع المفاوضات السابقة كان يصرعلى أنه إذا جاز تعديل المعاهدة بعد مدة معينة فلا يجوز مطلقا المساس بمبدأ التحالف ، وبالتالى يمكن القول بأن نجاح الجانب البريطانى فى معاهدة 36 بشأن التحالف واستمراره كان متمشيا مع ما جاء فى المفاوضات السابقة، وبقى الآن أن نستعرض المناقشات التى جرت بصدد هذه المسألة فى مفاوضات 1936 .

عندما عرض الجانب البريطانى وجهة نظره بشأن استمرار المحالفة وقدم صياغة لها، رفض النحاس النص على استمرار التحالف ، وإن كان رفضه قد تناول الشكل أكثر مما تناول الموضوع إذ أوضح أن مسألة «دوام المحالفة» تستنتج من نصوص المعاهدة ، وبالتالى فلا حاجة للنص عليها صراحة ، ثم عرض نصا اعتقد أنه مرض وهو أن يقال «إن كل تغيير فى المعاهدة يجب أن ينص على استمرار المحالفة والتعاون الحربى بين الطرفين المتعاقدين» وبهذه الطريقة- كما ذكر النحاس - تتحقق كل الأغراض .

وعندئذ تساءل لامبسون : لماذا يريد الفريق المصرى أن يسقط من مادة دوام المحالفة (المادة ح) الإشارة إلى المواد 5 ، 6 ، 7 ، 8 ؟

---

(1) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية 1930 ، ص 46 .

أجاب النحاس باشا بأنه إذا صح النص على دوام المبادىء فلن يصح النص على دوام التفصيلات ، والمادة البريطانية نفسها (فى النص الإنجليزى) تنص على أن المبادىء الواردة فى المواد 5، 6، 7 ، 8 هى التى تكون غير قابلة للتغيير، ولذلك نص فى الصيغة التى يقترحها على استمرار المحالفة والتعاون الحربى وحذف الإشارة إلى المواد تمشيا مع الغرض المقصود .

فعاد لامبسون إلى التساؤل : لماذ يراد حذف العبارة الخاصة باستمرار التعاون فى الدفاع عن قناة السويس ؟

فرد النحاس أن النص على استمرار التعاون الحربى يغنى عنها ، ولأن مصر لا تقبل النص على حماية جزء من أرضها حماية دائمة . وعندئذ ذكر لامبسون أنه يعتقد أن حكومته لن تقبل حذف هذا النص لما لقناة السويس، عندها من الأهمية الكبرى ، وهى أهمية معترف بها نى المادة التاسعة ، ورد النحاس بأن النص على هذه الحقيقة فى المادة التاسعة يغنى عن النص على استمرار التعاون فى حماية قناة السويس، خصوصا وقد تحقق الغرض المقصود بالنص على استمرار التعاون الحربى وهو يشمل التعاون فى الدفاع عن القناة ، ويمكن توضيح ذلك - كما ذكر النحاس - للحكومة البريطانية .

لم يقتنع لامبسون معتبرا أن هذا التوضيح لا يكفى لأن المعاهدة ستعرض على البرلمان، ثم سأل هل الفريق المصرى مستعد لإصدار تصريح بهذا المعنى؟ .

وعندئذ اقترح النحاس باشا ترك المسألة للتحرير ، فإذا رأى المستر بيكيت حاجة إلى شىء من ذلك، يمكن الوصول إلى حل يجمع بين الغرض المقصود وبين الاحتفاظ بسيادة مصر وكرامتها .

فذكر لامبسون أنه لا يرى فى النص البريطانى ما يجرح كرامة مصر، وفسر النحاس ذلك بأن السير لامبسون ينظر إلى الأمر بروح تختلف عن الروح التى ينظر بها المصريون إليه .

وافق لامبسون وطلب ترك هذه المسألة للتحرير ، مع ملاحظة احتفاظ الجانب البريطانى

برأيه فيها[1] .

وانتهت لجنة التحرير إلى وضع النص السالف الذكر الذى ورد فى (المادة 16)، والمستقى من روح المشروعات السابقة الرامية إلى استمرار التحالف .

ولقد تعرض هذا النص لكثير من النقد والاتهام ، لا من جانب الحزب الوطنى وحده، بل ومن جانب بعض رجال الوفد كالأستاذ محمود سليمان غنام الذى جاهر برأيه وقبيل مناقشة المعاهدة فى البرلمان والتصديق عليها فكتب يقول: إنه ليس من المصلحة ولا من الجائز أن يكون التحالف مستمرا إلى غير ما نهاية، فإن فى هذا الاستمرار قعودا بمصر عن أن تبلغ الشأو الذى يتمناه لها كل مصرى تجرى فى عروقه دم الوطنية ..

ثم اقترح غنام حلا من اثنين : إما أن تنعقد بين الدولتين بعدئذ محالفات مؤقتة ،وإما أن تتحين مصر الظروف الملائمة للتخلص من هذا التحالف المستمر[2] .

سادسا : الثكنات .

نصت الفقرة الثالثة من ملحقات المادة الثامنة فى المعاهدة، على أن يعد فى الأماكن المحددة لإقامة القوات البريطانية ما تحتاج إليه هذه القوات من الأراضى والثكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء ، على أن تكون هذه الأراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة ، وأن تغرس الأشجار وتنشأ الحدائق وميادين الألعاب، وأن يعد موقع لإقامة مصحة للنقاهة على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

كما نصت الفقرة الرابعة من ملحقات نفس المادة، على أن تتولى الحكومة المصرية القيام بإنشاء تلك المنشآت على نفقتها الخاصة على أن تساهم الحكومة البريطانية بدفع ما يأتى :

أولا : المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة 1914 فى إقامة ثكنات جديدة أنشئت لتحل محل الثكنات بقصر النيل فى القاهرة .

(1) النص المصرى «مضمون حديث 6 يوليو 1936 » النص الإنجليزى تحت رقم :
F.O.No . 707/171 Lampson to Eden, July, 6,1936 .

(2) غنام : نفس المرجع ، ص 150 ، 151 .

ثانيا : تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية[1] ... الخ .

ولقد أثارت مسألة بناء الثكنات والمنشآت التى نصت عليها المعاهدة كثيرا من النقد والتساؤل، باعتبار أن هذه المنشآت لاضرورة لها، وإن كانت لها ضرورة فيجب ألا تكون تكاليفها عبئا على حكومة مصر[2] .

ولكى نقيم هذا النقد يحسن بنا أن نعرض أولا لكيفية معالجة هذه المسألة على مائدة المفاوضات...

سبق أن اشرنا إلى أن الجانب المصرى هو الذى اقترح إقامة هذه المنشآت كالطرق والثكنات، وذلك كحل أريد به إبطال المزاعم البريطانية وتفادى إصرار الجانب البريطانى على وضع قواته فى ثلاثة قواعد عسكرية ، وبعد المناقشات المستفيضة بين الجانبين أصر النحاس على أن تتولى الحكومة المصرية بناء الثكنات طبقا للتصميم الذى يتفق عليه الطرفان .

عارض الجانب البريطانى، وأوضح لامبسون أن الحكمة فى قيام الحكومة البريطانية ببناء الثكنات هو تجنب الخلاف على صلاحيتها .. فاستبعد النحاس باشا أن يقع خلاف، لأن التصميم سيكون باتفاق الطرفين ، ثم طالب النحاس بالنص على أن الحكومة المصرية لا تتحمل من نفقات البناء إلا ما يكمل الثكنات اللازمة لثمانية آلاف جندى[3] .

وقد اختلف الجانبان حول من سيقوم بعملية البناء نفسها بعد الموافقة على التصميمات والمواصفات- وقد عهد الجانبان إلى لجنة التحرير السالفه الذكر بمحاولة الاتفاق على النص الذى يرتضيه الطرفان ، ودار جدل طويل حول تلك المسألة بين أعضاء لجنة التحرير ، ولم يتمكن الأعضاء من الوصول إلى نتيجة فيها، الأمر الذى أدى إلى عقد اجتماع بين مصطفى النحاس

---

(1) نص على أن يدفع أول هذين المبلغين عند انسحاب القوات البريطانية من القاهرة - ويدفع المبلغ الآخر عند انسحاب القوات البريطانية من الإسكندرية، كما نص على أن تتقاضى الحكومة المصرية إيجارا مناسبا نظير استعمال المساكن المعدة لإقامة المستخدمين المدنيين، وأن يتفق على قيمة الإيجار بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

(2) انظر على سبيل المثال - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ 3 ص 15 .

(3) النص المصرى «مضمون حديث 6 يوليه 1936 .

ولامبسون (فى 20 يوليو 1936) لتسوية هذه المسألة[1] ، وفى بداية الاجتماع ذكر النحاس أنه عندما أخبر بالصعوبة التى وقفت عندها مسألة بناء الثكنات أراد أن يقابل السير لامبسون، لأنه يعرف أن الجانب المصرى لا يستطيع أن يتحول عن موقفه فى هذه المسألة إذ هى - كما ذكر النحاس - مسألة مادية، ومادامت مصر ستدفع نفقات البناء فيجب أن تقوم به، ويكون للإنجليز أن يشتركوا فى الرقابة عليه ..

وأوضح النحاس أن هذا هو مضمون الاقتراح الذى أدلى به مكرم باشا أمس إلى المستر بيكيت (فى لجنة التحرير)، فقد اقترح أن تتولى رقابة البناء لجنة مشتركة تؤلف من الطرفين.

وأضاف النحاس باشا أنه مستعد لعرض هذا الاقتراح على إخوانه والدفاع عنه، لأنه مقتنع به، فإذا ما اقتنع السير ما يلز لامبسون به أيضا - وهو ما يرجوه النحاس باشا لأنه لا يرى أى اعتراض جدى عليه - فسيعرضه دولته على زملائه ، وغدا تجتمع الهيئتان لتسجيل الاتفاق.

ذكر لامبسون أنه يحسن أولا أن يعرض التعليمات التى وصلته ليكون النحاس باشا على بينة من الموقف، وأضاف أنه شرح فى برقياته إلى لندن وجهة النظر المصرية بما لا يحتمل مزيدا من الوضوح فجاءه الرد التالى :

«يجب أن تتولى الحكومة البريطانية بناء الثكنات وتدفع الحكومة المصرية مبلغا معينا فى نفقات البناء وتدفع الحكومة البريطانية الباقى، وهذا الحل ضرورى من الناحيتين العملية والسياسية، فأما الأسباب العملية - كما أوضحها لامبسون - فتتلخص فيما يلى :

1- من الصعب على وزارة الأشغال المصرية فهم مطالب وزارة الحربية البريطانية .

2- ستكون الحكومة البريطانية هى التى تتولى صيانة المبانى ، وهناك قاعدة أساسية تقضى بأن يقوم بالبناء من يتولى صيانته .

3- إذا تولت الحكومة المصرية البناء فمعنى ذلك أن وزارة الحربية البريطانية ستكون فى المحل

(1) حضر مع النحاس أمين عثمان والدكتور محمد صلاح الدين بينما رافق لامبسون بيكيت وهويكش .

الثالث بعد الحكومة المصرية والمقاولين الذين يعهد بالعمل إليهم، مما يترتب عليه احتمال وقوع خلافات كثيرة قد تؤدى إلى عواقب سيئة .

4- يجوز أن ترى الحكومة البريطانية أثناء البناء لأسباب فنية إحداث تغييرات فنية ، فإذا كانت هى التى تتولاه سهل الأمر، أما أن كانت الحكومة المصرية هى التى تتولاه فإن ذلك يؤدى إلى شكواها من زيادة النفقات وامتداد الوقت، وهذان السببان الأخيران - كما أشار لامبسون - يتصلان بالناحية السياسة التى تتلخص فيما يلى :

«إذا قامت الحكومة المصرية بالبناء فإن المجال يتسع لأن تتهم الإنجليز بتعمد التأخير أكثر مما لو كانت الحكومة البريطانية هى التى تقوم به «والحكومة البريطانية تخولك (أى السير مايلزم لامبسون) أن تقول للحكومة المصرية بصريح العبارة إننا فى موافقتنا على إخلاء القاهرة إنما نجيب رغبة الشعب المصرى ، فليس عندها فى هذا الشأن أى فكرة سيئة كما يحسب البعض، وهى بصفتها حليفة لمصر تنتظر أن يقدم المصريون لها كل التسهيلات فى مسألة بناء الثكنات».

فإذا كانت هذه الأدلة كلها لا تكفى لإقناع الفريق المصرى، فإن الحكومة البريطانية مستعدة لعرض شروط مالية تخفض العبء إلى حد كبير عن الميزانية المصرية دون إضرار بدافع الضرائب البريطانى، وهى تقترح فى هذا الشأن أن تقدم الحكومة المصرية الأرض اللازمة للبناء وتدفع ستة ملايين من الجنيهات على خمسة أو ستة أقساط سنوية، وفى نظير ذلك تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها مسئولية البناء وتخلى مدينة القاهرة فى أسرع وقت ممكن، ذلك فضلا عن تسهيلات مالية أخرى سيرد ذكرها فيما بعد .

أما تقدير مبلغ الستة ملايين من الجنيهات فأساسه أن مصاريف الانتقال إلى منطقة القناة تقدر بما لا يقل عن عشرة ملايين من الجنيهات تتحمل الحكومة البريطانية منها 40% وتدفع الحكومة المصرية الباقى وقدره 60% بحيث لا يقل ما تدفعه عن ستة ملايين . وقد روعى فى هذا الحساب - كما أوضح لامبسون - مادفعته الحكومة المصرية فى بناء ثكنات قصر النيل .

ويجب أن يلاحظ أن القوات البريطانية سوف لا تنتقل من مدينة إلى أخرى ولكن سوف

تنتقل إلى جهة صحراوية، يتعين إنشاء كل شيء فيها من جديد كعمليات الماء والمجارى .. الخ.

إن هذا القرار (أى قرار الحكومة البريطانية فى مسألة بناء الثكنات) يؤدى - كما زعم لامبسون - إلى تجنب كل خلاف وانتهاء الإشكال بمجرد التوقيع على المعاهدة .

ومن جهة أخرى فإن الحكومة البريطانية مستعدة إذا قبل المصريون هذا القرار أن تتنازل عن اشتراط إنشاء طريق القاهرة الإسكندرية (مارا فى الصحراء) وطريق القاهرة السويس، وأن توافق على تأجيل تكميل طريق الإسكندرية مرسى مطروح، وتخفض طلباتها الخاصة بمواصفات الطرق على العموم .

وانتهى السير ما يلز لامبسون من تلاوة رد حكومته ، ثم أضاف أن هذه تعليمات حكومته لم يكن له أن يتلوها ، ولكنه تلاها ليكوّن النحاس باشا لنفسه فكرة صحيحة عن موقف الحكومة البريطانية ، وفى رأيه - رأى لامبسون - أن العرض الذى عرضته حكومته «عرض سخى جدا» إذ يترتب عليه - كما زعم لامبسون - أن تقتصد مصر مبلغا كبيرا فى نفقات البناء ونفقات الطرق وأن تخلى القوات البريطانية مدينة القاهرة قبل إنشاء ثلاثة من الطرق التى كان يجب إنشاؤها .

ولاحظ لامبسون أنهم سيخلون ثكنات قصر النيل والعباسية وهليوبوليس ويسلمونها لمصر وقيمة هذه الثكنات تساوى المبلغ الذى تدفعه مصر فى نفقات البناء - والنتيجة أن مصر بمقتضى هذا العرض تتحمل نفقات تقل كثيرا عن النفقات التى كانت مستعدة لتحملها .

ورد النحاس باشا بأن المسألة مسألة مبدأ وسيادة وكرامة .

وعندما زعم لامبسون أن هذا العرض ليس فيه ما يمس سيادة مصر ، تساءل النحاس : كيف ذلك «مع أنه يراد قيام حكومة أجنبيه ببناء ثكنات فى أرض مصر وأن يقتصر دور مصر على الاشتراك فى دفع النفقات ؟

وأضاف أن الفريق المصرى إذا قبل ذلك أثار الرأى العام ضده .

ثم أوضح أنه يعمل جهده لتسهيل سبيل الاتفاق ، وأنه قد سبق أن تساهل فى أمور كثيرة تجنبا للإخفاق ولكن يجب أن يقتنع أولا بما يتساهل فيه - كما أوضح أن أمامه صعوبات كثيرة فى إقناع الرأى العام وإقناع البرلمان، ولو أنه قبل ما يعرضه الإنجليز لفقد سمعته الوطنية. ومن جهة أخرى فإن الاقتراح الذى اقترحه هو - أى النحاس - يحقق جميع الأغراض لأنه يقضى بأن يشترك الإنجليز فى وضع التصميمات للبناء وفى مراقبته، ويمكن أن ينص أيضا - كما اقترح النحاس - على أن يكون للحكومة البريطانية أثناء البناء أن تطلب إدخال بعض التعديلات عليه .

«ولاخوف من قيام أى خلاف فى المستقبل لأن مصر حريصة على سرعة جلاء القوات البريطانية عن القاهرة، فمن مصلحتها أن تعمل على تجنب الخلاف»، وزاد النحاس فقال إن هناك ناحية عملية يجب مراعاتها ، فقد قدرت تكاليف البناء بعشرة ملايين من الجنيهات، وهو يعتقد إمكان تخفيض هذا المبلغ تخفيضا كبيرا لقلة أجور العمال واعتدال تقديرات المقاولين فى مصر ، وذكر أنه سبق أن سأل عثمان محرم باشا فى سنة 1930 عن تكاليف بناء الثكنات فقدرها بمليونين من الجنيهات، ثم سأله هذه المرة فقدرها بثلاثة ملايين بسبب زيادة العدد المطلوبة .

ووجه النحاس النظر إلى عظم الفرق بين هذا التقدير وبين التقدير الذى جاء فى اقتراح الحكومة البريطانية، وأضاف أن هناك مسألة اجتماعية يجب مراعاتها وهى مسألة العاطلين من الشبان المصريين، وأن ما أشارت الحكومة البريطانية إليه من أنها هى التى ستتولى صيانة البناء لا ينهض سببا لقيامها بالبناء نفسه، إذ لا يصعب عليها صيانة البناء الذى تقيمه مصر خصوصا وأنها ستشترك فى وضع التصميم ومراقبة التنفيذ .

وأبدى النحاس باشا سروره لما صرح به لامبسون من أن الحكومة البريطانية لن تتوانى فى إخلاء القاهرة ، ولكنه لاحظ أنه ليس هناك على كل حال مدة محددة لهذا الإخلاء .

وذكر أن تعليق التسهيلات الخاصة بالطرق على قبول عرض الحكومة البريطانية فى موضوع البناء للثكنات هو أمر لا يفهمه، لأن الطرفين يتحادثان بنية صادقة ، فيجب ألا تكون المسألة مسألة مساومة، بل مسألة منطق وإقناع .

ثم تساءل إذا كان الإنجليز يعتقدون أن الطرق كما يقبلونها الآن تفى بالأغراض الحربية فلماذا يعلقون هذا القبول على أمر آخر لا علاقة له بها ؟ ثم أشار إلى أن هناك التحفظ العام الذى أبداه كل فريق منذ بدء المحادثات، وهو أن ما يتفق عليه لا يصبح نهائيا إلا بعد تمام الاتفاق على جميع النقط .

وأخيرا لخص النحاس الموقف فى أنه لا يستطيع أن يقبل هذا العرض الذى تقتصر مهمة مصر فيه على الاشتراك فى دفع النفقات كما يقدرها الإنجليز، ولكنه فى نفس الوقت قد اقترح حلا وافيا بجميع الأغراض ويأمل أن يقبل هذا الحل لمصلحة البلدين ومصلحة المعاهدة .

وعندئذ ذكر لامبسون أنه لم يكن أحب إليه من إجابة النحاس باشا إلى ما يطلبه، ولكن تعليمات حكومته لا تسمح بقبول حل آخر .

وأضاف أنه ليس محاسبا، ولكنه يعتقد أن ما عرضه فيه وفر كبير لمصر وأن ما يخشاه الفريق المصرى من تأخير البناء لا محل له ، إذ سيكون لمصر مراقبون يبلغون عن كل تأخير مقصود .

ثم زاد بأن هناك فكرة جديدة برزت من خلال رد النحاس باشا، وهى أن تتولى الحكومة البريطانية البناء وتدفع نفقاته ، عندما تجلوا القوات البريطانية عن مصر وتسلم الثكنات إلى الحكومة المصرية تدفع الحكومة المصرية قيمة هذه الثكنات مقدرة وقت التسليم .

فأبدى النحاس باشا أنه يقبل هذا الحل لأن له مبرراته ، فالحكومة البريطانية تتولى البناء لأنها تدفع نفقاته ولأن الثكنات تعد لسكنى جيشها، ثم تدفع الحكومة المصرية قيمة هذه الثكنات عندما تستولى عليها .

وعندئذ استدرك لامبسون بأنه ليس متأكدا من أن الحكومة البريطانية تقبل هذا الحل .

فطلب النحاس باشا عرضه عليها ، على الخصوص عرض الاقتراح الآخر الذى اقترحه وهو يتلخص فيما يأتى :-

1- توضع تصميمات البناء بالاشتراك بين الطرفين .

2- تتولى الحكومة المصرية البناء .

3- تباشر لجنة من الطرفين مراقبة التنفيذ .

4- تكون التصميمات خاضعة للتعديلات التى تقتضيها الضرورة الحربية ويتفق عليها الطرفان[1] .

انتهت المناقشات إلى النص على أن تتولى الحكومة المصرية البناء ، بناء على التصميمات والمواصفات التى تقدمها الحكومة البريطانية ، واشترط أن تكون المواصفات معقولة ولا تتجاوز مدى التزامات الحكومة المصرية الواردة فى الفقرة الرابعة السالفة الذكر ، وأن يعهد بالإشراف على مدة التنفيذ إلى لجنة يمثل فيها الطرفان، هذا بالإضافة إلى لجنة أخرى مشتركة للفصل فيما قد يقع بينهما من خلاف .

وقد أثارت هذه المسألة نقد البعض كما أشرنا ، ولعل التبرير قد ساقة مصطفى النحاس نفسه، إذ اشار إلى أن «الحكمة فى تولى الحكومة المصرية البناء هى لأن المبانى تقام فى أرضها ، ولأن الثكنات تؤول آخر الأمر لمصر ، والعمل يخلق حركة كبيرة يستفيد منها المقاولون والمتعهدون والعمال المصريون ، كما أن المواد الأولية تكون مصرية .

ثم أنه يلاحظ أن الجيش البريطانى سيسلم الثكنات التى يشغلها «الآن» فى القاهرة وغيرها لمصر .

هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية - كما ذكر النحاس - ستساهم فى نفقات البناء بمبلغين :

1- ربع تكاليف الثكنات ، وذلك فى نظير ما يبنى منها للعدد الزائد من الجنود على مشروع 1930 .

2- المبلغ الذى أنفقته الحكومة المصرية قبل سنة 1914 فى إقامة ثكنات جديدة لتحل محل ثكنات قصر النيل[2] .

(1) نفس المحضر ص 10 (توجد صورتان من هذا المحضر ، صورة أصلية وأخرى معدلة أكثر وضوحا) .

(2) قانون رقم 80 من بيان النحاس أمام البرلمان ..

وكانت مسألة الثكنات آخر المسائل العسكرية التى تناولتها المناقشات بين الجانبين فى المرحلة الأولى ، إنتقلت بعدها المحادثات إلى المرحلة الثانية، والتى تتعلق بالمسألة السودانية مجال الدراسة التالية ...

***

الفصل السادس

المحادثات بشأن السودان

السودان فى المفاوضات
من 1920 - 1930 .
السودان فى مفاوضات
النحاس - هندرسون 1930 .
السودان فى مفاوضات 1936

كانت مسألة السودان هى المرحلة الثانية التى تناولتها المحادثات بين الجانبين المصرى والبريطانى فى عام 1936 .

ولعله من المفيد أن نلقى أولا نظرة عامة إلى نشوء هذه المسألة ثم كيفية معالجتها فى المفاوضات السابقة ، لتبين مدى التقدم- أو التقهقر - الذى حدث فى المفاوضات التى نحن بصددها إزاء المسألة السودانية .

فى أعقاب احتلال إنجلترا لمصر أكرهتها (فى 1884) على إخلاء السودان ، كما أكرهتها على توقيع اتفاقية السودان فى عام 1899[1] ، التى اتخذت منها إنجلترا ذريعة إلى الاستقلال بحكم السودان ، منتحلة لنفسها حق الفتح والاشتراك فى استعادة السودان وأن أم هذه الاتفاقية إقامة الحكم الثنائى فى السودان ، لكن الواضح فى الأمر أن بريطانيا استأثرت بالنفوذ وأصبح الحكم البريطانى هو السائد ويتولاه الحاكم العام الذى يتم تعيينه بناء على طلب الحكومة البريطانية ولا يفصل من منصبه إلا برضائها .. وكان هذا من شأنه أن يؤدى إلى سخط مصر وتبلور مسألة الوحدة بين شطرى وادى النيل التى عبرت عنها الحركة الوطنية، ومن ثم أصبح تسوية المسألة السودانية عنصرا هاما فى المفاوضات المصرية البريطانية منذ عام 1920 .

وفى المحادثات التى جرت بين ملنر والوفد المصرى فى 1920 نلاحظ أن السودان أُغفِل تماما فلم يرد ذكر له بين نصوص المشروعين اللذين تقدم بهما ملنر ، وكانت حجته فى ذلك اختلاف الظروف فى البلدين .. مصر والسودان - وأن موضوع السودان «خارج بالكلية عن

---

(1) عقدت فى 19 يناير 1899 وكانت نصوصها تقضى بأن السلطة العسكرية والمدنية فى السودان تفوض إلى الحاكم العام الذى يكون تعيينه بناء على طلب الحكومة البريطانية، ولا يفصل من منصبه إلا برضائها وهو المسئول أمامها وحدها ويتولى السلطة التشريعية ويضع ما يشاء من اللوائح والقوانين والنظم بمنشورات تصدر منه، والقوانين والقرارات التى تصدر من الحكومة المصرية لا تسرى على السودان إلا ما يصدر بإجرائه منها منشور من الحاكم العام (المواد 3 ، 4 ، 5) وقد عقدت اتفاقية أخرى فى 10 يوليو 1899 وهى ثانوية صدرت معدلة للمادة الثامنة من الاتفاقية الأولى ... راجع قانون رقم 80 لسنة 1936 وقد عقدت اتفاقية 1899 بين لورد كرومر ممثلا لإنجلترا وبين بطرس غالى ممثلا لمصر ... راجع ايضا : محمد عبد الله حسين «السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية ص 92 وما بعدها .

دائرة الاتفاق المقصود لمصر «وفسر ملنر حجته» بأن البلدين تختلفان اختلافا عظيما فى أحوالهما ، ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر.. «وقد ورد هذا فى خطاب أرسله ملنر إلى عدلى يكن باشا فى 18 أغسطس 1920 ، وقد استطرد فيه فأوضح أن السودان تقدم تقدما عظيما تحت إدارته القائمة على أساس اتفاقية 1899 ، وأنه يجب والحالة هذه أن لا يسمح لأى تغيير فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنه .. وبعد أن أشار ملنر إلى مصلحة مصر الحيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها مارا فى السودان، ذكر أنهم عازمون على تقديم اقتراحات من شأنها أن تزيل قلق مصر من هذه الناحية[1] .

ويبدو أن وجهة النظر المصرية آثرت تأجيل مسألة السودان إلى مفاوضات تالية ريثما يتم الاتفاق بين مصر وإنجلترا على إنهاء الإحتلال، إذ لوحظ أن مشروع الوفد المصرى الذى قدمه آنذاك ردا على مشروع ملنر قد تضمن فى المادة الثالثة عشرة منه نصا بأن «تكون مسألة السودان موضوع اتفاق خاص» .

ولا جدال فى أن هذا الاتجاه كان حكيما فى تقديرنا ، وقد قام على أساس نظرية سياسية نادى بها سعد زغلول باشا آنذاك وكانت تتلخص فى أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد الانتهاء من موضوع مصر، وكان سعد يبرر نظريته بأن مصر تستطيع - وهى قوية وبعد أن تستقر أمورها - الحصول على حقوقها كاملة فى السودان ، وأنه إذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص فلا يكون فى ذلك ثمة تنازل من مصر عن أى حق لها فيه[2] .

والواقع أن الأيام والمفاوضات التالية قد أثبتت أن هذه النظرية كانت تنم عن حكمة سياسية وسعة أفق، ومما يلاحظ فى هذا الصدد أن حكومة الثورة (1952) أخذت بهذا المبدأ ، وهو مبدأ الفصل بين مسألتى مصر والسودان، وإن كانت قد بدأت بمسألة السودان فسوتها فى اتفاقية 1953 ، ثم سوت مسألة القاعدة العسكرية فى مصر فى اتفاقية 1954، ولعل الأخذ بنظرية

(1) قانون رقم 80 لسنة 1936 .. ص 289 وما بعدها .

(2) محمود غنام : المراجع السابق ص 308 .

لفصل كان هو السبب فى نجاح المفاوضات فى عامى 1953 ، 1954، بينما تحطمت جميع المفاوضات السابقة لارتباط المسألتين (مصر والسودان) .

ثم نعود إلى نظرية الزعيم سعد زغلول لتقول: إن أعضاء الوفد المصرى وافقوا عليها بالإجماع وقدموا على أساسها المشروع السالف الذكر ، إلا أن المحادثات فشلت فى عام 1920 وتطورت الأحداث، وتألفت الحكومة برئاسة عدلى يكن لتبدأ مرحلة جديدة من المحادثات فى عام 1921. قدم فيها اللورد كيرزون مشروعا بريطانيا نص فى المادة السابعة منه على ما يأتى:-

«حيث أن رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مؤونتها من المياه، تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين وتكون كل القوات فى السودان تحت أمر الحاكم العام . وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل، وقد تقرر من أجل ذلك أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده فى جنوب وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر وآخر السودان وثالث أوغندا[1] ».

وهكذا نلاحظ أن الحكومة الإنجليزية حصرت المسألة السودانية فى النقطتين التاليتين :

1- بقاء نظام الحكم الثنائى ، ويكون الهدف منه العمل على ترقية السودان .

2- حصر حقوق مصر فى السودان فى نصيبها من مياه النيل ، ويضمن مشروع المعاهدة هذا النصيب فى مقابل استمرار مصر فى دفع نصيبها المالى فى إدارة السودان .

وقد عملت بريطانيا بعد ذلك – ولعدة سنوات – على الاحتفاظ بهاتين النقطتين كمبدأ عام للسياسة البريطانية فى السودان ، وكان رفض مصر التسليم بهما من أهم أسباب فشل المفاوضات المصرية البريطانية .

وفشلت أيضا محادثات عدلى – كيرزون لتنشأ فى مصر حالة جديدة تؤدى إلى إصدار

(1) رئاسة مجلس الوزراء : السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953 ص 7-9 .

بريطانيا للتصريح المشهور فى 28 فبراير 1922 ، والذى احتفظت فيه بريطانيا من بين ما احتفظت به بمسألة السودان لمفاوضات تالية .

وفى عام 1924 ومع بداية مرحلة جديدة يمسك فيها سعد زغلول بمقاليد الحكم، ويفاوض ماكدونالد رئيس حكومة بريطانيا آنذاك، وهى تلك المفاوضات التى لم تنل الاهتمام الكافى ولم يمط اللثام عن تفاصيلها بعد .

ولقد تناولت الوثائق البريطانية المتاحة وضع السودان فى تلك المفاوضات، وأوضحت ثمة حقيقة مؤداها أنه كان هناك مشروع معاهدة أعده الجانب البريطانى ، وأن هذا المشروع تضمن تسع مواد حظيت السودان منه بالمادتين الأخيرتين (المادتان 8 ، 9)، وكان نص الماده الثامنة كما يلى :-

«يتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما سوف يرعيان مصالح سكان السودان ويشجعان استقلاله باستمرار العهد القائم بمقتضى اتفاقية 1899 على أن يعاد النظر فى ذلك بعد 25 عاما من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ ...».

أما نص المادة التاسعة فقد كان على الوجه التالى :

«يتفق الطرفان المتعاقدان على أن الدفاع عن السودان سوف يوكل إلى قوة دفاع تحت قيادة الحاكم العام، يلحق بها أورطة مصرية بالاضافة إلى بطاريتى مدفعية إحداهما مصرية والثانية بريطانية ، كما أنهما يتفقان على دعوة مجلس عصبة الأمم ليقرر :

1- طريقة تأمين المصالح المصرية فى مياه النيل .

2- المبالغ التى يدين بها السودان لمصر ، والطريقة التى يتم بها استرداد هذا الدين مع مراعاة المزايا التى تكسبها مصر من الاطمئنان إلى أمنها بمنع احتمالات الغزو بالإضافة إلى تأمين مصالحها فى مياه النيل[1] ..» .

ويتضح من محاضر الجلسات التى عقدت بين سعد ومدونالد أن مشروع المعاهدة المشار إليه لم تتح له الفرصة ليعرض على بساط البحث، وكان من الواضح أن هذا المشروع يؤكد تشبث بريطانيا بمبدئها الذى أفصحت عنه فى مفاوضات عدلى - كيرزون 1921 .

(1) دكتور يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص 27-28 .

وقد أوضح ماكدونالد وجهة النظر البريطانية، فأكد أن بلاده مصرة على أن «يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان يقع على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى التى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض، لأنها منذ ذهبت إلى هناك أخذت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد فيه، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام، وتعد مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى ولا يمكن أن تترك السودان إلا عندما تتم عملها ..

وقد عقب سعد زغلول على ما جاء بتصريحات مكدونالد فذكر «أن مصر تعتبر السودان جزءا لا ينفصل عنها، أما ما قاله مستر مكدونالد عن وكالة إنجلترا عن أهالى السودان فهو مناقض لحقوق مصر المقررة، تلك الحقوق التى يعترف بها العالم بأجمعه[1] .

والواقع أن ماذكره ماكدونالد فى عام 1924 ظل موقفا ثابتا لحكومة بريطانيا لا تحيد عنه طوال مراحل المفاوضات التالية وحتى مفاوضات 1936 كما سنرى .

حقيقة أن بريطانيا لم تغفل قط الاعتراف بالمصالح المادية لمصر فى السودان وبأن هذه المصالح يجب أن تصان ، وأهمها ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل ، لكنها سوف تبقى دائما تزعم بمسئوليتها عن حفظ الأمن فى السودان والعمل على رخاء أهله، وفقا للتعهدات الأدبية بذلك .

وأخفقت مفاوضات 1924 لتعقبها حادثة اغتيال السيرلى ستاك السردار، وحاكم عام السودان ، هذه الحادثة التى اتخذت منها بريطانيا ذريعة لتنفيذ سياستها إزاء السودان، وهى السياسة التى كان قد وضع أسسها بالاستئثار بالحكم فيه ، بينما تستمر مصر فى دفع جانب من نفقات هذا الحكم، وهو الأمر الذى توضحه مجموعة المذكرات والأوامر التى صدرت فى أعقاب الحادثه[2] .

وهكذا بخروج مصر من السودان أصبحت المسألة السودانية أكثر تعقيدا فقد أصبح من

---

(1) حديث لسعد مع مراسل جريدة الديلى هيرالد فى اكتوبر 1924 انظرا محمود غنام المرجع السابق ص 312.

(2) دكتور يونان رزق : نفس المرجع ص 30 .

واجب المفاوض المصرى ليس فقط زحزحة الإنجليز من السودان ، بل قبل كل شىء عودة مصر إلى السودان .

ونستطيع أن نلاحظ ذلك فى المفاوضات التى تمت فى عام 1927 بين ثروت وتشمبرلن، فقد قدم الأول مشروعا نص فى المادة الحادية عشرة فيه على أن «الحل الذى يتفق وحده مع مركز بريطانيا العظمى فى نفوذها ومع كرامة مصر وحقوقها، هو أن تعود الحالة فى السودان إلى مجراها السابق فى سنة 1924 ريثما تسوى المسألة نهائيا ..» ولم يغفل ثروت فى مشروعه مسألة تحديد نصيب مصر فى مياه النيل ... الخ[1] .

أما المشروع البريطانى فقد نص على أن «تعترف الحكومتان المتعاقدتان بأن أوفى ضمان لصيانة مصالحهما المشتركة، ولاسيما مصالح مصر فى مجارى النيل العليا هو استمرار سيادتهما المشتركة فى السودان ...» وبعد أن يتناول النص كيفية تحديد نصيب مصر فى مياه النيل يذكر النص أن جلالة ملك مصر يستمر - نظرا لاهتمامه بحفظ السلام فى ربوع السودان وعلى حدود مصر الجنوبية - فى دفع حصته الحالية فى نفقات الإدارة فى السودان إلى أن تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن الحال يدعو إلى إعادة النظر فى هذا الترتيب.. (المادة 13) .

وبمقارنة المادتين نستطيع أن ندرك الاختلاف الجوهرى بينهما ، فبينما يتحدث المشروع المصرى عن عودة الحالة التى كانت قائمة قبل عام 1924 يغفل المشروع البريطانى هذا تماما ويتحدث عن عودة «السيادة المشتركة» فى السودان، بمعنى أن بريطانيا قد انتحلت لنفسها ادعاء طالما أنكره الجانب المصرى .

وكان لهذا الاختلاف أثره حيث يتفق الطرفان على حذف المادة الخاصة بالسودان من مشروع المعاهدة ، ولذلك نلاحظ أن المشروع البريطانى النهائى جاء خلوا هو وملحقاته من الإشارة إلى السودان ، وكان على المسألة السودانية أن تنتظر للجولة التالية وهى جولة المفاوضات بين محمد محمود وهندرسون فى عام 1929 .

(1) السودان من 13 فبراير «الوثيقة رقم 3 من مفاوضات ثروت تشمبرلن 1927 ص 40 .

فى تلك المفاوضات قدمت الحكومة البريطانية مقترحات جديدة تناولت السودان فى المادة الثالثة عشره وأشارت لأول مرة إلى اتفاقيتى 1899 فنصت على ما يأتى :

(مع الاحتفاظ بحرية إبرام إتفاقيات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقيات 1988 ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقية المذكورة .

وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيات المشار إليها) .

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المادة نفسها وبنص عبارتها تقريبا، سوف تبقى أساسا تقام عليه المحادثات فى العام التالى (1930) وفى مفاوضات 1936 كما سنرى .

ثم نأتى إلى مفاوضات 1930 التى جرت بين حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا ووزير خارجية بريطانيا مستر هندرسون ، وهى تلك المفاوضات التى سارت شوطا كبيرا وكادت أن تنتهى إلى الاتفاق، لولا أن وقفت مسألة السودان - رغم محاولات تذليلها تماما بين الجانبين المتفاوضين كما سنرى - وقفت حجر عثرة فى سبيل هذا الاتفاق مما أدى إلى فشل المفاوضات ولأن مفاوضات 1930 تعتبر الركيزة أو الأساس لمفاوضات 1936 فينبغى أن نتناولها بشىء من التفصيل .

فى بداية المفاوضات وفى الجلسة الأولى (31 من مارس 1930) أعلن مصطفى النحاس المبادىء التى يمكن أن تقوم عليها تسوية ما بين البلدين ، وقرر بالنسبة للسودان المبدأ الآتى:

إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة نقبل أن تكون الإدارة فى السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعليا[1] .

وعندما عبر المستر هندرسون عن رأية فى المبادىء قائلا «إن الكثير يتوقف على الصيغ التى ستوضع فيها»: وضع النحاس لمسألة السودان الصيغة الآتية :

«إلى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ، ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا المادة 13[2] .

(1) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة 1930 ص 22 .
(2) محموعة محاضر المفاوضات الرسمية سنة 1930 ص 28 .

واعترض هندرسون على تلك الصيغة بحجة أنها ستثير صعوبات جمة، فدافع النحاس باشا عن وجهة نظره فشرح أن تلك الصيغة لا تختلف فى روحها عن الصيغة التى وضعها المستر هندرسون نفسه فى مقترحاته ، ونصها «مع الاحتفاظ بحرية إبرام إتفاقيات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقيات 1899 يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ عن الاتفاقات المذكورة، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقات المشار إليها» - لا تختلف عنها لأن مصر - كما ذكر النحاس باشا - لا تطلب فى الوقت الحاضر إلا الاشتراك الفعلى فى الإدارة ، وهو ما تعترف به المقترحات البريطانية نفسها ، فقد أشير فيها إلى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى 1899 ، وهما صريحتان فى أن الإدارة التى كانت تنفرد فيها مصر فى السودان قد أُعطى شطر منها إلى إنجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

وهكذا نرى صحة ماذهبنا إليه من أن المفاوض المصرى فى سبيل عودة مصر إلى السودان مشاركة فى إدارته مع إنجلترا، بدأ يسلم باتفاقيتى 1899 وبأن الحكم فى السودان يكون مستمدا من هاتين الاتفاقيتين ، وإن كان هذا المفاوض قد حاول عدم النص عليهما صراحة فى المعاهدة حتى لا يثير غضب الشعب المصرى . ولقد طالت المناقشات فى هذا الصدد[1] وتبودلت النصوص والمذكرات على نحو مطول، وأخيرا وإزاء إصرار الجانب البريطانى على النص صراحة على اتفاقيتى 1899 قبل الجانب المصرى ذلك، واتفق الجانبان فى النهاية على النص الآتى :

«مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى 1899 قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين ، وكإحدى نتائج اتفاقيتى 1899 يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما

(1) لمزيد من التفصيل انظر : غربال : نفس المرجع ص 232-239 ، د. يونان رزق : نفس المرجع ص 53 وما بعدها ، راجع ايضا : محمود غنام : نفس المرجع 315-320 .

- وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا - إذا طلب أحدهما ذلك - فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية .

وبعد أن تبادل الجانبان التهانى على هذا التوفيق، واتفقا على موعد التوقيع على المعاهدة فوجىء الجانب المصرى بأن المستر هندرسون يخبره بأن مجلس الوزراء البريطانى قرر عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قبله الفريقان ، وأن معارضة المجلس تنصب بصفة خاصة على الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة(1) .

ثم عرض المستر هندرسون صيغة أخرى للمادة ، فإذا ما وافق عليها الجانب المصرى عاد ليعرضها على مجلس الوزراء ، ونصها كالتالى :

«اتفقت الحكومتان على أن تدخلا - إذا طلبت إحداهما ذلك - فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم عن تطبيق اتفاقيتى 1899 أو لأى مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت منها صعوبة ما » .

ولكن الجانب المصرى اقترح أن تستبدل بالعبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة العبارة التالية: «وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتى 1899 أو أية مادة من مواد المعاهدة»، فوعد المستر هندرسون بعرض ذلك ، ثم دارت مناقشات حول مسائل الهجرة والتجارة والملكية ، وعرض الجانب البريطانى بشأنها صيغة اعترض عليها الجانب المصرى مقترحا صيغة أخرى لم يقبلها الجانب البريطانى .

وأصبح واضحا أن الجانب الإنجليزى ليس مستعدا لإبرام المعاهدة فبعد أن طال الأخذ والرد أبلغ المستر هندرسون النحاس باشا بأن الجانب البريطانى يرى ألايستمر فى مناقشة الصيغ والتفصيلات، وأنه يحدد موقفه فى مسألة السودان بما يأتى :

1- يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء البريطانى دون تعديل .

2- يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف إلى

(1) وهى «وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا - إذا طلب أحدهما ذلك - فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان .

3- يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى .

وأصر الجانب البريطانى على موقفه، فأعلن المستر هندرسون الجانب المصرى بأن مجلس الوزراء البريطانى قد قرر بإجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات إلا إذا قبل الجانب المصرى أن يكون حل مسألة السودان على الأسس التى أبلغها للنحاس باشا[1] .

وعندئذ سأله النحاس باشا عن رأيهم فى النص الخاص بالمناقشات فى تطبيق اتفاقيتى 1899 فى بحر سنة من تاريخ نفاذ هذه المعاهدة ، فقال هندرسون إن هذا النص غير مقبول . فرجع النحاس باشا إلى زملائه وأفضى إليهم بما قاله المستر هندرسون ، فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يأتى :-

1- يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتى 1899.

2- لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان .

3- لا يقبل الوفد تقيد حق الهجرة والمالية والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق البريطانى .

وهكذا أصبح واضحا أن الهوة تتسع بين الفريقين بعد أن كادا يصلان إلى اتفاق، وأصر كل منهما على موقفه فأعلن قطع المفاوضات بعد أن سار فيها الطرفان شوطا كبيرا واتفقا فى خلالها على معظم أوجه الخلاف .

ولاجدال فى أن هذه النتيجة تبعث على الحيرة والتساؤل ، فقد انقطعت المفاوضات بعد أن وصل الفريقان إلى صيغة الحل لمسألة السودان، وضعها هندرسون نفسه ووافق عليها أعضاء الفريق البريطانى ومنهم ثلاثة وزراء[2] ، وبعد أن ذهب الفريق المصرى فى سبيل الإتفاق إلى

(1) كان ذلك فى جلسة 8 مايو وكان هندرسون قد طلب رأى النحاس باشا فى الأسس التى أبلغها له فى نفس الجلسة (7 مايو) فاعتذر النحاس لفرط تعبه .

(2) هم اللورد باسفيلد (وزير المستعمرات) والمستر توم شو (وزير الحربية) واللورد تومسون (وزير القوات الجوية) .

حد عدم التمسك بالاشتراك الفعلى فى الإدارة، وإلى حد الاعتراف باتفاقيتى 1899 على وجه أنكرته الحركة الوطنية المصرية إنكارا تاما طوال تاريخها.

ولذلك يحق لنا أن نتساءل : هل سلكت الوزارة البريطانية هذا المسلك، لأنها لم تكن تهتم حقيقة بتسوية المسألة المصرية تسوية نهائية بعد أن حصلت على إقرار الوفد المصرى لأول مرة فى تاريخه للقواعد التى وضعتها الحكومة للاتفاق مع مصر ، والتى لم تحد عنها - ولن تحيد عنها - إلا فى الصيغ والتفصيلات ؟

أو كانت تلك الوزارة حينما قطعت المفاوضات على هذا النحو تحت ضغط حقيقى من أصحاب المصالح البريطانيين فى السودان ؟

الثابت على كل حال - كما يذكر الأستاذ المؤرخ شفيق غربال - أن الحكومة البريطانية فى سبيل إقصاء مصر والمصريين عن السودان، صنعت لنفسها أدوات وصيغا فخلقت للحاكم العام ورجاله اختصاصات فريدة فى نوعها وسلطانا لا مثيل له فى العالم كله ، وكونت أحزابا سودانية تستند إلى مبادىء وقواعد لامثيل لها فى الزمن الحديث، ورسمت لمستقبل السودان أهدافا وخططا لاتستند إلى واقع الأحوال والظروف ولا يتفق وخير أهله أو تقدمه الحقيقى، وكل ذلك أدى إلى سياسة معينة للقضاء على المصالح المصرية[1] .

وقد أوجز مكرم عبيد ما حدث فى مفاوضات 1930 بشأن السودان فقال :

كنا نطلب إرجاع أورطة واحدة من الجيش المصرى ، أو السماح بالهجرة الحرة إلى السودان، أو فى القليل السماح لنا بالمفاوضة فى مسألة تطبيق اتفاقية 1899 بعد مرور سنة من عقد المعاهدة ، فرفضت كل هذه المقترحات المتواضعة وفشلت المفاوضات لهذا السبب ، وقد صارحنا الإنجليز وقتئذ بأنهم لا يقبلون أى اشتراك لمصر فى السودان[2] ..

وهكذا تحطمت مفاوضات 1930 على صخرة السودان ..

وقبل أن ننتقل من عام 1930 إلى مفاوضات 1936 ينبغى أن نتوقف قليلا عند منتصف

(1) شفيق غربال : المرجع السابق ص 242-243 .

(2) مكوم عبيد باشا : محاضرته فى الجامعة العربية : بحث مقارن تحليل للمعاهدة - ص 65 .

لطريق ، أي عـام 1933 ، ففي تلك الفتـرة حدثت مفـاوضات بين كل من إسـماعيل صدقي رئيس الحكومة آنذاك وبين جون سيمون وزير خارجية بريطانيا .

ولقد كشفت لنا الوثائق البريطانية التى ظهرت مؤخرا غوامض تلك المفاوضات وما سبقها من الاتصالات بين الجانبين[1] .

التقى صدقى مع جون سيمون (فى سبتمبر 1932) وانتهـز صدقى الفرصـة وسلم الوزير البريطانى مذكرة تتضمن آراءه فى المسائل المعلقة بين البلدين كما أشرنا .

وفيما يتعلق بالسودان فقد رأى سيمون أن الاتفاق ينبغى ألايحيد عن وجوب الاحتفاظ بالنظام الإدارى القائم فيـه، وأنه إذا ما تم الاعتـراف بذلك، أمكن البحث عن الوسـائل التى تصان بها حقوق مصر المادية والمعنوية فى تلك البلاد .

وقد رد صدقى بأنه لا يستطيع التقيد بشىء ، بل ينبغى البدء من البداية بالتحدث عن نوع النظام الذى ينبغى إنشاؤه لتلك البلاد .

وقد تضمن المشروع الذى وضعته بريطانيا فى عام 1933 النص التالى لمادة السودان :

«مع الاحتفاظ بحرية إبرام اتفاقات فى المستقبل معدلة لاتفاقيتى 1899 يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشىء عن الاتفاقيتين المذكورتين ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما[2] .

ونلاحظ على هذا النص أنه أدخل تعديلين على مادة السودان التى كان قد عرضها الجانب ابريطانى فى مفاوضات 1930 .

---

(1) للتفصيل راجع : يونان لبيب رزق «السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية (30-1936) ص 99-102.

(2) F.O. 407/220 Enc, 3-No- 119 Memorandum on the sudan Question in the forthcoming Treaty conversations : Apr. 10.1936 .

التعديل الأول: يحذف عبارة «دون إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية» والتى رؤى أنها وضعت لتؤمن ما أسماه البريطانيون» بادعاء مصر السيادة على السودان .

أما التعديل الثانى: فقد كان بعدم ترجمة عبارة «الناشىء عن الاتفاقيتين المذكورتين» على نحو يقوى «ادعاء» مصر بإعادة الوضع الذى كان قائما فى السودان، قبل عام 1924[1].

وقيمة مقترحات عام 1933 ومنها المادة الخاصة بالسودان أنها لم تطرح على الجانب المصرى وقتذاك ولكنها اتخذت أساسا يتحرك منه المفاوض البريطانى فى مفاوضات عام 1936 .

فمن خلال الوثائق البريطانية الخاصة بمفاوضات 1936 نلاحظ أن التعليمات التى صدرت من الخارجية فى لندن إلى مفاوضيها فى القاهرة آنذاك كانت تطلب من هؤلاء المفاوضين ألا يجعلوا ما تم التوصل إليه فى مفاوضات عام 1930 أساس محادثاتهم فى القاهرة ، وإنما ما تم اقتراحه ووضعه بعد ذلك بثلاث سنوات خلال الاتصالات التى جرت بين لندن والقاهرة آنذاك، والذى عرف بمشروع معاهدة 1933[2] .

وننتقل الآن إلى مفاوضات 1936 – لنرى كيف عولجت فيها مسألة السودان ...

***

(1) يونان لبيب رزق : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية (1930-1936) ص 106 .

(2) نفس المرجع : ص 99 – لم تطرح مقترحات 1933 على الجانب المصرى لتغلب الاتجاه البريطانى الذى كان يرى عدم إجراء مفاوضات مع صدقى كما كان يتمشى مع آراء حكومة السودان .. نفس المرجع ص 106 ، 107 .

السودان في مفاوضات 1936 :

بدأت المحادثات بشأن مسألة السودان فور الانتهاء من المسألة العسكرية ، والواقع أنها بالقياس إلى الفترة الزمنية الطويلة والجهد العنيف الذى استغرقته المسائل العسكرية نلاحظ أن المسألة السودانية لم تستغرق سوى أربع جلسات متوالية فى أواخر شهر يوليو 1936[1] ثم تم التوقيع على مشروع الاتفاق فى جلسة أول اغسطس 1936 .

وذلك لأن موضوع السودان كان قد قتل بحثا فى المفاوضات السابقة ولاسيما فى مفاوضات 1930 ، 1933 ، أى أن المسألة أصبحت ناضجة وبالتالى لن تستغرق من مفاوضى 1936 جهدا كبيرا .

بدأت المحادثات التمهيديه بين مصطفى النحاس باشا وبين المستر كيلى القائم بأعمال المندوب السامى بلقاء فى صباح 16 من يونيه 1936 ، وحاول النحاس فى هذا اللقاء زحزحة الجانب البريطانى عن موقفه من بعض المسائل التفصيلية التى اختلف عليها الجانبان فى عام 1930 ، ومنها مسألة سيادة مصر على السودان وهجرة المصريين إلى السودان ، وعودة القوات المصرية إلى السودان ، وتعيين موظفين مصريين فى الإدارة السودانية ، وذلك رغبة منه - أى النحاس - فى إقناع الجانب البريطانى بالعودة إلى النص الذى اتفق عليه الجانبان فى 1930 لولا معارضة مجلس الوزراء البريطانى .

فقد أشار النحاس فى البداية إلى أن المسألة السودانية لن تواجه فى بحثها بصعوبات كالتى حدثت فى عام 1930 ، إذ كانت السنوات الست السابقة كفيلة بتغيير الوضع ، فمن الناحية السياسية تنازلت مصر عن القيام بدور «السيد» على السودان .

ومن الناحية الاقتصادية فقد ثبت شدة التصاق المصريين بأرضهم وعدم استعدادهم لقبول الهجرة عنها قبل أن تضيق بهم بلادهم تماما ، وهو الأمر الذى لن يتحقق قبل مضى عشرين سنة على الأقل .. ومن ثم فليس هناك مايدعو للقلق البريطانى فى هذا الشأن .

---

(1) جلسات الاثنين 27 من يوليو والثلاثاء 28 مر يوليو والأربعاء 29 (جلستان) الأولى فى الساعة العاشرة والنصف صباحا والثانية فى الساعة 12 ظهرا

ثم أردف النحاس فأوضح أن مالا يحتمله المصريون هو أن يعاملوا معاملة الأجانب فى السودان ولذلك فهو يطلب السماح لهم بدخول البلاد باعتبارها بلادا شقيقة وتحت أوامر وقوانين حكومة السودان .. واستطرد النحاس قائلا إن السودان قد شعر خلال السنوات الست الأخيرة بالحاجة إلى رأس المال المصرى والتعاون الاقتصادى مع مصر .

وفى نهاية اللقاء أكد النحاس على التهوين من شأن الصعوبات المتوقعة فى المفاوضات حول السودان .

ولم يعلق كيلى على حديث النحاس سوى أنه لفت نظره إلى أن نفس السنوات الست الأخيرة قد شهدت زيادة اشتراك السودانيين فى إدارة بلادهم حتى على حساب الموظفين الإنجليز[1] .

كان هذا اللقاء تمهيديا «لجس النبض» وقد خرج منه كيلى بانطباع سجله فى رسالة له إلى لندن فحواه أن النحاس باشا حاول إقناعه بقبول نصوص مشروع 1930 الخاصة بالسودان .

وبدأت المباحثات بأن قدم الجانب البريطانى مشروعا نص فيه على ما يأتى[2] .

1- يتفق الطرفان المتعاقدان على أن الهدف الأساسى للإدارة فى السودان يجب أن يكون لصالح السودانيين .

2- مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى 1899 ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن وضع السودان سوف يستمر هو نفس الوضع الناتج عن الاتفاقيتين المذكورتين .

3- بناء على ذلك تبقى سلطة اختيار الموظفين وتعيينهم وترقيتهم فى السودان من سلطات الحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

---

(1) F.O. 407 / 220 No 153 Kelly To Eden, yune 16.1936 .

(2) عرض لامبسون هذا المشروع فى نهاية جلسة 24 من يوليو ليدرسه الجانب المصرى .

4- توضع قوات بريطانية ومصرية تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن القوات السودانية .

5- تكون هجرة المصريين إلى السودان حرة من كل قيد إلا فيما يتعلق بالمصلحة والنظام العام.

6- لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين والمواطنين المصريين فى شئون الهجرة والتجارة وحق التملك .

7- تبحث مسألة ديون السودان لمصر للتوصل إلى اتفاق على أسس عادلة بمجرد أن تسمح بذلك الظروف الاقتصادية .

8- اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق هذه المادة بشأن الطريقة التى تطبق بها المعاهدة الدولية على السودان[1] .

---

(1) F.O. 407/ 220 Een No 154 . Draft of Anglo Egyption Treaty

والملحق نصه كالآتى :

«كمبدأ عام للمستقبل يجب أن يتم تطبيق الاتفاقات الدولية على السودان من خلال عمل مشترك لحكومتى المملكة المتحدة ومصر وأن مثل هذا العمل المشترك يكون لازما أيضا إذا أريد إنهاء اشتراك السودان فى اتفاق دولى منطبق عليه ، والاتفاقات التى يراد تطبيقها على السودان تكون عموما اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية وتكاد تشمل مثل هذه الاتفاقات على الدوام حكما خاصا بالانضمام إليها فيما بعد. وفى مثل هذه الأحوال تتبع هذه الطريقة لجعل الاتفاق ساريا فى السودان ويجرى الانضمام بوثيقة مشتركة عن مصر وعن المملكة المتحدة كل فيما يخصه شخصان مفوضان فى ذلك تفويضا صحيحا وتكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام فى كل حالة موضوع اتفاق بين الحكومتين . وفى حالة ماذا أريد أن يطبق على السودان اتفاق لا يحتوى على نص خاص بالانضمام تكون طريقة تحقيق ذلك موضع تشاور واتفاق بين الحكومتين - وإذا كان السودان بالفعل طرفا فى أتفاق وأريد إنهاء اشتراكه فيه فتشترك المملكة المتحدة ومصر فى إصدار الإعلان اللازم لهذا الإنهاء» .

ومن المتفق عليه أن اشتراك السودان فى اتفاق ما وإنهاء ذلك الاشتراك لا يكونان إلا بعمل مشترك يجرى خصيصا بالنسبة للسودان ولا يترتبان على مجرد كون المملكة المتحدة ومصر طرفين فى الاتفاق ولا على نقضهما لهذا الاتفاق .. وفى المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها المفاوضات فى مثل هذه الاتفاقات يكون المندوبان المصرى والبريطانى بطبيعة الحال على اتصال دائم لأى إجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

وفى جلسة 27 من يوليو التى انعقدت بين النحاس باشا وسكرتارية الوفد المصرى من جانب ولامبسون ومعاونيه من الجانب الآخر ، بدأ النحاس بأن أشار إلى أن إخوانه نظروا فى نصوص المشروع البريطانى وأنهم رأوا أن الحكومة البريطانية قد اقتربت بعض الشىء من وجهة النظر المصرية ويأملون أن تزداد اقترابا ، ثم أخذ النحاس يدلى بمجموعة من الملاحظات على المشروع البريطانى .

تلى النحاس الفقرة رقم (1) من المادة المقترحة وذكر أنها عبارة جديدة لم تكن موجودة فى أى مشروع من المشروعات السابقة ، وأن له عليها ملاحظة سيدلى بها بعد الانتهاء من الفقرة رقم (2) [1] .

ثم انتقل إلى الفقرة رقم (2) وقال إنها هى نفس المادة (13) من مقترحات محمد محمود - هندرسون وأنه سبق أن دارت حولها مناقشات مستفيضة مع المستر هندرسون فى مفاوضات 1930 ، وبعد أن استعرض النحاس هذه المناقشات أوضح كيف أنها انتهت أخيرا إلى الصيغة التالية مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى 1899 وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشىء من هاتين الاتفاقيتين ، وكإحدى نتائج اتفاقيتى 1899 يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما[2] .

ثم عاد النحاس إلى مناقشة الفقرة (1) التى تقول إن الغرض من إدارة السوادنيين هو مصلحة السودانيين ورأى أن توضع هذه الفقرة فى نهاية الفقرة (2) على أن تحل كلمة (إدارتهما) محل كلمة (إدارة) أى إضافة كلمة Their قبل كلمة Administration وإبدال كلمة (رفاهية) Welfare بكلمة (مصلحة) Interests .

(1) سبق أن اشرنا إلى أن كيرزون نص فى مشروعه المقدم إلى عدلى باشا فى 1921 عن السودان بما لا يختلف كثيرا عن الفقرة التى اعترض عليها النحاس باشا - هذا بالإضافة إلى ما حدث من تطورات خلال تلك الفترة من تقوية ساعد الحركة الوطنية فى السودان وارتفاع الأصوات منادية باستقلاله .

(2) المظروف السادس والعشرون ، نص المحضر المصرى مضمون حديث فى يوم الاثنين 27 من يوليو 1936 النص الإنجليزى برقم :

F.O.No 407/ 220 No209 . Lapson to Eden, July 27,1936.

رد السير لامبسون باستعداد الجانب البريطانى للنظر فى الاقتراح المصرى الخاص بالفقرة الأولى ، أما فيا يتعلق بالفقرة الثانية فقد عمد إلى تذكير النحاس باشا بأنه لم يتم الاتفاق عليها فى مفاوضات 1930 ، وأنه لا ينبغى الرجوع إلى الماضى ، راجيا إبداء اعتراضات الجانب المصرى على النص المقدم إليه .

وعندئذ ذكر النحاس باشا أنه يطلب إضافة العبارات الآتية :

عبارة «وحل مسألة السودان» وعبارة «بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية» وعبارة «كإحدى نتائج اتفاقيتى 1899 (1) ».

وردا على تساؤلات السير لامبسون ذكر النحاس بأن الهدف من إضافة عبارة وحل مسألة السودان لأن ذلك هو الغرض من المفاوضات المقبلة لأن اتفاقيتى 1899 مؤقتتان .

وهنا أبدى لامبسون خشيته من ألا تقبل حكومته إضافة هذه العبارة بحجة أن من شأنها أن تقيد المفاوضات المقبلة فينحصر فيها مرمى هذه المفاوضات .

وأجاب النحاس فذكر المفاوض الإنجليزى بالتنازلات التى قدمها الجانب المصرى وأهمها إسقاط النص على أن يدخل الطرفان فى غضون سنة من تنفيذ المعاهدة فى مفاوضات ودية لتطبيق اتفاقيتى 1899 .

وهو النص الذى أصر عليه فى مفاوضات 1930، وقبول هذا الحذف دليل على أن مصر تريد تسوية تستقر مدة طويلة ، وهو تقدم كبير(2) .

ثم انتقل البحث إلى عبارة بدون إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية فطلب لامبسون من

---

(1) أشار النص المصرى إلى معانى هذهالعبارات الإنجليزيه كالتالى :

Without preyudice Egypt's reghts, and Relling the sudan question and material interests Egypt's reght, as one if the consoquences of the conuentions

وقد طالب النحالس بأن تحل العبارة الأخيرة (كإحدى نتائج اتفاقيتى 1899 محل كلمة (accordingly) كما أضاف بأنه يريد إبدال عبارة Shall continue to be بعبارة Shall be .

(2) تساءل النحاس عن وصول حاكم السودان ، وطلب أن يؤخذ رأيه لأنه - أى النحاس - يعتقد أن الحاكم العام يقر ما يطلبه الجانب المصرى .

المستر بيكيت أن يفسر لماذا حذفت الخارجية البريطانية هذه العبارة التى كانت موجودة فى 1930 ، فزعم بيكيت أنها عبارة غامضة ونحن لا نحب أن تكون فى المعاهدة عبارات غامضة وعندئذ ذكر النحاس أن الجانب المصرى لم يكن هو الذى وضع هذه العبارة فى 1930 ولكنه كان يطلب بأن ينص على حق سيادة مصر على السودان فاقترح المستر هندرسون هذه العبارة بدلا من ذلك وعقب المستر بيكيت بأن هذه أول مرة يسمع فيها أن المستر هندرسون هو الذى اقترح هذه العبارة ولكن مادمتم تقولون ذلك فلا بد أن يكون هو الحقيقة.

وعاد لامبسون يتساءل : لماذا يراد تغيير عبارة (سوف يستمر) بعبارة سوف يكون فرد النحاس بأن السبب فى ذلك هو أن الإنجليز أخرجوا الجيش المصرى والموظفين المصريين من السودان فيخشى أن تعتبر عبارة سوف يستمر قبولا لهذه الحالة وذكر أن نفس السبب وراء الرغبة فى وضع عبارة «كإحدى نتائج اتفاقيتى 1899 ».

انتقل النحاس بعد ذلك إلى الفقرة (الثالثة[1]) وطالب بأن تنص على تعيين موظفين مصريين فى الحال، وعندما تساءل لامبسون عما إذا كانت توجد لهم أماكن خالية، رد رئيس الوفد المصرى بأنه يجب إيجادها لتحسن الجو والدلالة على أن الشركة فعلية وليست مجرد كلمات ، وأضاف النحاس بأنه كان يطلب فى 1930 أن ينص على أن يكون الموظفون المصريون والموظفون الإنجليز فى حكومة السودان متساوين ، ولكنه يقبل الآن من باب التسهيل أن يقال إن الموظفين المصريين يعينون بعدد مناسب .

ثم أردف النحاس هذا بطلب تعيين وكيل مصرى للحاكم العام يكون عضوا فى مجلسه .

وتناول الرئيس المصرى بعد ذلك الفقرة (4) وطالب بأن تبدأ بعبارة (يكون جنود مصريون)

---

(1) حدث قبل أن يعرض الجانب البريطانى هذا المشروع أن جرى تعديل محدود فى هذه الفقرة نتيجة لاحتجاج الحاكم العام للسودان إذ رأى أنها تحد من سلطته فى اختيار الموظفين من غير السودانيين والمصريين والبريطانيين فى الوظائف الفنية الصغيرة مما لا يتفق مع رغبته فى تعيين بعض الموظفين من أصحاب الكفاءات المعنية فى مناصب لا ينطبق عليها هذا الوضع أما أن توضع كلمة «عادة» بعد عبارة «الذى يختار» وأما أن تستبدل عبارة «بعض المناصب الخاصة» بعبارة «المناصب الفنية الصغيرة» وقد وافقت الخارجية البريطانية على آراء الحاكم العام وأرسلت بذلك إلى القاهرة .

F.O. No. 407/ 220 No 179 Eden to lampson , July 10, 1936 .

بدلا من عبارة (يوضع جنود مصريون..) ، كما طالب بأن ينص فى محضر متفق عليه على إرسال قوة مصرية إلى السودان بمجرد نفاذ المعاهدة .

أما الفقرتان (6,5) فقد أعلن النحاس أنهما مقبولتان من الجانب المصرى ، وأن الفقرة (7) لم يتم الجانب المصرى دراستها ، وكذلك الملحق .

وأشار فى نفس الوقت إلى أن هناك عدة نقاط أخرى لم يتم دراستها بعد : كمسألة ديون مصر على السودان ، ومسألة طريقة اتصال الحاكم العام بالحكومة المصرية ، فتقرر أن تبحث هذه النقاط فى الجلسة التالية[1] .

وفى اليوم التالى (28 من يوليو 1936) اجتمع مصطفى النحاس والسير ستيوارت سايمز حاكم السودان العام [2] ودار بينهما حديث خاص قصيركان فيه من المجاملة وتبادل عبارات الترحيب أكثر مما فيه من تناول وجهات النظر ، ويمكن القول بأنه كان حديثا تمهيديا لمجرد جس النبض فبعد أن عبر النحاس عن ترحيبه بحضور الحاكم العام لاعتقاده أنه سيساعد على تذليل سبيل الاتفاق بين الجانبين ، وبعد أن بادله سايمز نفس الشعور[3] بدأت عملية جس النبض فذكر الحاكم العام أن الصيغ التى تقترحها الحكومة البريطانية قد سلمت بمبدأ عودة الجيش المصرى والموظفين المصريين إلى السودان ، فانتهز النحاس باشا الفرصة قائلا إنه يجب تطبيق هذا المبدأ فورا لإعطاء الرأى العام المصرى فكرة طيبة عن الاتفاق .

(1) نص المحضر المصرى مضمون حديث فى يوم الثلاثاء 27 من يوليو 1936 .. وقد عقب لامبسون فى نهاية الجلسة بأن المهم هو سرعة إنجاز العمل ..

(2) كان النحاس قد تساءل فى الجلسة الماضية عن وصول الحاكم العام حيث كان قد اتفق على الاستعانة به خلال المحادثات الخاصة بمسألة السودان ، وطلب النحاس أن يؤخذ رأيه لأنه أى النحاس – يعتقدأن سايمز يقر المطالب المصرية ، وقد وصل سايمز إلى القاهرة قادما من لندن بناء على استدعاء لامبسون له ، وتم الاجتماع بينه وبين النحاس بقصر انطونيادس فى الساعة الحادية عشرة والنصف .

(3) ذكر سايمز أنه قضى بمصر مدة طويلة ويحمل لها أحسن الذكريات ويهمه توطيد صلات المودة بينها وبين بريطانيا وأنه يحمل أحسن الميول وأن آثار ميوله الطيبة قد ظهرت عندما استدعى البعثة المصرية الاقتصاديه لزيارة السودان ثم زعم بعدم وجود خلاف فى الواقع بين الطرفين فذكر النحاس أنه يعتقد ذلك أيضا وأن الجانب البريطانى سيرى عندما يبدى الجانب المصرى ملاحظاته على الصيغ المقترحه أن الاتفاق غير بعيد..

وحينما استدرك ستيوارت سايمز بأن حالة الإدارة فى السودان حسنة والهدوء شامل هناك، وأنه يجب التمهل فى السير خشية تعكير هذا الهدوء ، عقب النحاس فى لباقة وكياسة بأن الحالة فى مصر على العكس فهى ليست هادئة ، ثم أبدى رجاءه فى أن يتباحث السير سايمز فى الأمر مع المندوب السامى بروح طيبه[1] .

ثم استؤنفت المباحثات بين النحاس ولامبسون فى صباح اليوم التالى (29 من يوليو) .

وبعد أن أشار النحاس فى بداية الجلسة إلى المحلق الذى يتضمن المبادىء الخاصة بتطبيق الاتفاقات الدولية على السودان وأن الجانب المصرى يقبله بعد إضافة عبارة صغيرة فى أوله وهى :

"Sulujeet to the provisions of artecle" .

بعد ذلك استطرد النحاس فى توضيح المطالب المصرية فعرج على مسألة علاقة الحاكم العام بالحكومة المصرية فطالب بالنص على أنه يتصل مباشرة برئيس الحكومة المصرية وَيقدم تقريره السنوى إلى الحكومتين .. وحينما أبدى لامبسون ملاحظة مؤداها أن الحاكم العام للسودان غير مخول أن يتصل بالحكومة البريطانية إلا بواسطة دار المندوب السامى ، لاحظ النحاس أن هذه مسألة أخرى خاصة بالنظم التى تتبعها بريطانيا ولا شأن لمصر بها ، أما فيما يتعلق بالحكومة المصرية فيجب أن يتصل الحاكم العام بها مباشرة ، لأن الأمر كان كذلك فيما مضى، ولأن ذلك هو ما يستفاد من المادة الرابعة من اتفاق 1899[2] .

(1) المظروف السابع والعشرون ويتضمن النص المصرى للمحضر بعنوان مضمون حديث يوم الثلاثاء 28 من يوليو 1936 الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا وقد لاحظنا ان الوثائق البريطانية أغفلت تفاصيل هذا الحديث ، راجع يونان رزق : نفس المرجع ص 132 .

(2) نص المادة الرابعة كالتالى «القوانين وكافة اللوائح والأوامر التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين إدارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحريرها ونسخها من وقت إلى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يجرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحرير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ، وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل إلى وكيل وقنصل الحكومة البريطانية بالقاهرة وإلى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

فسلم لامبسون بأنه لا يرى صعوبة فى تقديم تقرير حاكم عام السودان إلى الحكومتين ، كما وعد بإبلاغ الأمر إلى حكومته فيما يتعلق باتصال الحاكم العام مباشرة برئيس الحكومة المصرية وإن كان يعتقد أنه من الصعب أن توافق حكومته على ذلك .

وعندما انتقلت المناقشة إلى ديون مصر على السودان ، طالب النحاس بأن يذكر النص الوارد فى مشروع 1930 بهذا الخصوص .

انتهى النحاس من إبداء ملاحظاته على مشروع الحكومة البريطانية وجاء الدور على لامبسون ليعرض وجهة النظر البريطانية على الملاحظات المصرية ، فأبدى موافقته على كل ما جاء بشأن الفقرة الاولى، أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية فقد رفض المطالب المصرية بشأنها وهى إضافة عبارات «وحل مسألة السودان» و «بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية» و «سوف يستمر» .

إلا أن الجانب البريطانى رغبة فى إرضاء المصريين - كما زعم لامبسون - وافق على إبدال كلمة وضع Statilvi بكلمة إدارته adminstrution كما قبل حذف كلمة وبناء على ذلك ac-cordingly وبحذفها لا تكون هناك حاجة لإضافة عبارة كإحدى النتائج "as one of the con-sequences .

ثم أردف لامبسون بأنه يرجو أن يكون الجانب البريطانى بذلك قد أرضى الجانب المصرى خصوصا وقد وافق على إبدال كلمة status بكلمة administrution ، إذ هكذا يحتفظ الوفد المصرى بكل ما يقول به من حقوق مصر التاريخية(1) .

كان واضحا أن الجانب البريطانى يلجأ إلى اصطناع الأسلوب الدبلوماسى ، ولكن النحاس الذى تمرس كثيرا وأصبح خبيرا بالمناورات البريطانية على مائدة المفاوضات ، لم تفت عليه ملاحظة لامبسون الأخيرة فأوضح أن هذا الأسلوب لا يؤدى إلى احتفاظ المصريين بحقوقهم احتفاظا كافيا ، ثم أظهر أسفه ودهشته لتراجع الحكومة البريطانية عما تم الاتفاق عليه فى عام 1930، فقد كان ذلك مفهوما بالنسبة للنقطة العسكرية بسبب تغير الظروف الدولية

(1) نص المحضر المصرى بعنوان «مضمون حديث في يوم الاربعاء 29 من يوليو 1936 الساعة ص 10.30 .

والحربية وقبله الجانب المصرى تساهلا منه ورغبة فى تذليل سبيل الاتفاق ، أما فى مسألة السودان فإن الظروف لم تتغير ، فلا معنى لتغيير ما اتفق عليه فى عام 1930[1] .

بعد ذلك انتقل لامبسون إلى الفقرة الثالثة وأبدى اعتراضة على إضافة عبارة تعيين الموظفين المصريين بعدد مناسب In adequate proportion التى أراد الوفد المصرى إضافتها لأن معناها طرد عدد كبير من الموظفين البريطانيين العاملين بحكومة السودان[2] .

وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة الخاصة بعودة الجيش المصرى إلى السوادان فقد دار النقاش فيها حول هل تكون العودة فورية أم بعد مضى بعض الوقت لعدم وجود ثكنات آنذاك ، وقد أوضح النحاس فى هذا الصدد أن المهم هو النص على عودة الجيش المصرى إلى السودان فى الحال ، وأنه يمكن ترك الترتيبات العملية الخاصة بذلك للاتفاق ، وصمم النحاس أن يظهر جليا أمام الرأى العام المصرى أن الجيش عائد فى الحال إلى السودان وعندئذ تقرر أن تترك هذه المسألة لمزيد من الإيضاحات من جانب الحاكم العام .

أما الفقرات (5) ، (6) ، (7) فقد وافق عليها النحاس بعد أن لاحظ أن هناك تكرارا فى مسألة الهجرة[3] .

فى نفس اليوم (29من يوليو 1936) عقد اجتماع آخر بين السير ستيوارت سايمز حاكم السودان العام (ومعه المستر لاش وكيل حكومة السودان بالقاهرة) وبين أعضاء الوفد المصرى[4] وكان من الواضح منذ الوهله الأولى أن الجانب البريطانى أراد بهذا الاجتماع أن

(1) دارت حول هذه النقطة مناقشات انتهت إلى بعض الملاحظات الشكلية من جانب الوفد المصرى اتفق على تداركها فى لجنة التحرير التى شكلت من بعض أعضاء الوفدين المصرى والبريطانى لصياغة ما يتم الاتفاق عليه بينهما وتذليل بعض الصعوبات الشكلية بدلا من إضاعة وقت المتفاوضين فيها ، وكانت اللجنة تتكون من مكرم عبيد وحافظ عفيفى وأمين عثمان من الجانب المصرى ومن مستر بيكيت ومستر سمارت وهو بكش من الجانب البريطانى .

(2) قاطع النحاس لامبسون متسائلا عن المطلب المصرى بتعيين وكيل للحاكم العام فأجابة لامبسون بأن هناك صعوبات فى هذا الصدد سيشرحها حاكم عام السودان فى جلسة لاحقة تعقد فى نفس اليوم .

(3) من نص المحضر المصرى .. وقد انفضت الجلسة فى الساعة الثانية عشرة إلا الربع صباحا لاستراحة قصيرة لتنعقد بعدها جلسة أخرى بحضور السير ستيبوارت سايمز حاكم عام السودان .

(4) حضر الجلسة جميع الأعضاء ما عدا إسماعيل صدقى باشا ، وواصف بطرس غالى باشا الغائبين فى أوربا آنئاك .

يضع الوفد المصرى فى مواجهة حاكم عام السودان بهدف إقناع الجانب المصرى بأن ظروف السودان شائكة ولا تسمح بالاستجابة لجميع المطالب التى عرضها الجانب المصرى .. وكان الحاكم العام من جانبه مستعدا لتلك المواجهة ، فبعد أن شارك النحاس باشا رجاءه فى أن يسهل حضورهما (سايمز ولاش) مهمة الفريقين والوصول إلى حل مرض فى مسألة السودان «أبدى رجاءه فى أن يعتقد الفريق المصرى أنه لا يتحدث كرجل بريطانى، فهو نعم بريطانى الجنيسة ولكنه - كما زعم - الرجل المسئول أمام الحكومتين المصرية والبريطانية عن إدارة السودان ، فلا يصح له أن يكون «هنا» محاميا بريطانيا ..

وأضاف السير ستيوارت بأنه من الصعب على من لم يقض أخيرا مدة طويلة فى السودان أن يعرف الموقف فيه .

بعد هذه المقدمة ذات المغزى طرق الحاكم العام الموضوعين الأساسيين اللذين حضر لمناقشتهما وتوضيحهما وهما : عودة القوات المصرية إلى السودان، وتعيين الموظفين المصريين فى إدارات الحكومة السودانية .

بالنسبة للموضوع الأول أعلن الحاكم العام أنه يمكن عودة قوات مصرية محددة بأعداد معينه إلى السودان بمجرد توقيع المعاهدة ، ثم استدرك قائلا ولكن هناك صعوبات عملية يجب مراعاتها وأشار فى هذا الصدد إلى اعتبارات فنية تتصل بعودة القوات مثل بناء الثكنات كما أشار أيضا إلى الأحداث الدولية الجارية وكيف أنها أكدت ضرورة وضع مشروعات للدفاع المحلى تتناسب مع الاستراتيجية العليا .

وفى هذا الصدد ذكر أن (القائد العام) للقوات السودانية موجود آنذاك فى لندن للتباحث مع وزارات الحربية والبحرية والطيران فى مسألة الدفاع عن السودان بعد الموقف المترتب على الحوادث الدولية الأخيرة..

واستطرد ستيوارت فلفت النظر إلى أن الدفاع عن السودان لا يكون فى البر وحده ، بل يكون فى البحر أيضا ، فيجب تنظيم هذا الدفاع فى البحر الأحمر واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية بور سودان لأنها معرضه للأخطار .

وأضاف أنه يجب أن يوضع فى الحسبان عند وضع خطة الدفاع عن السودان أن هناك ثلاثة أنواع من القوات تتولى هذه المهمة وأنه بمجرد عودة القائد العام من مهمته فى لندن سيطلب من الحكومة المصرية أن ترسل عددا من ضباط الأركان المصريين للتباحث فى تفاصيل عودة الجيش المصرى كمسألة محل إقامتهم وعدد القوات المطلوبة منه ، وهل تستطيع مصر تقديمها ... إلخ .

وأخيرا أعرب الحاكم العام عن أمله فى أن تصل طلائع القوات المصرية إلى السودان قبل نهاية العام ، وأنه سيكون فى حاجة إلى ضابط أركان يعينه فى هيئة موظفيه كسكرتير عسكرى[1] .

انتقل بعد ذلك للموضوع الثانى الخاص بتعيين الموظفين المصريين فى الإدارة السودانية فأشار أولا إلى أن السودان رغم أنه بلد كبير إلا أنه فقير جدا ، ومن ثم فالمطلوب أن تبقى المصروفات الإدارية عند أدنى حد إذا كان مطلوبا عدم الإثقال على دافع الضرائب السودانى.

وتحدث بعد ذلك عن التضحية بالاعتبارات الاقتصادية على أساس أن العدد المحدد من هيئة موظفى الإداره السودانية كاف للقيام بالمهام الموكولة إليه ..

ثم أوضح ستيوارت بعد ذلك الدعامتين اللتين تقوم عليهما الإدارة فى السودان وهما :

أولا : تجنب أى تنظيم بيروقراطى كثير التكاليف لأن السودان فقير لا يستطيع الصرف على بيروقراطية كثيرة النفقات كما تستطيع مصر مثلا .

ثانيا : المبادرة إلى تعليم السودانيين وتعويدهم مع الحذر والتدرج على أخذ نصيبهم فى إدارة البلاد ، وقد نتج عن هذه السياسة أن عدد الموظفين فى البلاد لم يزد عن ستة آلاف، سبعة أعشارهم من السودانيين والباقى من الإنجليز والمصريين وبعض الجنسيات الأخرى .

وبعد أن تساءل الحاكم العام عن أحسن الخطط لإلحاق المصريين بالوظائف الكبيرة فى حكومة السودان ، ذكر أن الجميع متفقون على تولى المصريين هذه الوظائف ولكن يجب ألا يكون ذلك بمنافسة السوادنيين فى الوظائف التى يشغلونها أو يصلحون لها ..

(1) قام مكرم عبيد بتلخيص حديث ستيوارت ..

وأضاف أنه يريد أن يقول للسودانيين إن المصريين سيأتون إلى السودان لأخذ وظائف الإنجليز لا وظائف السودانيين ، كما أوضح صعوبة طرد الموظفين الإنجليز دون جريمة ليحل محلهم مصريون ، لأن ذلك - كما زعم - يجافى العدل ويخلق جوا سيئا بين الإنجليز والمصريين، فلم يبق إذن إلا انتظار ما يخلو من وظائف الإنجليز .

وأعلن سايمز أنه يقبل فى مشروع المعاهدة عودة الموظفين المصريين للإداره المدنية فى السودان ، وهو على استعداد أن يضع هذا موضع التنفيذ على قدر ما تسمح به الظروف المحلية .

ولكنه أبدى رجاءه فى أن يتم ذلك تدريجيا وبحرص شديد . ثم ذكر أنه سيقوم أولا بتعيين عدد قليل من المصريين فى الفروع الفنية فى الإدارة، ولكن يجب أن تعتمد هذه التعيينات على توفر المناصب الخالية ووجود المرشحين المناسبين .

واستطرد الحاكم العام قائلا إنه يجب أن يكون مفهوما ضرورة عدم ادخال المصريين فى مناقشة مباشرة مع السودانيين لما يمكن أن يترتب على ذلك من انتشار شعور العداء للمصريين بين السودانيين ، كما أنه لا يجب التخلص من الموظفين البريطانيين لإيجاد وظائف للمصريين تجنبا لشعور العداوة بين هؤلاء وأولئك ..

انتقل الحاكم العام بعد ذلك لمناقشة مسألة تعيين وكيل مصرى للحاكم العام ليكون عضوا فى مجلسه، فأوضح أن هناك صعوبة تعترض ذلك ، وهى أن مجلس الحاكم العام ليس هيئة سياسية، بل هو مجلس يتكون من رؤساء المصالح المختلفة ، فإذا عين فيه عضو مصرى لأنه مصرى أو عضو إنجليزى أصبح مجلسا سياسيا ، وربما طالب السودانيون بتعيين أعضاء سودانيين .. ثم أكد أنه سيأتى فى المستقبل الوقت الذى يصبح فيه المصريون والسودانيون رؤساء مصالح فيكونوا أعضاء فى مجلس الحاكم العام .

وزعم ستيوارت أنه لا يعتقد أن مصريا يشغل المنصب المذكور يستطيع بسهولة - ولا سيما فى الفترة الأولى من تعيينه - وفى حالة غياب الحاكم العام أن يشرف على الإدارة المعقدة التى يشغل الموظفون البريطانيون كل المناصب العليا منها ، وأنه سوف يكون فى هذه

الحالة فى موقف صعب للغاية .

واستطرد ستيوارت فأبدى رجاءه فى التمهل فى السير ، وإلا يضطر إلى تعيينات مصطنعة مؤكدا أنه يريد أن يخطو إلى الأمام ولكن فى سير طبيعى ، ثم تقدم باقتراح بديل قد يرضى الجانب المصرى وهو أن تعين مصر فى السودان موظفا مصريا كبيرا يعمل كوكيل تجارى لها فإذا كان هذا الوكيل شخصا كفؤاً - وهو ما يعتقده - فإنه يستشيره فى المسائل المالية ويكون له فى السودان شأن كبير[1] .

اعترض النحاس باشا على وجهة النظر البريطانية وأوضح أن الغرض الذى يرمى إليه الجانب المصرى هو وجود عضو مصرى فى مجلس الحاكم العام، لأن الحاكم العام يعمل أيضا باسم مصر ، فيجب أن يكون فى مجلسة عضو مصرى على الأقل .

وأضاف النحاس بأن الحكومتين مشتركتان فى إدارة السودان، فإذا وجد عضو مصرى فى مجلس الحاكم العام دل ذلك على أن الاشتراك فعلى وأحدث تأثيراً حسنا فى الرأى العام المصرى، وأنه لا محل لاحتجاج السودانيين لأنهم يعلمون أن إدارة السودان فى يد الحكومتين ولذلك يجب إدخال عضو مصرى فى المجلس من «الآن فى انتظار وصول المصريين والسودانيين إلى عضويته بالتدريج» .

ثم تدخل مكرم عبيد باشا وتساءل عن أعضاء مجلس الحاكم العام فأجابه ستيوارت أنهم هم:

القائد العام ، السكرتير المالى ، السكرتير المدنى (أى سكرتير الأمور الداخلية) وسكرتير المعارف ، ومدير الاشغال ، وأضاف بأنه يكون مضحكا أن يعين معهم عضو مصرى لا لشىء إلا لأنه مصرى ، ولأن المجلس لا يجتمع أكثر من 20 مرة فى السنة ومجموع ساعات اجتماعه لا يتجاوز خمسين ساعه ، أما إذا كان العضو عاملا فهذا شىء آخر ..

وعندما كرر مكرم عبيد بأن المطلوب هو أن يكون لمصر عضو عامل بالمجلس، أصر ستيوارت على المراوغة فزعم استحالة تحقيق ذلك إلا بفصل أحد الأعضاء الإنجليز لأنه ليست

(1) استدرك الحاكم العام قائلا إنه يجب أولا دراسة اختصاصات هذه الوظيفة ويمكن الاسترشاد فى ذلك بما لوكيل الحكومة السودانية فى القاهرة (المستر لاش) من اختصاصات .

هناك محلات خالية .

وعندئذ ذكر عثمان محرم باشا ان لمصر موظفا كبيرا فى السودان (مفتش عموم رى السودان) وهو آنذاك إنجليزى[1] فيمكن استبداله بمصرى ، ثم يكون هذا المصرى عضوا فى مجلس الحاكم العام ، ثم اقتراح النحاس باشا حلا آخر وهو تقسيم مصلحة يكون العمل بها كثيرا إلى مصلحتين يتولى أحد المصريين إدارة إحداهما ..

فأشار ستيوارت إلى أن اقتراح عثمان محرم باشا اقتراح صالح وعملى، ولكنه لا يستطيع - حقا- أن ينصح بالنص فى المعاهدة على إدخال عضو مصرى فى مجلس الحاكم العام .

وكان السؤال الأخير للنحاس باشا : هل إذا خلت وظيفة أحد الرؤساء الإنجليز يعين فيها وكيله الإنجليزى ام يعين فيها مصرى ؟

وكان الجواب الأخير للحاكم العام أن ذلك يكون على حسب الأحوال ، وأنه لا يستطيع طرد الموظف الصالح لمجرد أنه إنجليزى[2] .

انتهت جلسة المواجهة بين الوفد المصرى والحاكم العام للسودان الذى كان واضحا أنه أدى مهمته فى مناقشة الجانب المصرى ومحاولة إقناعه، ومن ثم وافق المصريون على تحويل النقاط الخاصة بالسودان إلى لجنة التحرير .

وقامت لجنة التحرير بوضع النص التالى :

«مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقيات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى 19 من يناير 10 من يوليو سنة 1899 ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين .

---

(1) يدعى الميجور نيوهاوس .

(2) نص المحضر المصرى بعنوان «جلسة خاصة فى يوم الأربعاء 29 من يوليو 1936 الساعة 12 ظهرا» صفحة . نص المحضر الانجليزى تحت رقم :

F.O. 407/ 220 No 237 Lampson to Eden, Aug 3,1936 .

وقد لاحظنا من مقارنة النصين أن النص الانجليزى أغفل جانبا من المناقشات .

«والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لإدارتهما فى السودان يجب أن يكون رفاهية السودانيين» .. وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان كما تم اتفاق اللجنة على أن تلحق ثلاثة محاضر بهذا النص، أحدها عن تقديم الحاكم العام لتقريره السنوى إلى رئيس الوزراء المصرى مباشرة ، والثانى عن ظروف تعيين الموظفين المصريين فى الإدارة السودانية والثالث عن قبول عودة الجنود المصريين إلى السودان والطريقة التى تتبع فى ذلك[1] .

بعد ذلك جرت عدة مشاورات بين لامبسون وحكومته حول ما أبداه الجانب المصرى من رغبة فى إشارة تتضمن إمكان وصول الموظفين المصريين إلى أعلى المناصب فى الإدارة السودانية ورغبته ايضا فى أن يبدى الحاكم العام استعداده لتعيين وكيل تجارى تقوم الحكومة المصرية بتعيينه ، وأن يضم الحاكم العام إلى هيئة موظفيه مستشارا عسكريا مصريا يعمل كسكرتير عسكرى[2] .

وقد وافقت الحكومة البريطانية على المطالب المصرية وإجراء التعديلات المقترحة فى محاضر تلحق بالمادة السالفه الذكر (المادة 11)[3] .

وفى 31 من يوليو أثير مزيد من المناقشات فى لقاء بين مكرم عبيد باشا والمستر بيكيت فتناولت اختصاصات الوكيل التجارى وطريقة تعيينه كما طالب مكرم بتنفيذ المطلب المصرى الخاص بتعيين مفتش عام مصرى للرى فى أعالى النيل ، وأن يكون عضوا فى مجلس الحاكم العام[4] .

وفى أول أغسطس 1936 اجتمع الوفدان فى جلسة عامة ووقع الرئيسان مشروع الاتفاق الخاص بمادة السودان ، وأعلن النحاس باشا أن هذه خطوة أخرى خطاها الفريقان بفضل المجهود العظيم الذى يبذ لانه وما يبديانه من حسن الرغبة فى نجاح المحادثات والوصول بها إلى

---

(1) انظر الماده (11) من نصوص معاهدة 1936 .

(2) F.O. 407/ 220 No 213 Lampson to Eden, July 30,1936 .

(3) F.O. 407/ 220 No 217 Eden to lampson , Aug1,1936 .

(4) F.O. 407/ 220 No 216 Lampson to Eden, July 31,1936 .

الاتفاق المنشود .

كما أعلن لامبسون موافقته على ما ذكره النحاس باشا ، ثم صدر البيان التالى :

«اجتمع الوفدان المصرى والبريطانى بكامل هيأتهما فى قصر نطونيادس ووقع الرئيسان مشروع نصوص المعاهدة الخاص بالسودان ، ثم اتفق على الانتقال فورا إلى باقى مواد المعاهدة[1] ..

بعد ذلك بيومين (فى 3 من أغسطس)ألحق الجانبيان خطابا ومذكرة بالاتفاق المذكور .

أما (الخطاب) فموجه من المندوب السامى إلى مصطفى النحاس باشا ونصه كالتالى :

«بعد بحث مفصل للمسائل الناشئة عن الفقرة (2) من المادة (11)[2] فإن الاقتراح بتعيين خبير اقتصادى مصرى فى الخرطوم ، ورغبة الحاكم العام فى ضم ضابط مصرى إلى هيئة موظفيه كسكرتير عسكرى ، قد تقرر قبولها من حيث المبدأ .

كما تم القبول والترحيب لدعوة مفتش عام لإدارة الرى المصرى فى السودان لحضور مجلس الحاكم العام عندما تعرض أمام هذا المجلس أمور تمس إدارته .

(والمذكره) تتصل بمسألة الدين المصرى على السودان ، فقد اقترح أعضاء الوفد المصرى أن تبحث هذه المسألة فى لندن فى وقت توقيع المعاهدة بين وزارة المالية المصرية ووزارة الخزانة البريطانية ، وقد أحال الوفد البريطانى الاقتراح لحكومته ، فاذا ما وافقت عليه فإن لجنة التحرير قد اقترحت إضافة المذكرة الآتية للمحضر الملحق بمادة السودان .

«بناء على الاتفاق بين الحكومه المصرية وحكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة فإن مسألة الدين المصرى على السودان سوف تبحث بين وزارة المالية المصرية ووزارة الخزانة فى المملكة

---

(1) F.O. 407/ 220 No 230 Lampson to Eden, Jul Aug 5,1936 .

(2) نص الفقرة .. تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء .

المتحدة ولما كانت المباحثات فى هذا الشأن قد بدأت من قبل ، فقد رؤى أنه من غير الضرورى وضع أى نصوص فى المعاهدة تتصل بهذه المسألة [1] .

وبذلك انتهى بحث مسألة السودان فى مفاوضات 1936 ، وكان ذلك يعنى بداية صفحة جديدة فى تاريخ السودان تمثل معاهدة 1936 السطر الأول من سطورها ..

وانتقلت المحادثات بين الجانبين إلى المرحلة الثالثة والاخيرة وهى الخاصة بمسألة الامتيازات الأجنبية مجال الدراسة التالية ..

***

(1) F.O. 407/ 220 No 236 Lampson to Eden, Aug 11,1936 .

الفصل السابع

المحادثات بشأن إلغاء
الامتيازات الأجنبية

نبذة عن نشأة الامتيازات وتطورها وأنواعها

إلغاء الامتيازات فى المفاوضات والمشروعات السابقة

إلغاء الامتيازات فى مفاوضات 1936

مؤتمر مونترو 1937.

تمهيد : نشأة الامتيازات الأجنبية وتطورها :

إعتادت بعض الدول أن تمنح بعض رعايا الدول الأجنبية فيها امتيازات لتيسير إقامتهم بها وتشجيعًا لهم على المتاجرة مع رعاياها ، كالإعفاء من بعض الضرائب والرسوم ورعاية معتقداتهم وتقاليدهم وحقهم فى المقاضاة أمام قناصلهم طبقا لقوانينهم وغير ذلك من الامتيازات الأجنبية .

وطبيعى أن الدولة مانحة الامتيازات تتوسع فى هذه الامتيازات للأجانب فى حالة ضعفها ، ومن ذلك ما حدث فى مصر وخاصة بعد عصر محمد على حين كثر عدد الأجانب فى مصر واتسعت وتنوعت مصالحهم فيها فى الوقت الذى ضعفت فيه الحكومة المصرية أمام نفوذ الدول الأجنبية .

فقد بسط القناصل فى مصر اختصاصاتهم القضائية على جميع القضايا الخاصة برعاية دولهم سواء أكانت جنائية أم مدنية ، عينية أو شخصية ، وقد جر هذا الامتياز القضائى إلى امتياز تشريعى، وأصبحت القوانين المحلية لاتطبق على الأجانب بل فى حكم المعدومة تماما بالنسبة لهم .

وليس من العسير تصور الأضرار والمتاعب التى كانت تنشأ عن نظام كهذا يقوم بالقضاء فيه عدد كبير من المحاكم القنصليه وتؤدى وظيفتها فى وقت واحد ، وتطبيق قوانين أجنبية مختلفة ولا تستأنف أحكامها فى الغالب لصعوبة رفع هذا الاستئناف أمام المحاكم المختصة فى البلاد الأجنبية .

خلاصة القول إن القضاء فى مصر انحدر إلى فوضى لا مثيل لها ، إذ اضطربت المعاملات بين المصريين والأجانب وبين هؤلاء بعضهم ببعض ، وأصبح الناس حين يتقاضون لا يعرفون سلفا المحكمة المختصة بالفصل فى منازعاتهم ، وتزعزع حق الملكية ، وهانت على الأجانب دماء المصريين وحرماتهم وأموالهم لتراخى القناصل فى توقيع الجزاء عليهم ، ولم يمتنعوا عن دفع الضرائب فحسب ، بل كثيرا ما كانوا يقاضون الحكومة لطلب التعويضات الجسيمة بحجة

الأضرار التى أصابت مصالحهم[1] .

والدول التى تمتعت بتلك الامتيازات هى : بريطانيا والدانمرك وأسبانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليونان وإيطاليا وهولندا والبرتغال والسويد والنرويج[2] .

وبعد إنشاء المحاكم المختلطة (1875) أمكن حصر الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر فى الأنواع الآتية :

الامتياز القضائى والامتياز التشريعى والامتياز المالى والحريه الشخصية وحرمة المساكن.

أولا : الامتياز القضائى :

ومعناه خروج الأجانب ذوى الامتيازات عن سلطة المحاكم الوطنية وخضوعهم فيما يتعلق بالجرائم التى يرتكبونها إلى محاكمهم القنصلية حيث تطبق عليهم قوانين بلادهم كما تختص المحاكم بالفصل فى المنازعات المدنية والتجارية التى تنشأ بينهم وبين المصريين وبين بعضهم البعض ..

ثانيا : الامتياز التشريعى :

ومعناه أن الحكومة المصرية يجب عليها قبل أن تسن قانونا يمس الأجانب فى مصر أن تحصل أولا على موافقة الدول ذوات الامتيازات ...

ثالثا : الامتياز المالى :

ويقصد به إعفاء الاجانب من الضرائب المباشرة ما عدا الضرائب العقارية والضرائب التى توافق عليها دولهم ، وقد يكون من المتيسر الحصول على موافقة دولة واحدة، ولكن موافقة

(1) محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص 281-283 .

(2) كانت روسيا وألمانيا والنمسا والمجر بين هذه الدول قبل الحرب العالمية الأولى ولكن روسيا أسقطت امتيازاتها بتغيير نظام الحكم فيها واستبداله بالنظام السوفيتى الذى لم تعترف به الحكومة المصرية أما ألمانيا والنمسا والمجر فقد تنازلت عن امتيازاتها بمقتضى معاهدتى فرساى وسان جرمان وقد أعادت الحكومة المصرية بعض الامتيازات لرعايا ألمانيا والنمسا باتفاق عقدته مع الأولى فى 16 من يونيه 1925 وآخر مع الثانيه فى 14 من أكتوبر 1929 .

اثنتى عشرة دولة ليس بالأمر السهل ، فإذا كان الإعفاء التشريعى انتقاصا للسيادة القومية وحائلا دون المساواة فى الحقوق والواجبات فإن الإعفاء المالى فضلا عن هذا كله أكبر عائق للتقدم العمرانى والرقى الاقتصادى .

رابعا : الامتياز الخاص بحرية الأجنبى وحرمة مسكنه :

ويقصد به أن السلطات المصرية لا يجوز لها أن تقبض على الأجنبى مالم يكن متلبسا بجناية أو بناء على أمر من قنصله بالبحث عنه وإحضاره ، وكذلك تفتيش مسكنه فرجال الشرطة لا يستطيعون اقتحام هذا المسكن للقبض عليه إلا بحضور مندوب القنصلية التابع لها[1] .

لكل هذه الاعتبارات كانت مسألة الامتيازات الأجنبية بما فيها نظام القضاء المختلط من المسائل القومية الهامة، ذلك لأن الحكومات المصرية المتعاقبة رفضت الأخذ بفكرة إلغاء الامتيازات من طرف واحد شعورا منها بالعجز أمام الدول الأجنبية ولما كانت إنجلترا باحتلالها لمصر أرادت طمأنة الأجانب فاحتفظت لهم بامتيازاتهم، ثم ببسط حمايتها على مصر عام 1914 قد حولت إلى مسئوليتها رعاية مصالح هؤلاء الأجانب فى مصر ومنها امتيازاتهم فقد أصبحت هذه الامتيازات أحد الموضوعات التى دارت حولها المفاوضات بين مصر وبريطانيا .

ولعله ينبغى أن نشير بإيجاز إلى الأسلوب الذى عولجت به هذه المسألة فى تلك المفاوضات قبل عام 1936 .

نشير فى البدء إلى مشروع ولد ميتا وهو «مشروع برونيت» الذى وضعته لجنة شكلت من بعض رجال القانون المصريين والأجانب فى عام 1917 لبحث وإعداد التدابير اللازمة لإلغاء الامتيازات الأجنبية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى[2] .

وقد وضع هذا المشروع على أساس توحيد القضاء المختلط ، والأهلى والقنصلى ، بحيث

---

(1) محمود سليمان غنام : المرجع السابق ص 286-289 .

(2) كان برونيت يشغل منصب المستشار القضائى الإنجليزى فى الحكومة المصرية ، كما كان العضو البارز فى هذه اللجنة .

يخرج من هذا الاندماج نظام للقضاء والتشريع يصطبغ بالصبغة الإنجليزية، وحجة برونيت فى ذلك أن علاقات مصر السياسية الخاصة بإنجلترا تحتم هذا الإجراء .

وقد أثار هذا المشروع ضجة قوية فى البلاد وهاجمه سعد زغلول وقد اعترفت لجنة ملنر التى اوفدتها حكومة بريطانيا لتحقيق أسباب الثورة المصرية بأن بعض الانتقادات التى وجهت لمشروع برونيت لا تخلو من الصحة .

فطويت صحيفة هذا المشروع ، وعنيت لجنة ملنر بوضع مشروع مفصل لتعديل نظام الامتيازات قوامه استبقاء المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصاتها بحيث يشمل محاكمة الأجانب جنائيا والفصل فى قضايا متحدى الجنسية منهم فى الأمور المدنية والأحوال الشخصية، وهذا معناه إلغاء المحاكم القنصلية [1] .

وكان من الواضح أن هذا المشروع الجديد وضع لصالح إنجلترا ، فالمحور الذى كان يدور حوله هو أن تحيل الدول امتيازاتها فى مصر إلى إنجلترا ، وأن تحل موافقة المندوب السامى البريطانى فى مصر محل موافقة الدول أو الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة فى كل ما يتعلق بالتشريع الخاص بالأجانب، فضلا عن وضع هذا المندوب فى مركز يكاد يوازى مركز رئيس الهيئة التنفيذية فى البلاد فيما يتعلق بممارسة حق العضو وتخفيف العقوبة بالنسبنة للأجانب ، والحصول على موافقته بصدد تعيين القضاة بل حتى فى ترقيتهم .

ومن الملاحظ أن كلا من مشروع الوفد الذى قدمه إلى لجنة ملنر فى 1920 ومشروع اللجنة المعدل له والذى عرض على الأمة المصرية فى ذات العام ، قد تضمنت نصوصها قبول مصر حصر امتيازات الدول الأجنبية فى يد إنجلترا مع ما يتبع ذلك من حق تدخلها سواء بالذات أو بواسطة ممثلها السياسى أو غيره من الموظفين البريطانيين فى كل ما له مساس بالأجانب من تشريع وغيره .

وفى مفاوضات 1921 بشأن الامتيازات أبدى المفاوض البريطانى وجهة نظره بإسقاط هذه المسألة من المعاهدة ، على أن تستمر إنجلترا فى مفاوضة الدول بشأن إلغاء الامتيازات وكانت

(1) وضع هذا المشروع سيسل هيرست أحد أعضاء لجنة ملنر وسمى المشروع «مشروع ملنر - هيرست» .

وجهة نظر المفاوض المصرى أن «لا تحل إنجلترا في المعاهدة محل الدول ذوات الامتيازات[1] .

وفى مفاوضات سعد زغلول مع ماكدونالد فى 1924 لم يرد ذكر للامتيازات أو إلغائها أو تأجيلها ضمن المطالب الخمسة التى تقدم بها سعد إلى المفاوض البريطانى[2] .

وقبل أن تبدأ مفاوضات ثروت - تشمبرلن قدمت الحكومة المصرية عام 1927 مذكرة إلى الدول ذوات الامتيازات ضمنتها اقتراحات محدودة لإدخال عدة إصلاحات على نظام القضاء المختلط ، وقبل وصول رد والدول على المذكرة المصرية بدأ ثروت مفاوضاته مع الحكومة البريطانية ، وورد فى المادة الثالثة من مشروع ثروت بشأن الامتيازات ما يأتى :

«تتعهد بريطانيا بأن تبذل كل مالها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على استبدال نظام أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر بنظام الامتيازات الحالى ... إلخ .

ولم تقبل حكومة بريطانيا هذا النص ، كما رفض المفاوض المصرى التعديل الذى أدخله عليه الجانب البريطانى وتضمن المشروع النهائى فى هذا الصدد النص الآتى :-

«يبذل حضرة صاحب الجلالة البريطانية كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على تعديل نظام الامتيازات الجارى العمل به وجعله أكثر ملاءمة لروح العصر وللحالة الحاضرة فى مصر[3] ...

وهذا المشروع قد اعترف لإنجلترا - كالمشروعات السابقة بحق التدخل سواء بواسطة المستشار المالى أو القضائى فى كل مشروع تشريعى مما يقتضى الآن مصادقة الدول ذوات الامتيازات ليكون نافذا على الأجانب ، وفى كل ما يمس القضاء فيما يتعلق بهؤلاء .

---

(1) محضر الجلسة التاسعة من مفاوضات 1921 فى 17 من يوليو 1921 أكدت المادة التاسعة من مشروع كيرزن عدم عدول إنجلترا عن محاولتها نقل امتيازات الدول الأجنبية إليها وتوسيع سلطتها فى مصر تبعا لذلك .

(2) يذكر الأستاذ غنام أن سعدا كان يفضل عدم ذكر شىء عن هذه الامتيازات مادامت إنجلترا ترمى إلى تحويلها إليها وتركيز السلطة فى يدها ... غنام : نفس المرجع ص 295 .

(3) نص الماده التاسعة : انظر قانون رقم 80 لسنة 1936 ص 325 .

وكان هذا يعنى إحلالا لإنجلترا محل الدول الأجنبية فى امتيازاتها ولكن فى صورة جديدة .. وحبط مشروع ثروت - تشمبرلن .

أما فى مقترحات محمد محمود - هندرسون عام 1929 فقد نصت المادة الحادية عشرة منها على ما يأتى :-

يعترف ملك بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن أصبح لا يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر ، ولذلك يتعهد جلالته بأن يبذل كل ماله من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول ، بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب، على نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب.

ونلاحظ أن هذا النص لا يختلف كثيرا عن نظيره فى مشروع ثروت - تشمبرلن[1] ، بينما يختلف عما وصلت إليه مفاوضات النحاس - هندرسون فى 1930 فى هذا الصدد .

فقد بدأ الوفد المصرى بتقديم نص للمشروع جاء فى مادته الحادية عشرة ما يأتى :

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، ولذلك يقبل ملك بريطانيا مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن فى مصر ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

ودارت المناقشات بين الجانبين حول هذا النص الذى اعترض عليه المفاوض البريطانى إذ كانت وجهة نظره لا تزال ترمى إلى اتخاذ «مشروع هيرست 1920 » أساسا لتعديل نظام القضاء المختلط ، كما أبدى اعتراضه على أن تكون إنجلترا هى وحدها دون باقى الدول الملزمه بنقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة .

وبعد أن فند النحاس باشا هذه الاعتراضات ، وبعد مناقشات طويلة وتعديل فى الصيغ

(1) كذلك تكاد النصوص التى تضمنتها المذكرة البريطانية الملحقة بمقترحات 1929 بشأن القواعد الأساسيه التى يقوم عليها إصلاح نظام الامتيازات من حيث نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة وطريقة التشريع فيما يمس الأجانب تكاد هذه النصوص تتفق فى صياغتها مع نصوص مشروع ثروت - تشمبرلن .

وضع النص الخاص بالامتيازات فى مشروع المعاهدة النهائى الذى تم الاتفاق عليه بين الطرفين كما يلى :

« يعترف ملك بريطانيا بأن نظام الامتيازات القائمة بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وعلى ذلك يتعهد ملك بريطانيا يبذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة[1] (المادة الرابعة) .

ووضع النص النهائى للمذكرة الخاصة بالامتيازات فى صورة خطابين يتبادلهما الطرفان على أساس القواعد الآتية :-

1- « لا يكون للمستشار القضائى أى شأن فى تعيين الموظفين القضائيين الأجانب أو فى مسائل العفو وأحكام الإعدام الخاصة بالأجانب أو فى أى مسائل من المسائل المتعلقة بالامتيازات الأجنبية وأن تحذف من المقترحات البريطانية كل إشارة إلى المستشار القضائى واختصاصاته فى هذا الصدد .

2- « عدم التقيد بنصوص مشروع هيرست الذى وضع فى سنة 1920 مع الاستئناس بالمبادىء العامة التى دارت عليها المناقشات فى هذا المشروع .

3- النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الأحوال منافيا لرغبة مصر فى إلغاء هذا النظام من أساسه .

ونستطيع أن نلاحظ فى هذه القواعد التى تضمنها مشروع النحاس - هندرسون بعض التقدم عن النصوص التى جاءت فى المشروعات السابقة .

ننتقل الآن إلى مفاوضات 1936 لنتبين كيف عولجت فيها مسألة الامتيازات ..

كانت مسألة الامتيازات الأجنبية مدارالبحث فى المرحلة الثالثة من مراحل المفاوضات بين مصر وبريطانيا فى عام 1936 .

(1) مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية 1930 ص 62 ، 161 .

وقد بدأت المحادثات بشأنها فى جلسة أول اغسطس 1936 بأن قدم مايلز لامبسون النصوص البريطانية المقترحة فى مسألة الامتيازات ، زاعما أن هناك تقدما كبيرا بشأنها بالنسبة لنصوص مشروع 1930[1] .

وفى الرابع من أغسطس 1936 استأنف الجانبان محادثاتهما الخاصة بين مصطف النحاس (يرافقه أمين عثمان ومحمد صلاح الدين) من الجانب المصرى ، ومايلز لامبسون (يرافقه بيكيت وسمارت وهوبكنس) من الجانب البريطانى ، وبدأ النحاس باشا فذكر أن الفريق المصرى قد فرغ من دراسة الصيغ الخاصة بالامتيازات ورأى أنها تشتمل على أمرين :-

الامتيازات التشريعية والمالية، والمحاكم المختلطة .

ففيما يتعلق بالامتيازات التشريعية والمالية يجب إلغاؤها فورا ، وينبنى على ذلك - كما أوضح مصطفى النحاس - أن تتمتع الحكومة المصرية بالسيادة التامة فى التشريع الخاص بالأجانب بما فى ذلك التشريع المالى - وهذه مسألة لاخلاف بين الطرفين فيها تقريبا ..

أما المحاكم المختلطة فسيكون لمصر سلطة إلغائها بعد سنة ولكن الفريق المصرى يوافق على أن تكون هناك فترة انتقال مدتها خمس سنوات تتخذ فيها جميع الإجراءات اللازمة للانتقال إلى الحالة الجديدة ، وبعد مرور المدة تلغى المحاكم المختلطة من تلقاء نفسها[2] .

ثم أوضح النحاس أن الفقرة الأولى من النصوص التى اقترحها الجانب المصرى تقضى بأن نظام الامتيازات لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر (وهى نفس الفقرة الأولى من النصوص البريطانية المشار إليها) .

أما الفقرة الثانية فهى نتيجة الأولى أى إلغاء الامتيازات وتمتع الحكومة المصرية بحقها فى التشريع الخاص بالأجانب بما فى ذلك التشريع المالى (وهذا هو نفس ما جاء فى النصوص البريطانية) .

---

(1) المظروف التاسع والعشرون محضر جلسة أول اغسطس 1936 وكانت جلسة عامه قدم فيها لامبسون النصوص عقب توقيع الجانبين على النصوص الخاصة بالسودان .

(2) المظروف الثلاثون «مضمون حديث الثلاثاء 4 من أغسطس 1936 » ص 1 . وقد وزع النحاس على الجانب البريطانى الصيغ التى يقترحها الفريق المصرى فى هذا الصدد .

وأن الفقرة الثالثة خاصة بقيام فترة انتقال مدتها خمس سنوات قبل إلغاء المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية نهائيا ، وأن الفقرة الرابعة تنص على أن الحكومة البريطانية لا تعارض هذه التدابير وتتعهد بمعاونة الحكومة المصرية فيها (وهى فقرة لها مثيل فى النصوص البريطانية).

وأن هناك محضرا متفقا عليه نص فيه على أن المحاكم المختلطة والاختصاص الجنائى للمحاكم القنصلية تلغى من تلقاء نفسها بمجرد مرور فترة الانتقال ، وعلى أن إلغاء الامتيازات يترتب عليه ألا تتولى الدول ولا الجمعية العمومية المختلطة أى سلطة أو اختصاص تشريعى ، وأن تحرم المحاكم المختلطة فى فترة الانتقال من حق الحكم على صحة التشريع المصرى الخاص بالأجانب .. واستطرد مصطفى النحاس باشا فأوضح أن هذه النصوص هى النتيجة المنطقية لما يعترف به الإنجليز من أن الامتيازات لا تلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .. كما بين أن المحاكم المختلطة وليدة الامتيازات وأنها لم تكن قط محاكم دائمة، ولكنها كانت فى أول الأمر تجدد بين الحين والحين ثم اتفق أخيرا على عدم الحاجة إلى تجديدها على أن يكون للحكومة المصرية حق إلغائها بعد إعلان سابق على هذا الإلغاء بمدة سنة، وأنه لما كان المراد إلغاء الامتيازات فلامعنى لبقاء المحاكم المختلطة وأن مصر كانت تستطيع إلغاءها بعد سنة، ولكن الفريق المصرى رأى أن تكون هناك فترة انتقال مدتها خمس سنوات تلغى بعدها هذه المحاكم من تلقاء نفسها وهذه الفترة كافية لاتخاذ الإجراءات وسن القوانين اللازمة للانتقال إلى الحالة الجديدة .

واستطرد النحاس باشا فنوه بما فى النصوص التى قدمها الفريق المصرى من الاعتدال وذكر أن مصر تنتظر من حليفتها أن تقدم لها كل مساعدة فى مقدورها حتى تصل إلى غايتها وهى إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة جميعا .. وأخيرا أضاف النحاس بأن مصر ستسلك أولا إلى تلك الغاية طريق الاتفاق مع الدول ذوات الامتيازات ، وفى اعتقاده «أننا لن نجد صعوبة فى إقناع هذه الدول لأن هذا النظام الشاذ الذى ألغى من الدول الأخرى كلها أصبح غير محتمل فى مصر ولأن لنا الحق فى إلغاء المحاكم المختلطة بعد سنة واحدة، كما أن معونتكم ستكون عظيمة القيمة فى هذا السبيل .

وبعد أن انتهى النحاس من توضيح وجهة النظر المصرية تناول لامبسون خيوط الحوار فزعم أن النصوص المقدمة من الفريق المصرى جديدة تماما ، وأنها تتجاوز كل حد ذهبت إليه الحكومة البريطانية فى أى وقت من الأوقات ، وأنه لم يستطع التوفيق بينهما وبين ما طلبته الجبهة الوطنية المتحدة فى الخطاب الذى سلم إليه (بتاريخ 12 من ديسمبر 1935) إذ لم ترد فيه أى إشاره إلى إلغاء المحاكم المختلطة واقتصر فيه على ذكر التشريع وعلى الخصوص فى المسائل المالية، كما أبدى الاستعداد لقبول نصوص النحاس - هندرسون نفسها[1] .. ثم ادعى لامبسون أن النصوص التى يقترحها الفريق المصرى تذهب إلى مدى بعيد جدا بالنسبة للنصوص التى تحتويها مقترحات 1930 لأنها تخول مصر إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة بعمل من جانب واحد ، ثم طلب من النحاس باشا وزملائه أن يفكروا مرتين بل مرات قبل أن يقدموا على الإخلال باتفاقات قائمة بين مصر وبين دول متعددة لأن هذا يكون مؤسفا جدا[2] .. ثم انتقل لامبسون إلى اعتراض آخر وهو أن مصر تستطيع حقيقة إلغاء المحاكم المختلطة بعد سنة ولكن اختصاص هذه المحاكم يعود إلى المحاكم القنصلية .. وقال إنه يخشى أن تزج مصر بنفسها فى موقف صعب ، وأن الحكومة البريطانية لا تستطيع على كل حال مجاراة الفريق المصرى فيما يقترحه ، وأن ما عرضه الجانب البريطانى «مفيد وحكيم حقا» وستكون الحكومة البريطانية فيه من وراء مصر تعاونها بكل ما تستطيع ..

ثم اقترح لامبسون أن تشترك الحكومتان فى التمهيد لمؤتمر وتتعاونان فيه للوصول إلى الغرض المقصود .. وتساءل : لماذا يريد الفريق المصرى السير بسرعة لا تؤمن معها العواقب ؟

(1) أضاف لامبسون أنه من يوم 12 من ديسمبر 1935 إلى «الآن» لم تبد الحكومة المصرية أو الأحزاب المصرية أى رغبة فى تعديل هذه المطالب ولذلك جرت مقترحات الوزارة البريطانية على هذا الأساس وتلك مسألة يجب - كما ذكر لامبسون أن يوجه الالتفات إليها لأنها فى غاية الأهمية ...

(2) أضاف لامبسون أن حكومته لن تشترك فى مثل هذا الإخلال وأن طريق الحكمة هو الاتفاق مع الدول المختصة أما الهزة العنيفة التى تحتويها المقترحات المصرية «فليست من حسن السياسة فى شىء» وقد ضرب لامبسون المثل على سداد الرأى بما فعلته تركيا فى » الآونه الأخيرة لتقرير حقها فى تحصين المضايق فقد مهدت لهذه الغاية من وراء ستار ثم دعت إلى عقد مؤتمر فى مونترو فأقرتها الدول المختصة على ما تريد .

لماذا يريد ابتلاع اللقمة مرة واحدة مع أن ذلك ينتج سوء الهضم ؟[1] .

وأضاف لامبسون مؤكدا أنه ليس هناك حكومة بريطانية توافق على اغتصاب الدول الأخرى أو على إزعاج المصالح الشخصية فى مصر إزعاجا يترتب عليه خروج رءوس الأموال الأجنبية منها دون ضرورة تدعو إلى شىء من ذلك .. وأخيرا ذكر لامبسون أنه لم يستشر زملاءه بعد ، ولكنه يتحدث عن شعوره الأول ويستطيع أن يؤكد أنهم لن يوافقوا لا على إلغاء الامتيازات من جانب واحد ولا على ما يقترحه الفريق المصرى بالنسبة للمحاكم المختلطة، ورجا أن يعتقد النحاس باشا أنه يتكلم كصديق لمصر وكخبير سبق له أن عالج مثل هذه المسائل، ثم أكد أنه يفهم شعور الوطنية المصرية بالنسبة لنظام الامتيازات ولكن إبداء ملاحظاته الأكيدة هى السير بالتدريج .. وعندئذ طلب لامبسون من المستر بيكيت إبداء ملاحظاته ، فذكر الأخير أنه يلاحظ فقط أن الحكومة البريطانية تقدمت فى مقترحاتها كثيرا عما كان الحال عليه فى مشروع 1930 – وأجابت ما طلبته الجبهة الوطنية (فى خطابها المؤرخ 20 من ديسمبر 1935) ولذلك فهو – أى بيكيت – لا يتصور مقدار دهشتها حينما تبلغها المقترحات الجديدة) .

وهكذا كان واضحا منذ أول وهلة أن الجانب البريطانى غير موافق على ما قدمه الجانب المصرى فى مقترحاته بشأن إلغاء الامتيازات والمحاكم المختلطة متعللا فى ذلك بشتى الحجج والمعاذير الواهية . وعندما اقترح لامبسون المناقشة على أساس مقترحات الحكومة البريطانية أجابه مصطفى النحاس بأن أوضح أن الوفد الرسمى المصرى فى مفاوضات 1930 لم يكتم رغبته فى إلغاء الامتيازات بل نص فى مذكرة مصرية على هذه الرغبة نصا صريحا ، وقد مر الآن زمن غير قصير، وجاء الوقت الصالح لإلغاء الامتيازات بعد أن وضعت مصر يدها فى يد بريطانيا العظمى كصديقين وحليفين .. ثم تساءل النحاس باشا : «كيف تكون النصوص المصرية موضع دهشة الحكومة البريطانية ؟ وكيف لا يفهم شعور مصر الوطنى إزاء هذا النظام

---

(1) نفس المحضر ذكر لامبسون أنه قد زاره ممثلان من ممثلى الدول الكبيرة وأبديا انزعاجهما لمجرد إلغاء الامتيازات التشريعية والمالية ، وأن الجالية البريطانية كذلك فى قلق وهى ذات أثر لدى الحكومة البريطانية .

الشاذ فتكون رغبتها فى إلغائه موضع الاستغراب ؟ كيف يراد أن تتقدم مصر بخطوات تدريجية فى إلغائه، وقد ألغى من زمن بعيد فى أمم أخرى أقل رقيا منها ؟ كيف تقبل مصر الحرة المستقلة حليفة بريطانيا العظمى بأن يكون رعاياها فى أرضها أدنى حقا وكرامة من رعايا الدول الأجنبية ؟

كيف ترضى هذا الوضع الشاذ الذى لا يتفق مع روح العصر ومع ما وصلت إليه من المدنية[1] وبعد أن ذكر النحاس أن الجانب المصرى قد تساهل فى المسألة العسكرية «لأنه يريد تعويض هذا التساهل بأن يربح فى المسائل الأخرى «أضاف أن مصر لا تربح فى مسألة الامتيازات على حساب بريطانيا العظمى «ولكنها تربح بإلغاء نظام اعترف الإنجليز بأنه لا يلائم العصر الحاضر ، وأنه ليس فى إلغاء هذا النظام أى إخلال بتعهدات مصر ، لأنه لم يكن وليد تعهد أو اتفاق بل كان حالة واقعية أصبحت بمرور الزمن ما أصبحت[2] .. وعندما حاول لامبسون المناورة بادعائه أن الإخلال يكمن فى إلغاء الامتيازات بعمل من جانب واحد، أوضح النحاس أن ذلك من حق مصر وأنها ستجتهد أولا فى الاتفاق مع الدول وتأمل أن يتحقق لها ذلك بمعونة بريطانيا العظمى ولكن يجب أن يفهم الجمهور المصرى أن الامتيازات ستلغى على كل حال، فيصبح المصرى فى بلاده متساويا مع الأجنبى فى كل شىء ولا يكون للأجنبى

---

(1) نفس المحضر ص 6-8 فيما يتعلق بخطاب الجبهة المتحدة المؤرخ 20 من ديسمبر 35 بين النحاس أن الجبهة لم تقتصر فيه على طلب إلغاء الامتيازات التشريعية والمالية وإنما ذكرت هذين الأمرين وغيرهما على سبيل التمثيل وحده واذ كانت قد أبدت استعدادها لتوقيع نصوص مشروع 1930 فإنما فعلت ذلك تجنبا لكل مناقشة جديدة ولتستطيع توقيع الاتفاق فى الحال وقد كان هذا الغرض من جانبها كلا لا يتجزأ ولكن الحكومة البريطانية أجابت أن الظروف العسكرية قد تغيرت وطلبت المناقشة أولا فى المسائل العسكرية ثم فى مسألة السودان ثم فى مسألة الامتيازات .. إلخ .

(2) نفس المحضرص 9-10 كرر النحاس بأن مصر لن تبتدىء بإلغاء الامتيازات بعمل من جانب واحد ولكن ستجتهد أولا فى الاتفاق مع الدول كما فعلت تركيا تماما فى مؤتمر مونترو ، وفيما يتعلق بمسألة المحاكم المختلطه كرر القول بأن لمصر الحق فى إلغائها بعد سنة ولكنها تستبقيها خمس سنوات و بالتالى فلاخوف من حدوث هزة عنيفة أو خروج رءوس الأموال الأجنبيه من مصر .

محاكم خاصة يتقاضى أمامها(1) .

وأخيرا أكد النحاس أنه لا يشك مطلقا فى أن السير مايلز لامبسون يتكلم كصديق لمصر وكخبير فى الموضوع ولهذا السبب نفسه يرجو مساعدته فى هذا الأمر الحيوى لمصر خصوصا وأن الطرفين فى الحقيقة متفقان على وجه التقريب .

وأجاب لامبسون بأنهم مستعدون لتقديم كل معونة ممكنة «بشرط أن توافقوا على الغاية المنشودة والطريقة التى تتبع لتحقيقها(2) .

واشترك المستر بيكيت فى الحوار فأوضح أن غاية الطرفين فى الواقع واحدة ولكنهما مختلفان على الوسيلة وذكر أنهم لا يستغربون كراهية الفريق المصرى لنظام الامتيازات ورغبته فى توقيف المحاكم المختلطة ولكنهم لا يوافقون على الطريقة التى يريد اتباعها .. ثم أشار بيكيت إلى أن نصوص 1930 كانت ترمى إلى التخلص من نظام الامتيازات بعد مدة من الزمن يزاد فيها اختصاص المحاكم المختلطة «أما الآن فإنكم تريدون إلغاء المحاكم القنصلية والمحاكم المختلطة جميعا» .

أوضح مصطفى النحاس بأن مفاوضات 1930 لم تكن ترمى إلى إلغاء الامتيازات فى الحال كما هو الشأن الآن «وقد نتج عن هذا الفرق فى الغايه فرق فى الموقف» ومادام المقصود إلغاء الامتيازات فى الحال فيجب أيضا إلغاء أداتها ، وهى المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية» .

وتدخل بيكيت مرة أخرى فزعم أن أفضل طريقة لإقناع الدول بإلغاء الامتيازات هو استبقاء المحاكم المختلطة وزيادة اختصاصها ، فرفض النحاس قبول هذا الرأى .. وعند ذلك

(1) أشار النحاس إلى ماكان للحوداث الأخيرة المتعلقه برئاسة الدوائر فى المحاكم المختلطة واستعمال اللغة العربية فى كتابة أحكامها من الأثر العظيم فى تكوين رأى عام قوى يطالب بإلغاء هذه المحاكم فى الحال ورجاء أن يكون ذلك موضع الاعتبار .

(2) نفس المحضر ص 9 أشار لامبسون إلى أن النحاس باشا قد بدأ أقواله بالتفريق بين مسألة الامتيازات ومسألة المحاكم المختلطة وبين أن الطرفين متفقان على المسألة الأولى فيحسن أن يقتصر النص عليها وأن تترك مسألة المحاكم المختلطة الآن اكتفاء بحرمانها من كل حق تشريعى وهو مايكفل سقوط أهم اعتراض عليها .

اقترح سمارت أن يكون ذلك لمدة معينة فقط ، فأجاب النحاس أن المقترحات المصرية تستبقى المحاكم المختلطة خمس سنوات .

وعندما تساءل لامبسون : لماذا يحتاج الأمر إلى ذكر المحاكم المختلطة على الإطلاق؟ أجاب النحاس بأن المحاكم المختلطة هى أداة الامتيازات واسمها محاكم الامتيازات «وقد قبلنا مع ذلك بقاءها خمس سنوات ولكن يجب بعد ذلك ن تلغى من تلقاء نفسها ، «إننا - كما ذكر النحاس - لسنا أقل مدنية من تركيا أو غيرها ، وإنى أسألكم هل تقبلون أن يقوم فى بلادكم قضاء مزدوج ؟ لقد كنت فى الماضى أصرح بأن الوقت لم يحن بعد لإلغاء المحاكم المختلطة أما الآن وقد استقرت الأحوال وتم الاتفاق بيننا وبينكم فلا يمكن التفكير فى بقاء المحاكم المختلطة[1].

وأصر النحاس على موقفه الأمر الذى جعل لامبسون يصرح بأن حكومته قد ذهبت فى مقترحاتها إلى حد بعيد وأنها ستكون من أجلها عرضة للهجوم[2] .. وأضاف أن الطرفين متفقان على إلغاء الامتيازات وعلى أن يكون ذلك فى مؤتمر، فيمكن أن تعرض فى هذا المؤتمر أيضا مسألة المحاكم المختلطة التى قد يكون لها جانب طيب تستفيد مصر منه .

وعندئذ كرر النحاس باشا بصراحة أن مصر لن تقبل استمرار المحاكم المختلطة إذا صارت حرة فى بلادها ، أما إذا لم تكن حرة فهذا شىء آخر ، كما أعاد القول بأن مصر ستحاول أولا الاتفاق مع الدول على ما تريد فإن نجحت فيها وإلا استعملت حقها .

أبدى لامبسون رجاءه فى أن يفكر الجانب المصرى كثيرا فى الأمر ... فأسرع النحاس باشا قائلا إنهم فكروا كثيرا واستمر بحثهم يومين كاملين ..

عندئذ وعد لامبسون بأن يفكر الجانب البريطانى من ناحيته[3] .

(1) نفس المحضر ص 12 اقترح لامبسون أن ينص على أن مسألة المحاكم المختلطة تترك لتحل فى المستقبل قائلا إننا لا يمكن أن نعترض على شعوركم الوطنى ولكننا نرى من الحكمة أن نكتفى الآن بالتعاون فى الخطوة الأولى وعندما أصر النحاس على الخطوة التالية أيضا راوغ لامبسون بأن حكومته لم تفكر قط فى هذا الأمر .

(2) ذكر لامبسون أن وزير أمريكا المفوض - وهو رجل عاقل ومتزن على حد تعبيره - قد زاره وأبدى انزعاجه كما أن وزيرين آخرين طلبا مقابلته ولم يقابلهما ..

(3) نص المحضر المصرى بعنوان مضمون حديث الثلاثاء 4 من اغسطس 1936 نص المحضر الإنجليزى رقم F.o.No. 240 Lampson to Eden, Aug. 6, 1936 .

وفى الاجتماع التالى (10 من أغسطس 1936) استأنف الجانبان (النحاس ومعه مكرم عبيد وأمين عثمان وصلاح الدين من ناحية ولامبسون يرافقه بيكيت وسمارت وهو بيكنش من ناحية أخرى) مناقشة المسألة وكان واضحا أن الجانب البريطانى قد أعاد التفكير من ناحيته - كما وعد لامبسون فى الجلسة السابقة - وذلك بعد إجراء مشاورات مع حكومته بشأن وجهة النظر المصرية[1] الأمر الذى أدى إلى تضييق شقة الخلاف بين الجانبين والتقائهما كما أن الموضوع قد عرض فى جلسة خاصة لهيئة المفاوضين المصريين ويبدو أنهم - وخاصة محمد محمود باشا - قد تمسكوا بالموقف المصرى لهذه المسألة ، وأصروا عليه فى مقابل ما أبداه من تساهل فى المسائل الاخرى ، وأخيرا تم الاتفاق على النص الخاص بمسألة الامتيازات فى الجلسة التى عقدت بين الجانبين فى اليوم التالى (11 من أغسطس) .

وفى12 من أغسطس عقد الوفدان اجتماعا عاما (بقصر انطونيادس) وقع فيه الرئيسان النصوص الخاصة بمسألة الامتيازات ، وهى التى تضمنتها المادة الثالثة عشرة من المعاهدة والملحق الخاص بها ، وذلك على النحو التالى :

(نص المادة الثالثة عشرة)

«يعترف صاحب الجلاله الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى إلغاء هذا النظام دون إبطاء ، وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن فى ملحق هذه المادة .

أما (ملحق المادة الثالثة عشرة) فنصه كالتالى :-

1- إن الأغراض التى ترمى إليها التدابير الواردة فى هذا الملحق هى :-

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات فى مصر وما يتبع ذلك حتما من الغاء القيود الحالية التى تقيد السيادة المصرية فى مسألة سريان التشريع المصرى (بما فى ذلك

(1) F.o.No. 241 Lampson to Eden, Aug. 10, 1936,
F.o.No. 242 Lampson to Eden, Aug. 11, 1936,
F.o.No. 243 Lampson to Eden, Aug. 11, 1936.

التشريع المالى) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر وفى حدود تلك المدة تبقى المحاكم المختلطة وتباشر الاختصاصات المخولة الآن للمحاكم القنصلية فضلا عن اختصاصها القضائى الحالى .

وفى نهاية فترة الانتقال هذه تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .

2- تتصل الحكومة المصرية كخطوة أولى فى وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات بقصد (أ) إلغاء كل قيد يقيد التشريع المصرى على الأجانب و (ب) إقامة نظام انتقال للمحاكم المختلطة كما هو وارد فى الشطرة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

3- إن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها حليفة لمصر لا تعارض بتاتا فى التدابير المشار إليها فى الفقرة السابقة وستتعاون تعاونا فعليا مع الحكومة المصرية فى تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر .

4- من المتفق عليه أنه فى حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها فى الفقرة الثانية ، فإن الحكومة المصرية تحتفظ بحقوقها كاملة غير منقوصة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة .

5- من المتفق عليه أن الشطرة (أ) من الفقرة الثانية لا تعنى فقط أن موافقة الدول ذوات الامتيازات لن تكون ضرورية لسريان التشريع المصرى على رعاياها ولكنها تعنى ايضا انتهاء الاختصاص التشريعى الحالى الذى تباشره المحاكم المختلطة بالنسبة لتطبيق التشريع المصرى على الأجانب . ويتبع ذلك أن لا يكون للمحاكم المختلطة فى سلطتها القضائية أن تقضى فى صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصرى طبقه البرلمان المصرى أو الحكومة المصرية على الأجانب .

6-يصرح ملك مصر بمقتضى هذا أن أى تشريع مصرى يطبق على الأجانب لن يتنافى مع المبادىء المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث ، وأنه فيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما فى ذلك الشركات الأجنبية .

7- لما كان من المعمول به فى أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم فى مسائل الأحوال الشخصية فسننظر بعين الاعتبار إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من نقل الاختصاص - على الأقل فى البداية - مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الممتازة التى ترغب فى أن تستمر محاكمها القنصلية فى مباشرة هذا الاختصاص .

8- سيقضى نظام الانتقال الذى يوضع للمحاكم المختلطة ونقل الاختصاص الحالى للمحاكم القنصلية إليها (الأمر الذى سيكون بطبيعة الحال خاضعا لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه فى المادة التاسعة) إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستتضمن فيما تتضمنه المسائل الآتية :-

1- تعريف كلمة «أجنبى» بصدد الاختصاص المقبل للمحاكم المختلطة .

2- زيادة عدد موظفى المحاكم والنيابات المختلطة بما يقضيه التوسيع المقترح لاختصاصها .

3- الإجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيض عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

وهكذا انتهت مفاوضات 1936 بالنسبة لمسألة الامتيازات ، وإذا حاولنا مقارنة ماجاء بنصوصها بنصوص المشروعات السابقة سوف نلاحظ أن مسألة الامتيازات الأجنبية قد عولجت فى تلك المفاوضات الأخيرة بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذى عولجت به فى المفاوضات السابقة للاعتبارات الآتية :-

1- فى معظم المفاوضات السابقة كانت إنجلترا ترمى إلى نقل امتيازات الدول الاجنبية إليها وجعل نفسها المسئولة عن حماية مصالح الأجانب فى مصر تمشيا مع تصريح 28 من فبراير

1922 فكانت هذه المرامى تنعكس على الأنظمة التى كانت تقترح لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية فإما أن تصبغها بالصبغة الإنجليزية وإما أن تجعل أثر النفوذ الإنجليزى فيها ظاهراً بما كانت تحتفظ به إنجلترا لممثلها السياسى أو للمستشارين القضائى والمالى من حق التدخل فى الشئون المصرية باسم الإشراف على كل ما يمس الأجانب قضائيا وتشريعيا ، أما فى معاهدة 1936 وما جاء فى النص الخاص بمسألة الامتيازات فلم تتضمن شيئا من ذلك .

2- كذلك نلاحظ أن المشروعات السابقة كانت لا تتناول مسألة الامتيازات الأجنبية فى جملتها ومن أساسها بل كان البحث فيها يدور داخل هذا النطاق : وهو توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بنقل اختصاص المحاكم القنصليه إليها ، والنتيجة المنطقية لهذا أن تلك المشروعات كان يترتب عليها فيما لو نفذت أن نظام القضاء المختلط بما لجمعيته العمومية من سلطة تشريعية تجعل كلمتها فوق كلمة البرلمان المصرى فى التشريع الخاص بالأجانب ومن ثم فإن هذا النظام الذى هو بطبيعته نظام استثنائى مؤقت ينقلب إلى نظام دائم مستمر ويصبح جزءا متمما من أنظمة الدولة المصرية إلى وقت لا يعرف له مدى .

ولم تكن هذه الحاله خاصة بالمشروعات التى تقدمت 1930 ، بل كان هذا المشروع نفسه يشترك مع سوابقه فيها(1) .

أما فى مفاوضات 1936 فقد جعل المفاوض المصرى هدفه الأصلى إلغاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختلطة ، وقد أوضحت المادة الثالثة عشرة من المعاهدة وملحقها الطريق إلى ذلك باتصال مصر بالدول لإلغاء الامتيازين التشريعى والمالى فورا ، وتنظيم فترة انتقال «لاتطول بغير مبرر» تبقى فى خلالها المحاكم المختلطة تؤدى وظيفتها القضائية الجديدة فإذا ما انقضت هذه الفترة يعود الاختصاص القضائى الكامل إلى المحاكم الأصلية .

3- كانت إنجلترا – كما أشرنا – فى كثير من المفاوضات السابقة ، تحقيقا لأهدافها فى تركيز الامتيازات الأجنبية فى يدها ، تحاول أن تباشر بنفسها الاتفاق مع الدول فى أمر

(1) محمود غنام : المرجع السابق ص 303-304 .

الامتيازات بل باشرت فعلا هذه المفاوضة فى وقت من الأوقات[1] .

ونستطيع أن نتساءل : ماذا كان يمكن أن يستدهف له مركز مصر السياسى من أخطار لو قدر لتلك المفاوضات النجاح ؟

أما بمقتضى ما جاء فى معاهدة 1936 فقد أصبحت مصر هى وحدها صاحبة الشأن فى مخاطبة الدول والاتفاق معها فى كل ما يتعلق بمسألة الامتيازات ، وعقد لذلك مؤتمر مونترو الذى سنشير إليه بعد قليل ، وكانت مهمته إلغاء القيود التى تقيد التشريع المصرى على الأجانب وتنظيم مدة الانتقال الخاصة بالمحاكم المختلطة .

4- فى المشروعات السابقة لم تكن إنجلترا تلتزم بأكثر من بذل نفوذها لدى الدول لتعديل نظام الامتيازات دون أن ترتبط بالتنازل عن امتيازاتها أو تعديلها ، أما فى معاهدة 1936 فهى فوق التعهد بمعاونة مصر معاونة فعلية تقبل مبدئيا إلغاء القيود التشريعية ونظام الانتقال الخاص بالمحاكم المختلطة .

وكان نجاح المفاوض المصرى فى إلغاء الامتيازات الأجنبية فى معاهدة 1936 من أهم العوامل التى استند إليها هذا المفاوض فى العمل على كسب الرأى العام المصرى فى البرلمان وخارجه إلى جانب تأييد معاهدة 1936 .

مؤتمر مونترو :

عقد لإلغاء الامتيازات مؤتمر دعت إليه الحكومة المصرية فى مونترو بسويسرا فى 12 من أبريل 1937 وقد تقرر لحضور هذا المؤتمر ممثلون عن الدول ذوات الامتيازات (18 دولة[2]) ومثل مصر فيه وفد برياسة : مصطفى النحاس باشا وعضوية كل من : الدكتور أحمد ماهر

(1) أشار إلى ذلك المستر سرى فى مفاوضات 1921 فقال إن المفاوضة مع الدول التى كانت واقفة مع الولايات المتحدة ومتقدمة مع هولندا ودون ذلك تقدما مع فرنسا وأسبانيا ، والمسألة عند فرنسا مرتبطة بغيرها من المسائل، مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية فى 1921 ص 49 .

(2) هذه الدول هى الولايات المتحدة الامريكية وبلجيكا وبريطانيا العظمى وأيرلندا وأستراليا ونيوزيلندا الجديده واتحاد جنوب افريقيا وأيرلندا الحرة والهند والدانيمرك وأسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا والنرويج وهولندا والبرتغال والسويد .

وواصف بطرس غالى ومكرم عبيد وعبد الحميد بدوى[1] وقد انتخب النحاس باشا رئيسا للمؤتمر .

وقد عقد المؤتمر عدة اجتماعات استغرقت حوالى شهراً (من 12 من أبريل إلى 8 من مايو 1937) وانتهت بأن قررت الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول إلغاء الامتيازات فى مصر إلغاء تاما وخضوع رعاياها فى مصر للتشريع المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادىء القانون الدولى ، كما تقرر إقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف والمحاكم المختلطة القائمة حتى 14 من اكتوبر 1948 على أن يكون تنظيم هذه المحاكم ابتداء من 15 من أكتوبر 1937 بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الذى ألحق نصه بالاتفاق .

وهكذا ألغيت الامتيازات الأجنبية وكسبت مصر بإلغائها كثيرا واسترد المصريون كرامتهم فقد كانت تلك الامتيازات شرا ووبيلا على الوطن لا يقل سوءا عن شر الاحتلال ذاته ، كانت تمثل أغلالا تهدد سيادة مصر وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والإدارة والأمن العام، وأزالت مصر بإلغائها القيود التى كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين بمصر كما أصبح بإمكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة .. ولم يكن المكسب المعنوى لإلغاء الامتيازات بأقل أهمية، فقد أزال التفرقه القديمة بين المصريين والأجانب فأصبح الجميع متساويين أمام القانون[2] .

***

(1) رافق الوفد عدة مستشارين وسكرتير عام وسكرتير مساعد (محمد صلاح الدين) انظر الحكومة الملكية المصرية – الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات فى مصر والوثائق الموقعة بمونترو .

(2) محمود غنام : المرجع السابق ص 307 ، د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص 800 .

الفصل الثامن

إبرام المعاهدة
وجهة النظر المصرية

آراء زعماء الوفد والأحزاب الأخرى فى المعاهدة.
(النحاس - مكرم - غنام - أحمد ماهر - محمد محمود
إسماعيل صدقى وهيكل - محمد حافظ - الرافعى -
فكرى أباظة - إبراهيم عبد الهادى .. إلخ)
فى البرلمان -مظاهر الاستقبال فى الأوساط الرسمية والشعبية.
فى الصحافة - رأى الجماهير فى المعاهدة .. وجهة نظر التاريخ والمؤرخين فى مصر.
وجهة النظر البريطانية - الحكومة - مجلس العموم - مجلس اللوردات الصحافة - التصديق على المعاهدة

سبق أن رأينا من خلال تتبع مسيرة المحادثات بين مصر وبريطانيا أن هناك ثمة شعور بالتفاءل قد ساد تلك المحادثات فى مراحلها الأخيرة ، وعلى وجه الدقة بعد عودة مايلز لامبسون من لندن (يونيه 1936) على أثر المساعى التى بذلها مع حكومته، لتذليل سبيل الاتفاق بين الجانبين وإنقاذ المفاوضات من الانهيار، ولقد بدأ هذا الشعور المتفائل فى الرغبة فى سرعة الاتفاق وإبرام المعاهدة .

ففى الاجتماع الأول الذى عقد بين لامبسون والنحاس فى أعقاب رحلة لندن (أول يوليو 1936)، وبعد أن قدم لامبسون الصيغ التى تقترحها حكومته للمسألة العسكرية راجيا فى أن يجد النحاس باشا أن وجهتى النظر قد تقاربتا تقاربا كبيرا ، ذكر أن آخر كلمة قالها له المستر إيدن هى «أنه يرحب بقدوم الفريق المصرى إلى إنجلترا لتوقيع المعاهدة قبل آخر يوليو، وأنه إذا تم الاتفاق على المسألة العسكرية فلن تقوم صعوبات تذكر فى المسائل الأخرى ويمكن مواصلة العمل ليل نهار ليتسنى للمصريين السفر إلى لندن فى الميعاد المحدد[1] .

وانتهت المحادثات بين الجانبين بشأن المسألة العسكريه بعد مرحله شاقة وطويلة،ثم عبرت سفينة المفاوضات «صخرة» السودان دون الارتطام بها، ولم تكن مسألة الامتيازات الأجنبية تشكل عقبة فى طريقها ، وبالتالى مضت السفينة بشراعها صوب المرفأ بثقة واطمئنان .

وفى خلال الجلسة الأخيرة التى عقدها الجانبان لبحث مسألة الامتيازات الأجنبية (فى 11 من أغسطس)، وبعد أن تم الاتفاق عليها، أبلغ لامبسون النحاس باشا أنه قد وصلته برقية من الحكومة البريطانية تبدى فيها سعادتها باستقبال أعضاء الهيئة المصرية فى لندن بين 31،17 من أغسطس 1936 ، وأبدى النحاس باشا شكره لحكومة بريطانيا لدعوتها واستعداد الهيئة المصرية لتلبيتها .

وفى 16من أغسطس 1936 صدر التفويض من مجلس الوصايه على العرش بتعيين أعضاء الهيئة الرسمية مبعوثين فوق العادة لتوقيع المعاهدة[2] .

(1) المظروف الثانى والعشرون نص المحضر «مضمون حديث يوم الأربعاء أول يوليو 1936» .
(2) نص التفويض صادر باسم جلالة ملك مصر (فاروق الأول) من أعضاء مجلس الوصاية آنذاك الأمير محمد على ، عبد العزيز عزت باشا ، شريف صبرى باشا للمفاوضة فى عقد هذ المعاهدة وتوقيعها ونعد بإتمام كل ما يكون هؤلاء المندوبون قد وقعوه بمقتضى هذا التفويض وبتنفيذه شرط تصديقنا عليه .

وسافر الرئيس وأعضاء الهيئة المصرية إلى لندن لتوقيع المعاهدة، وفى 26 من أغسطس 1936 تم التوقيع بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية بعد أن صيغت المعاهدة فى شكلها النهائى(1) .

تم التوقيع على المعاهدة ، وعاد الوفد المصرى إلى بلاده ليستقبل فيها استقبالا حماسيا كبيرا ، ولأن هذه المعاهدة أجريت المفاوضات بشأنها وتم التوقيع عليها وإقرار مجلس البرلمان لها، ووزارة الوفد قائمة فى الحكم ومصطفى النحاس رئيسا للوزارة وهيئة المفاوضات معا، فإن قادة الوفد هم الذين أقاموا «العرس» وكأنهم - دون الآخرين- أصحابه، فهللوا للمعاهدة وأطنبوا فى مزاياها .

لكل تلك الاعتبارات وبالإضافة إلى اعتبار هام آخر وهو سيطرة الوفد آنذاك على مشاعر الجماهير، نستطيع أن نتصور نوع الاستقبال الذى استقبلت به معاهدة 1936 من الجماهير التى حاول الوفد إقناعها، أنه أتى إليها من خلال المعاهدة بالاستقلال التام .

وسوف نحاول الآن أن نعرض لمظاهر هذا الاستقبال فى الأوساط الرسمية والشعبية .

نبدأ بزعماء الأحزاب الممثلة فى الجبهة الوطنية والتى شاركت فى مفاوضات 1936، ثم نعرج على الحزب الوطنى باعتباره الحزب الذى لم يشارك فى تلك المفاوضات، وقام بسهم كبير فى نقد المعاهدة .

ومن الطبيعى أن يتصدر المسرح فى هذا الصدد حزب الوفد باعتباره الحزب الحاكم آنذاك، والذى استطاع أن يحقق لنفسه الاستئثار بأغلبية أعضاء هيئة المفاوضات ورئاستها وإذا قلنا الوفد فيبنبغى أن تنصرف أذهاننا إلى زعيمه مصطفى النحاس ثم سكرتيره العام آنذاك مكرم عبيد، ثم لا ينبغى إغفال رأى الرجل - الذى كان مازال أحد أعمدة الوفد قبل خروجه من صفوف الحزب وتكوين الهيئة السعدية فى أوائل عام 1938 (2)- وهو الدكتور أحمد ماهر .

(1) وقعها عن مصر المبعوثين فوق العادة وهم رئيس وأعضاء الهيئة المصرية ووقعها عن الحكومة البريطانية : المستر أنطونى إيدن (وزير الخارجية) والمستر رامزى مكد ونالد رئيس المجلس الخاص والسير جون سيمون (وزير الداخلية) والسير ما يلز لامبسون (المندوب السامى البريطانى فى مصر والسودان) .

(2) حول أسباب هذا الانشقاق وملابساته راجع : محمد فريد حشيش ، الدراسة المشار إليها .

وكان طبيعيا أن يشرع الوفد فى حملة للدفاع عن المعاهدة والترويج لها، والعمل على إقناع الرأى العام بما تضمنته من مكاسب، وربما كان الكتاب الذى اصدره الوفدى العريق محمود سليمان غنام[1] (المحامى) باسم «المعاهدة المصرية الإنجليزية، ودراستها من الوجهة العلمية» فى أكتوبر 1936 أول محاولة من هذا القبيل من جانب الوفد على نطاق واسع ، وتلا ذلك جهد آخر قام به سكرتير الوفد وألمع شخصيه فيه بعد رئيسه وهو مكرم عبيد ، الذى آثر أن يتخذ من منبر الجامعة فى اليوم الأول من نوفيمر المكان الذى يدلى فيه بدلوه دفاعا عن المعاهدة، محاولا بذلك اجتذاب الرأى العام المصرى المثقف إلى جانب تأييد المعاهدة .

أما على الصعيد الرسمى، فكان خطاب مصطفى النحاس فى اليوم التالى (2 من نوفمبر) فى مجلس النواب فاتحة للمناقشات والخطب الطويلة التى تناولت المعاهدة من جميع جوانبها وانتهت فى البرلمان المصرى إلى إقرار المعاهدة ، ولهذا آثرنا أن نبدأ بخطاب النحاس أو بيانه الشامل .

تناول النحاس شرح وتحليل نصوص المعاهدة وبعد أن اشار إلى إخفاق جميع المفاوضات السابقة ونجاح المحادثات الأخيرة «لأن وجهة النظر التى انتهت إليها لم تتعارض مع الاستقلال خلص إلى أن هذا الاتفاق «يحقق آمال مصر ويصون مصالح بريطانيا العظمى ويوطد علاقاتهما على أساس حر شريف من الود والتحالف والمساواة » .

ثم يردف النحاس باشا ليتساءل «كيف يحقق هذا الاتفاق آمال مصر؟ وما هى آمال مصر؟ ويجيب زوال الاحتلال والتمتع بالاستقلال، ويستطرد لتفصيل إجابته فيقول: أما زوال الاحتلال فله وجهان زواله صفة، وزواله فعلا . أما زواله صفة فقد كفلته المعاهدة فى المادة الأولى منها[2] ، وأما زواله فعلا فسأتكلم عنه فى موضعه .

ثم يتناول النحاس الشق الثانى وهو التمتع بالاستقلال فيشير إلى أنه معترف به فى المادة

(1) كان عضوا بمجلس النواب آنذاك وقد انتقل إلى رحمة الله فى 1974/12/7 .

(2) والنص «انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلاله الملك والامبراطور» .

الثالثة من المعاهدة[1] ... ثم يستدرك فيقول على أن التمتع بالاستقلال يستلزم صيانة هذا الاستقلال .. وصيانة الاستقلال بحكم هذه المعاهدة معهود بها إلينا فى المادتين الرابعة والسابعة . فالمادة الربعة تنص على عقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما ، وتنص المادة السابعة على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب فإن الطرف الآخر يقدم فى الحال نجدته بصفته حليفا .. » .

ويستطرد مصطفى النحاس ليوضح أن هذه المحالفة هى محالفة الند للند على قدم المساواة الحقيقة، «ومن حسن حظ مصر أن تتحالف مع تلك الدولة القوية برا وبحرا وذات النفوذ الدولى العظيم » .

ثم يتناول النحاس مسألة المساعدة المتبادلة بين مصر، وبريطانيا وكيف أن المساعدة التى تقدمها مصر مساعدة محصورة داخل حدودها وتتناسب مع قوتها ، أما مساعدة إنجلترا فهى مساعدة غير محدودة، «وإذن - على حد تعبير النحاس - فقد تساوت المساعدة فى المحالفة من الجانبين تساويا حقيقيا» .

وبين النحاس أوجه هذه المساعدة التى تقدمها مصر بأنها تقدم فى ثلاث حالات ، اثنتان منها نص عليهما فى مشروع معاهدة 1930 وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب وزيدت الثالثة فى هذه المعاهدة ، وهى قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، وهذه الحالة الجديدة - كما فسرها النحاس - هى عين الحالة الثانية فى مشروع 1930 أى حالة خطر الحرب، مع فارق واحد، محالفة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها، أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، وفى هذا حكمة، هى عدم تنبيه الدول الأخرى التى يخشى خطرها إلى الاستعداد الذى يقوم به الحليفان درءا للخطر ..

وقد نص فى الحالتين على أن هذه المساعدة لا تكون إلا بعد أن تتبادل الحكومتان الرأى..

---

(1) ونصها كالتالى «تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم . وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فإنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة .

وينتقل النحاس إلى الحديث عن النقطة العسكرية ومسئولية الدفاع عن قناة السويس وحرية الملاحة فيها، فيوضح أن هذه المسئولية تقع على عاتق مصر، فنحن المسئولون أصلا عن هذا الدفاع باعتبار أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر، ثم يستدرك قائلا: ولكن لما كان لبريطانيا العظمى مصلحة خاصة فى ضمان حرية الملاحة فى القناة باعتبارها شريانا لمواصلاتها، فإلى أن يصبح جيشنا قادارا على القيام بمفرده بهذه المهمة رخصنا لحليفتنا بنقطة عسكرية مؤقتا فى منطقة القناة، تعسكر فيها قواتها لمعاونة الجيش المصرى على ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وسلامتها التامة ..

ولا يغفل النحاس مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر والمقارنة بين ما نصت عليه المعاهدة وما نصت عليه المشروعات السابقة، فيذكر أن المقياس المنصوص عليه فى المعاهدة للجلاء أصح وأسلم مما نص عليه فى المشروع الذى قدمه الوفد إلى لجنة ملنر فى 1920 ، فقد نص فى ذلك المشروع على النظر فيما إذا كان استيفاء النقطة العسكرية لم يعد له لزوم ، وهو مقياس مطاط ، أما المقياس المنصوص عليه فى المعاهدة فهو محدد بأمر فعلى واقعى، وهو وصول الجيش المصرى إلى درجة يمكن أن يقوم بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة، وسلامتها فى قناة السويس .

كذلك نص فى مشروع ملنر على الترخيص بنقطة عسكرية، وقبلت الأمة ذلك بشرط تحديد مكانها وتوقيت زمانها . كما نص فى المشروعات التالية كلها على الترخيص بهذه النقطة ولكن هذه المشروعات - كما ذكر النحاس - لم تكن وافية بوجهة النظر المصرية فى تحديد مدة الجلاء .

أما مشروع 1930 فقد وفقنا فيه إلى تحديد هذه المدة بالوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى قادرا وحده على ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس، ويكون ذلك باتفاق الطرفين قبل مرور عشرين عاما وبحكم عصبة الأمم إذا اختلف الطرفان بعد مرور عشرين عاما .. وهذا نفسه ما تقضى به المعاهدة ..

ويستطرد النحاس فى عقد المقارنة بين المشروعات السابقة، وما جاء فى المعاهدة بصدد

النقطة العسكرية فيقول «على أنه قد نص فى هذه المشروعات كلها على أن النقطة العسكرية التى يرخص بها لا تكون لها صفة الاحتلال، ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية ، وهو نص له كل مداه وقوته مع تحديد مدة للجلاء . إذن فبقاء القوات البريطانية فى منطقة القناة بقاء مؤقت ومجرد من صفة الاحتلال، وهناك نهاية محتومة لجلاء هذه القوات نهائيا فى وقت محدد ، ومعلق على حالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها إلى التحكيم..

وهذا جوهر مشروع 1930 ، وقد بقى جوهر المعاهدة . وهكذا يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما ، وضحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال .

«وهى نتيجة سعيدة موفقة يحق لنا أن نفتخر بها ، كما يجب علينا أن نعمل مجدين لنصل سريعا إلى الدرجة التى تمكن قواتنا من الدفاع بمفردها عن حرية الملاحة وسلامتها فى قناة السويس ، ليتم بذلك ما كفلته المعاهدة من جلاء القوات البريطانية نهائيا عن مصر » .

أخذ النحاس بعد ذلك يتناول تفصيلات النقطة العسكرية كالعدد والمكان والثكنات والمناورات والطيران، والمميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية، وتفاصيل الجلاء، ومسألة الطرق، واستمرار المحالفة .

ثم راح النحاس يعدد المزايا التى كفلتها المعاهدة : كسحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى، وإلغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له - وإلغاء إدارة الأمن العام الأوربية، وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس سنوات ، واعتراف بريطانيا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد . وحرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة . ودخول مصر فى عصبة الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة، وإلغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لأحكام المعاهدة ومنها تصريح 28 من فبراير بتحفظاته الأربعة ..

وانتقل النحاس إلى مسألة السودان، وأخذ فى توضيح المكاسب التى حققتها المعاهدة

بصدده، كعودة الجيش المصرى إلى السودان، وتعيين المصريين كالبريطانيين فى وظائف حكومة السودان التى لا يوجد لها سودانيون أكفاء ، وترقية الموظفين المصريين إلى أعلى الدرجات ، والاتفاق على تخويل مفتش الرى المصرى فى السودان حق الجلوس بمجلس الحاكم العام عند النظر فى الشئون المتعلقة بمهام وظيفته، وكذلك ندب خبير اقتصادى مصرى للخدمة فى الخرطوم .

«ومن هذا كله - كما خاطب النحاس نواب الأمة - ترون أنه قد أصبح للمصريين نصيب فعلى فى إدارة السودان، سواء فى ذلك الإدارة المدنية، أو المالية، أو الحربية ...

وفيما يتعلق بهجرة المصريين إلى السودان أوضح النحاس أن المعاهدة نصت على أن تكون هذه الهجرة خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والأمن العام .

أما فيما يتعلق بحرية التجاره والملكية فلا يكون هناك تفريق بين المصريين والأجانب .

كما أشار النحاس إلى ما نصت عليه المعاهدة من حيث تبليغ التشريع السودانى إلى رئيس الوزاة المصرية مباشرة، وكذلك تقديم التقرير السنوى الذى يضعه الحاكم العام عن إدارة السودان إلى الحكومة المصرية .

وأخيرا تناول النحاس مسألة الامتيازات الأجنبية، فأوضح أن الجانبين اتفقا على إلغاء نظام الامتيازات دون إبطاء ، وإقامة نظام انتقال لمدة معقولة تحدد ولا تطول بغير مبرر . وأنه فى نهاية مدة الانتقال تكون الحكومة المصرية حرة فى الاستغناء عن المحاكم المختلطة .. الخ .

ثم أنهى النحاس بيانه الجامع بقوله «الآن وقد أصبح الأمر إلينا وزمام المستقبل بين يدينا، ينبغى لنا أن نأخذ أهبتنا ونستكمل عدتنا وأن ننهض بالمسئولية الجسيمة التى يتطلبها العهد الجديد، منصرفين إلى البناء والإنشاء لا إلى التحاسد والبغضاء ، فنجنى ثمرات استقلالنا وتأخذ مصر الناهضة مكانها اللائق بها بين الأمم فى خدمة الإنسانية وصيانة السلام العام[1].

ننتقل بعد ذلك لنستعرض بإيجاز رأى الرجل الثانى فى حزب الوفد آنذاك وسكرتيره العام وعضو هيئة المفاوضات ، مكرم عبيد .

(1) قانون رقم 80 لسنة 1936 .. من بيان النحاس باشا أمام مجلس النواب ص 25-27 .

فى خطبته المشهورة التى ألقاها مكرم عبيد بالجامعة المصرية عقب إبرام المعاهدة مباشرة (1 من نوفمبر 1936) وبعد ديباجة طويلة، قام بعمل مقارنة بين النصوص التى انتهت إليها المعاهدة ونصوص المشروعات والمعاهدات السابقة ،واستخلص منها أن معاهدة 1936 قد حققت لمصر الشرف والاستقلال .

لم ينس مكرم الإشارة إلى العقبات التى قامت فى طريق المفاوضات والإشادة بجهود رئيس الوفدين النحاس ولامبسون لتذليل تلك العقبات فيقول :

«وليس من حقى - وقد كانت المحادثات سرية - أن أفضى لكم بتفصيلات المجهود الجبار الذى بذله حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا لتذليل العقبات، أو ما لقيه من معاونة صادقة ودية من قبل فخامة السير ما يلز لامبسون، لكنكم تدركون مدى هذه الجهود العظيمة عندما ترون ما انتهت إليه النصوص العسكرية إذا قورنت بالمطالب البريطانية الأولى(1) .

وأشار مكرم إلى مسألة الطرق التى أثيرت حولها ضجة كبيرة ، وكيف اقترحها النحاس باشا كضرورة وطنية لا حربية فحسب ولإيجاد مخرج كريم «فقد كان الفريق الإنجليزى يدلل على وجوب بقاء القوات البريطانية فى الشرق وفى الغرب وفى الوسط بقوله: إنه ليس لدى مصر من طرق أو سبل المواصلات ما يسمح للجيش بصد الغارات المفاجئة ، فأجاب دولة الرئيس على الفور - كما ذكر مكرم عبيد - بأن مصر على استعداد تام لأن تنشىء الطرق والسكك الحديدية اللازمة، لأن ذلك يتفق مع برنامجها فى الإصلاح والتعمير ، فلا حاجة إذن لاحتلال مناطق أخرى غير منطقة قناة السويس مادامت الطرق الموصلة إليها ممهدة صالحة .

وأوضح مكرم أن الجانب الانجليزى قد اقتنع فى النهاية بوجهة النظر المصرية ، ثم أشار إلى ما حدث خلال المفاوضات حينما طلب الإنجليز العدول عن النص الوارد فى مشروع 1930 الخاص بجلاء القوات البريطانية عن مصر فى حالة استكمال الجيش المصرى لمعداته ، وأنهم طلبوا فى هذا الصدد :

(1) مكرم عبيد : محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية «بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الإنجليزية ص 25 ، 47 ، 49 والاهرام 36/11/2 .

أولا : أن يبقى الجيش البريطانى بمنطقة السويس، وأن يدور البحث بعد عشرين سنة لا على جلائه عن القطر المصرى بل على تحديد مكانه وتخفيض عدده .

ثانيا : أن تحل إنجلترا محل تركيا فى حق الدفاع عن مصر وقناة السويس على أن يكون لمصر حق التعاون فى هذا الدفاع .

رفض الجانب المصرى هذين المطلبين وكانت المحادثات وشيكة الفشل - كما ذكر مكرم - لولا أن فخامة السير مايلز لامبسون تلافى الأمر بسفره إلى لندن وقد لقى من حكومته استعدادا كبيرا للاقتناع بوجهة النظر المصرية، وبذلك أنقذت المعاهدة وأفلح المسعى[1] .

وقد نهج محمود سليمان غنام نفس المنهج فى تناوله المعاهدة الا أنه كان أكثر موضوعية فى دراسته لها فرأى أنها لا تعدو عقد الصلح الذى يبرم فى القضايا العادية ، وأنها على أى حال - خطوة كبرى فى سبيل الاستقلال[2] .

وقد وجد غنام فى بعض نصوصها ما جعله ينادى بعدم قبول تلك النصوص ، مثال ذلك ما حوته من النص على «أبديه المحالفة» كما أشرنا[3] .

ولعله ينبغى أن نتوقف قليلا قبل أن نمضى إلى الدكتور أحمد ماهر لنتبين رأيه فى المعاهدة، الذى كان يتضمن وجهة نظر أكثر اعتدالا وموضوعية بالنسبة لآراء الزعيمين النحاس ومكرم ومن ذهب مذهبهما فى تقييمهما للمعاهدة .

حقيقة أن المعاهدة تعتبر فى تصورنا وفدية فى معظمها، فكان من الطبيعى أن يحتفى بها زعماء الوفد ولاسيما صانعها الأول مصطفى النحاس ورفيق كفاحه مكرم عبيد .

لكن يبدو أن زعماء الوفد وقد أسكرتهم نشوة استقبال الشعب لهم فأنستهم الحقيقة الماثلة، وهى أن الاستقلال التام كان مازال فى ضمير الغيب ورهنا بالمستقبل، ومن ثم غالوا فيما أحرزته المعاهدة وما احتوته نصوصها .

(1) نفس المصدر ص 50 وما بعدها .

(2) محمود غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الجهة العملية ص 3 .

(3) انظر الفصل الخامس .

وفى هذا الصدد نذكر الأستاذ شفيق غربال ونوافقه تماما، حينما أخذ على الزعماء مبالغتهم الشديدة فى مدح مزايا المعاهدة فى أوساطنا المصرية بينما مرت فى الأوساط البريطانية ولا يكاد يحس بها أحد [1] ، وإن كنا نبدى تحفظنا على العبارة الأخيرة الخاصة بعدم إحساس الأوساط البريطانية بالمعاهدة، ذلك لأن المعاهدة كانت موضع مناقشات مستفيضة فى مجلس العموم واللوردات وأدلى فيها الساسة البريطونيون بآرائهم حولها، كما نالت اهتمام صحافة بريطانيا وذلك على النحو الذى سنعالجه فى موضعه .

حقيقة نحن لا ننكر المبالغة والمغالاة فيما صوره الزعماء الوفديون، بل إن الإنصاف يقتضينا أن نذكر أن بعض ساسة الوفد قد اعترفوا بهذا المأخذ معللين إياه «بديما جوجية» مكرم وألفاظه الرنانة وعباراته المسجوعة، فيذكر الدكتور محمد صلاح الدين ومحمود غنام أنهما كانا غير راضيين عن أسلوب الدعاية الشديدة والتهليل الذى صاحب توقيع المعاهدة، لأنه كان يشعر بريطانيا بأنها أعطت المصريين حقهم ، وهذا من شأنه أن يسقط بقية الحقوق التى مازالت قائمة[2] .

ولقد أطلق كل من النحاس ومكرم على المعاهدة «معاهدة الشرف والاستقلال» وهى كلمة أخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن فى 1947 إبان عرض قضيتها عليه[3] ، وأقامت حكومة الوفد أقواس النصر لمواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة ، كما نظمت هيئات الوفد - بايحاء من الحكومة - مظاهرات ضخمة ، وبث الوفديون دعاية واسعة النطاق للمعاهدة الجديدة زاعمين - كمكرم - أنها النصر المبين، وأنها حققت لمصر كل ما كانت ترجوه وتطالب به فدقوا لها الطبول وأقاموا الأفراح والزينات[4] .

ليس هذا فقط بل إن مجلس الوزراء قرر فى 27 ديسمبر 1936 اعتبار يوم 26 من

---

(1) غربال : المرجع السابق ص 279 .

(2) راجع دراستنا المشار إليها عن «حزب الوفد» ص 67 .

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص 79-80 .

(4) راجع فكرى أباظة والضاحك الباكى ص 327 ، المرجع السابق لهيكل ص 416 ، الرافعى المرجع السابق ص 36 ، أمين سعيد ص 247 .

أغسطس من كل عام عيدا للاستقلال [1] ، ولكن الحق يتطلب أن نذكر أن زعماء الوفد أسرعوا إلى تصحيح موقفهم إزاء هذه المعاهدة، إذ شاركوا فى انتقادها ولكن ذلك كان فى عام 1938 وبعد أن أصبح الوفد طريح المعارضة [2] .. كما دأب زعيم الوفد بعد ذلك وفى مناسبات كثيرة على المناداة ببطلان المعاهدة واستنفاد أغراضها ، ففى برقية أرسلها للسفير البريطانى فى سبتمبر 1947 فى أعقاب عرض القضية المصرية فى مجلس الأمن ذكر فيها أن المعاهدة لا يمكن أن تفرض علينا إلى الأبد، وأنها أبرمت لظروف انقضت وملابسات زالت وانتهت وأصبح من حقنا خصوصا بعد أن أبرم ميثاق الأمم المتحدة - أن نعلن أنها أصبحت ساقطة لا وجود لها[3] لكننا الآن بصدد موقف الوفد فى عام 1936 .

وبينما كان هذا موقف بعض زعماء الوفد وحكومته فى 1936 ، نجد أن البعض الآخر نظر للمعاهدة نظرة أكثر تقديرا واعتدالا، وفى مقدمة هؤلاء الدكتور أحمد ماهر العضو البارز فى الوفد وعضو وفد المفاوضات ورئيس مجلس النواب آنذاك .

فى البيان الذى ألقاه فى مجلس النواب أثناء مناقشة المعاهدة وبعد أن أشاد بموقف كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومحمد محمود، يتناول المسألة العسكرية مفسرا بعض وجوهها مبررا ما جاء بها تبريرا معقولا ، فحول الطيران وما يتطلبه من مساحات للتدريب إزاء التطور ونظرا لما رآه الإنجليز من نقص فى جيشنا وحاجته إلى معاونتهم، فقد اعترضوا على حصر قواتهم فى نقطة صغيرة لا تمكنهم من إجراء تدريب للجنود ومناورات للطائرات لتحقيق الغرض من وجودها ، قد دافعنا وقاومنا طلبهم خوفا من سوء نيتهم - وأنا فى قولى هذا أعبر عما كان يجول بخاطرى - غير أننا كنا محرجين أمام قولهم بحاجة القوات والطائرات إلى مساحات واسعة للتدريب فيها .

---

(1) الرافعى : نفس المرجع والصحفة وقدألغت القرار وزارة محمد محمود (1938) .
(2) قانون رقم 80 لسنة 1936 .. من بيان الدكتور أحمد ماهر فى مجلس النواب ص 108-109 .
(3) صلاح العقاد، العرب والحرب العالمية الثانية ص 15، أنظر أيضًا : ستيون وليمز بريطانيا والدول العربية (ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى) ص 72 .

«فـمـا كنا لنسلم بأمر من الأمـور إلا ونحن نعلم أنهم على حق فـيـه نظرا للظروف التى يطلبونه فيها ... الخ» ثم يستطرد فيقول «هذه هى الاعتبارات التي حدت بنا إلى الموافقة على زيادة التوسع فى المنطقة العسكرية ،إنى أعترف بأن وجود جندى واحد فى البلاد مهما قيل فى بقائه إنه مؤقت فيه مساس باستقلالنا ، ولكنى أقول إن علاج هذا النقص فى يدنا المغالاة فى تصوير هذا النقص تضعف المعارضة .

ورغم أن الدكتـور ماهر يعود ويعتـرف بأن للمعـاهدة مـزاياها العظيـمـة التى دعت إلى قبـولها ، فإنه لا يهرب من الاعتـراف بأن بها نقـصا وعيـوبا وأنهم كانوا مضطرين إلى قـبول شروطها نظرا للظروف القاهرة التى تحيط بمصر والتى لا مفر منها[1] .. ففى مسألة النقطة العسكرية مثلا، لاشك أن أمنيـة كل مصـرى هى ألا يبقى جندى إنجليـزى واحد فى بلادنا ، هذا ما كنا نريده ونسعى إليه وما يجب أن نعمل له وما نحن واصلون إليه إن شاء الله .

ولكن جيشنا الآن صغير فى عدده وعدته فما كان أن نترك بلادنا - ونحن نقدر مصلحتها - بغير دفاع .. الخ » .

وينتهى الدكتـور أحمد ماهر فى تقييمة للمعاهدة إلى أنها ليست إلا خطوة فى سبيل الاستقلال وليست الاستـقلال كله، ولكنه - كـمـا يذكر الدكتور هيـكل - لم يكن يملك أن يملى هذا الرأى على الوفد وهو ليس رئيسه، وكل الذي استطاعه أن نصح النحاس باشا بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاصة عـهد وفاتحة عـهد أخر، وذلك بأن تندمج الاحزاب كلها فى حزب واحد على نحو ما حدث فى 1919 ثم للزمن أن يفعل بعد ذلك فعله فى تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيما جديدا فى مصر[2] .

(1) وثيقة «من الوفد المصري إلى السفير البريطانى بالقاهرة» فى 21 سبتمبر سنة 1947 ص 27 .

(2) هيكل : المرجع السابق ص 417 . لم يقبل النحاس هذه المشورة رغم بعض المساعى لديه لتحقيقها ، وفى هذا الصدد راجع : فكري اباظة : المرجع السابق ص 336 . ورغم أن الدكتور ماهر قد انشق بعد ذلك على حزب الوفد إلا اننا لاحظنا ان بعض رجال الوفد (كالدكتور صلاح الدين وإبراهيم فرج ومحمود غنام) ما زالوا يذكرون له هذا الموقف فى نظرته للمعاهدة .

ولم يكن ماهر الذى حاول وحده أن ينظر للمعاهدة من وجهها، فإننا نجد محمود غنام يذكر أنها كأى اتفاق يحمل الحسنات والهنات ، وأنها - على أى حال - خطوة كبرى فى سبيل الاستقلال كما أشرنا .

واضح الآن أن حزب الوفد كان يمثل وجهتى نظر مختلفتين بعض الشىء إزاء المعاهدة ، ويمكن القول بأن ذلك كان يعني تناقضا واضحا فى موقف رجال الوفد ، لكننا لا يجب أن نبالغ فى هذا التناقض وهو - على أى حال - تناقض محمود ومطلوب فى مثل هذه الأحزاب الكبيرة التى تضم بين دفتيها فئات وآراء ووجهات نظر مختلفة.

ولعل تفسير موقف الفريق الأول - موقف المبالغة والتهويل الذى اتبعه مكرم عبيد - يرجع إلى ما ألفته الحياة السياسية فى مصر حينذاك من ربط العمل السياسى ببعث الحماسة الشديدة لشىء أو الكره الشديد لشىء آخر، واعتاد الناس ألا يطيعوا زعماءهم إلا إذا هيجتهم الخطبة أو المقالة وكان الأولى بنا العكس ، فالمزاج المصرى كان - كما يذكر الاستاذ شفيق غربال- أحوج ما يكون إلى أن يدرب على الضبط منه إلى أن يشجع على الانفعال(1).

وإذا كنا نحاول أن نفسر موقف المبالغة فلا يعنى ذلك تبريرها ، ذلك لأن المبالغة لم تكن لها ضرورة، فزعماء الوفد يعلمون أن البرلمان سوف يقر المعاهدة ومن جهة أخرى يعلمون أن مصر لم تنل كل حقها ولابد من السعى لأن تستكمل ذلك الحق : وكان من الأصوب أن يخاطب هؤلاء الزعماء عقول الناس قائلين لهم لقد بذلنا أقصى ما نستطيع فى الظروف الحاضرة، ونلنا أقصى ما يمكننا نيله وهو يفوق ما حققناه فى المفاوضات السابقة والموقف الدولى ينذر بالعواصف، والمعاهدة ما هى إلا مرحلة من مراحل الجهاد وتعقبها مراحل أخرى .

الحزب الثانى الممثل آنذاك فى الجبهة الوطنية وفى هيئة المفاوضات والذى تقلد الحكم ومعاهدة 1936 مازالت فى تجربة الاختيار كان حزب «الأحرار الدستوريين» سوف نختار من بين زعمائه مثلين بارزين : محمد محمود باشا زعيم الحزب وعضو هيئة المفاوضات والدكتور

---

(1) شفيق غربال : المرجع السابق ص 280 .

محمد حسين هيكل عضو الحزب وكاتبه الأول ثم زعيمه فى المرحلة الأخيرة .

وقبل أن نستوضح رأى زعيم الحزب يحسن بنا أن نلقى نظرة سريعة علي موقف الحزب ذاته، ففى أول نوفمبر وابان مناقشة المعاهدة تحت قبة البرلمان ، اجتمع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين للنظر فى مشروع المعاهدة . ثم أصدر قرارا بإرجاء النظر حتى يصدر الكتاب الأخير المشتمل على نصوص المشروع ووثائقه (1) .

ومن الغريب أن يجتمع الحزب فى اليوم التالي مباشرة ويصدر قراره عن المعاهدة بموافقته عليها مع الامل فى تعديلها، وقد أشار القرار فى البداية إلى رأى حزب الأحرار الدستوريين منذ تأليفه، وهو أن يعقد بين مصر وإنجلترا اتفاق صداقة ومحالفة يكفل مصالح إنجلترا ولا يمس استقلال مصر ... ثم يتناول القرار المعاهدة من حيث اختلافها عن مشروع 1930 فى أمور جوهرية تتنافى مع استقلال مصر .. من ذلك أنها تبيح فى حالتى الحرب وخطر الحرب الداهم - وهما الحالتان اللتان قبلت مصر فى مشروع 1930 أن تقدم فيهما التسهيلات فى موانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية- وقد أضافت المعاهدة حالة جديدة وهى حالة توقع طارىء دولى، كما أنها تفرض على مصر إنشاء طرق حربية تنتهى كلها إلى منطقة القناة. فضلا عما تعرضه عليها من أعباء مالية جسيمه يعطل إنفاقها لأغراض المعاهدة وتؤخر تنظيم الجيش المصرى وإعداده .

ثم يتناول القرار مسألة السودان فيقول «أما السودان فإن الروابط التي بينه وبين مصر لا تنفصم عراها أيا كانت النصوص الخاصة بها»، ولا يحاول القرار أن يخوض فى نصوص السودان منتقلا بسرعة إلى الامتيازات الأجنبية، فيقرر أن النصوص التى جاءت فى المعاهدة تفضل ما جاء فى مشروع 1930 وما سبقه من المشروعات وإن لم تحقق لمصر ما كانت ترغب فيه من إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة حالا(2) .

وفى النهاية يحاول القرار تبرير قبول الحزب للمعاهدة فيقول «ولما كان اختلاف المصريين على مشروعات المعاهدة السابقة قد أدى إلى تناحر حزبى جر إلى احتكاك بين مصر وإنجلترا

(1) الأهرام 1936/11/2.
(2) الأهرام 1936/11/3 .

وكان من نتائج ذلك تعطيل الإصلاح فى مرافق البلاد المختلفة ، كما ترتب عليه أن ردت مصر من مشروع 1930 إلى الاتفاق الحاضر ، ولما كانت قوة مصر فى وحدة صفوفها فبهذه الوحدة طمعت أن تحقق أغراضها القومية فى الماضى وبها تستطيع أن تحقق الأغراض فى المستقبل، كما تستطيع بها أن تثبت أن صداقتها الصريحة لإنجلترا خير كفيل للمصالح البريطانية فى مصر.

«لذلك يقرر حزب الأحرار الدستوريين أن قبوله المعاهدة لا يعفى من العمل لتعديلها بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل عنها ما يمس استقلال مصر وتبادل الثقة بين الشعبين الحليفين خير عربون لهذا التعديل»[1] .

كان هذا قرار حزب الأحرار الدستوريين حول معاهدة 1936 فماذا عن رأى زعيمه محمد محمود باشا فيها ؟

نلاحظ أن محمد محمود كان موضوعيا تماما فى تقييمه لنتائج المعاهدة وما تضمنته من المكاسب والمساوىء، وقد كان لابد من المساوىء لكى يحصل على المكاسب، ذلك أنه - كما يذكر محمد محمود وبحق - «حيث يوجد طرفان متفاوضان ووجهتان للنظر ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين فلن يستطيع الإنسان عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه . لذلك لا أكون معبرا عن رأيى الصحيح إذا قلت لكم إن هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية، وغاية ما أذكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب، وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح أمامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا . ففى المعاهدة مزايا لا سبيل إلى إنكارها وحسبى أن اشير إلى أن نصوصها فى الامتيازات الأجنبية تفضل ما جاء فى المشروعات السابقة جميعها، وتهىء لمصر ما ترغب فيه من إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة[2] ..

ومن منطق الواقع يستطرد محمد محمود فيقول «ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ولولا ما فى المعاهدة من المزايا، ولو لاظروف دوليه قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لنفكر فى الواقع وألا نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى»[3] .

---

(1) نفس المصدر .   (2) قانون رقم 80 لسنة 36 ص 188-190 .   (3) نفس المصدر .

هذا هو رأى محمد محمود، وقد يقال إنه لم يكن متحمسا للمعاهدة تحمس الوفديين لها، لكننا نرفض القول بأن محمد محمود أحجم عن معارضتها لمجرد أنه وقع عليها، فمثل هذا القول لا يتفق وما عرف عن محمد محمود من الصراحة والمجاهرة بالرأى[1] .

ثم نأتى لرأى الرجل الذى كان بمثابة فيلسوف الحزب والذى يمثل علامة بارزة لا فى تاريخ الأحرار الدستوريين فقط بل وفى تاريخ مصر المعاصر بوجه عام . الدكتور محمد حسين هيكل.

اتبع الدكتور هيكل فى تقييمه للمعاهدة أسلوب الباحثين، فرأى أنها مسألة تحليل لا مسألة تأييد للمعاهدة أومعارضة لها . وأبدى حيرته إزاء المقياس الذى ينبغى اتخاذه لتقييم المعاهدة وهل يكون ذلك بعقد المقارنة بين نصوصها ونصوص المشروعات والمعاهدات السابقة كى تتسنى له توضيح مدى التقدم أو التأخر بين نصوص هذه وتلك ، وقد عبر الدكتور هيكل عن قصور هذا المقياس لأنه لا يعطى التقدير الصحيح للمعاهدة فوق أنه يجافى منطق الأحداث الدولية القائمة آنذاك، فقال «لا يسيغ المنطق الدولى مقارنة مشروع وضع فى عام 1920 بمشروع وضع فى عام 1936 وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التى وضعت فى 1919 وفى 1920 وفى 1922 قد أصبحت كلها ولا وجود لها لتغير الأحوال الدولية فى العالم، فإن الشعوب التى لم تبلغ فى الحياة الدولية مبلغا لا تقارن نفسها اليوم بما كانت عليه فى أعقاب الحرب الكبرى[2] .

واستطرد الدكتور هيكل فأخذ فى تحليل المسألة المصرية والمفاوضات تحليلا دقيقا ، ثم حدد من خلاله النظرية المصرية والنظرية الإنجليزية ، وبعد أن تساءل : «أى النظريتين تحققت فى المعاهدة ؟ أجاب أن المعاهدة سجلت النظريتين معا، ولكنها سجلت نظريتنا نحن تسجيلا نظريا ثم قيدتها من الناحية العملية بأثقل القيود ، أما النظرية الإنجليزية فقد سجلتها تسجيلا عمليا دون أن تحرص على الأساس النظرى الذى نقرأه فى الكتب .

(1) فتحى رضوان : عصر ورجال ص 532 وللتفصيل حول موقف محمد محمود راجع : هكيل : المرجع السابق ص 416 .
(2) نفس المصدر .

وبعد أن قدم الدكتور هيكل عدة أمثلة تؤيد وجهة نظره طرح السؤال الأخير «وهل نقبل المعاهدة أم نرفضها ؟» ثم اجاب الجواب الأخير والمفيد إن كنتم تريدون لمصر استقلالا تاما فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها ، وإن كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلةِ (الدومنيون) فالمعاهدة لا تنيلكم هذه الحقوق فارفضوها .

وإن كنتم تريدون تغيير الحالة التى سئمناها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل فى الحركة بركة ، إذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر(1) .

الحزب الثالث الممثل فى الجبهة الوطنية وهيئة المفاوضات كان «حزب الشعب» وزعيمه إسماعيل صدقى، الذى خاض عدة تجارب فى المفاوضات السابقة، فقد اجتمع حزب الشعب واصدر قرارا جاء فيه :

«إن ما يرجى أن تؤدى إليه المعاهدة من توثيق روابط الصداقة بين البلدين من شأنه أن يدعو إلى عقد الأمل، بأن يكون إبرام المعاهدة بمثابة خطوة كبيرة فى سبيل سيادة مصر واستقلالها التام» .

وكان صدقى واقعيا فرأى أن المعاهدة خطوة كبيرة «ولم نقل إنها الاستقلال التام بذاته، على أننى والذين أعبر عن رأيهم (حزب الشعب) ونحن أبعد ما نكون عن الغلو فى تقدير ما كسبناه، نخالف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون إلى أن المعاهدة هى بمثابة تنظيم للاحتلال أو ما شابه ذلك من الأقوال ...

ومن منطق الواقع يستطرد صدقى فينعى على المعترضين قولهم بأن مصر لم تستفد الفائدة كلها من الظروف السياسية التى صاحبت المحادثات، ثم يقول «ومع أننا لا ننكر أن إنجلترا قد تشددت فيما اقتضته من ضمانات وفيما رضيت به كحد أدنى لهذه الضمانات، إلا أن ثمة حقائق لا يصح أن تفوت فطنة المصريين ، كضعف استعدادنا العسكرى فى العهد الحاضر وإلى سنوات قادمة ..

---

(1) الأهرام 1936/11/4 .

ثم ينتقل إسماعيل صدقى إلى نقطة أخرى، وهى أنه يجب أن ينظر إلى المعاهدة كمجوعة قائمة بذاتها أسفرت عنها حاجة مصر وبريطانيا، وأنه لما يثير الدهشه فى اعتراض المعترضين على المعاهدة إغفالهم لهذا الوضع وعكوفهم على نصوص المعاهدة تحليلا وتفصيلا، تاركين منها ما يتفق الجميع على اعتباره حسنا فى ذاته، مبرزين قبل كل شىء ما قد يتسع مبناه أو معناه للنقد أو الاعتراض ، ممتنعين حتى عن أن يسائلوا أنفسهم عما قد يكون هناك من سبب حمل المفاوض المصرى على قبول كيت أو كيت مما يعترضون عليه، أو عما قد يكون هذا المفاوض قد كسبه فى أمر آخر فى مقابل هذا الذى سلم به ..

ثم دافع صدقى باشا عن مسألة الطرق لحاجة الدفاع المصرى إليها، وأوضح كسب مصر لهدم التحفظات، ولتضامن إنجلترا للتخلص من الامتيازات الأجنبية .

وانتهى إلى أن «واجبنا هو أن نقر المعاهدة أو المحالفة وأن نصدق عليها بأغلبية كبرى نثبت للملأ أننا أمة تقدر النافع وتسعى إليه، بينما تستطيع أيضا أن تدرأ الشر أو تحول دون وقوعه[1] .

ويقى لدينا أن نتعرف على وجهة النظر الأخرى التى رفضت الاشتراك فى المفاوضات وبالتالى رفضت المعاهدة واكتفت بمجرد النقد، ونعنى بها وجهة النظر التى كان يمثلها «الحزب الوطنى» .

ولا جدال فى أن هذا الحزب كان فى تناوله لمعاهده 1936 متجنيا تماما إذ لم ير فى نصوصها إلا أوجه النقص فيها متجاهلا واقع الأمر فى العلاقات المصرية البريطانية والأزمات المتلاحقة، والتى واكبت تلك العلاقات، ثم أثرها فى جنوح الجانب المصرى إلى قبول المعاهدة .

فالمعاهدة - فى رأى محمد حافظ رمضان زعيم الحزب آنذاك - تنهى الاحتلال غير الشروع وتستبدل به احتلالاً مشروعا تحقق به بريطانيا أغراضا متنوعة ، وتكلف البلاد أعباء مالية لإنفاذ برامج عسكرية وترتب عليها حقوق اتفاقات حربية تجرها إلى حروب لا شأن لها فيها ولا مغنم لها، وتقر اتفاقية السودان الباطلة، وتجعل من هذه الأقطار مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية قد تسخر لأغراض استعمارية، ثم تحرم مصر لزمن غير محدود من حقها

(1) نفس المصدر .

المعترف به دوليا فى إلغاء المحاكم المختلطة ثم هى تترك الامتيازات الأجنبية معلقة بما قد تتجه المفاوضات بشأنها [1] .

ولم يكن رأى سكرتير الحزب الوطنى - المؤرخ الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - أقل تشاؤما أو تجنيا من رأى زعيم الحزب، فقد راح هو الآخر وبنفس النظرة يتناول مواد المعاهدة، فيرى - مثلا - أن الجانب المصرى قبل فيما يتعلق بالشروط العسكرية وأبدية المحالفة نصوصا أسوأ مما ارتضاه فى مشروع 1930 ، وأنه كان واجبا على المفاوض المصرى أن يستمر فى المقاومة ولا يقبل هذه المعاهدة ... إلخ[2] .

وقد شارك زعيم الحزب وسكرتيره وأحد أقطابه وهو فكرى أباظة - فى نظرة النقد اللاذع للمعاهدة فقال «كنا نظن أن توتر الحال بين إيطاليا وإنجلترا واضطراب الحالة الدولية فرصة، فإذا بها غصة وأصبحنا الخاسرين بدلا من أن نكون الغانمين الغالبين[3] » وسوف نتعرض لموقف فكرى أباظة من خلال المناقشة البرلمانية لمشروع المعاهدة .

بعد هذا العرض السريع لآراء زعماء الأحزاب واستقبال الحكومة الوفدية للمعاهدة ، يأتى دور البرلمان (مجلسى النواب والشيوخ) وموقفه إزاء معاهدة 1936 .

بادىء ذى بدء لا بد أن نشير إلى أن الوفد كان يتمتع بالأغلبية الساحقة فى مجلسى البرلمان ولا سيما فى مجلس النواب وقد بدأت المناقشة فى المعاهدة فى أوائل نوفمبر وطالت المناقشات واستغرقت طوال الشهر وهى مناقشات تشرف الحياة البرلمانية المصرية حقا - على حد تعبير الأستاذ شفيق غربال[4] .

فقد دعى البرلمان بمجلسيه إلى عقد اجتماع غير عادى فى 2 من نوفمبر 1936 للنظر فى مشروع قانون بالموافقة على هذه المعاهدة وعرضت الحكومة فعلا مشروع القانون المذكور على

---

(1) قانون رقم 80 لسنة 1936 .

(2) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ 3 ص 36 .

(3) فكرى أباظة : الضاحك الباكى ص 331 وحول نفس الاتجاه انظر : فتحي رضوان : عصر ورجال .

(4) غربال : المرجع السابق ص 269 نشرت هذه المناقشات عام 1937 بعنوان «قانون 80 لسنة 1936 بالموافقة على معاهدة الصداقه والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى .

مجلس النواب (جلسة 2 من نوفمبر)وفى الوقت ذاته بعثت به إلى مجلس الشيوخ للإحاطة .

وبدأت جلسة مجلس النواب بالاستماع إلى بيان مصطفى النحاس رئيس الحكومة وهو البيان الذى أشرنا إليه ثم أحيل مشروع القانون إلى لجنة الشئون الخارجية وبعد بحثه رفعت اللجنة تقريرا برأيها إلى المجلس فانعقد خمس جلسات (استمرت بعضها ليلا ونهاراً) وانتهى بالموافقة على مشروع القانون بأغلبية كبيرة .

أما مجلس الشيوخ فقد عقد تسع جلسات ناقش فيها المعاهدة وانتهى بدوره فى 18 نوفمبر 1936 بإقرار مشروع القانون المرافق لها .

ثم أرسل القانون إلى رئاسة مجلس الوزراء فرفعه إلى مجلس الوصاية فصدق عليه وصدر به القانون رقم 80 (فى يوم 20 من نوفمبر سنة 1936) ونشر فى الوقائع المصرية (العدد 132) ونشر بتاريخ 22 من ديسمبر 1936 .

وإذا حاولنا استعراض بعض مادار من مناقشات فى مجلس النواب - وبإيجاز - سنلاحظ أن المناقشة بدأت بإبداء رغبة نواب الحزب الوطنى فى تأجيل البحث فى مشروع المعاهدة إلى دورة عادية بحجة التريث حتى يبحث هذا «الموضوع الخطير» فى البرلمان البريطانى أولا كى يتسنى للبرلمان المصرى بحثه على ضوء تفسيرات ومناقشات أعضاء مجلس اللوردات والعموم فى إنجلترا وكذلك لدراسة مشروع المعاهدة دراسة وافية .. ولم توافق أغلبية المجلس على ذلك التأجيل .. ومن ثم استمرت المناقشة للمشروع ، وتباينت أصوات المعارضين والمؤيدين له وكان من أبرز المعارضين الأحد عشر كوكبا على حد تعبير أحدهم وهو فكرى أباظة - عزيز أباظة - عبد العزيز الصوفانى - الدكتور عبد الحميد سعيد .

أما عزيز أباظة فقد رأى أن الاستقلال الذى أشارت إليه معاهدة 1936 يكاد يشبه الاستقلال الذى جاء به تصريح 28 من فبراير 1922 وأنه مادام الأمر كذلك فما الذى يدعونا إلى قبول معاهدة لدينا مثلها أو أقل منها قليلا ؟

ورغم هذا التجنى الواضح فقد اعترف عزيز أباظة بأنه لا يرى فى الحلف الذى نصت عليه المعاهدة «ضررا مطلقا» بل على العكس يجد فيه مصلحة وأنه لم يكن يتوانى فى الموافقة على المعاهدة «لو أنها حلت مسألة الامتيازات الأجنبية بالقضاء عليها فورا » .

ثم أعلن عزيز أباظة ثقته التامة فى مصطفى النحاس باشا باعتباره «الرجل العظيم الذى تبعته بالأمس أغلبية الأمة حبا وثقة وانقادت إليه اليوم أغلبية الأمة وأقليتها معا وأنه لبالغ بنا غدا أو بعد غد بإذن الله إلى نصر لن تصل إليه البلاد إلا على يديه وبمجهوداتنا المباركة[1] .

ثم بدأ الحزب الوطنى يلقى بدلوه من خلال نوابه فتحدث عبد العزيز الصوفانى الذى انتقد ما جاء بالمعاهدة حول المركز الممتاز الذى كفلته للسفير البريطانى باعتبار أنه سوف يستغل هذا المركز فى الأمور الداخليه للبلاد ... ثم أشار إلى مسألة السودان وذهب إلى أن المعاهدة أعطت كل السلطة للحاكم العام ، ويتساءل : هل أخذت الحكومة المصرية الضمان الذى يكفل لها أن تراقب الحالة فى السودان والذى يخول لها الحق فى أن تتدخل فى أعمال الحاكم العام ؟

ويتنتهى الصوفانى إلى أن المعاهدة المعروضة لا تتفق مطلقا والتوكيل الذى أعطته الأمة للوفد المصرى وإن كان يعترف بأن النحاس باشا وزملاءه قد بذلوا جهد الجبابرة وسعوا بكل الوسائل فى خدمة القضية المصرية[2] ...

أما فكرى أباظة فقد كان شأنه كشأن زعماء الحزب الوطنى كما أشرنا وقد صال و جال فى مجلس النواب ورغم أنه كان منطقيا فى مستهل حديثة فقال إنه يجب أن ننظر إلى المعاهدة على أساس أنها «عقد» فيه حقوق وفيه التزامات ، لا على اعتبار أنها استقلال أو حماية وأن واجبنا يقضى علينا بأن نتبين أى الكفتين هى الراجحة ، كفة الالتزامات أو الأعباء ، أم كفة الحقوق، ورغم ذلك الاستهلال فقد راح يتناول نصوص المعاهدة جميعها بروح النقد اللاذع والمؤاخذة الشديدة فعلى سبيل المثال وبعد أن أشار إلى آراء سعد زغلول ومواقفه السابقة من النقطة العسكرية وجه حديثه إلى الزعماء الثلاثه - النحاس - محمد محمود - وصدقى - قائلا «إنكم أتيتم لنا بأسوا مما جاء فى النقطة العسكرية فى المفاوضات السابقة ... وأشار فى هذا الصدد إلى «مديرية الشرقية» باعتبار أن النقطة العسكرية تتركز فيها وأبدى مخاوفه كأحد مواطنيها[3] .

(1) قانون رقم 80 لسنة 1936 ... ص 49-54 . (2) نفس المصدر ص 65-67 .
(3) كان فكرى أباظة نائبا عن دائرة أبو حماد الشرقية آنذاك .

كما تناول مسألة الطرق وتساءل : لماذا لم ننشيء هذه الطرق قبل الآن ولم نحرك ساكنا حتى جاءت إنجلترا تذكرنا بها ؟ ومادامت هذه الطرق لمصلحة مصر ، فما دخل إنجلترا فيها وما مصلحتها فى إنشائها وربط المعسكر البريطانى بالإسكندرية وبورسعيد والسويس وبالقاهرة حتى يحيط بكل القطر ؟ وخلص إلى أن الفكرة فى إنشاء الطرق موجهة ضد مصر[1] .

وعلى نفس الوتر عزف نائب أخر من الحزب الوطنى وهو الدكتور عبد الحميد سعيد فأبدى معارضته الشديدة لمشروع المعاهدة متسائلا : أى استقلال هذا الذى يتخطفه الطير من كل جانب ؟ أنكون مستقلين وعلى أرضنا وفوق رؤسنا ، وفى مياهنا آلاف من الجند فى وقت الحرب والسلم على السواء هل نكون مستقلين وقيادة جيشنا فى يد هيئة أجنبية تحت اسم بعثة عسكرية ؟

ثم يتناول الشروط العسكرية فذهب إلى أنها ليست سوى مجموعة من النكبات ، وأنها لا تجعل مصر فى صف الدول المحمية فحسب بل تضعها فى مركز المستعمرات البريطانية [2] .

مجمل القول إن نواب الحزب الوطنى رأوا كل شيء فى المعاهدة أسود قاتما فلم يتبينوا أى قبس من الضوء فى المعاهدة . فهى فى نظرهم هراء فى هراء . ولو أنهم ذكروا أن المعاهدة تتضمن بعض الحسنات وهى بالتأكيد كذلك - كما أشار أحد النواب المؤيدين للمعاهدة (محمد كامل الأسيوطى) - كما تتضمن بعض الهنات أو القيود لجاز مناقشة آرائهم ، ولكن طريقة الإنكار المطلق التى انتهجوها . وتحميل الألفاظ غير معانيها وإبداء التشكك فيما هو صريح من الحقوق التى كسبتها مصر كانت طريقة غير جدلية وليست منطقيه[3] .

ولعل من أبرز النواب الوفديين المؤيدين للمعاهدة كان إبراهيم عبد الهادى الذي دافع دفاعا قويا عن المعاهدة وأشار إلى أن المعارضين «اشتطوا شططا كبيرا » وطالب بأن ينظر الإنسان إلى المعاهدة كما ينظر إلى صورة كاملة الرسم ، إن هو نقدها من ناحية اللون أو الظل لم تعجبه ولكن هذا لا يمنعه إذا هو وقف أمامها أن يرى فيها صورة كاملة وقطعة من الفن

(1) قانون رقم 80 لسنة 1936 ... ص 69-72 .

(2) نفس المصدر ص 78-79 .

(3) نفس المصدر ص 88 ، الاهرام 1936/11/15 .

تستحق الإعجاب والتقدير[1] .

وهكذا سارت مناقشة النواب لمشروع المعاهدة بين مؤيد ومعارض لها والصحافة تتابع تلك المناقشات وتعلق عليها ففى مقال افتتاحى لصحيفة «الأهرام» وبعنوان «الموافقة على المعاهدة» وبعد أن فندت فيه وجهات النظر المؤيدة والمعارضة قالت «لا عجب إذا أوسع البرلمان المعاهدة بحثا ، ووقف الأعضاء المؤيدون والمعارضون وقتهم على بحثها ودراستها فإن هم الفريقين – على تشعب وجهة نظر كل منهما – تحقيق الاستقلال الصحيح[2] .

وبعد مناقشات مستفيضة[3] أقر مجلس النواب مشروع المعاهدة بأغلبية 202 صوتا ضد 11 صوتا[4] أما فى مجلس الشيوخ فقد أسفرت الآراء والمناقشات فيه عن قبول المعاهدة حيث وافق عليها 109 صوت بينما رفضها 7 أصوات[5] .

أما فيما يتعلق بالصحافة نلاحظ أن جميع الصحف قد ألقت بدلوها منذ عرضت المعاهدة على الشعب والبرلمان، فقد راحت تناقش المعاهدة وتبدى الرأى فى نصوصها وكان من الطبيعى أن تتنوع وجهات النظر الصحفية كما تنوعت وجهات النظر البرلمانية ولكنها كانت فى معظمها تعرض جوانب المعاهدة بحيدة وموضوعية، فالأهرام مثلا تقول : «إن الذى يؤيد المعاهدة يريد أن يكون تفسير نصوصها على أساس أن القيود والالتزامات الواردة بها وقتيه أولا غبار عليها ولها نظائرها أو أنها أحيانا فى مصلحة مصر كالقول بأن من مصلحة مصر وجود المنطقة

(1) نفس المصدر ص 99-100 .

(2) الاهرام :1936/11/16 .

(3) لمزيد من التفصيل راجع : قانون رقم 80 لسنة 1936 ... إلخ .

(4) المعارضون هم : عزيز أباظة باشا ، فكرى أباظة باشا ، مصطفى فودة ، محمد عبد الجليل أبو سمرة، الدكتور محمد بهى الدين بركات ، الدكتور عبد الحميد سعيد ، عبد العزيز الصوفانى ، حسن شعراوى باشا ، محمد محمود جلال ، هارون أبو سحلى ، فكرى الصغير ومعظمهم كانوا أعضاء فى الحزب الوطنى. الأهرام 1936/11/15 وفى لقاء لنا مع الأستاذ فكرى أباظة (فى 1974/3/15) حول المعاهدة أخبرنا أنه أطلق على الرافضين آنذاك تسمية «الأحد عشر كوكبا» .

(5) الرافضون هم : محمد حافظ رمضان ، محمد على علوبة ، وهيب دوس ، إبراهيم الهلباوى ، أحمد خشبة وحافظ حسن وحسن صبرى باشا ولم يشترك الدكتور هيكل فى التصويت لملازمته فراش المرض انظر جريدة المصرى 1936/11/19 .

العسكرية والطائرات البريطانية فى المدة المحددة، لأن الجيش المصرى لم يستكمل أهبته والحالة العالمية تنذر بالخطر .. أما المعارضون فكل همهم أن ينبهوا زملاءهم إلى ما قد يترتب على الالتزامات والقيود وأبدية المحالفة من أخطار تجعل الاستقلال كلمة مطاطة وتسجيل التفسير للمعاهدة - وتفسير الحكومة خاصة له أهميته عند تنفيذ المعاهدة [1] ..

وصحيفة البلاغ الوفدية تنبرى لتصور الوضع آنذاك قائلهتقى اعتدال واضح إن «الإجماع معقود على أن فى المعاهدة عيوبا أو قيوداً غير هينة، والاعتراف بذلك صريح لا مواربة فيه، وقد قبلناها ونحن مفتوحو العيون مدركون قيتها الحقيقية عارفون ما انطوت عليه من المزايا والقيود وهذا الإدراك الصحيح لما فى المعاهدة من الحقائق يجعل الإخلاص فى تنفيذها والحزم والفرم فى استعمال الحقوق والاضطلاع بالتبعات أوجب ويجعل العمل على تعديلها بسرعة أمانة فى عنق الذين يحملون أمانة الأمة من رجالنا ، وذلك لأننا مادمنا قد رضينا المعاهدة ونحن عارفون بعيوبها وعلاتها فلسنا مخدوعين إذن ولا متوهمين غير الحقيقة ولا ضرر حينئذ لنا إذا نحن لم نخلص لحليفتنا ولم نكن صادقى السريرة فى تنفيذها بروح الإخلاص اللازمة[2] ..

وتشارك صحيفة الجهاد الوفدية أيضا فى الدعوة صوب المستقبل غداة إبرام المعاهدة فتقول «أما وقد أصبحت المعاهدة الآن فى حكم المبرمة فمن واجبنا . نحن المصريين أن نوجه أنظارنا بعد اليوم إلى المستقبل وأن نسدل ستارا على الماضى مهما كانت آراؤنا فى حسناته ومساوئه مختلفة وقد صارحنا الزعماء بأن المعاهدة لم تحقق كل ما تصبو إليه مصر بل كانت مرحلة عظيمة نحو تحقيقه ولذلك يجب علينا أن نوجه جميع جهودنا إلى المرحلة التالية لكى ننجز فيها جميع ما لم يتيسر لنا إنجازه فى المرحلة الأولى ومن الصعب علينا أن نبلغ هذه الغاية الوطنية السامية ما لم نتذرع بالصبر والمثابرة والحزم والاتحاد ونعمل على ترقية شئوننا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية ترقية تبلغ بها مصر مستوى يفوق المستوى الذى كانت عليه يوم عقد المعاهدة[3] .

(1) الأهرام :1936/11/16 . (2) البلاغ 26 / 11 / 1936 .
(3) الجهاد 1936/11/27 .

ثم تعود «الأهرام» فى محاولة لتقييم المعاهدة فتقول «إن الذى يحدونا لقبول المعاهدة هو العقل لا القلب لأن فيها فك بعض القيود وكسب الحرية فى العمل وتمهيد الطريق لإلغاء الامتيازات وتعزيز قوة الجيش وهذا كله يساعد على إنهاض الدولة ورفعها إلى الأمام فى سبيل الاستقلال الكامل والحالة التى أوجبت علينا هذا القبول تقضى علينا بمعالجة القيود التى تعجزنا عن اجتياز الحد الذى وضعته المعاهدة أمامنا على مسافة من موقفنا الحالى... ويستطرد المقال فيقارن «بين الثقة» «وصفاء النية» فى مصر والساحة الدولية وأن صفاء النية فى مصر لا يعادله صفاء فى الساحة الدولية فإذا قال رئيس حكومتنا «نويت أن أنفذ المعاهدة تنفيذا تاما» كان مخلصا فى هذا القول إخلاصه فى القول «نويت أن أصلى لله ركعتين» ... إلخ[1] .

أما جريدة «المصرى» المغرقة فى وفديتها فقد اتخذت خطا أكثر تأييدا للمعاهدة ولزعيم الوفد مصطفى النحاس فكتب محمد التابعى تحت عنوان «هذه المعاهدة انتصار شخصى لمصطفى النحاس» لائمًا المعارضين للمعاهدة وكيف أنهم يقصدون الحط من قدر الوفد والنحاس باشا ولو أن آخر غير مصطفى النحاس أتى لهم بمعاهدة أقل قيمة من هذه المعاهدة لهللوا لها وهتفوا وقبلوها على العين والرأس .. وينتهى إلى أنه «ولا وفدى واحد يقول إن هذه المعاهدة كلها خير وكلها فوز وكسب لمصر والمصريين ، ومع ذلك فقد أقرها البرلمان وقبلتها مصر[2] .

ولعله يحسن الآن وقد أوضحنا كيف كان استقبال المعاهدة لدى الأحزاب والزعماء والبرلمان والصحافة أن نحاول توضيح استقبال الجماهير لمعاهدة 1936 .

ونود أن نسجل فى البداية عدة ملاحظات :

أولا : إن الجماهير آنذاك كانت تنظر إلى أى عمل من خلال «عين» قادة الوفد وزعمائه وقد رأينا كيف كانت نظرة هؤلاء القادة إلى المعاهدة[3] .

---

(1) الأهرام: 1936/12/2 .   (2) المصرى 20 نوفمبر 1936 .

(3) فى محاوله للتعرف على ردود الفعل لدى الشعب إزاء بعض الأحداث المعاصرة كإبرام المعاهدة التقينا بممثلى قطاعات مختلفة من الجماهير راعينا معاصرتها للحدث ، راجع محمد حشيش : الرسالة سالفة الذكر ص 68 .

ثانيا : من البديهى أن رجل الشارع لا يدرك لأية معاهدة قيمة ما، إلا إذا رأى ارتقاء فى معيشته وأن حريته مصانة ومستقبله مضمون فإذا عجزت أية معاهدة عن توفير مزية من هذه المزايا فقدت قيمتها فى نظر الجمهور، فإن المعاهدات تفقد قدسيتها أحيانا لا لأن بعض الدول تتجاهلها لغايات سياسية فحسب، بل لأن احترام تلك المعاهدات يتوقف - كما يذكر أمين يوسف - على إمكان إقناع الجماهير بأنها وضعت لمصلحتها ورفاهيتها[1] .

ثالثا : ينبغى ألا نتجنى فنذكر أن الشعب تلقى أنباء المعاهدة بعدم الاكتراث وأنه «هز» أكتافه ولم تنطلق يد فيه بالتصفيق ولا حنجرة بالهتاف كما ذكر فكرى أباظة[2] فإن الزعماء وقادة الوفد ورجاله هللوا للمعاهدة وأطنبوا فى مزاياها - كما رأينا - وبالتالى استطاعوا أن يقنعوا الشعب وممثليه فى البرلمان بأنهم قد أحرزوا له «الشرف والاستقلال» فتوهم المصريون أنهم قد حصلوا فعلا عليهما ، ومن ثم انصرفوا أو صرفتهم الأحزاب إلى النضال المرتبط بتقلبات الحكم وأهواء السياسة والساسة[3] .

وتأسيسا على تلك الملاحظات نستطيع أن نستخلص عدة حقائق على النحو التالى :-

رغم أن البعض يذكر أن المعاهدة لم تكن تعنى تحالفا بين الشعب المصرى وإنجلترا[4] وأنها فى مدلولها الحقيقى ليست إلا تحالفا بين الوفد - وهو فى القيادة الشعبية - وبين إنجلترا وهو رأى لا نستطيع قبوله إذ نجد ما يشبه الإجماع على أن الشعب - أو جمهرته الغالبة - قد ارتاحت إلى المعاهدة بحسب أنها مرحلة تدنو من المرحلة النهائية التى يتم فيها الجلاء والاستقلال التام[5] والسؤال الذى يطرح نفسه هنا : هل كان هذا الارتياح نابعا عن فهم ودراية بما فى المعاهدة من النصوص والصيغ ؟ أو بعبارة أخرى : هل حققت المعاهدة آمال الجماهير ؟

---

(1) هذا المؤلف مازال مخطوطًا.

Amin Yousef; Independent Egypt, p. 175 .

(2) فكرى أباظة : الضاحك الباكى ، ص 372 .

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص 202 .

(4) محمد أنيس : دراسة عن «المقاومة الشعبية فى مصر» سلسلة اخترنا لك ص 82 .

(5) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ص 77 ولقاء معه فى 1968/5/20 .

سبق أن اشرنا إلى أن مشاعر الجماهير فى عام 1936 كانت ما تزال مرتبطة بمشاعر زعماء الوفد وقادته - ولسنا الآن بصدد تحليل تلك المشاعر ومدى عمقها أو سطحيتها وحقيقة إن المعاهدة - وفقا لما اشرنا آنفا - لم تقنع رجل الشارع بالأدله المحسوسة والسريعة ما كان يتخيله ، إذ لا شك أن أبرز المحسوسات عند الجمهور كان وجود الجنود الإنجليز فى كل مكان يتحكمون فيه ، ولم تهيء له المعاهدة التخلص من ذلك الهوان .. حقا تخلص منه - بالقول والخطابة - إلا أن الجندى المحتل ظل حيث كان بالفعل يسيطر على جانب كبير من مصر، أما ما عسى أن يحدث بعد عشرين سنة - مدة المعاهدة - فيما يتعلق بهذه القوات البريطانية وما سيحدث سريعا من زوال الإشراف البريطانى على الإدارة والحكومة فهى أمور لا تدخل فى نطاق نظره ولا تؤثر فى تفكيره وإذن فالمعاهدة عنده غير ما كان يرجو ويتوقع أن تكون[1] .

كل ذلك حق لا ينبغى إنكاره، ولكن هناك حقيقه مؤداها أن الجماهير هللت للمعاهدة وغالت فى تأييدها لها تمشيا مع الحملة التى قام بها قادة الوفد لتأييد المعاهدة والترويج لها وباعتبار أن «ما ياتى به الوفد فيه الخير للبلد» .

ويؤيد البعض هذه الحقيقة، وإن كان قد حاول النقص من قدرها فى تفسير موقف الجماهير قائلا «إن الوعى القومى الجديد لم يكن قد نما إلى الحد الذى يحمل على احترامه والنزول على إرادته لأن ثمار التقدم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لم تكن قد نضجت بعد وكانت سببا فى احتفاظ الوفد بسلطانه القديم على الرأى العام ، إلا أن ذلك كله لا يمنع أنه ربما وجد الشعب فى المعاهدة خطوة فاستكان إليها مؤقتا حتى يستجمع قواه من جديد[2] .

ورغم هذا التفسير لموقف الجماهير - وهو تفسير لا يخلو من الوجاهة- إلا أنه لا يجب أن ننساق وراءه ونعتبره قضية مسلمة، إذ لو كان الأمر كذلك أى عدم وعى ونضوح الجماهير فى أقصى القرى والنجوع فماذا يقال بالنسبة لأعضاء مجلس البرلمان وقد رأينا كيف أسفرت الآراء والمناقشات فيهما بموافقة الأغلبية الساحقة للمعاهدة ؟

وفى هذا الصدد ينبغى أن نشير إلى رأى أحد نواب المعارضة فى لندن (مردوخ

(1) A. Yousef, Op . Cit., P . 178.

(2) راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ص 123-124 .

اكدونالد) ألقاه خلال مناقشة المعاهدة فى البرلمان البريطانى قائلاً : «إن معرفتى لمصر تمكننى أن أقول يحق إن النحاس باشا لا يمثل فقط زعامة حزب كبير بل إن هذا الحزب يعنى تقريبا كل إنسان فى مصر اليوم، وأنا اعلم أن كل الأمة المصرية تقف وراء النحاس فى المعاهدة وهم سعداء بالتوصل إلى هذه النتيجة، وأعتقد أن الجمهور المصرى بجملته يقف بجانب هذه المعاهدة ويسر بالاشتراك مع إنجلترا فى ظلالها[1] »...

خلاصة القول: إننا إذا تصورنا الظروف والملابسات التى صاحبت المعاهدة ، مقدمات ومفاوضات ونتائج عامة . وإذا تصورنا كيف كانت السلطات البريطانية تتسلط على مقادير البلاد وترهقها فى جميع نواحى نشاطها وحياتها، وإذا وضعنا فى اعتبارنا ما احتوته المعاهدة من المزايا وما كان فيها من تخفيف الوطأة ، إذا تصورنا ووضعنا فى اعتبارنا كل هذا لابد أن نقرر - وبأمانة - أن الشعب أحس بنظرته أنها خطوة فباركها وارتاح لها وخاصة أن الوفد هو الذى «زفها إليه» .

بقيت وجهة نظر التاريخ والمؤرخين المصريين .

ولقد تعرضت معاهدة 1936 - باعتبارها مرحلة انتقال فاصلة وحاسمة فى تاريخ مصر المعاصر - لطوفان من النقد ، كما استهدفت لحملات النقد من جانب كثير من المؤرخين والباحثين منذ غداة توقيعها وحتى الآونة الأخيرة .

ورغم أن المجال ليس بصدد تفنيد أو تحليل مزاعم أولئك وحجج هؤلاء، إلا أننا فقط نود أن نشير - إنصافا للحقيقة التاريخية فى جوهرها - إلى أن جميع من تناولوا المعاهدة بالنقد تناولوها من خلال وجهة نظر سطحية، ولا نقول ذلك القول جزافا إذ اعتمدت كل وجهات نظرهم على تلك النصوص «الصماء» التى انتهت إليها رحلة المحادثات الطويلة والتى أصبحت «كالعلب المحفوظة» أى دون الغوص فى أعماق المسألة وجوهرها وإبراز خصائصها من أخذ ورد، وشد وجذب - وتشدد وتساهل ، ومكسب وخسارة ،وهى تلك الخصائص التى تتميز بها أية قضية بين طرفين والتى أوضحتها محاضر جلسات المحادثات التى أتيح لنا - كأول باحث

---

(1) الأهرام 26/11/1936 .

فى المعاهدة - الاطلاع عليها ، بالتالى يمكن التماس العذر لهذا الفريق من المؤرخين باعتبارهم نقدوا ما شاء لهم النقد دون أن يلمسوا الحقيقة من خلال محاضر الجلسات بين الجانبين، وما اكتنفتها من الأزمات والعراقيل التى كان يضعها الجانب البريطانى أمام الجانب المصرى .

حقيقة أخرى ينبغى أن نشير إليها وهى أن كل .. أو معظم .. من تناول المعاهدة بالنقد كانوا فى تناولهم متأثرين بالأحداث التى أعقبت إبرامها - ونحن لا ننكر عليهم هذا التأثر ولا سيما بعد أن حكمت الأمة جميعها - بما فيها زعماء الوفد - على تلك المعاهدة بإلغائها فى عام 1951 - وقد اعترف بهذه الحقيقة مؤرخنا الكبير الأستاذ شفيق غربال ولم يستطع أن يتجنبها قائلا: ينبغى لى أن أنبه إلى حقيقة هامة وهى أنى أكتب هذه الكلمات فى مايو 1952 أى بعد أن حكمت الأمة حكمها على معاهدة 1936 ومهما حاولت فلا بد أن أتأثر بذلك الحكم[1] ..

خلاصة القول إنه يمكن تفسير منطق الناقدين لا تبريره، أما منطق الفريق الآخر الذى اتخذ جانب التمجيد والمبالغة فى مزايا المعاهدة ومحاسنها فمن الصعب قبول تفسيره أو تبريره .

والصحيح فى تصورنا هو محاولة النظرة الشاملة ووضع المعاهدة فى ميزانها الصحيح وأن نتبين أى الكفتين أرجح ، كفة الالتزامات والأعباء أم كفة الحقوق ، أو بعبارة أخرى ما هى التنازلات التى قدمها الجانب المصرى وما هى التعويضات التى حصل عليها، وقد أوضحت مسيرة المحادثات كيف دارت إجابة رغبات إنجلترا الملحة فى بعض المسائل - كالمسألة العسكرية - وتعويض مصرعها فى مسألتى إلغاء الامتيازات والسودان ولاينبغى إغفال أن إنجلترا - وقواتها رابضة فى البلاد آنذاك - كان باستطاعتها فرض إرادتها فى مصر والسودان رغم أنف المصريين وكان الجانب المصرى يعلم ذلك ويدرك حقيقة الموقف الدولى فى شرقى البحر الأبيض المتوسط، ولهذا يمكن القول بأنه تنازل عن بعض مطالبه فى سبيل الحصول على البعض الآخر[2] .

حقيقة أن الجانب المصرى قدم عدة تنازلات فى المسألة العسكرية ، لكى لا ينبغى أن نحمل

(1) شفيق غربال : المرجع السابق ص 278 .(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشكلة قناة السويس ص 64 .

لأشياء أكثر من طاقتها، بل يجب قبل أن نطلق الأحكام على تلك التنازلات ونتائجها أن ننظر إلى المشكلة ذاتها فإن حل أى مشكلة على مائدة المفاوضات الدولية لا يجرى على أساس النيات أو التصورات او الافتراضات . وإنما مائدة المفاوضات لا تستطيع إلا أن تعبر عن الواقع الموجود على الأرض عسكريا وسياسيا وتحوله إلى صياغات دبلوماسية وقانونية ولا يمكن أن تكون لهذه الصياغات قوة إلا بمقدار تعبيرها عن الواقع الموجود على أرض المشكلة المطروحة للبحث على المائدة ذاتها. ولاجدال فى أن الواقع الموجود عام 1936 على الأرض المصرية من ناحية وعلى الساحة الدولية من ناحية أخرى كان معقدا بالغ التعقيد .

ورغم هذا الواقع المر الذى كانت تعيشه مصر وإنجلترا تمسك بزمامها وتحتل أرضها فان المفاوض المصرى استطاع أن ينتزع من بين مخالبها عدة مكاسب لا يستهان بها .

ففيما يتعلق بالسودان كفلت معاهدة 1936 المبادىء الآتية :

أولاً : تكون قاعدة التوظف هى المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين .

ثانيا : الاعتراف الصريح من الجانب البريطانى بالإدارة المشتركة بين الفريقين .

ثالثا : إرجاع الجيش المصرى من غير قيد .

رابعا : أن تكون الهجرة حرة من غير قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

خامسا : ألا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين المصريين فى شئون التجارة والمهاجرة والملكية .

سادسا : أن يكون الموظف المصرى فى شئون الرى عضوا فى مجلس إدارة الحاكم العام ليستشار فى شئون مصلحته، وأن يكون لمصر الحق فى تعيين موظف اقتصادى كبير بالخرطوم وموظف عسكرى يكون سكرتيرا عسكريا للحاكم العام .

سابعا : موافقة الجانب البريطانى على أن الاشتراك فى الإدارة لا يعتبر مساسا لمسألة السيادة على السودان ...

هذه الأحكام التى تضمنتها الماده الحادية عشرة وملحقها كانت تعنى نجاحا لاشك فيه،

ورغم هذا فقد تجنى بعض المؤرخين - كالأستاذ الرافعى الذى يذكر أن السودان قد أصبح بموجب المعاهدة مستعمرة إنجليزية تحرسه جنود مصرية تحت إمرة حاكمه العام البريطانى .. إلخ[1] .

أما فيما يتعلق بمسألة الامتيازات الأجنبية فقد عالجها المفاوض المصرى كما رأينا على أحسن وجه وكسب بإلغائها الكثير واسترد للمصريين بعض كرامتهم، ولقد قيل - بحق - إنه لو لم يكن فى معاهدة 1936 سوى إلغاء الامتيازات لكفى ، باعتبار أن تلك الامتيازات كانت شراً وبيلا على الوطن لاتقل شرا عن الاحتلال نفسه، وكان من نتائج إلغائها أن أصبحت مصر حرة فى فرض الضرائب بجميع أنواعها وعلى جميع ساكنيها ومعاملة الأجانب فى ذلك معاملة المصريين بعد أن كانت تحميهم الامتيازات، وبذلك أصبحت للبلاد ميزانية محترمة يمكن أن تواجه بها الحياة المالية فى يسر وكرامة[2] .

كان إلغاء الامتيازات الأجنبية أهم المكاسب أو التعويضات التى حصلت عليها مصر باعتراف جميع المؤرخين والباحثين[3] فيما عدا أحد الباحثين المتطرفين الذى حاول التقليل من قدر هذا المكسب، فذكر أنه لم يستفد من إلغاء الامتيازات إلا بعض كبار الماليين وكبار ملاك الأرض إذ زاد توظيف أموالهم فى الصناعة، وبالتالى أصبحت السيطرة الحقيقة عليها لهم أى كبار رجال المال وملاك الأرض [4] .

وإلى جانب المكاسب التى حققتها المعاهدة فى مسألتى السودان والامتيازات أحرزت مصر عدة مكاسب أخرى . فلا شك أن المعاهدة سمحت لمصر فى البدء فى أخذ مسئولياتها على عاتقها وفى تنمية وسائلها ومشروعاتها ، فبدأ الاهتمام بالمدرسة الحربية التى تحولت إلى كلية التحق بها أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة ،وهم الذين تشكل منهم تنظيم الضباط الاحرار فيما

---

(1) عبد الرحمن الرافعى المرجع السابق ص 24، الأهرام 1936/9/6 .

(2) Mahmoud Zayid' Egypt's struggle for independence, pp. 126-127 .
محمود غنام : لقاء فى 30 / 11 / 1967 .

(3) على سبيل المثال : الرافعى : نفس المرجع ص 39 ،د. أنيس ، د. حراز : ثورة يوليو ص 148 راشد البراوى : المرجع السابق ص 265 : محمد نادر العطار : العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا . ص 98 .

(4) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية فى مصر 1882-1956 ص 81-82 . وقد أورد المؤلف فى هذا الصدد أسماء : حسين سري وإسماعيل صدقى وعلى ماهر ومحمد فرغلى وحافظ عفيفى وأحمد عبد الغفار وعبد السلام الشاذلى .. إلخ

بعد، الذى قام بثورة يوليو 1952 .

كما اهتمت الحكومة بزيادة عدد الضباط والعمل على حسن تدريبهم وتسليحهم، والعمل على إنشاء جيش حديث يزيد من هيبة مصر فى أعين جيرانها[1] .

كما كفلت المعاهدة قدرا من الاستقرار الداخلى وهو عنصر جوهرى بالنسبة إلى تقدم النشاط الاقتصادى[2] .

وكان من مظاهر الاهتمام بتقوية الجيش أن تسلم المصريون لأول مرة منذ عام 1882 قيادة الجيش وعين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لأركان الحرب، كما أنشئت مدرسة المهندسين العسكريين ومدرسة أركان حرب ومدرسة ضباط الصف ومدرسة الطيران ومدرسة الصناعات الميكانيكية[3] .

بالإضافة إلى ذلك فقد حققت المعاهدة سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى، وإلغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له، كما نصت على إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية وخروج العنصر الأوربى من البوليس فى مدى خمس سنوات وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى ، كما اعترفت إنجلترا بأن المسئولية عن أرواح الأجانب فى مصر من اختصاص الحكومة المصرية وحدها ، ومنها تصريح 28 من فبراير بتحفظاته الأربعة ، كما أعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية بشرط ألا تتعارض مع أحكام المعاهدة وتبادل السفراء مع بريطانيا [4] .كما كفلت المعاهدة (المادة الثالثة) دخول مصر عضوا فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة إذا اجتمعت الجمعية العمومية للعصبة فى 26 من مايو 1936 فى جنيف ووافقت بالإجماع على قبول مصر فى العصبة، ومهما يكن من إخفاق عصبة الأمم فى تحقيق السلام فإن دخول مصر

(1) جلال يحى : الوحدة العربية وإنشاء جامعة الدول العربية محاضرات مطبوعة - جامعة الإسكندرية 1966 ص 16 .

(2) راشد البراوى : المرجع السابق ص 65 . (3) إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية ص 74 .

(4) قانون رقم 80 من بيان النحاس باشا عن المعاهدة .. وباعتبار أن سفير بريطانيا اعتبر أول سفير لدى مصر، فقد نصت المعاهدة على أن يكون له الأقدمية على سفراء الدول الأخرى طوال مدة المعاهدة .

فى هذه الجماعة الدولية كان كسبا معنويا وابرازا لمكانتها الدولية، واعترافا من الدول باستقلال مصر وتحررها من القيود التى حالت فى السنين الماضية دون قبولها فى عضوية تلك العصبة[1] .

وفى مجال المكاسب الاقتصادية نذكر أن المعاهدة مهدت لزيادة حصة مصر من دخل قناة السويس، فإن الرأسماليين الأجانب كانوا قد جردوا الحكومة المصرية من الأسهم التى كانت تملكها فى الشركة بل، واستحوذوا كذلك على نسبة الـ 15% من الأرباح التى نص عقد الامتياز على وجوب حصول الحكومة المصرية عليها وكانت قد اضطرت إلى بيعها إلى الرأسماليين الفرنسيين فى عام 1880، وقد ظلت مصر منذ ذلك الحين حتى 1937 لا تحصل على أى نصيب من أرباح شركة القناة [2] .

نستخلص من كل ذلك أن معاهدة 1936 أتاحت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى إلى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيما بعد وفى ظل النظام الملكى ودستور 1923، وإلى الحد الذى سمح بتدخل إنجلترا السافر فى 4 من فبراير 1942 ، وإلى الحد الذى سمح بقيام ثورة 23 من يوليو 1952 دون أن تخشى تدخلا من إنجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها قبل عقد المعاهدة[3] .

حقيقة أن المعاهدة كانت قد ألغيت ولكنها ألغيت من جانب واحد، كما أن روحها كانت لا تزال قائمة وتتمسك بها بريطانيا كحاكمة للعلاقات بينها وبين مصر، كما هيأت المعاهدة لمصر التمتع باستقلالها الخارجى إلى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا عام 1950، وإلى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية أو الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفييتى، كما هيأت لمصر محالفة بريطانيا العظمى إلى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية وتجنيب مصر ويلات الحرب، كما سمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية[4] .

(1) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ 3 ص 39 وقد اختير على الشمسى باشا مندوبا لمصر فى عصبة الأمم فى أغسطس1937 .

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى: مشكلة قناة السويس ص 66-67 .

(3) عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص 801 .

(4) سنفصل ذلك فى الفصل العاشر.

كما فتحت المعاهدة لمصر باب الأمل لحل جانب كبير من مشاكلها مع إنجلترا ، وهى المشاكل التى نظر إليها الزعماء المصريين على أنها تشتيت للجهود التى يجب أن توجه كلها إلى تحقيق الاستقلال، ومن ثم أخذت مصر عقب إبرام المعاهدة تتجة صوب الدول العربية لتكتب صفحة جديدة فى تاريخ العرب الحديث ... إذ يحس الباحث فى صحف مصر ومجلاتها بأن عام 1936 كان عاما فاصلا فى تاريخها، فقبل توقيع معاهدة 1936 نجدها لا تعبر تعبيرا صادقا وصريحا عن آمال الأمة العربية وآلامها ، بينما نجدها وقد انبرت بعد توقيع المعاهدة لمناقشة القضايا العربية والدفاع عنها[1] وإن كان ذلك بتأييد من حكومة بريطانيا .

هذا هو التقييم لمعاهدة 1936 على الجانب المصرى، وبقى أن نحاول التعرف على رد الفعل الإنجليزى وتقييم الجانب البريطانى واستقباله للمعاهدة ..

هناك ثلاث ركائز سوف نعتمد عليها فى توضيح رد الفعل البريطانى إزاء المعاهدة، وهى وجهة النظر الرسمية أى الحكومة البريطانية، ثم وجهة نظر المعارضة فى مجلس البرلمان (العموم واللوردات)، ثم وجهة نظر الصحافة البريطانية .

أما فيما يتعلق بوجهة نظر الحكومة البريطانية فقد عبر عنها رئيسها المستر بلدوين الذى تناول المعاهدة، وأثرها فى التصريح له أمام مجلس العموم بتاريخ 10 من نوفمبر 1936 ، فذكر أن الحكومة تنتظر بعين الرضا الكثير إلى حل المسألة المصرية ووضع علاقات الدولتين على قاعدة ثابتة فى النفع المتبادل . ثم وصف المعاهدة بأنها حدث ذو شأن كبير وفأل حسن للمستقبل[2] كما عبر عنها المستر أنطرنى إيدن وزير الخارجية البريطانية فى خطابه أمام مجلس العموم البريطانى ... ولأهمية هذا الخطاب ينبغى أن نتناوله بالتفصيل ...

وقد استهل إيدن خطابه بأن قدم إلى المجلس المعاهدة بقوله إنها نتيجة أعوام طويلة فى التاريخ وخلاصة أشهر عديدة من المفاوضات المرهقة، التى اعترضتها متاعب وعراقيل عدة لم يذللها إلا الرغبة القوية من الجانبين فى الوصول إلى الاتفاق «فكانت النتيجة على ما نعتقد لحسن حظ مصر وبريطانيا» .

---

(1) نبيه بيومى : تطور فكرة القومية العربية فى مصر 1945-1958 رسالة ماجستير غير منشورة إشراف د. محمد انيس - معهد الدراسات العربية ص 94 ، 167 .
(2) المصرى 11 / 11 / 1936 .

وبعد أن أشار إيدن إلى المفاوضات السابقة واختلاف المفاوضات الأخيرة عنها أوضح أن إنجلترا استفادت بتجارب الماضى «فاستقر رأينا على أن نبدأ بالمواد التى خلقت لنا معظم المتاعب من قبل وأعنى بها المواد العسكرية ثم المواد الخاصة بالسودان .. وكان هذا قرارا حكيما» ..

ثم أشار إلى الجبهة الوطنية المصرية التى تفاوضت ممثلة للأحزاب المصرية مناشدا المجلس أن يقدر أهمية تلك المفاوضات التى جرت- على عكس معظم المفاوضات السابقة - فى القاهرة، فاستطاع المفاوضون المصريون أن يكونوا على اتصال مع مستشاريهم ومع الرأى العام المصرى.

بعد ذلك أشاد إيدن بجهود ما يلز لامبسون «الذى ندين له بدين خاص من الامتنان على ما بذله من الجهود بهمة لا تعرف الكلل «كما شكر الخبراء من رجال البحرية والجيش والطيران الذين عاونوا لامبسون ، ثم أثنى المستر إيدن على مصطفى النحاس باشا» لأن الفضل فى نجاح المفاوضات يرجع إلى قوة عزمه «واستشهد ببعض فقرات من خطاب ألقاه النحاس فى مجلس الشيوخ، والتى ذكر فيها أن الوفد منذ البداية كان من برنامجه الاتفاق مع بريطانيا، وفوق ذلك كان لبريطانيا مصلحة خاصة فى ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس لأنها تعد شريان المواصلات البريطانية .

واستطرد إيدن فذكر أنه اقتبس هذه التصريحات من خطاب النحاس ليدل المجلس على الدلائل التى تقوم على وجود تفاهم صريح للمصالح المتبادلة بين البلدين .

وبعد أن اشار إيدن إلى قيام «الثورة الوطنية»الشديدة بعد الحرب وأثرها فى نمو الأمانى الوطنية فى الاستقلال وتصريح 28 من فبراير وتحفظاته الأربعة ، أوضح أنه من العبث إنكار أن النظام الذى جاء نتيجة هذا الاعتراف بالاستقلال مع الاحتفاظ بهذه النقط الأربعة لم يكن نظاما سهلا، لأن مصر - كما اعترف إيدن - كانت قوية الأمانى والآمال ولم تكن راضية مقتنعة(1) ..

إنتقل إيدن بعد ذلك التمهيد إلى المعاهدة، فلخص للمجلس شروطها مركزا على التحالف والشئون العسكرية مقتبسا بعض الفقرات من نصوص المعاهدة قائلا: إنها تعنى أنه لابد

(1) الأهرام 25 / 11 / 1936 .

للحكومة من حماية الأراضى المصرية وصيانتها من الغزو، لأن سلامة مصر هى المصلحة العظيمة المشتركة التى تربط تلك البلاد ببريطانيا ، أما سلامة الأراضى المصرية فتعد لوجود قناة السويس فيها مصلحة جوهرية للإمبراطورية البريطانية ولمصر نفسها .

وأكد إيدن أن المبادىء الأربعة التى تقوم عليها المعاهدة وهى :

أولا : التحالف مع الفريقين .

ثانيا : أنه لايجوز لأحد الفريقين المتعاقدين أن يسلك خطة إزاء الدول الأجنبية وأن يعقد معاهدة لا تتفق مع المعاهدة .

ثالثا : تشاور الفريقين للوصول إلى تسوية سلمية لكل نزاع مع دولة ثالثة يخشى أن يؤدي إلى قطع العلاقات معهما .

رابعا : إذا كان أحد الفريقين مشتبكا فى حرب فإن على الفريق الآخر أن يأتى لمساعدته طبقا للالتزامات التى يفرضها الاتفاق على الفريق الآخر كحليف له ..

هذه المبادىء الأربعة - كما ذكر إيدن - يجب أن تدرج فى كل تعديل يتناول المعاهدة الحالية بعد عشرين عاما ، ولكننا نرجو ونأمل أنه سيكون فى وسعنا بعد العشرين عاما أن نسوى هذه المسائل بين أنفسنا كأصدقاء وحلفاء، وألا نلتجىء إلى استخدام أية أداة أخرى مثل عصبة الأمم أو أية هيئة أخرى[1] .

ثم أشار المستر إيدن إلى ما ورد فى المعاهدة عن قناة السويس فوصفها بأنها من أهم أجزاء المعاهدة ، ثم قال «أظن أن المجلس يود أن يعلم أن حكومة جلالة الملك كانت على اتصال بمجرى المفاوضات فى كل دور من أدوارها ... » ثم اقتبس إيدن تصريحا لوزير خارجية أستراليا فى مجلس الشيوخ فحواه أن المعاهدة غيرت علاقة غامضة متعبة إلى تحالف ودى، وأن كل شىء صنع لضمان سلامة المواصلات البريطانية التى تجتاز مصر ، وفى هذا ما فيه من

(1) نفس المصدر .

لفوائد العظيمة لأستراليا [1] .

ثم انتقل إيدن إلى الحديث عن سحب القوات البريطانية إلى منطقة القناة فقال إن المنتظر أن تتم الثكنات اللازمة فى خلال ثمانية أعوام فيمكن انتقال الجنود اليها من القاهرة والإسكندرية، وعندئذ قاطعه أحد أعضاء المجلس وطلب إليه أن يوضح المدة التى يجب أن تمضى قبل نقل الجنود من القاهرة، لأن الثمانية أعوام التى حددت إنما ذكرت فيما يتعلق بالقوات الموجودة فى الإسكندرية فأجابة إيدن بأن الثمانية أعوام هى أقصى مدة ، وأضاف بأنه يحتمل أن ترحل الجنود من القاهرة قبل انتهاء تلك المدة بوقت طويل[2] .

وفيما يتعلق بمسألة السودان سأله أحد الأعضاء (الدكتور دلتون) : هل هناك تحديد لعدد الجنود المصريين فأجابه إيدن : بأن هذا التحديد يتوقف على اختيار الحاكم العام وقراره .

ثم انتقل إيدن إلى مسألة الامتيازات الأجنبية فذكر أنه لم يبق فى العالم بلاد غير مصر فيها هذا النظام من الامتيازات ... إلخ .

وفى النهاية ختم إيدن خطابه قائلا «أود أن أذكر هذا المجلس بل ومصر أيضًا أن مندوبى هذه الحكومة الذين وقعوا هذه المعاهدة يدركون تمام الإدراك حرفيتها بل وربما يدركون روحها، وأنهم مصممون فى إخلاص على تطبيق أعمالهم بتلك الروح ، وستعمل الحكومة البريطانية فى المستقبل - كما كانت تعمل فى الماضى - لا كصديقة لمصر فحسب بل كحليفة لها قبلت محالفتها بملء حريتها » ثم تساءل إيدن : والآن ماذا تكون نتيجة هذه المعاهدة .؟

وكان جوابه «إننا نرجو أن نستبدل التعقيدات التى قبلها الفريقان على مضض بروح الثقة وحسن النية، وأن نعمل معا فى الشركة التى دخلناها مختارين، إن مصالح مصر وبريطانيا يجب أن تظل دائما غير منفصلة يعتمد بعضها على بعض، لذلك نتطلع إلى المستقبل آملين

---

(1) اقتبس إيدن أيضًا تصريحا للمستر ناش وزير مالية نيوزيلنده - اتفق وجوده بلندن آنذاك - قائلا إنه وصف المعاهدة «بأنها تسوية تدل على الشجاعة والإقدام وتعلى من شأن مفاوضيها ».

(2) نفس المصدر أوضح إيدن أنه من الأسباب التى ساعدت الحكومة البريطانية على أن تسحب القوات البريطانية من العاصمة هى أن تلك القوات أصبحت مجهزة بالمعدات الميكانيكية، حتى أنه متى نفذت شروط المعاهدة الخاصة بإنشاء الطرق أمكن نقل الجنود بسرعة إلى أية جهة مهددة إذا تطلب الأمر ذلك .

أن نرى البلدين يعملان معا فى اتحاد ووئام ، وبذلك يساهمان فى صيانة وحفظ السلام .. إن من الخير فى هذه الأيام- أيام الضيق والاضطراب- أن تستأصل جميع أسباب الاحتكاك لما فيها من ضعف. وأن يستقر فى مكانها الشعور الطيب، وأن تستبدل دواعى النزاع بآمال الوفاق[1]».

واضح أن وجهة نظر الحكومة البريطانية التى عبر عنها وزير خارجيتها كانت تقبل المعاهدة وتؤيدها ، ولكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى أحزاب المعارضة التى ارتفع صوت بعض أعضائها فى مجلس البرلمان، معلنين بعدم رضاهم عن بعض ما تضمنته المعاهدة، واجدين فيها تسليما بالمطالب المصرية وتقهقرا بالنسبة للمفاوضات السابقة، وإن كان هذا لم يمنعهم فى النهاية من تأييد الحكومة .

ففى خطاب ألقاه الدكتور دلتون . أحد أعضاء مجلس العموم - عن حزب العمال عارض فيه نصوص السودان ، إذ رأى «أن المعاهدة قد ذهبت أبعد كثيرا فى التسليم بالمطالب المصرية مما طلب من حكومة العمال منذ ست سنين » وقال: «إنه ربما يكون السنيور موسولينى قد ساعد على حمل المفاوضين الإنجليز على قبول شروط كانت منذ ست سنين على وجه عام أقل قبولا .ومع ذلك فقد آمل فى أن المعاهدة ستفتح «سطرا جديدا فى العلاقات بين البلدين[2]».

أما حزب الأحرار فقد أيد زعيمه (المستر سنكلر) المعاهدة فى بعض نصوصها، وقال «أعتقد أن الجمهور المصرى بجملته يقف بجانب المعاهدة ويسر بالاشتراك مع بريطانيا فى التحالف[3]».

وكذلك المستر «تيلور» الذى زعم أن المصريين يعرضون «الآن» مزايا المعاهدة بافتخار أمام أنظار العالم ويرتفعون إلى مستوى المسئولية الملقاة على عاتقهم[4] ..

---

(1) نفس المصدر .
(2) الأهرام 26 / 11 / 1936 .
(3) الأهرام 25 / 11 / 1936 .
(4) نفس المصدر .

أما المستر «واندر» فأطرى النحاس باشا، واعتبر المعاهدة عملا سياسيا عظيما بالنسبة له[1].

وهكذا مضت المعاهدة فى مجلس العموم البريطانى بدون معارضة كبيرة فيما عدا بعض أصوات من «حزب العمال»، وأقر المجلس المعاهدة بعد مناقشات طويلة بين النواب وممثلى الحكومة.

والواقع أن هذه النتيجة كانت متوقعة، فقد نشرت جريدة «المنشستر جارديان» رسالة تتنبأ فيها بأن المعاهدة «لن تجد معارضة جدية «قائلة» نعم أن هناك بلا شك بعض المحافظين فى البرلمان ممن يظنون أنه كان خيرا أن نحتفظ بحامية بريطانية دائمة فى مدينة القاهرة بصفتها المركز الحربى لمصر، كما أن هناك آخرين كانوا يودون كذلك أن تكون لنا بعض القواعد الأخرى...» ولكننا ينبغى أن ندرك أن تلك المطالب كان من الصعب تحقيقها[2].

ويبدو أن ما توقعته الصحيفة البريطانية لم يكن بالنسبة لمجلس العموم فقط بل شمل مجلس اللوردات أيضًا إذ نلاحظ أنه بحث المعاهدة وأقرها هو الآخر وبالاجماع. حقيقة تنوعت الآراء واختلفت وجهات نظر الأعضاء إزاء بعض المسائل، لكن المناقشات انتهت إلى تأييد الحكومة فى إبرام هذه المعاهدة.

وإذا استعرضنا بعض تلك الآراء نجد اللورد بليموث - مثلا - يشيد بالمعاهدة التى «وضعت قبل كل شىء لإنماء الخير العام وأن كلا الفريقين قد أدرك هذه الغاية لصيانة مصالحه الخاصة وفى الوقت نفسه احترام مصالح الفريق الآخر..» ثم تحدث عن التحالف والتعاون فى الدفاع عن مصر وقناة السويس، كما نوه بليموث بالمشقة والمتاعب التى تعترض تنفيذ نظام الامتيازات الأجنبية، وأخيرا أوضح أن حكومة بريطانيا تنوى نية صادقة إنجاز تعهداتها والتزاماتها الواردة فى المعاهدة لا من حيث حرفيتها فحسب بل ومن حيث روحها كذلك. ثم رجاء أن تؤدى المعاهدة إلى إزالة جميع أسباب الاحتكاك والاستياء التى وقعت فى الماضى بين

(1) نفس المصدر.

(2) الأهرام 22 / 11 / 1936.

البلدين[1] ..

تحدث أيضا المستر وود سئل باسم العمال المعارضين فذكر أن المعاهدة ترمى إلى إنهاء الارتباطات القديمة فى السياسة البريطانية، كما نوه بذكرى كل من اللورد كرومر لجهوده فى خدمة القضية وهندرسون لأنه اقترح منذ بضع سنوات معاهدة تماثل هذه المعاهدة ... ثم أبدى سرور «حزب العمال» بهذه المعاهدة لأنها تعزز روح الحرية وليست لخنقها وإخماد جذوتها[2] .

أما عن حزب الأحرار «المعارض فقد أبدى المركيزكرو» أحد أعضائه ارتياحه لهذا الحل السعيد، ثم اعرب عن أمله الوثيق بأن تزيد الأعوام القادمة رخاء مصر وتضعها فى مركز من السلام الدائم[3] .

ولعل أكثر الأصوات ارتفاعا فى مجلس اللوردات كان صوت «اللورد لويد المندوب السامى السابق فى مصر والمحافظ الشديد الغلو فى محافظته »الذى راح يؤبن الاحتلال البريطانى فى مصر ويبدى حسرته على ما انتهت إليه المعاهدة من تحديد للقوات البريطانية والقاعدة العسكرية .

بدأ لويد فزعم أنه يصعب عليه أن تحقق أنه قد مر أكثر قليلاً من خمسين سنه على تاريخ احتلال بلاده لمصر «واليوم ينزل الستار نهائيا على مسرح الجهد البريطانى فى مصر ، ومهما تكن الحماية التى قد يتاح لنا بمقتضى المعاهدة أن نؤديها لمصر ضد العدوان الخارجى ، فلم يبق لنا فى الواقع شيء نعمله للأمة المصرية التى خدمناها طيلة ذلك العهد ، بل سنراقب مستقبلنا مكتوفى الأيدى ..»

وبعد أن عدد لويد بعضا من مخاوفه أشار إلى الاضطرابات والانقلابات فى البلدان الأخرى، وأن الدول المجاورة لمصر كالعراق وفلسطين وسوريا تعيش الآن فى درجات مختلفة من الغليان والقلق ناشئة فى حالات كثيرة - كما ادعى لويد - من اضطلاعها قبل الأوان بالنظام البرلمانى الذى أدخلناه إلى مصر ..

(1) الأهرام 26 / 11 / 1936 .

(2) نفس المصدر .

(3) نفس المصدر .

ثم استطرد لويد فذكر أن السبب الرئيسى الذى أبقى بريطانيا فى مصر فى الماضى كان المحافظة على المواصلات الإمبراطورية «وقد اعتقدنا دائما أن سلامة هذه المواصلات لا يمكن أن تضمن بالتدابير العسكرية وحدها، بل يجب أن تتوقف إلى درجة بعيدة على الأحوال الداخلية أيضًا وهذا بديهى، ومع أن المعاهدة لم تكترث لمراعاة الأراضى البعيدة عن السواحل، فلابد من التصريح بأن المواد العسكرية فيها جاءت أفضل كثيرا من كل ما اتفق عليه من قبل[1]»...

وراح اللورد لويد يفند شوائب المعاهدة ويعدد محاسنها من وجهة النظر البريطانية فيقول «فشوائب المعاهدة الحالية أقل من كل مشروع معاهدة تقدمها، أجل إن فيها شائبة فيما يتعلق بحصر الحامية البريطانية فى منطقة القناة فلا يستطيع أحد أن يتصور أنه سيسهل علينا جعل حياة الجندى البريطانى مقبولة هناك ، على أن أهم فائدة نراها فى المواد العسكرية هى أن محض تخوفنا من أى خطر دولى يجيزلنا الخروج من عزلتنا فى منطقة القناة لأجل حماية مصر أو لأى غرض آخر، وهذا يختلف عن مشروعات المعاهدات السابقة التى كانت تسمح بتأجيل ينطوى على الخطر فى وقت الأزمة وقد أزيل الآن . كما أن المواد المتعلقة بإنشاء الطرق تختلف كثيرا عن ذى قبل فى معالجة الطوارىء ، فإن هذه الطرق الحربية الجديدة بالإضافة إلى وسائل النقل الحديثة سهلت علينا نقل الجنود البريطانيين من القاهرة ..»

وبعد أن ذكر لويد أنه يجد فى المواد المتعلقة بالطيران إنصافا تساءل :

هل عدد الطيارين يكفى ؟ وفيما يتعلق بتدريب الجيش المصرى أبدى لويد ترحيبه مؤكدا أن الوقت قد حان للنهوض بهذا الجيش لمصلحة البلدين على أسس حديثة .

ثم تناول لويد النص الخاص بقاعدة القناة، ورأى أن مدة العشرين سنة مدة قصيرة فى حراسة القناة، كما أبدى قلقه من المادة السادسة عشرة وكذلك «التجاوز ذو المغزى» فى المادة الثامنة، كما أبدى ارتيابه فى أن تكون انجلترا قد تمكنت من معاهدة فعالة نافعة كهذه دون تضمينها بالمصالح الأجنبية والتجارية فى مصر «لقد تخلينا عن مقدرتنا على حماية الأجانب والأقليات ولاشك أن الموافقة عليها الآن لن تحل هذا الوجه من المشكلة حلا نهائيا[2] ..»

(1) الأهرام 26 / 11 / 1936 .   (2) نفس المصدر .

ولقد كان من بين المسائل التى لقيت معارضة وثار حولها جدل فى مجلس اللوردات بين رجال المعارضة وممثلى الحكومة البريطانية مسألة الطرق التى أثارت عاصفة من النقد فى البرلمان المصرى كما سلفت الإشارة، إذ انتقد اللورد هوبكنز تحديد عرض هذه الطرق بعشرين قدما فقط بينما أن الطرق العسكرية فى القارة الأوروبية ولا سيما فى إيطاليا يبلغ عرضها من 40 إلى 50 قدما، فلو جعلت الطرق المصرية أعرض من عشرين قدما أما كانت أكثر فائدة للمصرين أنفسهم ؟

فتصدى له اللورد كرابنورن وكيل وزارة الخارجية البريطانية نيابة عن الحكومة، وأوضح أن السبب فى هذا التحديد بعشرين قدما هو أن الخبراء البريطانيين العسكريين ارتأوا أن ذلك فيه الكفاية، وإذا طلب إنشاء طرق أعرض مما تقضى به الضرورة فإن ذلك يضع عبئا لا ضرورة له على عاتق الحكومة المصرية[1] .

وحول مسألة الامتيازات أثار بعض اللوردات تخوفا من أن الدول صاحبة الامتيازات قد تحجم عن التخلى عن حقوقها، فرد وكيل الخارجية البريطانية بأن ذلك مسألة رأى ولكن هذا ليس رأى الحكومة البريطانية فى الموضوع ، فلديها كل ما يدعوها إلى الاعتقاد بأن تلك الحكومات لن تتخذ خطوة غير معقولة أو بعيدة عن الإنصاف ..

كما أثيرت مسألة مركز الأجانب فى المعاهدة، فأوضح كرانبورن أن مركزهم كما نصت عليه المعاهدة خير منه فى مشروع 1930 ... إلخ[2] .

كما أشار كرانبورن إلى ما قيل من أن صفة قناة السويس الدولية كان يحسن أن يعترف بها على صورة أفضل فى المعاهدة ، فذكر أن أولئك الذين تقدموا بهذا الاعتراض مخطئين حيث أن المواد تشير إلى وسائل المواصلات العالمية وأن الغاية من المعاهدة حفظ القناة مفتوحة لجميع سفن الدول[3] . هذا تصوير عام لما دار فى مجلس البرلمان الإنجليزى ونستطيع أن نستخلص منه حقيقتين :-

(1) الأهرام 27 / 11 / 1936 .

(2) نفس المصدر .

(3) نفس المصدر .

الأولى : أن المعاهدة لقيت معارضة قليلة كما لقيت تأييدا واسع النطاق من جانب الساسة الإنجليز شأنها فى ذلك شأن ما حدث فى مصر .

الثانية : أنه من خلال هذا العرض السريع لصدى المعاهدة فى البرلمان البريطانى بالإضافة إلى صداها فى الصحافة البريطانية والذى سنتعرض له بعد قليل، يمكن القول بأن صدى معاهدة 1936 فى بريطانيا كان ملحوظا، ولذلك نضع ملاحظة حول ما ذكره الأستاذ شفيق غربال بصدد مأخذه على زعماء مصر فى 1936 فكان فيها «المبالغة الشديدة فى مدح مزايا المعاهدة فى أوساطنا المصرية ، بينما هى تمر فى الأوساط البريطانية ولا يكاد يحس بها أحد[1]..»

نحن لا ننكر مبالغة الزعماء - وزعماء الوفد بالذات - فى تمجيد المعاهدة وذلك على النحو الذى سلف وهذا مأخذ لاجدال فيه، أما ملاحظتنا فتنصرف إلى الشق الثانى من المأخذ، فقد رأينا كيف كان للمعاهدة رنين وصدى فى بريطانيا ...

ولكن لعل أستاذنا غربال كان يهدف بتلك الملاحظة إلى تسجيل الفارق الكبير بين رجع الصدى فى مصر والدوى الهائل الذى أثارته المعاهدة فيها وما حدث من تنظيم مواكب الاستقبال للزعماء واقامة أقواس النصر فى كل مكان ومظاهرات الفرح والابتهاج وكأنه العرس، وبين الأسلوب الهادىء المتزن الذى اتسم به عرض المعاهدة فى الأوساط البريطانية ..

ويبدو أن هذا الأسلوب الأخير - فوق أنه سمة تميزت بها الديمقراطية العريقة - كان أسلوبا «محسوبا» أو مطلوبا من الجانب البريطانى ، ففى مقال رئيسى فى جريدة «الديلى تلغراف» أشارت فيه إلى ذلك المعنى فقالت «إنما الحق الذى لا مرية فيه هو أن الروح الهادئة المتزنة إنما سادت مجلس العموم وملأت أجواءه، لأن الإنجليز قد قدروا الموقف حق قدره وأدركوا بفطنتهم أن من الخير للبلدين أن تمر المعاهدة مرورا هادئا وأن يكون ما يقال فى استقبالها فى مجلس العموم وفى مجلس اللوردات «عربونا» من المودة يقدمه البرلمان الإنجليزى لعهد الصداقة والتحالف الجديد بين مصر وإنجلترا .

(1) شفيق غربال : المرجع السابق ص 278 .

واستطردت الصحيفة البريطانية فدللت على صدق هذه النظرية بما جاء فى خطاب المستر إيدن أمام مجلس العموم من «أنه ليس من المصلحة أن يصور أى الطرفين الإنجليز والمصريون المعاهدة وكأنها فوز لنفسه[1] ».

وقد كان لهذا الهدوء الذى ساد مناقشة المعاهدة فى البرلمان الإنجليزى صداه لدى بعض الساسة المصريين كالدكتور أحمد ماهر ، والدكتورحافظ عفيفى، وعبد السلام فهمى جمعه وعلى زكى العرابى الذين أشادوا بتلك الروح الطيبة التى قوبلت بها المعاهدة فى مجلس البرلمان البريطانى، لأنها تدل فى رأيهم على حسن تقدير الإنجليز للظروف وتبشر باستعداد حسن عند التنفيذ ، وتعد باكورة صالحة للعهد الجديد بين الأمتين[2] .

كما كان للمناقشة التى تمت فى البرلمان الإنجليزى وقع حسن فى نفوس أعضاء الجالية المصرية الذين سمعوها، فقد شعروا بجو الصداقة الذى ساد المجلسين والآمال التى أعرب النواب البريطانيين عنها[3] ...

ويبدو أن هدوء المناقشة حول المعاهدة فى البرلمان الإنجليزى كان مثارا للتخمينات فى الصحافة المصرية التى راحت تحاول تعليل هذه الظاهرة بعاملين :-

العامل الأول : أنه كان معروفا أنه ليس هناك اقتراع على المعاهدة، ولذلك لم يكن هناك ما يدعو الأعضاء الذين ليست لهم مصلحة مباشرة إلى الحضور .

العامل الثانى :أنه كان معروفا كذلك أنه لن تكون هناك معارضة جدية للمعاهدة، وعلى ذلك لم تخرج إجراءات المجلس عن أنها مجرد عمل شكلى[4] .

ولعله من المناسب الآن أن نستعرض وجهة نظر الصحافة البريطانية وهى فى الواقع لم تكن أقل حماسة لإبرام المعاهدة من وجهتى النظر السالفتين، بل لعلها كانت أكثر حماسة إذ حاولت بعض الصحف التأثير أو الإيحاء للبرلمان للموافقة على المعاهدة والترحيب بها كما بالغت فى وصف مظاهر الاستقبال للمعاهدة فى البرلمان .

(1) الأهرام 27 / 11 / 1936 .
(2) الأهرام 28 / 11 / 1936 .
(3) نفس المصدر .
(4) الأهرام 24 / 11 / 1936 .

فقد عقدت جريدة «إيفننج ستلندارد» فصلا رئيسيا عن المعاهدة وبعد أن أشارت فيه إلى موافقة البرلمان المصرى بأغلبية ساحقة على المعاهدة التى وضعت لأول مرة العلاقات الإنجليزية المصرية على قاعدة متينة مرضية» وبعد أن أبانت الجريدة أن المحالفة العسكرية هى حجر الزاوية فى المعاهدة وأن التحالف لا يعقد إلا بين أمتين متساويتين فى المركز، ذكرت تفاصيل المعاهدة ثم ختمت مقالها بقولها إنها ستعود بفوائد جليله مادية على الفريقين فهى تمنح مصر استقلالها القومى روحيا وماديا، كما تعد بريطانيا بتأييد قوى ثابت فى حالة الاعتداء عليها[1] .

وعلى نفس النهج من المبالغة ذكرت جريدة «الديلى تلغراف» أن المعاهدة تمنح الدولتين ما كانتا تصبوان إليه وأقرت التحالف بين أمتين مستقلتين «ونحن نرجو من المصريين المتشككين فى أمر التدبير الذى يقضى ببقاء الجنود البريطانيين فى الأراضى المصرية أن يطمئنوا إلى عزم إنجلترا على جعل استقلالهم حقيقة واقعية[2] .

وكتبت جريدة «التيمس» تقول «بصرف النظر عن مزايا المعاهدة فقد اتضح ابتهاج النواب برؤيتهم كل هذا التعقل فى عالم مملوء بالاضطراب »[3] .

بينما وصفت جريدة «المنشتر جارديان» المشهد فى مجلس العموم «فذكرت أن المشهد كان غريبا فى عيون من يتذكرون الخصومات التى أثيرت في الماضى، وأن يروا أدلة الرضا والترحيب فى المجلس تستقبل من كل جانب أقوال وزير الخارجية ..»

ثم تناولت نفس الجريدة مواد المعاهدة فأشارت إلى الحقوق التى اكتسبتها القوات البريطانية فى مصر ولا سيما قوات الطيران، وكيف أن البرلمان شدد فى انتقادها مع أن هذا - كما ذكرت الجريدة ، - امتياز لولاه لما أقدمت حكومة إنجليزية على عقد معاهدة، ثم تناولت المسألة السودانية فقالت «أما السودان فما دامت حقوق مصر وإنجلترا فيه مرتكزة على قوة الفتح فقليل ما يمكن أن يقال عن شكوى مصر التاريخية من إنجلترا فى شأن السيادة المصرية على السودان »..

(1) الأهرام 24 / 11 / 1936 . (2) الأهرام 26 / 11 / 1936 .

(3) نفس المصدر .

وانتهى المقال بأن ذكر أنه مع التسليم بافتراضات محبى التوسع يمكن القول بأن المعاهدة منصفة للفريقين كما اعترفت جميع الأحزاب فى مجلس العموم [1] .

أما جريدة «سبكتاتور» فقد عقدت فصلا رئيسيا أشادت فيه بدور النحاس فى عقد المعاهدة فقالت إن الفضل فى النتيجة السعيدة التى وصلنا إليها يرجع إلى النحاس باشا وزملائه قبل غيرهم، وأن بريطانيا كانت - منذ كان المستر أرثر هندرسون وزيرا لخارجيتها - مستعدة وشديدة الرغبة فى عقد تسوية شريفة وقد تم لها الآن ما أرادت . » ثم استطردت الجريدة، فذكرت أنه من الحقائق التى تلفت الأنظار أنه بعد الفرصة التى أتيحت لدراسة شروط المعاهدة وتمحيصها لم يرتفع صوت سواء فى البرلمان المصرى أو البريطانى بانتقادها انتقادا يستحق الذكر إذا استثنينا استياء اللورد لويد وحده[2] ... »

ويبدو أن الجريدة البريطانية فى ملاحظتها الأخيرة قد دفعها التحمس للمعاهدة إلى إغفال ما وجه للمعاهدة فى مجلس النواب المصرى من الانتقادات الشديدة التى شنها أعضاء من الحزب الوطنى وغيرهم على النحو الذى سلف .

ولقد حذت صحف الأقاليم فى بريطانيا حذو صحف لندن فى تعليقاتها على المعاهدة مثال ذلك جريدة «برمنجهام بوست» التى ذكرت فى مقال افتتاحى لها أن المعاهدة تعنى أن بريطانيا وجدت بعد زمن أنها تستطيع أن تعامل مصر نظريا وعمليا كدولة مستقلة ، ومن المحقق أن هذه المعاهدة ما كانت لترضى زغلول باشا، ولكنها جاءت فى الغالب نتيجة للحالة التى تغيرت تغيرا تاما فى شرق البحر المتوسط .

وختمت الجريدة مقالها بقولها إنه يجب علينا أن نتمم قبولنا لمصر حليفة بأن نصر فى جنيف وفى الدول الخارجية على أن مصر الآن دولة مستقلة ذات سيادة فى جميع شئونها لا من حيث علاقتها بنا فقط[3] .

ومن صحف الأقاليم أيضا نجد جريدة «سكوتسمان» التى ذكرت أن كل انتقادات وجهها

---

(1) نفس المصدر .
(2) الأهرام 26 / 11 / 1936 .
(3) الأهرام 27 / 11 / 1936 .

المحافظون إلى المعاهدة قد أضعفتها الترتيبات الصريحة التى اتخذت للدفاع عن مصر والسودان، الأمر الذى يعد من المصالح الجوهرية للإمبراطورية[1] .

بينما أشارت جريدة «جلاسجوهيرالد» إلى أن المعاهدة الجديدة تعترف بأن مصالح الفريقين يتمم بعضها البعض [2] ..

بعد هذا العرض لوجهتى النظر المصرية والبريطانية إزاء المعاهدة ومظاهر الاستقبال التى أثارتها المعاهدة فى أعقاب إبرامها فى كل من مصر وبريطانيا كردود فعل لها ، بقيت الخطوة الاخيرة أو المشهد الأخير لكى تصبح المعاهدة نافذة المفعول ، وهو التصديق على المعاهدة، وقد أشارت إليه المادة الأخيرة من مواد المعاهدة (المادة السابعة عشر) والتى نصت على أن «يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها، وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم.

وقد تم التصديق على المعاهدة وتبادل وثائقها بين الجانبين فى 22 من ديسمبر 1936 كما تبودلت البرقيات بهذا المعنى بين ممثلى الحكومتين المصرية والبريطانية ، وفى هذا الصدد أرسل النحاس باشا برقية إلى المستر بلدوين رئيس وزراء بريطانيا فى 22 من ديسمبر 1936 يقول فيها «يسرنى عظيم السرور أن أؤكد لسعادتكم مرة أخرى بمناسبة تبادل التصديق اليوم على وثائق المعاهدة نية مصر الطيبة وتصميمها الصادق على تطبيق نصوص المعاهدة بروح الإخلاص التى تحدو بريطانيا العظمى . وكذلك يمضى البلدان الصديقان المتحالفان فى خدمة مصالحهما المتبادلة والتعاون الفعال على تحقيق السلام والرقى، وهما الهدف الأساسى للسياسة المشتركة التى وضعت المعاهدة أساسها[3] ».

وأجاب المستر بلدوين بالبرقية التالية :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء - القاهرة

---

(1) نفس المصدر .

(2) الأهرام 27 / 11 / 1936 .

(3) الأهرام 25 / 12 / 1936 .

«أشكر دولتكم غاية الشكر على برقيتكم الكريمة بمناسبة دخول المعاهدة المصرية البريطانية في دور التنفيذ ، تلك المناسبة التى أرحب بها أجمل ترحيب ، ولقد تفضلتم دولتكم فأكدتم مرة أخرى نية مصر الطيبة وتصميمها الصادق على تطبيق نصوص المعاهدة بروح الإخلاص التى تحدو فى نفس الوقت بريطانيا العظمى ، فاسمحوا لى بدورى أن أكرر ما سبق أن أكده وزير الخارجية البريطانية من أن حكومة جلالة الملك تعتزم تنفيذ المعاهدة بإخلاص فى نصها وفى روحها . كما أنى اشارك دولتكم فيما أعربتم عنه من العواطف الطيبة بالنسبة للمهمة المشتركة القائمة أمام الأمتين اللتين وطدت المعاهدة أواصر الصداقة بينهما وربطتها لحسن الحظ برابطة التحالف الوثيق[1] ».

هذا وقد تبادل كل من وزير الخارجية المصرية (واصف غالى باشا) ووزير الخارجية البريطانية (أنطونى إيدن) برقيتان متشابهتان فى المعنى .

وبذلك اصبحت المعاهدة نافذة المفعول، كما أصبحت مجالا للاختبار ثم التطبيق على النحو الذى سنعالجه فى الدراسة التالية .

* * *

(1) نفس المصدر .

الفصل التاسع

استقلال ... أو «وهم الاستقلال»
المعاهدة والعلاقات
المصرية الإنجليزية
(1936 - 1939)

سبق أن أشرنا إلى التغيير الذى حدث فى مسار السياسة البريطانية فى عام 1934 إزاء مصر بتعيين ما يلز لامبسون مندوبا ساميا فيها آنذاك . وكيف لعب هذا الرجل الدور الرئيسى فى تهيئة المسرح والتمهيد لمفاوضات 1936 ثم فى إنجاح تلك المفاوضات وتوقيع معاهدة 1936 .

وسوف نعالج فى هذه الدراسة خطوط العلاقات المصرية البريطانية منذ غداة إبرام المعاهدة حتي قيام العالمية الثانية (سبتمبر 1939) وبداية مرحلة جديدة فى اختبار أو تطبيق نصوص تلك المعاهدة .

حينما عقدت معاهدة 1936 بين مصر وإنجلترا . كان إبرامها يعني انتهاء مرحلة من مراحل الصراع ضد الوجود البريطانى فى مصر والتدخل فى شئونها وبداية مرحلة جديدة كان المفروض أن تكون المعاهدة محورها الأساسى من حيث طبيعة العلاقات التى كانت تربط مصر بإنجلترا ، ومن حيث اختلاف مواقف القوى والأحزاب السياسيه من هذه المعاهدة .

وقد رأينا أن المعاهدة نصت من بين ما نصت عليه على أن يكون ممثل بريطانيا فى مصر بدرجة «سفير» بعد أن كان مندوبا ساميا[1] ، وأنه «نظرا لأن ملك بريطانيا العظمى سيكون أول ملك لدولة أجنبية يمثله فى مصر «سفير» فإن السفير البريطانى سيكون له أقدمية علي باقى الممثلين المعتمدين لدى بلاط جلالة ملك مصر[2] ».

والسؤال الذي ينبغى أن نطرحه الآن وبإلحاح : ألم يكن من الأجدر والأفضل للحكومة المصرية غداة إبرام المعاهدة أن تطلب إلى الحكومة البريطانية نقل مايلز لامبسون من منصبه فى مصر ليحل مكانه بريطانى آخر يمثل بلاده بدرجة «سفير»؟ .

فى تصورنا أن الحكمة أو الحنكة السياسية كانت تتطلب ذلك وكان ينبغى أن تطالب حكومة الوفد به ، ذلك لأن لامبسون كان قد أقام فى مصر أكثر من سنتين بصفته مندوبا

(1) المادة الثانيه ونصها «يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والإمبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر ، ويتمثيل جلالة ملك مصر لدى بلاط سان جميس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

(2) مذكرات لندن فى 26 من أغسطس 1936 المذكرة الأولى من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس إلى سعادة المستر إيدن فى 26 من أغسطس .

ساميا يتمتع بكافة حقوق المندوب السامى البريطانى وهى فى إيجاز كانت تجعل منه الحاكم الفعلى لمصر الموجه لسياستها فى الداخل والخارج ولذلك سيكون من الصعب - كما سنري - استبدال نفوذه السياس أو أن يتنازل عن مركزه ، ثم هى مسألة معقولة أن ينهى لامبسون حياته السياسية فى مصر بنجاحه فى توقيع هذه المعاهدة التى فشل كثيرون غيره فيها[1] .

لكل هذه الاعتبارات كان الأحرى بحكومة الوفد أن تطالب بنقل لامبسون واستبدالة بآخر، هذا من وجهة النظر المصرية ، لكنه من ناحية أخرى - ووفقا لوجهة النظر البريطانية - فإن لامبسون هو صاحب الدور الأول أو الفضل الأكبر فى توقيع هذه المعاهدة وبالتالى فهو أقدر من غيره علي تنفيذها ، يضاف إلى ذلك أنه كان على علم كامل بموازين القوى فى مصر فقد كانت له دراية واسعة بالشخصيات السياسية المصرية سواء فى القصر أو الأحزاب أو الجمعيات السياسية على ضوء ما رأينا .

ويبدو أن الدوائر السياسية فى بريطانيا كانت تحاول دراسة كلا من الاتجاهين : الاتجاه القائل باستبدال لامبسون بغيره ، والاتجاه الآخر المنادى بإبقاء لامبسون فى مصر، ثم تغلب الاتجاه الثانى وأصبح لامبسون المندوب السامى «سفيرا» .

والسؤال الثانى الذي يطرح نفسه : لماذا رضيت الحكومة المصرية ببقاء لامبسون سفيرا لديها ؟ يبدو أنها لم تفكر فى المسألة كشىء خطير آنذاك ولم تدرك ما يخبئة لها المستقبل من أنواع التسلط والتدخل البريطانى وأن لامبسون «السفير» سوف يكون هو لامبسون «المندوب السامى» ، فقد اعتقدت حكومة الوفد أنه من الممكن أن يرضى ولكن عليه أن يقنع بأن يكون سفيراً كغيره من السفراء ، أى لا تدخل فى شئون مصر ولا فرض لإرادة السياسه البريطانيةواتجاهاتها[2] .

هذا بالإضافة إلى ما نتصوره من أن حكومة الوفد ، أو رئيسها مصطفى النحاس وقد

---

(1) محمد أنيس : دراسة عن «السفير الذى ظل مندوبا ساميا» الأهرام 1972/8/11 (استنادا إلى بعض الوثائق البريطانية .

(2) نفس المصدر .

أدرك دور لامبسون فى نجاح المفاوضات وتوقيع المعاهدة ، الأمر الذى أشاد به رئيس الوفد كما أشار إليه عضو الوفد البارز وسكرتيره العام مكرم عبيد على النحو الذى سلف ، وبالتالى فلم يكن يتفق وحسن السياسة أو مشاعر الود والمجاملة أن تطلب الحكومة إبعاد لامبسون عن منصبه .

مهما يكن من أمر وبصرف النظر عن المشاعر المصرية ، وسواء أكانت اجتهادا من جانبنا نسوقه لمحاولة تفسير موقف حكومة الوفد ، أم أن الأمر لم يدر بخلدها مطلقا ، فقد ظل لامبسون فى مصر بعد عام 1936 يمارس نفس الدور الذى مارسه غيره وهو نفسه قبل ذلك، وذلك على النحو الذى أبرزته وأوضحته الوثائق البريطانية عن السنوات التالية لسنة 1936 التى أتيح لنا مؤخرا الاضطلاع عليها[1] بالإضافة إلى مذكرات كيلرن نفسه التى سجل فيها انطباعاته ومراسلاته إلى حكومته وتقاريره عن مجريات السياسة والأحداث المصرية أولا بأول كما كان يفعل فى الفترة السابقة تماما .

والواقع أن المسرح السياسى فى مصر والموقف الدولى المضطرب آنذاك كانا فى تلك الفترة التى أعقبت التوقيع على المعاهدة مهيئين بفعل الظروف والملابسات للتدخل البريطانى المباشر وغير المباشر ، وفى مقدمة تلك الظروف القائمة آنذاك ما أدت إليه وفاة الملك فؤاد وصغر سن فاروق والتخوف البريطانى من عدم نضوج الملك الجديد وقيام مجلس وصاية على العرش .

وقد اتضح لنا ذلك جليا فى تساؤل لامبسون فور عودته من تشييع جنازة الملك فؤاد: «ترى ماذا سيحدث بعد وفاة الملك فؤاد ؟» ، كما يتضح من تسجيله لقوله «والشىء الذى كان يعنينى هنا كممثل لبريطانيا أن الملك فؤاد رغم أنه كان فى نظرى زبونا سيئا Slippery Custmer أحيانا ، إلا أنه كان عاملا مهما جدا فى الموقف لأننا كنا نستطيع أن نجعله يتصرف كما نريد فى النهاية . فالواقع أنه كان أشبه بستار أخير بيننا وبين أحزاب مصر السياسية ، وأى تصرف كنا نريده كان من الممكن أن يتم عن طريقه ، والآن بعد أن مضى فإنى أعتقد - بل إنى أثق - أننا مقدمون على فترة صعبة ومرهقة، كما أن وجود الملك فاروق - وهو شاب لم ينضج بعد - لن يجعل الأمور أسهل ، وبكل صراحة لست أدرى كيف

(1) قدمها لنا الصديق الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق .

نتصرف ، ولكنى سوف أترك الأمور للزمن ويكفى ما لدينا من مشاكل الآن[1] ...»

وقد راح لامبسون - تأسيسا على ما أبداه من التخوف - يحاول احتواء فاروق منذ أول لقاء معه ، إذ أوضح له أن مصير مصر ذو أهمية قصوى لدى بريطانيا «وأنه إذا صادف أى مشكلة أو صعوبة فعلية أن يتذكر أننا بكل أمانة أصدقاؤه المخلصون» وتأكيدا لنفس المعنى ذكر له لامبسون أن الملكة فيكتوريا صادفت نفس الموقف الذي يواجهه فاروق - مع الفارق - ولكنها لحسن حظها وجدت فى اللورد ملبورن صديقا وناصحا مخلصا للعرش استطاعت أن تعتمد عليه وخلص لامبسون من إشارته ذات المغزى إلى محاولة التظاهر بالرثاء والأسف «لانه لا يوجد فى مصر الآن أى شخص مثل اللورد ملبورن ليعتمد عليه الملك ، ولكنه يستطيع أن يعتمد علينا[2] ..»

وكان من الواضح فى هذا اللقاء الأول واللقاءات التالية بين لامبسون وفاروق أن السفير اعتبر الأخير كتلميذ صغير فى حضرة أستاذه لامبسون يتلقى منه النصح والتوجيه بل والتأنيب أحيانا وهو صاغر دون معارضة ... ومذكرات كيلرن زاخرة بهذه اللقاءات المتعددة وكذلك تقاريره إلى حكومته ..

وكانت هذه اللقاءات ومادار فيها تمثل الخطوة الأولى فى التمهيد للتدخل البريطانى .

عقدت المعاهدة وسافر لامبسون (مازال المندوب السامى) إلى لندن للاشتراك فى توقيع المعاهدة ولقضاء إجازة ، لكنه اضطر إلى قطعها والعودة إلى مصر فى 4 من نوفمبر وأصبح أول سفير بريطانى فى القاهرة مع الاحتفاظ بمنصبة كمندوب سام لبريطانيا فى السودان، رعندما وصل لامبسون إلى مصر استقبله فى محطة القاهرة مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة وجميع أعضاء الوفد المصرى فى محادثات المعاهدة[3] .

ويبدو أن لامبسون قد شعر بالخطر وذلك فى أعقاب عودته من لندن - وعلى عكس ما كان يتمنى ويتوقع - وأن حكومة الوفد تحاول أن تمسك بزمام الموقف ، فقد أخذ لامبسون

(1) I' Killearn, Op. Cit, p . 67 .
(2) I bid, p. 69 .
(3) I bid, p, 80 .

يصرح بذلك فى كل مكان، كما سارع بطلب الاجتماع بمجلس الوصاية ، وتم الاجتماع فى 6 من نوفمبر وسجل ما دار فيه فى تقرير بعث به إلى حكومته . ولأهمية هذا التقرير ينبغى تناولة بشىء من التفصيل .

ذكر لامبسون أنه ناقش مع مجلس الوصاية مستقبل العلاقات بين البلدين بعد توقيع المعاهدة ، إذ رأى أنه لمن المفيد - على حد تعبيره - أن ينقل لهم نظرة عامة عن تصوره الشخصى حول مستقبل تلك العلاقات بين الحكومة المصرية والسفارة الجديدة . ثم يستطرد لامبسون إلى الحديث عن النفوذ البريطانى وازدياده لا تضاؤله فيقول فى تقريره بالنص «لقد كان هناك حديث منتشر يدور حول أن نفوذنا فى القاهرة قد تضاءل ، وهذا هراء بحت، لأنه لا يمكن أن يحدث حتى لوكنا نريد ، ونحن لا نريد، أعتقد أنه على العكس من ذلك ، فإن نفوذنا سوف يزداد - حقيقة إنه سيكون من نوع آخر، لأنه لن يكون هناك عامل الإملاء، ولكن سيكون عامل النصيحة المساعدة والصديقة ، وبالفعل فإننا فى السنوات الأخيرة حاولنا بكافة الأساليب أن تكون طلباتنا ووجهات نظرنا معروفة، كما حاولنا بعناية أن نتجنب على قدر المستطاع كافة أنواع التدخل المباشر حول التحفظات الأربعة (يشير إلى تحفظات تصريح 28 من فبراير 1922) ، ولكن كان هناك عامل إملائى كامن لا يمكن تجنبه بالنسبة لهذه النقاط الأربع. والآن وهذه النقاط على وشك التصفية عن طريق المعاهدة فسوف يختلف موقفنا بالتالى ، ولكن دورنا فى حماية مصر لن يختلف بل إن المعاهدة قد زادته قوة وشرعية، ولقد كنت متفائلا إلى حد أن أهميتنا فى دور الموجه والناصح والصديق سوف تزداد من سنة إلى أخرى نتيجة للظروف الجديدة .

لقد اختفى عامل الإملاء الكامن وسوف نكون فى موقف الأخوين الأكبر والأصغر أو الشريكين فى مصنع، ولو أن طبيعة الأشياء سوف تجعل نفوذنا أكثر قوة فى الشئون الدولية.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الأمور الواضحة أننا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن رفاهية وسلامة مصر حتى إذا أردنا العزلة . وكحلفاء فإن اهتمامنا بتلك الرفاهية والسلامة أصبح أكبر من أى وقت آخر ، ولهذا السبب - كما قد يذكر مجلس الوصاية - عمدت إلى أن أضمن

فى كل تصريحاتى لكافة أعضاء الوفد المصرى عند كل نتيجة ناجحة من مراحل المفاوضات تحذيرا تكتيكيا ولكنه صريح بأن بريطانيا العظمى تتوقع من مصر أن تكون موالية للتحالف ولتنفيذ بنود المعاهدة كما يجب . كما أن وزير الخارجية (إيدن) قال نفس الشىء بسرعته المألوفه عند توقيع المعاهدة فى لندن. إن الحكومة المصرية آنذاك مازالت قائمة (وقد تعمدت أن أذكر هذا لأن ولى العهد كان قد أبلغنى فى حديث عادى عن مظالم الوفد وأنه غير جدير بالثقة ..إلخ) وقد أعطيت تنبيها كافيا بأنهم (الوزراء) لازالوا على معدنهم ولا أعتقد أن السلطة ستجعلهم يجازفون بمناصبهم بارتكاب أخطاء فى حق حكومة جلالة الملك .

وفى إيجاز ذكرت أنه على الرغم من أن اسم دار المعتمد سيتحول فى المستقبل إلى سفارة، وعلى الرغم من أن الصوت الذى سيرتفع لن يكون صوت المندوب السامى ولكن صوت السفير، فإننى أرجو من ناحية المبدإ أن يسمع لهذا الصوت أكثر مما كان يحدث من قبل للاعتبارات التالية :-

(1) لأنه سيكون صوت صديق أكثر منه صوت سيد .

(2) ولأنه سيسرع فى السعى لتحقيق المصالح الحقيقية للدولتين .

(3) ولأنه يتعذر على أن أرى أية حكومة مصرية تتجاهل بشكل مستمر نصحنا وتقوية ثقتنا وتستطيع أن تبقى طويلاً فى الحكم[1] .

ثانيا : لقد أنصت الأوصياء الثلاثة إنصاتا كاملا ، وأعتقد أنه لم يكن شيئًا سيئا أن يحدث هذا ، ولقد كان من الواجب أن أتحدث إليهم فى حديثى الأول على نحو ما فعلت. ذلك أن هناك مناخا عاما يمكن وصفة (بالانهزامية) فى الدوائر البريطانية والأجنبية هنا، ولدى ثقة أنه فى الإمكان هزيمته ، لأننا لو لعبنا بما فى أيدينا بمهارة فإننى أميل إلى أن الأحداث ستبرهن على أن هذا الاعتقاد لا محل له .

(1) هذه الفقرة بالذات تذكرنا ببرقية وزير الخارجية البريطانية التى أرسلها فى عام 1884 إلى اللورد كرومر والتى طلبت منه إبلاغها إلى الخديوى توفيق ، بأن أية حكومة لا تستمع إلى «نصيحة» بريطانيا عليها أن تخلى مكانها .

ثالثا: كان شريف صبرى - الذى هو فى الغالب أكثر الأوصياء ذكاء والمعروف لدى الحكومة البريطانية بعلاقاته الودية - بالوفد - شديد الاهتمام بما قلت ولم يعترض على الإطلاق، بل تطوع بعد المناقشة بالاعتراف بأن هذا إنذار حقيقى[1]» .

نستخلص من هذه الرسالة الطويلة حقيقة هامة مؤداها أن السفير البريطانى حريص على أن يطبع فى الأذهان أنه سيظل متمتعا بنفوذ المندوب السامى وأنه ينبغى على مجلس الوصاية أن يدرك أن المعاهدة لم تضعف من النفوذ البريطانى فى مصر بل زادته قوة ، وأنها بالتالى لن تضعف لا من حق أو قدرة ممثل بريطانيا على التدخل فى شئون مصر بل زادتهما تأثيرا[2] .

وكان هذا اللقاء بين لامبسون ومجلس الوصاية وما دار فيه يمثل الخطوة الثانية فى التمهيد للتدخل البريطانى الذى تتابع بشكل منظم ودقيق ، إذ راح لامبسون بعد هذا النجاح الذى حققه فى الخطوتين الواسعتين السابقتين مع الملك «الغلام» ثم مع مجلس الوصاية على العرش، راح يحقق الجولة الثالثة ، وكانت هذه المرة مع حكومة الوفد .

إذ لم تكد تمضى ثلاثة أيام على اللقاء مع مجلس الوصاية حتى سارع لامبسون بالتحرك ضد وزارة النحاس ، وكان قد استمع إلى ما أسماه ولى العهد «مظالم» حكومة الوفد، إذ اجتمع بالنحاس باشا (فى 9 من نوفمبر 1936) وتحدث معه بجدية حول مسألة «تنظيم القمصان الزرقاء[3] » وأبلغه بكل صراحة عن التخوف الخطير فى لندن بشأن هذا التنظيم شبه العسكرى ، وقد وعده النحاس باشا بأن يتخذ الإجراءات «لإبقاء هذه الحركة تحت السيطرة» ,وتكون مهمتها نوعا من الرياضة والابتعاد عن السياسة ... وعندئذ ذكر لامبسون أن هناك تشريعا سوف يوضع قريبا أمام البرلمان البريطانى لمثل هذه التنظيمات السياسية فى بريطانيا يحرم ارتداء مثل هذه الأزياء العسكرية ، وأنه - أى لامبسون - سوف يطلب هذا التشريع

(1) F.O. No. 40, Lampson to Eden, Cairo, Nov. 6,1936.

(2) محمد أنيس : نفس المصدر .

(3) تنظيم أقامة الوفد ، وللتفصيل راجع : محمد حشيش : الدراسة المشار إليها . راجع أيضًا : د. يونان رزق : أصحاب القمصان الملونه فى مصر (1933-1937) بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية المجلد 21 ص 195-252 (عدد 1974) .

إذا رأى دولة رئيس الوزراء أن هناك فائدة من دراسته عند النظر فى عدم اشتغال التنظيم بالسياسة[1] .

ويبدو أن لامبسون كان مهتما بالقضاء على «تنظيم القمصان الزرقاء» أو الخضراء إلى حد أنه التقى مساء نفس اليوم (9 من نوفمبر) بالأمير محمد على وتحدث معه بشأن هذا التنظيم فأبلغه الأمير أن عددا كبيرا من الوزراء يعارضون فى قيام هذا التنظيم ، وأن النحاس ومكرم والنقراش يشجعونه بصفة رئيسية، وأن أحمد ماهر قد أبلغه - أى الامير - بأن هذا التنظيم سوف يختفى خلال أربعة أشهر ، «ولو أن سموه - كما ذكر لامبسون فى تقريره - لا يعرف على أى أساس استند أحمد ماهر فى هذا التنبؤ . (ووافقته على رأية)[2] .

ويستطرد لامبسون فى تقريرة ليخبر وزير خارجيته أنه سوف يراقب الموقف عن قرب معقبا بقوله «وكما شرحت لك قبل أن أترك لندن فإننى أشك كثيرا فى أن النحاس باشا فى موقف يستطيع معه أن يفعل شيئًا بالنسبة لهذه الحركة التى تشبه قوات العاصفة للوفد» ولقد سلم النحاس - كما ذكر لامبسون- بأن الوفد فى حاجة إلى عنصر فى البلاد لمقاومة:-

(أ) المؤامرات الداخلية .

(ب) المؤامرات الخارجية .

وفيما يتعلق بالأولى فقد تحدث النحاس فى غموض عن تأثيرات معادية تتحرك حول القصر ، بفعل حاشية الملك أو بدونها - والنحاس لا يعلم (اعتقد أن على ماهر كان فى ذهنه) أما فيما يتعلق بالثانية فإن المؤامرات الإيطالية أقوى من أى وقت كانت عليه، وهو - أى النحاس - يجب أن يستعد لمواجهة هذين النوعين من المؤامرات ومخابراته السرية تراقبهم بانتباه كامل[3] .

واضح أن لامبسون كان يريد أن يؤكد إرادته وأن ينبه أذهان حكومة الوفد - بعد أن نبه أذهان كل من الملك ومجلس الوصاية- إلى أن الأسد البريطانى مازال يقيم فى عرينه وأن

(1) F.O. 407 / 221 ,No. 40, Lampson to Eden, Nov. 9,1936.

(2) محمد أنيس : نفس المصدر .

(3) للتفصيل حول مؤامرات القصر ضد حكومة الوفد راجع دراستنا عن «حزب الوفد» .

زئيره ما فتيء قويا، كل ذلك والمعاهدة حبرها لم يجف، ولم يصدق عليها بعد[1] ..! كان لامبسون يضع النقط فوق الحروف للجميع من حيث أن النفوذ البريطانى لا يزال كما هو قبل توقيع المعاهدة ، وأن السفير يتعامل مع مجلس الوصاية ورئيس الوزراء مباشرة حول أى قضية كبيرة .

ويبدو أن أمين عثمان كان يبارك ويؤيد الأسلوب الذى اتبعه لامبسون بل وكان مشجعا عليه ، ففى رسالة أخرى للامبسون (فى 14 من نوفمبر) حول لقائه بأمين عثمان [2] وبعد أن نقل لامبسون إليه أخبار لقائه مع مجلس الوصاية ومع النحاس باشا نصحة أمين «بأن نستمر فى أن نشعر بأن نفوذنا لايزال موجودا وأن التغير فى الوضع لايجب أن يعنى سياسة الامتناع أو عدم الاهتمام ، ولذلك فقد كان سعيدا بهذه اللقاءات حتي تستمر عادة الاستماع إلينا كأمر عادى» .

ولقد أفصح لامبسون بجلاء لأمين عثمان «أن تغير الوضع لايعنى تغير دورنا» وذكر له أنه لا يعتزم فى المستقبل تغيير السياسة الموجودة وذلك بالاتصال مباشرة برئيس الوزراء فى كافة المسائل الكبرى ، أما المسائل الصغيرة الروتينية فيجرى الاتصال بشأنها بوزير الخارجية[3] .. والواقع أن لامبسون لم يتورع عن التدخل فى المناقشة فى كل الشئون والمسائل سواء أكانت كبيرة أم صغيرة ، وحتى المسائل الشخصية لم يتحرج عن التدخل فيها، ورسائله وتقاريره إلى حكومته تفيض بسيل من تلك المسائل بأنواعها ، ففى تقرير له (فى 24 من ديسمبر 1936 عن مقابلة مع الملك فاروق ، يخبر حكومته أنه تحدث مع الملك حول فشله فى انتهاز الفرصة وإهماله لمعلمه الإنجليزى المستر «فورد»[4] .. .. وقد استمع إلى حديثى فى صمت ولم يبد عليه أى انفعال ، وكررت له مرة أخرى أن حكومة بريطانيا تؤيد أسرته المالكة، ولكن هذا التأييد سوف يتأثر حتما بتصرفاته .. وقرر لامبسون - كما ذكر فى

(1) تم التصديق فى أواخر ديسمبر ، انظر الفصل الثامن .

(2) سبب اللقاء تهنئة أمين عثمان بمنصب وكيل وزارة المالية .

(3) محمد أنيس : نفس المصدر .

(4) كان لامبسون قد اختاره إبان سفره إلى لندن فى يونية 1936 .

تقريره ومذكراته - أن يتحدث إلى فاروق بلهجة أقوى من المرات السابقة وأكثر جدية ، وقد اعتذر له فاروق بأنه كان مريضا طوال الشهر الماضى ووعده بأن يصحب «فورد» معه فى رحلته القادمة إلى الصعيد ، كما وعده بأن يكون من الآن فصاعدا «ولد أحسن بكثير مما مضى[1] » .

ويراقب لامبسون كل ما يجرى فى دوائر الحكومة المصرية ويسجله إلى حكومته كما حدث عندما ثار خلاف أوسوء تفاهم بين وزير المالية آنذاك (مكرم عبيد)، وبين السكرتير العام للوزارة (يوسف ميرزا بك) ، إذ يعلم به ويرسل بشأنه تقريراً مفصلا[2] .

ثم لا يتورع عن إقحام نفسه فى مناقشة العلاقات التى ينبغى أن تقوم بين رئيس الحكومة، ومجلس الوصاية على العرش ، والملك فاروق[3] . مع استمراره فى إرسال التقارير التى يسجل فيها محادثاته وانطباعاته ، فيرسل فى أول فبراير 1937 تقريرا عن محادثته مع الأمير محمد على الذى ينقل إليه رغبة بعض المسئولين فى التخلص من النفوذ البريطانى ويناقش معه اتخاذ الترتيبات مع الدول الأخرى فى حالة حدوث اضطراب فى العلاقات بين حكومتى مصر وبريطانيا [4].. كما يبعث بتقرير يشير فيه إلى وجود حالة من الاضطرابات العمالية فى مصر ويطلب من حكومته الرأى الذى يسير على ضوئه[5] .

خلاصة القول إن لامبسون أصبح يضع يده على كل أمر يجري فى مصر ، ويسجل لحكومته كل ما يدور فى دوائر الحكومة ، ولا ينى عن التدخل ف كل صغيرة وكبيرة، الأمر الذى جعل مصطفى النحاس يحس بثقل وطأة لامبسون فبدأ يتصرف على نحو أغضب السفير فبدأ يشكو ويتذمر من النحاس والوفد وحكومة الوفد ، وقد وضح هذا بدرجة كبيرة فى تقاريرة ورسائله إلى حكومته خلال عام 1937 ، ولعل ذلك كان إنذاراً أو تمهيدا لما سيؤول

(1) F.O. 407/221 No. 132. Lampson to Eden, December, 24 ' 1936

تطرق الحديث بين لامبسون وفاروق إلى الجيش المصرى والنفقات الكبيرة التى يتطلبها ليصبح جيشا حديثا .

(2) F.O. 407/221 : No. 1405. Lampson to Eden, Dec, 24 ' 1936

(3) F.O. 407/221 : No. 8. Lampson to Eden, Yan, 20 ' 1937.

(4) F.O. 407/221 : No. 13. Lampson to Eden, Feb, 1 ' 1937.

(5) F.O. 407/221 : No. 172. Lampson to Eden, ,Feb, 4 ' 1937.

إليه مصير حكومة الوفد بإقالتها فى نهاية نفس العام كما سنرى .

ومن أخطر هذه التقارير تقرير أرسله لامبسون (فى 16 من فبراير 1937) يعبر فيه عن وجهة نظره إزاء الوضع السياسى فى مصر والأحوال العامة فيها فى فترة ما بعد التوقيع على المعاهدة وحتى كتابة هذا التقرير .

وقد تعرض فيه إلى ما يدور فى أرجاء البرلمان وعلاقة رئيس الوفد وسكرتيره العام بالهيئة الوفدية البرلمانية كما أشار إلى بوادر الخلافات والتحدى بين النحاس ومكرم من ناحية وماهر والنقراش من ناحية أخرى ، وكيف أن مجموعة ماهر والنقراش داخل الوفد قد تنفصل عن النحاس ومكرم بمساعدة أحزاب المعارضة وتأييد الملك .

ولأهمية ما ورد فى هذا التقرير ينبغى تناوله بشىء من التفصيل فقد أشار فى البداية إلى ما يدور فى البرلمان بين الأغلبية الوفدية وأحزاب المعارضة فقال «فى البرلمان لا يزال الوفد يملك الميدان بلا منازع ، أما أحزاب المعارضة (الأحرار، والشعب والاتحاد) فعلى الرغم من الجهود والمحاولات لإنعاشها فهى لا تزال بدون فاعلية أو تأثير وعلى الرغم من هجوم غاضب يستند على أسباب شخصية على يد أحد أعضاء الوفد فى البرلمان ضد وزارة المعارف (1) هاجم فيه التحيز للأقارب والسمسرة فإن الهيئة الوفدية البرلمانية لاتزال طيعة بصورة آلية، غير أن رئيس الوفد وسكرتيره النحاس ومكرم ليس لهما إلا علاقة ضئيلة بالهيئة الوفدية البرلمانية . ففى أوقات الشدة كان هذان الزعيمان يعتنيان بهذه الهيئة ، ولكن يبدو أن النحاس ومكرم وهما مشغولان بأمور كثيرة يتجاهلان هذه الهيئة التى من المحتمل أنها لا تلقى نفس التجاهل من أحمد ماهر والنقراشى ، وأن هذا الإهمال قد يترتب عليه مفآجات غير سارة للنحاس ومكرم ».

ثم ينتقل لامبسون إلى تصوير الوضع فى كواليس الوزارة والوفد والصراع الذى يدور بين الأجنحة المختلفة فيهما فيقول «أما داخل الوزارة وقيادة الوفد فإن الجناح القديم يعارض ويزداد حدة ، والنحاس لايزال ميالا نحو مكرم ولايشاور أحمد ماهر والنقراشى إلا نادرا وهما

(1) يشير لامبسون إلى المناقشة التى دارت فى مجلس النواب (جلسة 1937/3/15) حول ما أشيع عن صنع بعض الأثاث الفاخر فى إحدى المدارس الصناعية لحساب أحمد حسنين باشا ثم تدخل السفير لحذف مادار من مناقشات فى المضبطة حول تلك المسألة راجع : التابعى : المرجع السابق .

يقفان متحدين فى معارضة النحاس ضد جناح النحاس - مكرم .

ويشير لامبسون إلى أسباب هذا الصراع فيذكر «أن عداء أحمد ماهر والنقراشى يرجع نسبيا إلى أسباب منافسة عادية كما يرجع نسبيا أيضا إلى كراهية إسلامية نحو أى نوع من السيطرة القبطية ، وأخيرا إلى كراهية خالصة لعدم الكفاءة والمحسوبية اللتين تطعنان قوة الوفد ، وهناك علامات داخل الوزارة على أن الوزراء الآخرين يتعجلون نهاية نظام النحاس - مكرم ، فالنحاس قلما يستشير أعضاء وزارته فيما عدا مكرم[1] ».

ويتطرق لامبسون بعد ذلك إلى دور القصر فى هذا الصراع ، فيذكر أن هناك نقطة تجمع ضرورية لخصوم النحاس ومكرم ، وأنه فى ظروف ما بعد المعاهدة تكمن هذه النقطة فى القصر الذى يتحرك فى الوقت الراهن من أجنحة على ماهر باشا ، ولو أن محمد محمود باشا الآن على صله وثيقة بالقصر ، لقد افتعل كل شىء بهدف جعل الملك «الصغير» شخصية محبوبة: مثلا زيارته للمساجد كل يوم جمعة للصلاة فى الإسكندرية والقاهرة - الظهور الملكى الضخم فى الاحتفالات الرياضية، وأخيراً الزيارة الملكية للصعيد ...

ثم يعود لامبسون مره أخرى إلى حديث الصراع بين النحاس ومكرم من ناحية وماهر والنقراشى من ناحية أخرى ويتنبأ بالانفصال بين الجناحين فيقول إن «المعتقد بشكل عام أن مجموعة أحمد ماهر - النقراشى داخل الوفد قد تنفصل عن النحاس- مكرم ، وبمساعدة أحزاب المعارضة والمستقلين ، وبتأييد الملك تتكون معارضة قوية للوفد . ولكن ليس بين هؤلاء جميعا من له شعبية بين الجماهير ، ولذلك - وحتى تنجح هذه المعارضة ضد النحاس لا بد لها من شخصية قوية تستطيع أن تزاحم رئيس الوفد فى شعبيته ، والملك الشاب وحده هو العنصر الذى يستطيع أن يمثل مثل هذا الدور» .

بعد ذلك ينبرى لامبسون ليهاجم مصطفى النحاس من الناحية الشخصية ثم الناحية السياسية فيقول «ليس هناك من شك فى أن النحاس يفقد بعض الشىء من شعبيته ، فزوجته الشابه ، وهى ريفيه لطيفة ، ولكنها تجهل تماما لباقة الحياة الوزارية ، ولها نزواتها ومن خلال

(1) أضاف لامبسون أن هناك شخصيات مستقلة ساخطة خارج أحزاب المعارضة ، لأنها سلبت على يد النحاس ومكرم المشاركة فى الغنائم . وأن هذه العناصر تتطلع إلى الفرص التى تتاح لها لتقلب المائدة عليهما ويمثل عبد الوهاب نموذجا لهذا النوع الساخط (لعله عبد الوهاب طلعت)وكيل الديوان الملكى آنذالك .
F.O. 407 / 221 . No . 209 . Lampson to Halefax . Feb, 16, 1937 .

ردود فعله المثلة فى حبه لها قد جعلت منه إنسانا يدعو إلى السخرية ، ومنذ زواجه تعود على الحضور إلى مكتبه متأخرا إلى حد يجعله لا يقوم بعمل جاد ، كما جعله يصل فى مواعيد متأخرة جدا الأمر الذى سبب حرجا شديدا لأولئك الذين كانوا فى انتظاره وإن زوجة النحاس قد تعودت أن تتصل مباشرة بالوزراء من أجل تعيين أو ترقية أقربائها.. إن عدم كفاءة النحاس الإدارية كان من الممكن ألا تلاحظ من جانب الرأى العام خلال الفترات القليلة التى تولى فيها الحكم فى الماضى، ولكنها تصبح واضحة خلال فترة حكم طويلة كما هو الحال الآن(1).

وتمضى رسالة لامبسون الطويلة والتى تتضمن تسع عشرة نقطة معظمها طعن فى الوفد وزعيمه والسياسة التى ينتهجها حتى يصل إلى النقطة السابعة عشر التى يتحدث فيها عن السياسة الخارجية لحكومة الوفد ويبدى عدم رضائه عنها فيقول فى هذه الفقرة «فيما يتعلق بيدان السياسه الخارجية فإن موقف حكومة الوفد لم يكن مرضيا ، ولقد أشرت مسبقا إلى إخفاء الحكومة المناقشات التى أجرتها مع حكومة العراق بشأن إقامة معاهدة تحالف ، على الرغم من الالتزام الأدبى من جانب حليف لنا ليناقش معنا مستقبل هذه الالتزامات الخارجية وعلى العموم فإن الحكومة المصرية لا تمثل للتشاور معنا فى القضايا التى تهم كلا من الطرفين كما تفعل حكومات أخرى لا تربطنا بها إلا روابط الصداقه ، لقد أبلغتك مسبقا فى تقاريرى السابقة بالمصاعب التى تواجهها البعثة العسكرية البريطانية نتيجة للمعوقات والشكوك من الجانب المصرى ، ومن الواضح أن الحكومة المصرية الراهنة واقعة تحت «وهم الاستقلال» وتود أن تتجنب الظهور بأنها مشدودة بخيط متين من جانبنا .

واضح أن الجانب المصرى يتصرف تصرف المستقل بينما لا يعترف الجانب البريطانى بذلك ويصف استقلال مصر بأنه «وهم» وواضح تماما ما تتضمنه الفقرة الأخيرة من سخط لامبسون على سياسة حكومة الوفد الخارجية واتهامها بعدم تنفيذها لنصوص المعاهدة التى نصت على أن يتعهد كل من الطرفين بالتشاور مع الآخر فى أية محادثات تستهدف معاهدة يعقدها هذا

---

(1) F.O. 407 / 221 . No . 209 . Lampson to Halefax . Feb, 16, 1937 .
وقد استعمل هذه الوثيقة الدكتور محمد أنيس فى دراسته السالفة الذكر . الأهرام 72/8/11 .

الطرف أو ذاك مع دوله ثالثة ، فها هى الحكومة تجرى المناقشات مع حكومة العراق دون علم حليفتها بريطانيا وتقيم العراقيل فى طريق البعثة العسكرية البريطانية التى نصت عليها المعاهدة .

مجمل القول إن لامبسون كان مصرا على أن يحكم مصر ويمارس نفوذه القديم ولكن حكومة الوفد- بشهادة لامبسون - وقفت حجر عثرة فى طريقه وعمدت إلى تجاهله ولو أدى ذلك إلى اتهامها بتجاهل بعض بنود معاهدة 1936 ، فكان من الطبيعى أن يمهد ذلك لسحب البساط من تحت أقدامها مادامت لا تسير وفق الخط الذى يريده لها ، فبدأ يهاجمها فى مجالسه وتقاريره كما أخذ فى تشجيع الحلف المعادى لها من الأحزاب والقصر وعلى رأسه على ماهر .

ويبدو أن النحاس فى عام 1937 وقع فى نفس الوهم الذى وقع فيه سعد زغلول فى عام 1924 ، فقد اعترف سعد فى أعقاب استقالته بأن الخطأ الأكبر أنه اعتقد «أننا أصبحنا مستقلين» : ونفس الشعور يبدو أنه انتاب مصطفى النحاس أيضًا[1] بعد معاهدة 1936 ومن هذه الحقيقة تكمن إقالة حكومة الوفد فى ديسمبر 1937 دون تدخل جدى ظاهر من جانب الإنجليز على نحو ما سنرى .

لكن رغم هذا الغضب الذى أبداه لامبسون فى تقريره كان مازال يرى أن النحاس سيد الموقف وهو على رأس الحكومة وهو صاحب الأغلبية فى البرلمان وصاحب الثقة المطلقة بين جماهير الشعب، وبالتالى فإنه من الحماقة أن يعجل بطرد حكومة النحاس ، ولاسيما وأنه كان يدرك بذكائه وإلمامه الشامل بالصراعات الخفيه والظاهر ة، كان يدرك أن ثمة صدام بين القصر ومن خلفه وبين حكومة الوفد واقع لامحالة[2]، وأن العواصف سوف تقتلع جذورها إن عاجلا أو آجلاوبالتالى فقد رأى أنه ينبغى عليه أن يقف خلف الستار يحرك الخيوط هنا وهناك، ويسجل كل ما يدور على مسرح السياسة المصرية ويبعث بتقاريره التى تزخر بلقاءات مع الملك والأوصياء على العرش ورئيس الحكومة ورئيس البرلمان وغيرهم من الشخصيات البارزة .

---

(1) محمد أنيس : نفس المصدر .
(2) حول تفاصيل الصراع بين حكومة الوفد والقصر فى تلك الفترة راجع دراستنا المشار إليها .

فيلتقى بعبد العزيز عزت باشا (أحد الأوصياء على العرش) ويحدثه عن تصرفات الملك وسلوكه وإمكانية تأثيرها على التطورات السياسية المحتملة حينما يبلغ فاروق السن القانونية[1] كما يحذره من مغبة رغبة الملك فى الاعتداء على الدستور ومحاولته أن يكون فوق الأحزاب السياسية[2] ثم يلتقى بتوفيق نسيم باشا مبديا قلقه بشأن المستقبل لأن الحكومة تفقد الأرض من تحتها بسرعة[3] .

ويجتمع مع على ماهر باشا ويناقش معه الوضع السياسى والصراع الخفى الذى يدور بين الحكومة والقصر[4] .

وفى نفس الوقت يلتقى مع النحاس باشا ويحدثه بصراحة عن الأخطار التى نجمت عن بعض تصرفات الحكومة ، كما يجتمع السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية وأمين عثمان لنفس الغرض[5] .

ماذا تعنى كل هذه اللقاءات والاجتماعات ؟

تعنى أن الصراع كان قد بدأ بين حكومة الوفد والقصر وأن السفير تحول عن تأييد الوفد، وأن الجسور التى كان الوفد قد أقامها بين الحكومة والملك تكاد أن تنهدم ، ولما كانت هذه الدراسة ليست بصدد تناول عوامل هذا الصراع وأسبابه[6] ، فكل ما يهمنا الآن هو مدى تأثير ذلك الصراع ورد فعله على العلاقات المصرية البريطانية ..

كان من الطبيعى أن ينتهز لامبسون هذه الفرصة التى كان يدرك بذكائه أنها آتية لاريب فيها ، ومن ثم راح يلعب بها كورقة رابحة فى يد إنجلترا فسوف تهيىء لها الاستمرار فى اللعبة السياسية ذات الأطراف الثلاثة أو المحاور الثلاثة التى سلفت الإشارة إليها[7] فيرسل لامبسون تقريرا جديدا إلى حكومته يناقش فيه السياسة التى ينبغى على حكومته اتباعها

(1) F.O. 407 / 221 . No . 20 . Lampson to Halefax, Feb, 18 , 1937 .
(2) F.O. 407 / 221 . No . 28 . Lampson to Halefax, Feb, 28 , 1937 .
(3) F.O. 407 / 221 . No . 30 . Lampson to Halefax, March , 1 , 1937 .
(4) F.O. 407 / 221 . No . 31 . Lampson to Halefax, March , 2 , 1937 .
(5) F.O. 407 / 221 . No . 289 . Lampson to Halefax, Mar , 6 , 1937 .
(6) التفصيل فى هذه المسألة راجع دراستنا عن «حزب الوفد» ص 75 وما بعدها .
(7) راجع الفصل الثالث .

فى المستقبل تجاه الحكومة المصرية وأنه ينبغى أن يظل تأثير حكومة بريطانيا ونفوذها فى مصر كما هو[1] .

كما يرسل تقريرا هاما حول زيارة قام بها السكرتير الشرقى المساعد إلى الدلتا يتحدث فيه عما يجرى فى تلك الأقاليم من خلال المعلومات التى استقاها السكرتير الشرقى[2] .

وفى نفس الوقت يتابع ما يجرى فى صفوف الوفد والحكومة ، فيقرر فى رسالة له فى(21 مايو) أن مركز النحاس باشا وحكومته قد تحسن فى البلاد للنجاح الساحق الذى حققه فى مؤتمر مونترو ثم يشير إلى تفاقم الخلافات فى صفوف الوفد والصراع الذى يحتد ويتفاقم بين مكرم والنقراشى[3] .

ثم يسجل فى تقرير آخر (25 من مايو) الأحداث السياسية التى وقعت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. أى منذ التقرير المرسل فى منتصف فبراير الذى أشرنا إليه ويقوم بتحليل التطورات المتوقعة، كما يؤكد فيه وجهة النظر البريطانية بأن توقيع المعاهدة لا يعنى تخلى بريطانيا عن سياستها فى البلاد .

والواقع أن توقيع معاهدة 1936 قد أكد تفكير بريطانيا الدائم فى مسألة الدفاع عن مصر وعدم الانتقاص من هيبتها فى نظر المصريين بسبب الخطر الإيطالى، وبالتالى تعزيز القوات البريطانية فى مصر ، ففى أثناء زيارة خاطفة للامبسون إلى لندن فى أواخر عام 1937 يلتقى فيها بكل من أنطونى إيدن وزير الخارجية ، وتشمبرلن رئيس الوزراء ، فيحدثه الأول عن قلقه الذى أثارته البرقيات القادمة من القاهرة ، ولأن هناك حالة من عدم الاستعداد بين القوات البريطانية فى مصر ، وخصوصا بالنسبة للمدافع المضادة للطائرات التى لا يوجد منها شىء فى مصر . كما أوضح له إيدن عدم موافقته على القول بأن بريطانيا يجب ألا تعزز قواتها حتى لا تثير شكوك إيطاليا .

---

(1) F.O. 407 / 221 . No . 656 . Lampson to Halefax, May, 20 , 1937 .
(2) F.O. 407 / 221 . No . 583 . Lampson to Halefax, May, 1 , 1937 .
(3) F.O. 407 / 221 . No . 540 . Lampson to Halefax, May , 1 , 1937 .

وقد وافق لامبسون إيدن على وجهة نظره «وأن واجبنا أن نستعد لأى احتمال يهدد مصالحنا فى المنطقة ..»

أما تشمبرلن فيتطرق فى حديثة مع لامبسون إلى نفس المسألة «مصر والخطر الإيطالى على المصالح البريطانية» وبعد أن ذكر له أنه تلقى من موسولينى رسالة مشجعة، يوضح له أنه بالنسبة لمصر هناك مسألتان أساسيتان :-

1- الدفاع عن مصر ضد أى خطر خارجي .

2- ألا تتأثر هيبة بريطانيا فى نظر المصريين بسبب الخطر الإيطالى .

وقد أبدى تشمبرلن موافقته على الرأى القائل بإرسال بعض التعزيزات للقوات البريطانية فى مصر، كما اقترح أن يستعرض الأسطول البريطانى قوته فى شرق البحر الأبيض المتوسط وأن يقوم برحلات أكثر والظهور فى الموانىء بصورة أوضح ، مع عدم الغلو فى هذا الاستعراض وعدم الإقدام على أية خطوة قد تجعل موسولينى يسحب عروضه لبريطانيا.. وقال تشمبرلن للامبسون «مع رجل من طراز موسولينى يجب أن نكون فى منتهى الحرص[1]».

ثم يعقب لامبسون - فى مذكراته - قائلا «وأثناء الحديث فكرنا فى طلب تطبيق نص خاص فى المعاهدة المصرية البريطانية 1936 وهو النص الخاص برفع استعداد القوات البريطانية فى مصر فى حالة الطوارىء الدولية ، ولكن إيدن عارض ذلك بقوة[2] .

وفى أواخر عام 1937 عاد لامبسون إلى القاهرة ليجد أن الموقف أصبح متفجرا بين الحكومة والقصر والعلاقات بينهما متأزمة. فقام لامبسون بدور يبدو لأول وهله متناقضا مع موقفه السابق من الحكومة والنحاس، وهو محاولته إبقاء النحاس فى الحكم ، فالتقى بعلى ماهر باشا (رئيس الديوان الملكى) وأبلغه بأن تعليمات لندن تطالبه بأن يبلغ فاروق بلهجة صريحة بأن حكومة بريطانيا مستاءة من تصرفاته وأنها تخشى أن يصبح مثل والده فؤاد وأنها قلقة من محاولة إقدام الملك على طرد النحاس باشا من الوزارة رغم أن حزب الوفد مازال يتمتع بأغلبية ساحقة فى البرلمان ..

(1) L,Killearn ; Op - Cit - pp . 86-87 .
(2) Ibid . P. 87 .

ويستطرد لامبسون فى مذكراته فيقول «وأبديت مخاوف بريطانيا أن تؤدى مثل هذه التصرفات إلى دمار الملك وربما الأسرة المالكة أيضًا ، وبالإضافة إلى ذلك هناك الخطر الخارجى على مصالح بريطانيا فى مصر ، وهو الخطر الماثل فى تحركات إيطاليا فى شمال إفريقيا[1] .

ولم يكتف لامبسون بذلك ، إذ قابل الملك فاروق فى نفس اليوم[2] ، وأبلغه أن حكومة بريطانيا قلقة من تطور الأحداث فى مصر وأنه ماض فى الطريق الخاطىء ، وأن تأييد بريطانيا له سوف يتأثر إذا استمر فى هذا الطريق «وقد حذرته مرارا من النتائج الخطيرة التى قد تترتب على قراره بطرد النحاس باشا من الحكم رغم تمتعه بأغلبية كبرى فى البرلمان وقلت له إن هذا خطر على عرشه ، وطلبت منه أن يتفق مع النحاس باشا ... إلخ[3] .

ووعده فاروق بأن يدفن الماضى ويبدأ صفحة جديدة مع حزب الوفد إذا اتفقت معه الحكومة على المشاكل الكبرى ، كما طلبت منه أن يقتنع النحاس بذلك ، ورغم أن لامبسون كان يأمل فى أن تؤدى هذه المقابلة إلى شىء ما فإنه من الخطأ على حد تعبيره إلى لندن- فى تقريره أن يكون المرء متفائلا أكثر من اللازم ، «إذ كنت واثقا أيضًا أن الملك والنحاس لا يمكنهما لتعاون معا[4] .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل كان لامبسون حريصا حقيقة فى هذا المسعى للإبقاء على حكومة مصطفى النحاس ؟ وهل يتفق ذلك مع ما سبقت الإشارة إليه فى تقاريره إلى حكومته وموقفه من النحاس ؟ أم أن الأمر كان لا يعدو انزعاجه أو تخوفه من تصرفات الملك ودلالاتها فى حد ذاتها بالنسبة للمستقبل ؟

من الواضح أن القضية كانت تكمن فى الحرص على مصالح بريطانيا بالدرجة الأولى ، وكانت مهددة بالخطر الماثل فى تحركات إيطاليا آنذاك فى شمال إفريقيا ، كما ذكر لامبسون لعلى ماهر ، وكانت بريطانيا تدرك - أو لامبسون على وجه الدقة - أن النحاس مازال رجل

(1) Ibid . P. 89 .

(2) كان على ماهر قد أبلغه بحديث لامبسون معه .

F.O. 407 / 221 . No. 724, Lampson to Halefax, Dec, 20, 1937 .

(3) Ibid . P. 95 .

(4) F.O. 407 / 221 . No . 689 . Lampson to Halefax , Dec, 23 , 1937 L, Killearn . Op - Cit . P . 91 .

الموقف الذى تقف وراءه الأغلبية الشعبية، وأنه مهما كان من أخطائه (فى رأى لامبسون) فهو أقدر من غيره – ولا سيما فى ساعة الخطر – على تنفيذ بنود المعاهدة وروحها .

ويمكن القول – تأسيسا على هذه الحقيقة – إن ذلك الموقف المتمثل فى الربط بين ظهور الخطر الخارجى أو تهديد مصالح بريطانيا فى المنطقة وبين وجود الوفد أو النحاس فى الحكم ، سوف يظل موقفا أو سياسة بريطانية إستراتيجية تضعها نصب عينيها على امتداد سنوات الحرب العالمية الثانية ، وحينما تفشل فى تحقيقها بالنصح والإرشاد تعمل على تنفيذها على أسنة الرماح، وهو الذى حدث فى 4 من فبراير 1942 على النحو الذى سنتناوله فى حينه(1).

ولعل مما يؤيد وجهة نظرنا ذلك التساؤل ذو المغزى الذى ألقاه لامبسون على نفسه حينما علم بإصرار القصر على طرد النحاس فى أواخر ديسمبر 1937 فقد تساءل : «ترى ما الذى سيحدث لمعاهدة 1936 العجوز المسكينة؟ » .

" The poor old Treaty "

كان كل ما يعنى إنجلترا هو من سيقوم على تنفيذ هذه المعاهدة من الساسة المصريين، وإلى أى درجة سوف يتعاون فى تطبيق روحها ونصوصها .. ولذلك نلاحظ أن لامبسون يؤكد ثقته فى تنفيذ المعاهدة من جانب أى حكومة مصرية مهما كان لونها فيقول : «ولكنى كنت واثقا أن أية حكومة أقلية تأتى إلى الحكم لن تجرؤ على المساس بالمعاهدة أو اتباع سياسة القط مع حكومة بريطانيا ، ولأن الحكومة التى ستفعل ذلك تدرك تماما أنها تقضى بذلك لا على مستقبلها السياسى بل على بلادها أيضًا(2) .

ومهما يكن من الأمر فقد اشتدت عوامل الصراع بين النحاس والقصر ، يحاول كل منهما أن يفرض إرادته على الآخر ، ولا مبسون يتابع المشهد ويرسل تقاريره إلى حكومته ثم يبذل وساطة أخيرة بين الطرفين ، فيلتقى بعلى ماهر طالبا منه أن يعمل على تهدئة الموقف ، كما

---

(1) انظر الفصل الحادى عشر .

(2) L, Killearn, Op . Cit. p. 91 .

يلتقى بالنحاس باشا ويحذره من تجاهل دور على ماهر فى القصر[1] .

وحينما يدرك أن «الوفاق» أصبح مستحيلا يبعث بتقريرين في يوم واحد (29 من ديسمبر) يبلغ فيهما حكومته بأبعاد الأزمة بين القصر والوزارة وأنها أصبحت في مرحلتها الأخيرة، دون جدوي، وأنه لا أمل فى إنقاذ حكومة النحاس من مصيرها المحتوم.. [2] .

وقبل أن نترك حكومة النحاس لتواجه مصيرها بإقالتها، ينبغي أن نلقي نظرة عامة لنتبين علي ضوئها مدي تنفيذها لبنود معاهدة 1936 من وجهة النظر المصرية، مع ملاحظة أن المعاهدة لم تصبح نافذة المفعول إلا فى أواخر ديسمبر 1936 حين تم التصديق عليها من البرلمان كما سلف.

بدأت الوزارة بالعمل على تقوية الجيش، ففى يناير 1937 تم اعتزال الفريق إسبنكس باشا المفتش العام البريطانى للجيش المصرى - والذى كان سردارا للجيش - ولم تمد الحكومة مدة خدمته ، ويترتب على ذلك أن تسلم المصريون قيادة الجيش المصرى لأول مرة منذ عام 1882 ، وذلك بتعيين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش .

كما أنشئت عدة مدارس عسكرية منها : مدرسة المهندسين العسكريين فى مسطرد ومدرسة أركان الحرب ومدرسة ضباط الصف ومدرسة الطيران ومدرسة الصناعات الميكانيكة للجيش[3]، كما قررت الحكومة إنشاء مصنع للذخيرة والأسلحة وقامت بتأليف لجنة فنية لدراسة المشروع ، كما قررت (فى سبتمبر 1937) استدعاء خبير عسكرى بريطانى للاستعانة به فى وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع[4] .

وفيما يتعلق بالسودان عاد جزء من الجيش المصرى إلى السودان (فى ديسمبر 1937) بعد أن ظل مبعدا عنه منذ أواخر 1924 على أثر مقتل السردار[5]. أما بخصوص الامتيازات

(1) F.O. 407 / 221 . No . 745 . Lampson to Halefax , Dec, 23 , 1937 L, Killearn . Op - Cit . P . 91 .

(2) F.O. 407 / 221 . No.746. Lampson to Halefax, Dec, 28, 1937 , F.O. 407/221 . No . 748 .

(3) عبد الراحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص 47 .

(4) نفس المرجع . وقد حالت الظروف دون تأليف هذه اللجنة وقيام المصنع .

(5) نفس المرجع والصفحة .

فقد دعت الحكومة إلى عقد مؤتمر مونترو الذى قرر إلغاء الامتيازات الأجنبية على النحو الذى أشرنا إليه .

ولم يطل المقام بحكومة الوفد لكى تنفذ من نصوص المعاهدة أكثر من ذلك ، إذ سرعان ما هبت عليها العواصف من كل جانب، من داخل السراى والأحزاب المعارضة بل ومن داخل الوزارة نفسها وهيئته الوفدية، ولم تحل وساطة لامبسون دون إقالتها فى 30 من ديسمبر سنة 1937 وتأليف وزارة جديدة برئاسة محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين فى اليوم التالى (31 من ديسمبر 1937).

وقد سجل لامبسون انطباعه حول ذلك التغيير الذى يبدو أنه فوجىء به أو فى الواقع أنه تظاهر بذلك فدهش له ، وعلى خطاب الإقاله بأنه «شديد اللهجة وقاس فى نظره ووصف لامبسون تصرف فاروق قائلا «هؤلاء» الذين تريد السماء دمارهم، تصيبهم بالجنون أولا[(1)] .

ومن الغريب أن يسعى لامبسون فى اليوم التالى لإقالة حكومة النحاس للقاء النحاس باشا ويتحدث معه حول إقالته المفاجئة والأكثر غرابة أن النحاس باشا - وهو يدرك أن مسألة تعيين الوزراء وإقالتهم مسألة داخلية - يلوم السفير لعدم اتخاذه موقفا أكثر حزما مع الملك فاروق والحيلولة دون طغيانه ، فأفهمه السفير بأنه لم يدخر وسعا فى تحذير الملك[(2)] .

وفى نفس الوقت يسارع لامبسون بلقاء رئيس الوزراء الجديد محمد باشا محمود (فى أول يناير 1938) ويناقش معه سياسة الوزارة ، كما يبحث معه عدة موضوعات حول فلسطين[(3)] والسودان ، والعلاقات المصرية الإيطالية، وكذلك العلاقات بين رئيس الوزراء والملك فاروق[(4)] ويعلن محمد محمود أن برنامج حكومته الخارجى سيقوم على أساس تنفيذ معاهدة 1936 «بروح الود والرغبة الصادقه فى التعاون» إذ ذكر فى خطابه بقبول تأليف الوزارة «وأن الوزارة

---

(1) L, Killearn, Op- Cit p;92 .

(2) F.o. 407 / 222 (540) No . 158 . Lampson to Halefax, Dec, 31 , 1937 .

(3) كان لامبسون قد طرق فى لقاء سابق له مع النحاس باشا مسألة فلسطين .. وعارض النحاس فى مشروع تقسيم فلسطين .. للتفصيل راجع : . L,Killearn, Op- Cit, p. 78-79

(4) F.O 407/222 (540) No. 1 gen, 1 1938 .

(4) الاهرام 1938/1/3 ، الرافعى : المرجع السابق ، ص 57-58 .

لتتفاءل بأنها ستبدأ عملها فى جو من العلاقات الحسنة بين مصر والدول وعلى الخصوص مع الدول الحليفة، وستجعل من أكبر مشاغلها تنمية هذه العلاقات الطيبة والقيام على تنفيذ معاهدة التحالف بالود والرغبة الصادقة اللذين تكنهما مصر نحو حليفتها العظمى[1] ..

وبالنسبة للجانب البريطانى يتابع لامبسون إرسال تقاريرة إلى حكومته مسجلا فيها كل مادار على المسرح المصرى على امتداد عام 1938 ، ففى تقرير له يصف فيه ما حدث فى البرلمان فى الجلسة المشهورة التى انعقدت لتلاوة خطاب العرش (فى 3 من يناير) والتى أطفئت فيها الأنوار وقام البوليس بإخلاء القاعه نتيجة للضوضاء التى أحدثها النواب الوفديون ثم توجههم إلى النادى السعدى للاجتماع وتقرير فصل الدكتور أحمد ماهر (رئيس المجلس» من الوفد[2] ..

كما ينقل تقريرا للمستر هاملتون - السكرتير الشرقى المساعد - الذى سجل فيه زياراته التى قام بها لأقاليم الصعيد[3] ، وذلك على غرار التقرير السالف الذكر عن زيارات الدلتا.

كما يسجل تقريرا عن محادثة تمت بين كل من رئيس الوزراء المصرى والمستر كيلى والمستر سمارت حول الوضع السياسى فى مصر، ومسألة الدفاع عنها ، وكذلك الدعاية الإيطالية التى كانت قد بدأت تمارس دورا ملحوظا[4] .. وكذلك محادثة أخرى دارت بين أمين عثمان وعدد من موظفى السفارة البريطانية حول الانشقاق الذى حدث فى صفوف الوفد آنذاك فى أعقاب خروج ماهر والنقراشى وغيرهما .. إلخ ، ثم لقاء مع على ماهر تناول فيه الأزمة التى أدت إلى إقالة حكومة الوفد مبديا رأية فى أن القصر بذلك الأسلوب سوف يخسر كثيرا [5] ..

وهكذا مضى لامبسون بنفس الأسلوب يتابع ما يجرى فوق المسرح السياسى فى مصر ينصت إلى وقع الخطوات فى كل مكان ، ويجس النبض هنا وهناك ، ثم يسجل كل ذلك فى رسائله وتقاريره إلى حكومته .

(1) الأهرام 1938/1/3 ، الرافعى : المرجع السابق ، ص 57-58 .

(2) F.O.407/222 (540) No. Lampson to Halefax, Yan, 4,1938

تم فى أعقاب هذا الحادث مباشرة تأليف «الهيئة السعدية» بزعامة أحمد ماهر راجع دراستنا .

(3) F.O.407/222 No. 2 . Lampson to Halefax, yan, 2,1938 .

(4) F.O.407/222 No. 13 . Lampson to Halefax, yan, 7,1938 .

(5) F.O.407/222 No. 61 . Lampson to Halefax, yan, 31,1938 .

والواقع أن تطور الأحداث فى مصر كان له أثره وانعكاساته على العلاقات المصرية الإنجليزية . إذ كان هذا التطور مجالا للتدخل البريطانى من ناحية بالإضافة إلى أنه كان متمشيا مع ما رسمته السياسة البريطانية من ناحية أخرى .

فحينما أجرى محمد محمود الانتخابات فى أوائل 1938 مستخدما كل أساليب الضغط لإنجاح مرشحى الأحرار الدستوريين والسعديين وإسقاط الوفديين أدرك لامبسون هذه الحقيقه وبعث بها لحكومته مسجلا «أن جميع أنواع الضغوط قد استخدمت بالنسبة للناخبين للتأثير عليهم واستمالتهم لتأييد مرشحى الحكومة ومنعهم من التصويت للنحاسيين»[1] .

كما انتهز الأمير محمد على فرصة سقوط الوفد فى تلك الانتخابات فأبدى ابتهاجه للسفير البريطانى وحاول أن يستعديه ضد فاروق والوفد[2] .

ومن المسائل التى كان لها انعكاساتها على العلاقات المصرية البريطانية فى تلك الفترة مسألة إقصاء حافظ عفيفى من منصبه كسفير لمصر فى لندن وتعيين آخر مكانه، فحينما أدرك وزير الخارجية المصرية (عبد الفتاح يحيى) أن النية فى القصر متجهة إلى إزاحة حافظ عفيفى التقى بالسفير وعبر له عن قلقه بشأن الوضع السياسى، كما أخبره أن نزاعا قام بينه وبين القصر حول إعفاء حافظ عفيفى من منصبه ، ثم سأله عما إذا كان تعيين حسن نشأت باشا سفيرا جديدا فى لندن سيكون مقبولا لديه ، فأجابه لامبسون بأنه ينبغى أن يمنحه وقتا ليعرف فيه صدى ذلك الاختيار فى لندن ، ثم يقترح السفير على حكومته بأن تنصح وترحب بتعيين نشأت باشا طالبا تعليماتها فى هذا الصدد[3] .

(1) سجل لامبسون بالتفصيل مراحل الانتخابات ونتائجها ومعاركها وعدد مرشحى كل حزب راجع
F.O.407/222 No. 81 . Lampson to Halefax, Feb, 8,1938 .
F.O.407/222 No. 126 . Lampson to Halefax, Mar, 7,1938 .
F.O.407/222 No. 192 . Lampson to Halefax, Apr, 1,1938 .
F.O.407/222 No. 197 . Lampson to Halefax, Apr, 2,1938 .
(2) F.O.407/222 No. 268 . Lampson to Halefax, Mar, 12,1938 .
F.O.407/222 No. 33 . Lampson to Halefax, Mar, 16,1938 .
F.O.407/222 No. 560 . Lampson to Halefax, May, 1,1938 .
(3) F.O.407/222 No. 172 . Lampson to Halefax, Mar, 23,1938 .
F.O.407/222 No. 173 . Lampson to Halefax, Mar, 23,1938 .
F.O.407/222 No. 35 . Lampson to Halefax, Mar, 18,1938 .

ولأن لندن كانت تدرك الصراعات الخفية الدائرة آنذاك بين القصر والحكومة فقد أجابت سفيرها بالموافقة على تعيين نشأت طالبة منه التريث بعض الوقت حتى تنجلى الأمور، إذ أن حكومة مصر حينما تطلب الموافقة على هذا التعيين فسوف يعرض الطلب أولا على جلالة الملك مع التوصية المناسبة ، ولذلك فانه لا ينبغى - تحت أى ظروف - أن يكون ترشيح نشأت مجالا لأى «فرقعة حتى تتم الموافقة عليه عليه[1] .

ولقد أبدى حافظ عفيفى للسفير استياءه لإبعاده عن منصبه معبرا عن تشاؤمه بالنسبة للمستقبل ، كما أوضح له وجهة نظره فى أن الامل الوحيد يتمثل فى ارتباط مصر الوثيق ببريطانيا[2] .

نستخلص من هذه المسألة أن الحكومة المصرية مهدت لتدخل السفير شخصيا فى مسألة كان ينبغى التشاور بشأنها مع الحكومة البريطانية رأسا ، كما هو الشأن المتبع فى العلاقات الدبلوماسية بين الدول فى تعيين سفير جديد لدولة فى دولة الاخرى .

لكن يبدو أن الحكومة المصرية لم تستطع التحرر من الأسلوب الذى كان سائدا فى الماضى، وهو أسلوب التعاون مع «دار المندوب السامى» فما زالت - كما هو واضح - العقدة تتملكهم وتدفعهم إلى «السفارة البريطانية» .

ولعل هذه «العقدة» راجعة إلى الشعور الذى كان ينتاب الحكومة باعتبار أنها كانت حكومة أقلية تدرك أنه لا سند لها وبالتالى فهى تعمل على تدعيم مركزها بهذا الأسلوب .

كانت مسألة تعيين سفير جديد لمصر فى لندن بالإضافة إلى رغبة محمد محمود فى تدعيم مركز وزارته من الأسباب التى أدت إلى اضطراب العلاقات بين الحكومة والقصر وبالتالى إلى تهيئة الفرصة لتدخل السفير البريطانى فى مسألة كان من الواضح أنها داخلية بحتة .

---

(1) F.O.407/222 No. 164 . Halefax to Lampson, Mar, 29,1938 .
(2)F.O.407/222 No. 56 . Lampson to Halefax, Apr, 21,1938 .
وقد تمت محادثة بشأن نفس المسألة بين لامبسون والامير محمد على الذى عبر عن استيائه مره أخرى للوضع فى اخل القصر .

فقد رغب محمد محمود فى إعادة تشكيل وزارته لإدخال عناصر جديدة من الأحرار الدستوريين فلقى معارضة من القصر ، وتأزمت العلاقات بين الحكومة والقصر ، فانتهز لامبسون هذه الفرصة وأجرى محادثات مع كل من على ماهر (رئيس الديوان) ووزير الحربية (حسن صبرى) ووزير الخارجية (عبد الفتاح يحيى) للتغلب على هذه الأزمة(1) .

وهكذا سمح رجال القصر والحكومة للامبسون بالتدخل فى مسألة كان ينبغى أن تظل محصورة بين القصر والحكومة .

وفى نفس الوقت نلاحظ أن لامبسون ظل يحاول دائما توثيق علاقاته بجميع الأشخاص والأطراف ويتابع كل الأحداث والمواقف ، فيلتقى بمصطفى النحاس ، ثم بعلى ماهر ، والشيخ المراغى وغيرهم من الساسة ، ويتحدث مع كل منهم حول الوضع الراهن وموقفه من الوزارة القائمة (2) .

ذلك أن وزارة محمد محمود كانت قد اتسمت بطابع القلقلة والاضطراب وكثرة التعديل والتبديل ، وفى محاولة ثانية لتدعيم مركز الوزارة وحفظ توازنها أشرك محمد محمود الهيئة السعدية فيها ، وقد صور لامبسون موقف رئيس الوزارة آنذاك من حيث أن الشعور بالسخط ينمو بين أنصاره - أى محمد محمود - وقد يؤدى إلى ضعف مركزه ، ثم يستدرك لامبسون قائلا «إن محمد محمود قد أدرك خطورة الموقف ويحاول أن يعمل على توطيد مركزه بالتعاون

(1) F.O.407/222 No. 279 . Lampson to Halefax, Apr, 22,1938 .
F.O.407/222 No. 283 . Lampson to Halefax, Apr, 23,1938 .
F.O.407/222 No. 560 . Lampson to Halefax, May, 1,1938 .
ذكر لامبسون فى تقريره أن وزير الخارجية قام بدور فى حل تلك الأزمة ، كما سارع السفير بارسال قائمة بأعضاء الوزارة الجديدة بعد تأليفها .. راجع
F.O.407/222 No. 288 . Lampson to Halefax, Apr, 27,1938 .
F.O.407/222 No. 289 . Lampson to Halefax, Apr, 27,1938 .
(2) F.O.407/222 No. 424 . Lampson to Halefax, Apr, 13,1938 .
F.O.407/222 No. 512 . Lampson to Halefax, Mar, 6,1938 .
كان على ماهر قد رغب فى استقالته من رئاسة الديوان ، وكذلك أحمد حسنين من القصر وقد سجل لامبسون ذلك فى تقاريرة لحكومته : راجع .
F.O.407/222 No. 315 . Lampson to Halefax, Mar, 9,1938 .
F.O.407/222 No. 321 . Lampson to Halefax, May, 11,1938 .

مع السعديين وإشراكهم معه فى الحكم[1] .

ومما يستلفت النظر بصدد هذه المسألة أن رئيس الوزراء لم يستطع أن يجرى هذا التعديل فى وزارته دون استشارة السفير البريطانى ، فقد ذهب إليه وأخيره بقرار دعوة الهيئة السعدية للاشتراك فى الحكم ، مبررا موقفه بأنه قد شعر باضطراره لأن يفعل هذا الإجراء للحيلولة دون دسائس القصر وعلى ماهر[2] .

والواقع أن على ماهر - وفقا لما ذكره لاميسون - «كان يلعب بالنار» فى محاولة للقضاء على وزارة محمد محمود[3] تمهيدا لأن يخلفه فى رئاسة الوزارة ، وهو الأمر الذى سيحدث بعد قليل .

واضح تماما أن يد بريطانيا - فى فترة ما بعد المعاهدة - كانت فى كل شىء ، وعينها تراقب كل ما يدور على خشبة المسرح وتلقن الممثلين أدوارهم وتحرك الخيوط بمهارة من وراء الستار أحيانا ومن أمامه أحيانا أخرى على النحو الذى يؤكد مرة أخرى مدى الوهم الذى سيطر على المصريين فى أعقاب إبرام المعاهدة ، ولعل مما يزيد صورة هذا الوهم إبرازا وتأكيدا المفاوضات التى جرت فى تلك الآونه بين بريطانيا وإيطاليا والتى تناولت عدة مسائل تتعلق بمصر والسودان ، دون أن تدع الحكومة المصرية للمشاركة فى تلك المفاوضات وذلك رغم التأكيدات التى كان السفير البريطانى قد قدمها للحكومة المصرية فى مارس 1938 بأنه لن تكون هناك قرارات تتعلق بمصر وتناقش فى أثناء المفاوضات بدون إحاطتها علما فقد كانت هناك أربع مواد تتعلق بمصر وكانت مجال اتفاق بين بريطانيا وإيطاليا[4] .

(1) F.O.407/222 No. 85 . Lampson to Halefax, Yune, 5,1938 .
(2) F.O.407/222 No. 375 . Lampson to Halefax, Yune, 15,1938 .
(3) سعى على ماهر إلى لقاء النحاس باشا مقترحا عليه إقامة تحالف ضد الوزارة ... راجع :
F.O.407/222 No. 383 . Lampson to Halefax, Yune, 24,1938 .
(4) Great Britain and Egypt, pp . 52-54 .

وهى المادة الثانية التى نصت على تبادل المعلومات حول القوات المسلحة التابعة للدولتين المتعاقدتين فى البحرين المتوسط والأحمر وخليج عدن ومصر والسودان .

والمادة الثالثة بتحديد مناطق النفوذ فى الشرق الأوسط والرابعة الخاصة ببحيرة تانا والمادة الأخيرة (الثامنة) الخاصة بقناة السويس والتى أكدت فيها الدولتان المتعاقدتان رغبتهما فى احترام اتفاقية 1888 (1) .

وكانت بريطانيا منذ أن أدركت مطامع إيطاليا ورغبتها فى التوسع ومنافستها لها، عول رئيس الحكومة البريطانية (نيفل تشمبرلن) على محاولة تحسين العلاقات الإنجليزية الإيطالية باعتبار أن ذلك يساعد على توطيد السلام فضلا عن أنه يؤدى إلى حرب عالمية وكانت إيطاليا بدورها تهدف من وراء هذه الاتفاقية إلى الحصول على معلومات أكثر لمناطق النفوذ وضمان استخدام قناة السويس كطريق حيوى وهام ، ولذلك فقد كان الجزء الأكبر من هذه الاتفاقية يعالج المصالح البريطانية والإيطالية الخاصة والمتشابكة بين الدولتين(2) .

وكان من الطبيعى أن تنتهز المعارضة الوفدية هذه الفرصة ضد الحكومة المصرية التى تركت إيطاليا تتفاوض مع بريطانيا فى شئون خاصة بمصر والسودان ، وراح الوفد يحاول إثارة الرأى العام إزاء هذا التجاهل، ورغم تأكيد محمد محمود بأن المفاوضات لا تنقص من حقوق السيادة التى اكتسبتها مصر، فقد نعى الوفد هذا التجاهل ورأى فيه اعتداء على سيادة مصر، كما اتهم مصطفى النحاس محمد محمود بالضعف على اعتبار أنه سمح لمصالح مصر بأن تكون موضوعا للمساومات بين إنجلترا وإيطاليا وراء ظهر مصر (3) .

ففى جلسة مجلس النواب فى 18 من أبريل 1938 قدم النائب الوفدى (عبد الحميد عبد الحق) استجوابا بشأن هذه المسألة طالبا إيداع المجلس وثائق تلك المفاوضات مقررا حقيقتين :

---

(1) تضمنت الاتفاقية ثمانية مواد ، والأربعة مواد الاخرى هى : المادة الخاصة بالدعاية والتصريح الخاص بالواجبات العسكرية التى تفرض على أهالى إفريقيا الشرقية الإيطالية والمادة الخاصة بإطلاق حرية الشعائر الدينية البريطانية بإفريقيا الشرقية الإيطالية راجع: Great Britain and Egypt, pp. 53-54

(2) Great Britain and Egypt, pp .53 .

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية - البريطانية (1936-1956) ص 25 .

الأولى : أن كل المفاوضات التى جرت بين بريطانيا وإيطاليا - ولا سيما ما اختص منها بقناة السويس أو بحيرة تانا أو بتبادل المعلومات العسكرية وتوزيع الجنود له علاقة قوية بمركز مصر الدولى .

الحقيقة الثانية : أن المفاوضات بين الدولتين استغرقت شهرا ونصف الشهر وانتهت بالاتفاق على ثمانى مسائل منها أربعة خاصة بمصر فمن هذا ترون - كما ذكر النائب الوفدى - أن الدور الذى لعبته مصر هو الوقوف بالباب فى انتظار ما يخطروننا به ، ولا شك أن هذا موقف لا يدعو إلى الفخر . وانتهى النائب المستجوب إلى أن بريطانيا تجاهلت الحكومة المصرية ، وأنه لو كانت إنجلترا تريد صون كرامة مصر لأشركتها فعلا فى تلك المفاوضات (1) ..

وقد دافعت الحكومة عن وجهة نظرها فى بيان ألقاه محمد محمود أمام المجلس ذكر فيه أن المفاوضات التى جرت تناولت شئونا بين إنجلترا وإيطاليا ليس لمصر شأن فيها ، ولكن الحكومة المصرية اطلعت عليها بحكم التحالف المبرم بين بريطانيا ومصر، فالواقع أن المفاوضات التى دارت بين الحكومتين عرضت لما بين البلدين من المسائل أو المشاكل فى نواحى العالم كله، ومع ذلك - كما ذكر البيان - فقد صدقت الحليفة العهد وأطلعت الحكومة على كل مادار بين الدولتين من أحاديث واتفاقات عن البحر المتوسط والشرق الأدنى، حتى إذا عرضت لشئون إفريقيا الشرقية أحيل الأمر لمفاوضات أخرى اشتركت فيها الحكومة المصرية فيما يتعلق بمصالحها ومصالح السودان وحدوده ، ولم يتم فى هذا الشأن إلا إبرام اتفاق حسن جوار فيما يتعلق بإفريقيا الإيطالية من جانب وكينيا والصومال البريطانى والسودان من جانب آخر ..

واستطرد البيان فأوضح أن مصر وقعت هذا الاتفاق الخاص بحسن الجوار بما لها من الحق فى السودان ، وأن الحكومة البريطانية قد حصلت على إعادة تأكيدات كانت الحكومة الإيطالية أسلفتها إياها عن واجباتها نحوها فيما يتعلق ببحيرة تانا(2) ..

(1) مضابط مجلس النواب الهيئة النيابية السابعة . مضبطة الجلسة السابعة فى 18 من أبريل 1938 ص 31 ، 35 وما بعدها ، وجلسة 18 من مايو ص 106 وما بعدها .

(1) أشار البيان إلى أن تلك الواجبات ترجع إلى اتفاق 1902 بين بريطانيا والحبشة ولم تكن الحكومة المصرية قبل الآن قد حصلت على تصريح صريح فى هذا الشأن فحرصت الوزارة القائمة على الحصول من الحكومة الإيطالية على تصريح خاص لمصر ، وأعلن البيان أن مصر فازت بذلك التصريح .

ثم تناول البيان مسألة الاتفاق حول قناة السويس فذكر أن حقوق مصر فى تلك القناة لم تكن يوما فى ميزان المساومة، بل على العكس من ذلك لم يجربين الحكومتين البريطانية والإيطالية فى شأن القناة حديث بغير احترام اتفاق القسطنطينية فى 29 من أكتوبر 1888 وتأكيد النية فى التزام أحكامه من حيث تأمين حرية المرور فيها .

كما أوضح البيان أن الوزارة حرصت على أن يبلغ إليها هذا التأكيد المتبادل بين اثنين من المتعاقدين فى ذلك الاتفاق ، على أن يكون التبليغ مؤكدا لحقوق مصر باعتبارها الدولة المالكة صاحبة السيادة فى القناة ، وأن تكون الإجابة بإقرار الاتفاق المذكور .

وانتهى البيان إلى أن المفاوضات لم تتضمن شيئًا يمس حدود مصر المستقلة أو سلامة أراضيها أو حقوقها فى قناة السويس ، وكل ما عرضت له من الشئون مما له صلة بمصر أو السودان ، إما احتفظ به لمفاوضات مقبلة تشترك فيها مصر وإما حل على خير وجه يصون حقوق مصر .

وفيما يتعلق باتفاق حسن الجوار فقد أبرز البيان أن الحكومة المصرية سوف تعنى كل العناية بما يجب أن ينسق لمصر وإيطاليا من حسن الجوار ، وأن هذه الشئون ستعالج فى مفاوضات بين الحكومتين المصرية والإيطالية .

وأضاف محمد محمود أن المفاوضات بين إيطاليا وممثل مصر فى روما جرت فى جو من الصفاء وكذلك الأحاديث المشتركة بين مصر وحليفتها بريطانيا «واختص بالذكر سعادة السفير البريطانى لما بذله من الجهد الحميد فى سياق هذه الأحاديث[1] ..

---

(1) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول ، مضبطة الجلسة الثالثة فى 18 من أبريل 1938 بيان رئيس الحكومة أمام مجلس النواب ص 32 ، 58 وما بعدها .. وقد سجل لامبسون وقائع هذه الجلسة بالتفصيل فى رسالة منه إلى حكومته .. راجع

F.O. 407 / 222 . No . 457 . Lampson to Halefax , Apr, 22, 1938

كما بعث بمذكرة مطوله تضمنت ردود الفعل بالنسبة للاتفاقية فى الصحافة الوفدية . راجع .

F.O. 407 / 222 . No . 454 . Lampson to Halefax , Apr, 21, 1938
F.O. 407 / 222 . No . 595 . Lampson to Halefax , May, 22, 1938.

والواقع أن الحكومة المصرية كانت وفق ما ذكره اللورد بيرت سفير إنجلترا فى روما آنذاك قد أبدت رغبتها فى أن تكون على اتصال مع المملكة المتحدة وإيطاليا فى حالة توقيع البروتوكول الخاص بالاتفاقية بينهما وذلك للعلاقات التى تربطها ببريطانيا ، ولما تتضمنه هذه الاتفاقية بالنسبة لقناة السويس وبحيرة تانا وقد طلبت مضمون الاتفاقية للاطلاع عليها ودراستها[1].

وتجاهلت الدولتان هذه الرغبة ، فلم يكن لمصر من شأن سوى توقيع وزيرها المفوض بإيطاليا فى نفس اليوم الذى وقعت فيه الاتفاقية بروما (16 من أبريل 1938) توقيع ميثاق ينص على حسن الجوار بين إيطاليا ومصر وبريطانيا فيما يتعلق بأملاك إيطاليا فى شرق إفريقيه من جانب ، وكينيا والصومال البريطانى والسودان من جانب آخر ، وكان هذا الميثاق نتيجة للاتفاقية الإنجليزية - الإيطالية [2] .

ولكن مهما يكن من أمر فمن الواضح أن توقيع الاتفاقية فى هذه الظروف والملابسات كان مظهرا من مظاهر تبعية مصر للسياسة البريطانية فى شئونها الخارجية ، هذا بالإضافة إلى أن توقيع الميثاق بهذا الأسلوب يعتبر بمثابة اعتراف من الحكومة المصرية باشتراك بريطانيا مع مصر فى تمثيل السودان[3] ولا جدال فى أنه موقف يؤخذ على حكومة محمد محمود التى توهمت بأن مجرد عرض بريطانيا لصيغة الاتفاق قبل عقده عليها يعنى تأكيد بريطانيا للاستقلال والسيادة اللتين أصبحتا تتمتع مصر بهما بمقتضى معاهدة 1936 وأن رأيها له اعتباره فى المناقشات الدولية التى قد تتناولها بشكل أو بآخر . ولكنه كان وهما يضاف إلى الأوهام السابقة .

---

(1) F.O. 407 / 222 . No . 422 . The Earl of perth Rome, Apr, 29,1938
قدم ما يلزم لامبسون إلى محمد محمود الأجزاء الخاصة بمصر من الاتفاقية المعقودة .

(2) عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ص 68 ، وقد مثل السودان كل من الحكومة البريطانية والمصرية كما مثلت حكومة بريطانيا كينيا والصومال ، ووقعه الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا واللورد بيرث سفير إنجلترا فى روما ، ومصطفى الصادق وزير مصر المفوض فى روما .

(3) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص 68-69 .

وكانت بريطانيا هى المستفيدة من توقيع هذه الاتفاقية ، فسرعان ما تحققت أهدافها بالنسبة لسياستها فى مصر نتيجة للاتفاقية المذكورة ، فقد بعث لامبسون برسالة سرية إلى حكومته قرر فيها أنه منذ بدأت المفاوضات الإنجليزية - الإيطالية تحرز تقدما حقيقيا أدى إلى الاتفاق بين الدولتين، حدث أن توقفت المصادر الإيطالية عن الدعاية السياسية التى كانت بثتها ضد بريطانيا (باستثناء مسألة فلسطين) كما امتنعت المصادر الألمانية فى مصر وانحصر مجال النشاط الألمانى فى الدعاية الاقتصادية[1] .

وكان ذلك يعنى انفراج الموقف الدولى بعض الشىء ، ولكن إلى حين كما سنرى .

أما فيما يتعلق بمعاهدة 1936 وتنفيذ نصوصها فقد عقدت بين الحكومتين المصرية والبريطانية اتفاقية تدعى اتفاقية الثكنات .

فقد أراد محمد محمود معالجة تدهور الموقف الداخلى القلق وتزعزع موقفه بمحاولة الحصول على مكسب خارجى فعمل على تخفيف الأعباء المالية عن كاهل مصر، فقد نصت المعاهدة[2] على أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمساكن اللازمة لإقامة القوات البريطانية بمنطقة قناة السويس على أن تدفع إنجلترا ربع تكاليف هذه المبانى وقد أبدت الحكومة المصرية رغبتها فى تعديل هذا النص ، وسافر محمد محمود إلى لندن (فى يوليو 1938) وتفاوض مع الحكومة البريطانية ، وأدت المفاوضات بين الجانبين إلى عقد اتفاقية نصت على أن تدفع الحكومة البريطانية نصف التكاليف بدلا من ربعها[3] وقد قدرت هذه الاتفاقية تكاليف هذه المنشآت بنحو اثنى عشر مليون جنيه ، فى حين أن الجانب المصرى فى مفاوضات 1936 كان يقدر لها مبدئيا مبلغا أقل من ذلك ، وإن كان الجانب البريطانى لم يوافق على ذلك التقدير آنذاك - وقد وقع الاتفاقية محمد محمود عن الحكومة المصرية واللورد هاليفاكس عن الحكومة

---

(1) F.O. 407/222 . No. 545 (secret) . Lampson to Halefax, May, 12, 1938 .

(2) ملحق المادة الثامنة .

(3) F.O. 407/222 . No. 651To Lampson, Yuly, 23,1938 .

البريطانية[1] .

خلاصة القول إن السياسة العامة للحكومة المصرية آنذاك كانت تتلخص فى تأييد بريطانيا ضد الخطر الفاشى الذى كان آخذا فى الانتشار فى أوربا آنذاك ، بينما كان موقف القصر على عكس ذلك، يحاول أن يعبىء الشعور ضد بريطانيا ويراوده الأمل فى تقوية الجيش وتأييد المحور له،وهو الموقف الذى سيبرز بوضوح فى أعقاب إعلان الحرب العالمية الثانية كما سنرى .

وقد أدى هذا الموقف إلى قيام الخلاف بين القصر والحكومة وسقوط وزارة محمد محمود الذى فوجىء برغبة الملك فى الاستقالة فاستجاب لها وقدم استقالته فى 12 من أغسطس 1939 .

* * *

(1) تضمنت المفاوضات بعض المسائل المالية الأخرى .. راجع :

F.O. 407/222 . No. 983 . Halefax to Lampson, Yuly, 27,1938 .
F.O. 407/222 . No. 994 . Halefax to Lampson, Aug, 4,1938 .

وكانت حكومة بريطانيا تطالع سفيرها فى القاهرة بمضمون المحادثات أولا بأول ونستطلع رأية فى بعض المسائل المتعلقة بها .

الفصل العاشر

اختبار المعاهدة فى السنوات
الأولى من
الحرب العالمية الثانية

إما أن تغرق مصر مع بريطانيا إذا
خسرت الحرب أو تنجو معها ...
مايلز لامبسون

كانت السياسة العامة لحكومة محمد محمود تتلخص فى تأييد بريطانيا ضد الخطر الفاشى الذى كان آخذا فى الانتشار فى أوروبا آنذاك، وهو الخطر الذى كان له انعكاسه فى مصر بالرغم من عقد الاتفاقية الإنجليزية الإيطالية الآنفة الذكر ، فقد انتشرت الدعاية الإيطالية والألمانية ، كما استمرت المنظمات الفاشية شبه العسكرية تلاقى تشجيعا فيها . الأمر الذى لاحظه لامبسون بقلق وسجله فى تقاريره لحكومته[1] .

وبينما كان موقف الحكومة التأييد للسياسة البريطانية ، كان القصر على العكس يحاول أن يعبىء الشعور ضد بريطانيا يراوده الأمل فى تقوية الجيش وتأييد دول المحور له[2] .

وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا التباين - بالإضافة إلى عوامل أخرى أشرنا إليها فى الدراسة السابقة - إلى قيام النزاع بين القصر والحكومة ثم سقوطها وتأليف وزارة جديدة برئاسة الرجل الذى أسهم بدور كبير فى انهيار وزارة محمد محمود كما ساهم بنفس الدور فى إقالة وزارة مصطفى النحاس : وهو على ماهر .

كانت تولية على ماهر لرئاسة الوزارة فى أغسطس سنة 1939 وفى هذه الظروف المضطربة من المسائل المثيرة للتساؤل ، فهو لم يكن زعيم حزب ، أو حتى منضو تحت لواء حزب سياسى ،ولم يكن ذا اتجاه معروف .

لكن ذلك لا ينفى أنه كان له أنصار ومؤيدون ، كما كان شقيقا للدكتور أحمد ماهر زعيم السعديين ، وقد ألف وزارته من هؤلاء وأولئك ، إذ رفض الأحرار الدستوريون الاشتراك فى وزارته لاختلافهم وإياه على عدد المقاعد التى تكون لهم فى الوزارة ، بالإضافة إلى أنهم كانوا

---

(1) أبرزت الوثائق البريطانية ذلك بوضوح .. راجع :

F.O. 407/222 . No. 26. Lampson to Halefax, Yan, 12, 1939,
F.O. 407/222 . No. 276. Lampson to Halefax, Apr, 20, 1939,
F.O. 407/ . No. 290. Lampson to Halefax, Apr, 27, 1939.

(2) أشار لامبسون فى مذكراته إلى بعض الدلائل على مواقف القصر المعاكسة ، كاختيار الملك لبعض العناصر الإيطالية فى حاشيته مثل «فيروتش» فى الوقت الذى ازدادت فيه العلاقات تدهوا بين بريطانيا وإيطاليا وإصرار الملك على هذا الاختيار رغم تحذير لامبسون ومحمد محمود له ...

L'killearr, Op...eit. P. 102 ...

يشعرون بالغضاضة من تنحية زعيمهم محمد محمود في ظروف تشبه الإقالة[1] .

إقترن مجيء على ماهر إلى الحكم بتدهور الموقف في أوروبا ، وتطور الأحداث فيها على نحو أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء ودول المحور .

وكان نشوب الحرب العالمية الثانية في 3 من سبتمبر سنة 1939 يعني بداية مرحلة جديدة في العلاقات المصرية البريطانية كان جوهرها معاهدة سنة 1936 ، إذ كان لامناص من وضع هذه المعاهدة موضع التطبيق انطلاقا من واقع تفسير المادة السابعة منها، والتي نصت على أنه «إذا اشتبك أحد الطرفين في حرب فإن الطرف الآخر يقوم في الحال بإنجاده بصفته حليفا وتنحصر المعاونة من جانب مصر في أن تقدم داخل حدودها ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع جميع التسهيلات التي في وسعها بما في ذلك استخدام الموانيء والمطارات وطرق المواصلات، وبناء على هذا ، فالحكومة المصرية هي التي لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية، وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة ...

والواقع أن موقف مصر من الحرب كان مثار التساؤل من جانب إنجلترا حتى قبيل إعلان تلك الحرب ، فعلى أثر عودة لامبسون إلى القاهرة في أواخر أغسطس والجو منذر بالحرب[2]، بادر إلى الاجتماع بكل من فاروق وعلى ماهر . وأثار معهما مسألة موقف مصر من الحرب ، وأبدى رغبته في أن مصر ينبغي أن تعلن الحرب في حالة دخول بريطانيا الحرب ضد ألمانيا[3].

كان لامبسون يهدف إلى تنسيق الموقف بين مصر وبريطانيا عند إعلان الحرب، لكن على ماهر أخبره أن مصر غير مستعدة لإعلان الحرب ، وأنه ليس من الضروري إعلانها الحرب على ألمانيا ، مبديا استعداده لتقديم ما تريده بريطانيا .

(1) عبد الرحمن الرافعي :
المرجع السابق ص 70-71 .

(2) كان لامبسون يقضي إجازته في لندن التي وجدها تستعد للحرب ، وقد سجل انطباعاته حول تلك الزيارة .. راجع L,killearn, The killearn Diaries, pp. 109 - 111

(3) Tbid سأل الملك لامبسون عن مدى استعدادات بريطانيا للحرب ، وهل سترسل مزيدا من القوات إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط .

من الواضح أن إنجلترا أرادت مناقشة موقف مصر من الحرب حتى قبل إعلان الحرب، وسرعان ما اعلنت تلك الحرب لتجد مصر نفسها - حكومة وأحزابا - فى مفترق الطرق، وكان لا مفر من تحديد موقفها ، فإما أن تعلن الحرب صراحة إلى جانب حليفتها بريطانيا ، كما طلبت الحكومة البريطانية على لسان سفيرها ، وإما أن تتجنب ويلاتها مكتفية بتقديم جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعها حسب نصوص المعاهدة .

ولعله ينبغى قبل أن نعالج الموقف المصرى إزاء هذه المسألة الشائكة والمعقدة أن نتناول أولا الموقف البريطانى غداة إعلان الحرب إزاء نفس المسألة .

من الثابت أن الحكومة المصرية - وباعتراف لامبسون فى مذكراته - أنها قد قطعت علاقاتها مع ألمانيا فور إعلان الحرب ، كما صادرت ممتلكات الألمان واعتقلت رعاياها فى مصر، كما أعلنت «حالة الطوارىء» ، ووضعت موانيها تحت تصرف القوات البريطانية، وفرضت الحكومة الرقابة على الأنباء والبرقيات وغير ذلك من الإجراءات(1) .

ورغم أن هذه الإجراءات كانت تطبيقا لنصوص معاهدة سنة 1936 إلا أن بريطانيا لم تقتنع بها - كما ذكر جان جول - فقد التقى السفير البريطانى وقائد القوات البريطانية فى مصر مع على ماهر وطلبا منه تنفيذ بنود معاهدة 1936 ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق نص المادة السابعة منها(2) ..

ويتضح مما ذكره لوجول بالإضافة إلى ما نشرته الصحافة المصرية فى أوائل سبتمبر 1939 (3) أن رغبة بريطانيا انحصرت فى تنفيذ نصوص المعاهدة والتركيز على المادة السابعة بصفة خاصة ، إلا أن هناك رواية مصرية فحواها أن على ماهر دعا مجلس الوزراء للاجتماع غداة إعلان الحرب «للاتفاق على صيغة قرار إعلان الحرب ضد ألمانيا » كما ذكر للوزراء، وحينما تساءل أحدهم «عبد الرحمن عزام» لماذا تعلن مصر الحرب ؟ أجابه على ماهر : طبقا لنصوص معاهدة 1936 .. فانبرى عبد الرحمن عزام يفند هذا الرأى ويفسر مواد المعاهدة

(1) L'killearn, Op- cit. P. 116 .

(2) Jean Lugol, Egypt and the Second world war, p. 35

صدر عقب هذا الاجتماع بيان وضح فيه الجانبان أنهما ناقشا المسائل الكفيلة بمجابهة الموقف الدولى .

(3) الأهرام 1939/9/6، المصرى 9 / 9 / 1939 .

موضحا أنها لا تتضمن نصا يلزم مصر بدخول الحرب إلى جانب بريطانيا ، وفى النهاية طلب عزام من على ماهر أن يترك له هذه المسألة ليسويها مع السفير البريطانى، ووافق على ماهر، فذهب عزام والتقى بلامبسون وناقشه طويلا فى نصوص المعاهدة حتى استطاع إقناعه بأن من مصلحة بريطانيا نفسها عدم إعلان مصر الحرب ضد ألمانيا[1] .

يتضح من هاتين الروايتين أن هناك بعض الغموض أو التناقض فيهما، ويبدو أن الاختلاف بين وجهتى النظر كان يدور حول أن بريطانيا تريد تنفيذ نصوص المعاهدة بروحها، بينما أن على ماهر كان يرى مجرد تنفيذ نصوص المعاهدة .

ولقد حسم لامبسون فى مذكراته هذه المسألة فذكر أنه رغم أن الحكومة المصرية حاولت تنفيذ نصوص المعاهدة فهى لم تعلن الحرب، ولقد اختلفنا مع المصريين حول نصوص معاهدة 1936، وهل تتطلب من مصر أن تعلن الحرب أم لا تعلنها ، ومهما كان الرأى حول هذه المسألة، فقد كان قرار الحكومة المصرية بعدم إعلان الحرب مقدمة لمتاعب أخرى أكثر خطورة بعد ذلك[2] .

ورغم ما قرره لامبسون يبقى السؤال قائما : هل كانت بريطانيا ترغب حقيقة فى إعلان مصر الحرب ضد ألمانيا ؟ وهل كان رئيس الحكومة المصرية ينوى فعلا إعلان الحرب وفقا للرواية المصرية ؟

فى تصورنا أن الأمر كان مجرد مناورة أو تمثيلية اشترك فيها من الجانب المصرى على ماهر ومن الجانب البريطانى لامبسون .

أراد على ماهر أن يبدى حسن نية فتظاهر برغبته فى إعلان الحرب وجمع مجلس الوزراء ليعرض الأمر عليه وفى نفس الوقت لا يستبعد أنه كان متفقا مع عزام على هذا الحوار الذى جرى ، باعتبار أن عزام كان من أصدقائه المقربين إليه .

(1) محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة ، ص 180 ، أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى ، ص 345.

(2) L'killearn, Op- cit . 120 .

وكذلك لامبسون تظاهر بالرغبة فى إعلان مصر للحرب ثم إبداء الأسف لعدم تنفيذ هذه الرغبة ، وهو مدرك تماما أن مصلحة بلاده تقتضى أن تبقى مصر بعيدة عن دخول الحرب، وإلا إذا افترضنا جدلا أن الرغبة كانت تعبر عن وجهة النظر البريطانية الرسمية فى لندن فما الذى كان يحول بينها وبين تحقيق تلك الرغبة الملحة ، وهل كانت بريطانيا تحت وطأة ظروف الحرب تتردد أو تتورع عن التدخل الجاد فى تنفيذ ما تريد ؟

نحن نعتقد - وفقا للوثائق البريطانية ومن خلال استقراء السياسة الإنجليزية على امتداد التاريخ المصرى المعاصر ومتابعة الأحداث التى توالت بعد ذلك خلال الحرب الثانية - أن بريطانيا لو أرادت حقيقة أن تعلن مصر الحرب إلى جانبها لما وقف حائل فى سبيل تحقيق هذه الإرادة ، ولعل ما جرى بعد ذلك فى أوائل فبراير سنة 1942 أقوى دليل على صحة هذا الاعتقاد .

روى لامبسون أن حديثا جرى بينه وبين الجنرال ويفل تتعلق بالرعايا الألمان الذين اعتقلتهم مصر، وأبدى ويفل رغبته فى تسليم هؤلاء الرعايا للسلطات البريطانية لتوصليهم بمعرفتها، وحينما ذكر لامبسون أنه يتوقع معارضة المصريين ثار ويفل وعنف لامبسون طالبا منه أن يأمر على ماهر بذلك ، وأنه لو كان أكثر حزما مع المصريين لوافقوا على إعلان الحرب، وحاول لامبسون إفهام ويفل «أننا نتعامل الآن مع مصر المستقلة» واضح أن لامبسون - وبصرف النظر عن العبارة الأخيرة الخاصة باستقلال مصر أنه لم يلح كثيرا فى ضرورة دخول مصر الحرب - ذلك لأنه كان يدرك اتجاه سياسة بلاده وليس معنى ذلك إنكار أن بريطانيا فكرت فى ذلك، لكنها وازنت بذكاء بين كلا الاتجاهين، ثم فضلت تطبيق نصوص معاهدة التحالف إلى أقصى درجة دون حاجة إلى إعلان مصر الحرب رسميا .. ويبدو أن تقرير هذه السياسة كان راجعا إلى رجال الحرب الإنجليز أنفسهم، إذ كانت وجهة نظرهم أن الأفضل عدم اشتراك مصر رسميا فى الحرب، لأن المحور سيتجنب فى هذه الحالة الإغارة على المدن والقرى أو التجمعات المصرية، وقد يغير المحور هذا الأسلوب إذا ما خاضت مصر الحرب رسميا ، وبذلك تقع أعباء دفاعية جديدة على كاهل الجيش البريطانى(2) .

---

(1) L'killearr, Op- cit. p.III .
(2) Lugol : Op - CIT . P.55

ويؤيد الدكتور هيكل هذا الرأى فيذكر أن انجلترا لم تبالغ فى الإلحاح على مصر لكى تعلن مصر الحرب، مكتفية بوعد من رئيس الوزراء أن يكون هذا الإعلان محل تقدير الوزراء إذا دخلت إيطاليا الحرب وأصبحت مصرعلى مقربة من ميادينها[1] بل إنه حتى فيما يتعلق بدخول إيطاليا الحرب - لم يتحقق كما سيتضح بعد قليل .. ثم نأتى إلى ما أعلنه رجل إنجلترا ذاته - تشرشل - فبعد أن امتدح موقف الحكومة المصرية لسلوكها الحكيم قال .. ولم يحدث قط أننا ضغطنا على الحكومة المصرية فى أى وقت من الأوقات لكى تدخل الحرب ، بل الواقع أننا نصحنا لها فى أكثر من مناسبة فى الماضى بعكس ذلك ، وقد كانت الفوائد واضحة فى تجنيب المصريين ومدينة القاهرة ويلات الاستهداف للغارات والضرب بالقنابل[2] .

نأتى بعد ذلك إلى محاولة تبين موقف مصر إزاء الحرب وقد أدركت أن حليفتها بريطانيا أصبحت طرفا فيها .

كان من الطبيعى أن تتشعب الآراء وتتباين الاتجاهات بين الحكومة والأحزاب المصرية تجاة هذه المسألة ، وتتراوح بين التأييد لإعلان الحرب ومعارضة إعلانها، وتجنيب مصر ويلات الحرب .

وجهة النظر المؤيدة لإعلان الحرب والوقوف بجانب بريطانيا عبر عنها بوضوح حزب الهيئة السعدية، الذى رأى أن مصلحة مصر تكمن فى إعلان الحرب على ألمانيا بحجة أن مصر أصبحت فى حالة حرب فعلا بالإضافة إلى أن هذا الإعلان يخول لها حق الاشتراك فى مفاوضات الصلح لو أن النصر كتب للحفاء، «وما دامت الحقيقة القائمة هى أننا نتصرف تصرف من هو فى حالة الحرب فعلا ، فلماذا لا تقرر الحكومة أن مصر فى حالة حرب مع ألمانيا فيطابق القرار الواقع[3] ».

وقد ظل السعديون يعتنقون هذا الاتجاه حتى أشرفت الحرب على نهايتها، ولدرجة أن زعيمهم الدكتور أحمد ماهر راح ضحية ذلك الرأى المنادى بإعلان الحرب ، وقد تلخصت وجهة نظرهم - كما عبر عنها أحمد ماهر فى مناسبات كثيرة - فى أن مصر لا ينبغى أن تقف

(1) هيكل : نفس المصدر ص 181 .

(2) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص 132 .. وقد أعلن تشرشل هذا فى عام 45 حينما أعلنت مصر الحرب على المحور .

(3) المقطم 1939/9/15 .

مكتوفة الأيدى إزاء هذا الصراع المحتدم وتترك الدفاع عن حدودها لغيرها متجاهله واقع العلاقات الدولية وأثرها فى ذلك الصراع ، هذا بالإضافة إلى أن مصر ستكسب فى حالة إعلانها الحرب على ألمانيا حق المساهمة فى مفاوضات الصلح والاشتراك فى توقيع معاهدة الصلح[1] .

أما الاتجاه الآخر القائل بتجنيب مصر ويلات الحرب فيمكن القول بأنه الاتجاه الذى كان سائدا آنذاك بين معظم طوائف الشعب ، فبالإضافة إلى أن حكومة على ماهر قد اعتنقت هذا الاتجاه وظلت مخلصة له حتى استقالتها فى ظروف تشبه الإقالة فى يونيو سنة 1940 - كما سنرى- نجد أن حزبى الوفد والأحرار الدستوريين أيدا نفس الاتجاه، إذ كانوا يرون أن المسألة ليست مجرد ربح تجنيه مصر، وأن العقل لا يبرر الاندفاع فى حرب دون - مبرر - على حد تعبير صحيفة الوفد .. البلاغ - التى تساءلت باستنكار «ولماذا تعلن مصر الحرب وقد نفذت شروط المعاهدة ووضعت مرافقها العامة تحت تصرف حليفتها بريطانيا ؟ إن أحدا لا يطلب منا بعد ذلك مزيدا فإعلان الحرب يؤثر فينا سياسيا وماديا ، ومصر حكومة وشعبا لا تبغى حربا[2]».

وفى نفس الوقت رأى حزب الأحرار الدستوريين أن ألمانيا لا تقهر «وأن تنفيذنا المعاهدة بإعلان الحرب عليها خطير النتائج ونتائجة تصبح أشد خطرا إذا اشتركت إيطاليا فى الحرب إلى جانب ألمانيا فإيطاليا تتاخم حدود مصر الغربية، وطالما تحدث موسولينى عن استعادة إيطاليا للإمبراطورية الرومانية القديمة ، ومصر كانت إحدى ولاياتها[3] .

كان الشعور السائد فى مصر آنذاك يتلخص فى كون التحالف البريطانى ضرورة أكرهت عليها البلاد، إلا أن ذلك لايحول دون تنفيذ نصوص المعاهدة من جانبها، ولقد أفصحت جريدة المصرى الوفدية عن هذا الشعور المصرى فذكرت أن المصريين فى هذه اللحظة الرهيبة متحدون كرجل واحد يسألون الله نصر العدالة والحق والديمقراطية وتأمين مصر [4] .

ويمكن القول بأن موقف حكومة على ماهر كان يعبر عن هذا الاتجاه ، وهو عدم إجابة رغبة

---

(1) الأساس 39/11/26 خطاب الدكتور أحمد ماهر فى اجتماع الهيئة السعدية ، انظر أيضا مجموعة خطب وبيانات أحمد ماهر - جمع محمود أبو رواع ... ص 75 ، 151 .

(2) البلاغ : 1939/9/15 . (3) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ص 171 .

(4) المصرى 23 / 10 / 39- . Jean Lugol, Op- Cit. P . 25 .

بريطانيا فى دخول الحرب ، لكن لا يحول ذلك دون إعلان تأييد بريطانيا والوقوف إلى جانبها ، فقد صرح على ماهر «بأن مصر تتجه حكومة وشعبا إلى بريطانيا بقلبها فى هذا النضال القاسى من أجل العدالة والحرية ، وستقدم مصر لحليفتها كل عون تنفيذا لتعهداتها ، وستعارض كل محاولة للقوة الغاشمة، لقد ناضلنا طويلا للحصول على استقلالنا ، وما زلنا على استعداد للتضحية إبقاء عليه[1] .

كما أشار على ماهر فى خطبة العرش التى ألقاها فى 18 من نوفمبر 1939 إلى أن الدولة الحليفة ستلقى من مصر كل معاونة ممكنة فى الحرب ، وأن مصر قد رأت فى محالفتها لبريطانيا سببا يدعم السلم ويقوى أركانه فى الشرق[2] .

ومضت حكومة على ماهر فى تنفيذ هذه السياسة وفقا للمادة السابعة من المعاهدة فقطعت علاقاتها مع ألمانيا وصادرت ممتلكاتها واعتقلت رعاياها فى مصر ، ووضعت الموانىء المصرية تحت إشراف انجلترا .. وغير ذلك من الإجراءات التى أشرنا إليها بالإضافة إلى إعلان الأحكام العرفية الذى أثار موجة من السخط لدى الرأى العام ضد حكومة على ماهر وضد بريطانيا فى نفس الوقت، كما كان باعثا لجدل طويل بين الأحزاب المصرية حول ما تقتضيه نصوص معاهدة 1936[3] .. ففى بيان أصدره حزب الوفد وبعد أن اتهم فيه الحكومة بانتهازها فرصة عطلة البرلمان وعدم دعوته فورا لمناقشة مرسوم القانون لإعلان الأحكام العرفية ولتحكم البلاد بغير دستور ... أشار الوفد إلى «أن المعاهدة لم توضع لتناقض مبادىء الدستور، وأنها تنص على أن كل إجراء يتم لابد أن يراعى فيه النظام المصرى للإدارة والتشريع ، وطبقا لنص المادة السابعة من المعاهدة فالحكومة نفسها هى التى لها أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية [4] ، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد كانت وجهة نظره فى معارضة القانون

---

(1) الأهرام 27 / 9 / 1939 .   (2) الأهرام ، المصرى 19 / 11 / 1939 .

(3) أقر البرلمان مرسوم الأحكام العرفية ، كما وافق مجلس النواب على عدة مراسيم أخرى كان معظمها يتعلق بحالة الحرب وتنفيذ المعاهدة لتأمين سلامة جبهة البلاد ، ولقد ظلت الأحكام العرفية معلنة طوال فترة الحرب حتى أكتوبر سنة 1945 .

(4) المصرى 1939/9/2 ، والوفد المصرى 1939/9/7 خفف الوفد حملته بعد ذلك ورأى أن إعلان الأحكام العرفية قد يكون ضربا من المساعدات التى يجوز للدولة الحليفة أن تطلبها من مصر طبقا لنص المعاهدة إلا أن هذا الطلب يكون واجب التنفيذ باسم المعاهدة ونصوصها «وانما الحق أن للحليفة أن تطلب إعلان الأحكام العرفية ولمصر أن تولى هذا الطلب عنايتها وأن تنظر فيه طبقا لدستورها ، فإن رأت فى تلبيته مصلحة مشتركة أجابته راضية واقرة البرلمان بمحص اقتناعه «الوفد المصرى 1939/10/9 » .

بإعلان الأحكام العرفية تستند إلى اعتبارين : الأول أن مصر لم تعلن الحرب ، وأنها بعيدة كل البعد عن ميادينها فلا موجب مطلقا لفرض هذا القانون المقيد للحرية ، والثانى أن فى مقدور الحكومة أن تعرض على البرلمان من التشريعات الكفيلة بجعل مساعدة مصر لحليفتها فعالة، مما يغنى عن إعلان الأحكام العرفية وما تنطوى عليه من استثناءات صارخة لا يرضاها الدستور ولا القانون فى الاحوال العادية[1] . أما الهيئة السعدية فقد صرح رئيسها الدكتور أحمد ماهر بضرورة دعوة البرلمان للانعقاد ولمناقشة إعلان الأحكام العرفية ومدى مطابقتها للدستور[2] .

نخلص من ذلك إلى أن اعلان الأحكام العرفية كان مجالا للنقد والاجتهادات بين مختلف الأحزاب ومن الواضح أنها كانت نوعا من الجدل السياسى بدليل أن هذه الأحكام استمرت قائمة وزادت حدتها على امتداد الحرب العالمية الثانية، وفى خلال جميع عهود تلك الأحزاب التى عارضتها .

ولقد أصبحت بريطانيا استنادا إلى المعاهدة التى خولت إعلان الأحكام العرفية هى المسيطرة على شئون مصر الداخلية[3] ، ولقد حاول على ماهر تبرير موقفه بإصدار مراسيم إعلان تلك الأحكام – وفى غيبة البرلمان – قائلا إن خطتنا الأساسية لم تخرج عن تطبيق المعاهدة تطبيقا صحيحا ، ولم نلجأ بطريقة فعلية إلى الأحكام العرفية إلا فى أحوال معينة، أهمها المحافظة على كيان البلاد الاقتصادى والعمرانى[4] .

نخلص من هذا العرض إلى تقرير عدة حقائق هى :

أولا : اختلاف مواقف الأحزاب المصرية حينما دقت طبول الحرب .. من حيث تفسير نصوص معاهدة 1936 وهل تحتم إعلان مصر الحرب على ألمانيا أم تعنى الاقتصار على تقديم كل المساعدات والتسهيلات الممكنة للحليفة بريطانيا .

---

(1) هيل المرجع السابق ص 172-173 .

(2) الدستور 11 / 9 / 1939 .

(3) حول هذا الرأى راجع : محمد عصفور : فلنحطم الأغلال ص 38 .

(4) محاضر مجلس النواب ، جلسة 2 / 10 / 1939 .

ثانيا : انتهت هذه المواقف إلى أن مصلحة كل من مصر وإنجلترا تقتضى إبقاء مصر بعيدة عن معارك الحرب ، وهى السياسة التى أطلق عليها آنذاك .. «سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب .. »

ثالثا : أن هذه السياسة لم تكن طوع اختيار مصر بل كان تقريرها راجعا أساسا إلى رغبة بريطانيا وبريطانيا وحدها ...

رابعا : وفقا لنصوص معاهدة 1936 أعلنت الأحكام العرفية وكان إعلانها مشارا لمناورات سياسية .

خامسا : كان يهم الإنجليز بالدرجة الأولى الاحتفاظ بمصر كقاعدة صلبة ومركز تموين لجيوش الحلفاء فى الشرق الأوسط .. وسوف نلاحظ دائما تمسك بريطانيا بضرورة إيجاد ضمان أو ركيزة لعدم انتهاز أى من القوى المضادة لهم فرصة الحرب، لتحريك شعور الكراهية الكامن ضدها وعدم السماح لأى تناقض قائم فى العلاقة بينها وبين المصريين بالتعاظم وفرض نفسه فوق أحداث معارك الحرب وما تتطلبه من تغييرات سياسية ... وكان الاحتفاظ بمصر على هذه الصورة يعنى الاحتفاظ بجميع القوى السياسية بعيدة عن المحور الذى قد يحاول الاستفادة من أى شعور مضاد، فيجعل وضع الإنجليز مضطربا[1] .

والواقع أن وضع مصر الدولى كان غير واضح، فهى طبقا لمعاهدة 1936 كانت تعتبر حليفة لإنجلترا، وبناء على نصوصها وضعت مواردها تحت تصرف إنجلترا .. دون أن تعلن الحرب رسميا على ألمانيا ، وألمانيا من جهتها كانت تدرك الموقف المعقد الذى وضعت مصر فيه، وبالتالى فهى لم تلح على ضرورة تكييف وضعها القانونى إذ كانت تعلم اضطرارها للتعاون مع بريطانيا على الصعيد الرسمى ، ومن ثم انصرفت جهودها إلى محاولة كسب الرأى العام المصرى الذى كان مهيأ بالفعل لشعور العداء نحو الإنجليز - وبالتالى استغلاله لصالح ألمانيا

(1) عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ص 31 رسالة الماجستير بإشراف الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - غير منشورة «انظر أيضا : لوكاز هيروزير : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى «ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى» ص 90 .

إذا لاحت الفرصة (1) ولاجدال فى أن إنجلترا وعين سفيرها ترقب الموقف بدقة وحذر - كانت تدرك هذه الحقيقة منذ أول وهلة ، ولذلك فيمجرد اندلاع نيران الحرب وإعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وألمانيا سارعت الحكومة إلى اعتقال أفراد الجالية الألمانية، فيذكر لامبسون أن أول مشكلة واجهتها بريطانيا مع مصر بسبب الحرب كانت تتعلق بهؤلاء الرعايا الألمان الذين اعتقلتهم حكومة مصر(2) .

وبرغم أن ثمة أدلة على أن بريطانيا كانت تهدف إلى ما هو أبعد من ذلك، فإن هذا الموقف «موقف غير المحارب» لم يكن ضد مصالحهم الإمبراطورية (3) وكان تعاون مصر أمرا حيويا وهاما بالنسبة إلى مجهود إنجلترا الحربى، وهذا هو السبب الذى دفع البريطانيين - قبل كل شىء - إلى تقوية قبضتهم على الإدارة المصرية، ولذلك فلم تتوقف الإجراءات التى اتخذتها مصر ضد الريخ عند قطع العلاقات الدبلوماسية ورحيل الهيئة الدبلوماسية الألمانية، بل استمر اعتقال الألمان والاستيلاء على بنوكهم ومؤسساتهم بكفاءة كبيرة (4) .

ولقد اشتطت بريطانيا فى تطبيق الإجراءات العسكرية مستغلة سلاح الأحكام العرفية مع تطور وقائع الحرب على حدود مصر وتغير درجات التعاون من جانب الحكومة المصرية ، وعلى النحو الذى أدى إلى تأزم العلاقات المصرية البريطانية فأصبحت قائمة على الشك والحذر ثم التربص، حتى أصبح على ماهر فى النهاية رجلا غير مرغوب فيه بحجة أنه «محورى الهوى»...

ولقد تضافرت عوامل كثيرة متباينة على تأزم تلك العلاقات أوضحتها الوثائق البريطانية، والتى تتضمن مراسلات لا مبسون وتقاريره اليومية والسنوية إلى حكومته بالإضافة إلى مذكراته ...

ففى تقريره السنوى عن عام 1940 أشار لامبسون إلى أن هذا العام بدأ فى جو من القلق البالغ «فبينما كانت البلاد لاتزال بصفة عامة واثقة فى نصر نهائى للحلفاء، كان هناك فى نفس

(1) Lugal, Op - Cit . p. 58 .

(2) Killearn, Op - Cit - P . 112 .

(3) بلغ تعداد الجيش المصرى فى سبتمبر 39 40 ألف مقاتل، لذلك فإن دوره كان تافها فى الخطط البريطانية.

(4) لوكاز هيرزويز : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى ص 95 .

الوقت أمارات عصبية تتزايد بخصوص التطورات فى الناحيتين السياسية والاقتصادية» .

ثم استطرد التقرير فى توضيح موقف على ماهر وبعض وزرائه من اتجاهات السياسة البريطانية فيقول «ولو أنه كانت هناك بعض الدلالات على أن على ماهر باشا يعتزم أن يعدل من أسلوبه، وأن يتعاون بإخلاص مع السفارة، إلا أن هذه النيات الطيبة لم تستمر طويلا، فسرعان ما اتضح أنه هو وزملاؤه العسكريون الثلاثة : عزام (وزير الأوقاف) .. وصالح حرب (وزير الدفاع) وعزيز المصرى (رئيس أركان حرب الجيش) لم يغيروا من موقفهم العدائى[1] فعزيز المصرى بصفة خاصة عمل على تقويض موقف البعثة البريطانية عمدا ، كما شجع رئيس الوزراء نفسه على حملة ضد الوضع الإنجليزى المصرى فى السودان ، وزيادة على ذلك طرد من حكومته عددا من الموظفين المعروفين بميولهم البريطانية ...

بعد ذلك انتقل التقرير إلى دور القصر فى تهيئة الجو المعادى لبريطانيا وأثره فى تدهور الموقف، وكذلك انتشار الدعاية الألمانية الإيطالية وتشجيع المنظمات شبه الفاشية[2] ... إلخ.

والواقع أن لا مبسون كان قد بدأ يتشكك فى نوايا كل من على ماهر وفاروق منذ أوائل عام 1940 ومن ثم فقد الثقة بهما، وقد شاطره هذا الشعور أنطونى إيدن وزير الخارجية البريطانى آنذاك .

ففى أوائل فبراير سنة 1940 وخلال زيارة إيدن للقاهرة[3] صحبه فيها لامبسون لزيارة

(1) فيما يتعلق بحرب وعزام اشتهرا بمناهضتهما لمواقف بريطانيا وفرنسا الاستعمارية، وكان وجودهما أصلا يشكل أحد الأسباب لعدم ارتياح بريطانيا التام عن وزارة على ماهر، وكان صالح حرب يقيم العراقيل فى وجه التعاون العسكرى بين مصر وبريطانيا ، واتهم بأنه سلم الألمان خطط إنجلترا الحربية للدفاع عن مصر... راجع : أحمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق ص 39 ، صلاح العقاد : المرجع السابق ص 17 انظر أيضا : محسن محمد تاريخ للبيع ص 15 أما عزيز المصرى فقد كان مجرد تعيينه فى منصبه عاملا آخر فى استياء بريطانيا لما كانت تعرفه عن اتجاهاته المعادية، ثم إنه وفقًا لما ذكره الجنرال ولسون القائد العام للقوات البريطانية فى مصر - قد أشاد بالعسكرية الألمانية أمام الضباط المصريين وقلل من شأن القوات البريطانية ، كما كانت له اتصالات بضباط يتآمرون ضد إنجلترا .. إلخ لتفصيل دور عزيز المصرى. راجع: أنور السادات أسرار الثورة المصرية ، ص 49 وما بعدها ، محمد أنيس : دراسة عن 4 فبراير 1942 الأهرام 10 / 2 / 1967 .

(2) F.O. 407 / 225. No. Lampson to Mr. Eden . Des. P. 1940, No. 59

(3) هدف الزيارة تحية قوات أستراليا ونيوزيلنده والهند المشتركة فى المعارك مع بريطانيا .

الأمير محمد على الذى شكا كثيرا من الملك فاروق قائلا إن السبب فى تصرفاته على ماهر الذى أصبح رجلا لا يوثق به بالمرة ، كما طلب محمد على من إيدن أن تعامل بريطانيا المصريين بحزم «لأننا إذا عاملناهم بلطف فسوف تخرج الأمور من أيدينا » وخرج إيدن من هذا اللقاء - وكما سجل لامبسون في مذكراته ولديه انطباع عام بأن فاروق سيكون شخصا متعبا ومشاكسا لبريطانيا، وأن على ماهر هو الآخر سيكون كذلك [1] .

ومما زاد الأمور حرجًا وأضفى على العلاقات توترا بين لامبسون من ناحية والملك وعلى ماهر من ناحية أخرى أخبار المعارك الدائرة آنذاك فى أوروبا إذ كانت غير مطمئنة ، فقد اجتاح الألمان النرويج كما استسلمت لهم فرنسا .. وقد أوضح لامبسون ردود الفعل المصرية إزاء تلك التطورات قائلا «فلقد أصبح موقفنا فى مصر أكثر صعوبة وكان هذا شيئا متوقعا كما كان متوقعًا أيضًا أن إيطاليا كانت على وشك أن تدخل الحرب هى الأخرى إلى جانب ألمانيا، وضعفت ثقة المصريين فى قدرة بريطانيا على الصمود ضد هتلر وحلفائه وخصوصا فى حالة دخول إيطاليا الحرب، ولقد توافرت لدى بعض الدلائل على أن حكومة على ماهر باشا والملك نفسه يحاولان الاتصال بالإيطالين من وراء ظهرنا، للحصول على ما يطمئنهم بخصوص وضع مصر فى حالة دخول إيطاليا الحرب [2] .

وقد سجل لامبسون كل ذلك فى برقية بعث بها إلى حكومته موضحا فيها التصرفات الشاذة أو المعاكسة التى تصدر تباعا من القصر وعلى ماهر قائلا إن على ماهر هو المحرك لها «وأن سر كل مصائبنا فى مصر يرجع إلى على ماهر[3] ...» .

ولعله ينبغى أن نتوقف هنا قليلا فى محاولة لتحليل موقف على ماهر ومدى «محوريته» المزعومة ، وهل كانت صادرة عن أيدلوجية معينة أو سياسة ثابتة .؟

إن المسألة فى اعتقادنا لا تعدو مجرد البحث عن المصلحة العامة لمصر أينما كانت وحسبما تصورها على ماهر فى انحيازه إلى هذا الجانب أو ذلك ، وما بدا من ذبذبة سياسته بين

(1) Review of political Developments in Egypt of the year 1940.
(2) Ibi d . 120
(3) F.O. 407/225 . No . 452 Lampson the Halefax, Mar, 18,1940

الفريقين يرجع إلى ذبذبة «ترمومتر» الحرب صعردا أو هبوطا بالنسبة لفريق الحلفاء أو فريق المحور، وبالتالى يمكن القول بأمانة إن على ماهر لم تكن له سياسة ثابتة إزاء الحرب والصراع الدائر بين المعسكرين، وإن كان لابد من وضعها فى إطار معين فلتكن فى إطار السياسة «الميكافيلية» شأنها فى ذلك شأن سياسته الداخلية إزاء الأحزاب وزعمائها .

فعندما ما أدرك على ماهر أن ميزان الحرب يميل لصالح المحور وبدأت انتصاراته تتوالى حتى دخل هتلر باريس فى منتصف يونيو سنة 1940 تحول على ماهر بإخلاصه وولائه إلى ألمانيا فهو - كما ذكر صحفى كبير - كمصرى مخلص كان يطلب الأمان لبلاده، ومن هنا حرص على أن يقف دائما إلى جانب الفريق المنتصر [1] .

وكان من الطبيعى أن يتحرك لامبسون للوقوف فى وجه على ماهر ومحاولة التفاهم معه وإملاء بعض المطالب عليه - فالتقى به وطلب منه تسليم الرعايا الألمان المعتقلين فى مصر، فوافق على ماهر الذى أبلغه فى نفس الوقت أن الوزير المفوض الإيطالى التقى به وسأله عن موقف مصر بعد خطاب موسولينى الذى أعلن فيه الحرب إلى جانب ألمانيا، فأجاب على ماهر الوزير الإيطالى «أن مصر ملتزمة بمعاهدة 1936 وأنها ستتصرف طبقا لها»، وعندئذ طلب الوزير الإيطالى السماح له بمغادرة البلاد، فوافق على ماهر على تسليمة جوازات سفره على أن يتم مبادلة أعضاء السفارة الإيطالية فى القاهرة بأعضاء السفارة المصرية فى روما .

وكان الانطباع العام لدى لامبسون «أن على ماهر بصفة عامة أظهر قدرا من التعاون معنا، ولكننى مازلت أحس أنه يجب أن نراقبه طوال الوقت لأننى لا أثق فيه [2] .

وفيما يتعلق بالمطالب الأخرى ، وبالنسبة للجيش فقد طلب السفير نقل عزيز المصرى من رئاسة الأركان لمنع زيادة التدهور فى الجيش «فوافق على ماهر على مضض ولكنه طلب مهلة من الوقت لتنظيم الامور[3] .

---

(1) محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة : ص 181 .

(2) L'killearn, Cp- Cit . P. 159 .

(3) F.O. 407/225. No . No 59. Lampson to Eden, Desp . 1940 - Preview of political Developments in Egypt of the year 1940 .

ويبدو أن سوء النية كان متوفرا آنذاك بين على ماهر والسفير ، فقد ذكر الأخير فى تقريره السنوى لحكومته حول نقل عزيز المصرى، أن على ماهر «بدلا من معالجة الحالة كعمل سرى ذى طبيعة فنية من أساسه، فإنه لم يكتف بإبلاغ أعوانه المقربين من سياسين وصحفين بطلبنا بل إنه أعطى هذا الطلب طبيعة التدخل المتعمد، ونجح بذلك فى خلق أزمة لامبرر لها[1] ...»

ويبدو أن لامبسون أراد أن يحكم الحصار حول على ماهر ويدفعه إلى التراجع، فقام بعدة اتصالات مع الدكتور أحمد ماهر ومحمد محمود باشا وغيرهما من الساسة والتحدث معهم حول تصرفات على ماهر[2] ، ثم سجل فى تقريره أن أحمد ماهر أبدى عدم رضائه عن أفعال شقيقة، ورأى أن العلاقات المتوترة بين السفارة والوزارة سوف تؤدى سريعا إلى صدام مكشوف بينهما، وما يمكن أن يتبع ذلك من احتمال عودة الوفد إلى السلطة .

ونجح لامبسون فى تحويل التيار ضد رئيس الوزراء الذى تراجع فيما يتعلق بمسألة عزيز المصرى بمنحه إجازة إجبارية[3] ، وقد أدى هذا إلى تحسن فى العلاقات بين السفير وعلى ماهر، ولكن لفترة قصيرة سرعان ما تأزمت العلاقات بعدها من جديد بين الجانبين بسبب الزيارة الرسمية التى قام بها على ماهر ووزيرا الدفاع والأشغال للسودان (فى فبراير سنة 1940) ، فقد أدلى خلالها كل من على ماهر وصالح حرب بعدة تصريحات اعتبرتها بريطانيا مثيرة للرأى العام فى السودان ومصر[4] .

أما الوفد فقد قدم فى أوائل أبريل 1940 مذكرة إلى السفارة البريطانية «ذات نغمة وطنية حادة» على حد تعبير لامبسون – وكانت أهم المطالب الأساسية فيها تتصل بضرورة إصدار بريطانيا وعدا بسحب قواتها العسكرية من مصر بعد انتهاء الحرب ، وإبطال حالة الحصار .

(1) Ibid .
(2) F.O. 407 / 225, No. 72. Lampson to Halefax, Apr. 19,1940
F.O. 407 / 225, No. 79. Lampson to Halefax, Apr. 19,1940.
(3) أدرك الرأى العام وضباط الجيش المصرى السبب فى تنحية عزيز المصرى بمنحه هذه الإجازة التى أثارت عدة استجوابات فى مجلس النواب – راجع : مضابط مجلس النواب – دورة الانعقاد الثالث – 1940/39ص 2739 .
(4) George kirk, Op- cit . p . 36 وكانت بريطانيا قد رتبت هذه الزيادة راجع أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع السابق ص 38
F.O. 407/225 No. 79 Lampson to Halefax; Apr, 19, 1940 .

وقد أثار تقديم المذكرة إلى السفارة دون الملك نقدا كبيرا فى الدوائر المعارضة للوفد، كما أغضب القصر . وبالرغم من ذلك فإن المطالب التى تضمنتها المذكرة الوفدية ظلت - كما ذكر لامبسون- فى تقريره- جوهر الأحاديث التالية لكل من رئيس الوزراء وأحمد ماهر مع السفارة البريطانية[1] .

ويبدو أن تقديم هذه المذكرة بالإضافة إلى إدراك الحكومة المصرية لمشاكلها السياسية والمالية، أدى إلى بعض التحسن المؤقت فى موقف كل من الملك ورئيس الوزراء إزاء السفارة البريطانية، فقد أبدى على ماهر رغبته فى إقامة علاقات أكثر صداقة معها، وإلى جانب ذلك سجلت الدوائر الإنجليزية بعض التحسن بالنسبة لموقف جانب كبير من الرأى العام المصرى إزاء بريطانيا وأنه اصبح يميل إلى بريطانيا ولا سيما حينما أشارت التقارير إلى أن إيطالياعلى وشك دخول الحرب، الأمر الذى جعل الذى جعل الكثيرين يدركون ضرورة الاعتماد على بريطانيا لحمايتهم إلى بريطانيا، ولو أن هذا الشعور - من ناحية أخرى - كان له نقيضه بأن مصر توشك أن تتورط فى كارثة الحرب نتيجة لا رتباطها ببريطانيا .

ومما ساعد على تنمية هذا الشعور بالتورط، الغزو الألمانى لهولندا وبلجيكا ، والقلق حول ما تنتوى أن تقوم به إيطاليا - فقد سبب ذلك «عصبية ظاهرة» بين المصريين زادها فيما بعد انسحاب القوات البريطانية من النرويج ...

إلا أنه بعد فترة وجيزة استعاد المصريون بعض الثقة وذلك بوصول الأساطيل البريطانية والفرنسية إلى الإسكندرية .

وحينما اقترب شهر مايو سنة 1940 من نهايته وأصبحت إيطاليا على وشك إعلان الحرب زاد الشك البريطانى فى موقف على ماهر أكثر وأكثر .. وقد ترتب هذا الشك على مقابلات على ماهر الكثيرة مع الوزير المفوض الإيطالى والشعور بوجود ما يبرر اعتقاد السفارة البريطانية بأنه قد تم الاتفاق على شىء ضمنى بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية فيما يتعلق بالحد من حجم التعاون المصرى مع بريطانيا، فى مقابل التأكيدات الإيطالية بخصوص

(1) F.O. 407/225 No. 3 Lampson to Eden, Des , 1940 No 59.

الحماية (الحصانة) الجزئية على الأقل لمصر خلال الحرب، ثم موقفها النهائى فى حالة انتصار إيطاليا[1] .

كل تلك العوامل كان لها أثرها فى تدهور العلاقات بين حكومة على ماهر وبريطانيا، فإذا أضفنا إليها حساسية الموقف بالنسبة لوقائع الحرب فى تلك الفترة الحرجة . ثم كان دخول إيطاليا الحرب فى 11 يونيو سنة 1940 وما استتبعه من التطورات بمثابة القضاء المبرم على الأمل فى التعاون بين على ماهر والإنجليز، ذلك أن بريطانيا التى لم ترغب أو لم تلح فى إعلان مصر الحرب إلى جانبها غداة إعلان ألمانيا الحرب عليها على النحو الذى سلف، يبدو أنها - أى بريطانيا - كانت ترى فى دخول إيطاليا الحرب مبررا لأن تسارع مصر فى إعلان الحرب ضد إيطاليا[2] ، وإن كانت تقارير لامبسون لحكومته توضح أنه رؤى عدم الضغط على على ماهر للاشتراك فى الحرب، وأنه من الأفضل ترك الأمور تجرى فى أعنتها لتصريف نفسها[3] ...

ومهما يكن من أمر فقد اجتمع مجلس الوزراء المصرى غداة دخول إيطاليا الحرب، وأعد بيانا ألقاه رئيس الوزراء المصرى فى البرلمان حدد فيه موقف مصر بعدم الاشتراك فى الحرب ضد إيطاليا إلا فى ثلاث حالات : ضرب المدن المصرية ، أو المواقع العسكرية من الجو، أو محاولة غزو البلاد والتوغل فى داخلها .

وحينما أبلغ السفير البريطانى بهذا البيان تساءل : وإذا ضرب الإيطاليون مواقع الجنود البريطانية فماذا يكون موقف الحكومة المصرية ؟ فاجاب على ماهر بأن «هذه مسألة تعنيكم ولا علاقة لنا بها» وغضب السفير، فأدرك على ماهر أن أيامه فى الحكم أصبحت معدودة[4] .

وقد عجل بنهاية حكم على ماهر عدم اكتراثة للمطالب العاجلة التى قدمها لامبسون بشأن السفارة الإيطالية ورحيل الدبلوماسيين الإيطاليين، واعتقال الرعايا الإيطاليين الخطرين،

(1) Ibid.

(2) لوكاز هيرزيز: ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى «ترجمة د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ص 105، وذكر المؤلف أنه حدث تغيير واضح فى اتجاه الدوائر الحاكمة المصرية فى اتجاه بريطانيا ، فقوبل طلبها الخاص بأن تعلن مصر الحرب على إيطاليا بعدم الاكتراث .

(3) F.O. 407/225 (No . 3) Lampson to Eden . Dec . 1940 (No. 59)

(4) لوكازهيرزويز : المرجع السابق ص 106 ، أمين سعيد : المرجع السابق ص 261 .

وتفتيش المفوضية الإيطالية، واعتقال وزيرها المفوض في مصر، وغير ذلك من الإجراءات التي لم ينفذها على ماهر جميعها ، بحجة أنها لم تتفق والتقاليد الدبلوماسية وقواعد العرف الدولي، ورغم أنه لم يوافق إلا على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا فإن وزيرها المفوض (ماتزوليني) تباطأ في الرحيل عن مصر ، كما اعترضت اعتقال الإيطاليين المشبوهين بعض الصعاب ، واتهمت السلطات المصرية بوجه عام بالمماطلة في اتخاذ الإجراءات ضدهم . كما رفضت الحكومة اعتقال عدد كبير من عملاء المحور ممن كانوا يشغلون مناصب مدنية أو يقومون في الظاهر بأعمال تجارية بينما هم في الحقيقة يؤلفون شعبة تابعة لأقلام مخابرات المحور السرية التي تمارس الجاسوسية[1] ، ولم تكن عين بريطانيا غافلة عن كل ذلك بل كانت تتلقى تقارير سفيرها لامبسون بانتظام، وهي تقارير زاخرة بالدلائل على أن موقف على ماهر أصبح - في اعتقاد لامبسون -«موقفا مائعا» إلى درجة كبيرة ، وداعيا إلى استنفاذ كثير من الصبر[2] ..

فالواقع أن حكومة على ماهر كانت قد قلبت سياستها رأسا على عقب، فبعد أن كانت تجرى - قبل اضطراب موقف بريطانيا وانهيار فرنسا على أساس الإخلاص والتعاون مع إنجلترا، أصبحت تقوم على أساس أن النصر لدولتي المحور وأن الهزيمة للحلفاء .

ومما يذكر في هذا الصدد أن هذه السياسة كان لها انعكاسها لدى بعض الوزراء المصريين الذين صرحوا في مجالسهم وفي حضور على ماهر بما يفيد هذا المعنى ، بل لقد ذهب أحدهم (صالح حرب) إلى حد القول بأن أيام بريطانيا في الحرب معدودة وأن مقاومتها لألمانيا لن تزيد على شهرين ، كما روى أن على ماهر نفسه قد بدأ يطلق لسانه بالسخرية والتشهير ببريطانيا وفرنسا ، وقد صرح ذات مساء في مجلسه الخاص بأنه لن يمض شهر واحد حتى تستسلم بريطانيا[3] .

(1) محمد التابعي : المرجع السابق ص 211-210 ، صلاح العقاد : المرجع السابق ص 18-19 ويذكر التابعي أن حديثا جرى بينه وبين المستر جرافتي سميث السكرتير الشرقي بالسفارة البريطانية في هذا الصدد . وللتفصيل راجع نفس المؤلف ص 211 وما بعدها .

(2) راجع Review of political Development in Egypt of the year1940

(3) محمد التابعي : نفس المرجع ص 182 ، 210-211 .

وأصبح واضحا أن بريطانيا قد نفذ صبرها «وأن للصبر البريطانى حددوا ، وأن دوام هذا الحال من المحال».. على حد تعبير مستر جرافتى سميث السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية لأحد كبار الصحفيين المصريين خلال لقائهما ذات يوم فى أوائل شهر يونية سنة 1940 ، «وأن التعاون مع على ماهر أصبح غير ممكن» .. على حد تعبير لامبسون فى تقريره السنوى لحكومته .

فقد اعتقدت بريطانيا - وهى تعانى مرحلة حرجة من مراحل الحرب - أن على ماهر يحاول استغلال موقفها السيء آنذاك، وهو إن لم يكن متعاونا مع المحور فهو على الأقل ليس متحمسا لقضية الحلفاء، وبالتالى «فان حكومة تتمتع بعون أوسع وبخاصة عون الوفد ضرورية فى هذه الفترة الحرجة)[1] ..

وفق هذا الاعتقاد بدأت بريطانيا تنفيذ خطتها معتمدة على لامبسون، الذى سارع بمقابلة فاروق فى 17 يونيو سنة 1940 فى الإسكندرية والتحدث معه حول ما أسماه الموضوع المهم الذى جاء من أجله، وهو التخلص من على ماهر قائلا لفاروق إن على ماهر يجب أن يذهب، وأن يذهب بسرعة "Aly Maher must go, and mustgo quickly,"

وأن لندن لا توافق على عودته (على ماهر) إلى رئاسة الديوان فى القصر[2] ..

وحينما سأله الملك عن أية حكومة ينصح بها بدلا من حكومة على ماهر، أجابه السفير بأن هذا ليس من شأنه، ولكن حسن التقدير ورغبة الحكومة البريطانية يمليان أن يأتى برئيس وزراء يطبق معاهدة 1936 بنصوصها وروحها ، وفى نفس الوقت لابد وأن يسانده الشعب، إن ما يعنينا الآن هو أن تكون هناك حكومة مصرية تتعاون معنا بإخلاص فى كل ما نريده، وأنه ليس من الضرورى أن تعلق مصر الحرب ، وأنه يجب - كما نصح لامبسون - أن يجرى الملك

---

(1) تقرير لامبسون السالف الذكر عن عام 1940 .

(2) L'killearn, Op. cit - P. 125 .
وكان لامسبون قد عرض على الملك تقريرا سريا تلقاه من قائد الأسطول البريطانى فى الإسكندرية يفيد أن أضواء قد شوهدت لعدة ايام مصدرها قصر المنتزه، وأنها قد تكون مرشدة لغواصات الأعداء أو لإنزال ألغام ليلا .. وقد وعده فاروق بالتحقيق فى الأمر .

مشاورات مع محمد محمود باشا زعيم الأقلية والنحاس باشا زعيم الأغلبية[1] ..

وأضاف لامبسون أن الجنرال ويفل سيكون فى انتظار عودته هذا المساء فى قلق بالغ، ليعرف منه مدى استعداد الملك «للتصرف فى حدود هذه الخطوط التى رسمناها ، ثم حذر الملك بأنه يلعب بالنار، راجيا إياه أن يفعل ما نصحه به، وألا يترك نفسه لعلى ماهر يضلله بنصائحه الشريرة .

من الواضح أنه كان لقاء عاصفا بين لامبسون وفاروق ، ولأهمية هذا اللقاء كأساس لما سيحدث فى المستقبل - ولأهمية ما دار فيه ينبغى أن نمضى مع لا مبسون حتى نهاية تسجيله له ، فقد ذكر أن فاروقا أوضح أن واجبه - كملك على مصر - أن يحافظ على الشعب بعيدا عن الحرب وعن الطرف الخاسر، فأجابه لامبسون : إما أن تغرق مصر مع بريطانيا إذا خسرت الحرب أو تنجو معها، وأنه من الأفضل أن تحاول النجاة معها قائلا إن بريطانيا سوف تنتصر، وإنه - أى الملك - يجب ألا تراوده أية شكوك حول ذلك، وفى النهاية طلب منه العودة إلى القاهرة حيث هو مطلوب هناك .

«وهكذا سلمت فاروق ما يشبه الإنذار فى ذلك الوقت، ورفضت رجاء حسنين باشا أن تمنح على ماهر فرصة أخرى وقلت له : إنه لا يمكنه أن يلعب معنا بأمانة[2] ».

وقد اقترح لامبسون على حكومته - فى برقيته التى سجل فيها وقائع هذا اللقاء، أن يتخلى الملك فاروق عن عرشه إذا عارض فى طرد على ماهر من الحكم[3] .

نستخلص من هذا اللقاء عدة حقائق :

---

(1) Ibid ذكر لامبسون أنه كرر النصيحة الأخيرة ثلاث مرات بإصرار وأن فاروق وافق على استشارة محمد محمود، لكنه فزع لفكرة استشارة النحاس - الذى كما زعم الملك - أهانه فى نفس الحجرة التى يجلسان فيها.

(2) L'killearn, Op. cit - P. 120 .

(3) F.O. 407/227 (No . 138) Lampson to Eden . June , 17. 1940.

أولا : مركز القوة الذى انطلق منه لامبسون فى حديثه مع الملك والتهديد المباشر له باستخدام القوة ، ويجب التأكيد على هذه الحقيقة من الآن لأن إغفال فاروق لحقيقة الموقف فى يونيو 1940 كان تمهيدا لحادث 4 من فبراير 1942 .

ثانيا :°كان هذا أول إنذار بريطانى وأول تدخل مكشوف فى شئون مصر الداخلية منذ إبرام معاهدة 1936 ، ولاجدال فى أنه يعتبر خرقا لتلك المعاهدة التى زعموا أنهم يستندون إليها.

ثالثا : إصرار بريطانيا على تطبيق المعاهدة نصا وروحا لصالحها ..

رابعا : من الواضح أن وجود مصطفى النحاس فى الحكم - أو وجود حكومة يرضى عنها كان يمثل رغبة بريطانية منذ يونيو سنة 1940 .

وفيما يتعلق بالحقيقة الأخيرة فقد أكد عليها لامبسون فى مقابلة أخرى مع فارورق والتى أبلغه فيها نص برقية هاليفاكس إذ نصح الملك بقيام وزارة وفدية أو على الأقل وزارة يرضى عنها الوفد ويؤيدها .

عقب هذا الإنذار استدعى الملك زعماء الأحزاب ورؤساء الوزارات السابقين ورئيس مجلس الشيوخ والنواب ، فعقدوا اجتماعا للتشاور انتهوا فيه إلى قرار بالموافقة على استقالة وزارة على ماهر .

واستقال على ماهر فى 23 من يونية بعد أن وافق فاروق على مضض بأن يضحى برجله على ماهر - على حد تعبير لامبسون[1] وبعد بأن شعر الجميع أن بريطانيا تقف وراء هذه الاستقالة[2] عهد فاروق إلى حسن صبرى باشا بتأليف الوزارة الجديدة رغم النصيحة التى أبداها لامبسون بتأليف وزارة وفدية أو يرضى عنها الوفد.

حقيقة إن أحمد حسنين - الرجل الأول فى القصر آنذاك والذى سيتولى بعد قليل رئاسة الديوان - راح يؤكد للسفير أنه قد روعى فى اختيار حسن صبرى وجميع أعضاء وزارته

---

(1) F.O. 407 / 225 (No. 3) Lampson to Halefax, Dec, 1940

(2) ذكر على ماهر فى خطاب الاستقالة أن «الاستمرار فى الحكم أصبح متعذرا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصرى «وهو يشير بذلك إلى تدخل الإنجليز».

صداقتهم لبريطانيا[1] ، وحقيقة إن حسنين كان وراء المحاولة التى تمت آنذاك لإقناع النحاس بتأليف وزارة قومية برئاسته والتى رفضها النحاس[2] .

لكن ذلك لا يحول دون القول بأن القصر تجاهل الرغبة البريطانية ، أو نصيحة السفير الذى نظر إلى المسألة من الزاوية السياسية لا من زاوية الصداقة . ووزارة حسن صبري لا هي وزارة وفدية، ولا هى وزارة يؤيدها الوفد كما عبر السفير لأحمد حسنين ، ثم إن محاولة «كفر عشما » لم تكن إلا من قبيل ذر الرماد فى عيون الإنجليز ريثما يعد القصر مفاجأته بتعيين حسن صبرى رئيسا للوزراء .

خلاصة القول نود أن نؤكد على تجاهل القصر وحسنين بالذات - للنصيحة البريطانية فقد كان ذلك بمثابة «اللعب بالنار» مما يعتبر تمهيدا لحادث 4 من فبراير 1942 .

ويبدو أن فاروق فى هذه المسألة كان يحاول بعد الأسلوب العنيف الذي استعمله لامبسون معه وبعد طرد صديقة على ماهر أن يهدىء من توتر العلاقات بينه وبين بريطانيا أو ربما كانت لعبة سياسية من أحمد حسنين الذى أراد أن يمهد لنفسه منصب رئيس الديوان بمجىء حسن صبري ، ولذلك فقد عمل على تأجيل مجىء النحاس إلى الحكم بقدر المستطاع .

وقد حاول فاروق تبرير اختياره حسن صبرى للسفير البريطانى بأنه قام بجس نبض «النحاس لتوليه الوزارة ولكن النحاس تقدم ببرنامج سياسى وصفه الملك بانه برنامج بلشفى» وأن النحاس اعتذر عن تولى الحكم ، وهكذا - كما ذكر لامبسون - وجد فاروق نفسه مضطرا أن يختار الرجل الذى قد ترضى عنه لندن ، وهو حسن صبرى[3] .

والواقع أنه رغم تجاهل النصيحة البريطانية فإن السفير لم يعترض على اختيار حسن صبرى بل أعلن فى لقائه مع الملك موافقته على هذا الاختيار ، كما وافق فاروق من جانبه

(1) محمد التابعى : المرجع السابق ص 183 .

(2) كان الملك قد أوفد عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى إلى مصطفى النحاس - فى كفر عشما بالمنوفية إبان أزمة استقالة على ماهر وعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسته فرفض النحاس تكرار تجربة الوزارات الائتلافية - للتفصيل راجع دراستنا عن حزب الوفد ص 184-185 .

(3) L'killearn, Op- cit . p. 187.

على أن تتخذ الحكومة الجديدة جميع الإجراءات العسكرية التى طلبتها بريطانيا من مصر طبقا للمعاهدة «ووعدنى الملك أن يكون القصر فى خدمة الحكومة» وطلب منى - كما ذكر لامبسون - أن أبلغ لندن أنه مع الإنجليز وأن أى كلام آخر غير صحيح[1] ...

ويبدو أن السفير رغم تظاهره بالموافقة وتسجيل العواطف التى أبداها فاروق نحو بريطانيا ، كان يضمر شيئًا فى نفسه ضد هذا التصرف الملكى ففى تقريره السنوى لحكومته علق على اختيار فاروق لحسن صبرى قائلا إنه بهذه الوسيلة تغلب نوعا على ما كانت ترمى إليه الحكومة البريطانية من وجود رئيس وزارة يتمتع بشعبية أكبر.

تألفت وزارة حسن صبرى فى 27 من يونيه 1940) من حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين والمستقلين، وكان معظم الوزراء ممن يرحبون بالتعاون الكامل مع الإنجليز كما أوضح رئيس الوزراء فى بيانه الذى ألقاه فى مجلس النواب فى 3 من يوليو) أن وزارته حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بريطانيا ، وأنها ستقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصها .. كما أكد بيان الحكومة على موقف مصر تجاه الحرب مع إيطاليا[2] وإن كان الوقت لم يطل حتى بدأ يشكو لمن يلقاهم من كبار المسئولين الإنجليز من أنه لا يستطيع القيام بكل ما يقتضيه تنفيذ المعاهدة بصدق وتعاون وإخلاص لأن خصومه السياسيين أقوى منه وأوسع نفوذا[3] .

ويبدو أنه كان يعنى بهؤلاء الخصوم على ماهر الذى اتخذت إنجلترا منه موقفا معاديا ، فطلبت من حسن صبرى اعتقاله بسبب نشاطه العدائى ضدها ، وحينما رفض حسن صبرى[4] ، صمم لامبسون على ألا يستأنف على ماهر منصبه كرئيس للديوان الملكى، وضرورة تعيين

(1) Ibid.

(2) Ibid Great Britain and Egypt, p. 47

(3) محمد التابعى : المرجع السابق ص 214-215 .

(4) سوف تكرر بريطانيا طلبها باعتقال على ماهر فى حكومة حسين سرى ، ويرفضه حسين سرى ثم تنفذه حكومة الوفد كما سنرى.

رجل مستقل جدير بالثقة فى هذا المنصب وبعد كثير من الاعتراضات من جانب الملك عين أحمد حسنين باشا الذى كان اختياره موفقا للغاية على حد تعبير لامبسون[1] .

أدت هذه التغييرات فى الوزارة والقصر إلى تحسن واضح فى العلاقات بين الحكومة المصرية والسفارة البريطانية من حيث تيسير الإجراءات فى الأعمال التجارية بينهما وتمت عدة اتفاقيات بشأن مسألتى صندوق الدين ، وشراء بريطانيا لمحصول القطن وكان لهذه الاتفاقية الأخيرة رد فعل طيب فى جميع أنحاء مصر[2] .

أما فيما يتعلق بموقف مصر من الحرب، فقد ظلت البلاد لمدة ستة أسابيع شعر فيها المصريون «بالتنفس المريح» من خطر الهجوم الإيطالى، وما لبثت القلوب بعد هذه الفترة أن وجفت مرة أخرى فى أغسطس 1940 ، إذا بدأت المناوشات والمعارك على حدود مصر الغربية بين القوات البريطانية والإيطالية وبدا فى الأفق أن الأخيرة تستعد للزحف على مصر ، رغم استمرار الصحافة والإذاعة الإيطاليتين فى التأكيد بأن إيطاليا لا تقصد أى اعتداء على سيادة مصر ، ولكنها فى الوقت نفسه «لن تسمح لنفسها بأن تهاجمها القوات البريطانية التى تعمل من القواعد المصرية[3] ».

وبذلك الموقف برزت من جديد المناقشات حول مسألة اشتراك مصر فى الحرب أو تجنب ويلاتها، فظهرت مرة أخري فكرة إعلان مصر الحرب على إيطاليا فى حالة اجتيازها الحدود المصرية، وكانت سياسة الدولة تقضى منذ بداية الحرب كما سلف بتجنيب مصر ويلات الحرب، ثم عدم الاشتراك فى القتال إلا إذا اعتدى المحور على مرافق البلاد الوطنية أو هددها .

لقد اكدت حكومة حسن صبرى هذه السياسة فصرحت فى بيانها أمام مجلس النواب «إن تقدم الغزاة لا يغير من موقفها شيئًا » كما استطاع حسن صبرى أن يقنع لامبسون ببقاء مصر دولة غير محاربة وذلك تحت تأثير عاملين ، الأول : ويتلخص فى أن عدم إعلانها الحرب على المحور يجنبها غارات الألمان والإيطاليين الجوية حرصا منهم على أن تظل على اعتقادها بصحة

(1) F.O. 407/225 (no .3) Lampason to Eden, Des, 1940
(2) Ibid .
(3) Graat Britain And Egypt, p. 84 .

ما صرحوا به قبل ذلك من احترامهم لاستقلالها ... والثانى : أن أهم ما يعنى رجال الحرب البريطانيين من مصر هو أن تظل قاعدة حربية آمنة ، فلو أن غارات المحور أصابت الشعب المصرى فى مدنه وقراه لخيف اضطراب المصرين وقيامهم بالثورة ضدهم، وهذا بعكس ما يحدث فيما لو وجهت الغارات الألمانية والإيطالية إلى الأهداف البريطانية وحدها[1] .

وفى نفس الوقت أعلنت الحكومة أنه لا خوف من القول بأن بقاء مصر دولة غير محاربة يجعلها فى حماية بريطانيا فالقوات المصرية فى الصحراء الغربية وعلى قناة السويس تؤدى واجبها بالاتفاق بين القيادة البريطانية وأركان حرب الجيش المصري .

ورغم ذلك فقد تعثر موقف الحكومة نتيجة للحملة التى قام بها أحمد ماهر باشا من أجل قيام مصر بنصيب أكثر وضوحا ونشاطا فى الحرب[2] .

ومرة أخرى انقسم زعماء الأحزاب إزاء الاتجاهين: تجنيب مصر ويلات الحرب بأى ثمن، أو الإصرار على مقاومة العدوان الإيطالى وإعلان الحرب .

فبينما نجد أن الدكتور ماهر - زعيم السعديين - مازال مستمرا فى اعتناق فكرته التى أعلنها منذ بداية الحرب وهى إعلان مصر الحرب ضد المحور متخذا منها مبدأ أساسيا اعتنقه وزراؤه الموجودون آنذاك فى وزارة حسن صبرى التى سوف يستقيلون منها بعد قليل لتمسكها بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب، نجد من ناحية أخرى أن معظم زعماء الأحزاب الأخرى كانوا ما زالوا معارضين لفكرة إعلان مصر الحرب. فرؤساء أحزاب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى نادوا بالإصرار على تجنيب البلاد ويلات تلك الحرب «التى لا ناقة لنا فيها ولا جمل».

أما حزب الوفد فقد صمت فى تلك الفترة عن إبداء رأيه فى هذه المسألة الخطيرة، فلا نكاد نعثر على بيان لزعيمه أو تصريح بشأنها ، ويبدو أن هذا الصمت كان نوعا من المناورة السياسية ، فقد خشى أن يطالب بالدخول فى الحرب فيغضب الرأى العام الذى كان ضد

(1) محمد حسين هيكل المرجع السابق ، ص 196-197 .

(2) تقرير لامبسون .

الحرب، كما خشى فى نفس الوقت أن يعلن عن معارضته للدخول فى الحرب فتغضب بريطانيا ، ولذلك فقد اقتصر موقفه آنذاك على المطالبة بتأليف وزارة محايدة وإجراء انتخابات[1] وقد تلخصت سياسة الوفد فى تلك الفترة - وكما ستتضح خيوطها فى حكومة (42-1944) فى اتجاهين : الأول المطالبة بالحكم منفردا والثانى التمسك بالمعاهدة تمسكا تاما ، هذا بصرف النظر عن المذكرة التى بعث بها إلى السفير البريطانى فى أبريل والتى سلف الإشارة إليها .

مجمل القول إن أحمد ماهر بقى الزعيم الوحيد المؤيد لإعلان الحرب ولا ينبغى أن يمر هذا الموقف دون تساؤل عما كان يهدف إليه الدكتور ماهر من ورائه ، فلا جدال فى أنه لم يصدر فى موقفه القائل بدخول مصر الحرب عن ولاء لبريطانيا ، ولكنه كان مخلصا حقا فى هذا الموقف ، هل كان يأمل من خلال هذا الموقف فى الوصول إلى رئاسة الوزارة فى وقت قريب كما زعم لامبسون فى تعقيبه على هذا الموقف[2] ؟

فى الواقع نحن لا نستبعد ذلك ولا سيما أن تطور الأحداث سيؤدى إلى تحقيق هذا الزعم بإسناد رئاسة الوزارة إلى أحمد ماهر فى أكتوبر سنة 1944 كما سنرى .

ولكننا من ناحية أخرى نلاحظ أن التبريرات التى استند عليها ماهر فى تحمسه الشديد لإعلان مصر الحرب كانت فى معظمها قوية ، وهذه المبررات هى :-

أولا : إن اشتراك مصر فى الحرب سيفيد قضية الاستقلال باعتبار أنه اكرم لمصر من أن تدع الإنجليز يدافعون عنها ، ثم إنها بموقف المتفرج- رغم العدوان على أراضيها - تسلم ضمنيا بمسئولية بريطانيا فى الدفاع عنها وهذا يؤكد معاهدة 1936 التى تريد مصر التخلص منها أو تعديلها على الأقل .

ثانيا : إن الاشتراك فى الحرب سيمكن مصر من المساهمة فى مؤتمر الصلح وبالتالى الدفاع عن قضيتها واستصدار قرار يحقق أهدافها خلافا لما حدث فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .

(1) عصام سليمان : أزمة الحكم فى مصر ، ص 107-108 ، وحول هذا الرأى راجع دراستنا عن حزب الوفد .

(2) F.O. 407/225 (No.3) Lampson to Eden, Jan . 28,1941

ثالثا : إن الحرب هى الفرصة الوحيدة لتسليح الجيش المصرى بأحدث الأسلحة وتدريبه للاستعداد لخدمة قضيته[1] .

حقيقة إنه فيما يتعلق بالتبرير الثانى الخاص بتمكين مصر من المساهمة فى مؤتمر الصلح كان واضحاأنه لن يتحقق إلا بانتصار بريطانيا وهى آنذاك (سبتمبر سنة 1940) كانت تمر بأحرج مراحل الحرب ، إلا أن أحمد ماهر فند هذه الملاحظة حينما أضاف أن مصر ستكون الخاسرة فى حالة انتصار المحور لأن أهداف إيطاليا هى إعادة بناء الإمبراطورية الرومانية وتحويل حوض البحر المتوسط إلى بحيرة إيطالية .

وإذا كان أحمد ماهر قد أصاب فى هذا التبرير فقد جانبه الصواب فى التبرير الثالث الخاص بتسليح الجيش المصرى ، ذلك لأنه على الرغم من أن بريطانيا كانت تعتبر المصدر الوحيد للسلاح آنذاك إلا أن عنصر الثقة بينها وبين الجيش المصرى كان مفقودا بدليل محاولتهاالنزع سلاح الكتيبتين المصريتين المرابطتين فى الصحراء الغربية، ثم إن بريطانيا لابد وأنها وضعت فى اعتبارها الهدف الذى يرمى إليه أحمد ماهر من تسليح الجيش المصرى[2] وهو الوقوف ضدها فيما بعد ، وكان طبيعيا ألا تساعد عليه ، وعلى أى حال لم يكن لرأى أحمد ماهر تأثيره القوى فى الرأى العام المصرى وكان مصيره فى البرلمان الفشل ، إذ أقر مجلساه الاتجاه المنادى باستمرار العمل على تجنيب مصر ويلات الحرب مع الوفاء بتعهداتها وتقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة فى حدود معاهدة التحالف[3] .

وبذلك انتهت فترة التردد وتوقفت جميع المناقشات حول اشتراك مصر فى الحرب ولا سيما وقد أدرك الجميع أن الملك فاروق - وعلى ماهر باشا - قد اعتزما على أى حال الاحتفاظ بمصر بعيدة عن الحرب وأن يحطما سياسة أحمد ماهر باشا[4] .

---

(1) مجموعة خطب أحمد ماهر ، جمعها محمد أبو رواع ، ص 110، 195 ، 201 انظر ايضا Lugol, Op-cit. P.62. أحمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق ص 36 .

(2) صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص 28-29 ، Lugol, Op-cit .P. 64 ,

(3) مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد العادى جلسة 20 أغسطس 1940 ص 87 ، 112 .

(4) تقرير لا مبسون F.O. 407/225 (No.3) Lampson to Eden, Jan . 28,1941

ولذلك فقد أعلن حسن صبرى أن مصر لن تعلن الحرب حتي ولو دخل الإيطاليون القاهرة، وبرر ذلك بأن موقف مصر فى هذه الحرب موقف معاونة لإنجلترا فقط فى حدود معاهدة 1936 وأضاف بأن الساسة والعسكريين الإنجليز وافقوا على أن بقاء مصر دولة غير محاربة فى مصلحة إنجلترا أكثر من إعلانها الحرب على المحور ، ومن هنا رأى التمسك بسياسة «تجنيب مصر ويلات الحرب» مهما كانت الاعتبارات(1) .

ولقد ادى هذا التناقض فى السياسة بين موقف حسن صبري وموقف أحمد ماهر إلى إحداث أزمة وزارية بين رئيس الحكومة والوزراء السعديين المشتركين فى الوزراة وذلك على أثر الغزو الإيطالى لمصر فى سبتمبر سنة 1940 والتقدم إلى «سيدى برانى» وإصدار أحمد ماهر لعدة بيانات يؤكد فيها سياسته فى وجوب اشتراك مصر فى الدفاع عن البلاد .

فقد اجتمع حسن صبرى بالوزراء السعديين وأبدى لهم اعتراضه بشكل واضح على بيانات أحمد ماهر، ثم سألهم بصراحة عما إذا كانوا على استعداد لقبول سياسة الحكومة التى وافق عليها البرلمان من قبل ، وعندما ووجه الوزراء السعديون بهذا الطلب كان من الصعب عليهم التراجع عن السياسة التى أعلنها زعيمهم فقدموا استقالتهم فى21 من سبتمبر، وبعد ساعات قليلة منها صدر مرسوم ملكى بتشكيل الوزارة من جديد بدون السعديين(2) .

وكان السعديون وحدهم هم الذين يهاجمون حكومة حسن صبرى بينما أعان فاروق حسن صبرى بناء على نصيحة على ماهر - خوفا من أن يؤدى سقوط وزارته إلى عودة الوفد او رئاسة أحمد ماهر للوزارة . ولذلك فقد استمرت حكومة حسن صبرى رغم ضعف مركزها البرلمانى، وكان للغزو الإيطالى لمصر وقصف الإسكندرية أثرهما السيء على الروح المعنوية للشعب، إلا أن زيارة المستر إيدن لمصر فى أكتوبر كانت ذات أثر فعال فى استعادة شيء من الثقة - وكان حضوره إلى مصر فى تلك الفترة كما يذكر لامبسون دليلا على أن بريطانيا العظمى إنما تأخذ مسألة الدفاع عن مصر مأخذ الجد ، كما أن الدفاع الناجح الذى قام به

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ص 43 ، لوكازهيرزويز المرجع السابق ص 108.

(2) F.O. 407/225 (No.3) Lampson to Eden, Jun, 28,1941 .

اليونانيون آنذاك ضد الهجوم الإيطالى كان عاملا آخر فى بعث الشعور بالثقة[1] .

ولم يطل المقام لحكومة حسن صبرى ، إذ توفى رئيسها فجأة (فى 15 من نوفمبر سنة 1940) خلال افتتاح البرلمان ، بعد أن تعاون تعاونا كاملا مع إنجلترا، سجله لامبسون بالتقدير فى مذكراته وهو يعلن أسفا على وفاته باعتبارها «خبرا سيئا له شخصيا ولبريطانيا أيضا قائلا «إنه» كان من أشد المخلصين لنا، وكان دائما يلتقى معنا فى منتصف الطريق، بل إنه اشترط لتولى رئاسة الوزارة أن نعلن ثقتنا التامة فيه، وقد تدخل عدة مرات لحل الأزمات بيننا وبين فاروق وكنت أحترمه لأمانته وصراحته معنا[2]».

كلف حسين سرى بتأليف وزارة جديدة من الأحرار الدستوريين والمستقلين واستقبلت استقبالا حسنا إلا من جانب الوفد الذى أظهر معارضة صريحة لها ملقيا اللوم على السفارة البريطانية لعدم استدعائه للحكم [3] .

وأعلن حسين سرى منذ البداية فى البرلمان أن سياسة حكومته الخارجية هى نفس سياسة الوزارة السابقة ، أى التعاون التام مع إنجلترا وفقا لمعاهدة 1936 وأن موقف مصر تجاه الحرب سيبقى بدون تغيير[4] .

كان حسين سرى صديقا لإنجلترا ومعروفا بميوله البريطانية - كما سجل لامبسون - فى مذكراته "Known for his pro - British sympathies"[5] وإذن فلا غرابة فى أنه أظهر منذ البداية - كما ذكر لامبسون أيضا فى تقريره لحكومته - روحا مرضية من التعاون التام وبقدر ما تقتضى علاقات السفارة، كما كانت قرابته بالملك - عن طريق زوجته - عاملا نافعا فى ازدياد نفوذه فى القصر . بينما اضمحل نفوذ على ماهر باشا بشكل ملحوظ[6] .

(1) Ibid .

(2) L'killeaen, Op- cit. p;p 136-137 .

(3) تقرير لامبسون عن عام 1940 وقد أبدى لامبسون ترحيبه باختيار حسين سرى لميوله البريطانية ولأنه صديق آخر لنا .

(4) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص 96 .

(5) L'killearn, Op- cit 138 .

(6) تقرير لامبسون F.O. 407/225 (No.3) ....

والواقع أن التعاون بين حكومة حسين سري وبريطانيا كان نتيجة للنجاح الذى حققته القوات البريطانية فى الصحراء الغربية وتوقف الهجوم الإيطالى عند سيدى برانى وتحول موقف الإنجليز إلى الهجوم بالجبهة المصرية (ديسمبر 1940) وتقدمهم بسرعة عبر الحدود المصرية حتى اجتاحوا ليبيا واستولوا على بنى غازى .

وقد توج هذا النجاح الانتصارات اليونانية مما بدد كل وهم لدى المصريين تجاه القوات الإيطالية وأزاح جو الخوف الذى سيطر على مصر طوال تلك الفترة .

وقد صور لامبسون انطباعاته عن تلك الانتصارات - فى مذكراته - مبديا ابتهاجه لها لأنها كانت - على حد تعبيره - أحسن الأخبار التى سمعها فى أواخر عام 1940 الذى كان حافلا بالأخبار السيئة للحلفاء[1] .

كما نوه عنها - فى تقريره لحكومته - وكيف كانت «مبعث ابتهاج شديد لدى المصريين لزوال التهديد الإيطالى المتوقع» فارتفعت أسهم البريطانيين إلا أنه استدرك قائلا «ولو أنه كان بين الدوائر السياسية شعور بالخوف من أن بريطانيا إذا ما أثبتت قوتها لن تتساهل إزاء مصر» كما كان هناك فى الدوائر العسكرية المصرية شيء من الخجل لعدم إشراك الجيش المصرى فى الانتصارات التى خلصت أرض مصر من الغزاة .

وكان لتلك الانتصارات أثرها لدى السعديين من ناحية وحكومة حسين سرى من ناحية أخرى.

فقد تشجع أحمد ماهر والسعديون نتيجة لها وأصبح يراودهم الأمل فى العودة إلى الحكم ,تجديد نشاطهم والمطالبة بإعلان صريح من الحكومة بدخول مصر فى الحرب، وفيما يتعلق بالحكومة فقد رفض رئيسها الموافقة على مطالب السعديين بشأن إعلان تحديد سياسة الحكومة إزاء الحرب ونوقشت المسألة فى مجلس النواب وطلبت الحكومة التصويت بالثقة وفازت بأغلبية الأصوات[2] وكانت عملية التصويت فى حد ذاتها تمثل الشعور العام للبلاد وموقفها من

---

(1) L'killearn, Op- cit 139 .

(2) استغرقت المناقشة ثلاث جلسات سرية ، وحصلت الحكومة على أغلبية 122 صوتا ضد 68 صوتا .

الاشتراك فى الحرب ، كما كانت تمثل نكسة لأحمد ماهر والسعديين[1] .

وفى نفس الوقت اتجهت الحكومة إلى ريادة التعاون مع بريطانيا باطراد ، بل أصبح الوزراء يقدمون حاجات السلطات البريطانية على حاجات البلاد ، كما بادرت الوزارة إلى اخضاع سفارات الدول المحايدة للرقابة لمجرد أن علاقاتها ببريطانيا ليست على ما يرام . كما تعرضت سفارات الدول الأوروبية الدائرة فى فلك ألمانيا (مثل حكومتى فيشى ورومانيا) لنفس الإجراءات.

وعندما وقع صدام بين حكومة رشيد الكيلانى فى العراق وبين بريطانيا تطوع حسين سرى بإرسال خطاب يستحث فيه رئيس الحكومة العراقية على التزام الحكمة ويعد هذا الخطاب من مظاهر السياسة التى ستسود ليضع سنوات تالية وهى اتخاذ الحكومة المصرية أداة لتنفيذ السياسة البريطانية فى المشرق العربى[2] .

واقترب عام 1940 من نهايته والعلاقات المصرية البريطانية فى تحسن مستمر، غير أن الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية كان لها أثرها فى تطور تلك العلاقات على الصعيد الرسمى على امتداد عام 1941 ، وقد تمثل ذلك فى ضعف مالية واقتصاد الحكومة المصرية وإصرار الأحزاب المصرية على مطالبة بريطانيا بضمانات بمنح مصر تنازلات فى المستقبل كمكافأة لها على مجهوداتها فى الحرب فى حين أنها كما زعم لامبسون لم تقدم أكثر مما تعهدت به وفقا للمعاهدة .

وكان واضحا أن الدعاية الرسمية وغير الرسمية للتدليل على أن مصر لعبت دورا كبيرا فى الانتصارات البريطانية كانت ذات أثر لدى الشعب مما سبب بعض الارتباكات فى العلاقات المصرية البريطانية ، وكان حزب الوفد قد أخذ منذ أوائل عام 1941 فى تدعيم هذه الادعاءات المصرية - على حد تعبير لامبسون- وإشعار بريطانيا بالجميل للدور الذى لعبته مصر فى

(1) تقرير لامبسون - عقد صلح عقب المناقشات البرلمانية بين الحكومة وأحمد ماهر .
(2) صلاح العقاد : المرجع السابق، ص32-33 .

تلك الفترة التى تلت دخول إيطاليا الحرب[1] ، ومما ساعد على تلبد الجو السياسى نشاط الدعاية الألمانية الإيطالية خلال مارس وترويج الشائعات القائلة بأنه إذا استطاعت بريطانيا هزيمة الإيطاليين على أمل لديها فى الصمود بعد وصول الألمان إلى ليبيا مما أشاع جوا من البلبلة حول مستقبل مصر القريب كما سبب انتعاشا واضحا بين العناصر المعادية .

وقد أدى التقدم الإيطالى - الألمانى فى أبريل إلى زيادة تلك الشكوك والمخاوف ، كما أدى الانقلاب العراقى إلى زيادة المخاوف البريطانية على الجبهة الشرقية .

كل ذلك أشعر حكومة حسين سرى بالعجز عن اتخاذ خط واضح فى الأزمة التى أحس حسين سرى أن البلاد توشك أن تواجهها ولا سيما وأنه أدرك انعزاله عن الوفد والسعديين وكذلك انقسام الأحرار الدستوريين الذين يشكلون قوته الرئيسية فى الحكم[2] .

دعت هذه الأحداث رئيس الوزراء إلى عقد مؤتمر شاركت فيه جميع الأحزاب - ما عدا الوفد - ولذلك لبحث سياسة الحرب ، واتفق فى هذا المؤتمر على إصدار بيان بالموافقة على سياسة الحكومة بالتعاون مع بريطانيا وذلك بحماية طرق المواصلات والمرافق العامة والحفاظ على الروح المعنوية للشعب .

وفى نفس الوقت استمر حسين سرى فى ملاحقته لنفوذ على ماهر ، كما تم إبعاد حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين، «وهى جماعة واسعة الانتشار يؤيدها على ماهر» إلى قنا وكذلك اعتقل أحمد حسين زعيم جمعية مصر الفتاة ، كما تخلص من بعض المؤيدين لعلى ماهر بإبعادهم عن مناصبهم ، ثم عرض على على ماهر أما قبول منصب وزير مصر فى واشنطون أو البقاء فى منزله الريفى[3] .

F/O. 466 (No.4) Lampson to Mr. Eden . Feb., 12,1942 (1)
Desp .No. 156. (Review of political Developmonts in Egypt of the year 1941)
ذكر لامبسون أن النحاس تلقى تأنيبا علنيا فى أسوان نتيجة لهذا الموقف ، لكننا لم نعثر على ما يؤيد ذلك الحادث .

(2) كان ذلك الانقسام نتيجة للاختلاف حول تعيين زعيم للحزب - عبد العزيز فهمى باشا وما أدى إليه هذا التعيين .

(3) أبلغ حسين سرى على ماهر أن هذا الطلب استجابة لطلب بريطانيا مما أدى إلى استثارة على ماهر .

وقد تدخل الملك وطالب على ماهر بالتزام الهدوء ، والباعث على اتخاذ الملك لهذه الخطوة ليس واضحا ، وإن كان معلوما - كما ذكر لامبسون - أن حسنين باشا كان يبذل جهودا مضنية آنذاك لخلق مناخ لا حزبى فى القصر ، أو ربما قصد الملك أن يظهر أنه غير خاضع لنفوذ على ماهر[1] .

والواقع أن الارتباط كان وثيقا بين التطورات فى ميدان والتطورات السياسية فى مصر التى كانت تحدث دائما كرد فعل لما وقع فى ميادين الحرب .

فحينما انتصرت القوات الألمانية فى البلقان خلال شهرى أبريل ومايو 1940 وما تبعها من انسحاب القوات البريطانية من برقة وعبور القوات الألمانية للحدود المصرية الأمر الذى أدى إلى تشجيع الطابور الخامس فى البلاد وظهور عدد من المنشورات المثيرة تدعو المصريين إلى الثورة ضد مؤخرة القوات البريطانية وهى تتقهقر، حينذاك التزم رئيس الحكومة بموقف شجاع، وفعل الكثير لتهدئة المخاوف ولا سيما فى مواجهة اقتحام الألمان للأراضى المصرية .

كما أدرك كل من الملك ورئيس الحكومة ضرورة توسيع قاعدة الحكومة، فالتقى الملك بزعماء الأحزاب (فى مايو) ، وبذلت الجهود لإقامة حكومة وطنية من كل الأحزاب، وقد وافق النحاس على قيام حكومة ائتلافية برئاسته أو حكومة حيادية برئاسة حسين سرى إلا أنه على أى الحالين علق قبوله على ضرورة حل مجلس النواب القائم وإجراء انتخابات جديدة - ولم يقبل رئيس الوزراء هذا الشرط .

وبفشل تحقيق التعاون مع الوفد سعى رئيس الوزراء إلى التقارب مع السعديين للحصول على تأييدهم، ففشل أيضا، فاضطر إلى أن يزيد من اعتماده على الأحرار الدستوريين بتعيين وزيرين آخرين منهم ، مما أثار عاصفة من الاحتجاجات سواء من جانب الوفد أو السعديين[1] .

تمخض كل ذلك عن شعور عام بإخفاق محاولات إقامة حكومة قومية بعد أن أصبحت

---

(1) F/O. 403/466 (No.4) Lampson to Eden, . Feb., 12,1941.

(2) نفس التقرير - حدث فى نفس الوقت انقسام داخل حزب الأحرار الدستورين .

الوزارة تتشكل تماما من حزب واحد هو أضعف الأحزاب ، فاضطر حسين سرى إلى إعادة تشكيل حكومته فى نهاية يوليو لتتألف من خمسة وزراء مستقلين ، وخمسة من الأحرار الدستوريين وخمسة من السعديين مما أغضب الوفد الذى رأى أن السعى لاتفاق وطنى تمخض عنه ضم السعديينا ألدخصومهم إلى الائتلاف الوزارى[1] .

ورغم أن هدف حسين سرى من إعادة تشكيل حكومته كان تقوية مركزه فى مواجهة الأحداث والأزمات السياسية ، فقد تعرضت البلاد لعدة أزمات اقتصادية كان لها أثرها فى تطور الأحداث الداخلية من ناحية وفى تطور العلاقات المصرية البريطانية من ناحية أخرى .

أهم تلك الأزمات أزمة القطن . فقد كانت مصر تعانى من القيود التى فرضتها الحرب على تصريف محصولها من القطن ، وقد تحكمت بريطانيا فى تحديد سعره متظاهرة أنها تساعد مصر بشراء المحصول بأكمله رغم صعوبة نقله ، والنتيجة أنها حرمت البلاد من الأرباح التى كان من الممكن أن تحققها لو كانت غير مقيدة بعجلة الاستعمار البريطانى وباعت قطنها لجميع الأطراف[2] .

وقد أجرى حسين سرى مباحثات مع بريطانيا بشأن عقد اتفاقية جديدة لشراء القطن وكان تناوله لتلك المباحثات «مثلا حيا لنقص حسه السياسي» - كما زعم لامبسون - فبالرغم من أنه تناقش مع الجانب البريطانى حول السعر الذى ينبغى دفعه ، وكان ذلك يمثل الجانب الصعب من الاتفاقية ، فإنه لم يبذ أية جهود لتهيئة الرأى العام لقبول الاتفاقية مما أدى إلى تعريضة للاتهام بأنه يتلقى الأوامر من السفير البريطانى .

فقد انتهز الوفد هذه الفرصه لتقوية الشعور العام بالشكوك حول تلك المفاوضات فألقى النحاس خطبة عدائية وعنيفة ضد بريطانيا (فى 4 من أغسطس بالإسكندرية) ، كما أخذ السعديون والأحرار يضغطون من أجل زيادة السعر المدفوع للزراع . والذى تقرر زيادته فعلا بمبلغ ريالين للقنطار الواحد ، وأن تتحمل الحكومة المصرية هذه الزيادة وكان معنى ذلك أن

(1) تقريرلامبسون عن عام 1941 .

(2) صلاح العقاد : المرجع السابق ص 33 ، ولم يكن بوسع مصر المساومة لأن لجنة إنجليزية مصرية تكونت خلال الحرب لاحتكار شراء القطن مما أضاع على البلاد ملايين من الجنيهات .

على دافع الضرائب المصرى أن يدفع هذه الزيادة لأصحاب القطن والمزارعين .

هذه الحملة كان يمكن تجنبها لو كان حسين سرى قد أوضح الموقف منذ البداية بالحقائق والأرقام وبذل جهدا معقولا للدفاع عن اتفاقية قام بعقدها[1] .

وقد مضى حزب الوفد فى حملته ضد بريطانيا فاتهمها بخرق معاهدة 1936 وبتحطيم استقلال واقتصاديات البلاد ويبدو أن هذه الحملة صادفت هوى فى نفس الملك الذى استقبل النحاس باشا عقب خطبته السالفة الذكر ، وترك انطباعا بالتعاطف مع اتجاه النحاس[2] .

لم تقتصر الحملة على أزمة القطن ، بل امتدت إلى الأزمة التموينية والنقص فى الغذاء ومسألة ارتفاع الأسعار ، فقد أعلن النحاس أنهما قد نتجا عن وجود القوات البريطانية فى البلاد .

وكانت الأزمة التموينية قد أخذت فى الظهور منذ أواخر مايو 1941 وبلغت ذروتها فى آخر العام ، حينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية كالخضر واللحوم والسكر وأقبل الجمهور على استهلاك الخبز لتنظيم ميزانيته الخاصة ولا سيما من ذوى الدخول الثابتة ولما كان ثمة عجز طرأ على محصولى القمح والذرة فى موسم 1941 فقد واجهت البلاد هذه الأزمة الحادة التى كان من الطبيعى أن تعزى إلى كثرة استهلاك الجيوش البريطانية[3] .

وقد اعتبر لامبسون حملة الوفد «محاولة لتشويه الحقائق ليس من السهل تصحيحه فى مصر خاصة وأن إذاعات المحور قد التقطتها وسارعت إلى ترويجها ..»

هذا بالإضافة إلى ما كانت تعانية المدن المصرية آنذاك من اشتداد الغارات الجوية (صيف 1941) من جانب دول المحور التى أعلنت دائما أن هدف الغارات هو المعسكرات البريطانية وليس المدن المصرية وبما أن هذه المعسكرات تقع بالقرب من المدن فقد تعرض المدنيون لأخطارها .

(1) F.O. 403/466 (no.4) Lampson to Eden, Feb, 12.1941 .

(2) تقرير لامبسون لعام 1941.

(3) فؤاد شبل : عصب الحرب ، ص 106 ، الرافعى المرجع السابق 99 كان للمعارضة الوفدية فى مجلس النواب فضل كشف أسباب هذه الأزمات .

وقد تكبدت مدينة الإسكندرية بصفة خاصة خسائر فادحة (يونيو 1941) أثارت الذعر فيها وشجعت الحكومة هجرة السكان منها، مما أربك المواصلات الداخلية وحالة العمل فى الإسكندرية فثارت المناقشات فى مجلس النواب، وطالب النواب الوفديون بالاتصال بالمحور أو التفاهم مع الإنجليز لإبعاد الأسطول البريطانى عن الميناء حتى يمكن إعلان الإسكندرية مدينة مفتوحة [1] .

وقد استمرت مسألة المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن مصر إحدى المسائل المطروحة دواما فى البرلمان منذ ذلك الوقت .

ورغم أن مدينة القاهرة لم تتعرض لهذه الغارات فإن بعض القنابل التى ألقيت على ضواحي المدينة (فى سبتمبر واكتوبر) قد أعطت وقودا لهذه الحملة التى أثارها الوفد ولقيت صدى خاصة وقد دعمها الاعتقاد بتعاطف الملك فاروق معها[2] .

وكان باعث الملك لهذا التعاطف مع النحاس ضد بريطانيا هو محاولة كسب الشعبية بإظهار اتفاقه مع النحاس فى الحملة التى يشنها، ويبدو أن آثار تعاون الملك فى هذه الحملة كانت خطيرة لدرجة دعت إلى تدخل السفير البريطانى ومقابلة الملك والضغط عليه بتوضيح ما يمكن أن يترتب على موقفه من تعقيدات خطيرة، لم ينس السفير فى خلال هذه المقابلة التلميح إلى ما حدث فى فارس (إيران) كمثل لما يمكن أن يصيب عرشا حاول عرقلة مجهود بريطانيا الحربى.

وفى نفس الوقت ضغط السفير على الملك لإعادة تنظيم وتدعيم إدارة الأمن العام واقترح عددا من التغييرات خاصة بإبعاد عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكى وأحد أعوان على ماهر[3] .

والواقع أن المشكلتين الاقتصاديتين الرئيسيتين الخاصتين بنقص الغذاء وارتفاع الأسعار

(1) مضابط مجلس النواب : جلسة 27 من يونية 41 ، ص 1452-1454 ، تقرير لامبسون لعام 1941 .
(2) تقرير لامبسون لعام 1941 .
(3) نفس المصدر – وقد تم تعيين محمد البابلى بك مديرا عاما للأمن العام بإشراف الوزير مباشرة ، وأدى هذا التعيين إلى تحسين العلاقة بين السفارة ووزارة الداخلية .

واللتين أثارهما الوفد استمرتا بؤرة للاهتمام العام وبقيتا كعوامل اضطراب أساسية على المسرح السياسى حتى نهاية العام وأوائل عام 1942 ، فقد أفسحنا المحال لعدة إضرابات عمالية تزعمها الأمير عباس حليم ذو الميول الألمانية الواضحة ، مما أدى إلى إصدار الحكومة لعدة قوانين لإنقاذ الموقف من الانهيار(1) .

مجمل القول إن مركز حكومة حسين سرى قد تدهور إلى حد بعيد ، وبعد أن كان من المعتقد أنها تعتمد على تأييد الملك بدا أن لا صديق لها سوى البريطانيين، وبالرغم من إخلاص حسين سرى ورغبته في المعاونة لتنفيذ كل طلبات السفير إلا أنه - كما ذكر لا مبسون «بقى على أى الأحوال موظفا عاما أكثر منه رجل سياسة، ونتيجة لذلك فقد نظر إليه الجميع باعتباره ألعوبة فى أيدينا، مما ترتب عليه أن أى قرار غير شعبى اتخذه كان ينسب إلينا فى النهاية ، فى نفس الوقت وجه إلينا اللوم بسبب الأخطاء والعيوب الناتجة عن قصور الحكومة والجهاز الإدارى وفى نهاية السنة كان رئيس الوزراء يتلقى عونا من الملك أقل مما كان يتلقى من قبل، وأصبح واضحا أنه بعد فترة وجيزة سيصبح لعلى ماهر اليد العليا فى القصر(2) ..»

نستخلصُ مما ذكره لامبسون أن حسين سرى فقد ثقة الجميع، بما فى ذلك السفير البريطانى نفسه رغم اعترافه بالتعاون الذي لاقته بلاده من جانب حكومة حسين سرى وقد بات من الواضح أن حسين سرى ليس رجل الموقف وبالتالى فإن أيامه فى الوزارة أصبحت معدودة للأسباب الاتية :

أولا : أصبح رئيس الوزراء عرضة للهجوم المستمر من جانب القصر ، وقد نجح على ماهر فى إقناع الملك فاروق بأن إخلاص حسين سرى للمصالح البريطانية أصبح فوق مستوى الشك، وقد شاركت العناصر المعادية للبريطانيين فى داخل القصر أو فى خارجه فى هذه الحملة، كالمنظمات الدينية والفاشية التى كان يشجعها على ماهر والشيخ المراغى، ورجال على ماهر فى القصر والإدارة (مثل عبد الوهاب طلعت) .

---

(1) للتفصيل راجع F.O. 403 / 466 (No.4) Lampson to Eden, Feb 1942.,

(2) نفس المصدر .

ثانيا : تأثر موقف حسين سرى فى البرلمان ، إذ أدرك أعضاؤه أن خصوم سرى قد أصبحت لهم اليد العليا فى القصر، وبالتالى انفض السعديون والأحرار الدستوريون من حول الحكومة وبدأوا يتطلعون إلى الحكم .

ثالثا : وفى خارج البرلمان استمر الوفد فى هجومه ضد الحكومة ورئيسها الذى وقف وحيدا محروما من معونة القصر ومن أى سلطة فعالة على برلمان ليس له فيه ممثلون .

رابعا : يضاف إلى كل ذلك تعرض الحكومة للانتقادات المستمرة من كافة الأطراف بسبب فشلها فى علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب(1) .

وفى أوائل يناير 1942 وقعت أزمة سياسية كانت من العوامل التى أطاحت بحكومة حسين سرى، وقد نتجت هذه الأزمة عن قطع العلاقات الدبلوماسية المصرية مع حكومة فيشى، وكانت ذات ثلاثة أطراف – السفير ، الحكومة ، والقصر .

وتتلخص هذه الأزمة فى أن حكومة حسين سرى قطعت علاقاتها الدبلوماسية بحكومة فيشى (فى 6 من يناير 1942) بناء على رغبة السفير البريطانى(2)، وقد استغل خصوم رئيس الوزراء الفرصة لخلق جو من الأزمة . ولتأكيد الإحساس بخضوع سرى باشا للبريطانيين. مما ترتب عليه أزمة حادة بين الملك وحسين سرى، وكان لعلى ماهر دور أساسى فيها ، فقد صور الأمر لفاروق على أنه يعتبر تجاوزا من الوزارة لحقها الدستورى وتعديا على إحدى الامتيازات الملكية باعتبار أن السفراء والوزراء المفوضين فى الدول الأجنبية يمثلون الملك، فلا يجوز التصرف فى أمرهم قبل عرض الأمر عليه، وبناء على هذا التفسير استدعى فاروق وزير الخارجية (صليب سامى) وأبلغه أنه غير راض عن تصرفه، فقدم استقالته فى اليوم التالى(3).

(1) F.O. 403 341 41326. Desp . No. 1190 Lord killearn to Eden, Dec, 22 1943 .
وأهم هذه المشاكل : قص الحبوب ، والتشريع الخاص بتحديد المساحة المزروعة قطنا ، مطالب العمال بزيادة الاجور والزيادة العامة فى تكاليف المعيشة .

(2) تم هذا فى غيبة الملك حيث كان فى رحلة صيد فى البحر الأحمر وكان حسين سرى باشا قد فشل فى الاتصال بالملك الاستشارته فى شأن القرار النهائى للوزارة بقطع العلاقات مع حكومة فيشى.

(3) انظر أيضًا: صليب سامى : مذكرات سياسية ،ص27-274

F.O. 270 . Lampson to Eden, Jan., 17,1942

F.O. 272 . Lampson to Eden, Jan., 20,1942 .

ويبدو أن لامبسون قد وجد فى تصرف القصر فرصته لإعطاء الملك درسا جديدا، فقد أوضحت المراسلات السرية التى تبودلت بين لامبسون وحكومته فى هذا الصدد أن بريطانيا فوضت سفيرها فى الموقف الذى اتخذه إزاء هذ ا التصرف . فقد استدعى حسين سرى وأظهر استنكاره لما حدث لأنه «بمثابة عملية طرد لوزير خارجية مصرى من جانب مليكة لأنه امتثل بولاء لطلب من حليفة لأسباب حربية وسياسية مشروعة تماما.ثم أشار لامبسون بلهجة لا تخلو من تحد إلى أنه فى وسع دولته أن يستخلص ما يشاء من نتائج قد تأتى، ويجب أن تأتى فى أعقاب مثل هذا التدخل غير المحتمل من الملك ، ثم ذكر حسين سرى بأن هذه ليست المرة الأولى التى اضطر فيها للحديث جادا بشأن تصرفات الملك[1] .

والواقع أن حسين سرى كان قد أصبح لا حول له ولا قوة ، إذ أبدى يأسه للامبسون كما أفهمة أن فاروق «جبان تماما» ولا بد من تخويفه بين حين وآخر وإنقاذه من نفسه ..

وكان لامبسون من ناحية يدرك أهمية هذه النصيحة فقد علق عليها فى إحدى رسائله متسائلا «فهل يجب علينا أن نواصل تخويف هذا الولد (يقصد فاروق) على فترات دورية ؟ إذا كان الامر كذلك فان صبرنا سينفذ ، ألا يكفى ما حدث فى ايران لتذكير الملك بما حدث عندما يزداد الضغط على أعصابنا فإننا لانريد أن نلاقى المتاعب فى منتصف الطريق ولكن إذا جاءت المتاعب عمدا فإنى لن أتردد فى أن أنصح حكومتى بالطريقة التى تواجه بها الموقف..

نستخلص من ذلك أن لامبسون شعر بنوع من المرارة إزاء الملك وأصبحت رغبته جامحة فى تلقينه درسا حتى لا يثير «متاعب أسوأ فى المستقبل «على حد تعبيره فقد عقد السفير اجتماعا لمجلس الحرب حضره الجنرال ستون القائد البريطانى فى منطقة الشرق الأوسط ورئيس البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى : ووزير الدولة البريطانى المقيم فى الشرق الأوسط وطرح السفير اقتراحه «بأن الوقت أصبح مناسبا لتلقين الملك درسا ، وأنه إذا لم نتصرف بحسم فسنلقى متاعب أسوأ فى المستقبل[2] .

(1) راجع الأهرام 73/4/27 الملف المصرى لحادث فبراير 1942 .
(2) نفس المصدر استخدم هذه الوثيقة محسن محمد فى تاريخ للبيع ، ص 26-27 .

والواقع أن هذه الرغبة فى تلقين الملك درسا من جانب لامبسون لم تكن وليدة تلك الأزمة الأخيرة ، بل إن المتتبع للوثائق البريطانية فى تلك الفترة ولمذكرات كيلرن يستطيع أن يدرك بسهولة أن جسور العلاقات بين القصر وبريطانيا كانت تنهار شيئًا فشيئًا منذ إقالة حكومة الوفد فى نهاية عام 1937 ، وقد ازدادت انهيارا مع إعلان الحرب العالمية واتهام فاروق وعلى ماهر بالتعاطف مع المحور مما أدى إلى أزمة يونيو 1940 على النحو الذى سلف .

ولذلك فما كادت تبرز أزمة فيشى حتى تجددت رغبة بريطانيا فى تلقين الملك درسا قاسيا ، وكانت الرغبة فى هذه المرة رغبة مشتركة بين السفير البريطانى وحسين سرى الذى كان قد طلب من لامبسون التدخل لمساندته فى وجة الملك ، فاستجاب لامبسون وضغط على القصر طالبا تسوية الأزمة مع الوزارة وتطهير القصر من أعوان على ماهر (عبد الوهاب طلعت) وكذلك طرد الإيطاليين منه[1] ...

وكان لامبسون من ناحية أخرى قد احس أن هناك ضغطا على الملك لاستبدال وزارة حسين سرى بحكومة يهيمن عليها على ماهر من وراء الستار ويكون شعارها تنفيذ المعاهدة حرفيا بشكل مشدد وبلا خضوع للإنجليز ، ولذلك فقد ركز لامبسون فى حديثة مع الملك على وجوب التخلص من نفوذ على ماهر «الذى خلق لنا كل هذه الدسائس» وهو الذى أوحى للملك لا بطرد وزير الخارجية فقط بل بإقالة حكومة حسين سرى كذلك على الزعم بأنها تضحى بحقوق المصريين لبريطانيا العظمى[2] .

ونتيجة للتدخل البريطانى اضطر الملك إلى التراجع على مرحلتين :

المرحلة الأولى : وقد عرض فيها بقاء حسين سرى فى الوزارة وخروج صليب سامى منها ، فرفض حسين سرى هذا العرض بتأييد من السفارة البريطانية ، فكانت .

(1) F.O. 283/284. Lampson to Eden, Jan., 21, 1942
مثل : أنطون بوللى الكهربائى ، وجارو الحلاق ، وبترو مساعده، وكانوتش مدرب الكلاب ، وفيروتش كبير المهندسين . وكانت إنجلترا تعتقد أن تاثيرهم على الملك كبير وأنهم من العوامل التى جعلته يتعاطف مع المحور ضد الإنجليز ..

(2) نفس الوثيقة ، ومن الأسماء المقترحة لتولى رئاسة الوزارة : زكى الإبراشى باشا ومحمد محمود خليل ..

المرحلة الثانية : وفيما عرض فاروق بقاء رئيس الحكومة ووزير خارجيته فى مقابل توسط حسين سرى لدى السفير البريطانى للتغاضى عن إثارة مسألة تطهير القصر من عبد الوهاب طلعت والإيطاليين ، فقبل حسين سرى هذا الحل ، وانتهت بذلك أزمة فيشى، ولكن بعد أن تركت آثارها التى تعتبر تمهيدا لحادث 4 من فبراير 1942 .

ذلك أن هذه الازمة كانت إشارة لكل العناصر الساخطة المشار إليها بأن الملك فى موقف العداء الصريح مع الحكومة ، وقد بدا هذا واضحا سواء فى تزايد المعارضة البرلمانية أو تزايد المظاهرات فى الشوارع ، وزاد الطين بلة الهزائم العسكرية التى منيت بها القوات البريطانية فى ليبيا ، وسقوط بنى غازى فى يد روميل وتغير ميزان الحرب لصالح الألمان ، فتشجعت العناصر المعادية للبريطانين للعمل ضد رئيس الحكومة ذى الميول البريطانية ، وسارت مظاهرات تنادى إلى الأمام يا روميل و حذاء فاروق فوق رأسك ياجورج ، ولقد ذهبت الوثائق البريطانية ومذكرات كيلرن إلى أن جماعة القصر أو «عصبة القصر» - على حد تعبير لامبسون - والمتمثلة فى على ماهر والمراغى وأنصارهما هى التى دبرت تلك المظاهرات لاتخاذها أداة لزعزعة مركز الحكومة وإظهار حسين سرى فى صورة عاجزة تسلب من يد الإنجليز الحجة فى التمسك بها ، وتزود فاروق فى الوقت نفسه بحجة مناسبة للتخلص منها دون أن يبدو فى صورة معادية لإنجلترا ..

وقد نجحت بالفعل هذه المظاهرات فى تحقيق هدفها : فلم يكن حسين سوى بالرجل الذى يستطيع تهدئة العاصفة التى هبت نحوه ، بينما تحدق الأخطار بالحدود الغربية للبلاد ، فقدم حسين سرى استقالته فى أول فبراير بعد أن أبلغ السفير نيته فى تقديمها .

وكان ذلك إيذانا بفتح الباب على مصراعيه لحادث 4 منفبراير 1942 الذى ستعالجه الدراسة التالية .

***

الفصل الحادى عشر

حادث 4 فبراير 1942

«لو كان الملك فاروق قد قبل النصيحة منذ البداية ، لما جلب على نفسه الإذلال»

مايلز لامبسون

قبل أن نمضى فى تلك الدراسة[1] هناك عدة حقائق يمكن استخلاصها من الفصل السابق وينبغى تسجيلها كتمهيد لحادث 4 من فبراير 1942 وهذه الحقائق هى :

أولا : انعدام الثقة بين بريطانيا والملك فاروق منذ نشوب الحرب العالمية الثانية وذلك على النحو الذى أبرزته الوثائق البريطانية ومذكرات كيلرن .

ثانيا : تأسيسا على الحقيقة الأولى تولدت رغبة بريطانية من خلال أحداث الحرب وانعكاساتها فى مصر وهى التخلص من فاروق. وقد أصبح الاعتقاد راسخا لدى لامبسون بأنه «لن يستطيع أن يوفر لبلاده سلاما حقيقيا مادام الملك على عرشه» فإن المتتبع لمذكرات كيلرن ومراسلاته لحكومته فى تلك الفترة يستطيع أن يدرك هذه الحقيقة بوضوح .

ثالثا : إدراك بريطانيا ضعف حكومات الأحزاب الأقلية التى تعاقبت على الحكم منذ إقالة حكومة الوفد فى نهاية عام 1937 وأنه رغم تنفيذها لنصوص معاهدة 1936 وتعاونها مع السفير البريطانى واعتمادها عليه فى تدعيم مركزها ، فقد ظل مركزها ضعيفا .

ولقد أكد لامبسون هذه الحقيقة فى تعقيبة على استقالة حسين سرى، فذكر أن الدرس المستفاد من سقوطه كان واضحا وهو أن حكومة لا تملك التأييد فى البرلمان لن تستطيع أن تحكم بروح المعاهدة الإنجليزية المصرية ، وذلك نظرا للحقيقة القائلة بأن أى جهد يبذل فى هذا السبيل لابد وأن يصطدم بمعارضة القصر ولن تستطيع أى حكومة بدون التأييد الشعبى أن تحارب القصر[2] .

رابعا : وتأسيسا على هذه الحقيقة أصبح وجود حكومة وفدية برئاسة النحاس باشا مسألة ملحة وحيوية بالنسبة لبريطانيا ، وقد مر بنا كيف أن هذه المسألة كانت واردة منذ قيام الحرب وزادها إبرازا تأزم العلاقات بين وزارة على ماهر وبريطانيا على النحو الذى أدى إلى استقالتها.

---

(1) رغم معالجتنا لهذه الدراسة فى رسالة الماجستير (1970) عن «حزب الوفد» فقد آثرنا تناولها بالتفصيل على ضوء الوثائق البريطانية وتقارير لامبسون ومذكراته التى نشرت مؤخرا برؤية جديدة .

(2) F.O. 341 / 4 / 326, Deop. (No. 1190) Lord killcarn to Mr . Eden Dec., 22, 1943 .

ومن الطبيعى أن وجود الوفد فى الحكم لم يكن حبا فى الوفد أو إيثارا لزعيمه مصطفى النحاس من جانب بريطانيا ، ولكن لشعورها أن حكومات الأقلية لا تكفل هدوء الجبهة الداخلية فى مصر، مما يهدد الخطوط الخلفية لجبهات القتال الدائر على الحدود . ثم لحاجتها - من ناحية ثانية - إلى الصانع المصرى الأول لمعاهدة 1936 باعتباره أقدر من غيره على الالتزام بتنفيذها - ولمجابهة الميول الواضحة لدى الملك فاروق وبعض الشخصيات اللائذة بالقصر للمحور ولا سيما عند اقتراب الخطر الإيطالى من حدود مصر .

خامسا : لا جدال فى أن الأزمة الدستورية التى نشأت بين القصر والوفد عام 1937 وأدت إلى إقالة النحاس تعتبر من جذور حادث 4 من فبراير ، إذ كان السفير - كما رأينا- قد حاول إسداء النصح للملك وعلى ماهر لتجنب الصدام مع النحاس ، كما بذل جهدا فى محاولة الوساطة لحل الأزمة بينهما، وكان فشله فى الوساطة . موضع لوم من حكومته كما كان مثارا لحقده وغضبه من الملك ، وقد عرضت فى تلك الأزمة - لأول مرة - فكرة تنحية الملك فاروق عن العرش ولكن أنطونى ايدن وزير الخارجية البريطانية لم يوافق عليها آنذاك .

ثم تجددت الأزمة فى سبتمبر 1939 حين أدرك لامبسون أن هناك عناصر فى القصر تميل نحو الألمان ، وبأن مصلحة الحرب تقضى بإخراج على ماهر من الحكم فإذ اعترض الملك وجب أن يعتزل العرش - ثم عادت الأزمة مرة أخرى إلى الظهور فى يونيه 1940 فى أعقاب دخول إيطاليا الحرب . ويومئذ اقترح السفير على حكومته تغيير الوزارة، فإن عارض الملك فعليه أن يتخلى عن عرشه ، ووجه السفير إنذارا إلى الملك بضرورة استدعاء النحاس باشا والعمل بمشورته ، ووافقت حكومة لندن على التهديد بإعلان الأحكام العرفية الإنجليزية فى مصر وخولت سفيرها قبول تنازل الملك عن العرش إذا لم يستجب للمطالب البريطانية ، وهنا قال السفير للملك وهو يسلمه الإنذار «إن الجنرال ويفل ينتظر نتيجة هذه المقابلة» .

وانفرجت الأزمة بإذعان القصر لمطالب لندن فخرج على ماهر من الحكم على النحو الذى مر بنا .

سادسا : إذن فإن الرغبة البريطانية فى وجود مصطفى النحاس فى الحكم لم تكن خافية على أحد، بل كانت مطروحة ومعروفة للوفد ولخصومه وللقصر منذ عام 1940 وكان الاختلاف يدور حول هل تكون حكومة النحاس أئتلافية أو قومية كما يرغب القصر والأحزاب والأقلية. أم تكون وفدية «لحما ودما» كما رغب النحاس وأصر عليها .

سابعا : لقد أثبتت الأيام الأخيرة لحكومة حسين سرى عجز هذه الحكومة إزاء معالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية، وقد زادها عجزا هزيمة القوات البريطانية فى ليبيا ورغم أن أهم فضائل حسين سرى - كما اعترف لامبسون - كان إخلاصة لروح المعاهدة ، إلا أن هذه الفضيلة كانت لا تعوض عجزه الواضح فى عديد من المسائل التى كانت تحتاج إلى شجاعة ويد قوية ، فعالجها سرى باشا على نحو ضعيف[1] .

واستقالت حكومة حسين سرى وظهرت رغبة بريطانيا فى تشكيل حكومة يرأسها النحاس كحقيقة - وتطورت الأحداث فى أعقاب استقالة حسين سرى على نحو أوضح تلك الحقيقة سواء لبريطانيا أو للقصر أو للرأى العام ، وقد تجاهل الملك هذه الحقيقة غير مدرك لخطورة الموقف ، مشجعا العناصر المعادية لبريطانيا ، معارضا مجىء الوفد إلى الحكم رغم إبلاغ السفير له بأن عودة الوفد إلى الحكم هى الحل الوحيد للموقف ، الأمر الذى نتج عنه ذلك التصرف العنيف الذى أقدم عليه لامبسون فى 4 من فبراير وقيامه بمظاهرة عسكرية فرضت على الملك تحقيق النصيحة البريطانية «ولو كان قد قبل هذه النصيحة منذ البداية ، لما جلب على نفسه الإذلال» على حد تعبير لامبسون[2] .

وسوف نحاول تفصيل هذه الأحداث ...

قبل تقديم حسين سرى استقالته كان قد أخبر بها لامبسون الذى أعرب له عن أسفه لاضطراره إلى التسليم هكذا «ثم سأله عمن يرشحه لرئاسة الوزارة فاقترح سرى باشا أحد ثلاثة من الساسة هم :

---

(1) تقرير لامبسون السنوى لعام 1942 .

(2) نفس المصدر .

* الدكتور بهى الدين بركات .

*أو الدكتور محمد حسين هيكل .

* أو الدكتور أحمد ماهر .

وحينما أبدى لامبسون عدم موافقته[1] على أى من الثلاثة اقترح حسين سرى دعوة مصطفى النحاس لرئاسة الوزارة وإرغام الملك على قبوله قائلا «أرغموا الملك فاروق على أن يرسل فى طلب الوفد[2] وكان هذا الاقتراح هو ما انتهى إليه لامبسون قبل لقائه بحسين سرى فى أول فبراير «وأنه مادام اقترح ذلك فإننى واثق أن هذا أفضل شيء الآن» ...

وتحرك السفير البريطانى بسرعة ، فاتصل أولا بأحمد حسنين وأخبره أن الحكومة البريطانية حريصة على أن تعرف من سيقع عليه الاختيار - لتأليف الوزارة الجديدة قبل تأليفها ، وكان هذا يعنى أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما حدث عند تعيين كل من حسن صبرى وحسين سرى ومفاجأتها بالأمر الواقع على النحو الذى سلف ، ومن ثم أرادت أن تحتاط للأمر هذه المرة[3] .

وحينما أكد حسنين للسفير أن الرجل الذى سيعهد إليه بتأليف الوزارة سيكون صديقا لإنجلترا ، أصر السفير على أن حكومته ترى فى ظروف الحرب القائمة ومن غير أن تهتم بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ، أن من حقها أن تعرف سلفا من سيعهد إليه بتأليف الوزارة قبل تكليفه رسميا بها .

ويبدو أن السفير قد أدرك أن استقالة حسين سرى نتيجة للمظاهرات التى اتهم القصر بتدبيرها من أعوان على ماهر كانت تعنى أن الوزارة التى ستخلفها إما وزارة برئاسة على ماهر شخصيا أو برياسة أحد أعوانه : ومن هنا كان تحرك السفير بمجرد أن أخبره حسين سرى

(1) كان رأى لامبسون أن بركات لا يصلح ، وأحمد ماهر كان مريضا آنذاك ، وهيكل غير موجود سياسيا.
(2) L'killearn, op-cit, p.190 راجع ايضا .

F.O. No. 443 Lamson to Eden feb, 1-1942

(3) هيكل : المرجع السابق ص 230-231 .

باستقالته ، وكان هدفه فرض وزارة قومية أو ائتلافية برئاسة مصطفى النحاس باعتبارها البديل العملى الوحيد لوزارة يرأسها على ماهر أو أحد أصدقائه ..

وأصر السفير على مقابلة الملك فاروق فى اليوم الثانى من فبراير(1) .

وفى نفس الوقت عقد السفير اجتماعا حضره وزير الدولة البريطانى وبعض القادة العسكريين لمنطقة الشرق الأوسط لمناقشة الموقف وبحث احتمال استخدام القوة العسكرية ضد الملك «لأننا إذا اخفقنا فى اظهار الشدة الآن فقد تظل البلاد - كما زعم السفير- تحت تاثير العناصر المعادية لبريطانيا «وكانت وجهة نظر السفير أنه إذا أرغم الملك على استدعاء النحاس فمن الصعب على جلالته أن يرفض أو يعرض حكومة أقلية جديدة ضدنا وضد الحزب الشعبى «الوفد»(2) .

اتفق فى هذا الاجتماع على ضرورة مقابلة السفير للملك وأن يعرض عليه النقاط التالية:-

1- وجوب تأليف وزارة مخلصة لمعاهدة 1936 وتستطيع أن تقوم بتنفيذها نصا وروحا (وخاصة البند الخامس منها)(3) .

2- أن تكون الحكومة قادرة على الحكم متمتعة بتأييد شعبى كاف .

3- هذا يعنى ضرورة تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة بوصفة زعيم حزب الأغلبية فى البلاد ، فيجب التشاور معه فورا لتأليف الوزارة الجديدة .

4- لابد أن يتم ذلك قبل ظهر غد الثلاثاء 3 من فبراير .

5- لفت نظر الملك إلى أنه يعتبر مسئولا عن أى اضطرابات قد تحدث خلال ذلك .

(1) L;killearn, op- cit. 199 راجع الاهرام 1973/3/9 «حادث 4 من فبراير فى ضوء مراسلات لامبسون الرسمية «دراسة الدكتور محمد أنيس» .

(2) F.O. 348 (no.448) Lampeon to Eden, feb, 2,1942 .

(3) Ibid كان العسكريون قد أبدوا تخوفهم من حدوث ثورة فى البلاد فى حالة استخدام القوة ونصه (يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

نفذ لامبسون هذه الخطة - فالتقى بالملك وأوضح له أنه باعتباره الممثل الدبلوماسى للحلفاء فى القاهرة فإنه من الضرورى أن أطمئن إلى أنه لن يعين لرئاسة الوزارة شخصا لا يتمتع بالصفات اللازمة لتنفيذ معاهدة 1936 «ثم أشار إلى النقاط الخمس السالفة الذكر والتى اتفق عليها فى السفارة» حتى لا يكون هناك أى مجال للشك فيما نطلبه(1) .

واضح أن بريطانيا كانت تريد تأمين ظهرها وخط دفاعها ولذلك كان يهمها بالدرجة الأولى تنفيذ معاهدة 1936 بنصها وروحها : وبالتالى فهى تصر على تعيين رجل يكفل لها تنفيذ التزامات هذه المعاهدة على الوجه الأكمل ، فضغطت على الملك لاستدعاء النحاس باعتباره زعيم حزب الأغلبية القادرة على السيطرة على شئون البلاد فى تلك المرحلة الحرجة ، وكان هدف بريطانيا تحقيق الاستقرار الداخلى ...

وافق الملك على ضرورة وجود حكومة تنفذ المعاهدة نصا وروحا وأن تكون متمتعة بالتأييد الشعبى، لكنه فيما يتعلق باستدعاء النحاس وتكليفه بالوزارة فقد أوضح الملك للسفير أنه فى سبيل تشكيل حكومة قومية وأنه لا يعرف شخصا سوى النحاس يمكنه رئاسة هذه الحكومة وأن علاقته بالنحاس لحسن الحظ أفضل بكثير مما كانت عليه فيما مضى، ولكن الملك لم يشأ أن يلزم نفسه بمقابلة بالنحاس وتكليفه بتشكيل الوزارة قبل ظهر اليوم التالى (3 من فبراير) كما نصحه لامبسون ، وفى نفس الوقت لم يبد رغبته فى عدم مقابلة النحاس، ورغم أن لامبسون لم يستخدم لغة التهديد أو التحذير مع الملك إلا أنه كان حازما معه ، إذ أبدى رغبته فى أن يبلغه القصر أن النحاس قد كلف بتشكيل الوزارة قبل مضى 24 ساعة ، كما أوضح أنه يجب ألا تحدث اضطرابات «وطلبت اتخاذ جميع الإجراءات والاحتياطيات اللازمة لقمع إية اضطرابات وأى تراخ فى تنفيذ ذلك قد تترتب عليه عواقب بالغة الخطورة(2) ».

ويبدو أن لامبسون أراد أن يؤكد خطته مدركا الدور الذى كان يلعبه أحمد حسنين رئيس الديوان آنذاك فى التمهيد لتنفيذ فكرة قيام وزارة قومية أو ائتلافية وفقا لرغبة الملك(3)، فالتقى بحسنين وأخبره بما حدث بينه وبين الملك طالبا منه أن يذكر الملك بضرورة استدعائه للنحاس فى موعد أقصاه ظهر غد .

(1) F.O.No; 449 Lampson to Eden, fed, 2,1942 .
وقد استخدام هذه الوثيقة : محسن محمد : تاريخ للبيع ، ص 52-54 .

(2) F.O.No; 449 Lampson to Eden, fed, 2,1942 .

(3) لتفصيل ذلك الدور راجع : محمد التابعى : المرجع السابق ص 190 وما بعدها .

فاعترض حسنين بحجة أن مخطط القصر يتضمن تأليف وزارة مؤقتة تمهد لتشكيل وزارة ائتلافية برئاسة النحاس باشا .

وكانت وجهة نظر القصر أنه إذا تم استدعاء النحاس فورا - كما طلب لامبسون لتأليف الوزارة فإنه سيسيطر نتيجة لذلك على كل شئ ولن تكون هناك فرصة لقيام معارضة منظمة له من السعديين والأحرار الدستوريين لتكون بمثابة «فرامل» للوزارة الجديدة ».

لم يقتنع لامبسون بوجهة نظر القصر التى عبر عنها حسنين، وأوضح أنه يستبعد احتمال قبول الوفد أو النحاس للاشتراك فى الحكومة المؤقتة أو حتى الائتلافية فيما بعد، ثم كرر نصيحته بضرورة استدعاء النحاس للتشاور معه باعتباره ممثل الأغلبية فى البلاد وموافقته على أى شيء يتقرر سواء حكومة انتقالية أو ائتلافية(1) .

وفى نفس الوقت أراد السفير البريطانى أن يحتاط للأمر فوضع خطة للتعامل مع الملك فى حالة وقوع أحداث طارئة ، أى إذا رفض الملك تنفيذ المطالب البريطانية، ونوقشت هذه الخطة مع وزير الدولة البريطانى المقيم فى منطقة الشرق الأوسط آنذاك وقائد القوات البريطانية وغيرهما من رجال الحرب البريطانيين فى مصر وتتلخص هذه الخطة فى :

1- إبلاغ الملك بأنه لم يعد فى وسع بريطانيا أن تعتبر سلوكه العام سلوك حليف وبالتالى تدعوه إلى التنازل عن العرش .

2- إذا وافق فإنه يجب دعوة الأمير محمد على إلى تسلم التاج .

3- فإذا رفض الملك التنازل عن العرش يبلغ بأنه قد عزل ، وتسعى بريطانيا لدى الأمير محمد على لتسلم التاج .

4- إذا رفض الأمير محمد على - وهو ما لا يتوقعه لامبسون - فقد تضطر بريطانيا إلى حكم مصر فى ظل الأحكام العرفية إلى أن يتم تنظيم الأمر بأمير آخر يقبل التاج ، أو بإنشاء نظام حكم آخر (2) ..

وبدأ لامبسون يعمل بتنسيق كامل مع حكومته ، فقد أبلغها بخطته فوافقت عليها وأطلقت يده فى التحرك على ضوئها وإجراء اختبار للقوة مع الملك بشأن القضية المطروحة بدلا

(1) F.O.No. 450/451. Lampson to Eden, fed, 3,1942 L'killear op-Cit. p.202

وقد أكد لامبسون مطالبه حينما أرسل بها فى مساء نفس اليوم المستر شحت إلى القصر فلم يجد حسنين فترك خطابا يتضمن هذه المطالب .

(2) F.O.No. 450/451. Lampson to Eden, feb, 3,1942.

استخدام هذه الوثيقة محسن محمد : تاريخ للبيع ص 56 أشار لامبسون فى برقية إلى التدابير العسكرية من حيث محاصرة القصر الملكى وغيرها «وفقا لظروف الخطة .. الخ» .

من أن يحدث ذلك مستقبلا[1] .

كما نصحته حكومته بمقابلة النحاس واستطلاع رأيه فى الموقف والاتفاق معه علي شروط توليـه لرئاسـة الوزارة ، فـقـد اقـتـرح إيدن على لامبسون أن يتـصل بالنحـاس ويطلب منه إيضاحات عما إذا كان يوافق على تنفيذ المعاهدة بروح طيبة وأن يتخلص من العناصر الموالية للمحور وخاصة فى القصر ، فإذا رفض النحاس ذلك - كما ذكر إيدن في برقيته - فإنه يتيح لنا أسبابا قوية لرده وازاحته[2] .

إلا أن لامبسون رأى تأجيل اجتماعه بالنحاس إلى ما بعد اجتماع الملك بالزعماء السياسيين، وكانت وجهة نظره أنه لا يرى حكمة فى الاتصال بالنحاس لأن ذلك قد يحرجه ويدفعه لرفض اللقاء به ، فقد ذكر لامبسون (إننى أشك كثيرا فى حكمة اتصالى مباشرة بالنحاس باشا قبل مقابلة الملك ، ولست أتخيل أنه سيكون راغبا فى لقائى فى الوقت الحاضر، لأن ذلك قد يحرجه ، بل إنه قد يمنعه من الذهاب إلى لقاء الملك إذا عرف أننا ندفعه مقدما للاتفاق معنا)[3] .

وفى اليوم التالى (3 من فبراير) استدعى الملك الزعماء السياسيين للتشاور حول الموقف، كما استدعى النحاس باشا من رحلته بالصعيد[4] وتمت المقابلة مع الملك فى الساعة الثالثة بعد الظهر.

وفى هذا الاجتماع رفض النحاس الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى الحكم ، كما أصر على عدم قبوله تأليف وزارة قومية أو ائتلافيه برئاسته لسببن : الأول ، افتقاد الثقة فى أحزاب الأقلية التى كانت تحكم البلاد منذ عام 1938 ، وأنه لا يستطيع الارتباط بهذه العناصر المفتقدة لثقة الشعب ، الثانى : أن هذه العناصر كثيرة التآمر والدس وستعرض الحكم لمتاعب لا تمكنه من تحقيق المطالب الملحة للشعب[5] «وأنه لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» على حد تعبير للنحاس فى أحد بيانات الوفد[6] «ويقصد تجربة 1928 الفاشلة» .

---

(1) F.O.No. 602.Eden to Lampson, fed, 3,1942 .

(2) F.O.No. 572.Eden to Lampson, fed, 2,1942 .

(3) F.O.No. 453. Lampson to Eden, feb, 2,1942.

(4) كان قد نسى مفاتيح منزله فتوجه إلى منزل الدكتور أحمد حسين لتدبير ملابس رسمية للمقابلة .

(5) المحاكمات الكبرى وقضايا الاعتالات السياسية «من شهادة النحاس أمام المحكمة فى قضية أمين عثمان ، أنظر ايضا . F.O.No. 466. Lampson to Eden, feb, 3,1942

(6) بيان أصدره الوفد المصرى فى 13 من نوفمبر 1945 ، راجع : محمد حشيش : حزب - الوفد ص 198 .

وفى نفس الوقت كان لامبسون يقوم بمحاولة «لجس نبض النحاس» وسبرغوره عن طريق أمين عثمان موضع ثقة الطرفين منذ المحادثات فى عام 1936، فبعد أن شرح له وجهة نظر بريطانيا حمله رسالة إلى النحاس يطلب منه فيها رفض الاقتراح بتشكيل حكومة انتقالية، وبذل كل ما فى وسعه لتشكيل وزارة ائتلافية، لأن هذا سيدعم موقفه إلى حد كبير سواء بالنسبة للرأى العام المصرى أو بالنسبة لبريطانيا، كما نصح بألا يضع النحاس شرطا بإجراء انتخابات جديدة يليها بالضرورة توليته الحكم [1] .... إلخ.

نستخلص من رسالة لامبسون أنه كان يحبذ قيام وزارة ائتلافية ويرى فيها «فكرة مثالية» - على حد تعبيره لأمين عثمان - وهى نفس الفكرة التى كان القصر يمهد لها وحاول إقناع النحاس بها، الأمر الذى يبدو معه أنها نبعت من تصور مشترك لكل من لامبسون وفاروق، باعتبار أنها تحقق أهداف الجانبين، فقد سبق أن أشرنا إلى تخوف القصر من قيام وزارة وفدية، وبريطانيا من جانبها كانت تريد النحاس، لكنها فى الوقت نفسه يبدو أنها كانت لا تريد إغضاب القصر، ومن هنا حدث نوع من التحالف المؤقت بين بريطانيا والملك لدعوة النحاس وفقًا لشروطها وهى: وزارة ائتلافية[2].

لكن مصطفى النحاس رفض هذه الفكرة فى اجتماع القصر كما أشرنا، كما رفضها فى رده على السفير - من خلال أمين عثمان أيضا - إذ أوضح أنه يرفض تشكيل وزارة - ائتلافية، وأنه كان من قبل يؤيد تشكيل حكومة انتقالية أو محايدة، ولكنه الآن يرفض ذلك أيضا نظرا لمرض أحمد ماهر[3] أى أن النحاس فى رفضه للوزارة المحايدة لم يكن استجابة لطلب السفير البريطانى، ولكن بسبب مرض أحمد ماهر الذى لا يضمن معه النحاس أن تكون الوزارة الانتقالية وزارة انتخابات، ومن المحتمل أن تكون امتدادا للوضع الذي كان قائما آنذاك[4].

خلاصة القول إن النحاس كان يرفض إعادة تجربة الائتلاف مع رجال الائتلاف، وأنه بالنظر إلى أن البلاد قد استدرجت إلى الهاوية - كما ذكر النحاس لفاروق - فلا بد أن يكون النحاس - فى وضع يكفل له العمل بنجاح «ولست أخشى مسئولية الحكم بشرط أن تكون

---

(1) F.O. No. 461 Lampsonto Eden, feb, 3,1942، راجع الأهرام 1973/5/18 الملف السرى الكامل لحادث 4 من فبراير.

(2) F.O. No. 461 Lampsonto Eden, feb, 3,1942

(3) F.O. No. 1942,462. Lampsonto Eden

وقد شرح النحاس أسباب رفضه لتشكيل وزارة ائتلافية

(4) صلاح عيسى- الدراسة المشار إليها.

فى صالح بلادى – وألا أربط نفسى مع هؤلاء الأشخاص – أى أحزاب الأقلية[1] .

وحينما تأكد لامبسون من وضوح موقف النحاس على هذا النحو وإصراره على موقفه التقى بأحمد حسنين (فى مساء 3 من فبراير) وأخبره بما دار بين الملك والنحاس ، ثم كرر طلبه باستدعاء الملك للنحاس فورا وبشروطه ، أى تشكيل وزارة وفدية بحته ، باعتبار أن ذلك هو العلاج الوحيد ، ولم ينس تحذيره بألا تحدث مفاجآت خلال ذلك ، وأنه سيلتقى بزملائه فى مجلس الحرب صباح الغد (أى 4 من فبراير) لبحث الموقف وقبل أن ينصرف لامبسون قال مذكرا «لا تنس ياحسنين باشا أن تبلغ الملك أنه يتحتم عليه أن يستدعى النحاس باشا وأن يكلفه بتشكيل الوزارة .

ويبدو أن حسنين كان ما زال يأمل فى تنفيذ مخطط القصر وهو ألا يعود الوفد إلى الحكم منفرداً ، لذلك فقد لجأ للمرة الثانية إلى المناورة والمجادلة ، إلا أن لامبسون رفض أن يحيد عن موفقه وكان واضحا فى قوله «ليس فى وسعنا وقت الحرب أن نتحمل عدم استقرار سياسى فى مصر[2] .

ولم يكن لامبسون بالرجل الذى يهزل ، فقد عرض وجهة نظره على مجلس الحرب فور انعقاده فى صباح 4 من فبراير ، كما اقترح تحديد وقت معين للملك لاستدعاء النحاس باشا وتكليفه بالوزارة ، فتقررت صيغة الإنذار التالى :

«إذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتشكيل الوزارة ، فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث» .

كما اتفق فى مجلس الحرب على الخطة التى تتبع مع الملك فى حالة عدم تنفيذه ما جاء بالإنذار[3] من حيث محاصرة القصر الملكى ، والقوات اللازمة للعملية ومن يقودها ، وضرورة اصطحاب الملك خارج القصر ، والأسلوب الذى يتبع معه بعد ذلك ، وإعداد وثيقة التنازل عن

---

(1) الأهرام 1973/5/25 – نفس البرقية 466 ، وكان النحاس قد نقل إلى لامبسون عن طريق أمين عثمان – الحوار الذى دار بينه وبين الملك ، كما أبدى استعداده – للتعاون مع بريطانيا وفقا لروح المعاهدة ...

(2) F.O. No. 468 Lampsonto Eden, feb, 3,1942 أبلغ لامبسون النحاس عن طريق – أمين عثمان – مضمون مقابلته لحسنين – راجع .

F.o. No.469. Lampson to Eden, feb, 3,1942 . راجع أيضا L'killearn, Op-cit,p. 209

(3) من حيث خطة محاصرة القصر ، وما يتم بعد إجبار الملك على التنازل واصطحابه خارج القصر – للتفصيل راجع مذكرات كيلرن : ص 206-208 .

العرش ، وغير ذلك من التفصيلات[1] .

وبعد أن أعد لامبسون لكل شيء عدته «وحتى لا يكون هناك أى احتمال للخطإ - على حد تعبيره -أأسرع إلى القصر (ظهر يوم 4 من فبراير) وقابل حسنين باشا وسلمه نص الإنذار السالف الذكر موضحا له «أننا هذه المرة نضيء النور الأحمر وأنه إذا لم يستحب الملك لطلباتنا فى السادسة مساء فإن أمورا خطيرة سوف تحدث»[2] .

عقب تسليم الملك الإنذار البريطاني استدعى جميع زعماء الأحزاب فى مصر ورؤساء الوزارة السابقين ورئيسى مجلسى الشيوخ والنواب وأعضاء هيئة المفاوضات فى 1936[3] ، وتدارس المجتمعون الموقف ، كما بحثوا الإنذار البريطانى ، وفيما يتعلق بالموقف فقد رفض النحاس كل الحلول التى عرضت عليه لمواجهة الموقف والتى تقدم بها زعماء أحزاب الأقلية من حيث تأليف وزارة محايدة ، أو وزارة ائلافية وأصر النحاس ألا يشكل إلا وزارة وفدية .

أما فيما يتعلق بالإنذار فقد أصدر الحاضرون قرارا برفضه باعتباره انتهاكا خطيرا وتجاوزا لمعاهدة 1936 وتدخلا فى شئون البلاد الداخلية واستقلالها ، كما أشير فيه إلى أن الملك - بعد استشارة الزعماء وعملا بنصيحتهم - يرى أنه لا يمكن الموافقة على عمل يعتبر خرقا للمعاهدة وتعديا على استقلال مصر» .

ومما يلفت النظر أن النحاس قبل التوقيع على هذا القرار مع الزعماء بعد أن أبدى تحفظا بأنه «كمجرب وخبير بأعمال الإنجليز يعتقد بأن الإنذار تنفيذى لا تهديدى وبناء على ذلك يجب الاحتجاج ، ولكن يجب النظر فى طريقة تتخذ لتفادى التنفيذ[4] .

وحينما حمل حسنين هذا القرار إلى السفير قرأه[5] ، ثم أردف بأن «هذا أمر خطير جدا» كما أخبره بأنه سوف يحضر إلى القصر فى التاسعة مساء لمقابلة الملك إلا إذا أبلغه بعكس ذلك قبل الموعد المحدد .

---

(1) للتفصيل راجع - L'killearn, op- Cit. pp. 206/208.

(2) Ibid .

(3) كان عددهم 17 وهم : مصطفى النحاس ، شريف صبرى ، على ماهر ، حسين سرى ، أحمد ماهر ، محمد محمود خليل ، أحمد زيور ، إسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، محمد حسين هيكل ، محمد توفيق رفعت ، على الشمس ، حافظ عفيفى ، حافظ رمضان ، بهى الدين بركات ، حلمى عيسى ، محمود حسين.

(4) هيكل : المرجع السابق ، ص 236 .

(5) تم اللقاء فى دار السفارة فى الساعة السادسة والربع مساء .

L'killearn, op- Cit. p. 210

ويبدو أن حسنين باشا فوجيء بهذا الحديث فتراجع متسائلا «ألا يمكن ياسير ما يلز أن نصل إلى حل أنا وأنت معا[1] ثم اقترح - إنقاذا للموقف - أن يرأس بنفسه حكومة وأن يتعهد للسفير بإجراء الترتيبات اللازمة حتى يأتى الوفد إلى الحكم خلال شهرين .

ولعل هذا الاقتراح يؤكد اتجاه أحمد حسنين السالف الذكر، ولذلك فقد رفضه السفير، فعاد حسنين إلى القصر ، وبعودته انصرف الزعماء إلى بيوتهم بعد أن أبلغهم مضمون حديث السفير له من أنه سيأتى إلى القصر فى التاسعة مساء .

أما على الجانب الآخر فقد سارع لامبسون عقب تسليمه الإنذار للقصر بالاتصال بأمين عثمان طالبا منه إبلاغ النحاس باشا بمضمون ما حدث ، وأنه من الضرورى تبليغ السفارة بمكانه إذا احتاج الأمر الاتصال به ، ثم دار حوار بين لامبسون وأمين عثمان يحسن أن نعرضه مرجئين مناقشته لمكان آخر .

أبدى لامبسون أمله فى ألايكون النحاس باشا قد تراجع فى موقفه ، فأكد له أمين عثمان أن النحاس لم يغير من موقفه ، وأنه - أى النحاس - يخشى أن تكون السفارة هى التى غيرت موقفها ، ولكن أمين تولى بنفسه طمأنة النحاس إلى أن الإنجليز جادون هذه المرة مع الملك ، كما أخبر أمين عثمان لامبسون أن الملك استدعى مكرم عبيد باشا إلى القصر لمقابلته وأنه هناك «الآن»[2] وعندما أبدى لامبسون مخاوفه أن يفعل مكرم باشا شيئا يؤثر فى ساعة الصفر التى حددها الإنذار للملك (السادسة مساء) ، وعده أمين عثمان بأن يظل على اتصال بالنحاس باشا طوال اليوم حتى يمكن استدعاؤه فى أى وقت[3] .

وبعد فترة قصيرة أبلغ أمين عثمان السفير أن المعلومات التى لدى النحاس باشا تقول إن الملك يحزم حقائبه وأنه استدعى النحاس لمقابلته فى القصر مساء . فانزعج السفير لهذه الأنباء واجتمع بكبار القاده العسكريين لإبلاغهم صورة الموقف ، واتفق فى هذا الاجتماع على مراقبة مطارات القاهرة حتى لا يهرب الملك عن طريق أحدها «وحتى إذا نجح الملك فى الإفلات من بين أيدينا وهرب من القصر فإنه - كما عقب لامبسون - سوف يؤذى نفسه ، ولن يلحق بنا نحن ضررا كبيرا[4] .

---

(1) للتفصيل راجع - L'killearn, op- Cit. pp. 210.

(2) دار الحوار فى الساعة الواحدة ظهرا فى يوم 4 من فبراير .

(3) Ibid, P.205.

(4) Ibid .

وكان من الواضح أن لامبسون قد عول على المضى فى تنفيذ خطته ، فقبل انتهاء المدة التى حددها الإنذار بربع ساعة أبرق إلى حكومته برسالة شرح فيها الموقف والخطة التى اتفق عليها مجلس الحرب البريطانى إذا تمسك الملك بموقفه ولم يستسلم للمطالب البريطانية وقلت «إننا فى هذه الحالة يجب أن نجبره على ترك الحكم ، وطلبت رأى وزارة الخارجية فى خطتنا شارحا جميع الظروف التى أدت إلى ذلك» .

ثم حمل حسنين رسالة الملك المتضمنه احتجاج الزعماء على الإنذار إلى السفير وانصرف عائدا إلى القصر كما أشرنا .

وبمجرد انصرافه طلب لامبسون من أعضاء السفارة والقادة العسكريين الاجتماع للتشاور حول الموقف ، واقترح «ألا نتأثر بما ذكره الملك فى رسالته التى كانت بمثابة اختبار لنا» كما أبدى تمسكه بمقابلة الملك فى التاسعة مساء طبقا للخطة الموضوعة من قبل .

وفى أثناء الاجتماع جاء أمين عثمان إلى السفارة فالتقى به لامبسون منفردا[1] ودار حوار آخر تساءل فيه لامبسون كيف يفسر أمين موقف النحاس باشا فى توقيعه على البيان الصادر من القصر برفض الإنذار، وهل ما زال فى وسع السفارة الاعتماد على النحاس باشا إذا استمرت العملية ؟ فأجابه أمين عثمان بأنه يراهن أن النحاس باشا ثابت عند موقفه الذى أبلغه أمين من قبل للسفير ، وأنه إذا كان النحاس فعلا قد وقع على بيان القصر فلا بد أنه اضطر إلى ذلك[2] .

وهذا الحوار - إن صح - يعنى أن السفير كان غير واثق من موقف النحاس حتى هذه الفترة ما بين الساعة السادسة والتاسعة مساء 4 من فبراير ، وبصرف النظر عما أكده أمين عثمان للسفير حول ثبوت موقف النحاس ، ففضلا عن أن موقف النحاس أصبح واضحا تماما فى اجتماع القصر ، فلا يستبعد أن تأكيد أمين عثمان كان من قبيل الظهور أمام السفير بمظهر الواثق من معلوماته وجدارته بثقة السفارة ، دون أن يكون بالضرورة قد اتصل بالنحاس وعرف نواياه ... وسوف نناقش هذه الملاحظة حينما نعرض لمسئولية النحاس فى الحادث .

وقبل توجه السفير إلى القصر عكف على إعداد ومراجعة الخطابين اللذين اتفق على

(1) تم اللقاء فى حجرة أخرى حتى لا يرى أمين عثمان القادة العسكريين الذين كانوا فى الاجتماع .

(2) Ibid, P.211.

حملهما معه إلى القصر الأول لتسليمه إلى الملك فى حالة إصراره على موقفه، والثانى وثيقة التنازل عن العرش[1] وقد أوضحت بريطانيا من خلالهما أن مصر هى التى خرقت معاهدة 1936 ، بينما اعتبرت مصر أن حادث 4 من فبراير كان خرقا للمعاهدة .

ثم أجرى لامبسون اتصالا أخيرا بأمين عثمان للتأكد مرة ثانية من موقف النحاس باشا قبل أن يتوجه إلى القصر ، فأوضح له أمين أن النحاس سوف يشكل حكومة وفدية إذا دعاه الملك إلى ذلك ، وأنه فى حالة طرد فاروق من العرش فإن النحاس سيوافق أيضًا على تشكيل حكومه تتولى الأمور .

ويبدو أن السفير كان مصمما على إجبار الملك على التنازل عن العرش مهما كان الأمر أى

---

(1) نص الخطاب الأول : يا صاحب الجلالة .

«لقد أصبح واضحا منذ فترة بعيدة أنك واقع تحت تأثير مستشارين ليسوا فقط غير مخلصين للتحالف مع بريطانيا العظمى ، بل إنهم يعملون فعلا ضد هذا التحالف وبذلك يساعدون العدو ، كما أن موقفك العام واتصالاتك تعتبر خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف التى تنص على أن الأطراف الموقعة على المعاهدة يجب الا تتبع سياسة خارجية لا تتفق مع التحالف .

وبالإضافة إلى ذلك يا صاحب الجلالة فقد أثرتم عمدا ودون أى سبب أزمة حول قرا ر اتخذته الحكومة المصرية السابقة استجابة لطلب تقدمنا به كحلفاء لمصر . وهو طلب يتفق تماما مع المادة الخامسة من المعاهدة (يشير كيلرن إلى الأزمة التى نتجت عن قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية المتعاونة مع النازى) .

وأخيراً يا صاحب الجلالة ، فإنكم بعد أن فشلتم فى تشكيل حكومة ائتلافية رفضتم أن تعهدوا بتشكيل الوزارة إلى زعيم الحزب السياسى الذى له تأييد شعبى فى البلاد (أى النحاس باشا) وهو الوحيد الذى يتيح له موقفه أن يضمن لنا استمرار تنفيذ المعاهدة بروح الصداقة التى تم الاتفاق عليها .

وهذه التصرفات الطائشة recklessness والتى تتسم بعدم الشعور بالمسئولية من جانبكم يا صاحب الجلالة تهدد بالخطر أمن مصر ، وكذلك قوات الحلفاء ، وهكذا أصبح من الواضح أن جلالتكم لستم أهلا بعد ذلك للبقاء على العرش .

أما وثيقة التنازل عن العرش فكان نصها كالاتى :

«نحن جلالة الملك فاروق ملك مصر» .

«لما كنا نضع نصب أعيننا دواما مصالح بلدنا ، فإننا نتخلى ونتنازل عن عرش المملكة المصرية بالنسبة لنا ولورثتنا ، ونتخلى أيضا عن جميع الحقوق الملكية وجميع الامتيازات والسلطات التى تخولها لنا هذه الحقوق ، وعلى هذا فإننا نخلى رعايانا أيضا من الالتزام بالولاء نحو شخصنا » .

(صدر فى قصر عابدين فى الرابع من فبراير 1942) .

راجع : L'killearn, Op- cit .pp. 211-212.

حتى لو قبل تكليف النحاس بتشكيل الحكومة ، ففى أثناء اجتماع أخير عقدة لامبسون فى الثامنة مساء مع كبار المستشارين بالسفارة أثار أحدهم تساؤلا حول موقف السفارة فى حالة قبول الملك فى الساعة التاسعة مساء بأن يعهد إلى النحاس باشا بتأليف الوزارة ؟ - فأوضح السفير أنه لن يقبل من الملك ذلك وأنه يجب أن يذهب ، لأن مهمته فى تلك الليلة هى الحصول على توقيع فاروق على وثيقة التنازل عن العرش .

واعترض المستشارون على هذا التصرف، لأنه ليس من الضرورى التمسك بعزل الملك لمجرد تأخره ثلاث ساعات فى قبول ما تريده بريطانيا ، فاقتنع لامبسون[1] .

ولكن اقتناعه كان على مضض ، فلا جدال فى أن لامبسون كان مصمما على التخلص من فاروق فى هذه الأزمة ، وقد ظل نادمًا طوال حياته لعدم تنفيذ ذلك . معترفا لأصدقائه بأن أكبر خطإ ارتكبه كان يوم 4 من فبراير قائلا «ليتنى أجبرت فاروق على التنازل ، فقد كنت لا أثق فيه، وليتنى وضعت على العرش بدلا منه الأمير محمد على ذلك اليوم[2] ».

فى الساعة التاسعة وصل لامبسون إلى قصر عابدين يصحبه الجنرال ستون وعدد، كبير من الضباط والدبابات والعربات المصفحة التى رابطت أمام القصر وأحاطت به من جميع الجهات بشكل تهديدى بينما توجه السفير وستون إلى غرفة الملك الذى أبدى دهشته لحضور الجنرال ستون[3] ثم اقترح أن يحضر حسنين باشا المقابلة فوافق السفير الذى وجه إلى الملك سؤلا مباشرا عن موقفه حول الإنذار موضحا له أن الأمر فى منتهى الخطورة وأنه مسئول عما يحدث بعد ذلك ، ثم قرأ عليه الخطاب الأول ، ثم وثقية التنازل عن العرش ، طالبا من الملك أن يوقع الوثيقة فورا وإلا اضطر إلى استخدام شىء أخر غير سار لمواجهته[4] .

تردد الملك فاروق قليلا لدرجة أن لامبسون اعتقد أنه كان على وشك أن يوقع الوثيقة لولا أن حسنين باشا تدخل بالحديث إليه باللغة العربية ، وبعد لحظات من «التوتر الرهيب» - على حد تعبير لامبسون فى مذكراته» - نظر الملك إليه أى لامبسون - «وتساءل بلهجة خالية تماما من الكبرياء الذى اعتاد أن يحدثنى بها : أليس من الممكن إعطائى فرصة أخرى ؟

(1) L'killearn, Op- Cit. P; 212.
(2) Ibid.
(3) كان كبير الأمناء قد حاول منع ستون من الدخول إلى الملك فنحاه السفير جانبا وأدخل ستون معه .
(4) Ibid . الرافعى : المرجع السابق ، ص 103-104 ، هيكل نفس المرجع ، ص 231-232 .

من الواضح تماما أن فاروق أصبح منهارا خوفا على عرشه ، وبعد أن كان يبدو فى صورة المناور أو الند للامبسون استحال إلى حمل وديع فى حضرة الأسد البريطانى .

ولقد أدرك السفير مدى الرعب الذى نزل بفاروق فأجابه على تساؤله بأنه لا بد أن يعرف اقتراحه بالتفصيل قبل أن يوافق على إعطائه فرصة أخرى ، فأبدى الملك سريعا استعداده لاستدعاء النحاس باشا فورا وفى حضوره إذا أراد لتكليفه بتشكيل الوزارة مؤكدا للسفير أنه سيترك للنحاس الحرية التامة فى تشكيل حكومة وفدية يختارها بنفسه .

وعندئذ تردد لامبسون قليلا «عن عمد» كما اعترف بنفسه - فى قبول عرض الملك ، قائلا له إنه - أى لامبسون - تحت تأثير الرغبة فى تجنب أية تعقيدات يوافق على منحه فرصة أخرى ، ولكن بشرط أن يتم تنفيذ ما اتفقا عليه فورا ، فوعد الملك بأنه سيستدعى النحاس الآن[1] .

وغادر السفير القصر ليبرق إلى حكومته بتفاصيل هذه الأحداث منوها بنجاحه فى تحقيقها ومسجلا تأثره البالغ «بالعملية العسكرية التى تمت بنجاح تام» .

أما فى القصر فقد استدعى رئيس الديوان الزعماء إلى الاجتماع مرة ثانية وحضر الملك إليهم وقال «اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كأن لم يكن «ثم وجه حديثه إلى النحاس مكلفا إياه بتشكيل الوزارة طالبا منه أن يكون حكمه قوميا لاحزبيا .. فاعتذر النحاس وطلب إعفاءه من هذه المهمة فأصر الملك على تأليفه الوزارة ، وعندئذ ذكر أحمد ماهر عبارته المشهورة «إنك يا نحاس باشا تؤلف الوزارة على أسنة الحراب البريطانية» فأجابه النحاس باشا بأنه ليس هو الذى يستند إلى أسنة الرماح إنما يؤلف الوزارة بأمر الملك قائلا إنه لم ير دبابات ولا حراب .

(1) Ibid. p.214. وبمجرد عودة لامبسون إلى السفارة تلقى محادثة تليفونية من حسنين باشا يطلب منه فيها فك الحصار عن القصر وسحب القوات البريطانية من حوله لأن جميع المنافذ إلى القصر أصبحت مغلقة فى وجه الجميع ، وأنه تحت هذه الظروف لا يمكن استدعاء النحاس باشا إلى القصر لأنه لا يمكنه الدخول . وتم اتخاذ اللازم لذلك.

فتدخل إسماعيل صدقى قائلا للنحاس «إنك جئت متأ خرا يا باشا بعد انصراف الدبابات حتى لا تراها ، أما نحن جميعا فقد رأيناها بأعيننا ... ثم أنهى الملك المناقشة بعد أن نصح الزعماء بضبط النفس ، مكررا أمره إلى النحاس بتأليف الوزارة[1] .

ويبدو أن هذا الاجتماع كان قصيرا للغاية ، حيث ذكر لامبسون أنه بعد نصف ساعة من عودته إلى السفارة بعد مقابلته الملك حضر النحاس باشا إليه وأبلغه أن الملك استدعاه لتشكيل الوزارة حسب وعده للسفير وأن الملك فاروق هو الذى كلفه بالمجىء إلى السفارة للاتفاق على أسماء الوزراء ، فأوضح لامبسون له - كما زعم - أنه يفضل أن يترك له حرية الاختيار - وبعد ذلك يمكن لهما مناقشة الأمور معا .

وحينما أشار النحاس إلى العناصر الشريرة التى فى القصر وخارجه ووجوب استئصالها فورا ، أكد له لامبسون أنه يرغب فى أن يظل «خلف الستار» تاركا له حرية اتخاذ القرارات التى يريدها[2] .

وكان هذا اللقاء بمثابة المشهد الأخير فى حادث 4 من فبراير 1942 وهو يحتاج إلى ملاحظة بسيطة بشأن ما زعمه لامبسون من مجىء النحاس إليه للاتفاق على أسماء الوزراء فمن المعروف أن النحاس فى تأليفه للوزارة تمسك بوجود نفس الوزراء الذين أقالهم الملك معه فى عام 1937 باستثناء من اقتضت ظروفهم عدم الدخول فى الوزارة الجديدة وكان ذلك نوعا من رد الاعتبار لوزرائه إزاء الإهانة البالغة التى تضمنتها الإقالة .

أما فيما يتعلق بالرغبة التى أبداها لامبسون فى أن يظل «خلف الستار» تاركا الحرية للنحاس فى اتخاذ القرارات ، فسوف نرى مدى صدق هذا الوعد حينما نعرض للعلاقات المصرية البريطانية إبان حكومة الوفد 42-1944 مجال الدراسة التالية [3] .

وسوف نحاول الآن تقيم حادث 4 من فبراير 1942 وتحديد نتائجه، ثم مدى مسئولية النحاس والوفد فى هذا الحادث .

---

(1) الرافعى : نفس المرجع ص 104 ، هيكل : نفس المرجع والمكان ، أنيس : نفس الدراسة .
(2) L'killearn, Op- Cit. p . 218 .
(3) انظر الفصل الثانى عشر .

لا جدال فى أن حادث 4 من فبراير كان ذا أثر كبير فى تطور مصر السياسى وعلاقاتها ببريطانيا ، وكان من أهم نتائجه أن معاهدة 1936 فقدت مغزاها باعتداء بريطانيا على استقلال مصر الذى نصت عليه المعاهدة والتدخل المسلح فى شئونها الداخلية .

ومن ناحية أخرى كان الحادث - بصرف النظر عن الأسلوب الجرىء الذى اتبع فيه - يعتبر انتصارا لتأمين قضية الديمقراطية وهزيمة لكل القوى المؤيدة لدول المحور ، ولا جدال فى أنه قد أملته ظروف قاهرة لمصلحة بريطانيا والحلفاء فى أعقاب الخوف الذى ركب النفوس من وطأة خطر الغزو المحورى ، وكان على أى حال حادثا لم تتأثر به مصر تأثرا خطيرا يوازى ما حل بكثير من الدول ، وقد اضطرت مصر إلى قبوله تحت ضغط الظروف العامة التى كان لابد فيها من التضحية بالمصالح الخاصة[1] .

ولقد اكتسب هذا الحادث أهمية خاصة لا يستحقها بالفعل فى التاريخ المصرى المعاصر فهو يكاد صورة مكررة لما حدث فى أزمة يونيو 1940 مع اختلاف فى الأسلوب بالطبع نتيجة اختلاف الظروف وارتفاع درجة حرارة الحرب ، وليس معنى ذلك أنه ينبغى التقليل من شأنه أو أهميته ، فهو لا شك يعتبر من الأيام الحالكة السواد لا فى تاريخ مصر فحسب بل وفى تاريخ إنجلترا أيضًا .

ولقد ترتب على هذا الحادث مجىء الوفد إلى الحكم مما أثار كثيرا من الغبار على موقف الحزب بصفة عامة وبالنسبة لزعيمه مصطفى النحاس بصفة خاصة ، الأمر الذى ساعد على تدهور سمعة الوفد وقيادته للحركة الوطنية .

فقد تناول الحادث كثير من الزعماء والساسة والمؤرخين والكتاب والباحثين المعاصرين بكثير من الآراء والاجتهادات التى كانت فى معظمها مشوبة بالنظرة الحزبية المتعصبة والتى اتسمت بالتحيز ضد الوفد بصفة عامة[2] وزعيمه ، مما أدى إلى تراكم التراب عليهما حتى كاد أن يخفى المعالم الحقيقية للحادث ، وقد ساعد على ذلك عدم صدور أية بيانات رسمية حوله

(1) Lagol; Op- Cit. p . 198 .

(2) راجع على سبيل المثال - كتابات الرافعى، وهيكل ، وأحمد ماهر وعباس العقاد، وفتحى رضوان ...إلخ.

سواء إبان حدوثه أو عقب وقوعه ، بالإضافة إلى أن الوفد - وهو المتهم الأول - ظل عقب الحادث وطوال فترة الحرب وتوليته الحكم وحتى إقالة حكومته فى أكتوبر 1944 يتجنب الخوض فى تفاصيل هذا الحادث وتفسير موقف زعيمه حتى نوفمبر 1945 حينما تناول النحاس هذا الحادث لأول مرة بعد أن أصبح فى المعارضة، ولعل هذا التجنب كان راجعا إلى الرقابة المفروضة على الصحافة والاجتماعات إبان الحرب العالمية الثانية ، إذ نجد أن جميع الصحف خالية من الوقائع التى حدثت فى هذا اليوم .

كل تلك العوامل أدت إلى ازدياد النقد الموجه للوفد من ناحية ، وإلى غموض الحادث من ناحية أخرى ، وهو غموض أدى بالدكتور محمد حسين هيكل إلى أن يعترف فى مذكراته التى نشرها فى عام 1952 ، بأنه رغم انقضاء عشر سنوات على ذلك اليوم المشئوم فلم يستطع أن يجلو كل أسراره رغم ما بذله من محاولات لهذا الغرض[1] ، هذا رغم أن الدكتور هيكل كان أحد الزعماء الذين استدعوا إلى القصر للاجتماعات السياسية التى تمت فى يومى 3 ، 4 فبراير .

لكن - على أى حال - حاول بعض المؤرخين والباحثين فى الآونة الأخيرة إعادة تفسير موقف الوفد وتبرير تصرف النحاس وإزالة الغموض عن الحادث ودوافعه الحقيقية، وكان اعتمادهم فى ذلك على الوثائق البريطانية ومذكرات الرجل الذى صنع أحداث ذلك اليوم واعتبرها «عملية عسكرية» نوه بنجاحه فيها، أى لامبسون، وهى تلك الوثائق والمذكرات التى أصبحت متاحة مؤخرا، والتى اعتمدنا عليها بالإضافة إلى المصادر والمراجع التقليدية فى محاولة تقييم الحادث ومسئولية النحاس إزاءه .

قبل معالجة موقف النحاس أو مسئوليته فى الحادث ينبغى أن نسترجع بعض الملاحظات التى أشرنا إليها فى مقدمة الدراسة ولو بإيجاز، للتأكيد عليها كمدخل لتفسير موقف النحاس، وهذه الملاحظات تتلخص فى :

(1) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية - جـ 2، ص 235 .

أولا : أن الحكم فى تلك الأعـوام الأربعـة 1938-1942 التى انصرمت منذ إقالة حكومة الوفد، والتى تعاقب عليها أربع حكومات على النحو الذى سلف لم يكن يستند إلى أى تأييد شعبى إذ قام نظام الحكم فيها على أساس ، غير سليم .

كان وضعا غير طبيعى استبعاد حزب الوفد الذى كان يمثل الأغلبية الساحقة من الحكم، لذلك فقد كان من الطبيعى أن يتوقع دائما دعوته إلى الحكم ، وأن يتحرق شوقا إليه بصرف النظر عمن يوجه الدعوة إليه ، طالما أن الملك هو الذى يقف حجر عثرة فى طريق عودته إلى الحكم .

ثانيا : اتجاه الإنجليز خلال مراحل الحرب إلى تولية الوفد الحكم أو على الأقل اشتراكه فيه، وقد رأينا كيف أنهم عبروا عن هذا الاتجاه إبان الأزمة بينهم وبين على ماهر ، ثم حينما ألف حسن صبرى وزارته صرح اللورد هاليفاكس بقوله «وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الإمكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة» وسوف نتناول تفسير هذا الاتجاه بعد قليل .

ثالثا : أن القصر - لغرض بذاته - وهو الاحتفاظ بزمام المبادرة فى يده - كان يتجاهل عن عمد رغبة بريطانيا التى تلاقت لأول مرة مع رغبة حزب الوفد فى الوقوف إلى جانب قضية الديمقراطية ، وكان لأحمد حسنين دورا هاما فى هذا التجاهل .

رابعا : أن ميزان الحرب الدائرة على الحدود المصرية فى تلك الآونة كان يميل لصالح المحور، وأدى هذا إلى قلقلة الجماهير المصرية وفزعها ، فلم تجد بريطانيا أمامها وسيلة إلا اللجوء إلى الوفد وهى مكرهة مضطرة إلى التعاون مع خصمها اللدود مصطفى النحاس ، وهى تضمن استقرار القاعدة الرئيسية فى الشرق الأوسط لوفرضت حكومة وفدية رغم أنف الملك . وفى نفس الوقت كانت تدرك أن هذا مطلب جماهيرى من طول ما ضاقت الجماهير بفشل حكومات الأقلية فى مواجهة مشاكلها . فضلا عن إدراك بريطانيا أن مصطفى النحاس هو الزعيم الذى يستند إلى أغلبية جماهيرية فى مواجهة الملك، وبالتالى فهو الوحيد الذى يستطيع أن يقف فى وجه الملك ويمسك بدفة الحكومة فى اتزان وحكمة .

وتأسيسا على هذه الحقائق، يمكن القول بأن مصطفى النحاس ليس مسئولا عن تصور بريطانيا ورغبتها فى المجىء به رئيسا للوزارة ، فقد انطلق الإنجليز فى ذلك التصور من الضيق والمعاناة إزاء الموقف المالىء للمحور والذى كان القصر مركزا له يعرقل نشاط الحلفاء العسكرى أو يعرضه للخطر ، وبالتالى فإن المسئولية السياسية عن الحادث تقع على عاتق الذين ظاهروا الفاشست متصورين أنهم سيمنحون مصر استقلالها- وعلى رأس هؤلاء- الملك فاروق ورجال القصر .

حقيقة أن تصور الإنجليز فى البداية كان يعنى الإتيان بالنحاس رئيسا لوزارة ائتلافية، لكن النحاس من جانبه أبدى إصراره على أن تكون الوزارة وفدية «لحما ودما» وهو الأمر الذى أثار نقد بعض المؤرخين والساسة باعتبار أن هذا الاصرار كان - على حد زعمهم - أنانية وعقبة فى سبيل توحيد الصفوف بحجة أن الظروف آنذاك كانت خليقة بأن - يتنازل الوفد عن هذه الأنانية[1] .

ولقد تناول الوفد هذه القضية، فأوضح فى بيان له «أن النحاس باشا حينما رفض تأليف وزارة ائتلافية لم يكن يرفضها لأول مرة ، بل هى فكرته التى استقر عليها منذ عام 1930 وقد بسطها ورددها في عدة مناسبات ، وكانت حجته فى رفضها فى 4 فبراير تدور حول ثلاثة أمور:

1- أنه لا يستطيع التعاون مع من أوصلوا البلاد إلى ما وصلت إليه (أى أحزاب الاقلية والمستقلين) .

2- أن التجارب السابقة دلت على عدم صلاحية الوزارة الائتلافية، وأنه سبق للوفد أن لدغ منها «ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين» .

3- أن أهم صفة فى الوزارة يمكن الاعتماد عليها لتنفيذ برنامجها هى أن تكون منسجمة[2].

(1) انظر على سبيل المثال - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص 85 ، 101 ، هيكل : المرجع السابق، مجموعة خطب أحمد ماهر ، ص 120 ، 147 ، فتحى رضوان : عصر ورجال ، الجمهورية مارس 1974.

(2) بيان بعنوان «أحزاب الانقلاب وحادث 4 فبراير «مكتوب بخط اليد ، يشتمل على خمس صفحات ، وكان قد أعد للرد على مزاعم خصوم الوفد عقب إقالة حكومته فى 1944 ، ولم يقدر له النشر وقد قدمه لنا الأستاذ المرحوم إبراهيم فرج (توفى فى 20 أغسطس 1994).

هذا هو تفسير الوفد، ويمكن أن نضيف إليه أن النحاس رأى أن الوزارة الائتلافيه تحول دون تولى أكبر عدد من أنصاره فى مناصب الوزارة إذ كان يردد فى قلق «أن رجالنا قد تعبت»[1]، وكان - كزعيم حزب كبير - يريد أن يهيء لرجال حزبه مشاركة فى الحكم ولا سيما وأن إقالة حكومته فى 1937 كانت ماثلة فى ذهنه كما أشرنا .

ثم ننتقل إلى القضية الثانية، وهى محاولة تفسير رغبة الإنجليز فى إسناد الحكم إلى النحاس رغم تقديمه لمذكرة أبريل 1940 ، وخطبة الإسكندرية فى صيف 1941 المشار إليهما آنفا .

من الثابت الآن أن الملك كان مشكوكا فى ولائه لإنجلترا لتعاطفة مع المحور، ثم اعتماده الواضح على حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين والعناصر المستقلة الذين تعاونوا مع الملك، وحقيقة أن الحزب السعدى كان ينادى بفكرة إعلان مصر الحرب إلى جانب بريطانيا ، لكنه لم يستطع أن يجذب الرأى العام إلى تأييده ، كما كان الأحرار الدستوريون مترددين فى موقفهم ومنقسمين على أنفسهم .

أما الوفد فيمكن القول بأنه كان ، رغم أبداء رأيه فى الامتناع عن دخول مصر الحرب رسميا إلى جانب بريطانيا ، ورغم مطالبه الوطنية منها بل وهجومه ضدها كما حدث فى خطبة، الإسكندرية - كان يعتبر نصيرا للديمقراطية وأقرب إلى التعاون مع الحلفاء ، ثم إنه كان صريحا فى عدائه للقصر ، وكانت بريطانيا تدرك ذلك كله ، وأهم من ذلك جميعا إدراكها أن الوفد هو الحزب الحائز على ثقة الجماهير من ورائه ،وبالتالى يستطيع كما أشرنا أن يفرض إرادته على القصر ويحول دون مؤامراته التى بدت بشكل واضح فى المظاهرات التى صاحبت سقوط حكومة حسين سرى ، بالإضافة إلى أن موقف بريطانيا وحلفائها كان حرجا فى هذه المرحلة .

لهذه الاعتبارات رأت بريطانيا أن الارتباط بالوفد يعنى الارتباط بالشعب المصرى ككل ، وكانت على ثقة بأن وصول الوفد إلى الحكم سيدعم قضية الحلفاء، والقضاء على النشاط المعادى لبريطانيا ..

(1) محمد أنيس : دراسة عن حادث 4 فبراير 1942 - الأهرام فبراير 1968 .

ومما يلفت النظر فى هذا الصدد أن لامبسون بعد تقديمه الإنذار البريطانى مباشرة كان مازال يتلقى التقارير التى تفيد اضطراب الجماهير والنداءات العدائية فى القاهرة والأقاليم ، فقد تلقى مذكرة أو تقريرا سريا يتضمن أن المظاهرات فى شوارع القاهرة وأن الطلبة يهتفون فى الجامعة ، «يحيا روميل ، تقدم يا روميل ، عاش الملك ، يسقط الإنجليز ..»

كما جاء تقرير آخر من الزقازيق بأن الطلبة فيها يحطمون المتاجر ويعتدون على أصحابها المعروفين بتأييدهم للإنجليز، أو الذين يوزعون منشورات تتضمن دعاية للإنجليز(1) .

خلاصة القول إن مكانة الوفد فى صفوف الشعب ثم قدرته على أن يلعب الدور الحاسم فى تقرير التوازن بين القوى السياسية المتصارعة حينئذ ، كان حقيقة لا تستطيع بريطانيا أن تتجاهلها ولا سيما حينما وجدت أن مؤامرات القصر تتصاعد ضدها ، وقد اضطربت الأمور داخل البلاد وعلى حدودها ، فكان لابد من حسم الأمور بتقديم الإنذار السالف الذكر باستدعاء وزارة وفدية خالصة .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى، التى يتدخل فيها الإنجليز لصالح حزب الوفد منذ قيام الحرب ، ولم يكن ذلك معناه أنه قد أصبح عميلا بريطانيا ، أو أن بريطانيا كانت ترضى المصريين والوفد على حساب مصلحتها ، بل لأنها تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية كانت فى حاجة ماسة إلى حزب الأغلبية فى الحكم(2) .

وفى نفس الوقت هناك عدة اعتبارات دفعت بالوفد إلى الالتقاء مع بريطانيا فى أحداث 4 فبراير 1942 ، وهذه الاعتبارات هى :

أولا : وجود العداء التاريخى بين القصر والوفد ، ثم تعاطف القصر مع دول المحور أدى إلى النقيض فى موقف الوفد .

ثانيا : كان النحاس على مايبدو فاقد الأمل فى استعداد القصر لإعادته إلى الحكم فى

---

(1) L'killearn, Op- Citp.113. ويذكر لامبسون أنه أرسل هذه التقارير إلى الجنرال أو كنلك لاتخاذ الاحتياطات اللازمة .

(2) محمد أنيس : المصدر السابق .

حالة انتصار المحور بسبب علاقته بالقصر وعلاقة القصر بالمحور، فالنحاس هو الصانع الأول لمعاهدة 1936 ، ولم يحاول الاستجابة لإغراءات التآمر مع المحور . فقد كان الرايخ يبدى بعض الثقة بالوفد إبان معارضته لحكومة حسين سرى الموالية لبريطانيا ، وحينما وصل الوفد إلى الحكم بعد ذلك سعى الألمان إلى إجراء اتصالات معه بصفته أقوى الأحزاب المصرية .. لكن الوفد من جانبه تجاهل هذه المحاولات[1] .

ثالثا : كان الوفد يلتقى مع الاتجاه الديمقراطى ، فقد خاض المعارك للحفاظ على الدستور وحرية الانتخابات ، وبالتى فإن بقاء الدستور يستلزم هزيمة المحور[2]، ولقد أكدت قيادة الوفد تعاطفها مع الديمقراطية ، ولقد برز هذا التعاطف بشكل واضح فى أعقاب توليته الحكم مباشرة ، فقد نشرت جريدة «الوفد المصرى» مقالا فى 6 من فبراير 1942 أشارت فيه إلى «أن بريطانيا العظمى بوصفها حليفة مصر قد حاربت أكثر من عامين تلك الدول التى استمرت مدة طويلة فى الماضى توجه الحملات إلى النظام الديمقراطى فى جميع أنحاء العالم ، والتى حاولت أن تفرض بالقوة مظالم الدكتاتورية الفاشية على دول أوروبا المستقلة : وقد نجحت قوات الإمبراطورية البريطانية فى إنقاذ معاناة الفضائح التى أوجدها الاحتلال الألمانى الإيطالى فى كثير من البلدان الأخرى ... الخ[3] .

كما أوضح أحد بيانات الوفد مثل هذا المضمون حينما تحدث فيه عن سياسته ولخصها كالتالى :

1- عزم مصر الأكيد على التعاون مع الديمقراطية .

2- العالم أمام كتلتين ، فنحن قد انتهينا من اختيار الكتلة الديمقراطية .

3- اتخاذ كل سبيل لبلوغ أهدافنا : الجلاء والوحدة ... الخ[4] .

---

(1) لوكاز هيرزويز : المرجع السابق ، ص 306 وما بعدها .

(2) محمد أنيس : نفس المصدر .

(3) الوفد المصرى 1942/2/6 .

(4) بيان صادر من الوفد (بدون تاريخ) - راجع رسالتنا عن «حزب الوفد» ص 196 .

مجمل القول أن ما حدث فى 4 من فبراير كان تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر فى إطار الصراع العالمى بين الحلفاء ، وبالتالى فإن قبول الوفد للحكم فى هذه الظروف كان يعد إسهاما من ناحيته فى انتصار الديمقراطية وهزيمة الفاشية العالمية ، وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد فى 4 من فبراير[1] .

تبقى بعد ذلك القضية الهامة القائلة بحدوث اتصال بين النحاس والإنجليز، وأن النحاس تآمر بليل أو تواطأ مع السفير البريطانى ، باعتبار أن النحاس - كما زعمت الاتهامات - كان يعلم بنية الإنجليز فى توجيه الإنذار لفرضه رئيسا للوزارة، وأنه كان على اتصال بلامبسون فى هذا الشأن ، وبسبب هذا التواطؤ المسبق تشدد النحاس وتمسك بموقفه فى رفض قبول أى حل آخر مساعدا السفير بذلك على تحقيق أهدافه .

ولقد استهدفت هذه المسألة لطوفان من الافتراءات والاحتمالات والاجتهادات - وكلها - وهذا طبيعى - كانت صادرة عن أحزاب الأقلية وصحفها وكتابها .

وقد أقام البعض اتهامه للنحاس على أساس من القرائن المادية فى تصورهم بينما اكتفى البعض الآخر بمجرد الاستنتاج والاحتمال .

وبينما حدد البعض حدوث التواطؤ فى يومى 3 ، 4 فبراير أى قبيل الحادث مباشرة أرجع البعض تاريخ التواطؤ إلى ديسمبر 1941 - أى بحوالى شهر قبل الحادث - وأن النحاس علم بما يدبره الإنجليز وهو فى الصعيد الذى جاء منه إلى القاهرة بعد استدعاء القصر له - وهو عالم بالاتفاق الذى تم بين الجانبين وهو فى الأقصر أو أسوان[2] .

ومن بين القرائن التى ساقها خصوم الوفد ما ذكرته جريدة «الكتلة»[3] فى نوفمبر 1945 من أن زكى ميخائيل بشارة[4] كان قد رأى النحاس فى الأقصر فى يناير 1942 يلتقى ببعض كبار الإنجليز ، كما زعم مكرم عبيد - فى نفس الجريدة التى أنشأها بعد خروجه من

(1) محمد أنيس : نفس المصدر .
(2) فى هذا الصدد راجع : صالح عيسى السودانى / الأسرار السياسية لأبطال الثورة المصرية - آراء الدكتور محجوب ثابت - ص 328-329 .
(3) كانت لسان حال (الكتلة الوفدية) التى أنشاها مكرم عبيد عقب خروجه من الوفد فى عام 1943 .
(4) كان عضوا فى مجلس الشيوخ وقد خرج مع مكرم من صفوف الوفد .

الوفد - أن النحاس كان بأسوان فى نفس الوقت الذى كان يزور فيه الجنرال ستون أسوان، وأنه حدث اتصال بينهما .

ويلاحظ بالنسبة لهذه الروايات أنها تزعم بتواجد النحاس فى الأقصر وأسوان فى يناير 1942 وهو أمر ينفيه بشدة بعض رجال الوفد[1] ، ثم إذا كان النحاس قد التقى بستون فى أسوان فأين كان مكرم الذى كان لا يزال الساعد الأيمن للنحاس وسكرتير الوفد ، ثم لماذا لم يتناول تفاصيل هذا اللقاء فى كتابه «الأسود» الذى جاء خلوا من تناول أى شيء يشير إلى ذلك؟ هل يرجع ذلك - كما رأى البعض - إلى أن مدبرى الحادث رسموا خطة لإبعاد نفوذ مكرم بتأثيره على النحاس فى هذه الآونة تمهيدا لتنفيذ خطتهم ولإحلال عنصر جديد محله[2].

أما فيما يتعلق بالمصادر التى اعتمدت على مجرد الاستنتاج فهى كثيرة ومتنوعة فى استخراج الاستنتاجات والاحتمالات ، لكن مدار الرأى فيها جميعها هو أنه من غير المعقول أن تجازف بريطانيا وتفرض مصطفى النحاس بالذات دون أن يكون هناك اتفاق سبق من قبل بين السفير والنحاس ، ولا سيما بعد أن علم السفير أن الملك يتجه لتأليف وزارة قومية وأن النحاس لا يقبل إلا تأليف وزارة وفدية ، والحكومة البريطانية حريصة كما هو معروف على تحقيق وسائل النجاح لسياستها ... كان هذا هو منطق معظم الساسة والكتاب من خصوم الوفد مثل إسماعيل صدقى ، أحمد ماهر ، حلمى عيسى ، محمود حسن ، محمد حسين هيكل ، عباس العقاد ، جلال الدين الحمامصى ، مكرم عبيد ، محجوب ثابت ، وأخيرا فتحى رضوان[3] ... إلخ .

---

(1) أمثال المرحوم محمود غنام ، وفؤاد سراج الدين .. راجع الدراسة المشار إليها «حزب الوفد» .

(2) جلال الحمامصى : معركة نزاهة الحكم ، ص 17-18 والحمامصى يؤكد أن مكرم كان خالى الذهن عن هذه المؤامرة وأنه ظل لفترة طويلة لا يتصور أن النحاس كان شريكا فيها .

(3) انظر : صالح السودانى : المرجع السابق ص 354-357 ، مجموعة خطب أحمد ماهر ، هيكل : المرجع السابق ص 234-235 ، الكتلة 1945/11/13 ، 1946/1/25 جلال الحمامصى : المرجع السابق ص 25 وما بعدها، الجمهورية مارس 1974 .

ومن أهم نماذج الاتهامات للنحاس أيضا، الرواية القائلة بأن الملك فاروق عندما رأى إصرار النحاس على رفض كل اقتراح لا يتضمن انفراد الوفد بالحكم فى أثناء اجتماع الزعماء بالقصر، قال لحسنين بالإنجليزية يظهر أن النحاس باشا واثق من الأرض التى يقف عليها[1] .

وكان الدكتور أحمد ماهر أكثر وضوحا فى إدانته للنحاس وفقا لهذا المفهوم حينما وجه احتجاجه الشهير على الإنذار البريطانى مخاطبا لامبسون «إنكم لاتستطيعون بحال أن تقنعونا بأن النحاس باشا لم يكن على علم بالنيات الخفية التى اعتزمتموها ، وإلا فهل كان من المعقول أن تحتموا تشكيل وزارة وفدية بذلك الإلحاح البالغ، وتجازفوا فى هذا السبيل بتقديم إنذارتؤيدونه بالقوة المسلحة لولم تكونوا على يقين سابق وتأكيد صريح باتفاق النحاس باشا معكم اتفاقا تاما على تلك الخطة المبيته[2] .

ويبدو أن هذا الشك فى موقف النحاس كان متوفرا لدى معظم زعماء أحزاب الأقلية، إذ يذكر الدكتور هيكل أن النحاس عندما عقب على تلاوة أحمد حسنين لنص الإنذار بأنه عندما حضر الاجتماع لم يكن يعرف شيئًا مما حدث، سواء فيما يتعلق بالإنذار أو ما أشارت إليه كلمة الملك ، فإن الحاضرين سمعوا عبارة النحاس وعلى فم بعضهم ابتسامة ذات مغزى معناها: يكاد المريب يقول خذونى[3] .

وقد أوضح الدكتور هيكل شكه فى أكثر من موضع فى مذكراته ، فعندما انتهى الاجتماع الأول برفض الإنذار وانصرف الزعماء من القصر عبر هيكل عن قلقه، إذ كان يفضل «أن يبقى الزعماء جميعا بالقصر حتى لا تتاح للسفير فرصة جديدة للاتصال بالنحاس باشا بطريق مباشر أو غير مباشر[4] .

ثم يصل هيكل إلى شك قريب من اليقين عندما أشار إلى دور أمين عثمان، فذكر أنه كان

---

(1) محمد هيكل : المرجع السابق ، ص 236 ، محمد التابعى : من أسرار السياسة والساسة ، ص 208 .
(2) مجموعة خطب أحمد ماهر «جمعها محمود أو رواع» ص 284 .
(3) هيكل : نفس المرجع ، ص 237-238 .
(4) نفس المرجع والمكان .

فى استقبال النحاس فى محطة العاصمة حين عودته من الأقصر صباح 3 من فبراير وقبل مقابلة النحاس باشا للملك ، ثم يتساءل هيكل عما إذا كان أمين عثمان قد أبلغ النحاس رسالة من السفير هى التى دفعت النحاس للتشدد ورفض فكرة الوزارة القومية ، كما أبدى شكه أيضا فى أن يكون النحاس علم بخطة السفارة وهو فى الأقصر[1] .

وإذا كان الدكتو هيكل قد اقتصر على مجرد الشك فى إدانته للنحاس ، فقد غالى البعض فى إدانتهم فى صورة الاعتقاد أو التأكيد ، ومثال ذلك أحد كبار الصحفيين والذى انشق على الوفد فى عام 1942 وخرج مع مكرم عبيد من صفوفه - فقد أكد أن تعنت النحاس يرجع إلى أنه كان يعلم مقدما بما سيحدث وأن النحاس كان من عناصر التآمر التى صاغت الحادث، ولذلك رفض أن يشترك فى أى إجماع على إحباط مؤامرة الإنجليز لأنه كان قد وعد بالاشتراك فى تنفيذها حتى النهاية ، ولم يكن توقيعه برفض الإنذار ليبدل شيئاً[2] .

هذه هى حصيلة الاتهامات التى قامت فى معظمها على الاستنتاجات ، وكلها تتضمن اتهام النحاس بأنه كان على علم مسبق باتجاه الإنجليز وتطور الأحداث، وأنه كان هناك تنسيق بين الجانبين سواء بطريق مباشر أو بالواسطة .

ولمواجهة هذا الطرفان من الاتهامات ولكى نصل إلى الحقيقة الموضوعية والمجردة كان ينبغى علينا الرجوع إلى مصادر الطرفين المتهمين بالتآمر : أعنى الوفد وبريطانيا ، أو النحاس ولامبسون .

نأتى أولا إلى النحاس نفسه، ومن الأمانة التاريخية أن ندعه - باعتباره المتهم الأول - ليعبر عن وجهة نظره إزاء هذا الاتهام ثم نمحصها .

فى بيانه الذى ألقاة فى 13 من نوفمبر 1945 بعد خروجه من الحكم والذى ابتدأ به النحاس مجال الخوض فى حادث 4 من فبراير لأول مرة ، أن أوضح فى بدايته أن المسئولية تقع على

---

(1) هيكل : نفس المرجع ، ص 243 .

(2) جلال الدين الحمامصى : المرجع السابق ص 14-16 - كان الحمامصى نائبا وفديا وسكرتيرا لتحرير جريدة المصرى.

الذين زيفوا إرادة الأمة فى انتخابات 1938 ثم تولوا مقاليد الحكم ضد إرادة الشعب مما أدى إلى تفاقم الأمور وفساد التقدير فى السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، تناول مسألة اتهامه بقيام الاتصالات بينه وبين السفير البريطانى فأنكرها بشدة قائلا «لم يكن لى أية صلة بما كان أو دخل فيها ، بل كنت أستجم فى أسوان ، فتوالت على الدعوات من أهل الصعيد الكرام لزيارة مدنهم فلبيتها ونظمت رحلة بحرية تبدأ من الأقصر فى صباح يوم 2 من فبراير 1942 قاصدا إلى قنا ثم إلى غيرها حسب البرنامج الموضوع ، وفى مساء يوم الرحلة وصلنا إلى قنا فخف أهلها لاستقبالنا وعلى رأسهم مكرم عبيد باشا، وبعد زيارة المدينة قصدنا إلى منزل إسكندر عبيد بك لنستريح فيه ، وهناك اتصل بى تليفونيا سعادة إسماعيل تيمور باشا الأمين الأول لجلالة الملك وفاجأنى بأن جلالته يطلبنى للتشرف بمقابلته فى الساعة الرابعة من مساء اليوم التالى ، وكنت خالى الذهن بما يجرى ، فأجبت بأن هناك استحالة مادية لأنى فى رحلة بعيدة ويتعذر على الوصول فى الموعد المضروب ، فشدد وقال إن جميع الترتيبات ستتخذ لإمكان وصولى فى الميعاد ، وقد تبين بالفعل أن القطار العادى ينتظر فى قنا، فسافرت فيه وأبلغت أهلى أنى عائد إليهم بالقطار الذى يبرح القاهرة فى الساعة الثامنة مساء اليوم التالى: واتفقنا على أن تجرى الباخرة بهم إلى جرجا حيث ينتظرون إلى أن أعود، وسافر معى مكرم باشا إلى القاهرة[1] ... إلخ .

من الواضح أن النحاس باشا ينفى عن نفسه حدوث اتصالات بينه وبين الإنجليز وأن الأحداث فاجأته فى رحلته بالصعيد ، وهو ما أكده مرة ثانية فى شهادته فى قضية مقتل أمين عثمان إذ نفى بشدة حدوث أى اتصال أو معرفة مسبقة لديه بالإنذار البريطانى، موضحا أنه استدعى من رحلته على عجل وأنه نسى مفاتيح منزله ولم يكن معه بدلة الرد لجوت الرسمية فاستعار بدلة[2] ...إلخ .

وقد أيد بعض رجال الوفد ما ذكره النحاس باشا ، ولا سيما أحد رفاقه فى رحلة الصعيد ،

(1) الأهرام 1945/11/14 «بيان الوفد المصرى»، صالح السودانى : المرجع السابق 350-354 .
(2) وفد المصرى 1945/11/30 كان النحاس باشا قد استعار بدلة الدكتور أحمد حسين.

وهو الأستاذ فؤاد سراج الدين[1] الذى ذكر بالتفصيل ملابسات هذه الرحلة، وكيفية الاتصال بالنحاس فيها فقال «شاءت الظروف أن أعاصر حادث 4 من فبراير منذ بدايته بل قبلها ، فقد كنت مع الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد فى زيارة لبعض بلاد الصعيد، وغادرنا الأقصر متجهين إلى قنا لنقضى فيها ليلة نزور فيها مكرم باشا وبعض الوفديين فى دورهم على أن نغادرها فى اليوم التالى إلى مكان آخر ... وعندما وصلنا إلى قنا وأثناء حفل شاى أقيم فى منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وكنا بعد الغروب، حضر أحد أصحاب الدار وهمس إلى النحاس باشا بأن مدير قنا موجود بالصالون ، ويرجو مقابلة النحاس باشا لأمر هام وعاجل ، فقام وقمنا معه أنا ومكرم حيث وجدنا المدير الذى أبلغ النحاس رسالة من القصر الملكى - أبلغت إليه تليفونيا - مضمونها أن الملك يرجو النحاس العودة فورا إلى القاهرة لمقابلته لأمور هامة وخطيرة ، فاعتذر النحاس باشا عن تلبية هذه الرغبة لأنه مرتبط بعدة ارتباطات ولأنه لا يستطيع العودة إلى القاهرة كما يطلب منه ، فألح المدير وذكر للنحاس أن معلوماته عن القاهرة أن الحالة فيها خطيرة وما جد من الظروف يستدعى سفره ، وأن القصر يلح فى ذلك إلحاحا شديدا ، ولكن النحاس ظل على رأية ... فطلبت من المدير أن يتركنا قليلا على أن نتصل به بعد قليل لنخبره بالرأى النهائى للنحاس باشا ، وخرجت أودعه طالبًا إليه دون أن يشعر النحاس بأن يبقى القطار الذى سيغادر قنا ليلا إلى القاهرة حتى أتصل به حيث يحتمل ألا يكون النحاس جاهزا للسفر قبل موعد قيام القطار فوعدنى المدير بذلك ، ثم اتجهت ومعى مكرم باشا إلى النحاس باشا نلح عليه فى السفر إلى مصر حيث أننا فى حالة حرب ، والموقف خطير والمظاهرات قامت فى القاهرة ، فقال النحاس باشا إنه لا يريد أن يمكن الملك من تكرار تمثيلية «كفر عشما»[2] ليعبث به مرة أخرى ، فقلنا له قد يكون هذا صحيحا إلا أن الظروف الحرجة التى يواجهها الملك هذه المرة اضطرته إلى استشارة النحاس باشا فى الموقف ، وقد تنتج هذه العودة خيرا للبلاد وقد لا تنتج ، ولكن فى كل الأحوال ينبغى أن يلبى النحاس باشا هذه الدعوة فى هذه الظروف الحرجة التى تجتازها البلاد ...ويستطرد سراج

(1) لتفصيل تاريخه فى عصبة الحزب ثم سكرتارية الحزب راجع دراستنا عن «حزب الوفد»وقد أجرينا مع معاليه عدة لقاءات على مدار أعوام 67 ، 68 ، 69 ، 70 .

(2) حول مسألة كفر عشما راجع الفصل العاشر .

الدين فيقول إنه برغم الجهود الكثيرة التى بذلناها معه والحجج العديدة التى قدمناها له لم نستطع أن نغير رأيه ، فأسررت إلى مكرم باشا بفكرة وهى الاستعانه بزينب هانم (حرم النحاس) لعلها تستطيع إقناعه ، ووافقنى مكرم ، فشرحنا لها الأمر فوافقتنا على وجهة نظرنا ، وأخذت تحاول إقناع زوجها وأعدنا عليه الكرة ، وكانت الساعة قد جاوزت التاسعة فنظر فى ساعته وقال ، على كل حال لقد قام القطارالمسافر - إلى القاهرة، ولم يعد هناك سبيل لإجابة طلب الملك ، فأوضحت له أن القطار لازال- فى المحطة - فى انتظاره وشرحت له ما اتفقت عليه مع المدير، فثار فى وجهى واستغرب كيف نفعل هذا دون استشارته، كما استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة ، فقلت له ما علينا إلا أن نبعث بأحد رسلنا فإن كان القطار قد سار انتهى الأمر وإن كان لا يزال فى الانتظار تسافر ، وقبل أن يجيب بنعم أو لا أرسلت سكرتيره بسيارة إلى المحطة فعاد وأخبرنا أن القطار ما زال منتظرا والمدير كذلك فأسقط فى يده ولم يجد مفرا من السفر ، وطلب أن يسافر مكرم فقط معه وأن نبقى نحن على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر من قبل ، على أن يعود هو من القاهرة فى ظهر اليوم التالى وينضم إلينا فى الرحلة ، وفعلا سافر هو ومكرم واستأنفنا الرحلة إلى نجع حمادى، وفى المساء اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره أحمد حسين، فأخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا وأنه اضطر أن يبقى يوما آخر (4 فبرير) فى القاهرة وطلب منا أن نستأنف الرحلة إلى جرجا حيث يرجو أن يصل إلينا بها ، وفعلا سافرنا صباح اليوم التالى إلى جرجا ، وتوجهنا إلى منزل فخرى بك عبد النور حيث استقبلنا ابنه (موريس)، وبدأنا نسمع بعض المعلومات عما جرى بالقاهرة فى هذين اليومين ، واتصلنا بالباشا من منزل فخرى عبد النور فقال إنه لن يرجع إلينا ، وأن الأمور قد تطورت إلى تكليفه بتشكيل الوزارة وطلب منا أن نعود إلى القاهرة فى اليوم التالى، وفعلا عدنا فى 5 من فبراير وعرفنا كل تفصيلات الموقف والحوادث الخطيرة التى جرت التى أجبرت النحاس باشا على قبول الوزارة ، وأوضح لنا النحاس باشا أنه اعتذر للملك مرارا أثناء الاجتماعات عن قبول الوزارة ، ولكن الملك ألح عليه بشدة بل استنجد بوطنيته إنقاذا للموقف [1] .

(1) فؤاد سراج الدين : لقاء فى 1968/10/19 حديث مع الأستاذ فؤاد سراج الدين بتوقيعه .

هذه الرواية الطويلة تؤكد أن النحاس كان خالى الذهن تماما عن تطور الأحداث فى القاهرة قبل وقوعها ، وبالتالى لم يكن هناك أى اتفاق أو اتصال مع الجانب البريطانى وذلك اعتمادا على الملاحظات التالية .

1- لو كان هناك أى اتفاق بين النحاس والإنجليز لما كان هناك أى محل لترتيب هذه الرحلة ، قد يقال إنها كانت من باب «ذر الرماد فى العيون»، ولكن وقائع الرحلة على النحو الذى سلف يقضى على هذا الزعم .

2- لو حدث حقيقة اتصال كان مكرم عبيد أول العالمين به والمرتبين له بوصفه اليد اليمنى للنحاس آنذاك ، يقال كما أسلفنا إن مكرم كان مبعدا حينئذ عن النحاس بتدبير خشية تأثيره عليه ، ولكننا نراه فى الرحلة ما زال هو مكرم القوة الهائلة فى الوفد، سافر وأقام وعاد مع النحاس فلو كان يعلم شيئًا لضمنه حملة التشهير التى وجهها إلى النحاس شخصيا عقب خروجه من الوفد بعد ذلك .

3- نلاحظ المعارضة الشديدة التى قابل بها النحاس طلب الملك على لسان مدير قنا ، ولم يكن ذلك مجرد (تمثيلية) أو نوع من التدلل أو المراوغة من النحاس كما زعم البعض[1] بل كادت معارضته كما رأينا أن تضع رفاقه أمام الأمر الواقع ، ولولا الاحتياط الذى رتبه فؤاد مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى موعده وتعذر على النحاس السفر إلى القاهرة فى هذا اليوم[2] ، فلو أنه كان عالما مقدما بما سيقع ومتفقا عليه مع الانجليز لكان قد بادر إلى الموافقة على السفر لاسيما وهو يعلم أنه إذا فاته القطار الذى سيغادر قنا بعد قليل فلن يتسنى له السفر فى ذلك اليوم .

4- يؤكد فؤاد سراج الدين عصبية النحاس وقت السفر بدليل أنه نسى أن يأخذ معه مفاتيح منزله مما اضطره إلى الاقامة فى منزل صهره «أحمد حسين» وإلى استعارة بدلة الرد نجوت الخاصة بالأستاذ الحسينى زغلول ليرتديها فى مقابلته مع الملك[3] .

---

(1) فتحى رضوان : الجمهورية 1968 .

(2) يلاحظ أن القطار هو الوسيلة الوحيدة للسفر فى أقاليم الصعيد النائية .

(3) أشار زغلول إلى هذه الواقعة فى مقال له منشور بجريدة الوفد المصرى فى 1945/11/30 .

5- لو كان الأمر مرتبا بين النحاس والانجليز لما ترك أسرته ورفاقه فى الصعيد ، بل نجده أصر على استمرارهم فى الرحلة على أمل منه بأنه سيلحقهم فى اليوم التالى .

هذا بالإضافة إلى ما ذكره الأستاذ محمود سليمان غنام حول هذه المسألة فقال «لقد أفضى إلينا النحاس فى الجلسات الخاصة التى عقدها معنا فى أعقاب هذا الحادث ، بتفاصيله وظروفه وملابساته ، وأستطيع أن أجزم بل وأن اقسم أن النحاس باشا لم يصدر فى موقفه من 4 من فبراير عن اتصال بينه وبين الانجليز أيا كان نوع هذا الاتصال وإنما كان بمحض رأية ووطنيته فى إنقاذ البلاد من خطر يتهددها ، ولو اعتقدت أن تصرفه هذا ناشىء عن هذا الاتصال لما أيدته ولاعتبرت ذلك شبه خيانة له ، وهو مالا أتصوره بأى حال من الأحوال» .

وقد استطرد غنام فقال : ولو أراد النحاس أن يتخلص من الملك - وكان عقبة كأداء فى سبيل الدستور وسلامة الحكم ، كما كان يكره الوفد ولا يطيق ذكر اسمه ، كما كان الوفد يحمل له كراهية معروفة - لو أراد النحاس التخلص منه وإرضاء شهوته الشخصية لامتنع عن قبول الحكم حتى يطاح بالملك إلى حيث شاء الإنجليز ، ولكنه غلب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية[1] ...

ورغم كل هذه الدلائل أو القرائن التى ترجح عدم وجود الاتصال أو التواطؤ بين النحاس والإنجليز يبقى الشك لدينا قائما - كما بقى عند الدكتور هيكل - فى أمين عثمان ودوره الذى لعبه عقب عودة النحاس إلى القاهرة مباشرة، ولاسيما وأن البعض يؤكد أن أمين عثمان كان المصرى الوحيد الذى كان على علم سابق بما ينوى الإنجليز عمله ، وأنهم استشاروه فأشار عليهم بما يفعلونه[2] وأنه كان سفيرا أو حلقة اتصال بين لامبسون والنحاس باعتباره كان موضع ثقتيهما معا[3] ، وأنه التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد وأبلغه بتصميم الإنجليز على تكليفه بالوزارة[4] .

(1) محمود غنام : لقاء وحديث موقع منه فى 1967/12/9 وقد أكد هذا المفهوم كل من الأستاذ إبراهيم فرج والدكتور محمد صلاح الدين فى لقائنا معهما وحديثهما لنا فى 1968/4/29 (راجع دراستنا عن «حزب الوفد» ص 202-204 .

(2) التابعى : المرجع السابق ، ص 202 . (3) الرافعى : المرجع السابق ، ص 107 .

(4) أنيس : الدراسة السابقة .

والواقع أنه لا جدال فى أن أمين عثمان لعب دورا كبيرا فى هذه المسألة وفقا لما أشارت إليه مذكرات كيلرن والوثائق البريطانية التى سوف نعتمد عليها الآن باعتبارها المصدر البريطانى فى توضيح موقف النحاس وأمين عثمان معا ، ولا سيما أن بعض رجالات الوفد لم يستبعدوا أن أمين عثمان ربما أجرى بعض الاتصالات[1] .

من الثابت أن مصطفى النحاس كان يجهل تماما حتى يوم 3 من فبراير تطورات الأحداث، وذلك استنادا إلى ما ذكره لامبسون من أن اتصاله بأمين عثمان كان مقطوعا لمدة ثلاثة أشهر سابقة على الحادث ، كما كان النحاس يجهل أزمة استقالة حسين سرى الذى اقترح للامبسون استدعاء النحاس وتأليف حكومة وفدية كما أشرنا ، وهو الأمر الذى استقر عليه السفير وطالب به الملك ظهر 2 فبراير فى وقت لم يكن النحاس فى القاهرة[2] .

وفى نفس الوقت كانت حكومة لندن قد نصحت سفيرها بألا يطالب بالنحاس إلا بعد الاتصال به والاتفاق معه على شروط توليه لرئاسة الوزارة «كتعهده بالحياة وعدم المطالبة بتعديل المعاهدة «وإلا فيقوم الملك بتكليف أحد رجال السراى[3] .

وقد أجاب السفير بأنه لا يرى حكمة فى الاتصال بالنحاس . لأنه - أى النحاس - لو استشعر هذه المحاولة فقد يدفعه ذلك إلى رفض اللقاء مع الملك ، فقد قال السفير «إننى أشك كثيرا فى حكمة اتصالى مباشرة بالنحاس باشا قبل مقابلة الملك ، ولست أتخيل أنه سيكون راغبا فى لقائى فى الوقت الحاضر لأن ذلك قد يحرجه ، بل إنه قد يمنعه من الذهاب إلى لقاء الملك إذا عرف أننا ندفعه مقدما للاتفاق[4] ...»

وما ذكره لامبسون هنا يوضح معرفته بطباع النحاس وتصوره من محاولة إملاء شىء عليه يتعلق بشبهة التواطؤ أو التآمر مع الإنجليز ، ويؤكد هذا ما سبقت الإشارة إليه حينما

---

(1) محمد صلاح الدين : لقاء وحديث فى 1968/4/29 .

(2) F.O.No. 449/461. Lampson to Eden, Feb, 1,1942 .

(3) F.O.No. 572. Eden, to Lampson Feb, 2,1942 .

(4) F.O.No. 453. Lampson to Eden, Feb, 2,1942 .

أرسل لامبسون للنحاس مع أمين عثمان يطلب منه رفض الاقتراح بتشكيل حكومة انتقالية.[1] فأجابه النحاس بأنه كان يؤيد من قبل تشكيل حكومة انتقالية، ولكنه الآن يرفض ذلك أيضا نظرا لمرض أحمد ماهر .

ونلاحظ فى هذه الاتصالات أن الذى قام بها أمين عثمان مما يؤكد تخوف لامبسون من الاتصال المباشر بالنحاس ، وحاول لامبسون فى رسائله لحكومته أن يوحى بأن أمين عثمان كان رسولا معتمدا من النحاس دون أن يتأكد من ذلك ، معتمدا فى كل تصرفاته على استغلال أزمة الحكم فى مصر آنذاك ، ومعرفته بنقاط الضعف فى مؤسساته وواثقا بأن النحاس فى كل الأحوال ديمقراطى مصرى معاد للفاشية والنازية[2] .

هذا بالاضافة إلى أن الوثائق البريطانية جاءت خلوا من أى إشارة تدل على أن النحاس أو حتى أمين عثمان كان على علم بالإنذار من مصدر إنجليزى، ولا يمكن أن يستساغ منطقيا أن يتواطأ طرفان دون أن يكون أحدهما على علم كامل بكل أبعاد المؤامرة، فمن الثابت من واقع الوثائق البريطانية أن النحاس كان يجهل بما سيحدث فى التاسعة مساء 4 من فبراير من حصار القصر بالدبابات ، ذلك لأن التفكير فى استخدام القوة يعود إلى يوم 2 من فبراير وكان النحاس كما رأينا فى رحلته بالصعيد .

ثم هناك وثيقة تعتبر فى تصورنا بمثابة القول الفصل فى هذه المسألة ، وهى المذكرة التى كتبها وكيل وزارة الخارجية البريطانية المساعد فى أعقاب الحادث مباشرة (5 من فبراير) وأبدى فيها دهشته من عدم إجراء أى اتصال مباشر مع النحاس، فقال «انتهت الأزمة المصرية لتبدأ أزمة جديدة ، إن هناك نقطة ستكلفنا غاليا فى المستقبل ، إن السير ما يلزم لامبسون لم يكن فى أى وقت من الأوقات على اتصال مباشرة بالنحاس ، ونتيجة لذلك سيبقى الباب مفتوحا أمام النحاس ليقرر علنا - وسيفعل ذلك حتما - أنه غير مدين لنا بشىء أو أنه لا يلتزم إزاءنا بشىء ، ولا يوجد لدينا شىء نرفعه فى وجهه - حتى سرا - عندما تنشأ أزمة جديدة »... ثم استطردت المذكرة «أنى أراهن على أن وزير الخارجية سوف يتساءل خلال

(1) L'killearn, Op- Cit. p 115. برقية رقم 461 .

(2) صلاح عيسى : الدراسة السابقة .

ثلاثة شهور ، لماذا بحق السماء لم نفعل شيئًا عندما جاء الوفد إلى الحكم، إن سياسة الوفد خاصة سوف تكون متعبة لنا ... إن تولى حكومة وفدية السلطة فى غمار الحرب ليس حدثا يمكن أن ننظر إليه بغير تخوف[1] ...»

هذا هو ما ذكره سياسى بريطانى مسئول ، وسوف توضح لنا الدراسة التالية مدى صدق هذا القول أو ذلك التنبؤ عن سياسة حكومة الوفد إزاء بريطانيا .

وبقيت الآن قضية أخيرة حول نتائج حادث 4 من فبراير 1942 - من الواضح أن النتيجة الأولى لذلك الحادث أن الملك فاروق جلب على نفسه الإذلال «على حد تعبير لامبسون»، وقد ظل فاروق يأسرها فى نفسه متحينا الفرصة لرد اللطمة حتى خروج كيلرن من مصر فى عام 1946 ، وقد أشار لامبسون نفسه إلى اعتقاده بأن فاروق سوف يحاول الانتقام منه فى يوم من الأيام[2] ، وقد ترك الحادث أثرا فى سلوك الملك العام والخاص أشار إليه الدكتور هيكل فى مذكراته .

وفيما يتعلق بالوفد فقد أبدى ابتهاجه للعودة إلى الحكم بصرف النظر عن الأسلوب الذى صاحب تلك العودة .

كما ترتب على هذا الحادث ردود فعل بين العناصر غير الوفدية : أى أحزاب الأقلية، فقد فجع السعديون والأحرار الدستوريون، لأن سياستهم الودية نحو بريطانيا لم تقابل بالعرفان، وهم فى ذلك - كما سجل لامبسون - يتجاهلون عجزهم نتيجة لضعف التأييد الشعبى لهم، وعدم إمكانهم فرض سياستهم على القصر[3] .

وقد تقدم رئيسا هذين الحزبين بالاحتجاج إلى السفير البريطانى على ما اعتبراه انتهاكا للمعاهدة الإنجليزية المصرية وعدوانًا على استقلال مصر وسيادتها ، كما أشارا إلى عدم ملاءمة هذا الإجراء مع المبادىء الديمقراطية التى تحارب بريطانيا وحلفاؤها من أجلها .

---

(1) F.O. No. 621 . M. Beterson to Eden, Feb, 5,1942 .

(2) L'killearn, Op- Cit- p . 125.

(3) تقرير لامبسون لعام 1942 .

وكان من الطبيعى أن يصحب هذا الحادث استياء شديداً بين أفراد الأسرة المالكة، وقد بدأ هذا الاستياء فى المقاطعة الاجتماعية من جانبهم للبريطانيين ، ولكنها لم تستمر إلا لفترة قصيرة.

وقد صدم هذا الحادث الرأى العام المصرى فى مدينة القاهرة والأقاليم ، ولكن لما كانت القصة الكاملة للأحداث لم تتكشف لهم آنذاك فإن الرأى العام لم يكن بامكانه إدراك - الدافع الأساسى وراء هذه التطورات ولم يروا فى هذا الإجراء إلا تأمينا لعودة الوفد إلى الحكم . فقد كان الملك فاروق - كما ذكر لامبسون فى تقريره لحكومته - قد أبدى رجاءه فى أن تظل مقابلة السفير له والتى لم يشهدها سوى أربعة أشخاص فقط محاطة بالسرية الكاملة[1] .

ولم يكن بالإمكان تجنب وصف التدخل البريطانى بأنه خرق لمعاهدة 1936 وعدوان على استقلال مصر .

وقد أدى الحادث أيضا إلى هياج بعض ضباط الجيش ، إلا أن القصر عالج الأمر فلم يشجع الاحتجاجات الصادرة منهم .

ومما يلفت النظر فى هذا الصدد ما قرره الجنرال ستون - قائد القوات البريطانية- للسفير من أن الحادث أثار استياء فى الجيش المصرى وبالذات لدى الضباط الذين ليست لهم مشاعر خاصة نحو الملك ، فقد اعتبروا ما حدث إهانة للعرش باستخدام القوة .

وكان لهذا صداه فى الاجتماعات التى عقدت بنادى الضباط ، واقترح فيها ضباط كثيرون إرسال برقية يعبرون فيها عن ولائهم للملك واحتجاجهم على لامبسون ، إلا أن كبار الضباط الحاضرين آنذاك تصرفوا بحكمة ، وأنه بينما كان الاجتماع مستمرا تلقى الضباط رسالة من القصر تتضمن أن الملك يقدر ولاء ضباطه ويطلب إليهم الهدوء والعودة لعملهم[2] .

كما قدم رئيس البعثة العسكرية البريطانية لتدريب الجيش المصرى تقريرا عن الموقف داخل الجيش والآثار التى ترتبت على الحادث ، أوضح فيه بعض مظاهر التذمر لدى بعض الضباط

(1) نفس المصدر .

(2) F.O. NO. 548. Lampson to Eden, Feb, 10,1942 .

راجع محسن محمد / المرجع السابق ، ص 105 .

المناهضين لبريطانيا والحكومة [1] ... إلخ .

هذه هى نتائج حادث 4 فبراير ، لكن النتيجة الكبرى أو الأثر الأهم الذى ترتب على هذا الحادث كان مجىء الوفد إلى الحكم، وبداية مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية البريطانية وهى التى سوف تعالجها الدراسة التالية ...

* * *

(1) نفس المرجع ، ص 106 .

الفصل الثاني عشر

اختيار المعاهدة فى السنوات الأخيرة من الحرب (1942-1945)

«فى هذه الأيام لا يوجد ملوك كثيرون فى العالم،
ورغم أن بريطانيا تقف قلبا وروحا إلى جانب النظام الملكى،
فى كل مكان، فإن فاروق ينبغى أن يتصرف بطريقة تجعل
بقاءه فى الحكم مضمونا فترة طويلة»

لورد كيلرن لفاروق
فى عام 1943

أوضحت الدراسة السابقة كيف فرضت إنجلترا إرادتها - تحت التهديد المسلح - فى 4 من فبراير 1942 ، وكيف رضخ القصر لتلك الإرادة فألقى بمقاليد الحكم لزعيم الوفد طالبا منه تأليف وزارة وفدية وفقًا لرغبة بريطانيا تحت وطأة ظروف الحرب العالمية الثانية التى كانت تدور رحاها بالقرب من الحدود المصرية آنذاك .

ولا جدال فى أن هذا الحادث قد ألقى بالوفد فى خضم تجربة طويلة ومريرة فى مسار العلاقات المصرية البريطانية ، ولقد خرج من هذه التجربة بعد ما يزيد على عامين ونصف مثخنا بجراح لا تقل أثرا عن جراحاته التى أثخن بها فى نهاية تجربته السابقة (حكومة 1937/1936)إن لم تزد عليها ، إلا أنه - إنصافا للتاريخ - وقد أصبح الوفد وزعيمه فى ذمته - ينبغى أن نسارع فنذكر أنه إلى جانب تلك الجراح فاز الوفد بتحقيق بعض المكاسب التى تجلت فى بعض أعماله واتجاهاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء على الصعيد العربى أو الصعيد المصرى .

ولأن هذه الدراسة ليست بصدد تناول أعمال أو اتجاهات حكومة الوفد (44/42) الداخلية باعتبار أنها تعالج أساسا قضية العلاقات المصرية البريطانية فى تلك الفترة ، فسوف لا نتعرض للسياسة الداخلية إلا بالقدر الذى يلقى بعض الضوء على القضية الأساسية[1] .

ولعله من المناسب أن نلقى نظرة عامة وسريعة نبلور فيها موقف الوفد قبل توليته الحكم فى تلك الفترة ، لكى نستطيع أن نفهم - على ضوئها - موقف حكومته بالنسبة لبريطانيا منذ فبراير 1942 وحتى إقالتها فى أكتوبر 1944 .

رغم أن الوفد لم يتخذ لنفسه أيدلوجية محددة إلا أنه يمكن القول بأنه كان يلتقى كحزب ليبرالى - مع معسكر الديمقراطية الذى تمثله بريطانيا آنذاك .

فمنذ أوائل الثلاثينيات نحس بانزعاج الوفد نتيجة لتدعيم نفوذ المحور وانتشار القوى ، الفاشية فى مصر ، فنجده يسارع بمحاولة تقوية تنظيمه وتدعيم صفوفه فيعقد مؤتمره الوطنى

---

(1) لتفصيل اتجاهات حكومة الوفد (42-1944) راجع دراستنا عن «حزب الوفد 1936-1952 » ص 210 وما بعدها .

العام فى 1935 ، ثم يلبى دعوة الائتلاف ويساهم فى قيام الجبهة الوطنية ، كما يشارك بنصيب كبير فى التمهيد لمعاهدة 1936 وعقدها ، وذلك للوقوف إلى جانب الديمقراطية ضد الأطماع الفاشية والخطر الإيطالى المحدق بمصر آنذاك .

حقيقة إنه حينما تطورت الأحداث بعد نشوب الحرب العالمية الثانية وإعلان الأحكام العرفية - والوفد ما زال مبعدا عن الحكم - قلل زعيم الوفد من تعاطفه مع بريطانيا فتقدم بمذكرة أول أبريل 1940 والتى تضمنت المطالب الآتية :

أولا : أن تصدر الحكومة البريطانية وعدا بسحب القوات الأجنبية من الأراضى المصرية عقب نهاية الحرب لتحل محلها القوات المصرية ، وأن تبقى المحالفة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

ثانيا : أن يكون لمصر الحق فى الاشتراك فى مباحثات الصلح ..

ثالثا : أن تدخل بريطانيا فى مفاوضات مع مصر للاعتراف نهائيا بسيادة مصر على السودان ..

رابعا : المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية ..

خامسًا : رفع القيود المفروضة على تصدير القطن.

كما ألقى النحاس خطبة عدائية لبريطانيا ، كانت «فى غاية العنف» - على حد تعبير لامبسون - وذلك فى صيف 1941 بالإسكندرية (4 من أغسطس)[1] ، كما انتهز النحاس فرصة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى (فى 1941/11/13) وألقى خطابا آخر شن فيه على الإنجليز حملة شعواء ، قائلا «إن إنجلترا تزعم أنها تحارب من أجل الديمقراطيات والحريات ، بينما هى تحارب الديمقراطيات وتضطهد الحريات فى مصر .. ثم استطرد النحاس فأشار إلى عدم تنفيذ إنجلترا لتعهداتها فى معاهدة 1936 وكيف كان المفروض أن يتم خروج الضباط والكونستبلات الإنجليز تدريجيا فى غضون خمس سنوات ، وقد مرت هذه السنوات الخمس

(1) F.O. No. 403/466 (No.4) Lampson to Eden, Feb, 12;1942 .

فهل أنجزت الوعود ؟ - كما تساءل النحاس - وفى المعاهدة نصوص حددت مهمة البعثة البريطانية واختصاصاتها ومداها ، فهل روعيت هذه النصوص أم تجاوزتها البعثة بفضل تهاون الحكومة (حكومة حسين سرى) فى هذه الحدود ؟ قد يقول قائل - كما ذكر النحاس - إن حالة الحرب القائمة هى التى تحول بطبيعتها دون تحقيق أمانى البلاد ولكن الحرب «بنت» عامين اثنين ، وقد أبرمنا المعاهدة منذ خمس سنوات فماذا كانوا يصنعون[1] ؟

وفيما يتعلق بمذكرة أول ابريل 1940 نلاحظ أن الوفد قد سلم فيها بالتحالف البريطانى لكنه طالب فى مقابل ذلك بتحقيق عدة مكاسب وطنية ، ولقد تعددت الآراء حول البواعث الحقيقة فى تقديم هذه المذكرة[2] لكنها - مهما يكن الرأى فى الدافع لها - كانت بلا شك الصيحة الأولى للخروج عن دائرة معاهدة 1936 ، ويزيد فى أهمية ذلك أنها صادرة عن الحزب الذى مهد لها وشارك بسهم كبير فى صنعها ثم قام بالدعاية لها .

ثم لا يجب أن نغفل الآثار التى ترتبت على تقديم هذه المذكرة سواء بالنسبة للداخل أو بالنسبة لبريطانيا مما يوحى بقيمتها السياسية ، فبينما نجد أنها نبهت الأذهان وأحدثت تأثيرا كبيرا فى أنحاء البلاد - كما اعترف الأستاذ الرافعى - فقد قوبلت بالاغتباط من جانب الرأى العام باعتبارها انتصارا كبيرا لقضية الجلاء وتعلق البلاد به[3] ، نجد أنها - من ناحية أخرى - قد أثارت الاستياء والتذمر لدى بريطانيا ، فقد أظهرت الوفد أمامها بمظهر المدافع عن أمانى مصر القومية ، وقد وضح رد فعل المذكرة فى إجابة بريطانيا التى كانت تنم عن السخط والحنق ، وتعكس فهما واضحا فى أن هذه المذكرة كانت تتعمد إحراج بريطانيا فى الظروف

---

(1) المصرى 1941/11/14 ، التابعى : نفس المرجع ، ص 195-196 .

(2) راجع محمد أنيس : دراسة عن 4 من فبراير ، الرافعى : المرجع السابق ، ص 77 ، راشد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ، ص 142 - وفى رأى جان لوجول أن الدافع الأول وراء تقديم هذه المذكرة أن الوفد كان يريد أن يسمع صوته للجماهير ، باعتبار أن البرلمان كان عديم الجدوى بالنسبة له بالإضافة إلى أن على ماهر- رئيس الحكومة آنذاك - كان يتجاهل مركز الوفد بحجة أنه ليس مشتركا فى الحكم ، راجع . J,Lugol, Op - Cit, p . 129

(3) الرافعى : نفس المرجع ، ص 77 ، البراوى : نفس المرجع والمكان .

العصبية التى تمر بها ، كما «أحدثت شعورا أليمًا للغاية - كما ذكر اللورد هاليفاكس وزير الخارجية ولاتستطيع الحكومة البريطانية إلا اعتبارها كمحاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا نفسها ..

وقد أرسل هاليفاكس الرد إلى السفير البريطانى الذى أبلغه إلى النحاس فى 6 من أبريل وقد تضمن أنه فيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فى المذكرة من البديهى أنها تؤدى إلى :

أ- إعادة النظر فى المعاهدة المصرية البريطانية .

ب- الدعوة إلى التدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

جـ - الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضد ألمانيا .

وإنه لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس باشا أنه لو انتصر العدو لم يبق إلا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فإن الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى - ومنهم النحاس باشا - سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

إننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، فقل للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية ، وإنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد .

كان الرد البريطانى محاولة لإحراج النحاس بين القوى السياسية عند ما أشار أن هذه المذكرة من شأنها أن تجر بريطانيا إلى التدخل فى السياسة الداخلية المصرية فأرادت بذلك أن تفوت على النحاس فرصة استغلال الموقف ، كما أرادت إظهاره بمظهر غير الحريص على استقلال البلاد[1] .

(1) عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية . رسالة ماجستير غير منشورة ... ص 75-76 .

وبصرف النظر عما زعمته بريطانيا فى ردها ، فلا جدال فى أن تلك المذكرة الوفدية قد لفتت نظر بريطانيا إلى وجود الوفد كحقيقة لا يمكن تجاهلها ، لاسيما وأنه سار على سياسة معارضة كل الإجراءات الخاصة بالحرب - كإعلان الأحكام العرفية[1] ورفض كل اقتراح يتضمن اشتراك مصر اشتراكا مباشرا فيها[2] .

والواقع أن الوفد لم يتجاهل الرد البريطانى أو يصمت إزاءه ، فبعد أن ناقشته الهيئة الوفدية أرسل النحاس مذكرة أخرى لبريطانيا يؤكد فيها حرصه على المطالب التى جاءت فى المذكرة الأولى مبديا الأسف الشديد لتأويل تلك المطالب «تأويلا لا يتفق وما وضعت له بل يناقضه» ثم أعلن احتجاجه على هذا التأويل الخاطىء طالبًا - من السفير البريطانى - تبليغ هذا الاحتجاج إلى وزير الخارجية البريطانية[3] .

مجمل القول إن مطالبة الوفد لبريطانيا بالجلاء مع النص على إبقاء التحالف فى مذكرته كان يعتبر مناورة سياسية بارعة من جانبه كان من شأنها أن تؤكد أنه ما زال يلعب الدور الأول على مسرح الحياة السياسية المصرية ، وبالتالى فإنه من المحتمل أنها جعلت بريطانيا تطمئن إليه ولا تفقد أملها فيه لأنه فى كل الأحوال يقدر الارتباط بها ، وهذا الربط بين الجلاء والتحالف معناه الاعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى وقد يكون منها الدفاع المشترك لتنظيم هذا التحالف[4] .

ولم تكن محاولة الوفد هذه هى المحاولة الوحيدة فى موقفه إزاء إنجلترا قبل اعتلائه الحكم فى 4 من فبراير ، بل إنه كان يحاول دائما فى تلك الفترة إحراج بريطانيا وإظهار حرصه على استقلال وكرامة البلاد كما وضح فى الخطبتين السالفتى الذكر .

---

(1) خفف الوفد حملته بعد ذلك حين رأى أن إعلان الأحكام العرفية قد يكون أمرا تقتضية المصلحة المشتركة بين الحليفتين ، وقد يكون ضربا من المساعدات التى يجوز للدولة الحليفة أن تطلبها من مصر طبقا لنص المعاهدة ... الوفد المصرى 1939/10/9 .

(2) أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية البريطانية ، ص 35 .

(3) المصرى 1940/4/29 (تاريخ المذكرة الثانية 4/12) .

(4) عاصم الدسوقى : نفس الرسالة ص 75 .

فى نفس الوقت دعا الوفد للالتزام بالمعاهدة مؤكدا أنها تحدد علاقات التعاون بين الحليفتين تحديدا لاخلاف عليه «لأنه قد وضح مالنا وما علينا ، وما بين حقوقنا ومصالح حلفائنا ، ولا مخافة من أى خطر أو انحراف عن الصواب إذا ما وضعنا المعاهدة أمام أعيننا ورجعناإليها فى كل ما يتصل بهذه الاحتمالات فنلتزم بالمعاهدة التزامنا بالدستور فى هذه المرحلة الدقيقة من حياتنا[1] ...

وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن الصحيفتين الناطقتين باسم الوفد آنذاك وهما (البلاغ والوفد المصرى) قد خَففتا بعد ذلك من لهجة العداء نحو بريطانيا وكفتا عن انتقاد المعاهدة ، بل أكثرتا من الإشارة إلى الإعجاب بالحلفاء لأنهم يمثلون - فى رأيهما المعسكر الديمقراطى[2] .

هذه هى الصورة العامة لموقف الوفد بالنسبة لبريطانيا وحلفائها قبل وصوله إلى الحكم فى فبراير 1942 ، ولكى نستكمل الصورة ينبغى أن نشير إلى الجو المحيط بالوفد ساعة عودته إلى الحكم ، فقد كانت الصورة مختلفة تماما عنها عند عودته إلى الحكم فى وزارته السابقة 1937/1936 .

فبينما كانت كل الظروف مهيأة له وداعية إلى التفاؤل بل ولخداع النفس فى عام 1936 من حيث إن الشعب هو الذى اعتلى به كرسى الحكم ، ثم لتخلصه آنذاك من عدوه اللدود الملك فؤاد وقد خلفه صبى لم تصقله التجربة بعد ، والبلاد يسودها جو ائتلاف أدى إلى قيام جبهة وطنية تمهيدا لمفاوضات كان الأفق ينبىء - رغم سحاباته المكفهرة - بأن النجاح سيكون حليفها وبالتالى حل المشكلة المزمنة مع بريطانيا - بينما كانت الظروف ممهدة على هذا النحو للوفد فى عام 1936 نجدها على العكس تماما فى فبراير 1942 داعية إلى التشاؤم والتخوف ، إذ يجد الوفد نفسه آتيا إلى الحكم بإرادة - مهما قيل فى تبريرها - ليست إرادة الشعب ، ويجد فاروق قد شب عن الطوق بل نبتت له أنياب ومخالب والبلاد تعانى بالإضافة إلى ما تعانية من ويلات الحرب، ومن تشعب الآراء وانقسامات الزعماء إزاء تلك الحرب : البعض ينادى بمؤازرة الحلفاء بل وإعلان الحرب فى صفوفهم (أحمد ماهر وحزبه) والبعض الآخر يجاهر صراحة أو تليمحا بالتعاطف مع دولتى المحور (القصرو على ماهر وعزيز المصرى) .

(1) المصرى 1940/5/31 .

(2) صلاح العقاد : المرجع السابق ص 36 ، الحرب الثانية ص 216 .

وبعض ثالث استقر على أن الحياد وتجنيب مصر ويلات الحرب هو الطريق الآمن والأكثر سلامة ، وبعض آخر عائم على موج الأحداث لا رأى له ... ثم وأهم من ذلك كله أن العلاقات المصرية البريطانية كانت تتعرض لاهتزازات تكاد تطيح بالمعاهدة بل أطاحت بها فعلا فى الحادث الأخير . وفوق هذا كله جحافل الألمان والطليان تطرق أبواب مصر من الغرب فى طريقها إلى الإسكندرية .

هذه هى الصورة الكاملة ، وتلك هى التيارات التى وجد الوفد نفسه محاطا بها من كل جانب غداة مجيئة إلى الحكم فى أوائل عام 1942 .

وكان من الطبيعى أن يدرك النحاس أن عودته إلى الحكم تمت بإرادة الإنجليز أو سفيرهم فى مصر وبالتالى فهى رغم إرادة القصر، الأمر الذى أصبح مطلوبا معه معالجة الموقف بما يتناسب مع هذه الحقيقة ، أى تحقيق حسن تقدير الإنجليز وثقتهم فى النحاس من حيث تأمين ظهرهم والحفاظ على تماسك القاعدة الرئيسية فى الشرق الأوسط ، وخط امدادهم الرئيسى وعمق دفاعهم .

انصرف اهتمام النحاس فور تكليفه بتشكيل الوزارة إلى محاولة إزالة آثار الإنذار الكريه وملابساته ، فطلب من السفير البريطانى - بإلحاح - وقبل أن يشكل الحكومة تبادل رسالتين - يتم نشرهما ويؤكدان تمسك بريطانيا بنصوص المعاهدة واعترافها باستقلال مصر ، مع التأكيد بعدم التدخل فى شئونها الداخلية(1) .

وقد أشار لامبسون إلى إصرار النحاس على تحقيق هذه الخطوة فى برقية إلى حكومته (رقم 502) كما تناولها النحاس فى خطابه الذى ألقاه فى عيد الجهاد الوطنى بعد ذلك ببضع سنوات (فى 1945/11/13) فقال :

«إنى لم أخط خطوة واحدة فى تشكيل الوزارة إلا بعد أن محوت آثار الإنذار البريطانى،

(1) F.O. No 409 (NO. 502)Lampson to Eden, Eeb,5,1942 (110/ 525

وقد استخدم هذه الوثيقة محسن محمد فى : تاريخ للبيع ، ص 77 . وكان أعضاء الوفد قد اجتمعوا وقرروا هذه الخطوة : راجع الرافعى : المرجع السابق ، ص 104-105 ، هيكل : المرجع السابق ، ص 244، الاخبار 1954/1/1 .

فقد توجهت فى الحال إلى السفارة البريطانية وقابلت السفير وكان معه المستر لتيلتون وزير الدولة محتجا على التدخل البريطانى غير المشروع فى شئوننا الداخلية وعلى إقحام اسمى فى الإنذار فأجابنى السفير بأنه لم يتدخل لتعيين شخص بعينه ولم يكن ليفعل ذلك ولكن دولته فى حرب حياة أو موت وهى حريصة على استقرار الأمور فى مصر حتى لا تطعن فى ظهرها خاصة وقد لوحظ أن كثيرا من العناصر الضارة تعمل على تسميم العلاقات بين البلدين ، فلم يكن بد من الرجوع إلى الشعب المصرى ، وهذا ما رمى إليه الإنذار ...

وقد استطرد مصطفى النحاس فى خطابه فقال «لم أكتف بهذا التفسير وأصررت على أن نتبادل كتابين يمحوان أثر الإنذار البريطانى ، فوافق السفير على ذلك ، وفى اليوم التالى اجتمعت لجنة من الجانبين فى منزل أحمد بك حسين الذى نزلت فيه وحضرها من الجانب المصرى مكرم عبيد باشا ومن الجانب البريطانى السير والترسمارت والمستر بيزلى ووضعوا بالاتفاق صيغة الكتابين اللذين وافقنى السفير فى الليلة السابقة على تبادلهما وقد سجلنا فيهما أن المعاهدة البريطانية المصرية ومركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة لا يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئونها الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها[1] .

وتم فعلا تبادل خطابين بين النحاس ولامبسون فى 5 من فبراير وبنفس المعنى الذى أشار إليه كل منهما[2] .

(1) المصرى 1945/11/14 خطاب النحاس فى عيد الجهاد الوطنى .

(2) صيغة الخطاب الموجة من النحاس باشا إلى لامبسون كالتالى : «لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صدر من جلالة الملك ماله من الحقوق الدستورية ، وليكن مفهوما أن الأساس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو أنه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ، وبخاصة فى تأليف الوزارات أو تغييرها .
«وإنى أؤمل يا صاحب السعادة أن تتفضلوا بتأييد ما تضمنه خطابى هذا من المعانى وبذلك تتوطد صلات المودة والاحترام وفقا لنصوص المعاهدة مصطفى النحاس ..أما صيغة خطاب لامبسون إلى النحاس فهى كالتالى: «لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل بتاريخ اليوم وإنى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة الريطانية قائمة على تحقيق التعاون بإخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة وحليفة فى تنفيذ المعاهدة البريطانية المصرية من غير أى تدخل منها فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو تغييرها ... إلخ F.O. No.110/525 (No.502) Lampson tp Eden Feb, 5,1942 مايلز لامبسون .
هيكل المرجع السابق ص 245-246 .

وألف النحاس وزارته فاستقبلتها الجماهير بمظاهرات صاخبة مؤيدة كانت مثار تساؤلات البعض ، إذ رأوا فيها تناقضا للمظاهرات التى قامت قبيل تأليف حكومة الوفد مباشرة والتى كانت تعبير عن تعاطفها أو ميلها نحو الألمان ، فهل كانت تعنى ضعف الوعى لدى الجماهير[1]، أم دليلا على قدرة الوفد فى توجيه المظاهرات[2] .

وهى فى تصورنا لا تخرج عن كونها تعبيرا عن تعلق من تلك الجماهير بحزب الوفد وزعيمه ، ولا سيما إذا وضعنا فى اعتبارنا أن هذه الجماهير كانت تجهل حقيقة وتفاصيل ما دار من الأحداث التى أدت إلى تأليف الوزارة الوفدية .

لكن يؤخذ على تلك المظاهرات أنها استقبلت السفير البريطانى بالهتاف له «والترحيب به وحملته على الأكتفاف - كما ذكر لامبسون - حينما قام بأول زيارة رسمية للنحاس كرئيس للوزارة لتهنئته ، فقد «وجد صعوبة كبيرة فى الوصول إليه بسبب هذه الجموع المتظاهرة المتحمسة له»[3] الأمر الذى يثير تساؤلا حول الدافع الكامن وراء تلك المظاهرات .

وفى هذا الجو المشبع بالود بدأ الحوار بين الجانبين أو استؤنف بعد أن كان قد انقطع بينهما منذ أربعة أعوام واستمر هذا الحوار على امتداد ما يزيد على عامين ولم يكن كله ودا خالصا من جانب حكومة الوفد لبريطانيا ، كما لم يكن تجاهلا تاما من جانب هذه لتلك .

بدأ الحوار بين الجانبين منذ الزيارة الأولى السالفة الذكر إذ تناقشا فى عدة مسائل عامة ، ثم ركز لامبسون على المسألة الملحة أو العاجلة للقضاء على الأسباب الأصلية لمتاعب بريطانيا من حيث التخلص من العناصر المعادية لها فى القصر .

وأوضح النحاس أنه عالج بالفعل مسألة الشيخ المراغى والأزهر ، كما ابدى تقديره للحاجة إلى مواجهة القصر وتلك العناصر (الشريرة) كعلى ماهر ، ومحمد محمود خليل ، ولكنه فى نفس الوقت أبدى رغبته فى التعامل مع الملك بطريقته الخاصة .

(1) صلاح العقاد : العرب والحرب العالمية الثانية ، ص 39 .

(2) هيكل : نفس المرجع ، ص 247 .

(3) F.O. No. 110/525 (No.644) Lampson to Foreifnoffice, feb, 7,1942 .

راجع أيضا : الرفعى ، ص 113 ، هيكل : ص 248 ، جلال الحمامصى : ص 57 .

وبعد أن وافق لامبسون مبديا استعداده لمساعدة النحاس إذا واجه صعوبات فى هذا الشأن، أفاض النحاس فى الحديث عن تصميمه على الإخلاص للمعاهدة فى كل جانب من جوانبها ، وأن يجمع الصفوف وراءه بصلابة[1] .

وينبغى أن تتوقف قليلا إزاء المطالب الأولى للسفير فى زيارته الأولى لنرى مدى استجابة النحاس لها ، وكذلك استجابته لعدة مطالب أخرى خاصة بالقصر كان أمين عثمان قد حملها إليه - نقلا عن السفير الذى أبدى رغبته فى تحقيقها فورا ومنذ البداية .

وهذه المطالب التى نقلها أمين عثمان عن السفير هى :

1- تعيين حسين سرى باشا رئيسًا للديوان[2] لأن سرى - كما ذكر لامبسون لأمين عثمان - «صديق مخلص لنا ، ولأنه يستحق هذا المنصب ، بالإضافة إلى أن وجوده فيه سيساعدنا كثيرا » .

2- نقل أحمد حسنين باشا من منصب رئيس الديوان إلى منصب كبير الأمناء ، الذى يناسبه كثيرا كما زعم لامبسون .

3- التخلص من عبد الوهاب طلعت باشا من القصر وكذلك الموظفين الإيطاليين الباقين الموجودين فى القصر[3] .

ولكن النحاس لم يستجب لمعظم هذه المطالب ، ففيما عدا الإجراء الذى اتخذه ضد على ماهر كما سنرى فى موضعه والذى تم بعد فترة طويلة ، فلم يتم تعيين حسين سرى رئيسا للديوان ، وبقى حسنين فى منصبه حتى بعد خروج النحاس من الحكم .

---

(1) F.O. No. 110/525 (644) Lampson to Eden,, feb, 7,1942 .

(2) كان السفير قد طلب حسين سرى فى ٥ فبراير وسأله عن رأيه فى الحادث ، فذكر سرى أن الذى حدث كان لا بد منه وأن الملك نجا هذه المرة بأعجوبة ، وأنه مسئول عما حدث له .. الخ L'killearn, Op-Cit. P. 118,120.

(1) Ibid . وافق أمين عثمان على نقل هذه المطالب للنحاس باشا مقترحا على لامبسون أن يوحى للنحاس باشا بأنها من تفكيره وليست صادرة من السفارة - فوافق لامبسون على ذلك .

وأما فيما يتعلق بمواجهة القصر فقد كانت إجابة النحاس أنه «يفضل التعامل - بطريقته الخاصة - مع الملك» .

ويبدو أن هذه الإجابة أزعجت لامبسون وإن لم يبد انزعاجه للنحاس ، بل سجله فى مذكراته قائلا إنه أخذ يفكر فى «وصول حزب الوفد إلى الحكم ، وأن أول شىء سيفعله هو البحث فى الامتيازات التى يخولها الدستور للملك ، وبمعنى آخر فإن أول شىء سوف تفعله حكومة الوفد هو قص أجنحة القصر ، ووقف هذا التدخل المستمر من جانب القصر فى كل صغيرة وكبيرة ..» .

ثم أضاف لامبسون إلى هذا التخوف الذى كان يعنى فى تصورنا نوعا من الندم يتمشى مع ما جاء بمذكرة وكيل وزارة الخارجية البريطانية السالفة الذكر[1] ، أضاف لامبسون بما يؤكد هذا التخوف فقال «هناك عنصر آخر هام فى الصورة» .

فلقد ظل الموقف السياسى فى مصر حتى الآن أشبه بمقعد ذى ثلاثة أرجل، فهناك القصر، ثم السفارة ، ثم حزب الوفد ، وما دامت الأرجل الثلاثة موجودة وتعمل فليس هناك خطر من حدوث أى انهيار ، أما إذا اختفت إحدى سيقان المقعد فإنه سوف يهتز ويسقط فعلا ..

«وبمعنى آخر فإننا نستطيع أن نستخدم الوفد لكبح جماح القصر ، وفى نفس الوقت أيضا نستطيع أن نستخدم القصر لوقف شطحات الوفد[2] ...»

خلاصة القول إن النحاس كان يدرك أبعاد السياسة البريطانية ، ولذلك سوف يلاحظ أنه رغم إدراكه لحقيقه مجيئه إلى الحكم برغبة بريطانيا ، فإنه كان يدرك فى الوقت نفسه أن - مجيأه لا يعنى الانسياق وراء كل رغبات ومطالب لامبسون التى كانت لا تنقطع ، بل كان ينفذ ما يقتنع به منها كما سنرى .

(1) الفصل الحادى عشر «حادث 4 من فبراير».

(2) L;killearn, Op- Cit. pp. 124-125 .

والواقع أن السياسة البريطانية - ويمثلها لامبسون تماما- كانت تسير وفق خطوط لا يحيد عنها ، فرغم أنها فرضت النحاس رئيسا للحكومة متجاهلة فى ذلك أحمد ماهر الذى كان ينادى منذ نشوب الحرب بإعلان مصر الحرب إلى جانب بريطانيا كما رأينا ، ورغم احتجاجه شديد اللهجة الذى وجهه إلى السفير البريطانى والذى وصف فيه الإنذار البريطانى بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر يتعارض مع نص المعاهدة ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ[1] رغم هذا الموقف من أحمد ماهر نلاحظ أن بريطانيا حاولت أن تحتفظ بعلاقاتها معه بتوضيح أو بتبرير موقفها فى فرض مصطفى النحاس رئيسا للحكومة ، فلم تكد تمضى ثلاثة أيام على أزمة 4 من فبراير حتى بادر لامبسون إلى ارسال والترسمارت السكرتير الشرقى للسفارة للتحدث مع أحمد ماهر بشأن هذه الأزمة الأخيرة وإبلاغه أنه «نظرا لموقفه الودى المسئول فى الفترة الماضية فإن لامبسون يرجوه أن يقدر الإجراء الأخير الذى اتخذه وفرضته عليه الظروف وبعد أن استعرض سمارت - بالنيابة عن لامبسون - الأعمال العدائية التى صدرت عن القصر مؤكدا أن استمرارها كان أمرا لا يحتمل ، أبلغه أن لامبسون يقدر جهوده من أجل التعاون الإنجليزى المصرى .

وقد أوضح أحمد ماهر فى رده أن سياسته تجاه موقف مصر من هذه الحرب لا يزال كما هو، وأن من رأية - حتى الآن - أن انتصار بريطانيا فى الحرب أمر أساسى بالنسبة لحياة مصر ، وأنه سيواصل استخدام نفوذه لمساعدة بريطانيا فى جهودها فى هذه الحرب .

ورغم أنه يعتبر أن بريطانيا ارتكبت خطأ كبيرا ، فإنه يدرك أنه تحت ضغط الحرب وبسبب لهفة بريطانيا على وجود مركز مستقر لها فى مصر ، فإنها قد تقوم بعمليات عنيفة ليس لها ما يبررها فى رأيه ، وإن كان من الصعب إقناع أنصاره بما حدث .

كان من الواضح أن أحمد ماهر ما زال ثابتا على موقفه من مسألة دخول الحرب ، كما كان مصرا على موقفه من النحاس باشا وإنجلترا معا ، ورغم أن المناقشة كانت ودية إلا أنها أعطت انطباعا بأن حنق أحمد ماهر كان موجها إلى النحاس باشا أكثر مما كان موجها إلى بريطانيا .

(1) كان هذا الاحتجاج قد تم توزيعه على نطاق واسع فى أنحاء البلاد ، مما سبب قلقا للنحاس باشا واتصل بالسفير بشأنه . F.O. (No. 502) Lampson to Eden, Feb, 5 , 1942

«فمهما كان العذر الذى يمكن أن يلتمسه بالنسبة لبريطانيا ، فإنه يرى أنه ليس هناك أى عذر بالنسبة للنحاس باشا » وكان تفسير أحمد ماهر لغضبه من النحاس أنه أهان الإنجليز فى خطبه العامة ، ووافق مع الزعماء الآخرين فى اجتماعات القصر على أن الإنذار يمثل تدخلا لامبرر له ، ومع ذلك قبل الحكم تؤيده الحراب البريطانية ، ثم أوضح أحمد ماهر أن مسألة تبادل الخطابات بين النحاس ولامبسون لا يمكن أن تفسر الحقائق الواضحة التى سوف تستخدم ضد النحاس باشا بصفة مستمرة والتى لن تنساها البلاد .

وعندما أشار سمارت إلى أن الملك طلب من النحاس باشا تولى الحكم بعد الإجراء الذى اتخذ معه ، تساءل أحمد ماهر : ماذا كانت تفعل بريطانيا لو أن النحاس رفض تولى الحكم ؟

أجابه سمارت بأن مثل هذا الطريق المسدود كان سيؤدى إلى تعقيدات خطيرة[1] .

كان هدف لامبسون من تدبير هذا اللقاء «جس نبض» أحمد ماهر والحيلولة دون خروجه للعمل ضد بريطانيا على طول الخط ، على الرغم من أنه وحزبه - كما زعم لامبسون - كانوا يتخذون حتى الآن موقفا عنيفا ضد التدخل البريطانى وضد النحاس باشا .

فى ذلك الجو المفعم بالشك المتبادل بين جميع القوى السياسية فى مصر حمل الوفد مسئولياته، ومما زاد فى تلك المسئوليات الانتصارات التى حققتها قوات الألمان فى معارك الصحراء ، والانسحاب الثانى من برقة ، والكوارث المحزنة التى حلت بقوات الحلفاء فى الشرق الأقصى ، وتصاعد انتصارات المحور ، ففى مايو 1942 شن روميل هجوما عنيفا تمكنت فيه القوات الألمانية من اختراق صفوف الإنجليز والاستيلاء على طبرق، كما زحفت شرقا لتصل إلى الحدود المصرية ، فاضطرت القوات البريطانية إلى إخلاء مرسى مطروح داخل الحدود وانسحبت قوات الجيش البريطانى الثامن إلى مواقع فى العلمين التى تبعد حوالى 100 كيلو مترا غرب الإسكندرية .

---

(1) F.O. No. 110/525 (No. 535) Lampson to Eden, Feb, 9 , 1942 .

استخدم هذه الوثيقة محسن محمد : نفس المرجع ، ص 80-82 .

وفى أوائل يوليو 1942 هاجم روميل مرة أخرى ، ولكن القوات البريطانية نجحت إلى حد ما فى وقف تقدمه عند العلمين ، ولم يكن أمام الإنجليز مفر من تأجيل هجومهم المضاد .

وفى ضوء هذه الظروف قرر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا التدخل لإنقاذ الموقف فعزل الجنرال أوكنلك وأختار مكانه الجنرال الكسندر ، كما اختار الجنرال مونتجمرى لقيادة الجيش الثامن . ثم حضر تشرشل بنفسه إلى القاهرة لمواقبة الموقف وتطور الأحداث على هذا النحو السىء[1] .

وكان لتطور الأحوال وانهيار الموقف البريطانى فى الصحراء الغربية أثرهما وإنعكاسهما لدى حكومة الوفد والقصر ولكن بشكل مناقض لا يتفق تماما مع موقف كل منهما فى الفترة السابقة .

فالبنسبة لحكومة الوفد ، ورغم استغلال أجهزة الدعاية المحورية لانتصارات قواتهما كمادة طيبة لإزعاج الرأى العام المصرى . فقد نجح النحاس باشا فى تهدئة روع المصريين عندما أدركوا أن هدفه الأول تجنيب مصر ويلات الحرب ، وفى نفس الوقت اتخذ خطا واضحا فى التعاون مع بريطانيا ، واستمر على هذا الخط بإخلاص وشجاعة فى تلك الأيام السوداء ، على حد تعبير لامبسون - التى أعقبت تأليفه الوزارة والتى استغرقت بقية السنة .

وقد أدى هذا الموقف إلى شيوع التعاطف نحو قضية الديمقراطية ، وتوقفت تقريبا كل أعمال الإثارة التى كانت توجه ضد بريطانيا ، فامتنعت المظاهرات وأصبحت المنشورات العدائية نادرة . ومما فعله النحاس فى هذا الصدد أنه جمع مديرى المديريات فى أعقاب توليه رئاسة الوزارة ونبههم إلى ضرورة الحفاظ على الأمن العام والتعامل بيقظة مع الطابور الخامس[2] .

مجمل القول إن حكومة الوفد قدمت لبريطانيا ولقضية الديمقراطية كل ما كان يمكن توقعه منها فى مصر فى ربيع وصيف عام 1942 حيث كان موقف الحلفاء سيئا للغاية وفى الوقت

---

(1) L'killearn Op- Cit . p. 139 .
(2) F.O. No . 341/40326 . Desp . No. 1190 . Lord killearn

الذى كان فيه الجميع يكادون يتوقعون انتصار المحور[1] .

أما فيما يتعلق بالقصر - وكان من الطبيعى أن يكون أول المتوقعين لانتصار المحور تمشيا مع تعاطفة السابق - فقد كان اقتراب الألمان من أبواب مصر وانهزام القوات البريطانية أمام روميل داعيا إلى رفع روح الملك المعنوية وإدراكه لما يعنى ذلك بالنسبة له ولبريطانيا ، الأمر الذى أثار دهشة السفير البريطانى لهذا الموقف وسجله فى مذكراته بمرارة واضحة[2] .

وقد ظلت حكومة الوفد فى تعاونها وانحيازها الواضح إلى جانب الحلفاء والديمقراطية والذى عبرت عنه صحف الوفد وبياناته الصادرة فى تلك الفترة ، فقد أشارت - مثلا- جريدة الوفد المصرى إلى التحالف الذى يربط بين مصر وبريطانيا ووجوب دعمه وتقويته لصد حملات تلك الدول الباغية التى حاولت أن تفرض مظالم الدكتاتورية الفاشية والنازية[3] .

كما أوضح أحد بيانات الوفد مثل هذا المضمون ، وأن العالم أمام كتلتين ونحن قد انتهينا من اختيار الكتلة الديمقراطية وأشار إلى عزم مصر الأكيد على التعاون مع الديمقراطية[4] .

والواقع أن هذا الانحياز أو التعاطف الذى بدا من جانب حكومة الوفد كان قائما على عدة اعتبارات هامة هى :

أولا : وجود قوات الاحتلال فى البلاد ولا سيما فى ظروف الحرب البالغة الصعوبة .

ثانيا : سيطرة العقلية أو المدرسة القانونية على القيادة الوفدية آنذاك ، فكانت ترى احترام التزاماتها إزاء معاهدة التحالف والصداقة .

ثالثا : عدم اطمئنان الوفد إلى النظم «الشمولية» السائدة حينئذ فى ألمانيا وإيطاليا وكان فى نفس الوقت يطمئن إلى الليبرالية البرلمانية ومن ثم انصرف اهتمامه إلى التعاون معها[5].

---

(1) لوكازهيرزويز : المرجع السابق ، ص 311 .

(2) L'killearn, Op - Cit .p. 142 .

(3) الوفد المصرى 1942/2/9 .

(4) بيان من الوفد فى 1942/11/13 .

(5) Lugol, Op - Cit .p 178 .

كانت العلاقة بين حكومة الوفد وبريطانيا فى هذه الفترة قائمة على احترام رغبات وطلبات الإنجليز، وقد أشاد بذلك لامبسون فى مناسبات كثيرة كما سنرى فى موضعها ، كما أشادت الصحف الإنجليزية بتلك العلاقة ، فذكرت جريدة «التيمس» فى 20 من أغسطس 1942 وفى أعقاب توقف الزحف الألمانى الإيطالى فى معركة الصحراء السالفة الذكر ذكرت على لسان مراسلها فى القاهرة «أن كثيرا من الناس لا يدركون مبلغ ما تدين به الجيوش البريطانية فى مصر للحكومة المصرية ، وكيف أنها وضعت موانىء البلاد وسككها الحديدية وبعض المرافق الأخرى تحت تصرف هذه القوات، تنفيذا لما تنص عليه المعاهدة الإنجليزية المصرية من التزامات، هذا بالاضافة إلى ما أبداه الشعب المصرى من الثبات ورباطة الجأش خلال الأيام الحرجة لمعركة العلمين ، ولا شك أن المستر تشرشل قد انتهز هذه الفرصة وأعرب عن امتنان بريطانيا وتقديرها لسلوك مصر نحوها[1] .

وقد أكد جان لوجول وجود هذا التعاون بين الحكومة وبريطانيا ، فذكر أنه عندما اندفع رومل فى هجومه على الإسكندرية «كانت الصداقة المصرية الإنجليزية قد بلغت أوجها بعد الفتور الذى كان قد اعتراها ، وقد انتهز كل من النحاس باشا والسفير البريطانى فرصة الاحتفال السنوى التقليدى لكلية فيكتوريا آنذاك، وألقى كل منهما خطابا عن الموقف السياسى والعلاقات المتبادلة بين البلدين مؤكدا فيها تلك الصداقة التى تربط بينهما[2] .

وفى نفس الوقت ألقى النحاس - تحت ضغط القوى الحزبية الراغبة فى معرفة حقيقة الموقف ونوايا إنجلترا - بيانا أمام مجلس النواب (فى 24 من يونيو 1942) حاول فيه طمأنة المجلس بأن إنجلترا عند تصميمها الأكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضى المصرية إلى آخر مدى ، كما أوضح النحاس عن اقتناعه بعد مباحثاته مع الحليفة وممثلى قواتها واطلاعه على خططهم التى لا يمكن بحال من الأحوال ذكر شىء عنها نظرا لمقتضيات الحرب - وأنه أصبح مطمئنا إلى أن الحالة - رغم ما يكتنفها من صعاب - مرضية[3] .

(1) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص 131 .
(2) Lugol, Op - Cit . P. 190 . سيتون وليز : نفس المرجع ص 117 .
(3) محمد التابعى : نفس المرجع ، ص 288 .

كما أعلن النحاس فى البرلمان فى جلسة سرية أن مصر حصلت على غطاء الذهب ، وأن فى كل بلد مؤونة تكفيه لمدة شهر واحد ، وأن الإنجليز رفضوا الموافقة على جعل القاهرة مدينة مفتوحة ، وأن الحكومة قامت باتخاذ كافة الإجراءات لتأمين المدنيين وحمايتهم[1] .

الا أنه تبين بعد قليل أن النحاس كان متفائلا، إذ تطور الموقف العسكرى فى غير صالح الحلفاء ، لدرجة أن السلطات البريطانية العسكرية طلبت من حكومة الوفد إغراق غرب الدلتا أو مديرية البحيرة وما إلى جنوبها ، لكى تحول هذه المساحة إلى بحر من الطين يعرقل زحف رومل على دلتا النيل[2] ، وحينما انهارت مقاومة الإنجليز فى الصحراء الغربية وسقطت خطوط دفاعهم أمام تقدم قوات المحور التى استولت على مرسى مطروح ، وبدأت جماهير الإسكندرية تسمع دوى المدافع فساد الذعر والرعب بينها ، وأصبح من الصعب - كما ذكر أحد الوزراء آنذاك - التصور بأن شيئا ما سوف يوقف الزحف الألمانى ويحول دون دخولهم الإسكندرية ثم القاهرة ، حينئذ طلبت السلطات البريطانية - وعلى رأسها الجنرال ستون - من الوزارة الوفدية - وللمرة الثانية - نقل جميع سكان المنطقة الغربية من مديريتى الجيزة والبحيرة ومحافظة الإسكندرية إلى شرق الدلتا ، كما طلبت إغراق القرى التى تقع غرب هاتين المديريتين[3] .

وكان من الواضح أن تنفيذ هذه الإجراءات سيؤدى إلى ازعاج كبير لهؤلاء السكان، وقد يؤدى بالتالى إلى انهيار الروح المعنوية بينها ، فطلبت الحكومة إرجاء التنفيذ حتى ينجلى الأمر .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إن الإنجليز كانوا يعتزمون إلهاب النيران لإحراق آبار البترول الموجودة فى مصر إذا ما اضطرهم الألمان للانسحاب منها[4] .

عندئذ أدركت الحكومة صعوبة الموقف، فاجتمع مجلس الوزراء وتناول النحاس خطورة

(1) نفس المرجع ، ص 289 . (2) نفس المرجع ص 277 .

(3) محمود سليمان غنام : لقاء وحديث معه فى 1967/12/16 (كان يشغل منصب وزير التجارة والصناعة آنذاك) .

(4) نفس المصدر ، هيكل : المرجع السابق ، ص 263 .

الحالة وتطورها السريع ووجوب النظر فى تأمين سلامة البلاد ، ثم تناقش الوزراء وقدروا جميع الاحتمالات ، واستقر الرأى أخيرا على إرسال خطاب بتوقيع النحاس إلى الماريشال رومل يتضمن موقف مصر من حيث أنها دولة غير محاربة ، وطلبت من محافظ الإسكندرية آنذاك (عبد الخالق حسونة)[1] توصيل الخطاب إلى رومل بطريقته الخاصة كما زودته بتوجيهاتها بصدد كيفية استقبال قوات الغزو[2] .

وقد رأى البعض فى إرسال هذا الخطاب دلالة على عدم عقائدية الوفد وصلابته[3] ، لكنه فى تصورنا كان ينم عن بعد نظر وسعة أفق .

فقد كان هذا الخطاب مجرد إجراء احتياطى ارتأته الحكومة لمنع تدمير مدينة الإسكندرية على من فيها من السكان فى حالة ما إذا وصل جيش المحور إلى داخلها، ولم يكن ذلك التصرف يعنى موقف التسليم «لأننا لم نكن محاربين ، وإنما كنا بين المطرقة والسندان - على حد تعبير المرحوم الأستاذ محمود غنام - وكان لابد لنا من رعاية مصالحنا أولا ومفاداة الخطر عنا ، وما كان لنا من وسيلة غير ذلك وإلا تهدمت الإسكندرية بكاملها[4] .

وفى هذا الصدد هناك رواية أخرى حدثت آنذاك، تصور الموقف الحرج والحساس الذى كانت تشعر به الحكومة فى تلك الظروف الصعبة، ومن حيث أن الولاء كان أولا لمصر دون اعتناق أيدلوجية معينة .

فقد حدث عند اقتراب الخطر المحورى من الإسكندرية أن أرسل قائد منطقتها وهو ضابط مصرى .. خطابا سريا إلى وزير الحربية (الفريق حمدى سيف النصر باشا) - يسأله فيه عما يجب عليه عمله فى حالة دخول قوات المحور منطقة الإسكندرية، وهل يقاوم هو وجنوده أم يستسلم؟ فتجاهل وزير الحربية هذا الخطاب وطلب عدم الرد عليه .

---

(1) كان المجلس قد انتدب عثمان محرم (وزير الأشغال) للاتصال به .

(2) غنام : نفس الحديث ، التابعى نفس المرجع ، ص 278-280 .

(3) محمد أنيس : المرجع السابق .

(4) محمود سليمان غنام : نفس اللقاء والحديث .

إلا أن القائد أرسل خطابا آخر يكرر فيه نفس السؤال ويلح فى طلب الجواب ، فما كان من وزير الحربية إلا أن ثار ضد القائد المصرى ونقله ، وكانت حجته فى ذلك أنه كان يخشى إذا أمره بالمقاومة ثم دخل الألمان أن يحاكمه الألمان أمام مجلس عسكرى ، وإذا أمره بالاستسلام لهم ثم نجح الإنجليز فى صدهم - وهو الذى حدث - أن يحاكمه الإنجليز بتهمة الخيانة ، ولذلك فقد رفض الوزير الإجابة على رسالتى قائد منطقة الإسكندرية[1] .

ومما يؤكد هذا الموقف حديث كان قد جرى بين الأستاذ فؤاد سراج الدين والصحفى محمد التابعى(فى 3 من يوليو 1942) ذكر فيه الأول - وكان وزيرا فى الوزارة آنذاك - «أنه إذا دخل الألمان مصر ، فإن النحاس باشا سوف يوضح لهم أن مصر دولة غير محاربة، وأنه إنما نفذ المعاهدة التى كان قد وقعها منذ ست سنوات مع الإنجليز، وبذلك فقد حفظ كلمة مصر وشرف توقيعها .. وأنه قاوم كثيرا من المطالب الإنجليزية ... الخ[2] .

ويبدو أنه بالرغم من وجود حكومة الوفد فى تلك الفترة فقد كانت إنجلترا فى علاقاتها معها غير مطمئنة تماما إلى الموقف، فقد ظل الإنجليز قلقين حريصين على عدم تعرض الجبهة المصرية إلى أى اضطراب من شأنه أن يجعل موقفهم صعبا إزاء تقدم الألمان وكان جل همهم الحصول على أكبر قدر من الضمانات لحمايتهم فى محنتهم، ففى محادثات جرت بين النحاس باشا والجنرال ستون آنذاك نلاحظ أنها تناولت المسائل الآتية :

1- رغبة الجانب البريطانى فى الاطمئنان إلى موقف مصر حكومة وشعبا نحو إنجلترا فى الظرف الحاضر . فأشار النحاس إلى أن موقف الحكومة والشعب يدعو إلى كل اطمئنان .

2- تناول الحديث مقاومة الجاسوسية وحماية المرافق العامة وخاصة الطرق والكبارى ، وقد أشار النحاس إلى أن الحكومة تعمل على مقاومة الجاسوسية باستمرار، وأنها تقوم بحماية الطرق

---

(1) محمد التابعى : نفس المرجع ، ص 277 .

(2) نفس المرجع ، ص 294 ، كان التابعى قد التقى بعدد من الوزراء وسجل ما دار بينه وبينهم فى مذكرات يومية .

والكبارى على أكمل وجه[1] .

3- ثم تناول الجانبان مسألة تموين الجيوش الإنجليزية ذكر ستون أن تلك الجيوش ربما تضطر للاعتماد على التموين من مصر فترة قصيرة جدا ، فأوضح النحاس أن حالة التموين بمصر سيئة وأن الإنجليز يعلمون ذلك، وأنه على استعداد لتقديم ما يمكنه .

4- ذكر الجانب الإنجليزى أنه ربما تحتاج الجيوش لبعض الأسلحة من الجيش المصرى خصوصا وأن هذا الجيش لا يحارب ، فقال وزير الدفاع (حمدى سيف النصر) إن الجنرال ستون كان رئيسا للبعثة العسكرية ويعلم أن أسلحة الجيش المصرى لا قيمة لها حربيا تقريبا، وعندئذ أشار ستون إلى أنه يوجد بعض أصناف تفيد الجيوش المتحاربة وربما يحتاج الأمر إليها، فوعد النحاس بالنظر فى الأمر .

5- ثم تناول النحاس مسألة جعل القاهرة مدينة مفتوحة فأوضح الجانب الإنجليزى أن ، الظروف الحاضرة لا تسمح بالنظر فى هذا الموضوع الآن .

6- ثم انتقل البحث حول مسألة الهجرة، فأوضح النحاس باشا أن الحكومة أقامت قرى للمهاجرين من الإسكندرية ، وتطرق البحث إلى مسألة الهجرة من القاهرة حتى لا يحصل بمصر ما حصل فى فرنسا وقت الغزو من تدفق المهاجرين فى الطرق وعرقلة حركات الجيش ، فقال النحاس إنه سيدرس مسألة الهجرة من القاهرة ويعرض على الجانب الإنجليزى نتيجة أبحاثه .

وفى نهاية المباحثات أوضح الجانب الإنجليزى أن هذه المناقشات هى من طريق الاحتياط، وأن الإنجليز على استعداد تام للدفاع بل للهجوم ، وأن الحالة الحربية مطمئنة ولديهم من العتاد والرجال ما يكفى للدفاع عن مصر والهجوم على العدو[2] ..

واضح من تلك المباحثات أن الإنجليز كان جل همهم - كما أشرنا - الحصول على أكبر قدر

(1) أشار ستون إلى أنه لدى القيادة الإنجليزية أخبارا عن وجود 1000 طائرة ألمانية من حاملات الجنود فى جزيرة كريت وأنه لا يعلم هل هذه الطائرات معدة لاستعمالها فى غزو مصر أم سوريا وأن مسألة الباراشوت تدعو إلى النظر إليها بسرعة ، فوعده النحاس بالنظر فى الأمر وإفادة الجانب الإنجليزى بالنتيجة .

(2) محمد صبيح : المرجع السابق ، ص 39 .

من الضمانات فى صراعهم مع المحور لدرجة الشك فى مدى إخلاص الجيش المصرى ، فرغم علمهم أن أسلحته كانت لا تصلح فى ذلك الوقت للقتال أو العمليات الحربية، فقد أرادوا انتزاع ما قد يصلح للاستعمال من يده زيادة فى الحيطة وضمانا لعدم استخدامه فى طعنهم من الخلف[1] .

واستمرارا لسياسة الإنجليز فى الحصول على الضمانات ،تناول تشرشل - وهو فى القاهرة - وفى مقابلة مع النحاس - المزيد من تلك الضمانات وهو يرتب خطة الدفاع عنها، فقد أشار إلى المسائل الاتيه :

1- إذا حصل غزو ودخل الألمان مصر ، فهل تقطع الحكومة المصرية العلاقات مع إنجلترا ؟

2- طلب تشرشل انتقال الحكومة المصرية إلى مكان غير القاهرة .

3- أوضح تشرشل أن فى نية العسكريين تدمير المنشآت البترولية حتى لا يستفيد منها الألمان ، كما طلب أن ينقل الغطاء الذهبى للتقدم المصرى من القاهرة .

4- وطلب أيضا أن يعطى الجيش الأمريكى المزايا التى يتمتع بها الجيش البريطانى الخاصة بإجراءات الجمارك والمحاكمة ، وكذلك بالنسبة لرعايا الصين[2] .. وفيما يتعلق بالقاهرة فقد رفض تشرشل الموافقة على أن تكون مدينة مفتوحة، وقد أبدى النحاس قلقه من نية الإنجليز تدمير المنشآت، كما رفض أن ينتقل هو والحكومة من مصر إلى السودان أو فلسطين أو أى مكان آخر كما طلب منه الإنجليز ووضع الأمر كله فى يد الملك[3] .

مهما يكن من أمر ، فقد توقف الزحف المحورى فى معركة العلمين (يوليو 1942)، ومال ميزان الحرب لصالح إنجلترا التى اعترفت بما بذلته حكومة الوفد فى تحقيق انتصارها ، وكيف كان التعاون هو السمة العامة للعلاقات المصرية البريطانية فى تلك الفترة .

ولم يكن التعاون مقصورا على ما يتعلق بالمسائل العسكرية وموقف مصر فى الحرب فقط

(1) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص 50 . ويؤكد هذا أن التقرير الذى رفع إلى القصر بشأن هذه المحادثات ذيل بعبارة جاء فيها «يقال أن الإنجليز يخشون كثيرا أن تقوم ضدهم ثورة وقت القتال وأن يشترك فيها الجيش المصرى » .

(2) محمد صبيح : المرجع السابق ، ص 41 ، 43 . (3) محمد التابعى : المرجع السابق ، ص 297-299 .

بل شمل النواحى الاقتصادية أيضا ، وهى المتعلقة بتلك الأزمات التى أدت إلى سقوط حكومة حسين سرى كما أشرنا .

فكان أكثر الأعمال إلحاحا لتواجهها حكومة الوفد، العمل على تنظيم حالة التموين المضطربة، وفى هذا الصدد تشكلت لجنة مشتركة إنجليزية مصرية بناء على اقتراح السفير البريطانى، وكان أول قرارات هذه اللجنة قرارا بشراء الحكومة للقمح بسعر أعلى بثلاثة جنيهات للأردب لبيعه للجمهور بالتسعيرة ، وبإلغاء القيود التى كانت مفروضة على نقل الحبوب، ولأن انتاج القمح كان غير كاف لإمداد المدن بالخبز الذى تحتاجه ، فقد تم تجاوز الخطر بإقراض حكومة بريطانيا للحكومة المصرية كمية كبيرة من الحبوب من مخازن مركز تموين الشرق الأوسط الخاص بالقوات البريطانية ، وقد تم هذا القرض فى (مايو 1942) لمواجهة النقص حتى جنى محصول القمح الجديد (فى يونية) .

وقد تم انتهاز الفرصة لتأليف لجنة إنجليزية مصرية مشتركة للقمح كان من أهم أعمالها وضع نظام لجمع القمح إجباريا من الفلاحين ، وقد أدى هذا التعاون المشترك بالإضافة إلى تحديد المساحة المزروعة قطنا ، وخلط بعض أنواع الدقيق الأخرى مع دقيق القمح، أدى كل هذا إلى حل مشكلة الحبوب والغذاء فى مصر على أسس معقولة[1] .

وفيما يتعلق بالقطن ، فقد انتهز النحاس فرصة مجىء تشرشل إلى مصر (فى 3 من أغسطس 1942) والتباحث معه حول الترتيبات المتعلقة بالحرب ، وطالب النحاس بشراء حكومة بريطانيا للقطن المصرى كما طالب بتيسير استيراد بعض الضروريات[2] .

من الواضح أن التعاون بين حكومتى مصر وبريطانيا كان شاملا ، لكنه سرعان ما تطور هذا التعاون إلى نوع من التدخل المباشر من جانب بريطانيا فى شئون مصر الداخلية .

وقد برز ذلك التدخل بصفة خاصة فى مسألة الانتخابات التى كانت من المسائل الملحة آنذاك، باعتبار أن الوفد لم تكن له أغلبية فى البرلمان القائم منذ عام 1938 .

(1) F.O. No. 341 / 41326. Des P; No. 1190. Lord killearn to Mr, Eden Dec, 22,1943.
ولمزيد من التفصيلات راجع : فؤاد شبل : عصب الحرب .

(2) محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية حـ 1 ، ص 85 ، أيام وأيام ص 314 ، وحول لقاء تشرشل بالنحاس راجع L'illearn, Op- Cit p. 135.

ويبدو أن بريطانيا كانت تعارض فى إجراء تلك الانتخابات بحجة أن الظروف غير - مناسبة من حيث تقدم الألمان داخل الأراضى المصرية - إلا أن النحاس أصر على إجراء الانتخابات ، رغم تخوف بريطانيا من عقد اجتماعات ، ووافقت أخيرا الحكومة الإنجليزية على إجراء الانتخابات، لكنها فى الوقت نفسه كلفت سفيرها بمقابلة النحاس والضغط عليه لإجرائها بأسلوب هادىء نظرا لظروف الحرب ، وقد تعهد النحاس فعلا للسفير بألا يسمح بإلقاء أى خطب عدائية ضد الإنجليز أثناء الحملات الانتخابية[1] .

وقد طلب السفير من النحاس ترك نسبة من الدوائر لحزبى الأحرار والسعديين واجتمع مكرم- ممثلا للوفد- مع ممثلى الحزبين بشأن توزيع المقاعد - وقرر ترك 25% من الدوائر لهما.

ذلك أن والتر سمارت كان قد التقى بالدكتور هيكل - نائب رئيس حزب الأحرار آنذاك - الذى أخذ يشكو للسكرتير الشرقى البريطانى من أن الوفد يقوم بتعديل الدوائر الانتخابية ليضمن فوز أنصاره دون خصومه .

وعندئذ واجهه سمارت بأن الوفد يتبع سابقة وضعها محمد محمود باشا فى عام 1938 عندما أعاد تقسيم الدوائر لإجراء الانتخابات آنذاك .

وكانت وجهة نظر هيكل أن كل أصدقاء بريطانيا فى مصر - بما فيهم أحمد ماهر - تتضرر من ذلك، وأنه لابد من تخصيص نسبة من الدوائر الانتخابية للأحزاب المعارضة، وفى لهجة لا تخلو من التهديد ألمح إلى أن هذه الأحزاب ستضطر - كما ذكر هيكل لسمارت - إلى مهاجمة الوفد على أساس أنه جاء إلى الحكم بواسطة الإنجليز[2] .

وأدرك السفير أن حزبى المعارضة غير راضيين فأوعز إلى حكومته بأن تقدم الإذاعة البريطانية تعليقا على عودة الوفد إلى الحكم، تشير فيه إلى تقدير بريطانيا لموقف الحزبين ولإخلاصهم لمعاهدة 1936 أثناء اشتراكهم فى الحكومات السابقة .

(1) F.o. No. 341/41326- Review of political Develompents in Egypt and of the Egyption government during the year 1942 .

(2) محسن محمد : تاريخ للبيع ، ص 82-83 .

وفى نفس الوقت سعى السفير لدى النحاس لتحقيق رغبة الحزبين فى تخصيص نسبة معينة من الدوائر لهما، ورغم تحقيق رغبة أحزاب المعارضة فقد قررت مقاطعة الانتخابات ، وإن كانت قد سمحت لأعضائها بدخولها كمستقلين وفقا لرغبتهم الشخصية ، وقد ترك الوفد عددا خاليا من الدوائر لبعض البارزين من الأحرار والوطنيين والاتحاديين والمستقلين، ولكن المعارضة شكت من تلاعب حكومة الوفد فى الدوائر التى لم يرشح فيها وفديون .

أما الإخوان المسلمون فالآراء متضاربة حول موقف زعيمهم الشيخ حسن البنا ، فبينما ذكر كيلرن أن الشيخ امتنع عن دخول الانتخابات ، وكتب تعهدا للنحاس مبديا استعداده للتعاون مع الحكومة ، كما أبدى تليمحه بإخلاصه لمعاهدة 1936[1] .

ذكر البعض نقلا عن تقارير للأمن العام[2] - أن النحاس اتصل به وطلب منه أن يتنازل عن ترشيح نفسه (دائرة الإسماعيلية) إيثارا للمصلحة العامة ولمصلحة الشيخ البنا، فرفض الشيخ بحجة أنه يستعمل حقا من حقوقه الدستورية، وعندئذ أوضح له النحاس أنه فى هذه الحالة سيضطر إلى إتخاذ إجراءات أخرى قاسية لا يرتاح إليها ضميره ، ولكنه حرصا على مصلحة البلد يضطر إلى تنفيذها، موضحا أنها تعنى حل جماعات الإخوان المسلمين ونفى زعمائها خارج القطر ، وأنها تمثل رغبة الإنجليز الذين - كما زعم التقرير - بيدهم الأمر يصرفونه كما يرون .

واستطرد النحاس فأوضح أنه مضطر إلى مجاملة الإنجليز خصوصا فى هذه المسائل الفرعية وفى هذه الظروف العصيبة «لأنهم يقدرون على كل شيء وفى استطاعتهم - إن - شاءوا - أن يدمروا البلد فى ساعتين » .

---

(1) نفس المرجع ، ص 84 - حينما عرض أمر خطاب الشيخ البنا على كيلرن علق عليه لحكومته بأنه تم نتيجة لمزيج من الخوف والرشوة وقيمته مشكوك فيها ولا يعتمد عليها .

(2) نشرها الدكتور عبد العظيم رمضان تحت عنوان 4 فبراير - صورة من تقارير الأمن العام الأهرام 1975/2/14 .

وأخيرا استقر الرأى على تنازل الشيخ البنا ، وأرسل خطابا إلى النحاس بذلك[1] ....إلخ.

ويصرف النظر عما زعمه الشيخ البنا فيما أورده عن سيطرة الإنجليز على الحكم نقلا عن النحاس باشا وعما إذا كان ذلك يعتبر تجنيا على النحاس أو تزيدا عليه كما رأى البعض[2] ، فإنه يبدو أن تنازل زعيم الإخوان جاء حرصا منه على كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيسا للحكومة وزعيم الأغلبية ، بالإضافة إلى عدم اطمئنانه - شأنه فى ذلك شأن أحزاب المعارضة الأخرى - إلى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب[3] .

ومهما يكن من أمر فقد نجح الوفد فى وضع أحزاب المعارضة فى موقف يرون من خلاله تتابع الأحداث، دون أن يتمكنوا من أى معارضة ذات قيمة فى البرلمان .

أما الإخوان المسلمون فقد كان لنموهم المتزايد تأثيره الهام بالنسبة لسياسة الوفد ، فالتزايد الكبير فى عضوية هذه الجماعة - كما زعم كيلرن - جعل من المستحيل تجاهل نفوذها فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى مصر ، وقد نجح الوفد سواء بوسائل الإغراء أو بوسائل التهديد فى ضمان موقف هذه الجماعة، وإعلانها التخلى عن أى سياسة عدائية للبريطانيين .

إلا أن إخلاص الإخوان كان مشكوكا فيه مما يدعو إلى الاعتقاد أن هدفهم الأساسى فى هذه المرحلة كان تجنب إجراءات القمع، وتنظيم أنفسهم فى ظل هذا الاتفاق للعمل فى المستقبل ضد بريطانيا إن لم يكن ضد الوفد أيضا[4] .

فى هذه الفترة حدثت عدة خلافات بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد وصلت إلى حد الأزمة ثم استقالة مكرم، احتجاجا على أعمال المحسوبية والاستثناءات التى تمت آنذاك لصالح أقارب زوجة النحاس وبعض الموظفين، وأتبع مكرم استقالته بهجمات عنيفة ومستمرة ضد

(1) عبد العظيم رمضان : وثائق منشورة - تقارير الأمن العام - تقرير فى 1942/4/7 (الأهرام 1975/2/14) .

(2) وحول تنفيذ ما زعمه الشيخ البنا راجع نفس الدراسة .

(3) نفس التقرير .

(4) F.O. No . 341/41326. Desp (No . 1190) Killearn tp Eden, Dec, 22, 1943 .

النحاس باشا فى مجلس النواب، الأمر الذى أدى إلى فصل مكرم وعدد من أتباعه من صفوف الوفد[1] .

واجه النحاس هذا الموقف الداخلى بحيوية وشجاعة- على حد تعبير كيلرن - مما أدى إلى استعادته لهيبة الحكومة وإلى إجبار خصومه على احترامه فى هذه الفترة الحرجة ، فقام بتشديد قبضته على الطابور الخامس الذى كان قد استفحل شأنه خاصة بين مجموعة من كبار الساسة المصريين المتعاطفين مع المحور .

وفى هذا الصدد قام النحاس بحل «البوليس الخاص» الذى كان ذا طبيعة عسكرية فاشية وكان تحت إشراف محمد طاهر باشا ، كما تم بناء على طلب السفير البريطانى إغلاق نادى السيارات الملكى الذى كان مركزا للأحاديث المتعاطفة مع المحور .

وبناء على طلب السفير أيضا قامت الحكومة بأعتقال كل من على ماهر باشا، والنبيل عباس حليم، والأمير عمر الفاروق، ومحمد طاهر، وبعض الشخصيات الأخرى الأقل أهمية[2].

وفيما يتعلق بمسألة القبض على على ماهر فقد رأينا كيف أنها كانت مسألة ملحة ومطلوبة منذ اللقاء الأول بين السفير والنحاس غداة تأليف الوزارة ، ويبدو أن النحاس أرجأ تنفيذها آملا أن ينصرف على ماهر عن متابعة نشاطه المتهم بالتعاطف مع المحور وبالتالى يتجنب مغبة اعتقاله، هذا بالإضافة إلى أن النحاس - على ما يبدو - كان ينتظرحتى يستطيع تدعيم مركزه فى الحكم بإجراء الانتخابات .

ومما يؤكد هذا المعنى حديث كان قد جرى بين السفير وحسين سرى فى أواخر فبراير 1942 عبر فيه الأخير عن ارتياحه لما حدث فى 4 فبراير، لأنه كان «عملا طيبا» «ولكن لا ينبغى أن يترك هكذا ، ثم أردف بسؤال مباشر إلى السفير : » هل تريد بقاء الملك فاروق ؟ «وحينما أجابة السفير «بطبيعة الحال ، إذا تصرف بإخلاص تجاهنا وهذا شرط ضرورى» .

أبدى حسين سرى رأيه «أنه فى هذه الحالة لابد من إبعاد على ماهر فورا لأنه يواصل دوره

---

(1) للتفصيل راجع رسالتنا عن «حزب الوفد» .

(2) F.O . No. 341/41326 (Desp . No . 1190) killearn to Eden, Dec, 22,1943.

الخبيث»، كما ذكر أن من بين مثيرى الشغب والمتاعب الشيخ المراغى، وصالح حرب ، ومحمد محمود خليل .

وعندئذ أوضح السفير أنه يعتقد أن النحاس باشا يعتزم أن يتولى أمر على ماهر ، ولكنه يشعر بأن النحاس ينتظر حتى يتدعم مركزه فى البلاد بالانتخابات التى ستجرى فى مارس .

فأجاب سرى بأن هذا يعنى الانتظار فترة طويلة ، محذرا السفير أنه ما دام على ماهر موجودا ولا يزال متصلا بالقصر، فإن بريطانيا ستظل تشهد حوادث ولن تكون علاقاتها بالقصر سليمة على الإطلاق .

ثم اقترح سرى إبعاد على ماهر إلى عزبته وتحديد إقامته فيها، وإذا استطاع النحاس باشا إرساله إلى الخارج فسيكون أفضل ، أما إذا رفض على ماهر فليست هناك وسيلة قانونية لإرغامه على ذلك[1] .

من الواضح أن حسين سرى الذى كان وراء فكرة استدعاء حكومة وفدية فى أعقاب استقالته كان أيضا من المتلهفين لتنفيذ اعتقال على ماهر، رغم أنه لم يستطع اعتقاله حينما كان مطلوبا منه ذلك إبان رئاسته للحكومة ، ولعل ذلك كان راجعا لشعوره بضعف مركز وزارته ، ولقد بلغت لهفة حسين سرى لتنفيذ اعتقال على ماهر إلى الدرجة التى علق فيها قبوله لرياسة الديوان الملكى حينما أبدى له لامبسون رغبته فى شغل هذا المنصب ، حتى يتم التخلص من على ماهر .

لكن النحاس - من ناحية أخرى - ورغم شعوره بالمرارة من على ماهر ونشاطه واتصاله بالقصر ودوره فى إقالة حكومته عام 1937 ، بالإضافة إلى نشاطة الواضح ضد بريطانيا الذى استفحل منذ أزمة 1940 وخروجه من الحكم .

رغم كل ذلك، فالحق يقال أن النحاس كان مترددا فى تنفيذ هذا المطلب البريطانى ،، ونحن نعتمد فى ذلك على ما ذكره السفير نفسه لحكومته حول هذه المسألة فى لقاء تم بينه وبين النحاس عقب لقاء السفير بحسين سرى .

(1) F.O . 110 . (No. 696) Lampson to Eden, Feb, 28,1942 (secret).
وقد استخدم الأستاذ محسن محمد هذه الوثيقة : فى تاريخ البيع ، ص 85-86 .

فقد بدأ السفير الحديث بتذكيره للنحاس بما طلبه فى لقائه الأول السالف الذكر، وكذلك برسالته التى بعث بها إليه يجدد فيها نفس المسألة ، وهى اعتقال على ماهر أو إبعاده فورا .

فأبدى النحاس موافقته على هذا الإجراء ولكن المسألة مسألة توقيت - كما ذكر للسفير - كما أنه يريد تدعيم مركزه بدرجة أقوى أولا.

ورغم أن السفير أبدى دهشته لأنه سمع من النحاس مرتين فى الماضى أن المسألة عاجلة، بالإضافة إلى ما ذكره السفير حول ما سمعه من حسين سرى عن على ماهر .

رغم ذلك فقد ظل النحاس على موقفه «يطلب وقتا» قائلا إنه ربما استطاع أن يرتب الأمر بعد لقاءين مع الملك فاروق[1] .

ومهما يكن من أمر فقد واصل السفير إلحاحه وضغطه على النحاس من ناحية ، كما واصل على ماهر نشاطه المعادى من ناحية أخرى ، الأمر الذى وجد معه النحاس أنه لابد من اعتقاله فاعتقله مع آخرين على نحو ما أشرنا .

وقد أثارت هذه الاعتقالات - ولا سيما اعتقال على ماهر وما لابسه من الإجراءات[2]- تساؤلات بعض الساسة والمؤرخين واعتبروها من المآخذ على حكومة الوفد[3] ، وقد بررت حكومة الوفد ذلك بأن السلطات البريطانية كانت تهدد بالقبض على على ماهر وغيره من الساسة، فرأى مصطفى النحاس - تحت هذا التهديد ونظرا لاعتقال البعض بواسطة السلطات البريطانية - أن يحفظ للبلاد استقلالها، بأن يتولى هو هذا الاعتقال على يد سلطة مصرية حتى لا يمس استقلال البلاد فى عهده ويكون مسئولا عن المساس بهذا الاستقلال - كما ذكر

(1) نفس الوثيقة ، راجع : محسن محمد : نفس المصدر ، ص 86 - كان اللقاء فى مأدبة بالقصر ونظرا لأن الحديث بين السفير والنحاس كان بالقرب من الملك ، فلم يستطع السفير مواصلة الإلحاح على هذه المسألة، واعداً حكومته بأنه سيواصل ذلك .

(2) حول الظروف والملابسات لهذا الاعتقال راجع : محمد حسين هيكل : المرجع السابق ص 255-260 .

(3) فى هذا الصدد انظر : الرافعى : نفس المرجع ، ص 118 ، هيكل : نفس المرجع

النحاس فى بيانه أمام البرلمان[1] .

ورغم هذا التبرير الذى ساقة النحاس فإن الحقيقة تظل قائمة، وهى أن الاعتقال تم وفق إرادة بريطانيا مهما كان التفسير لذلك، الأمر الذى أثار بعض رجال الوفد أنفسهم كالأستاذين محمود غنام ، وعبد الحميد عبد الحق اللذين أظهرا عدم رضائهما عن هذا الاعتقال وانتهزا فرصة استجواب مقدم من عبد السلام الشاذلى - أحد رجال المعارضة آنذاك - بصدد هذه المسألة وانتقدا ما تم فيها ، فقد ألقى غنام كلمة ود فيها لو أن هذا الاعتقال لم يتم ، ثم انتقد مكان الاعتقال وهو الصحراء الغربية وفى منطقة حربية ، كما طالب بنقله فورا أن لم يفرج عنه[2] .

هذا بالنسبة لعلى ماهر ، أما فيما يتعلق بالآخرين ومنهم عباس حليم - فمن الواضح أن اعتقالهم تم وفقا لرغبة السفير، الذى كان قد انتهز فرصة هروب طيارين مصريين بإحدى طائرات السلاح الجوى المصرى إلى خطوط الألمان (فى يوليه 1942) والتقى بالنحاس باشا الذى أبدى عدم رضائه عن ذلك الحادث .

فانتهز السفير الفرصة وتحدث عن النبيل عباس حليم ونشاطه المعادى للحلفاء فى مصر ، قائلا إنه مسئول عن هرب الطيارين المصريين لعلاقته القوية مع سلاح الطيران المصرى ، وكان عباس حليم آنذاك رئيسا لنادى السيارات وله نشاط واتصالات معروفة مع نقابات العمال[3] ، كما كان قد حارب فى صفوف الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى .

لكل هذه الاعتبارات طالب السفير باعتقال عباس حليم ، فاقترح النحاس الاكتفاء بتحديد إقامته فى منزله بالقاهرة، إلا أن السفير طلب إبعاده عن العاصمة[4] .

ثم انتقل الحديث بينهما إلى محمد محمود خليل، والدعاية التى كان يبثها فى مصر ضد

---

(1) مضابط مجلس النواب ، الدورة التاسعة ، 17 نوفمبر 1943 ، ص 195 وما بعدها .

(2) نفس المصدر ، حديث مع المرحوم الأستاذ محمود غنام فى لقاء 1967/12/9 .

(3) حول هذا الاتصالات راجع : رؤوف عباس : تاريخ الحركة العمالية المصرية 1899-1952 .

(4) L'killearn , Op- Cit . pp. 226-227 .

قوات بريطانيا ولمصلحة المحور ، فطلب لامبسون إسكاته ، ولكن النحاس - كما ذكر لامبسون فى مذكراته - رفض بحجة أنه لا يساوى شيئا وليس فيه خطورة كما يصور السفير، بالإضافة إلى أنه عضو فى مجلس الشيوخ ووزير سابق ، كما كان رئيسا للمجلس آنذاك، فأرجا البحث فى هذه المسألة لوقت آخر(1) .

وعلى أى حال فقد أدت هذه الاعتقالات ، بالإضافة إلى تصريحات النحاس باشا المؤيدة للمعسكر الديمقراطى إلى استقرار الأحوال وحفظ هدوء البلاد وراء الخطوط الخلفية للحلفاء.

حقيقة أن بعض الزعماء الآخرين من غير الوفديين مثل صدقى ، والدكتور ماهر، وهيكل، قد أطلقوا التصريحات المتعاطفة مع الحلفاء ، وأن الشعور العام فى البلاد فى تلك اللحظات الحرجة كان مما سهل على النحاس باشا تنفيذ سياسته فى الحفاظ على الأمن والنظام ، إلا أن التأثير الذى مارسه النحاس فى هذا الاتجاه كان أكثرها قوة ، وهو ذلك التأثير الذى كان يعتبر - كما ذكر لامبسون - أحد نتائج سياسة دفع الوفد إلى السلطة فى فبراير(2) .

والواقع أن قوة مركز حكومة الوفد فى تلك الفترة وكنتيجة لموقفها الموالى للديمقراطية خلال أزمة العلمين، كان يعتبر بديلا مفيدا للضعف الذى ألم بها عقب خصومة مكرم عبيد وخلافه مع رئيسها، ثم النتائج التى ترتبت على فصله من الوفد والحكومة(3) .

هذا بالإضافة إلى جانب آخر من جوانب الضعف الذى انتاب الحكومة نتيجة للهجوم المستمر الذى كانت تقوم به أحزاب المعارضة ورجال القصر ضدها وزعمهم بأن النحاس « أصبح فى جيب الإنجليز على نحو ما ذكر لامبسون نقلا عن زعماء المعارضة » إلى تشويه صورة النحاس وحزب الوفد، وأن رجال القصر وزعماء الاحزاب كانوا يلعبون دورا كبيرا فى ترويج هذه الإشاعات(4) .

---

(1) Ibid . p. 227 .

(2) F.O. 341/41326 (No. 1190) L'killearn to Mr, Eden, Dec, 22,1943 .

(3) أثار عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية وأحد أصدقاء مكرم بعض المتاعب للحكومة بمعارضته لبعض تشريعاتها ، كما أثار كامل صدقى - خليفة مكرم فى وزارة المالية - بعض العقبات فى وجه النحاس الذى لم يتمكن من فصله مخافة إثارة الأقباط ضد الوفد .

(4) L'killearn, Op- Cit. p. 198 .

ومما زاد فى أسباب هذا الهجوم بعض الإجراءات التى اتخذتها حكومة الوفد لتأمين ظهرها ضد مؤامرات القصر وأعوانه ، مثل اعتقال على ماهر الذى رفض التنبيهات التى وجهها إليه النحاس باشا بالكف عن نشاطه السياسى ، فقد استندت أحزاب المعارضة الى قيام الحكومة بهذه الإجراءات وتحركت ضدها بأساليب عدة[1] .

ومهما يكن من أمر فقد تمكنت حكومة الوفد من تقوية مركزها البرلمانى وخاصة بعد فشل أحزاب المعارضة فى تدبير أى مظاهرات عدائية ضد الحكومة ، وعدم ظهور أى رد فعل للعريضة التى رفعتها المعارضة للملك، والتى تتضمن الطعن فيما وصفته بالفوضى الحكومية[2] وكذلك بعد ما تم بإعلانه فى خطبة العرش (نوفمبر 1942) من تأكيدات بريطانيا لمصر باشتراكها فى مفاوضات السلام المستقبلة .

هذا بالإضافة إلى أن الانتصارات التى أحرزتها بريطانيا فى خريف ذلك العام فى الصحراء الغربية، قد بررت سياسة التعاون التى اتبعها النحاس إزاء بريطانيا خلال شهور الصيف الحرجة والخطيرة[3] .

ولعله يحسن بنا الآن - لنستكمل الصورة - وقبل أن ننتهى من عام 1942 أن نلقى نظرة عامة وسريعة على علاقة القصر بالحكومة من ناحية، ثم بالإنجليز من ناحية أخرى .

بالنسبة للعلاقة بين القصر وحكومة الوفد فيجب أن نشير إليها فى خطوط عامة، منها وجود العداء التقليدى بين القصر والوفد والاستعداء الموروث فى كل منهما له، ولذلك كان من الطبيعى أن تتأزم العلاقات بينهما بل وتتخذ شكل صراع عنيف لا يقل ضراوة إن لم تزد عما حدث فى عام 1937 ، وكان من أسباب ازدياد حدة العداء والصراع بينهما فرض حكومة الوفد رغم إرادة القصر فى 4 فبراير[4] .

(1) حول هذه الأساليب راجع صور تقارير الأمن العام التى سجلت تحركات الوفد والتى نشرها الدكتور عبد العظيم رمضان بعنوان « 4 فبراير - وثائق جديدة» الأهرام 1975/12/14 .

(2) أنظر نص العريضة فى : الرافعى : فى أعقاب الثورة حـ 3 .

(3) F.O. 341/41326 (No. 1190) L'killearn to Eden, Dec, 22,1943.

(4) لتفصيل ادوار هذا الصراع راجع دراستنا عن «حزب الوفد» ص 230-236 .

ولقد صور اللورد كيلرن شكل هذه العلاقات فى سطور سريعة فذكر أن قصة العلاقات بين القصر والنحاس فى خطوطها العريضة تمثل إعادة التاريخ لنفسه ، إذ أنها قد تأثرت أساسا بالعداوة التقليدية للوفد التى ورثها الملك فاروق عن أبيه ، فبالإضافة إلى الخلافات المستمرة حول تعيينات الجيش فقد حدث صدام حول تنظيم احتفالات العيد الألفى للأزهر فى سبتمبر، فبينما ساند القصر شيخ الأزهر فى طلبه لرئاسة الاحتفال ، فإن الحكومة صممت على أن تلك الرئاسة من حق وزير الاوقاف (ولم ينته الخلاف إلا بالقرار بإلغاء الحفل نهائيا) كما أن التعيينات فى المناصب الكبيرة بالأزهر ظلت كمشكلة تطل برأسها وإن كانت لحسن الحظ لم تصل إلى مرحلة حرجة .

ثم استطرد لامبسون فأشار إلى حقيقة هامة ستظل ماثلة فى مسيرة العلاقات المصرية البريطانية طوال تلك الفترة ، فقال :

«وعلى وجه العموم فإن القصر - وهو لا يستطيع أن يتغاضى عن حقيقة مساندتنا لحكومة الوفد - فهو يتبع سياسة راقب وانتظر وهو يمتلىء بالأمل» إن الوفد - إن عاجلا أو آجلا - سوف يكتب بنفسه قصة سقوطه نتيجة لما يتسم به عهده من سوء إدارة، ومن ناحية أخرى فإن أحزاب المعارضة قد أظهرت بوضوح حاجتها إلى الوحدة والقوة ، ثم إن - تأييد الغالبية العظمى للشعب كان دائما إلى جانب الوفد ، وعلى ذلك فإن القصر لا يستطيع أن يتحدث عن أى مجموعة من أخراب الأقلية تكون قادرة على أن تحل محل حكومة الوفد وقد تعلم الملك فاروق الرزانة بعد حادث 4 فبراير ، وعمل على الحفاظ على الموقف الصحيح نحو الوزارة ، ونحو البريطانيين خلال شهور الصيف الحرجة[1] .

وأما فيما يتعلق بالعلاقة بين القصر والإنجليز ، أو بين الملك والسفير البريطانى فى تلك الفترة ، فقد كان من الواضح أن كلا منهما يضمر العداء للآخر منذ حادث 4 فبراير كما أشرنا وكان لامبسون مدركا تماما لهذه الحقيقة . بل ومتوقعا لنتائجها ، فلم تكد تمضى أحداث هذا اليوم حتى أخذ يفكر فى مصير علاقات بلاده مع فاروق فى المستقبل متسائلا:

(1) F.O. 341/41326 (No. 1190) L'killeaen to Eden, 22, 1943 .

(هل تعلم فاروق من درس 4 فبراير شيئا يجعله لا يحاول أن يطعننا من الخلف مرة أخرى أم أنه أصبح أكثر مرارة وحقدا علينا ؟ وهل سوف يتحين الفرصة مرة أخرى حتى ينتقم لما فعلناه معه فى 4 فبراير ؟ إننى أعتقد أن فاروق سوف يحاول الانتقام فى يوم من الأيام[1] .

والواقع أن ما توقعه لامبسون كان صحيحا تماما ولاسيما فيما يتعلق بشخصه هو ، أى أن حقد فاروق أصبح مركزا ضد السفير شخصيا يهدف إلى التخلص بإبعاده عن مصر وهو الأمر الذى تحقق له بعد مضى أربعة أعوام من وقوع الحادث (1946)، فقد انتهز فرصة مجىء تشرشل إلى القاهرة فى صيف 1942 وسعى للقاء، ورغم محاولة لامبسون فرض حصار على تشرشل ومنع التحدث مع الملك على انفراد فقد استطاع فاروق «بخبث» وذكاء أن يشكو لتشرشل من السفير وأساليبه وتقاريره الملتوية ، وعندما حدثه تشرشل عن ظروف الحرب ووثوقة من إحراز النصر لبلاده وأنه فى مثل هذه الأوقات يستطيع الإنسان أن يعرف الصديق المخلص ، أجاب فاروق بأنه متضامن مع الحلفاء وكذلك حكومته وبلده ، وأنه مصمم على تنفيذ المعاهدة ، ولكنه سوف يطلب تعديل بعض نصوصها بعد انتهاء الحرب[2] .

وكان واضحا أن فاروق فى إجابته الأخيرة يحاول من طرف خفى وعن طريق إبداء تعاونه (المزعوم) مع بريطانيا، أن يمهد لنفسه طريقا للخلاص من حكومة الوفد فى أقرب فرصة، وهو ما لاحظه لامبسون فى مذكراته عن هذا الحديث «والذى سيظل فعلا هدفا آخر يسعى فاروق إلى تحقيقه ، ويفشل مرتين» ثم ينجح فى محاولته الثالثة حين تضىء له بريطانيا النور الأخضر فيقيل حكومة الوفد فى أوائل أكتوبر 1944 كما سنرى .

ولعل مما يؤكد هذا الهدف ما أضافه فاروق فى حديثه السابق لتشرشل حول ما أسماه تلك الأيام الصعبة المنصرمة، وكيف أنه أسىء فهمه كثيرا فى لندن بسبب التقارير التى كانت تشوه موقفه، قائلا «إنه لن يتحدث فى ذلك الآن وسيتركه إلى ما بعد الحرب ».

خلاصة القول إن الملك أراد أن يكسب تشرشل بتغيير الصورة التى صورها لامبسون عنه

---

(1) L'killearn, Op - Cit - p. 152 .
(2) Ibid .

لحكومته ، ويبدو أنه نجح فى ذلك بدليل أن تشرشل - كما اعترف لامبسون - أظهر تأثره بحديث الملك ، إذ ذكر للامبسون وهما يغادران القصر عقب اللقاء أن فاروق ليس سيئا إلى هذا الحد «وأنه يمكن أن نصنع منه شيئا»، كما أضاف بأنه ينوى مقابلته على انفراد مرة أخرى قبل عودته إلى لندن، الأمر الذى ضايق لامبسون كثيرا وتحدث بشأنه مع الكسندر كادوجان الذى حضر اللقاء مع تشرشل[1] .

وسرعان ما حدثت أزمة أخرى بين السفير والملك بسبب إبراهيم عطا الله باشا ، فقد كانت الحكومة المصرية تريد تعيينه رئيسا لأركان حرب القوات المصرية ، وكانت السفارة البريطانية ترى أن هذا التعيين مناسبا . ولكن فاروق عارض فى ذلك ، مما أغضب السفير وانتهزها فرصة رشكى للجنرال الكسندر أن الملك لا يراعى قواعد الإظلام فى قصر المنتزه . كما أن - غواصة تابعة للأعداء شوهدت ليلا قرب القصر بالإسكندرية ، وعندما أبدى الكسندر دهشته ذكر لامبسون له أنه سيرى الكثير عندما يمكث فى مصر فترة من الزمن[2] .

وفى أواخر عام 1942 - فى الخريف - تحسن الموقف العسكرى للحلفاء، فأدى ذلك إلى نوع من التغيير فى موقف الملك فسعى لانتهاز وتحسين علاقاته مع بريطانيا ، وإن كان اتجاهه نحو الحكومة الوفدية ظل عدائيا كما كان ، وبدت أهم نتائج هذا التغيير فى إبعاد عبدالوهاب طلعت باشا (وكيل الديوان الملكى) من الديوان وأحد أعوان على ماهر عن القصر ، كما أبعد معه كل رجال الحاشية من الإيطاليين فيما عدا أربعة منهم ، وقد أدى إبعاد طلعت باشا الذى كانت تعتبره بريطانيا معاديا لها إلى انفراد حسنين باشا (صديق الإنجليز) فى تقديم النصائح الملك[3] .

مجمل القول إن الشاغل الأساسى للسفارة البريطانية على امتداد عام 1942 كان يتلخص فى الحفاظ على هدوء الحالة فى مصر، وقد نجحت فى تحقيق هذا الهدف فى فترة حرجة ليس بالنسبة لمصر فقط وإنما بالنسبة لنتيجة الحرب فى تلك المنطقة من العالم .

(1) Ibid .
(2) Ibid .
(3) F.O. 341 / 41326 (No . 1190) L'killearn to Eden, Dec, 22,1943 .

ويرجع ذلك أساسا إلى التعاون الواضح الذى أبداه النحاس وحكومة الوفد، وكذلك إلى التصريحات المؤيدة التى أطلقها زعماء المعارضة[1] .

وفى نهاية السنة كان قد أمكن مرة أخرى طرد قوات المحور من الأراضى المصرية، فشهدت بداية العام الجديد انتصار الحلفاء وابتعاد الحرب عن الشرق الاوسط بعد معركة العلمين ولم يكن ذلك يعنى انتهاء المشاكل فى المنطقة ، فقد ظلت كثيرة ومعلقة لدرجة أن تشرشل عاد مرة أخرى إلى القاهرة فى أواخر يناير 1943 .

ومما يلفت النظر أن الصحف الإنجليزية أعلنت فى أول يناير نبأ قد يبدو لأول وهلة تافها لكنه كان يحمل دلالة هامة ، وهو نبأ الإنعام على السير ما يلز لامبسون السفير البريطانى بلقب لورد ، فاتخذ اسم لورد كيلرن وهو اللقب الذى عرف واشتهر به بعد ذلك، وكان تشرشل قد رشحه لمنصب نائب الملك فى الهند ، لكن رؤى أن يبقى سفيرا فى القاهرة لأهمية الدور الذى يؤديه فيها[2] .

وفى أعقاب وصول تشرشل طلب إبلاغ القصر بحضوره ، ثم اتفق على لقاء بينه وبين الملك فى السفارة ، وكان من الواضح أن لامبسون قد احتاط للأمر هذه المرة فأوضح لحسنين أنه يجب أن تكون الزيارة خالية من الرسميات، وأن تتم فى مكتبه بالسفارة ...

وتم اللقاء الذى استقبل فيه تشرشل فاروق بحرارة ، وظل الاجتماع مقصورا عليهما لمدة نصف ساعة دعا تشرشل بعدها لامبسون للانضمام إليهما، وتناول الحديث عدة مسائل فأثار فاروق مسألة واحة جغبوب والمنطقة المجاورة للسلوم وحقوق مصر فيها، الأمر الذى خشى معه لورد كيلرن أن يثير فاروق أيضًا مشكلة السودان وكسلا وأريتريا، ولكن تشرشل سارع بأن وعده بأن كل ذلك سوف يتم تسويته بعد الحرب ، فأبدى فاروق تمسكه بهذا الوعد .

ويبدو أن فاروق فى حديثه هذه المرة ترك انطباعا سيئا لدى تشرشل، فقد وصفه لزوجة كيلرن بأنه رجل (بجح) أولا يعرف الخجل"Cheeky"[3] .

(1) Ibid .
(2) L'killearn, Op - Cit, pp 241-242 أقام النحاس حفلة تكريم فى 12 يناير لكيلرن بمناسبة الإنعام عليه باللقب الجديد – الرافعى : المرجع السابق ص 113 .
(3) Ibid . pp. 245-246 .

وفى أعقاب هذا اللقاء تم اجتماع بين تشرشل ومصطفى النحاس ، وبعد أن قدم تشرشل شكره للنحاس بسبب موقف حكومته المتعاون أثناء معركة العلمين ، وكذلك لبرقية التهنئة التي كان النحاس قد أرسلها له عقب استيلاء الحلفاء على طبرق ، سأله تشرشل عن الموقف فى مصر ، فأوضح النحاس أن الشائعات تتردد بأن هناك فريقين فى السفارة البريطانية .

فريق على رأسه اللورد كيلرن يريد بقاء حكومة النحاس ، والفريق الثانى وعلى رأسه كيس يريد التخلص من هذه الحكومة .

ويبدو أن ما ذكره النحاس كان مفاجئا لكيلرن، فأبدى دهشته له وأثار غضبه واضطر للتدخل والتأكيد بأن جميع موظفى السفارة يعملون صفا واحدا حسب التعليمات الواردة من لندن .

ثم أثار تشرشل مع النحاس مسألة إمداد قوات بريطانيا بالحبوب المصرية لأنها مهمة فتساءل النحاس مستنكرا : كيف نعطيكم الحبوب ونحن لا نجد السماد لأراضينا ؟ فاضطر كيلرن إلى التدخل مرة أخرى قائلا إن هذه التفاصيل يجب تركها لصغار الموظفين(1) .

واستغل الملك فى صراعه مع حكومة الوفد مسألة احتدام النزاع بين مكرم والنحاس وإصدار الكتاب الاسود ، الذى تضمن عدة اتهامات قاسية ضد النحاس والذى أحدث ضجة فى مصر، والذى تم نشره باتفاق مع الملك الذى انتهز الفرصة وحاول التخلص من حكومة الوفد، ولكن بريطانيا كانت تدرك أن النحاس ما زال رجل الموقف وبالتالى فإن خروجه من الحكم فى تلك الفترة لن يكون فى مصلحتها ، مما أدى إلى تدخل السفير واضطرار فاروق فى النهاية إلى التراجع .

وقد تناول كيلرن هذه الأزمة ودوره فيها بالتفصيل فى مذكراته وتقريره السنوى لحكومته، فأوضح أن الكتاب الاسود أثار قدرا من الحساسية واستمر لعدة أسابيع موضوع النقاش الأساسى فى المجتمع السياسى المصرى ، وكانت هذه الوثيقة على شكل عريضة مرفوعة للملك فاروق تضمنت رجاءه فى إنقاذ البلاد بطرد حكومة النحاس وتعيين لجنة قانونية مستقلة

(1) Ibid . p. 247 ذكر كيلرن بأن تشرشل كان يتظاهر بالنوم أثناء الحديث مع النحاس بسبب الملل .

لفحص كل المساوىء التى ارتكبت خلال عهد هذه الوزارة ، وقد بعث حسنين بالعريضة إلى رئيس الوزراء مرفقة بخطاب ذى صفة عدائية . وفى هذا الجو تقدم حسنين باستقالته على أساس أن استمرار الوفد فى الوزارة بعد أن ثبت فساده - على حد ما زعمه كيلرن - سوف يؤدى إلى تجمع الشعب ضد النحاس أو ضد البريطانيين مما سيجعل مركزه مستحيلا ، إلا أن الملك فاروق ، لم يقبل هذه الاستقالة .

ومن ناحية أخرى فقد أعلن النحاس فى مجلس الشيوخ أن الحكومة على استعداد أن تجيب فى البرلمان على أى أسئلة أو استجوابات عما تضمنه هذا «الكتاب الأسود»، ولكنها ترفض إحالة الموضوع إلى القضاء لأنه يستغرق وقتا طويلا، وقد تبع ذلك مجموعة من الأسئلة والاستجوابات البرلمانية انتهت بالتصويت بإدانة مكرم ويمنح الثقة الكاملة لرئيس الوزراء ولحكومته[1] .

كان من الطبيعى أن تؤدى هذه الأزمة إلى التدخل البريطانى ، فالتقى السفير مع الملك وأحمد حسنين، وحاول أن يقنعهما بمنح الفرصة العادلة للنحاس باشا للإدلاء برأية، وأن أفضل وسيلة دستورية لذلك هى البرلمان ، إلا أن كليهما اعترض على ذلك بحجة أن مجلس النواب وهو القادر على سحب الثقة من الحكومة يحوز الوفد على أغلبية فيه مما لايجعله صالحا للقيام بدور المحكمة المستقلة، وعلى الجانب الآخر كان هناك من يرى أن الطريق الوحيد الذى يجب اتباعه هو استفتاء الشعب تحت إشراف حكومة محايدة .

وقد أشار السفير إلى أنه إذا كان هذا الاستفتاء ضروريا فإن أفضل الطريق إليه أن يقوم رئيس الوزراء نفسه بإجراء هذا الاستفتاء ، وقد أكد السفير فى كل تلك المناقشات مع الملك وحسنين أن السياسة البريطانية قائمة على الحقوق التى خولتها لها المعاهدة، وخاصة ضرورة توفير الأمن للقاعدة البريطانية فى الشرق الاوسط، وأن تكون هناك حكومة على استعداد لأن تقدم كل معونة قلبية لتنفيذ المعاهدة الإنجليزية - المصرية ، قادرة فى نفس الوقت على

---

(1) F.O. 341/41327. Desp . No . 207. Fed, 25, 1944 General political Review 1943.
وقد عالجنا هذه المسألة بالتفصيل فى دراستنا عن (حزب الوفد) .

أن تنفذ سياستها فى هذا الصدد من خلال تأييد الأغلبية العظمى فى البلاد(1) .

ورغم النصائح البريطانية فقد ظل الملك وحسنين يتحرقان شوقا إلى التخلص من حكومة الوفد ، فقد التقى حسنين بالسفير وأبلغه أن الملك مستاء جدا مما جاء فى عريضة مكرم وأنه يفكر فى إقالة الحكومة ، فأوضح السفير لحسنين أن فاروق يجب عليه أن يتريث وأن يتذكر ما حدث، عندما أقدم عام 1937 على التصرف المتهور وأقال حكومة الوفد التى كانت تتمتع بتأييد أغلبية الشعب ، وأضاف كيلرن أنه لا يلزم نفسه بشىء إزاء ما جاء بالكتاب الأسود من المفاسد ولكنه يأمل ألا يكرر الملك خطأ تهوره ، مبديا اعتقاده فى أن معظم ما يجرى فى مصر آنذاك من قلق وشرور مرجعه إلى الخطأ الدستورى الفاحش الذى وقع فيه الملك عام 1937 .

وأضاف السفير أن الكتاب الأسود صادر من شخص يعترف صراحة أنه عدو للنحاس، كما أن محتويات الكتاب لم يجر أى تحقيق رسمى لإثبات صحتها من زيفها .

ووافق حسنين قائلا أنه ظل أخيرا يحاول منع الملك من مقابلة زعماء المعارضة الذين يحرضونه على طرد النحاس من الحكم ، وهم لهذا يسمون حسنين رئيس ديوان السفير البريطانى .

من الواضح أن حسنين كان يحاول إصلاح علاقته بالسفارة البريطانية بإظهار موافقته على بقاء حكومة النحاس التى كان يدرك أن السفير مصر على بقائها رغم ما حدث، وهو ما أكده السفير لحسنين فى نهاية اللقاء محذرا بأنه يجب أن يمنع الملك بأى ثمن من اتخاذ أى قرار يؤدى إلى عواقب وخيمة (2) .

كان من الواضح أن كيلرن يعتقد أن فاروق هو الذى أوحى لمكرم عبيد وشجعه على نشر الكتاب الأسود حتى يتيح له فرصة التخلص من عدوه الأول النحاس باشا ثم بعد ذلك يتفرغ للتخلص من عدوه الثانى وهو السفير البريطانى نفسه، فقد كان السفير واثقا أن فاروق لم

---

(1) Ibid .
(2) L'killearn, Op - Cit . p . 248 .

ولن ينس ما حدث فى 4 فبراير وسيحاول دائما أن ينتقم ، مهما يكن من أمر فقد رضخ فاروق لرغبة السفير ووافق على استمرار حكومة الوفد من أجل صالح المجهود الحربى البريطانى، ومن ناحية أخرى فقد قوى مركز الحكومة التصويت فى البرلمان بالثقة لصالحها ، إلا أن السفير البريطانى نبه النحاس إلى ضرورة اتباع سياسة توفيقية مع القصر ، وبإدارة نظيفة وقادرة، وبسياسة بناءه ، كما نصحه بأن يعيد تشكيل وزارته ... إلخ .

خلاصة القول إن الأزمة انتهت ولكن بالتدخل البريطانى ، ويبدو أن هذا التدخل قد أغضب أحزاب المعارضة التى رأت أن آمالها فى الوصول إلى الحكم قد تبددت، مما دعاها إلى أن تقف بصراحة ضد بريطانيا ، ففى خلال زيارة قام بها زعماء هذه الأحزاب إلى «المنوفية» (فى أول يونيو 1943) شنوا حملة عدائية ضد البريطانيين، مما سجل نهاية للهدنة التى التزموا بها نحو بريطانيا من أجل ظروف الحرب . فتدخل السفير وأشار لحسنين باشا إلى عدم ملاءمة المحاولة من جانب المعارضة لكسب الشعبية للملك بأعمال الإثارة ضد بريطانيا ، فتعهد حسنين بمنع مزيد من هذه المحاولات ، وفى نفس الوقت بادر بنصح الملك لاتخاذ الخطوة الأولى فقام بتهنئة النحاس بمناسبة عيد ميلاده ، وكان الهدف من ذلك أن تتيقن المعارضة التى فوجئت بهذه الخطوة من أن - الملك لا يشاركها فى حملتها المعادية للبريطانيين، مما أدى إلى احباط خطة المعارضة، وبدا واضحا أنه لا قيمة تذكر للمعارضة بدون معونة القصر[1] .

كل هذه لاشك مظاهر للتدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية [2] ، فاجتمع زعماء المعارضة وقدموا عريضة إلى الملك (فى نوفمبر) يلتمسون فيها إلغاء الأحكام العرفية بعد أن زال التهديد العسكرى عن البلاد ، وقد أرسلوا نسخة من هذه العريضة إلى السفير البريطانى[3] .

ثم أعقبوا ذلك بتقديم مذكرة مشتركة لزعماء الدول الحليفة الذين كانوا يعقدون مؤتمرهم

---

(1) F.O. 341 / 41327. Desp . No . 207, Feb, , 25, 1944 .

(2) قدم مكرم بشأن هذه المظاهرة استجوابا فى مجلس النواب تم بحثه ومناقشته بعد إصدار قرار بطرد مكرم منه ، وقد ساد انطباع خاطىء بأن قرار الطرد تم بناء لرغبة بريطانيا ... نفس التقرير .

(3) انظر نص العريضة فى : عبد الرحمن الرافعى : نفس المرجع ، ص 150 .

فى القاهرة يطلبون فيها خروج القوات الأجنبية من الأراضى المصرية بعد انتهاء الحرب ، وأن تصبح قناة السويس تحت إشراف الإدارة المصرية ، وأن تحترم حقوق مصر فى السودان فى إطار ميثاق الأطلنطى، وأن تشارك مصر فى مؤتمر السلام انطلاقا من ممارسة سيادتها الكاملة .

وساد انطباع بأن هذه المذكرة ليست من جانب زعماء المعارضة إلا وسيلة للضغط على الحكومة وبريطانيا ، والملاحظ أن رجال المعارضة التزموا جانب الحيطة حين أكدوا أن مطالبهم لا تتضمن أية نوايا عدائية نحو حليفة مصر[1] .

وفى هذه الفترة كادت أن تنشب أزمة مشابهة لأزمة 4 من فبراير 1942 فقد حاول فاروق- للمرة الثانية - طرد حكومة النحاس بحجة الفساد الذى استشرى فى الحكم، وأدرك السفير البريطانى أن الملك يريد التخلص من النحاس بأى ثمن ، فسارع بتحذير حسنين من هذه المحاولة ، وفى نفس الوقت عرض المسألة على مجلس الحرب فأبدى الجنرال ولسون عدة تحفظات ضد استخدام القوة مع فاروق .. وكان القرار السائد أنه فى حالة إذا ما اضطرت بريطانيا أن تختار بين ذهاب حكومة الوفد واستخدام القوة ضد الملك فإنه من الأفضل أن يخرج الوفد .

ولقد رفض كيلرن هذا القرار وبعث إلى تشرشل يشرح له الأمر ، ويبدو أن تشرشل كان مقتنعا بوجهة نظر السفير، فقد أرسل إلى ويلسون يطلب منه التعاون التام مع السفير موضحا له أن المسألة لا تحتاج إلى أكثر من استعراض قوة وبضعة رجال ، وقد دعم هذا موقف السفير فى لقائه بالملك (فى الإسكندرية) فذكر له أنه فى هذه الأيام لا يوجد ملوك كثيرون فى العالم، وأنه رغم أن بريطانيا تقف قلبا وروحا إلى جانب النظام الملكى فى كل مكان فإن فاروق ينبغى أن يتصرف بطريقة تجعل بقاءه فى الحكم مضمونا فترة طويلة» .

وتراجع فاروق أمام هذا الإنذار فوافق على بقاء حكومة النحاس فترة أخرى ، ولكنه فى نفس الوقت أبدى شكواه للسفير من الإهانات التى توجه ضد القصر فى البرلمان ، وعندئذ أعطاه كيلرن درسا جديدا إذ ذكر له أنه غير مستعد أن يقوم بدور عامل البريد (البوسطجى)

---

(1) نفس التقرير .

بين الملك والنحاس ، قائلا إن الملك كان مخطئا فى مقاطعته للحكومة ، وأما عن التلميحات أو الإهانات التى توجه ضده، فقد ذكر له أن الوحيد الذى كان يتحدث عن مساوىء الملك ومغامراته هو مكرم عبيد باشا الذى كان يكيل الاتهامات للملك كلما التقى بالسفير .

ويبدو أن الملك كان يدرك هذه الحقيقة فقد ضحك بمرارة وقال إنه يعرف كم هو خبيث وشرير مكرم عبيد[1] .

ورغم انتهاء هذه الأزمة كما انتهت غيرها من الأزمات بين الملك والسفير البريطانى فقد كان من الواضح أن فاروق ما زال حاقدا على السفير منذ 4 فبراير ، فكان يتحين الفرصة دائمًا للنيل منه وخلق رأى عام فى بريطانيا ضده ، وظل السفير بدوره يشعر بالأسف لأنه أعطاه فرصة أخرى فى ذلك اليوم .

والواقع أن علاقة السفير بحكومة الوفد كانت العامل الأساسى فى تحريك الأزمات وافتعالها من جانب القصر ، ويمكن القول بأن اللعبة كانت ثلاثية بين السفارة ، والقصر، وحكومة الوفد، ففى لقاء عاصف بين الملك والنحاس يبدو فيه النحاس فى مركز قوة ويطلب من الملك تغيير موقفه وأنه يجب أن يعترف بأن هناك حربا وأن البريطانيين حلفاؤه ، وأضاف النحاس أنه مصمم – مادام رئيسا للوزراء – على أن تكون مصر قاعدة آمنة ومستقرة للقوات البريطانية ، فأثار هذا الحماس من جانب النحاس سخرية فاروق الذى علق بأن بريطانيا لن تقف دائما إلى جانب النحاس ، فهى لم تساعده عام 1937 ولم تساعد حسين سرى كذلك .

وكانت إجابة النحاس أكثر صراحة حينما رد بأنه لا يعبأ بما يفعله البريطانيون سواء أيدوه أو خذلوه ، وأنه ملتزم فقط وسيتمسك بالتزامه ، وأن مهمته بسيطة للغاية وهى الدفاع عن الديمقراطية ومساعدة الديمقراطية ، وشعاره تنفيذ المعاهدة نصا وروحا ، وأن روح المعاهدة هى كل شىء ، أما النص فغير هام .

وأردف النحاس بأنه أخلص أصدقاء الملك من حيث أنه يعمل فى سبيل مصالح مصر التى

---

(1) Ibid .

يجب أن تكون مصالح الملك أيضا ، فصاح الملك «إنى لا أريد دروسًا»(1) .

خلاصة القول إن القصر استمر فى عدائه للوفد، ولهذا أبدى فى كثير من المناسبات بعض النيات الطيبة نحو بريطانيا ، كما أصبح حذرا فى تأييده الصريح للمعارضة ، وكان إبداء الصداقة لبريطانيا كنتيجة لانتصاراتها أو تحت تأثير أحمد حسنين يستهدف أساسا إقناع السفارة البريطانية بإمكان وجود بديل موال للبريطانيين، عندما يحين الوقت للقصر للتخلص من حكومة الوفد(2) .

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والعربية لحكومة الوفد وأثرها فى العلاقات المصرية البريطانية ، فقد تناولت محادثات الوحدة العربية التى احتلت مكانة هامة فى برنامج الحكومة المصرية ، ولا سيما بعد أن أكد المستر إيدن فى مجلس العموم سياسة الحكومة البريطانية نحو هذه القضية من حيث تشجيع بريطانيا لها . الأمر الذى جذب قدرا كبيرا من اهتمام المصريين نحوها(3) .

وقد أدت المحادثات التى جرت مع ممثلى الدول العربية فى هذا الشأن إلى وضع النحاس فى دائرة الضوء باعتباره بطلا للأمة العربية - على حد تعبير كيلرن - كما ساعدته على استعادة بعض مكانته التى كان قد فقدها نتيجة للأحداث المحلية(4) .

كما تم لأول مرة بحث إقامة علاقات دبلوماسية بين الحكومة المصرية والاتحاد السوفييتى ولم يكن القصر ، كعادته ، متحمسا لإجراء أى اتصال مع السوفييت ، ولكن النحاس مدفوعا إلى حد ما باعتقاده أن النفوذ السوفيتى فى مصر سوف يكون فى صالح الوفد عنه فى صالح القصر ، تحمس لإقامة هذه العلاقات وتبادل المراسلات مع المسيو ما يسكى، ولا سيما أن

(1) F.O. 110.No. 720. Lampson to Eden, Mar, 5,1942.
نقلا عن محسن محمد : تاريخ للبيع ، ص 93-96 وكان النحاس هو الذى نقل ما دار من الحوار بينه وبين الملك إلى لامبسون .

(2) F.O 341/41327. Desp .No. 207. Feb, 25,1944.

(3) تفصيل هذه المحادثات راجع دراستنا المشار إليها .

(4) التقرير السنوى لعام 1943 .

الاتحاد السوفيتى كان مؤيدا للحلفاء فى صراعهم مع المحور وهى القضية التى وقف النحاس باشا إلى جانبها صراحة . وسرعان ما أدت هذه الاتصالات إلى اتفاق صدق عليه البرلمان ، وأذعن له الملك بتبادل التمثيل الدبلوماسى بين القاهرة وموسكو ، وقد أشارت الحكومة السوفيتيه فى إعلان ودى بعدم نيتها على التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر، وفى خطاب للنحاس باشا إلى المسيو ما يسكى تضمن عبارة محددة حول إلغاء الامتيازات استهدف منها التأكيد على الوضع الدولى المستقل لمصر(1) .

وقد أشار قرار حكومة الوفد إلى أنه فضلا عما تفيده مصر ماديا من توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع روسيا فإن الحرب الحاضرة قد جعلت لروسيا - بفضل ما قدمته فى سبيل انتصار الديمقراطية وما بذلته من مجهود جبار للوصول إلى النصر - مركزا ممتازا وستكون لها كلمة مسموعة فى مؤتمر السلام ، وأن مصر التى لا تدع فرصة تسمح لها بالعمل الجدى للوصول إلى تحقيق كل أمانيها إلا انتهزتها، تبادر إلى توطيد علاقاتها السياسية مع روسيا التى ستكون إحدى دعائم مؤتمر الصلح(2) .

ورغم أن مسألة إقامة علاقات بين الحكومة المصرية والاتحاد السوفيتى لم تكن وليدة تلك الفترة ووجود الوفد فى الحكم آنذاك، بل كانت موضع اهتمام الوفد - أو بعض رجاله كالأستاذ محمود غنام(3) قبل نشوب الحرب وإبان وجوده فى المعارضة .

رغم ذلك فإنه يبدو أن إقامة هذه العلاقات كانت استجابه لرغبة بريطانيا التى قررت أن تعترف حكومة مصر بالاتحاد السوفيتى(4) .

(1) F.O. 341/41327. Desp .No. 207. Feb, 25,1944.
أعلن فى 7 سبتمبر 1943 فى بيان رسمى الاتفاق الذى تم بين النحاس وما يسكى بتبادل الوزراء . ثم جاءت البعثة السوفيتية إلى القاهرة فى نوفمبر برئاسة نوفيكوف .

(2) مضابط مجلس النواب : جلسة 1943/11/29 ، ص 39-46 ، 65-66 .

(3) لتفصيل ذلك راجع : مضابط مجلس النواب : الجلسة الأربعون فى 28 مارس 1939 ، ص 1324 .

(4) راجع : مقال بعنوان 15 عاما فى تاريخ العلاقات الغربية السوفيتية ، مجلة الطليعة عدد أغسطس 1968 ، ص 101-103 .

وقامت سياسة حكومة النحاس على إشراك مصر فى أعمال الأمم المتحدة بعد الحرب، ولتأكيد حق مصر فى الاشتراك فى مؤتمر السلام، وعلى بذل كل اهتمام بمطالب مصر الوطنية مما نتج عنه انضمام مصر لمبادىء ميثاق الاطلنطى(1) .

أما بالنسبة للسودان فقد عمل النحاس على تنفيذ معاهدة 1936 نصا وروحا، ففى نوفمبر 1942 استدعى السير هيوبرت لستون الحاكم العام للسودان لمقابلته وجرت بينهما محادثات حول بعض المسائل المعلقة فى السودان ... فبعد أن أشار النحاس إلى أنه يهمه كثيرا تنفيذ المعاهدة فى مختلف أحكامها نصا وروحا باعتباره هو الذى تولى المحادثات التى انتهت إلى إبرامها ، وأن حكومة السودان تعتبر بمقتضاها وكيلة عن الحكومتين المصرية والبريطانية فى إدارة شئون السودان ، فيجب أن يكون اتصالها بالحكومة المصرية أتصالا مباشرا دون أية واسطة - وبعد أن حذر النحاس لستون من تجاهل ذلك فى المستقبل تطرق إلى عدة موضوعات أخرى ، فطلب من الحاكم العام أن يوافيه بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام فى ذلك الوقت ، كما أوضح له أن الحاجة ماسة إلى أن تكون هناك أداة اتصال سريع بين الحكومتين المصرية والسودانية ، وقد وعد الحاكم العام النحاس باشا ببحث هذه المسائل ودراستها وإبداء الرأى فيها ، كما وعده بموافاته بطريقة تشكيل مجلس الحاكم العام(2) .

هذا وقد أخذ البعض على حكومة الوفد خضوعها للسياسة البريطانية فيما يتعلق بالمسألة السودانية، من حيث إن الحاكم العام أصدر فى سبتمبر 1943 قانونا بإنشاء المجلس الاستشارى لشمال السودان ، وكان الغرض من إنشائه - كما جاء فى ديباجته - تمكين الحاكم العام فيما يتعلق بإدارة شمال السودان من استشارة أشخاص لهم صفة تمثيله، لكن الغرض الحقيقى منه- كما يذكر الرافعى - متابعة سياسة الفصل بين مصر والسودان والفصل بين شمال السودان وجنوبه(3) .

(1) F.O. 341/41327 . No. 207. Feb, 25, 1944.

(2) وثيقة عثرنا عليها لدى الأستاذ محمود غنام بعنوان «ملخص حديث بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير ليوبرت هد لستون حاكم السودان العام بديوان الرئاسة فى منتصف الساعة 12 ظهرا يوم الخميس 26 نوفمبر 1942 .

(3) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص 121 .

وقد تبرمت الصحافة المصرية لاتخاذ هذه الخطوة دون استشارة الحكومة المصرية، فى حين أنه كان يجب توجيه الدعوة لها لترسل ممثلا لها فى احتفال الافتتاح ، كما كان يجب أن يكون نائب رئيس المجلس مصريا[1] هذا فى الوقت الذى أخذت فيه السياسة البريطانية على حكومة الوفد أنها تقوم بدعاية واسعة ضدها فى السودان[2] .

وقد أعلن النحاس (فى 26 من أغسطس) أنه يعتبر أن مصر والسودان وطن واحد ، كما أشار إلى أن المعاهدة قررت «رفاهية السودانيين» كهدف مبدئى، لكنها لم تتحدث عن حقهم فى حكومة ذاتية[3] .

خلاصة القول إن التعاون وإن كان غالبا على العلاقات المصرية البريطانية فى تلك الفترة، إلا أنه يمكن القول بأن هذا التعاون كان السمة العامة لجميع الحكومات المصرية ، وقد أخذ النحاس آنذاك يشيد بمعاهدة 1936 وكيف أنها أفادت الطرفين المتعاقدين ، فأفادت مصر بالمحافظة على استقلالها ، وبريطانيا فى معركتها مع العدو[4] .

كما أعلن فى خطاب العرش (19 نوفمبر 1943) أن بريطانيا وعدت بالسعى ليكون لمصر مقعد فى مؤتمر الصلح ، وكان رئيس الحكومة قد تلقى نص الخطاب التالى من السفير البريطانى «يشرفنى إبلاغ رفعتكم أننى اتصلت بحكومتى فى المسائل التى أبلغتموها لى شفويا عن تمثيل مصر فى مفاوضات الصلح عقب انتهاء الحرب، ففوضتنى بتبليغكم أنها ستعمل جاهدة على تأكيد تمثيل مصر على قدم المساواة فى مفاوضات الصلح، ولن تبحث حكومتى فى هذه المفاوضات أية مسألة تمس مصلحة مصر مسا مباشرا دون استشارة الحكومة المصرية[5]»، وقد رأى البعض أن هذا الإعلان لا جدوى من ورائه حيث لا يحقق الأهداف

(1) نفس المرجع والمكان .

(2) Great Britain andEgypt p , 78 .

(3) F.O. 341/41327 . No. 207. Feb, 25. 1944 .

(4) سيتون وليمز : المرجع السابق ص 74-76 من خطاب النحاس فى الاتحاد المصرى الإنجليزى فى 4 نوفمبر 1942 .

(5) Lugol' Op - Cit . p. 201 . انظر أيضا ستيون وليمز : المرجع السابق ص 75 .

القومية للبلاد[1] وفى كل الأحوال - ورغم تحرج موقف الإنجليز الواضح فى الجبهة العسكرية عجز الوفد عن الاستفادة من هذا الموقف والضغط على الإنجليز واستخلاص وعد منهم بالجلاء التام عن البلاد عند نهاية الحرب كما كان يطالب وهو خارج الحكم، ففى مقابلات النحاس مع رجال السفارة (لامبسون وستون) ومقابلته مع تشرشل لم يتناول هذا الموضوع[2] إلا أنه عندما أشرفت الحرب على نهايتها - فى عام 1943- وبعد أن تحسن مركز الحلفاء وابتعد القتال تماما عن المنطقة المتاخمة بمصر عاد النحاس يشدد لهجته، فأعلن فى الذكرى الثامنة لعقد معاهدة 1936 (فى 26 أغسطس 1944) أن مصر تهدف إلى الحصول على الاستقلال التام نتيجة ما قدمته من معونة صادقة للحلفاء ، كما صرح بأنه قد طلب إلى الحاكم العام فى السودان أن يحافظ على حقوق مصر هناك، واختار للتعبير عن هذه الحقوق أسلوبا صائبا حينما قال إنه يريد اعتبار مصر والسودان أمة واحدة[3] .

كما تناول النحاس فى خطابه - ولأول مرة - مسألة تعديل المعاهدة فقال «إن حوادث الحرب قد غيرت الموقف كله تغييرا كبيرا حتى أصبح تعديل المعاهدة ضرورة لابد منها ونتيجة لا مناص عنها »[4]، وكانت جريدة البلاغ قد انتقدت قبل ذلك أولئك الذين يطالبون بإلغاء المعاهدة ولو من جانب واحد باعتباره عملا تقتضيه مصلحة الوطن - فقالت «لو كنا فى حالة حرب مع بريطانيا لكان هذا الطلب مفهوما وله علته ودواعيه ، ولكننا لسنا فى حرب مع بريطانيا حتى نلغى معاهدتنا معها ، وإنما نحن حلفاؤها فى حربها مع المحور وإن كنا غير محاربين ، وهى تحارب المحور لتقضى هى وبقية الأمم معها على عادة المحور فى نقض المعاهدات وقلة احترامه وعدم اكتراثه للاتفاقات والمواثيق[5] .

ومهما يكن من أمر فقد أدى الاعتقاد بأن الحرب تقترب من نهايتها إلى إنعاش الآمال

(1) المرجعين السابقين : نفس المكان .

(2) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ص 94 .

(3) صلاح العقاد : المرجع السابق ص 45 . ولا نوافق المؤلف على ما ذهب إليه حينما فسر هذا الموقف الأخير من النحاس بأنه كان قد أخذ يشعر باحتمال تخلى الإنجليز عنه ومساندتهم له ..

(4) المصرى 1944/8/27 «من بيان النحاس فى ذكرى المعاهدة» . (5) البلاغ 1944/1/12 .

المصرية بشأن مراجعة المعاهدة الإنجليزية - المصرية خاصة ما تعلق منها بجلاء القوات البريطانية عن الأراضى المصرية . وقد أثار النحاس باشا هذه المسألة فى لقاء له مع مراسل التيوز كرونيكل فى سبتمبر 1943 ثم بعد ذلك فى نوفمبر فى خطبته له فى المؤتمر العام الذى أقامه الوفد[1]، فقد تحدث عن هذه المسألة باعتبارها قضية لا يمكن التغاضى عنها .

وقد علق كيلرن بأن النحاس أبدى تعقلا واضحا فى وضع أفكاره بصدد هذه المسألة، ولاحظ أن كلا من الحكومة والمعارضة تضخم فى قيمة دور مصر فى الجهد الحربى، فكان واضحًا أن هدفهم من وراء هذا الحصول على الاستقلال الكامل .

وقد أثار الضمان الإنجليزى - الروسى - الأمريكى لإيران بالاستقلال بعد الحرب رغبة المصريين الجارفة فى الحصول على تصريح مماثل من الثلاثة الكبار لمصر . ولكن النحاس - كما زعم كيلرن - أشار بعد ذلك إلى أنه لا يمكن مقارنة حالة مصر بحالة إيران لأن وضع مصر كحليفة لبريطانيا تجعل من الصعب على كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من، تحقيق وعدها بالاستقلال الكامل[2] .

وطبيعى أن السياسة المصرية ، كانت قد بدأت- بعد الشعور بابتعاد الأخطار العسكرية- فى الاتجاه إلى المطالب الوطنية لفترة ما بعد الحرب ، الأمر الذى اعتبره السفير البريطانى اتجاها سابقا لأوانه ومفرطا فى الطموح ، وكذلك فقد حاول تذكير النحاس بين الحين والآخر بأن بريطانيا لا تستيطع أن تتهاون فى مسألة الحفاظ على الأمن العسكرى طالما بقيت مصر من الناحية الإستراتيجية قاعدة فى غاية الأهمية - كما تم التأكيد على هذه النقطة من جانب السفير للقصر فى فترات متفاوته .

كما رأى السفير أنه من الضرورى إفهام النحاس باشا أنه على قدر الخدمات التى - تؤديها مصر فإن التأكيدات التى ستصدر لفترة ما بعد الحرب عن العلاقات الدولية يمكن أن تصبح

---

(1) أقام الوفد هذا المؤتمر فى نوفمبر 1943 بمناسبة مرور ربع قرن على لقاء 13 نوفمبر، وكان مؤتمرا ضخما على غرار المؤتمر الذى عقده الوفد عام 1935 للتفصيل راجع دراستنا عن «حزب الوفد» .

(2) F.O. 341/41327. Desp . No . 207. Feb, 25,1944 .

التزامات أكثر منها حقوق أو اداعاءات[1] .

وقد استمر الموقف السياسى الداخلى أوائل عام 1944 متأثرا بالأزمات بين القصر والحكومة، وهى تلك الأزمات الكثيرة والمعقدة التى كانت قائمة خلال العامين السابقين .

ولا يعنينا من تلك الأزمات[2] الآن سوى انعكاسها على العلاقات المصرية البريطانية من حيث إنها أدت إلى تدخل السفير البريطانى فى شئون مصر الداخلية أكثر من مرة ولم يكن هذا التدخل فرضا من جانب السفارة فى كل الأحوال ، بل كان يتم أحيانا بناء على رغبة الطرفين : أى القصر والنحاس، أو أحدهما فى معظم الحالات . كما حدث مثلا فى الأزمة التى نشبت بينهما حول بقاء الشيخ المراغى كشيخ للأزهر أو عدم بقائه . فحينما عمدت الحكومة إلى إضعاف مركز الشيخ المراغى فى الأزهر مما ترتب عليه تقديمه لاستقالته احتجاجا، طلب حسنين تدخل اللورد كيلرن لدى الحكومة ، ولكنه أبلغ صراحة أن السفير البريطانى لايستطيع أن يقوم بالتدخل فى (نزاع دينى) ، وفى نفس الوقت قامت السفارة بتحذير النحاس باشا، أنه سيكون من المستحيل على الحكومة البريطانية إلا أن تقف بعيدا فى أى صدام ينشب بينه وبين الملك حول هذا الموضوع[3] .

ثم تفاقمت هذه الأزمات وتنوعت حتى وصلت إلى ذروتها فى أبريل 1944 ، فاستدعى الملك فاروق السفير البريطانى (فى 12 ابريل) وأبلغه نيته على إجراء تغيير فى الحكومة على أساس أن الفساد قد تفشى واستشرى، وأن البلاد تدار إدارة سيئة ، وأن عناصر معينة من الأمه أصبحت لا تنظر باحترام كاف للعرش ، واستطرد الملك فأوضح أن الحكومة الجديدة سوف تتشكل من رجال لا حزبيين معروفيين بنياتهم الطيبة نحو بريطانيا العظمى .

وقد حصل اللورد كيلرن من الملك على قائمة لهذه الوزارة المقترحة والتى كانت برئاسة أحمد حسنين باشا ، وكان بقية الوزراء مجموعة من الموظفين ممن لا لون لهم[4] ولكن السفير أوضح

(1) Ibid .

(2) لتفصيل هذه الأزمات راجع دراستنا عن «حزب الوفد» .

(3) F.O. 371/45921. No. 3 . Lord killearn to Mr, Eden, May , 4 1945 (Desp. No . 670) .

(4) للتفصيل راجع : محمد التابعى : المرجع السابق .

أن الوقت غير مناسب لإجراء هذا التغيير وأن مصير العالم كله ومصر يتقرر الآن فى الحرب وأن حكومة النحاس قد فعلت كل ما تستطيع لخدمة المجهود الحربى ، كما أنها طبقت المعاهدة بروحها ونصها ، ثم أبلغ الملك عن الأهمية التى تنظر بها حكومة بريطانيا فى وجود رئيس وزراء تعاونه الأغلبية فى السلطة التشريعية .

ويبدو أن حكومة بريطانيا كانت قد عولت على تلقين فاروق درسا جديدا لا يقل قسوة عن الدروس السابقة ، ولا سيما أنه كان قد وقع فعلا قرارا بطرد النحاس من الحكم رغم تحذير السفير له بألا يفعل والانتظار حتى يعرف رأى حكومته فى لندن ، وسرعان ما جاء هذا الرأى فى رسالتين متتاليتين : الأولى موجهة من تشرشل لفاروق مباشرة أشار فيها إلى :

«أن المشكلة التى نشأت بين جلالته وبين حكومة النحاس باشا مهمة وخطيرة جدا لدرجة أنه دعا مجلس الحرب البريطانى لبحثها فى الأسبوع القادم ، ثم أبدى أمله فى ألا يتخذ الملك أى تصرف عنيف قبل ذلك الموعد محذرا إياه بأن حكومته ستكون ضد من يضرب أولا ، وأضاف تشرشل بأن مصر نجت من ويلات الغزو بفضل جهود بريطانيا وهى تعيش الآن فى رخاء وسلام ، ولذلك فإن من حقه أن يخاطبه حول هذه المسألة» .

أما الرسالة التالية فكانت موجهة إلى كيلرن ، وقد أخبره فيها تشرشل أنه سوف يعرض الموقف فى مصر على مجلس الوزراء البريطانى : وأن هناك احتمالا كبيرا فى تأييد المجلس للحكومة المصرية الديمقراطية ضد عصابة القصر التى يرأسها ملك شرقى مستبد أثبت دائما أنه- على حد تعبير تشرشل - صديق غير مخلص لبريطانيا ... وفى نهاية الرسالة أبدى - تشرشل رجاءه فى أن يتخذ السفير مع أعضاء مجلس الحرب البريطانى الإجراءات اللازمة لتوفير القوات التى قد يحتاجون إليها لمواجهة أية متاعب من جانب المصريين[1] .

كان واضحا أن هاتين الرسالتين بمثابة إنذار آخر لفاروق يعنى الخضوع للنصيحة البريطانية أو التنازل عن العرش ، فسرعان ما استدعى السفير مجلس الدفاع البريطانى بالقاهرة إلى اجتماع عاجل قرأ فيه رسالة تشرشل موضحا أن الأمر أصبح فى أيدي القادة البريطانيين

(1) L'killearn, Op - Cit . P. p . 290 294. كان تشرشل يتولى الشئون الخارجية فى بريطانيا آنذاك .

للتصرف كما يجب ، ثم تناقش المجلس فى موقف الجيش والبوليس المصرى إذا أقدمت بريطانيا على عزل فاروق ، وكانت وجهة نظر السفير أن الجيش والبوليس قد يعارضان قلب العرش ولكنهما لن يعارضا بقوة استبدال الملك بملك آخر - ثم ذكر السفير أن حديثا دار بينه وبين الأمير محمد على شكا فيه الأمير من تجاهل السفارة له - فى أحداث 4 من فبراير ، ولو أن- بريطانيا وضعته على العرش فى ذلك اليوم لضمن ولاء الجيش المصرى له وبالتالى لبريطانيا آنذاك .

ثم اتفق على مناقشة المسألة مع النحاس باشا لأنه من غير المعقول - على حد تعبير كيلرن - أن نفعل كل هذا لتأييد رئيس وزارة قد لا يريد منا أن نؤيده .

كما اتفق على تجنب تكرار ما حدث فى 4 من فبراير بالضبط بل تقرر أن يذهب السفير لمقابلة الملك ومحاولة إقناعه بأن يمتثل لرغبة بريطانيا ، وإذا لم يوافق يسلمه إنذارا مكتوبا بصحبة الجنرال باجيت فإذا صمم فاروق على موقفه يسلمه لباجيت ليتصرف معه ...

وأنتظر السفير تعليمات تشرشل الحاسمة وهو يتساءل : هل يجب التخلص من الملك أو من النحاس ؟

وسرعان ما جاء قرار لندن (فى 21 من أبريل) أوضح فيه تشرشل أن مجلس الحرب بحث الموقف فى الشرق الأوسط ثم قرر أنه ليس من الضرورى استخدام القوة ضد الملك فاروق ولو أن ذلك محتمل فى المستقبل وذلك بسبب التمرد فى اليونان وضرورة مواجهة ذلك أولاً .

وفى نفس الوقت أوضح تشرشل لفاروق - فى رسالة أخرى - أنه يعتقد أن رغبة الملك فى التخلص من حكومة يحوز رئيسها على أغلبية كبيرة فى البرلمان الذى ما زال أمامه ثلاث سنوات أخرى يعتبر عملا محفوفا بالمخاطر ، ولكن إذا أراد الملك حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة فإن لندن لن تتدخل بشرط ألا يتولى رئاسة الوزارة أحد رجال القصر أو زعيم لا يحصل على الأغلبية فى البرلمان [1] .

(1) Ibid .

لم يقبل فاروق الاقتراح الأخير ، واستسلم لقدره «الذى وضعه على عرش مصر وجعله يواجه كل هذه المشاكل» على حد تعبيره لكيلرن الذى انتهز فرصة انهيار الملك وذكره بأن والده - الملك فؤاد - كان متشائما للغاية من احتمالات نجاح ابنه فاروق فى الحكم وأنه - أى كيلرن - كان يطمئنه بأنه سوف يقف إلى جواره ...

ومما يلفت النظر أن حسنين أبدى للسفير ارتياحه الشديد لقرار لندن باستبعاده من رئاسة الوزارة زاعما له أن الملك هو الذى ضغط عليه لقبول ذلك[1] كما حاول أن يوهم السفير بأن أحداث ثورة 1919 سوف تتكرر مرة أخرى إذا ظل الإنجليز فى تأييدهم النحاس ضد الملك، وأنه لو استمر النحاس فى الحكم فإن الملك سيجد نفسه فى وضع حرج للغاية .

على أى حال انتهت هذه الأزمة بين القصر وبريطانيا ، إذ قرر الملك الإبقاء على حكومة الوفد فى الوقت الحاضر ولكنه كان إبقاء مؤقتا ارتاحت له لندن فأصدرت تعليماتها بأن يحاول النحاس إصلاح ما بينه وبين الملك ، ولكن كان من الواضح أن الإصلاح بينهما أصبح مستحيلا، فقد استمرت الأزمات قائمة على نحو جعل الطريق إلى التفاهم مسدودا .

وكان الموقف العسكرى فى نفس الوقت قد تغير لصالح بريطانيا من حيث غزو الحلفاء لفرنسا وانسحاب الألمان من الاتحاد السوفيتى ..

وفى سبتمبر 1944 سافر كيلرن إلى جنوب إفريقيا ، وتولى بترنس شون مهمة القائم بأعمال السفارة ، وانتهز الملك الفرصة وبدأ يعد لإقالة حكومة الوفد من جديد معتمدا على أن الحكومة البريطانية لن تخذله هذه المرة .

ففى 8 من أكتوبر صدر المرسوم الملكى بإقالتها وتكليف الدكتور أحمد ماهر برئاسة الوزارة الجديدة ، وكان النحاس قد دعا الوزارة للاجتماع فى مساء نفس اليوم واقترح أن تقدم الوزارة استقالتها إلى الملك بدعوى التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية وأحبط القصر خطة

(1) أيد محمد التابعى ما زعمه حسنين فى روايته . راجع مؤلفه : من أسرار السياسة والساسة - ص 207 .

النحاس بتسليمه فى نفس اليوم مرسوم الإقالة[1] .

ولا جدال فى أن إقالة حكومة الوفد تدعو إلى التساؤل ولا سيما أنها تمت أثناء غيبة السفير مما يوحى بوجود مؤامرة دبرت بليل ضد النحاس ، ولقد سجل كيلرن انطباعه حول ذلك التغيير فذكر أنه كان متوقعا لحدوثه مبديا ارتياحه لأنه جرى بينما كان غائبا عن القاهرة ملقيا اللوم على النحاس لأنه لم يتصرف بحكمة عندما طرد الغزالى من منصبه لأنه أطاع أوامر فاروق[2] «ولما كنت غائبا فى ذلك الوقت لا يستطيع النحاس ولا فاروق اتهامى بأنى تخليت عنهما ، لقد خدعنا النحاس كثيرا ، ومن مبادئى أن أقف بجانب أصدقائى ، وقد فعلت ذلك بقوة لدرجة أنى اتهمت بالانحياز للنحاس ، وإذا كان لابد من التغيير فمن الأفضل أن يحدث فى غيابى[3] .

نستطيع أن نستخلص مما سجله كيلرن أنه إن لم يكن وراء هذا التغيير فهو على الأقل كان راضيا عنه ، فلقد أدركت بريطانيا من ناحية أن الموقف العسكرى لم يعد بحاجة لإصرارها على وجود حكومة مصرية تحمى ظهرها والحرب موشكة على الانتهاء لصالح الحلفاء ، ومن ناحية أخرى فقد كانت السياسة البريطانية تتلخص فى استخدام الوفد لقص أجنحة القصر وكبح جماح جواده، وها قد نجح الوفد فى ذلك ، لكنه أيضا تمادى فى سيطرته على الموقف وبدا لبريطانيا فى صورة القابض على زمام الأمور ، فكان عليها أن تحاول تغيير «اللعبة» ذات الثلاثة محاور أو الاحتفاظ بسيقان المعضد الثلاثة - على حد تعبير كليرن - حتى لا يهتز الكرسى ويسقط ، وكان ذلك يعنى أن الدور أصبح الآن على القصر فكان لابد من استخدامه لوقف شطحات الوفد ..

---

(1) F.O. 371/45921. No . 3 . Lord killearn to Eden, May , 4, 1945 (Desp. No 670) .

(2) يتلخص هذا الحادث فى أن الملك لاحظ أثناء موكبه للصلاة اقتران اسم النحاس باسمه على اللافتات المعلقة فى الطريق المؤدى إلى المسجد ، فطلب من مدير الامن العام (محمود الغزالى) نزع هذه اللافتات ونفذ الغزالى أوامر الملك ، فقرر وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) وقفه عن عمله ، فاعتبر الملك أن هذا القرار إهانة له وصمم على بقاء الغزالى فى منصبه ، بينما رفض رئيس الحكومة ، فتدخل شون بهدف عودة الغزالى إلى منصبه .

(3) L'killearn, Op - Cit. pp. 314- 315 وقد عاد كيلرن فى 12 من نوفمبر 1944 .

ولعل هذه الصورة توضح تماما المغزى الحقيقى لحادث 4 من فبراير 1942 من حيث إن بريطانيا فى إصرارها على مجىء الوفد إلى الحكم لم يكن ذلك حبا فى سواد عينيه ، أو تحقيقا لرغبة الشعب المصرى - فقد كانت تعتبر الوفد هو العدو الأول لها فى الشرق الاوسط وليس فى مصر فحسب ، غاية الأمر أنها كانت ترغب - تحت وطأة ظروف الحرب - القاسية فى تهدئة الشعب واستقرار الأحوال ، وذلك لا يتأتى إلا بوجود حكومة تتمتع بولاء شعبى محقق، ولقد حاول مصطفى النحاس جاهدا أن يحصل من بريطانيا على ضمانات تأمينا للمستقبل السياسى لمصر فيما بعد الحرب ، ولكنها اكتفت بالوعود الشفوية وما أن لاحت لها بشائر النصر حتى أضاءت النور الأخضر أمام القصر لكى ينفذ رغبته التى طال شوقه إلى تحقيقها ، فأقال حكومة الوفد قبل أن تأتى ساعة الحساب للمطالبة بتنفيذ الوعود .

فى اليوم التالى لإقالة النحاس وتكليف أحمد ماهر اجتمعت حكومة الحرب فى لندن لبحث ظروف الإقالة وتعيين الوزارة الجديدة ، وقد أوضح محضر الاجتماع أسباب تلك الإقالة كما سردها انتونى إيدن - «من حيث عزل الحكومة لمدير الأمن العام كما أشرنا وكما وضح أن - النحاس طلب تأييد بريطانيا ولكن لأن الخلاف كان حول مسألة داخلية محضة فقد امتنعنا عن تقديم العون ».

ثم أشار وزير الخارجية إلى أن النحاس باشا أعطى تأييده الكامل للمعاهدة وللجهد الحربى، وسيكون من سوء الحظ - كما ذكر إيدن - أن نعطى انطباعا بأننا نتخلى عن أصدقائنا «ومن ناحية أخرى فقد اتفق على أنه كان من الأفضل لو لم يحدث أى تغيير وزارى ولكن الظروف كانت خارجة عن إرادتنا ».

وفى النهاية أشار إيدن إلى أن سجل رئيس الوزراء الجديد - أحمد ماهر - فى السنوات الأخيرة يدل على أنه سيكون متعاونا منع بريطانيا(1) .

لكن أحمد ماهر - كما اعترف كيلرن - لن يكون متعاونا تماما مع بريطانيا ، فقد سجل السفير انطباعه غداة تكليف ماهر بتأليف الوزارة فقال «إنى أعرف أحمد ماهر وأحبه جدا

(1) محسن محمد : نفس المرجع ، ص 126 .

ومن الطبيعى أنه لن يكون فى جيبنا تمامًا مثل النحاس باشا ، ولكنه مدين بشدة لأحمد عبود باشا الذى يعتبر معنا 100% ، كما أن عبود مدين لنا أيضا ، ومشاعره نحو الحلفاء وبريطانيا فوق مستوى الشك[1] ، ولكنى حزين من أجل أمين عثمان باشا إنه خسارة كبرى ، ولن تكون الأحوال سهلة مثلما كانت من قبل[2] .

ومهما يكن من أمر تقدير إيدن وتوقع كيلرن فقد كان ذلك رهنا بالمستقبل وأحداثه .

ألف أحمد ماهر وزارته الائتلافيه[3] وصرح منذ تشكيلها بأنه مؤيد لسياسة التفاهم مع بريطانيا منفذا لمعاهدة 1936 ، كما أعلن فى خطبة العرش ، أن مصر قد حرصت على أن توفى بجميع التزاماتها الدولية وأنها ستواصل بإخلاص تنفيذ ما تتطلبه معاهدة الصداقة والتحالف على خير ما تكون من المودة وهى فى نمو مطرد يبعث على الرضا والارتياح[4] .

أى أنه أبدى استعداده لاتباع نفس السياسة التى انتهجتها الحكومات السابقة والتى كان سداها ولحمها احترام معاهدة 1936 وتنفيذها بروح الولاء والإخلاص . وهو الأمر الذى ارتاح له كيلرن وسجله فى تقريره لحكومته ، فأشار إلى تلك «التصريحات المرضية والمؤيدة للتعاون مع بريطانيا العظمى وتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة[5]».

كما سعد له إيدن الذى كان فى زيارة القاهرة آنذاك واجتمع بكل من ماهر ومحمود فهمى النقراشى خلالها ، وذكر أنه يسعده أن يعلم بالضمانات التى قدمها دولة أحمد ماهر باشا فيما يتعلق بتنفيذ معاهدة الصداقة والتحالف المعقودة بين البلدين ، واستمرار تعاون مصر مع حليفتها لا أثناء الحرب ضد ألمانيا ، بل وضد اليابان .

وقد انتهز أحمد ماهر الفرصة فأشار إلى موقفه وحزبه وكيف أنهما كانا ينادبان بدخول مصر

(1) أشار كيلرن فى مذكراته عدة مرات إلى علاقة الصداقة بينه وبين عبود باشا .

(2) L'killearn, Op- Cit. p. 315 .

(3) تكونت من أربعة وزراء من السعديين ، وأربعة من الأحرار ، وأربعة من الكتلة الوفدية بالإضافة إلى زعيم الحزب الوطنى (حافظ رمضان) وكان أول أعمال أحمد ماهر إطلاق سراح مكرم (اختير وزيرا للمالية) وعلى ماهر وغيرهما من المعتقلين السياسيين .

(4) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص 145 .

(5) F.O. 371 / 45921 . No . 3 . L'killearn to Eden, May , 4 , 1945.

الحرب إلى جانب بريطانيا العظمى والدول الديمقراطية ، وأنه كان يؤمن دائما بأن ذلك أكثر الطرق حكمة بالنسبة لبلاده .

ولعله يحسن أن نمضى فى استكمال ما دار فى هذا الاجتماع الذى حضره من الجانب الإنجليزى بالإضافة إلى إيدن المستر شون القائم بالأعمال البريطانى (كان كيلرن ما زال فى إجازته فى جنوب إفريقيا والمستشار الشرقى ، والمستشار التجارى ، كما حضرها من الجانب المصرى بالإضافة إلى ماهر والنقراشى أحمد حسنين رئيس الديوان الذى تدخل فى الحديث وعقب على ما ذكره ماهر حول موقفه المنادى بدخول مصر الحرب فأشار إلى أن الجيش المصرى ليس مجهزا بالشكل المناسب للحرب الحديثة ، وأن السلطات العسكرية البريطانية نفسها لم تكن راغبة فى أن تعلن مصر الحرب على المحور ، ولو أن مصر فعلت ذلك - كما أضاف حسنين- لكانت مدنها وموانيها وجسور النيل الحيوية قد تعرضت حتما للهجمات الجوية فى وقت لم تكن فيه الدفاعات الجوية قوية . وفضلا عن الصعاب التى كان يمكن أن يسببها ذلك من الزاوية العسكرية البحتة فإنه كان سيزيد أيضًا من المشاعر الشعبية ضد بريطانيا ، لا فى مصر وحدها ، بل وفى الشرق الأوسط بشكل عام ..

ثم أكد الدكتور ماهر وحسنين من جديد اعتزام الحكومة المصرية على التعاون مع بريطانيا بشكل كامل كحليف مخلص فى المجهود الحربى .

ولم يرد أى ذكر لاشتراك مصر فى مؤتمر الصلح ، أو لمطالبها الخاصة بالتعويضات بعد الحرب[1] .

وهكذا كان من الواضح أن الود لبريطانيا ما زال قائما وثابتا رغم تغيير أبطال الرواية ورغم التحسن الذى حدث على المسرح الدولى ، ومن ناحية أخرى فقد استمر التدخل البريطانى وكان المجال فسيحا ومهيأ لهذا التدخل ، فعندما بدأت الحكومة الجديدة فى عمليات التغيير الإدارية بهدف الانتقام من حزب الوفد تدخل السفير الذى كان قد عاد لاستئناف مهام منصبه، وحذر كلا من أحمد ماهر وحسنين بأن تحويل الموظفين إلى ضحايا مما يتم بتأثير مكرم لن

(1) برقية رقم 206 فى 23 أكتوبر 1944 من المستر شون إلى وزارة الخارجية البريطانية نقلا عن محسن محمد فى : تاريخ للبيع ، ص 127-131 .

يكون فى صالح الحكومة وأن هناك ما يشير إلى أن مكرم يسعى للاستيلاء على الحكومة بتشجيع من القصر ، ذلك أن الخلاف كان يزداد حدة بين أحمد ماهر ومكرم ، الأمر الذى أدى إلى تدخل القصر للتوفيق بينهما ، وبالرغم من ذلك فقد بقيت العلاقات بين السعديين والمكرميين متوترة للغاية[1] .

وكانت مسألة الرغبة فى الانتقام من الوفد مثارا لتدخل إيدن أيضا وتوجيهه النصح لأحمد ماهر والنقراشى عند لقائه بهما فى القاهرة - بالاعتدال فى هذا الشأن وتجنب الانتقام من الحكومة السابقة وأنصارها ، وأكد إيدن لهما أهمية قيام جهاز إدارى فى مصر لا يتأثر بالتغييرات الوزارية ، ثم أشار إلى اتصاله بمكرم (وزير المالية) فى نفس اليوم بهذا الشأن وكيف أنه ناقش معه مسألة فصل المسئولين والانتقام منهم «نظرا لأنه - أى مكرم - يعتبر من الذين يهاجمهون الوفد» .

وقد أكد كل من أحمد ماهر وحسنين لإيدن أن الحكومة الجديدة تتصرف بتأن بعد أن رأت ذلك العدد الكبير من الترقيات الاستثنائية التى كانت الحكومة الوفدية مسئولة عنها ، ومدى انتشار الفساد فى مصر ، وأن الحكومة ضد الانتقام لأسباب سياسية ، وأن المسئولين الذين طردوا هم الذين قاموا بتصرفات غير لائقة أو كانوا غير صالحين لمناصبهم[2] .

وفيما يتعلق بالانتخابات التى أزمع أحمد ماهر إجراءها ، فقد كانت هى الأخرى مجالا للتدخل البريطانى بالنصيحة والتوجيه من جانب إيدن وكيلرن معا ، كما تولى إيدن تذكير أحمد ماهر بأن الحكومة البريطانية وافقت على إطلاق سراح شقيقه على ماهر باشا بناء على طلبه الخاص وضمانه بحسن سلوكه ، وأنه نظرا لسجل على ماهر الماضى ، فإن حكومة بريطانيا تعتمد على رئيس وزراء مصر لضمان امتناعه عن القيام بأى نشاط سياسى فأبلغ

---

(1) F.O. 371 / 45921 . No . 3 . L'killearn to Eden, May , 4 , 1945 .

(2) محسن محمد : نفس المرجع والبرقية ، ص 128 ، كان إيدن مهتما بهذ المسألة فقد أستقبل بعد ذلك السفير المصرى فى لندن وحذره من محاكمة أعضاء أو أنصار حكومة الوفد بحجة أنه ليس من صالح المصريين أنفسهم ولا من صالح بريطانيا أن يتعرض للانتقام أولئك الذين ظلوا لسنوات يبدون إخلاصا عميقا للمعاهدة ... نفس المرجع ص 126 .

أحمد ماهر وزير الخارجية البريطانية أن على ماهر سافر صباح اليوم إلى منزله الريفى قرب الإسكندرية ولن يشترك فى أى نشاط سياسى ...

ثم انتقل الحديث إلى نقص القمح والمنسوجات فأبدى ماهر والنقراشى رغبتهما فى مساعدة مصر فى هذا الشأن ، وأشار إيدن إلى الصعاب الهائلة فى تزويد دول أوربا - التى عانت من الاحتلال - بمجرد ضرورات الحياة ، ولكنه أوضح أن مطالب مصر ستدرس بعطف على ضوء الظروف الحاضرة .

أما بالنسبة للقصر وعلاقته ببريطانيا فى هذه الفترة ، فقد أوضحها حسنين لإيدن، وطمأنه عليها ، فقد أكد أن الملك فاروق لا يعد معاديا لبريطانيا شأنه فى ذلك شأن حسنين، وأن كلا منهما يعرف أين تتجه مشاعره .

وأضاف حسنين أن الملك كان ضحية تضليل مستشاريه الأشرار، وخاصة على ماهر باشا فى بداية توليته العرش ، وذكر حسنين أنه كان مقتنعا بأن الملك يؤمن إيمانا قويا أن مستقبل بلاده مرتبط بمستقبل بريطانيا ، وأنه سيبذل كل ما فى وسعه من أجل التعاون مع بريطانيا فى الحرب .

واضح أن هدف حسنين من اجتماعه بإيدن كان محاولة لإزالة سوء التفاهم الذى نشأ بين القصر والسفارة منذ أزمة يونيه 1940 والذى ازداد حدة وضراوة فى أعقاب أحداث 4 فبراير ، كان حسنين يحاول إقامة جسور جديدة للعلاقات بين الملك وبريطانيا منتهزا فرصة وجود حكومة صديقة لكلا الجانبين .

ويبدو أن حكومة أحمد ماهر كانت تشعر بالقلق بالنسبة للسياسية الخارجية ، ولذلك فقد انتهز أحمد ماهر والنقراشى فرصة لقائهما بإيدان وأبديا له مشاعرهما فى هذا الصدد بالنسبة لسياسية الاتحاد السوفيتى وخاصة فى البلقان وشرق البحر المتوسط وتركيا ، فقدم لهما وزير الخارجية البريطانية تقريرا مطمئنا حول زيارة قام بها تشرشل وصحبه فيها إيدن إلى موسكو، وأنهما قد وجدا فى هذه الزيارة روحا من الود والتعاون الحقيقيين أكثر من أى وقت مضى ..

ومما يلفت النظر أن المستر شون القائم بالأعمال البريطانى قد عقب على الاجتماع السالف

الذكر بما يفيد حقيقة هامة، وهى اعتقاده فى أن حكومة ماهر لن توفر التعاون والاستقرار لبريطانيا بنفس القدر الذى وفرته لها حكومة الوفد، حيث قال :«إن تغيير وزارة الوفد، التى ظلت فى الحكم لفترة طويلة وتعاونت معنا بشكل طيب للغاية، ومجىء حكومة ائتلاف من أحزاب المعارضة أدى بنا حتما إلى وضع أقل استقرارا، سواء من ناحية مدى التعاون الذى سنلقاه من مجلس الوزراء الجديد ، أو من ناحية قدرة الوزارة على مواجهة الموقف الداخلى الذى وصفه حسنين باشا بأنه «ورطة» .

ثم أبدى شون اعتقاده بأن اجتماع إيدن بالوزراء المصريين كان مفيدا من كلتا الزوايتين، كما أشار إلى أن الباشوات الثلاثة قد أعربوا عند مغادرتهم الاجتماع عن سرورهم بشكل خاص لا تاحة الفرصة لهم لمقابلة إيدن بطريقة غير رسمية[1] ، وكان موقفهم طوال المقابلة يبدو مدفوعا برغبة حقيقية فى التعاون مع بريطانيا العظمى، والاحتفاظ بصداقتها فى عالم وصفه أحمد ماهر بأنه لا تستطيع أمة من الأمم وخاصة الصغرى أن تقف فيه وحدها[2] .

ويبدو أن فاروق أراد أن يؤكد بنفسه رغبته فى إصلاح ذات البين «بينه وبين بريطانيا ، فلم يكتف بما أكده رئيس ديوانه، بل استقبل إيدن (فى 24 من أكتوبر) (ورافقه شون) مبديا مشاعر الود والابتهاج نحوه ، معتذرا بشدة عن عدم تمكنه من استقبال تشرشل فى زيارته الأخيرة والقصيرة لمصر ، طالبا من إيدن إبلاغه أطيب تمنياته ،وبعد أن أشار إلى رغبته فى زيارة بريطانيا عندما تسمح له الظروف ، ذكر أنه بينما يتركز اهتمامه الأول - كما كان دائما على حد زعمه - فى مصالح بلاده ، فإنه لم يكن يريد إحراج حليف مصر أثناء الحرب ، قائلا إن هذا الموقف لم يكن موضوع فهم كامل دائما من جانب حكومة بريطانيا .

وبعد أن أعرب إيدن بدوره عن تقديره للتأكيدات الشخصية التى قدمها الملك فيما يتصل بعلاقات مصر ببريطانيا تحدث عن العمل الكبير الذى لابد من القيام به لتحسين ظروف الحياة للطبقات الفقيرة فى مصر .

---

(1) تم الاجتمكاع أثناء مأدبة غداء .

(2) برقية رقم 206 نفس المرجع ص 130-131 .

أجاب الملك بأن هذه رغبته معربا عن تقديره لاستعداد حكومة بريطانيا فى مساعدة مصر بشحنات القمح الضرورية والمنسوجات .

وبعد أن أبدى الملك بعض التعليقات القاسية عن حكومة الوفد اعترف بأن الحكومة الجديدة ليست فريقا كفؤا متكاملا، معقبًا بأنها على أية حال لا يمكن أن تكون أسوأ من الحكومة السابقة .

واستطرد فاروق فذكر أنه تناقش باستفاضة مع زعماء مختلف الأحزاب الممثلة فى الحكومة وطلب منهم أن يعملوا معا من أجل صالح الشعب المصرى لا من أجل المصالح الخاصة .

ثم اعترف لإيدن بأن علاقته بحكومة الوفد لم تكن طيبة ، وأنه ربما لم تدرك بريطانيا ماذا كان يعنى ذلك .

وقد أبدى فاروق تلهفه على الحصول على معلومات عن العلاقات البريطانية السوفيتية فقدم له إيدن تقريرا عنها ، وبدا الملك أقل تفهما للنوايا السوفيتيه مما كان(1) .

كان من الواضح أن الملك قد وعى الدرس تماما وأيقن أن الفرصة حانت لكى ترضى عنه حكومة بريطانيا ، ومما يؤيد ذلك أنه لم يقتصر على تأكيد نواياه الطيبة لوزير خارجيتها بعد أن أكدها رئيس ديوانه له ، بل نجده يسارع للقاء كيلرن فور عودته (فى 12 من نوفمبر) من جنوب أفريقيا ليؤكد له نفس المعانى والمشاعر الطيبة، وربما كان مدفوعا فى ذلك باعتقاده أن كيلرن قد أخلى له الطريق للتخلص من حكومة النحاس ، فاجتمع به (فى 14 من نوفمبر) وكان لطيفا معه للغاية «على حد تعبير كيلرن»، وحينما أشار إلى مسألة تغيير الحكومة انتهز السفير الفرصة، وذكر أنه بعد أن تم القضاء على الخطر الذى كانت تتعرض له مصر - وقاعدة الإمدادات البريطانية فيها «فقد كان من المنطقى أن تكون أقل اهتماما بالمسائل الداخلية فى بلدكم ، بشرط ألا تتعرض مصالحنا للخطر بطبيعة الحال» .

---

(1) برقية رقم (207) فى 24 أكتوبر 1944 من المستر شون إلى وزارة الخارجية البريطانية ، راجع : محسن محمد ، تاريخ للبيع ، ص 131-133 .

وأكد كيلرن أيضا أن المصالح المعلقة بالحرب كانت دائما هى العامل الموجه للسياسة البريطانية ، وهى العامل المشروع تماما ، ولا تزال كذلك .

وبعد هذه الإشارة ذات المغزى والتى تؤكد تماما المضمون الحقيقى لحادث 4 من فبراير وكل الأحداث السابقة عليه واللاحقة له ، قال كيلرن : «ليس لدى شك الآن فى أن الملك وحكومته الجديدة مصممان على الوفاء بالتزاماتهما نحونا « ولا شك أن الملك أدرك فى نفس الوقت المسئولية الكاملة التى تقع على كاهله مباشرة ».

وعاد فاروق تلميذا صغيرا فى حضرة أستاذه، واستسلم قائلا إنه يدرك تماما مدى – المسئولية التى يتحملها ، وعاد أستاذه كيلرن لتذكيره بالتزامات الملكية الدستورية وخطورة الانحراف عن هذا الطريق الضيق المستقيم(1) .

وكأنما أراد كيلرن أن يزداد اطمئنانا إلى أن نفوذه فى مصر مازال قائما ، فلم يكتف بالالتقاء بالملك بل سارع فى اليوم التالى (15من نوفمبر) وعقد اجتماعا مع أحمد ماهر «الذى لم تكن مشاعره الموالية لبريطانيا – كما ذكر كيلرن – موضع شك على الإطلاق ولكنه أعاد تأكيدها بأكثر الطرق إيجابية ، وأضاف «أن علاقاتنا الشخصية كانت دائما رائعة» (وهذا صحيح) . وتحدث أحمد ماهر بصراحة شديدة عن الملك وكيف أنه متلهف الآن على أن يلعب اللعبة، وأن أحمد ماهر ألح على جلالته فى أهمية الاعتماد على رئيس وزرائه فى تقديم المشورة السياسية والاحتفاظ باتصال وثيق معه ، وأن الملك وافق على ذلك .

وسارع كيلرن بدوره فأبلغ ماهر بما تم فى اجتماعه مع الملك أمس ، وعن الانطباعات الطيبة التى خرج بها من هذا الاجتماع ، وفى نفس الوقت نصحه بأنه من الأفضل أن يظل متيقظا ، متذكرا كيف أن الملك سعى دائما من أجل السيطرة التامة ، وكيف أن هذه كانت دائما سياسة القصر التى ورثها الابن عن الأب .

واستطرد كيلرن فأوضح أن المطلوب هو توازن عادل فى السيطرة التى يمارسها كل من

(1) F.O. No . 229, Lord killearn to Mr Eden, Nov, 14,1944 .
استخدم هذه الوثيقة محسن محمد / نفس المرجع ، ص 133-134 .

العرش والحكومة جنبا إلى جنب، بحيث يعمل أحدهما (الفرملة) للآخر فى بعض المناسبات .

كان هذا هو « بيت القصيد » الذى تسعى إليه بريطانيا ، أى الاحتفاظ بالتوازن ذى المحاور الثلاثة حتى لا ينهار النظام ، وقد زاد كيسلرن الأمور توضيحا لأحمد ماهر وكأنه يرسم له خطوط السياسة التى ينبغى أن يسير عليها القصر والحكومة ، فقال :

«إنى لست فى حاجة إلى أن أذكرك بأننا ملكيون مؤمنون بالملكية التى نعلم أنها أفضل نظام للحكم ، وأنها تنطوى على تقدير العاهل والحكومة المنتخبة لمسئولياتهما الدستورية ، وينبغى الاعتراف بأن مصر لا يزال أمامها طريق طويل لابد أن تجتازه للوصول إلى الديمقراطية الحقة ، وأن هذه هى الغاية التى ينبغى السعى إليها ».

وأبدى أحمد ماهر مشاركته التامة لهذا الرأى مستشهدا بسجله ، قائلا إن المسألة الآن هى مسألة السبل والوسائل ، ومسألة الحكومة ، وإن أحد أخطاء النحاس أنه كان يضايق الملك بصفة مستمرة بشأن المسائل الدستورية ، وإن أحمد ماهر لا يعتزم أن يفعل نفس الشىء، إذ تقوم فكرته على أساس معالجة المسائل الثانوية عند نشأتها ، مع تجنب إثارة منازعات مع القصر بقدر الإمكان فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية التى سوف تحل نفسها بنفسها إذا عولجت بمهارة .

كان هذا هو البرنامج الذى رسمه أحمد ماهر لحكومته والذى استحق إعجاب كيلرن وارتياحه مع وعده بأن يظل خارج «الحلبة» بقدر الامكان[1] .

ولم يكن كيلرن صادقا فى وعده ، كما لم يكن صادقا حينما وعد مصطفى النحاس بنفس الوعد وهو أن يبقى خارج الحلبة ، فقد ظل دائمًا فارسها الأول ، يصول ويجول فيها على امتداد الفترة التى مارس فيها حكم مصر ..

فحينما قامت الاضطرابات الطلابية فى أواخر ديسمبر 1944 وتطورت الأمور فيها برفع الشعارات المعادية للبريطانيين معبرة عن سخطها على السياسة البريطانية فى المنطقة ورغم

(1) F.O. No . 2365, L'killearn to Eden, Nov, 15,1944 .
محسن محمد / نفس المرجع ، ص 134-135 .

ما قام به رئيس الوزراء للقضاء عليها ، فقد احتج السفير البريطانى لدى الحكومة، مما أدى بأحمد ماهر إلى تقديم اعتذار حكومته للسفير عما أصاب بعض المحلات البريطانية أثناء المظاهرات، مبلغا له أنه سيقدم إليه الدليل على أن هذه الاضطرابات من صنع الوفد[1] .

ومما يلفت النظر أن كيلرن أظهر أسفه لسلوك الحكومة نحو الوفد «وهو ليس من الحكمة فى شيء ، ومسئولية ذلك تقع على مكرم باشا قبل أى إنسان آخر »[2] .

خلاصة القول أن تغيير الحكومة فى أكتوبر44 لم يؤثر على سياسة مصر العامة بالتعاون المخلص فى الجهد الحربى للحلفاء ، فقد استمرت السياسة المصرية خلال عام 44 محكومة بضرورة الالتزام بمعاهدة التحالف الإنجليزية - المصرية ، إذ تيقن أحمد ماهر - كما ذكر كيلرن- من أن الخط الأساسى للسياسة البريطانية، كان يستهدف الإبقاء على الأمن العسكرى فى البلاد حتى ينتهى القتال فى الشرق الأقصى .

وفيما يتصل بالمسائل الحيوية ذات الأهمية الاقتصادية فى الجهد الحربى ، كان هناك ما يشير إلى استمرار السياسة العامة للتعاون المشترك الإنجليزى - الأمريكى - المصرى بهدف إيجاد تعاون كامل فى مسائل التموين ، وقد تم ذلك سواء فى عهد حكومة الوفد أو حكومة أحمد ماهر .

وقد جرت فى نوفمبر وديسمبر 1944 مفاوضات بين بعثة بريطانية ووزارة المالية المصرية حول العملة الصعبة، ونجحت هذه المفاوضات فى أواخر العام [3] .

كما عقدت مصر اتفاقا مع ممثلى الحكومة البريطانية بشأن التوسع فى استيراد السلع الضرورية للبلاد ، والتخفيف من القيود والصعوبات التى كانت مفروضة على الاستيراد فى

(1) F.O. 371/45921 . No . 3 killearn to Eden, May, 4,1945 (No. 67 0
اتخذت الحكومة بعض الإجراءات للقضاء على هذه الاضطرابات كإبعاد فؤاد سراج الدين إلى الريف ، وتفتيش مكاتب وبيوت الوفديين البارزين ، وغير زالك .

(2) أشار السفير فى تقريره لحكومته أن ما قام به مكرم فى هذا الشأن كتأليفه لجنة تحقيق لتقديم تقرير عما زعمه عن أعمال الفساد التى قامت بها حكومة النحاس باشا، وأن المعتقد أنه يفعل ذلك بناء على تحريض القصر .

(3) F.O. 371/45921. No. 3 . Killearn to Eden, May, 4,1945 .

السنوات السابقة ، فوفقت الحكومة المصرية إلى التوسع فى استيراد بعض الأصناف الضرورية، كما وضعت الحكومة البريطانية تحت تصرفها من النقد الأجنبى ما يسد بعض حاجاتها من البضائع المستوردة، كما تعهدت بزيادة شحن البضائع والمنتجات إلى مصر ، وقد يسر هذا الاتفاق للحكومة المصرية حريتها فى استيراد بعض الأصناف الضرورية والاضطلاع بمسئوليتها فى هذا الصدد ، وإلغاء رقابة مركز تموين الشرق الأوسط على استيراد معظم السلع[1] .

كما تضمن الاتفاق أيضا زيادة أنواع ومقادير الأصناف التى يرخص باستيرادها ، وتقرير حرية استيراد مصر من البلاد التى تتعامل بالإسترلينى ومن الدول ذات العملة السهلة من دول أوربا ، وحرية التصرف فى العملة الأجنبية المخصصة للأصناف المستورده من الولايات المتحدة وكندا وسويسرا والبرتغال ، وترتب على ذلك زيادة المقادير المستوردة فى عام 1945 بنحو 50% عما كانت عليه فى عام 1944 ، وقد حدد لنفاذ هذا الاتفاق وسريانه عام 1945[2] .

وفى أوائل فبراير 1945 حدث تطور هام فى موقف مصر إزاء الحرب كان نتيجة ظروف خارجية طرأت على الموقف الدولى ، إذ أعلنت مصر الحرب إلى جانب الحلفاء وكان ذلك على أثر انتهاء مؤتمر القرم الذى عقد فى مدينة (يالتا) وجمع أقطاب الحلفاء[3] ، والذى كان من أهم قراراته أنه اشترط على الدول التى تريد أن تشترك كعضو مؤسس للأمم المتحدة أن تعلن الحرب على المحور فى ميعاد أقصاه أول مارس 1945 ، وقد أبلغ هذا القرار للحكومة المصرية أثناء مقابلة تمت بين روزفلت وتشرشل وبين الملك فاروق فى طريق عودتهما من المؤتمر .

وقد حفز هذا القرار عدة دول أخرى كانت تلتزم الحياد إلى إعلان الحرب على المحور ، ومن تلك الدول تركيا وسوريا ولبنان وبعض دول أمريكا اللاتينية ، وكان من الواضح أن مصر لن تخسر شيئا بإعلانها الحرب، لأن المانيا كانت موشكة على التسليم وقد أشرفت الحرب على

(1) كان هذا المركز يمثل الحكومتين البريطانية والأمريكية ، ويتحتم الحصول على توصيته فى رخص الاستيراد المصرية قبل نفاذها .

(2) عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص 149-150 ، أنظر أيضاً

Great Britain and Egypt, p. 85 .

(3) زارتشرشل وروزفلت مصر أثناء عودتهما من المؤتمر (فى فبراير 1945) واجتمعا بفاروق والملك ابن سعود وإمبراطور أثيوبيا ورئيس سوريا آنذاك .

نهايتها، وبالتالى لم يكن إعلان الحرب إلا إجراء شكليا[1] .

وقد اغتيل أحمد ماهر (فى24 فبراير) جزاء اتخاذه هذا القرار ، وعهد إلى محمود فهمى النقراشى باشا برئاسة الوزارة التى اتبعت نفس السياسة ، إذ لم تتوقف الإجراءات التى صممت عليها الحكومة بالنسبة لإعلان الحرب، فقد وافق البرلمان عليها (فى جلسة 26 فبراير) وصدر مرسوم باعتبار المملكة المصرية (فى حالة حرب مع الريخ الألمانى وإمبراطورية اليابان) .

وسرعان ما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها باستسلام ألمانيا ثم اليابان فى أغسطس 1945، وكان ذلك يعنى بداية مرحلة جديدة فى مسار العلاقات المصرية البريطانية .

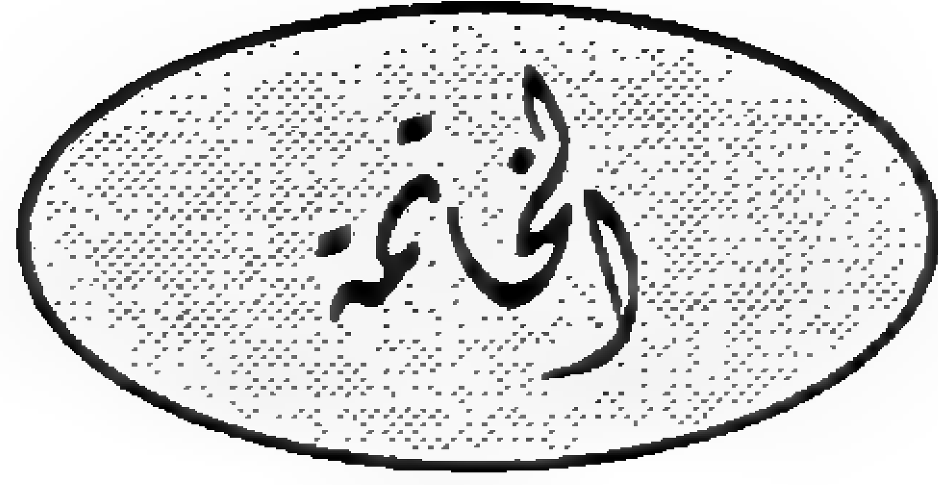
والواقع أن عام 1945 كان عاما حافلا بالأحداث بالنسبة لمصر وعلاقاتها ببريطانيا ، فعلى الرغم من أن هذا العام قد شهد نهاية الحرب إلا أنه كان بمثابة مرحلة المخاض استعداداً لميلاد عهد جديد، ولإعادة تنظيم العلاقات المصرية البريطانية فيه على أساس جديد .

فقد كان من الواضح منذ عام 1944 أن نبض الوطنية المصرية - باعتراف كيلرن نفسه - قد أخذ فى النمو والا زدياد ، وأنه لن يمر وقت طويل على مطلب المصريين بإعادة النظر فى المعاهدة على ضوء تغيير الأحوال فى العالم إلا وتسعى مصر إلى إلغاء المعاهدة ، وأن تنضم إلى نظام جديد للأمن والتعاون الدوليين فى إطار مبادىء ميثاق الأطلنطى[2] ...

* * *

(1) صلاح العقاد : المرجع السابق ، ص 46-48 ، الرافعى : نفس المرجع ، ص 150-152 . فيما يتعلق بآثار هذا القرار وموقف الوفد منه راجع دراستنا عن «حزب الوفد» ص 238-239 .

(2) F.O. 371/45921. No . 3 . L'killearn to Eden, May, 4, 1945.



منذ احتلت إنجلترا مصر وهى تتطلع إلى اكتساب صفة الشرعية لوجودها ، وانتهزت فرصة الحرب العالمية الأولى وأعلنت من جانبها الحماية على مصر ، ثم تطورت الأحداث فى أعقاب الحرب على النحو الذى أدى إلى انفجار ثورة 1919 وتأليف الوفد المصرى ، وكان لا سبيل لحل القضية الوطنية سوى «المفاوضة» وهى الوسيلة التى ارتضاها قادة الرأى فى مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر أمانيها القومية ، كما اختارت بريطانيا هى الأخرى - المفاوضة - كأداة لوضع علاقاتها بمصر على أساس يقبله المصريون ، ويحقق لإنجلترا فى نفس الوقت الأغراض التى من أجلها سيطرت على مصر .

ويمكن القول بأن الوجود العسكرى البريطانى كمبدإ عام كان مطروحا منذ البداية ولم تكن ترفضه القيادة السياسية المصرية ، إذ أدركت مدى أهمية قناة السويس بالنسبة لإنجلترا ، وكانت المشكلة تكمن فى كيفية التوفيق بين المصالح البريطانية أو التى تدعيها بريطانيا ، وبين المحافظة على استقلال مصر ، ومن ثم أصبح الجدل القائم بين القيادة السياسية المصرية وبين السلطات البريطانية يدور حول تحديد الوجود العسكرى البريطانى فى أضيق نطاق مكانا وزمانا ، وتسوية بقية المسائل المتعلقة باستقلال البلاد على مراحل .

وفى هذا الإطار بدأت تلك السلسة الطويلة من المفاوضات بين الجانبين والتى استغرقت خمسة عشر عاما (1920-1935) ، فقد تركزت المفاوضات منذ البداية حول إلغاء الحماية على مصر واستكمال استقلالها ، وكان هذا يعنى جلاء القوات البريطانية عن مصر مع تسليم الجانب المصرى بحق إنجلترا فى المحافظة على سلامة مواصلاتها الإمبراطورية عبر قناة السويس.

كان كل ما يهم إنجلترا وبالدرجة الأولى الاعتراف من جانب المصريين بمركزها القائم على الشرعية والمستند إلى القوة العسكرية ، وقد ظلت إنجلترا متشبثة بهذه القاعدة حتى تمكنت من تحقيقها فى عام 1936 ، بعد أن منيت جميع أدوار المفاوضات السابقة بالفشل.

فقد كان العامل الأساسى فى فشل تلك المفاوضات يتلخص فى أن المطالب الإنجليزية كانت تصر على التمسك بالوجود العسكرى البريطانى واعتبار مصر كلها قاعدة عسكرية ، بينما كان الجانب المصرى يعمل على تحديد هذه القاعدة وحصرها فى أضيق نطاق زمانا ومكانا .

وكان يلاحظ مدى الحرص الدائم من الجانب المصرى على إجراء المفاوضات مع بريطانيا وذلك بدافع الرغبة فى تدعيم مركز الحكومات المصرية سواء فى ذلك حكومات الأغلبية أو الأقلية وتفسير ذلك على المستوى الحزبى، أن الجانب المصرى كان يدرك أن هذه هى الطريقة الوحيدة لإخراج بريطانيا من مصر واستكمال مصر لاستقلالها ، وكان هذا كسبا وطنيا تحرص عليه كل حكومة مهما كان لونها الحزبى ، ولا سيما أنه كان يعقب كل إخفاق للمفاوضات أزمة أو اضطراب فى الموقف الداخلى يؤدى إلى سقوط الوزارة المصرية ...

وكان المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس - هندرسون فى عام 1930 يفضل المشروعات السابقة وخاصة فيما يتعلق بتحديد المنطقة العسكرية وكان ذلك يعنى أن شقة الخلاف قد ضاقت بين الجانبين ، إلا أن المفاوضات تحطمت فوق صخرة السودان .

كان فشل مفاوضات 1930 يعنى تدهور العلاقات المصرية البريطانية ، كما كان يعنى تجربة دستورية جديدة ومعركة أخرى من معارك النضال المصرى ، وقفت فيها بريطانيا خلف الستار ترصد الموقف وتحرك خيوطه بدقة وحذر ، وكانت حريصة فى تلك المرحلة على عدة نقاط :

أولا : ألا تكون المفاوضات موضع مساومة حزبية بين المصريين .

ثانيا : إذا أدت المفاوضات إلى معاهدة فلا بد من توقيعها من برلمان منتخب انتخابا حرا .

ثالثا : تشكيل جبهة وطنية تقوم بالمفاوضات وإبرام المعاهدة - وهذه هى الخطة التى نفذت فى عام 1936 .

فلقد تأسست السياسة البريطانية الجديدة فى مصر آنذاك على أن تترك المصريين هم الذين يطلبون التفاوض، بل يلحون فى ذلك لدرجة التلهف، وذلك بأمل أن يؤدى هذا إلى

استعدادهم لتقديم تنازلات إلى الجانب الآخر، فإنه طالما أن مصر حريصة على المفاوضات كانت بريطانيا تبدى من جانبها نوعا من التدلل بل والتراجع عما سبق أن وافقت عليه كما حدث فى مفاوضات عامى 1929 ، 1930 .

وكانت مواجهة الموقف الدولى المضطرب آنذاك يدفع كلا من بريطانيا ومصر إلى تسوية ما بينهما وتحديد علاقاتهما بعقد معاهدة ، وكانت بريطانيا قد مهدت لذلك بإحداث نوع من التغيير فى مسار سياستها بتعيين السير مايلز لامبسون مندوبا ساميا لها فى مصر عام 1934 ، كما تطورت الأحداث فى مصر وأدت إلى قيام «الجبهة الوطنية» فى عام 1935 .

ورغم أن معاهدة 1936 تعتبر وليدة نضال طويل ، إلا أنه يمكن القول بأن مهدها المباشر كان يوم أن غام الجو واكفهرت سحب السياسة الدولية واستفحل النزاع بين إيطاليا والحبشة، فكلا المشكلتين دفعتا إنجلترا ومصر إلى التفكير فى تحقيق الرغبة المشتركة والالتقاء فى منتصف الطريق .

ولقد استغرقت المفاوضات بين الجانبين نصف عام (مارس - أغسطس) تعرضت خلالها سفينة المفاوضات لعدة عواصف وأزمات ، إلا أنها استطاعت أن تصل فى النهاية إلى شاطىء الأمان ، وكان لكل من مصطفى النحاس وما يلز لامبسون دوره فى نجاح تلك المفاوضات وإبرام معاهدة 1936 .

وعندما عقدت المعاهدة (فى 26 من أغسطس 1936) كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى ، وكان الخلاف يستفحل بين دول المحور وبين بريطانيا والحلفاء ، إذ كانت مطامع إيطاليا الفاشية تتجه إلى التوسع فى القارة الإفريقية وتحيط بمصر والسودان من حدود مصر الغربية وحدود السودان الجنوبية الشرقية ، وكان الاستعمار البريطانى من جهة أخرى جاثما على صدر مصر يمارى فى استقلالها ويزعم لنفسه حق حماية الأجانب فيها ويفرض سلطانه على أهم شئونها الخارجية والداخلية والمالية ، وكانت الامتيازات الأجنبية من جهة ثالثة تعبث بسيادة مصر المالية والقضائية والإدارية، وتهدد كرامة المصريين وتعوق تقدمهم فى كل ناحية من نواحى النشاط الوطنى، وكان الإنجليز من جهة رابعة قد استغلوا فرصة مقتل السردار فى

عام 1924 فقطعوا كل علاقة عملية بين مصر والسودان بإخراج الجيش المصرى من أرضه والموظفين المصريين من إدارته ، وكان جيش مصر من جهة خامسة - فى أمس الحاجة إلى التحرر من إشراف الإنجليز وسيطرتهم والحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض به.

فى هذه الظروف العصيبة ، وتحت ضغط تلك العوامل المادية والأدبية اضطرت مصر إلى توقيع المعاهدة لتعالج أخطار الحرب العالمية الثانية ولتواجه نتائجها كدولة مستقلة ذات سيادة ولتتخلص من عار الامتيازات الأجنبية وآثارها المهكة ، ولتعيد علاقاتها من الناحية العملية بالسودان ، وللشروع فى إعداد الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالأسلحة والمعدات وبذلك يمكن القول بأن معاهدة 1936 ، مهما قيل فيها - كانت كخطوة أولى- لابد منها على طريق التحرير أدت مباشرة إلى إلغاء الامتيازات الاجنبية وبروز الشخصية الدولية المصرية[1] .

ثم قامت الحرب العالمية الثانية ، ورغم أن الشعب فى جملته لم يكن إلى جانب بريطانيا فيها فقد قدم لها ولحلفائها شتى أنواع الخدمات والمساعدات مشتركا فى أحتمال التضحيات تمشيًا مع نصوص المعاهدة وروحها وكان لهذه المساعدات والتضحيات أثرها الفعال فى إحراز النصر للحلفاء كما اعترف بذلك الكثير من الساسة البريطانيين ، عسكريين ومدنيين .

والواقع أن تنفيذ نصوص معاهدة 1936 لم يقتصر على حكومة دون أخرى ، بل يمكن القول إن هذه المعاهدة قد سيطرت بشكل أو بآخر على سياسة الحكومات المصرية عامة التى تولت الحكم منذ إبرامها ، إلا أن هذه السيطرة قد بدت على نحو ظاهر وسافر إبان أحداث الحرب وتحت وطأة الظروف الحرجة التى كانت تعانيها بريطانيا والتى دفعتها إلى تكرار محاولاتها لخرق المعاهدة بل وخرقتها فعلا بصورة صارخة فى أزمة 4 من فبراير 1942 ، وكان تدخل بريطانيا وادعائها بأنها حريصة على تنفيذ معاهدة 1936 ستارا يخفى نواياها الحقيقة فى الإطاحه بالمعاهدة ونصوصها .

وبانتصار الحلفاء فى الحرب تغيرت الظروف الدولية التى عقدت فيها معاهدة 1936 تغيرا كاملا ، فقد خرجت دول المحور التى عقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة وقضى بالتالى

(1) دكتور وحيد رأفت : مقال منشور بجريدة الأهرام فى 1974/9/21 .

على الخطر الذى كان ماثلا عند إبرام المعاهدة .

هذا بالإضافة إلى أن مصر رأت أنها لم تكسب شيئا من وراء المعاهدة ، وأن قتال بريطانيا فى داخل حدودها لم ينبع من حرصها على سلامة مصر بقدر ما يرجع إلى خوفها من انهيار قاعدتها الأساسية ومركزها الاستراتيجى فى نطاق مواصلاتها الإمبراطورية .

مجمل القول إن نيران الحرب كانت بالنسبة للمصريين ومعاهدة 1936 أشبه «بالفرن» الذى انصهر فيه المعدن ، فظهر على حقيقته دون طلاء أوزيف ، فقد أحرقت تلك النيران أو أزاحت الغشاوة التى علقت بعيون المصريين، فرأوا المعاهدة على حقيقتها دون خداع . فقد تحملت مصر فوق طاقتها من التضحيات فى تلك الحرب لا نتيجة لنصوص المعاهدة فحسب أو نتيجة للشعور بمؤازرة الديمقراطية الليبرالية - وهى مجتمع ديمقراطى ليبرالى - ضد النازية والفاشية فقط ، حقيقة كان لهذين الاعتبارين أهميتهما ووزنهما ، إلا أن الدافع الأقوى كان الشعور بالأمل فى أن تنال مصر شيئا من تقدير بريطانيا لموقفها هذا يكون من نتائجه إعادة النظر فى العلاقات بين الدولتين بصورة تخفف من غلواء وقيود معاهدة 1936 .

ومما ساعد على تنمية هذا الشعور أن الدول المنتصرة اعتبرت كتلة واحدة اشترك جميع أعضائها فى وضع النظام الدولى الشامل الذى يرتب علاقات الشعوب بعضها ببعض وبذلك لم يقتصر الأمر على انتفاء الخطر الذى كان يتهدد مصر من ناحية دول المحور ، بل انتفى فى الواقع كل خطر يتهددها من أية ناحية أخرى .

وجاء ميثاق الأمم المتحدة المعقود بسان فرانسيسكو فى يونية عام 1945 وافيا بالغرض من هذه الناحية ، قائما فى نفس الوقت على أسس جديدة فى المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الأسس التى قامت عليها معاهدة 1936 ، فهو يحرم الحروب كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية ، ويوجب فض هذه المنازعات بالوسائل السلمية ويحظر كل اعتداء على استقلال الدول الأعضاء ووحدة أراضيها ، ويقرر حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وينص على المساواة التامة فى السيادة بين جميع الدول الأعضاء كما ينص على أنه إذا تعارضت التزامات أعضاء الأمم المتحدة المترتبة على الميثاق مع التزاماتها المترتبة على أى اتفاق دولى

آخر وجب تغليب التزاماتها المترتبة على الميثاق.

وفى نفس الوقت كانت بريطانيا من جانبها ما تزال تشعر بأهمية وجودها فى مصر وبضرورة بقائها تحت سيطرتها كقاعدة أساسية لمركزها فى الشرق الاوسط ، ومن ثم فقد صمت آذانها إزاء تصريحات الساسة المصريين ومطالب الجماهير بضرورة فتح الباب لإعادة النظر فى العلاقات بين الدوليتين على أسس جديدة ، الأمر الذى أدى إلى إثارة الاضطرابات على مسرح السياسة المصرية ، ومما زاد فى هذه الاضطرابات حدة اختلال التوازن الاجتماعى نتيجة التناقضات الطبقية التى برزت على سطح المجتمع كنتيجة من نتائج الحرب وما أثارته من التيارات الفكرية والمذاهب السياسية واصطراعها فى المجال الدولى وفى مصر من حيث إدراك الأمة لأهمية الجلاء والتمسك بوحدة مصر والسودان ، وقد أدى كل ذلك إلى كراهية الشعب لمعاهدة 1936 وإصراره على تحطيم قيودها ، ومن ثم انتقلت العلاقات المصرية البريطانية إلى مرحلة جديدة ارتكزت أساسا على الرغبة الملحة من جانب مصر على تعديل تلك المعاهدة إن لم يكن إلغاؤها تماما .

ولقد بدأ هذا التيار الوطنى بطيئا وهامسا منذ بدايات الحرب ، ثم أخذ ينمو ويزداد قوة حتى إذا ما انتهت الحرب أو أوشكت على الانتهاء وأصبحت مصر على أعقاب مرحلة تاريخية جديدة من نضالها الوطنى ارتفع الهمس وازدادت الأصوات المطالبة بإعادة النظر فى المعاهدة بصفة خاصة وبالعلاقات مع بريطانيا بصفة عامة .

وفى هذا الصدد ينبغى الإشارة إلى وجود تيارين : التيار الذى كان يدعو إلى تعديل المعاهدة والتيار الآخر الذى كان ينادى بإلغائها ، فإن فكرة المطالبة بالإلغاء لم تكن تعنى بالضرورة - فى أذهان أصحابها - قطع كل ارتباطات مصر ببريطانيا ، وإنما كان أقصى هدفهم هو تنظيم العلاقات بين الدولتين على أساس الصداقة والمشاركة فى تيار السلام العالمى وتحقيق مبادىء الحرية، وكان التيار المنادى بإلغاء المعاهدة يستند إلى سببين رئيسين هما:

أولاً : مخالفة بريطانيا لنصوص وروح المعاهدة، من ذلك أن بريطانيا لم تستدع مصر للتشاور عندما اختلفت بريطانيا مع ألمانيا وإيطاليا ، فى حين أن المعاهدة نصت على وجوب

التشاور بين الطرفين فى حالة وقوع خلاف بين أحدهما ودولة أخرى وكان هناك ما يشعر بوقوع حرب أو قطع العلاقات ، هذا فضلا عن التدخل السافر لبريطانيا فى السياسة المصرية بصورة تلغى اعترافها بأن مصر دولة مستقلة وذلك على النحو الذى حدث فى أزمة يونية 1940 ، وحادث 4 من فبراير 1942 على النحو الذى سلف .

ثانيا : إن المعاهدة عقدت فى ظروف خاصة ، حيث كانت كل الدول تعقد معاهدات تأمين كاحتياط للحرب الموشكة على الوقوع ، وبما أن الحرب انتهت وزال خطرها فينبغى إسقاط هذه المعاهدة من الحسبان .

إزاء هذه كله ، ونظرا لإجماع الشعب المصرى على المطالبة بحقه الكامل فى جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان ووحدتهما تحت التاج المصرى دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى عدة مفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة 1936 ولكى تستبدل بها معاهدة أخرى تتمشى أحكامها مع الأحوال والمواثيق الدولية الجديدة ، وجرت فى هذا الصدد عدة محاولات لتعديل المعاهدة ، وكانت المحاولة الأولى إبان حكومة محمود فهمى النقراشى (الذى خلف أحمد كاهر فى رئاسة الوزارة) لكن بريطانيا أعلنت أن المبادىء الأساسية التى قامت عليها المعاهدة لا تزال (سليمة فى جوهرها) أى ما زالت قائمة كأساس للعلاقات المصرية البريطانية .

أما المحاولة الثانية لتعديل المعاهدة فقد أجراها إسماعيل صدقى رئيس الحكومة واستمرت المفاوضات بشأنها من أوائل أبريل إلى أواخر أكتوبر 1946 ، وانتهت إلى مشروع «صدقى – بيفن» الذى اختلف الجانبان المتفاوضان على تفسير البروتوكول الملحق به عن السودان ، والذى وقف الأمر به عند حد التوقيع عليه بالأحرف الأولى من أسماء المتفاوضين ، إذ تجلى إجماع الرأى العام فى مصر على رفضه لقصوره عن تحقيق المطالب الوطنية .

وكان فشل مشروع صدقى بيفن وسقوط حكومة إسماعيل صدقى إيذانا ببداية المرحلة الثالثة التى تولاها محمود فهمى النقراشى ، إذ قامت عدة محادثات بينه وبين السفير البريطانى (رونالد كامبل) والذى كان قد خلف لورد كيلرن ، إلا أن الجانبين لم يتمكنا من

الوصول إلى صيغة للاتفاق عليها ، وبناء عليه عرض النقراشى الأمر على مجلس الوزراء (فى يناير 1947) الذى قرر قطع المفاوضات وعرض المسألة على مجلس الأمن .

ولقد تركز جهد السياسة البريطانية مع الحكومة المصرية منذ انتهاء الحرب الثانية على أن تتجنب عرض القضية المصرية فوق هذا المنبر الدولى الجديد ، بل حرصت على أن - تبتعد بها عن المسرح العالمى كله لتنفرد بريطانيا بإملاء ما تراه من حلول لمصلحتها فى إطار العلاقات الثنائية بين البلدين .

والواقع أن كل الظروف كانت مهيأة أمام النقراشى للخروج بالقضية إلى نطاق التحكيم الدولى ، ففى أوائل يولية 1947 رفعت الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين بريطانيا إلى مجلس الأمن طالبة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وإنهاء النظام الإدارى القائم بالسودان . فعقد مجلس الأمن للنظر فى القضية إحدى عشرة جلسة (بين 5 من أغسطس و 10 من سبتمبر 1947) ولكنه عجز عن إصدار أى قرار بشأنها إذ لم يحصل أى مشروع من مشروعات القرارات التى قدمت فى هذا الشأن على الأغلبية اللازمة وقد اشتركت جميع هذه المشروعات فى مطالبة طرفى النزاع باستئناف المفاوضات المباشرة لتسويته بالاتفاق بينهما ، ثم قرر رئيس المجلس الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس وانتهى الأمر عند هذا الحد .

ثم أعقب هذه الجولة مرحلة تبادلت فيها الحكومة المصرية مع إدارة السودان من جهة ، ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى عدة رسائل بشأن الإصلاحات الإدارية والتشريعية فى السودان ، وتلت ذلك عدة محادثات فى هذا الشأن بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى (أحمد خشبه ، رونالد كامبل) بدأت فى 6من مايو وانتهت فى 28 من مايو 1948، ولكن جميع هذه المكاتبات والمحادثات منيت بالفشل ، ولم يستطع الطرفان الاتفاق حتى فى هذا النطاق المحدود .

ومرت العلاقات المصرية البريطانية فى أواخر الأربعينيات بمرحلة من الجمود كما اجتازت مصر فى تلك الفترة مرحلة صعبة نأت فيها عن الاستقرار السياسى ، وظل الأمر كذلك حتى عاد الوفدإلى الحكم فى يناير 1950 فكانت عودته إيذانا ببداية مرحلة جديدة فى العلاقات بين

مصر وبريطانيا . وبدأت سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات بين الجانبين فى عام 1950، حاولت فيها حكومة الوفد تقديم عدة حلول للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لا يمكن التحول عنها وبين الملابسات الدولية التى تعلل بها الإنجليز .

ثم استمرت المحادثات وهى تتعثر حتى ألقى وزير الخارجية البريطانية بيانا فى مجلس العموم البريطانى (فى 30 من يوليو 1951) أعلن فيه تمسك حكومته بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيين .

وجاء هذا البيان ناطقا بعمق الهوة التى تفصل بين الجانبين ، ودليلا على إصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة ومقاومة حقوق مصر الوطنية بشتى الحجج والتعللات .

وأصبح واضحا أن هذه المحادثات التى استغرقت ما يزيد عن ستة عشر شهرا قد وصلت إلى طريق مسدود ، وأنها ليست إلا حلقة أخيرة فى سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها .

وقطعت المفاوضات بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها ، وآن الأوان لأن تفى حكومة الوفد بالوعد الذى قطعته على نفسها فأعلنت إلغاء معاهدة 1936 واتفاقيتى 1899 بشأن إدارة السودان[1] .

وكان النحاس صادقا حينما قال فى نهاية بيانه الذى ألقاه أمام البرلمان فى 8 من أكتوبر 1951 وموجها حديثه إلى أعضائه .

(1) حول ظروف وملابسات ودوافع إلغاء المعاهدة ، ثم نتائجه وردود الفعل البريطانية إزاءه راجع :
محمد حشيش : حزب الوفد ، ص 280 وما بعدها .. بعد أن استصدر النحاس قرارا من الوفد بالموافقة على إلغاء المعاهدة ، استدعى الدكتور وحيد رافت (مستشار الرأى آنذاك) وكلفه بوضع التشريعات اللازمة . وفى الوقت الذى كان فيه الدكتور وحيد رأفت يضع هذه التشريعات تم وضع البيان الذى ألقاه النحاس أمام البرلمان فى 8 من أكتوبر 1951 .

«من أجل مصر وقعت معاهدة 1936 ، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها» .

وكان إلغاء معاهدة 1936 يعنى انهيار العلاقات المصرية البريطانية فى نفس الوقت الذى بدأ فيه انهيار الموقف الداخلى فى مصر ، وجرت عدة محاولات (الترميم) الموقف السياسى الخارجى والموقف الداخلى ، إلا أن هذه المحاولات قد اخفقت فكانت ثورة 23 من يوليو 1952 التى عملت على إصلاح كلا الموقفين (السياسى والداخلى) .

أما بشأن الموقف السياسى أو العلاقات مع بريطانيا وهو الأمر الذى يعنينا فقد عالجته الثورة على مرحلتين : المرحلة الأولى بشأن السودان (توقيع اتفاقية السودان فى عام 1953)، ثم المرحلة الثانية وهى مرحلة الجلاء (اتفاقية الجلاء عام 1954) .

وفى عام 1956 جلت القوات البريطانية عن مصر بعد احتلال دام أربعة وسبعين عاما ...

***

المصادر والمراجع

أولا : وثائق غير منشورة :

(أ) الوثائق المصرية :

وهى مجموعة المحاضر لجلسات مفاوضات عام 1936 ، والتى سجلها رئيس الوفد المصرى (مصطفى النحاس) والسكرتير المساعد لهيئة المفاوضات المصرية (الدكتور محمد صلاح الدين) ، وقد تفضل بتقديمها إلينا الأستاذ إبراهيم فرج والدكتور محمد صلاح الدين فى عام 1968 ، وقد سبق أن أشرنا (فى الفصل الثالث) إلى سرية هذه المحاضر والغموض الذى أحاطها منذ عام 1936 ، وكيف ظلت بعيدة عن متناول أيدى المؤرخين والباحثين والساسة ورجال الصحافة وأعضاء البرلمان رغم ما بذلوه من الجهد فى سبيل الحصول عليها .

ولاجدال فى أن هذا الغموض الذى لازم محاضر المحادثات منذ عام 1936 ، وحتى عثرنا عليها فى عام 1968 وأتيح لنا الاطلاع عليها ، وإظهارها للنور لأول مرة يطرح عدة تساؤلات : لماذا ظلت هذا المحاضر رهينة السراديب وحبيسة طوال تلك الأعوام ولم تنشرها حكومة الرفد القائمة إبان المحادثات ، أو الدولة باعتبار أن تلك المحاضر وثائق تاريخية تلقى الضوء على حادث تاريخى يمثل نقطة انطلاق حاسمة فى تاريخ مصر المعاصر ؟ لماذا تجاهلت حكومات الوفد المتعاقبة نشر تلك المحاضر رغم أنها جمعت ونشرت كل المحادثات والمفاوضات التى دارت بين مصر وبريطانيا منذ بدايتها فى عام 1920 وحتى عام 1932 وكذلك كل المناقشات البرلمانية التى دارت فى مجلس النواب والشيوخ حول المعاهدة فى عام 1936 كما أشرنا ؟.

ورغم أنها نشرت أيضا محاضر المحادثات التى دارت بين مصر وبريطانيا فى عامى 1951/1950 إبان حكومة الوفد الأخيرة ، وهو المعروف «بالكتاب الأخضر» .

ثم وأين اختفت تلك المحاضر حتى قدر لنا العثور عليها ؟.

وكان من الطبيعى أن أطرح تلك التساؤلات على الأستاذين الدكتور محمد صلاح الدين (سكرتير هيئة المفاوضات المساعد فى 1936) وإبراهيم فرج حينما تفضلا بتقديم تلك المحاضر لنا (فى 20 من مايو 1968) فى خلال لقاء معهما حول المعاهدة وما أثير حولها

ودور الوفد فيها[1] وكانت تساؤلاتى لا تنصب على عام 1936 فقط بل على امتداد تاريخ الوفد وحكومته حتى عام 1953 ، وقد مارس كل منهما دورا بارزا فى الوفد وحكومته الأخيرة (1950-1952) حيث شغل الدكتور صلاح الدين منصب وزير الخارجية الذى أشرف على إلغاء المعاهدة (8 من أكتوبر 1951) وشغل الثانى منصب وزير الشئون البلدية والقروية.

وكانت إجاباتهما تتلخص فى أن حكومة الوفد قد همت فعلا فى عام 1937 وفى أعقاب إبرام المعاهدة والموافقة عليها من البرلمان بطبع المحاضر ونشرها بعد إعدادها وتنقيحها إلا أن حكومة الوفد فوجئت بإقالتها فى ديسمبر 1937 فأرجأت ذلك مع الاحتفاظ بالمحاضر كما هى لدى مصطفى النحاس باشا ، حتى عادت حكومة الوفد فى عام 1942 إلى كرسى الحكم فعاودت الكرة مرة أخرى، إلا أن انشغالها فى أحداث الحرب العالمية الثانية من ناحية والخلاف الذى أدى إلى انشقاق مكرم عبيد وخروجه من صفوف الوفد وما لابسه من ناحية أخرى ، قد حال دون تنفيذ الفكرة.

وأضاف الدكتور صلاح الدين بأن تلك المحاضر كانت قد اختفت فترة من الوقت وأن بعض أعضاء الوفد ، كالأستاذ غنام - كانوا يجهلون مكانها . وأن مصطفى النحاس هو الذى قام بتسليمها للدكتور صلاح الدين فى غضون عام 1951 لنشرها مع محاضر جلسات محادثات 1951/1950 ، إلا أن الظروف حالت دون ذلك للمرة الثالثة بنما نشرت المحادثات الأخيرة كما أشرنا ، وبقيت المحاضر محفوظة لدى صلاح الدين وفقا لرغبة النحاس باشا حتى فوجئنا بقيام ثورة يوليو 1952 ، وظل الأمل يراودهما فى نشرها حتى اختار الله النحاس إلى جواره الكريم فى عام 1965 .

وهذه المحاضر عددها 36 محضرا بالإضافة إلى مجموعة من المذكرات المتبادلة بين الجانبين ، باللغة الفرنسية وأخرى بالإنجليزية .

(1) تم هذا اللقاء ضمن لقاءات أخرى أجريناها معهما فى غضون عامى 1968-1969 حين إعداد رسالتنا للماجستير عن (حزب الوفد) ..

ومحاضر الجلسات المصرية قسمان :

القسم الأول ويشمل محاضر الجلسات العامة وهى بعنوان «محضر جلسة عامة» ، وهى تلك الجلسات التى كان يشترك فيها جميع أعضاء الجانبين : المصرى والبريطانى ، وكان يشترك فى تحريرها أمين عثمان والدكتور محمد صلاح الدين (السكرتير العام للهيئة المصرية والسكرتير المساعد) بالإضافة إلى مصطفى النحاس رئيس هيئة المفاوضات ، وعدد هذه المحاضر خمسة ...

أما القسم الثانى فيتضمن محاضر المحادثات الخاصة التى كانت مقصورة على رئيس الوفدين (النحاس ولامبسون) وعدد هذه المحاضر واحد وثلاثون محضرا بعنوان «محضر حديث خاص» أو «مضمون حديث خاص» ، وكان مصطفى النحاس هو الذى يقوم بتسجيل المحضر فيدون كل مايدور من المناقشات ، أما فى بعض جلسات المحادثات الخاصة التى كان يصطحب فيها سكرتير هيئة المفاوضات المصرية «أمين عثمان» أو السكرتير المساعد «محمد صلاح الدين» فكان أحدهما هو الذى يدون مضمون الحديث والمناقشات بين رئيسى الوفدين.

وقد لاحظنا أن معظم المحاضر الخاصة مسجلة بصفة المتكلم أو الكاتب وهو النحاس باشا بمعنى أنه يقول «اجتمعت أنا ولامبسون فى الساعة كذا ... وقلت له ... وأجابنى .. إلا أنها عدلت بصيغة الضمير فقيل مثلا دولة مصطفى النحاس باشا والسير ما يلز لامبسون ... وقال له ... وأجابه واستفسرمنه ... وهكذا .. وهذه المحاضر بالإضافة إلى مجموعة المذكرات المتبادلة بين الجانبين بيانها كالآتى : -

1- «خلاصة حديث خاص فى يوم الاثنين 2 مارس 1936 » (صفحة واحدة) .

2- «محضر الجلسة الأولى فى يوم الاثنين 9 مارس 1936 ، الساعة 10,30 صباحا» (6 صفحات) ، مرفق بالمحضر ثلاثة ملاحق : الملحق الأول «الملاحظات الافتتاحية التى بدأ بها فخامة السير ما يلز لامبسون » (صفحتان) ، والملحق الثانى «ملاحظات شفوية» «سرى» (5 صفحات) ، والملحق الثالث «مختصر - سرى» (صفحة واحدة) .

3- «خلاصة حديث خاص فى يوم الخميس 12 مارس 1936 » (4 صفحات) .

4- «محضر الجلسة الثانية فى يوم الاثنين 16 مارس 1936 ، الساعة 10.45 صباحا (7 صفحات).

5- «مضمون حديث بين دولة النحاس باشا وسعادة السير مايلز لامبسون فى يوم الثلاثاء 17 مارس 1936 ، الساعة 11,5 صبحا » (5 صفحات) .

6- «مضمون حديث بين دولة النحاس باشا وبين سعادة السير مايلز لامبسون ومعه السير بروك بوبهام والجنرال وير ، فى يوم الخميس 19 من مارس 1936 ، الساعة 6,30 مساء » (4 صفحات) .

7- «مضمون حديث بين دولة النحاس باشا وبين السير مايلز لامبسون ومعه السير بروك بوبهام والجنرال وير والربر أمبرال ريكس ، فى يوم الاثنين 23 من مارس 1936 الساعة السادسة والنصف مساء» (4 صفحات) .

8- مضمون حديث بين دولة النحاس باشا (والهيئة السابقة) فى يوم الأربعاء 25 من مارس 1936 ، الساعة 10,30 صباحا » (5 صفحات) .

9- مضمون حديث بين دولة النحاس باشا (والهيئة السابقة) فى يوم الاثنين 30 من مارس 1936 ، الساعة 6,30 مساء (5 صفحات+ 2 مرفقات وهما : مذكرة مصرية ، ومذكرة باللغة الإنجليزية) .

10- مضمون حديث بين دولة النحاس باشا (والهيئة السابقة) فى يوم الثلاثاء 31 من مارس 1936 ، الساعة 11,30 صباحا » (4 صفحات) .

1i- «مضمون حديث بين دولة النحاس باشا (والهيئة السابقة) فى يوم الأربعاء أول أبريل 1936 ، الساعة 10,30 صباحا » (4 صفحات) .

12- «مضمون حديث بين دولة النحاس باشا (والهيئة السابقة) فى يوم الاثنين 6 من أبريل 1936، الساعة 10.30 صباحا » (5 صفحات) .

13- مضمون حديث .. فى يوم الثلاثاء 7 من أبريل 1936 ، الساعة 11,30 صباحا (3

صفحات).

14- ملخص حديث .. فى يوم الخميس 16 من أبريل 1936 ، الساعة 11,30 صباحا» (3 صفحات) .

15- مضمون حديث .. فى يوم الاثنين 20 من أبريل 1936 ، الساعة 11 صباحا (3 صفحات + 2 مرفقات وهما : مذكرة مصرية ، وأخرى بالإنجليزية) .

16- «مضمون حديث .. فى يوم الثلاثاء 5 من مايو 1936 ، الساعة 11,30 صباحا (صفحتان).

17- «مضمون حديث .. فى يوم السبت 9 من مايو 1936 صباحا» (صفحتان) .

18- «مضمون حديث .. فى يوم الاثنين 25 من مايو 1936 ، الساعة 10,5 صباحا (8 صفحات) .

19- «مضمون حديث .. فى يوم الخميس 28 مايو 1936 (صفحتان) .

20- «مضمون حديث .. فى يوم الأربعاء 17 يونيه 1936 ، الساعة صباحا» (صفحة واحدة) .

21- «مضمون حديث خاص .. فى يوم الاثنين 22 يونيه 1936، (صفحة واحدة) مرفق به مذكرة موجهة من المستر إيدن إلى النحاس باشا باللغة الفرنسية مؤرخة فى 22 يونيه 1936 .

22- «مضمون حديث .. فى يوم الأربعاء أول يوليو 1936 ، الساعة 10,5 صباحا (6 صفحات) .

23- «مضمون حديث بين دولة النحاس باشا (والهيئة السابقة) وبحضور المستر بيكيت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية مع الفريق البريطانى ، والأستاذ محمد صلاح الدين مع الفريق المصرى ، فى يوم الاثنين 6 من يوليه 1936 ، الساعة 10,5 ص» (26 صفحة).

24-«مضمون حديث بين دولة النحاس باشا والسير ما يلزم لامبسون والمستر بيكيت .. والمستر هو يكسن ، وحضر مع النحاس باشا الأستاذان أمين عثمان ومحمد صلاح الدين في يوم الاثنين 20 من يوليو 1936 ، الساعة 11 صباحا » (10 صفحات).

25- «مضمون حديث .. في يوم الاثنين 20 من يوليو 1936 ، الساعة 11 صباحا صورة مكررة معدله للمحضر السابق (9 صفحات) .

26- «مضمون حديث .. في يوم الجمعة 24 من يوليو 1936 ، الساعة 7 مساء» (صفحتان).

27- «محضر جلسة عامة في يوم الجمعه 24 من يوليو 1936 الساعة 7,15 مساء» (6 صفحات) .

28- «مضمون حديث ... في الاثنين 27 من يوليو 1936 ، الساعة 6,30 مساء» (9 صفحات).

29- «مضمون حديث ... في يوم الاثنين 28 من يوليو 1936 ، الساعة 11,30 مساء (صفحتان) .

30- «مضمون حديث ... في يوم الأربعاء 29 يوليو 1936 ، الساعة 10,30 »(6 صفحات).

31- «جلسة خاصة في يوم الأربعاء 29 يوليو 1936 ، الساعة 12 ظهرا » (11 صفحة).

32- «محضر الجلسة العامه في يوم السبت أول أغسطس 1936 ، الساعة 6,30 مساء (4 صفحات) .

33- «مضمون حديث .. في يوم الثلاثاء 4 من أغسطس 1936 ، الساعة 6,30 مساء » (13 صفحة) .

34- «مضمون حديث خاص - بدون تاريخ ... » (صفحتان) .

35- مذكرة مصرية بعنوان «ملاحظات ابتدائية.» ومرفق بها ثلاثة نصوص (5 صفحات).

36- مذكره باللغة الفرنسية حول بعض النصوص ... (ثلاث صفحات) .

37- مذكره باللغة الإنجليزية بعنوان» ملاحظات ابتدائية ... Preliminary Remarks (4 صفحات) .

38- مذكره باللغة الإنجليزية حول بناء الثكنات ومرفق بها ترجمة عربيه لها .(3 صفحات).

39- مذكره باللغة الفرنسية حول بعض النصوص المقترحه من الجانب البريطانى .(3 صفحات ، ومرفق بها ملحق)(1) .

* بيانات الوفد ومحاضر جلساته ، وهى تلك البيانات والمحاضر التى لم يقدر لها النشر لسبب أو لآخر .. وهى خطية محفوظة لدينا .

* وثائق الوفد المصرى الثلاثة الموجهة إلى السفير البريطانى فى القاهرة وإلى دولة محمود فهمى النقراشى باشا ، وإلى أبناء وادى النيل - سبتمبر 1947 .

* «ملخص حديث بين حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة السير هيوبرت هدلستون حاكم السودان العام بديوان الرئاسة فى منتصف الساعة 12 ظهر يوم الخميس 26 نوفمبر 1942 «وثيقة قدمها لنا الأستاذ محمود سلميان غنام» .

* مؤتمر الوفد 1943 ، مجموعة أبحاث ودراسات مستفيضة لأعضاء الوفد وحكومته آنذاك ، وكلها مخطوطات محفوظة لدينا (قدمها لنا الأستاذ محمود سليمان غنام) .

***

---

(1) كان بودنا نشر هذه المحاضر لمعاهدة 1936 أو بعضها كملاحق لهذه الدراسة الا أننا رأينا أنه من الأفضل نشرها فى كتاب قائم بذاته عن مفاوضات 1936 بمشيئة الله.

(ب) الوثائق البريطانية :-

المطبوعات السرية Confidential Prints لوزارة الخارجية البريطانية والمتعلقة بمصر والموجودة فى دار الوثائق العامة بلندن P.R.O تحت رمز ورقم F.O.407 ، والتى تتضمن نصوص محاضر محادثات معاهدة 1936 كما سجلها الجانب البريطانى، والبرقيات المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية وسفير بريطانيا فى مصر السير مايلز لامبسون (لورد كيلرن فيما بعد) وتقارير السفير لحكومته ، وهى التقارير اليومية والسنوية الزاخرة بأدق تفاصيل الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر على امتداد تلك الفترة التى مارس فيها ما يلز لامبسون منصب السفير فى مصر (1934-1946) ، وأهمية هذه المراسلات والتقارير أنها ترسم صورة كاملة لما كان يجرى فوق المسرح السياسى المصرى آنذاك .

هذا وقد تفضل الصديق الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس ، بتقديم الصور الكاملة لمجموعة الوثائق البريطانية لنا والتى تضمنت المجموعات والمجلدات الآتية :

1- المجلد رقم (15481) Confidential وعنوانه F.O. 407/220 Correspondence respecting the Anglo- Egyptian Treaty Nagotiations, December 1935 - December 1936 .

وقد تمت الاستعانه بالمجموعة كاملة (وعددها 266 وثيقة) فى هذه الدراسة .

2- المجلد رقم (1498) . Public Record office

F.O.407 / 221 والفترة الزمنية التى يتناولها (يناير - يونيه 1937) January to Jnne 1937.

وقد تمت الاستعانه بالمجموعة كاملة فى هذه الدراسة .

3- المجلد رقم :F.O.407/222

الفترة الزمنية (من يوليو إلى ديسمبر 1937) July to December 1937

وقد تمت الاستعانه بالمجموعه كامله فى هذه الدراسة .

4- المجلد رقم : 540

F.O. 407/222 والفترة الزمنية التى يتناولها (يناير- يونيه 1938) January to June 1938

استخدمنا المجموعة كاملة :

5- المجلد رقم :

F.O. 407/224 والفترة الزمنية التى يتناولها (يوليه - ديسمبر 1938) July to December 1938 . استخدمت المجموعة كاملة .

6- المجلد رقم : 543

F.O.407/ 225 . (الفترة الزمنية التى يتناولها (يناير - يونيه 1939) Januaery to june 1939 . استخدمت المجموعة كاملة فى الدراسة .

7- المجلد رقم :

F.O. 407/226 . (والفترة الزمنيه التى يتناولها يوليه - ديسمبر 1939) July to December 1939 . إستخدمت المجموعة كامله .

8- المجلد رقم :

F.O. 407/227 (والفترة الزمنية التى يتناولها يناير - يونيه 1940)January to June 1940

9- المجلد رقم :

F.O. 407/227 (والفترة الزمنية التى يتناولها من يوليه - ديسمبر 1940) July to December 1940

وقد استخدمت جمبعها فى هذه الدراسة .

التقارير السنوية للسفير البريطاني وقد استخدمت جميعها في هذه الدراسة وبيانها كالآتي:

1- التقرير السنوى لعام 1940:

F.O. 407/ 466

No . 3. Des . P. No. 59: sir Miles Lampson to Mr Eden Jan, 28,1941. Desp. No. 59 .

2- التقرير السنوى لعام 1941 :

F.O. 403/ 225

No . 4. sir Miles Lampson to Mr Eden Des. p. No 156- Feb. 12,1942

Revciew of political Developments in Egypt of the year 1941, Feb, 12,1942. Desp. No. 152.

3- التقرير السنوى لعام 1942 :

F.O. 341/41326. Desp . (No. 1190) Lord killearn to Mr Eden Desmber, 22,1943.

Review of political Developments in Egypt of the year 1942 Dec, 22, 1943. (No . 1190) .

3- التقرير السنوى لعام 1943 :

F.O. 371/ 41327.

Desp . No . 207, Feb, 25.1944. General Political Review, 1943 Lord kil- learn to Mr, Eden .

5- التقرير السنوى لعام 1944 :

F.O. 371 / 45921 No . 3

Lord killearn to Mr, Eden, May 4,1945 General political Review, 1944 . Desp . No . 670 .

ثانيا : وثائق منشورة :

* المملكة المصرية : معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى 26 من أغسطس 1936، (القاهرة ، المطبعة الاميرية 1936) .

* الحكومة الملكية المصرية : وثائق الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، الوثائق الموقعة بمونترو فى 8 مايو 1937 (القاهرة - المطبعة الأميرية 1937) .

* الدولة المصرية : مصر فى هيئة الأمم المتحدة - تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية بهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بنيويورك (سبتمبر - نوفمبر 1947) القاهرة 1947 .

* مجلس الشيوخ : قانون رقم 80 لسنة 1936 بالموافقه على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، ويشمل جميع ما نشره مجلس الوزراء من وثائق المفاوضات السابقة والمحادثات من 1920 إلى 1932 وتقرير اللورد ملنر (القاهرة 1936) .

* أحمد عزت عبد الكريم (الدكتور): 50 سنة على ثورة 1919 وثائق إنجليزية مراجعة وتنفيح.

* رئاسة مجلس الوزراء : السودان من 13 فبراير 1841 إلى 12 فبراير 1953 (القاهرة 1953) .

* الجامعة المصرية : محاضرة معالى الأستاذ مكرم عبيد باشا فى الجامعة المصرية : بحث مقارن تحليلى للمعاهدة المصرية الإنجليزية (القاهرة - دار النشر الحديث - 1936) .

* وثيقة السفير ما يلز لامبسون (اللورد كيلرن) المنشورة بجريدة الأهرام 1970 عن 150: سياسيا مصريا .

* المملكة المصرية : وزارة الخارجية . الكتاب الأخضر : محاضر المحادثات السياسية

والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس 1950 - نوفمبر 1951) (القاهرة - مطبعة مصر 1951) .

* الكتاب الأسود : عريضة مرفوعة من مكرم عبيد باشا إلى جلالة الملك فاروق فى 29 من مارس 1943 (القاهرة 1943) .

الكتاب الأبيض : بيانات الحكومة وقرارات مجلس البرلمان بشأن الأسئلة والاستجوابات عما ورد فى العريضة المرفوعة إلى جلالة الملك من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا (القاهرة - المطبعة الأميرية 1943) .

* وزارة المالية : وثائق الاتفاقات المالية بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (القاهرة - المطبعة الأميرية - 1938) .

* محمد إبراهيم أبو دراع : الشهيد أحمد ماهر «مجموعة مقالاته وخطبه وآرائه السياسية، المجلد الأول - الطبعة الأولى القاهرة 1946 .

* حسنى عبد الحميد : الزعيم فى الصعيد «مجموعة خطب لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا وآخرين ألقيت فى عام 1935 أثناء رحلة بالصعيد (القاهرة - 1935) .

محمود فؤاد : مجموعة خطب سعد زغلول باشا الحديثة «جمعها محمود فؤاد (القاهرة 1924) .

* محمد حافظ رمضان : صفحة سياسية ، مجموعة خطب وأحاديث ومذكرات فى المسألة المصرية (القاهرة - بدون تاريخ) .

* محمد حافظ رمضان : فى سبيل مصر «آراء وأحاديث » مطابع أخبار اليوم (القاهرة 1953) .

* قانون رقم 175 لسنة 1951 بإنهاء العمل بأحكام معاهدة 1936 وملحقاتها وبأحكام اتفاقيتى 1899 .

* محاضر المشاورات العربية- جامعة الدول العربية، بروتوكول الإسكندرية 1944-1946.

* ميثاق جامعة الدول العربية فى 22 من مارس 1945 .

* مجلس الشيوخ : البيان الذى ألقاه حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء بمجلس الشيوخ مساء يوم الاثنين 7 من المحرم 1371 ، الموافق 8 أكتوبر 1951 ، ومعه المراسيم بمشروعات القوانين المرافقه للبيان (القاهرة 1951) .

* مكتب شئون محكمة الثورة، محاكمات الثورة ، المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الثورة ، الكتاب الثانى ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، والسادس .

* المحاكمات الكبرى : قضايا الاغتيالات السياسية .

* الدولة المصرية : مجلس النواب ، المضابط لأعوام 1935 ، 1936 ، 1937 ، 1938 ، 1939 ، 1940 ، 1941 ، 1942 ، 1943 ، 1944 ، 1945 .

* مجلس الشيوخ : مجموعة المضابط لأعوام : 1937 ، 1939 ، 1941 ، 1943 ، 1944.

* مجموعة محاضر المفاوضات الرسمية بين الحكومتين المصرية والبريطانية عام 1937 .

* الملف السرى الكامل لحادث 4 فبراير 1942 ، وثائق بريطانية نشرها الأهرام فى عام 1937.

ثالثا : مذكرات غير منشورة :

فؤاد سراج الدين : مذكرات أقرب إلى الذكريات سجلناها لسيادته على مدار أعوام 1968 ، 1969 ، 1970 ، وهى موقعه من سيادته .

محمود سليمان غنام : مذكرات أقرب إلى الذكريات سجلناها لسيادته على مدار الأعوام من 1967 إلى عام 1973 .

محمد صلاح الدين ، وإبراهيم فرج : مذكرات أو ذكريات سياسية سجلناها لسيادتهما فى عدة لقاءات تمت فى عامى 1968 ، 1969 .

فكرى أباظة : لقاء وحديث مع سيادته فى 1973/3/25 .

رابعا : مذكرات منشورة :

أحمد شفيق : مذكرات فى نصف قرن - جزءان (القاهرة 1934-1936) .

إسماعيل صدقى : مذكراتى (دار الهلال - القاهرة 1950) .

روميل : مذكرات روميل : جمعها وأعدها للنشر : ليدل هارت وآخرون (القاهرة 1965).

صليب سامى : ذكريات سياسية (القاهرة 1952) .

عبد الرحمن الرافعى : مذكراتى (1889-1951) القاهرة - دار الهلال 1952 .

فاطمة اليوسف : ذكريات (كتاب روزاليوسف - العدد الأول - القاهرة - 1957) .

فكرى أباظة : الضاحك الباكى (المرحلتين الأولى والثانية) القاهرة 1958 .

محمد التابعى : من أسرار الساسة والسياسة (مصر قبل الثورة) القاهرة 1965 ، مذكرات التابعى : منشورة بمجلة آخر ساعة 1968 .

محمد بهى الدين بركات (الدكتور) : صفحات من التاريخ (القاهرة 1960) .

محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية - جزءان 1951-1953 .

محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق (القاهرة 1967) .

يوسف نحاس (الدكتور) : ذكريات سعد وعبد العزيز وماهر ورفاقه فى ثورة 1919 (القاهرة 1952) .

يوسف نحاس (الدكتور) : صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث فى مفاوضات عدلى - كيرزن - القاهرة 1951 .

خامسا : الكتب والأبحاث والمراجع العربية :

إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية (القاهرة 1957) .

إبراهيم عبده (الدكتور) : دراسات فى الصحافة المصرية (روز اليوسف - سيرة وصحيفة) القاهرة 1950) .

إبراهيم عبده (الدكتور) : جريدة الأهرام : تاريخ مصر فى خمس وسبعين سنة (القاهرة 1951) .

أحمد بيلى (الدكتور) : صفحة من تاريخ الزعامه بمصر - عدلى يكن باشا (القاهرة 1922) .

أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ - القاهرة 1967 .

أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا (1936-1952) - القاهرة 1953 .

أحمد حسين : الأرض الطيبة (رسالة فى الوطنية) القاهرة 1951 .

أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية (الحولية السادسة، السابعة) القاهرة 1928-1930.

أحمد طربين (الدكتور) : الوحدة العربية (1916-1945) معهد الدراسات العربية - القاهرة 1957 .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : مشكلة قناة السويس (1854-1958) (القاهرة 1967) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة (القاهرة 1967) .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : العلاقات المصرية البريطانية - (القاهرة 1968).

أحمد عبد الرحيم مصطفى (الدكتور) : أزمة القيادة فى ثورة 1919 - مجموعة مقالات منشورة بالجمهورية أكتوبر 1973 .

أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى الحديث - القاهرة 1965 .

أنور السادات : أسرار الثورة المصرية - القاهرة 1958 .

أنور السادات : قصة الثورة كاملة - القاهرة 1954 .

بطرس غالى (الدكتور) : الإستراتيجية والسياسية الدولية - القاهرة 1964 .

جلال الدين الحمامصى : معركة نزاهة الحكم (فبراير 1942 - يوليو 1952) القاهرة 1957 .

جلال يحيى (الدكتور) : الوحدة العربية وإنشاء جامعة الدول العربية- محاضرات مطبوعة - جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - 1966 .

حافظ عفيفى (الدكتور) : على هامش السياسة المصرية «بعض مسائلنا القومية) القاهرة 1938 .

حسن عطية لطفى : أحمد ماهر وشجرة الحرية - القاهرة 1945 .

راشد البراوى (الدكتور) : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر - القاهرة 1952 .

رءوف عباس حامد (الدكتور) : الحركة العمالية فى مصر (1899-1952) القاهرة 1967 .

سنية قراعة : نمر السياسة المصرية - (القاهرة 1952) .

سيتون وليمز (م.ف) : بريطانيا والدول العربية (1920-1948) ترجمة د أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة 1952) .

شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية 1882-1956 القاهرة 1957 .

صالح على عيسى السودانى : الأسرار السياسة لأبطال الثورة المصرية - وآراء الدكتور محجوب ثابت - القاهرة - بدون تاريخ .

صبحى وحيده (الدكتور) : فى أصول المسألة المصرية (القاهرة 1950) .

صلاح العقاد (الدكتور) : الحرب العالمية الثانية (القاهرة 1960) .

صلاح العقاد (الدكتور) : العرب والحرب العالمية الثانية (القاهرة 1966) .

صلاح عيسى : دراسة حول حادث 4 من فبراير 1942 - الجمهورية 1975/3/14 .

طارق البشرى : الحركة الوطنية فى مصر 1936 ، 1945 (القاهرة 1972) .

طارق البشرى : مجلس الأمن والحركة الوطنية 1947 - مجلة الكاتب العدد 81 ديسمبر 1967 .

عاصم الدسوقى (الدكتور) : مصر فى الحرب العالمية الثانية - رسالة ماجستير غير منشورة تحت إشراف الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - 1970 .

عباس العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية (القاهرة 1936) .

عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم درس وبحث وتحليل - القاهرة 1936.

عصام سليمان : أزمة الحكم .

عبد الرحمن الرافعى : ثورة 1919 - جزءان - القاهرة 1946 .

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية - ثلاثة أجزاء - القاهرة 1949-1952.

عبد الرحمن الرافعى : مقدمات ثورة 23 يوليو 1952 - القاهرة 1952 .

عبد الرازق السنهورى (الدكتور) : قضية وادى النيل ، مصر والسودان ، القاهرة 1949.

عبد العظيم رمضان (الدكتور) : تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918-1936 .

عبد العظيم رمضان (الدكتور) : تطور الحركة الوطنية 1936-1945 (القاهرة 1974).

عبد العظيم رمضان (الدكتور) : 4 فبراير - صورة من تقارير الأمن العام «منشور بالأهرام 1975/2/14 .

فتحى رضوان : عصر ورجال (القاهرة 1967) .

فتحى رضوان : كفاحنا فى نصف قرن (القاهرة 1947) .

فتحى رضوان : دراسة منشورة بجريدة الجمهورية - مارس 1973 .

فؤاد شبل : عصب الحرب (القاهرة 1964) .

كريم ثابت : الملك فؤاد (سلسلة اقرأ العدد 20) القاهرة 1944 .

كمال عبد الرءوف : الدبابات حول القصر (مذكرات لورد كيلرن عن 4 فبراير 1942) كتاب اليوم .

محسن محمد : تاريخ للبيع - كتاب اليوم 1972 .

محسن محمد : التاريخ السرى المصرى - القاهرة 1973 .

لوكاز هيرزوير : ألمانيا الهتلرية والمشرق العربى - ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .

محمد أنيس (الدكتور) : حادث 4 فبراير 1942 - دراسة منشورة بجريدة الأهرام من 5-10 فبراير 1967 .

محمد أنيس (الدكتور) : دراسة حول يوميات وأوراق كيلرن - منشورة بالأهرام من 1973/3/4 حتى 1973/3/12 ، «حادث 4 فبراير فى ضوء مراسلات لامبسون السرية الأهرام» 1973/3/9 .

محمد أنيس (الدكتور) : المقاومة الشعبية فى مصر الحديثة - العدد 30 سلسلة اخترنا لك.

محمد أنيس (الدكتور) : دراسات فى المجتمع المصرى - مجلة الكاتب 1965 .

محمد أنيس (الدكتور) : دراسة عن السفير الذى ظل مندوبا ساميا الأهرام 1972/8/11 .

د. محمد أنيس والدكتور رجب حراز ثورة 23 يوليو وأصولها التاريخية (القاهرة 1965).

محمد حسين هيكل (الدكتور) وآخران : السياسة المصرية والانقلاب الدستورى .

محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية (القاهرة 1931) .

محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية (القاهرة 1959) .

محمد رفعت : التعاون الدولى والسلام العام (القاهرة 1945) .

محمد زكى عبد القادر: محنة الدستور 1923-1952 (العدد السادس من كتاب روزاليوسف) .

محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية - الجزء الأول (1882-1936) القاهرة 1952 .

محمد صبيح : أيام وأيام 1882-1956 (القاهرة 1966) .

محمد صبيح : صفحات من الحرب العالمية الثانية (القاهرة 1962) .

محمد عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية - القاهرة 1935 .

محمد فريد حشيش : حزب الوفد 1936-1952 ، رسالة ماجستير تحت إشراف الاستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، غير منشورة - كلية الآداب جامعة عين شمس- 1970.

محمد كامل سليم : يوميات ثورة 1919 - جريدة الأخبار - مارس 1969 .

محمد محمود السروجى(الدكتور) : ثورة 23 يوليو وجذورها وأصولها التاريخية- الإسكندرية 1965 .

محمد مصطفى صفوت (الدكتور) إنجلترا وقناة السويس 1854-1951 القاهرة 1952 .

محمد عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس .

محمد عصفور (الدكتور) فلتحطم الأغلال - القاهرة 1949 .

محمد نادر العطار (الدكتور) العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا (دمشق 1962).

محمد أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد - القاهرة 1921 .

محمد أبو الفتح : مع الوفد المصرى (القاهرة 1920) .

محمود سليمان غنام :المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العملية (القاهرة 1936) .

محمود عزمى (الدكتور) : وزارة المائة يوم- وزارة على ماهر باشا (30 يناير - 9 مايو 1936) (القاهرة 1936) .

مصطفى الحفناوى (الدكتور) قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة - الجزء الثانى - القاهرة 1952 .

مصطفى أمين : عمالقة وأقزام (سلسلة كتاب اليوم) القاهرة 1951 .

مصطفى أمين : ليالى فاروق (سلسلة كتاب اليوم) القاهرة 1954 .

مصطفى أمين : الكتاب الممنوع - الجزء الأول - أسرار ثورة 1919 - القاهرة 1974 .

موسى صبرى : قصة ملك وأربع وزارات - كيف كانت تحكم مصر من 26 يناير إلى 23 يوليو 1952 (القاهرة 1964) .

نبيه بيومى : تطور فكرة القومية العربية فى مصر 1945-1958 - رسالة ماجستير غير منشورة بإشراف الأستاذ الدكتور محمد أنيس - معهد الداراسات العربية 1970 .

نظمى لوقا (الدكتور) ريحانة الشهداء محمود فهمى النقراشى (تقديم عباس العقاد) القاهرة 1949 .

يونان لبيب رزق (الدكتور) الحياة الحزبية فى مصر (1907-1914) القاهرة 1971 .

يونان لبيب رزق (الدكتور) : أصحاب القمصان الملونة فى مصر (1933-1937) بحث منشور بالمجلة التاريخية المجلد رقم 21 . الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

يونان لبيب رزق (الدكتور) : السودان فى المقاوضات المصرية البريطانية 1930-1936 - القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية - 1974 .

سادسا: الدوريات :

الأهرام : أعوام 1935 ، 1936 ، 1938 ، 1939 ، 1940 ، 1941 ، 1942 ، 1943، 1944 ، 1945 .

الوفد المصرى : 1939 ، 1942 ، 1945 .

المصرى : أعوام : 1936، 1938، 1939 ، 1940 ، 1941 ، 1942 ، 1944 ، 1945 .

البلاغ : أعوام : 1936 ، 1939 ، 1940 ، 1941 ، 1943 ، 1945 .

صوت الامة : أعوام : 1944 ، 1945 ، 1946 .

الجهاد : 1936 .

أخبار اليوم : عامى 1944 ، 1945 ، **الأخبار** عامى : 1952 ، 1954 **(محاكمات محكمة الثورة) .**

الدستور : 1935 ، 1936 ، 1940 .

الكتلة : عامى 1944 ، 1945 .

المقطم : 1939 ، 1940 .

آخر ساعة : 1954 ، 1968 .

الأساس : 1948 .

سابعا : المراجع الأجنبية :

*Colombe, Marcel' Leveolution de L'Egypt (1924-1950) .

* Great Britain and Egypt (1914-1951) : Information papers (Londen, 1952) .

* Killearn, Lord (sir Mules Lampson) : The killearn Diaries (1934- 1946) London, 1972 .

* Landau, jacob; parliaments and parties in Egypt (New Yprk, 1945) .

* Hourani, Albert; Great Britain and the Arab world, (London, 1946) .

* Lacture. Gean and semon, egypt in tramasitien London 1952.

* L'Loyd, George ; Egypt since cromer, 2 vale) (London, Macmçllan, 1934) .

* Lugol, jean; Egypt and the second world war (1945) .

* Marlowe, john; Anglo - Egyptian Relations, 1900-1953 (London - 1954.

* Toynbee, Arnold; survey of internatinal Affairs, vol 3 (1935-1936) .

* Youssef, Amin; independent Egypt (London, 1940) .

* Zayid, Mahmoud; Egypt's struggle for independence (Beirut, 1965) .

* Zayid, M, New light on the Anglo - Egyptian Negotiations for the conclusion of the 1936 Treaty .

بحث منشور فى مجلة «الأبحاث» بيروت - كانون أول 1969) .

***

الفهرس

رقم الإيداع : ١١٨١٨/ ٩٤

الترقيم الدولى : x -٢- ٢٢٢ - ٢٥٧ - ٩٧٧

معاهدة ١٩٣٦

وأثرها في العلاقات المصرية البريطانية



الزهراء للإعلام العربي